أمالي ابن الشجري

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة
الحسني العلوي
(٤٥٠هـ - ٥٤٢هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الأول

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تشتمل الأمالى على أربعة وثمانين مجلساً ، تقدّمتُ بتسعة وأربعين مجلساً منها ، مع دراسة بعنوان (ابن الشجرى وآراؤه النحوية) إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه ، من قسم النحو والصرف والعروض ، بها . وقد نُوقشت الرسالة يوم الأربعاء ١٨ من شوال ١٣٩٨ هـ = ٢٠ من سبتمبر ١٩٧٨ م .

وناقشها الأساتذة :

الدكتور عبد الله درويش – رحمه الله – مشرفا ، **والدكتور حسن عون** – رحمه الله – عضوا ، **والدكتور محمد بدوى المختون** – حفظه الله – عضوا .

وأجيزت الرسالة بمرتبة الشرف الأولى .

هذا ، وقد كان أمر تلك الرسالة فى مراحلها الأولى بيد أستاذى الفاضل النبيل الدكتور تمام حسان . ثم حال سفرُه دون أن يمضى بها إلى نهايتها ، فحُرِمْتُ خيراً كثيراً :

مدحْتُك بالحقِّ الذى أنت أهلُه ... ومِن مِدَحِ الأقوامِ حقٌّ وباطلُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى العِزَّة والجلال ، والطَّوْلِ والإنعام ، أحمده سبحانه على توالى مِنَنه ، حمدًا يبلُغ رضاه ، ويوافى نِعمَه ويُكافىء مزيدَه . وأصلِّى وأسلِّم على خيرِ خلق الله ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه ، وعلى إخوانه المُصْطَفَيْنَ الأخيار ، وآلِه الأطهار ، وصَحْبه الأبرار ، وعلى كلّ من سلك سبيلَه وسبيلَهم إلى يوم الدين .

ثم أما بعد :

فهذا إمامٌ من أئمة العربية ، وكتابُه أصلٌ من أصولها ، لم يؤتَ حظَّه من الدرس والتأمّل ، وكاد الرجوع إليه ينحصر فى دائرة تخريج الشعر وتوثيقه . ومِن عجبٍ أن يظلَّ هذا الكتابُ بعيدًا عن ميدان الدراسات النحوية (١) ، مع أنه اشتمل على جملة صالحة من أصول النحو وفروعِه ، بل إنه عَرض لمسائلَ منه لا تكاد توجد فى كتب النحو المتداولَة . ولعلَّ الذى صَرف دارسى النحو عنه ما يوحى به عنوانُه من أنه خالصٌ للأدب ؛ لِلَّذى سبَق به أبو علىّ القالى ، رحمه الله . وما أكثَرَ العنواناتِ الخادعةَ فى مكتبتنا العربية لمن لا يُحسن النظرَ والتأمل ، ثم ما أكثر النحوَ المفرَّق فى كتب العربية المختلفة ... وهذا حديثٌ طويل :

فدَعْ عنك نَهْبًا صِيحَ فى حَجَراتِهِ ... ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

وقد كان من صُنع الله لى وتوفيقه إيّاى أن تقدمت بتحقيق الجزءِ الأول (تسعة وأربعون مجلساً) من أمالى ابن الشجرى إلى قسم النحو والصرف والعروض ، بكلية دار العلوم للحصول على درجة الدكتوراه .

---

(١) من الدراسات الجامعية التى تناولت ابن الشجرى نحويًّا دراسة بعنوان (ابن الشجرى ومنهجه فى النحو) للزميل عبد المنعم أحمد التكريتى . حصل بها على درجة الماجستير من جامعة بغداد ، ونشرها ببغداد سنة ١٩٧٥ م كما أن هناك رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧١ م بعنوان (ابن الشجرى اللغوى الأديب) للزميل العراقى على عبود السَّاهى .

وقد قدَّمت لهذا التحقيق بدراسةٍ أَدَرْتُها على ثلاثة أبواب :

تحدثت فى الباب الأول عن حياة ابن الشجرىّ وتقلُّبه فى العالَمين . ولم أُسْرِف فى الحديث عن التحولات السياسيّة والاجتماعية التى طَرأت على المجتمع البغدادىّ فى العصر الذى عاش فيه ابنُ الشجرىّ – وهو عصر السَّلاجقة – إذ كان ذلك ممَّا يُلْتَمَس من مَظانّه من كتب التاريخ . ثم إنّى لم أحاول أيضًا أن أتصيَّدَ مظاهر علوٍّ لهذا العصر الذى عاشه ابنُ الشجرىّ ، ذلك أن كثيراً من الدارسين يخطئون حين يسرفون فى تقسيم عصور الفكر العربىّ إلى عصور علوٍّ وعصور انحطاط . وإن المتتبّع لحركة الفكر العربىّ فى عصوره المختلفة يروعه هذا الحَشْدُ الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكد ينتصف القرن الثانى الهجرى ، وأظلَّ عصرُ التدوين والتسجيل حتى اندفع العلماء فى التصنيف والجمع ، وعَمَرَتْ حلقات الدَّرس بالطلاب ، وزَخَرَت المكتبات بالمصنَّفات فى شتَّى فروع الثقافة . وقد شَمِل هذا النشاطُ العالَمَ الإسلامىَّ كلَّه ، مشرقَه ومغربَه ، ولم يَفضُل عَصْرٌ أو مِصرٌ سواهما إلاَّ ما يكون من بعض الفروق الهيّنة التى تفرضها طبائعُ الزمان والمكان ، أمّا حركةُ العقل العربىّ من حيث هى فلم تخمُد جذوتُها ، ولم تسكُنْ حِدَّتُها ، بتغيُّر الحكّام وتبدُّل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صِدق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع من كبار المفكّرين والعلماء ، وأنت تعلم أن هذين القرنين قد شهدا أعنفَ هجوم تعرَّضت له الأمة الإسلامية : الحروب الصليبية ، والغزوة التّتريّة ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلاً بالقضاء على هذه الأمة الإسلامية لولا دفعُ الله وصيانتُه ، بما أودعه فى رُوح العقيدة الإسلامية من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

أمَّا ما تسمعه الآن مِن ثرثرة حول الحروب ، وما تُحدثه من إحباطٍ وانكسار ، فهو من التعلاّت الباطلة ، والكذبِ على النفس ، وكلُّ أولئك مما يلجأ إليه الضَّعَفَةُ ويحتمى به الكسالى ، وإنما هو فسادُ الزمان وسقوطُ الهمم .

ودَعْك من الدراسات الحديثة التى تعكس وجهات نظر أصحابها ، واصبِرْ نفسَك مع تلك الكتب التراثية الموسوعيّة فى فنّ التراجم – وليس كالتراجم كاشفاً لتاريخنا الحضارىّ ، ومسيرتنا الثقافية – مثل سير أعلام النبلاء ، لأبى عبد الله الذهبىّ

(٧٤٨ هـ) ، والوافى بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدىّ (٧٦٤ هـ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكى (٧٧١ هـ) واقرأ على مَهَل وتُؤَدة ، وأعطِ نفسَك حظَّها من التأمل والتدبُّر ، ولمْح الأشباه ، ورَصْد النظائر ، وسترى أن مفكرينا وعلماءَنا ، رضى الله عنهم ، كانوا يعملون فى الحَلّ والتَّرحال ، وعلى المَنْشَط والمَكْرَه ، وفى اليُسر والعُسْر ، بل إن بعضهم كان يُبدع مع تزاحم العِلل عليه ، وتقسُّم نفسِه مع الأوصاب والأوجاع والصَّوارِف ... وهذا أيضاً حديثٌ طويل (١) .

والباب الثانى — وهو لُبُّ الرِّسالة وعَصَبُها — وقفتُه على آراء ابن الشجرىّ النحوية ، وقد سلكت سبيلين فى التعرُّف إلى تلك الآراء : ما ذكره هو نفسُه من قوله :

وهذا ما خَطر لى ، أو : والقولُ عندى كذا ، أو : والصحيح كذا ، والاختيار كذا ، أو : فتأمّلْ ما استنبطتُه لك . ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخّرون ، كابن هشام والمرادىّ والسُّيوطىّ والبغدادىّ ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجرى .

وأريد أن أنبّه بادىءَ ذى بدء ، إلى أنى وجدتُ فى « الأمالى » آراءً كثيرة فى النحو والصرف واللغة ، ساقها ابنُ الشجرىّ غيرَ معزوّة إلى أحد ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها فى كلام غيره ممَّن سبقه ، وقد أمكننى عونُ الله وتوفيقُه أن أرُدَّ بعضَ هذه الآراء إلى أصحابها .

وقد وجدت بعضاً ممَّن يدرُسون علَماً من الأعلام يحشُدون آراءَه حَشْدًا ، دونَ فَصْلٍ بين ما قال وما حكى ، وبعضُ مصنِّفى الكتب القديمة لم يُعْنَوْا بعَزْو كلِّ رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة . هذا أمرٌ ، وأمرٌ آخر أنَّ حركةَ التأليف العربىّ عرفت لونًا من ألوان التصنيف ، تمثل فى تلك الرسائل والكتب الصغيرة التى

---

(١) انظر كتابى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٢٠ وما بعدها ، ثم انظر كتابى الصغير : الموجز فى مراجع التراجم والبلدان ص ٢٤ وما بعدها ، فقد ناقشت هناك باختصار فكرة العصور ، وأن العصور المتأخرة فى تاريخنا الثقافى هى عصور تكرار واجترار !

التقمتها الكتبُ الكبار ، فضاعت فى غِمارها ، وطُويت فى لُجَّتها ، وحين جاء أصحابُ الموسوعات النحوية شُغل بعضُهم بما انتهى إليهم من هذه الكتب الكِبار ، فنسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نَسَج على نَوْلهم من جاء بعدَهم .

على أنّى فى ذِكر آراء ابن الشجرىّ لم أحاول أن أضعَه فى غير موضعه ، أو أرتفع به على مَن سبقوه ، فإن من آفات البحث العلمىّ العصبيّةَ الطائشةَ للشخصية المدروسة . فقد جاء ابن الشجرىّ وقد استوى النحوُ العربىُّ على سُوقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة الأوائل من وضع الأصول وتمهيد الفروع ، ولم يكد أبو الفتح بن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجِياد التى نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذانا ببدء مرحلة جديدة من التصنيف النحوى ، يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذى آل إليهم : كشفاً عن أسراره ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتنبيهًا على غوامضه ، واستدراكاً لفائته .

ونعم كان للجيل الذى تلا ابنَ جنى آراءٌ مبتكرة ، والعربية فسيحةُ الأرجاء ، متراحبة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكنْ يظلُّ الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخَّار ، ولو أتيح لكل مصنَّفات الأوائل أن تَذيع وتنتشر – وخاصةً تصانيفَ أبى على الفارسى – لظهر لك صِدقُ هذا الكلام .

وابن الشجرىّ واحدٌ من هذا النَّفَر الكريم الذين عرفوا للُغتهم حقَّها من دقَّة النظر ، وحُسن الفِقه ، وكريمِ الرعاية . ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذى سبق به الأوائل : شارحًا ومفسِّراً ، ومتعقِّباً وناقدًا ، ومضيفًا ومستدرِكا .

وقد جمعت له أربعةً وستّين رأيا ، ذكرتُها وأوردتُ ما قيل حولها من آراء النحاة ، استحساناً أو نقدًا ، وناقشتُه وناقشتُهم فى بعضها .

وقد وقفت عند ظاهرتين غلبتا على أمالى ابن الشجرىّ ، ولم يكد يخلو منهما مجلسٌ من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب وظاهرة الحذوف ، وقد رأيت أن أفرد كلَّ ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهورُ مسائل النحو راجعاً إليهما ومبنيًّا عليهما ، ثم

لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولَهما لغطٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليُسْر ، دون مراجعة الأصول واستقراء النصوص .

ولمّا كان ابنُ الشجرى من أهم من عرضوا لمبحث الأدوات : معانيها وعملِها وشواهدِها ، ودخول بعضها مكانَ بعض ، فقد تكلمت عن الكتب التى عالجت هذا المبحث ، وعن مكان ابن الشجرى وكتابه بين هذه الكتب .

ثم درستُ الشواهدَ عند ابن الشجرىّ (القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأثر ، والشّعر) ، وقد ظهر لى أن ابن الشجرىّ لم يعرض لأصل من الأصول ، أو قاعدةٍ من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز ، وقد استشهد بالقراءات السَّبعيّة ، ووجّه بعضَ القراءات الشاذّة .

ثم وقفت وقفةً طويلة عند شواهد الشعر عند ابن الشجرىّ ، وقد ظهر لى أن كتابه ضمَّ قَدْرًا ضخمًا من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهدُه أكثر من مائةٍ وألف بيت ، غير المكرَّر . وشواهدُ ابنِ الشجرىّ منتزعة من شعر الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميين والمحدَثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محلُّ خلاف كبير ، وقد استكثر ابنُ الشجرىّ من شعر هذه الطبقة ، من أمثال دِعْبِل الخزاعىّ ، ومروان بن أبى حفصة ، وابن المعتزّ ، وأبى تمّام ، والبُحترىّ ومَن إليهم ، بل إنه احتفل احتفالاً زائدًا بشعر أبى الطيب المتنبى ، ممّا يجعله من شُرّاحه البارزين . وقد أوردت جُمعةَ ملاحظات حولَ منهج ابن الشجرىّ فى رواية الشواهد ونسبتها .

ثم تحدثت عن مصادر ابن الشجرى وموارده فى تأليف « الأمالى » مبتدئاً بإمام النحاة سيبويه ، ومنتهيًا بالخطيب التِّبريزى . وقد نقل ابن الشجرى كثيراً عن أعلام النحو واللغة المتقدِّمين . وتظهر أهميةُ هذه النُّقول فيما حكاه عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، وكتاب « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، وبعضِ كتب أبى علىّ الفارسىّ ، ثم فيما حكاه عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد فى المطبوع من « الكتاب » و « المقتضب والكامل » .

ولم أذكر من أعلام النحاة مَن نقل عنهم ابنُ الشجرىّ الرأىَ والرأيين ، وإنما

ذكرتُ مَن أكثر من النقل عنهم والانتصارِ لهم ، والاستدراك عليهم ، بما يجلو شخصيته النحوية ، ويُبرز موقفه من مصنَّفات الأوائل ، وهو موقف ذو ثلاث شُعَب كما ترى .

والحديث عن مصادر ابن الشجرىّ وموارده مُفْضٍ إلى الحديث عن أثره فيمن جاء بعده من النحاة . ويُمثّل ابنُ الشجرى ومَن إليه من نحاة القرنين الخامس والسادس حلْقةَ الوصل بين المتقدّمين من النحاة والمتأخرين ، فقد كان لقُرْب هذا الجيل من المنابع الأولى بالتلقّى والمشافهة ، وما ظفر به نحاةُ هذا الجيل أيضاً من الكتب والمصنَّفات التى عَمَرتْ بها دُورُ العلم وخزائن المكتبات ، قبل أن تعصف بها عوادى الناس والأيام ، كان لذلك كلّه فضلُ حفظ آراء المتقدّمين ، ممَّا أمدَّ النحاةَ المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء .

وقد تتبَّعتُ ابنَ الشجرى فى مصنَّفات النحويين المتأخرين ، باستقراءٍ أرجو ألّا يكونَ فاتنى معه شىء ، ثم أفضى تخريجُ شواهده من كتب العربية إلى تأثُّرٍ خفىّ من أصحاب هذه الكتب ، لم يصرِّحوا به ، وقد ابتدأت بأبى البركات الأنبارى ، وانتهيت بالمرتضى الزَّبيدىّ .

وفى ختام هذا الباب أبنتُ عن مذهب ابن الشجرىّ النحوىّ ، وانتهيتُ إلى أنه بصرىٌّ خالص ، وقد قوَّى حُجَج البصريِّين ، وانتصر لهم فى أكثر من موضع من الأمالى ، بل إن كثيراً من حجج البصريين فى المسائل الخلافية التى أوردها الأنبارىُّ فى كتابه « الإنصاف » منتزعةٌ من كلام ابن الشجرىّ .

أمَّا البابُ الثالث فقد قصرْتُه على كتاب « الأمالى » فتحدثتُ عن معنى الأمالى ، والفرقِ بينَها وبين المجالس ، وذكرت الأمالىَ المصنَّفةَ فى علوم العربية قبل أمالى ابن الشجرىّ ، وبيَّنتُ أن هذه انفردت بظاهرة لم تُعرف فى الأمالى الأخرى ، وهى ظاهرة التأريخ للمجالس ، ثم تكلمت على منهج ابن الشجرىّ فى أماليه ، وأنه مع طول الأمالى وتشعّب القول فيها يبدو متنبها لبعض الموضوعات التى عالجها مِن قبل ، مما يدلُّ على أنه احتشد للأمالى احتشادًا ، فليست آراء يُمليها على الطلبة ثم يفرُغ منها .

ثم تحدثت عن علوم العربية فى الأمالى ، وذكرت أن ابن الشجرى أفسح أماليَه لمسائلَ من اللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار والجغرافية والبلدان . وقد ظهر لى أن أهمَّ فنٍّ عالجه ابنُ الشجرىّ بعد النحو والصرف هو فنّ اللغة ، فقد عُنِىَ ابن الشجرىّ عنايةً فائقة باللغة : دلالةً واشتقاقا ، ثم عرض لقضايا وظواهرَ لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظىّ ، وتَركّب اللغات وتداخلها ، ولغة العامة ولهجاتِ القبائل ، والأصواتِ ومخارج الحروف ، وتطوّر دلالات الألفاظ .

وفى ختام هذا الباب تحدّثت عن نُسَخ الأمالى المخطوطة ، ثم أفردت كلمةً عن النسخة التى اتخذتها أصلاً ، وهى نسخة مكتوبة بخطٍّ نسخى نفيس جدا ، تمَّ نسخُها فى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة ، أى بعد وفاة ابن الشجرىّ بتسعٍ وثلاثين سنة . والنسخة مقابلة على أصلها ، وبآخرها سماعٌ لعلماء القرنين : السادس والسابع ، وجاء بحواشيها تعليقاتٌ جيدة ، وقد تضمنت هذه التعليقات فوائدَ كثيرة منها النصُّ على أوهام ابن الشجرى ، ونسبةُ بعض الأقوال إلى أصحابها ، وتصحيحُ نسبةِ بعض الشواهد . وبعضُ هذه التعليقات لأبى اليُمن الكندى ، تلميذِ ابن الشجرى ، وبعضُها لأحد تلاميذ ابنِ هشام .

وقد انتهيت من خلال دراستى لابن الشجرىّ وأماليه إلى هذه النتائج :

أولا : يُعَدُّ كتابُ الأمالى من كتب الدراسات القرآنية ، حيث بسط ابنُ الشجرىّ الكلامَ فيه على مسائل من تفسير القرآن وإعرابه وحذوفه ومشكِلِه .

ثانيا : يُعَدُّ ابنُ الشجرىّ من شُرَّاح سيبويه وأبى علىّ الفارسىّ ، وقد حفظ لنا نُصوصاً وشواهدَ عن سيبويه ليست فى المطبوع من « الكتاب » . ومعروفٌ عند الدارسين أنَّ بين أصول « الكتاب » القديمة اختلافاً فى عِدَّة الأبيات ، وأن بَعضَها ربَّما انفرد بشواهدَ أخلَّ بها غيرُه ، وقد صرَّح ابنُ الشجرىّ نفسُه بأن لكتاب سيبويه أكثرَ من نسخة . ثم عرض ابنُ الشجرىّ لشرح مسائلَ كثيرة من كلام سيبويه وأبى على الفارسىّ ، وذكر أن الشرّاح قصَّروا فى الإبانة عن مرامى أبى على .

ثالثا : حفِظ لنا ابنُ الشجرىّ نُصوصاً من كتبٍ مفقودة ، مثل كتاب « الأوسط » . للأخفش سعيد بن مسعدة . و « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، وبعض كتب أبى علىّ الفارسى .

رابعا : يُعتبر كتاب الأمالى على رأس الكتب التى تحدثت عن الحذوف ، وعالجت مسائلَ الإعراب ، وتحدَّثت عن الأدوات وحروف المعانى .

خامسا : يمثّل ابنُ الشجرىّ الخطواتِ الأولى للنحو التعليمىّ الذى يُعْنَى ببسط العبارة ، وكثرةِ التنظير ، والبُعدِ عن التكلّف والتعقيد .

سادسا : يحتلُّ كتابُ الأمالى مكانةً طيبة فى ميدان الدراسات اللغوية : دلالةً واشتقاقا .

سابعا : وسَّع ابنُ الشجرىّ دائرةَ الاستشهاد بالشعر على مسائل النحو ، ولم يقف كما وقف غيره عند إبراهيم بن هَرْمة والعصرِ الأموىّ .

ثامنا : احتفظت الأمالى بنصوص شعرية ، ليست فى دواوين الشعراء المطبوعة ، مثل الأخطل وكثيِّر ، وأبى دُؤاد الإيادى ، وأبى حيَّة النُّميرىّ .

تاسعا : حقَّق ابنُ الشجرىّ الأمنيَّةَ التى نادى بها كثيرٌ من الدارسين ، وهى أن تُعالج مسائلُ النحو من خلال النصوص الأدبية ؛ خروجًا من دائرة التجريد .

عاشراً : يُعَدُّ ابنُ الشجرىّ من شُرَّاح المتنبى ، وقد ذكره فى خمسة وثمانين موضعًا من الأمالى ، عدا المجلس الأخير الذى نبَّه فيه على فضائله ، وأورد فيه غُرَراً مِن حِكمه وشعرِه الذىَ يُتمثَّل به .

وقد أورد ابنُ الشجرى شعرَ المتنبى ، مستشهدًا به على إعرابٍ أو قاعدة ، ومتعقِّبًا شُرَّاحَه ، وشارحاً ومعربًا ما أغفله هؤلاء الشرّاح . وهذا الذى ذكره ابنُ الشجرى حولَ شعر المتنبى ينهض كتاباً مستقلّاً يُضَمُّ إلى ما كتب عن أبى الطيّب .

وبعد : فإذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح ، فإنه يرى أن تُجمع مسائلُ النحو من بطون كتب العربية المختلفة ، فإن مجاز كتب العربية مجازُ الكتاب

الواحد ، ففى كتب التفسير وعلوم القرآن نحوٌ كثير ، وفى معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحوٌ كثير ، بل إنك واجدٌ فى كتب أصول الفقه والسِّير والتاريخ ، والمعارف العامة ، من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده فى كتب النحو المتداوَلَة ، والأمثلة عندى حاضرة كثيرة ، لا داعىَ للإطالة بذكرها ، وحسْبى أن أشير إلى مثالين : الأول أنى خرَّجت مسألةً نحوّية من كتاب « مثالب الوزيرين » لأبى حيان التوحيدى ، ويابُعْدَ ما بين كتابه وكتبِ النحو ! والمثال الثانى طريفٌ جدًّا : وهو أن الشاهد النحوىَّ المعروف « أكلونى البراغيث » لم أجده منسوباً لقائل فى كتابٍ من كتب النحو التى أعرفها ، على حين وجدته منسوباً فى كتاب أبى عبيدة « مجاز القرآن » .

والاقتراح الثانى : أن تُفهرَسَ مسائلُ النحو فهرسةً دقيقة ، تجمع الأشباه والنظائر ، ثم تُرتَّبَ أبوابُ النحو ومسائلُه ترتيبًا هجائياً ؛ فإن كتب النحو الأولى ترتّب مسائلَ النحو ، وتضع لها عنواناتٍ تخالف ما أَلِفه الطلَبة والدارسون فى أيامنا هذه ، بعد ما سادت طريقةُ ابنِ مالك وشُرّاحِه . وبمثل هذا الجمع والفهرسة تظهر صورةُ النحو العربىِّ على وجهها الصحيح ، وتستقيم دراستُه وتمضى إلى مايُراد لها مِن كمال .

أما تحقيق الكتاب فقد مضيت فيه وَفْقَ مناهج التوثيق والتحقيق التى ارتضاها شيوخ الصنعة ، وقد حَرَصْتُ على تتبّع مسائل الكتاب وشواهدِه فى كتب العربية المختلفة ؛ للذى ذكرتُه مِن قبل ، مِن أن مجاز هذه الكتب مجازُ الكتاب الواحد ، وأريد أن أنبّه إلى أننى وجدت فى حواشى بعض الكتب تحقيقات وتخريجات جيدة ، أفدتُ منها وأحَلْتُ عليها ، ولم أستبح لنفسى أن أنسبُها إلى جُهدى – كما يفعل كثيرٌ من الناس فى زَمان السُّوءِ هذا – ذلك لأنى لم أُرد أن أتشبَّع بما لم أُعطَ فأكونَ كلابس ثَوْبَىْ زُور . وأيضاً :

فإن الدرهمَ المضروبَ باسمى ‍‍‍‍‍‍ أحبُّ إلىَّ من دينار غيرى

وثالثةٌ يقولها أبو منصور الأزهرىّ :

« ولَقليلٌ لا يُخْزِى صاحبَه خيرٌ من كثيرٍ يَفْضَحُه » .

ولن أدع مقامى هذا حتى أقدِّم أصدقَ الشكر وأخلصَه إلى الأستاذ الدكتور عبد الله درويش ، الذى تفضل فقبل الإشرافَ على هذه الرسالة العلمية ، ثم إلى الأستاذين الفاضلين : الدكتور حسن عَوْن – بَرَّد الله مضجعَه ، ورحمه رحمةً واسعةً سابغة – والدكتور محمد بدوى المختون ، بارك الله فى أيامه ، ومتَّعه بالصحة والعافية ، لتفضّلهما بقبول مناقشةِ الرسالة ، وإخلاصِهما فى النُّصح والتوجيه والنقد .

ودعاء بالمغفرة والرضوان للشاعر المبدع ، والمحقِّق الثبت الأستاذ حسن كامل الصيرفى ، هذا الرجل الذى عبَر دنياه كنَسْمةٍ هادئة ، والذى عاش حياتَه كلَّها محبًّا وَدُودًا ، بارًّا كريما ، لم يَسْعَ إلى جاه ، ولم يركُضْ خلفَ شهرة ، ووقف هادئاً يرقُب الناسَ وهم يتواثبون ويقفزون ، مخلصًا لفنّه الشِّعرىّ ، باذلاً أقصى جهده فى إخراج نصوص التراث [1]. ولهذا الرجل الكريم فضلٌ علىَّ سابغ ، فى بداياتى العلمية ، ثم فضلٌ آخرُ على هذه الرسالة ، فقد فتح لى قلبَه ومكتبتَه الحافلةَ بنوادر كتب الأدب والشعر ، أوثّق منها شواهدَ أمالى ابنِ الشجرى . رحمه الله ورضى عنه .

أما شيخ العربية ، أبو فِهر محمود محمد شاكر ، هذا الإمام الجليل : فإن له علىَّ أيادىَ كثيرة أعُدُّ منها ولا أُعَدِّدُها ، كما يقول صاحبه أبو الطيّب ، وحسْبُه أنه أشْعَر قلبى حبَّ هذا التراث والعصبيَّةَ له ، وتلقِّيَه بما ينبغى له من الجلال والحيطة والحذر . ثم إنه قد وقف خلفى فى هذه الرسالة ، يستحثنى ويطلب عجلتى ، ويتولَّى عنى ما يؤودُنى ويُثقل كاهلى ، بل إنه كان يفتح علىَّ اتّصالاً هاتفيًا مع عصر كلِّ يوم [2] ؛ يرقُبُ خطوى ويجبُر نَقْصى ... إلى أشياء أخرى ، لا يُحبُّ أن أذكرَها ، ولا أحبّ أن أخالفَ عن أمرِه . جزاه الله خيرَ الجزاء .

---

(١) من أعماله العظيمة فى مجال تحقيق النصوص : ديوان البحترى ، وهو غاية فى الصبر على الجمع والتوثيق . وطيف الخيال ، للشريف المرتضى . ولطائف المعارف ، للثعالبى ، ودواوين : عمرو بن قميئة ، والمتلمِّس الضبعى ، والمثقِّب العَبْدىّ ، وقد جرى فى إخراج هذه الدواوين على نهج معجِب فى التخريج والتحقيق .

(٢) ليس هذا من التفصيل المُمِلّ ، ولكنه تاريخٌ ينبغى أن يُسَجَّل لهؤلاء الشيوخ العِظام ، وما يبذلونه لتلاميذهم ، سخيَّةً نفوسُهم ، طيِّبةً قلوبُهم . ولم يكن هذا صنيعَ الشيخ معى وحدى ، بل كان هذا دأبه ودَيْدَنه مع سائر تلاميذه ومحبِّيه ، ولكنّ أكثر الناس يجحدون .

اللهم اغفر زَلَّاتى وآمِنْ رَوْعاتى ، واجبُرنى وعافِنى واعفُ عنى ، وبارِكْ لى فى ذريّتى ، وزِدْنى عِلماً ، وتقبَّلْ منى صالحَ عملى ، وتجاوزْ لى عن سيِّئه ؛ فإن الأمرَ كلَّه لك ، بيدك الخيرُ وأنت على كلِّ شئٍ قدير .

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . وصلّى الله وسلَّمَ وبارَك على سيّدنا محمد خاتم الأنبياء وسيّد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتب

أبو محمد

محمود محمد الطناحى

٦ شارع بشَّار بن بُرْد – المنطقة السادسة – مدينة نصر – القاهرة

فى يوم : الجمعة ٢٨ من جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ

٣ من يناير ١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

ابن الشجرى

حياته وعصره

هو الشريف (١) ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد بن حمزة ، ينتهى نسبه إلى الحسن (٢) بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهما . ويعرف بابن الشجرى . وقد اختلف فى هذه النسبة ، فقال ياقوت : « نسبة إلى بيت الشجرى مِن قِبَل أمه » وقال ابن خلكان : « هذه النسبة إلى شجرة ، وهى قرية من أعمال المدينة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، وشجرة أيضا : اسم رجل ، وقد سمت به العرب ومن بعدها ، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم ، ولا أدرى إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما ، هل هو نسبة إلى القرية ، أم إلى أحد أجداده ، كان اسمه شجرة ، والله أعلم » .

---

(١) ترجمته فى : نزهة الألباء ص ٤٠٤ – ٤٠٦ ، وأيضا ص ٣٩٢ (فى أثناء ترجمة الزمخشرى) ، وخريدة القصر (قسم العراق) الجزء الثالث – المجلد الأول ص ٥٢ – ٥٤ ، والمنتظم ١٣٠/١٠ ، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١٩ – ٢٨٤ ، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣ ، ٣٥٧ ، وتهذيب الأسماء واللغات ، الجزء الثانى من القسم الثانى ص ١٣٢ (فصل « ما » من حرف الميم) ووفيات الأعيان ٩٦/٥ – ١٠٠ ، والعبر ١١٦/٤ ، والمشتبه ص ٣٥٤ ، وتاريخ الإسلام ١١٥/١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٤/٢٠ ، والبدر السافر ، ورقة ٢١٩ ، والوافى بالوفيات ١٢٢/٢٧ – ١٢٤ ، وفوات الوفيات ٦١٠/٢ – ٦١٤ ، والترجمة فيه منتزعة من وفيات الأعيان ومرآة الجنان ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ ، والبداية والنهاية ٢٢٣/١٢ ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٤٨ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ص ٢٧٨ ، وعمدة الطالب فى أنساب آل أبى طالب ص ١٨٨ ، والنجوم الزاهرة ٢٨١/٥ ، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢ ، والمزهر ٤٦٨/٢ ، وشذرات الذهب ١٣٢/٤ – ١٣٤ ، وكشف الظنون صفحات ١٦٢ ، ١٧٤ ، ٤١٣ ، ٦٩٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٧٣ ، والدرجات الرفيعة فى طبقات الشيعة ص ٥١٦ – ٥١٩ ، وتاج العروس (شجر) ١٣٨/١٢ ، وأعيان الشيعة ٤٨/٥١ .

(٢) وصل بعضهم النسب إلى الحسن رضى الله عنه ، ووقع بينهم اختلاف فى سلسلة النسب ، ولذلك اكتفيت بما اكتفى به أبو البركات الأنبارى ، وابن الجوزى ، والقفطى ، وابن خلكان .

ونقل الصفدى عن بعضهم أنه كانت فى دارهم شجرة ، ليس فى البصرة غيرها ، ومثل هذا حكى السيوطى ، لكن عنده : « ليس فى البلد غيرها » .

وجاء بهامش مطبوع عمدة الطالب ، نقلا عن مخطوطته : « الشجرى منسوب إلى شجرة ، وهى قرية مشرفة على الوادى ، على سبعة أميال من المدينة » .

ولد ابن الشجرى ببغداد فى شهر رمضان ، سنة خمسين وأربعمائة ، وتوفى بها فى شهر رمضان [1] سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة . ودفن من الغد فى داره بالكرخ ، وأمَّ الناسَ فى الصلاة عليه أبو الحسن على بن الحسين الغزنوى الواعظ .

ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن أسرة ابن الشجرى ، سوى أن والده كان نقيبا للطالبيين بالكرخ ، ثم ذكر ابن عِنَبَة فى « عمدة الطالب » أن عقب ابن الشجرى انقرض ، وأن لأخيه بقيّةً بالنيل والحِلّة .

---

(١) اختلف المترجمون فى تحديد يوم الوفاة ، لكنهم أجمعوا على أنه توفى فى شهر رمضان .

عصر ابن الشجرى

عاصر ابن الشجرى من خلفاء بنى العباس : القائم بأمر الله (٤٦٧ هـ) ، والمقتدى بأمر الله (٤٨٧ هـ) ، والمستظهر بالله (٥١٢ هـ) ، والمسترشد بالله (٥٢٩ هـ) ، والراشد بالله (٥٣٢ هـ) والمقتفى لأمر الله (٥٥٥ هـ) .

وقد ولد ابن الشجرى ومات ببغداد ، كما ترى ، وبغداد يومئذ تحت سلطان السلاجقة الذين دخلوها [1] عام سبعة وأربعين وأربعمائة ، بقيادة محمد بن ميكائيل ابن سلجوق المعروف بطغرل بك ، الذى عمل مع جنده على إعادة الخليفة العباسى القائم بأمر الله ، من الحديثة إلى بغداد ، ورجع الخطبة باسمه ، ثم أزال ملك بنى بويه من العراق وغيره .

وقد أفاض المؤرخون فى الحديث عن التحولات السياسية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع البغدادى فى ظل الدولة السلجوقية ، والذى يعنينا فى هذا المجال حركة الفكر والثقافة ، وأود أن أشير إلى أمر هام ، يغفُل عنه كثير من الدارسين ، حين يسرفون فى تقسيم العصور إلى عصور علو وعصور انحطاط ، فالمتتبع لحركة الفكر العربى فى عصوره المختلفة يروعه هذا الحشد الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكد ينتصف القرن الثانى الهجرى حتى اندفع العلماء فى الجمع والتصنيف ، فعمرت حلقات الدرس بالطلاب ، وزخرت المكتبات بالتآليف فى شتى فروع الثقافة ، وقد شمل هذا النشاط العالم الإسلامى كله ، مشرقه ومغربه ، ولم يفضُل عصر أو مصر سواهما إلا ما يكون من بعض الفروق الهيّنة التى تفرضها طبائع الزمان والمكان ، أما حركة العقل العربى من حيث هى فلم تخمد جذوتها ، ولم تسكن حِدّتها ، بتغير الحكام أو تبدل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صدق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع ، من كبار المفكرين والعلماء ، مع أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرضت له الأمة الإسلامية : الحروب الصليبية والغزوة التترية ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلا بالقضاء على الأمة الإسلامية ، لولا دفع الله وصيانته ، بما أودعه فى روح العقيدة الإسلامية من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

---

(١) تاريخ دولة آل سلجوق ص ٩ .

فهذا العصر السلجوقى الذى عاش فيه ابن الشجرى لم يتميز على غيره من العصور ، من حيث وفرةُ العلماء وكثرةُ التصنيف ، إلا ما كان من التوسّع فى إنشاء المدارس ، فلم يَعُد المسجدُ هو المكانَ الوحيد الذى يتحلّق فيه التلاميذ وطلاب المعرفة ، بل ظهر إلى جواره المدارسُ التى تنافس سلاطين السلاجقة ووزراؤها فى بنائها ، ويبرز من بين رجالات هذا العصر وزير كبير ، هو نظام الملك الحسن بن على بن إسحاق الطوسى ، المولود فى سنة ثمان وأربعمائة ، والمقتول بيد الباطنية سنة خمس وثمانين وأربعمائة . وهذا الرجل كان من جِلّة الوزراء . « وكانت مجالسه معمورة بالعلماء ، مأهولة بالأئمة والزهاد ، لم يتفق لغيره ما اتفق له من ازدحام العلماء عليه ، وترددهم إلى بابه ، وثنائهم على عدله ، وتصنيفهم الكتب باسمه [(١)] » .

وقد بنى نظام الملك أشهر مدرسة فى تاريخ المدارس الإسلامية ، وهى المدرسة النظامية ببغداد ، سنة ٤٥٧ ، ثم بنى مدارس أخرى فى عواصم كثيرة ، فيقال : إن له فى كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة . وقد أقام نظام الملك هذه المدارس على أسس مذهب السنة ، ليحارب المذاهب الأخرى كالشيعة والباطنية ، ثم وقف عليها ضياعا وحمامات ودكاكين للإنفاق عليها ، ويقال : إن نظام الملك هو أول من قدّر المعاليم للطلبة [(٢)] .

ثم تنافس وزراء السلاجقة بعد ذلك فى تأسيس المدارس وجلب العلماء إليها .
وقد شهد هذا العصر كوكبة من أفذاذ الفقهاء والعلماء فى مختلف فروع الفكر الإسلامى ، أذكر منهم إمام الحرمين الجوينى وأبا إسحاق الشيرازى والقشيرى وأبا حامد الغزالى وأبا الوفاء بن عقيل والدامغانى والزوزنى وعبد القاهر الجرجانى والخطيب البغدادى وأبا سعد السمعانى والميدانى والتبريزى والزمخشرى والجواليقى وابن الخشاب وأبا البركات الأنبارى .

وقد كان لابن الشجرى خصوصية ببعض هؤلاء الأعلام : فقد تلمذ للتبريزى ، وأخذ عنه اللغة والأدب ، ثم كان شيخا لابن الخشاب وأبى البركات

---

(١) طبقات الشافعية ٣١٣/٤ .

(٢) المصدر السابق .

الأنبارى ، وحكى ابن خلكان فى ترجمة ابن الشجرى ، قال : « وذكره الحافظ أبو سعد السمعانى فى كتاب الذيل (١) ، وقال : اجتمعنا فى دار الوزير أبى القاسم على بن طِراد الزينبى وقت قراءتى عليه الحديث ، وعلقت عنه شيئا من الشعر فى المدرسة ، ثم مضيت إليه وقرأت عليه جزءا من أمالى أبى العباس ثعلب النحوى » .

أما الإمام الزمخشرى ، فقد ذكر أبو البركات الأنبارى فى ترجمته (٢) ، قال : « وقدم إلى بغداد للحج ، فجاءه شيخنا الشريف ابن الشجرى ، مهنئاً له بقدومه ، فلما جالسه أنشده الشريف ، فقال :

كانت مساءلة الركبان تخبرنى ... عن أحمد بن دُوادٍ أطيب الخبرِ (٣)
حتى التقينا فلا والله ما سمعت ... أذنى بأحسن ممّا قد رأى بصرى

وأنشده أيضا :

وأستكثر الأخبار قبل لقائه ... فلما التقينا صَغَّر الخَبَرَ الخُبْرُ (٤)

وأثنى عليه ، ولم ينطق الزمخشرى حتى فرغ الشريف من كلامه ، فلما فرغ ، شكر الشريفَ وعظَّمه وتصاغر له ، وقال : إن زيد الخيل دخل على رسول الله ﷺ ، فحين بَصُر بالنبى ﷺ رفع صوته بالشهادة ، فقال له الرسول ﷺ : « يازيد الخيل ، كل رجل وُصِف لى وجدته دون الصفة ، إلا أنت ، فإنك فوق ما وُصِفت » ، وكذلك أنت يأيها الشريف (٥) ، ودعا له وأثنى عليه . قال : فتعجب الحاضرون من كلامهما ، لأن الخبر كان أليق بالشريف ، والشعر أليق بالزمخشرى » .

---

(١) يريد الذيل على تاريخ بغداد للخطيب البغدادى .

(٢) نزهة الألباء ، الموضع المذكور من قبل .

(٣) البيتان ينسبان لابن هانئ الأندلسى ، يقولهما فى جعفر بن فلاح . راجع وفيات الأعيان ٣٦٢/١ ، ٩٧/٥ ، وأنشدهما من غير نسبة ابن الشجرى فى حماسته ص ٤٠٦ ، والرواية عنده وعند ابن خلكان : « عن جعفر بن فلاح أطيب الخبر » .

ورواه شارح شواهد الكشاف ٣٤١/٤ : « عن أحمد بن سعيد » . وذكر القصة .

(٤) للمتنبى فى ديوانه ١٥٥/٢ .

(٥) فى نزهة الألباء : « وكذلك التريف » وأثبت ما فى شرح شواهد الكشاف . وفى رواية ياقوت فى معجم الأدباء ١٢٩/١٩ : « وكذلك سيدنا الشريف » .

شيوخه

تلمذ ابن الشجرى لمشيخة جليلة من علماء عصره ، وأنا ذاكرهم بترتيب وفياتهم :

١ – الشريف أبو المعمَّر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوى . كان عالما بالشعر والأدب ، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبيين فى وقته . توفى سنة ٤٧٨ هـ (١) .

٢ – أبو الحسن على بن فضّال المجاشعى القيروانى . صاحب المصنفات فى العربية والتفسير . توفى سنة ٤٧٩هـ (٢) .

٣ – أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفى . من كبار الحفاظ ، يقال : كان عنده ألف جزء بخط الدارقطنى . توفى سنة ٥٠٠ هـ ، وقد روى ابن الشجرى عنه كتاب « المغازى » لسعيد بن يحيى الأموى ، كما ذكر الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٣) .

٤ – أبو زكريا يحيى بن على الخطيب التِّبريزى . من أئمة النحو واللغة والأدب والعروض توفى سنة ٥٠٢ هـ ، وسأخصه بكلمة فى حديثى عن مصادر ابن الشجرى . وقد ذكر صاحب كتاب (٤) « نضرة الإغريض » شيئا من مرويات ابن الشجرى عن شيخه التبريزى ، قال : « وروى لى الغزنوى عن هبة الله المعروف بابن الشجرى ، قال : حدثنى أبو زكريا التبريزى ، قال : كنت أسألُ المعرى عن شعرٍ أقرؤه عليه ، فيقول لى : هذا نظم جيد ، فإذا مرّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا هذا هو الشعر » .

٥ – أبو على محمد بن سعيد بن نبهان الكرخى الكاتب ، مسند العراق ، وهو صاحب شعر وأدب ، وكان فيه تشيع . توفى سنة ٥١١ هـ (٥) .

---

(١) نزهة الألباء ص ٣٧٠ .

(٢) العبر ٢٩٥/٣ .

(٣) الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٤) نصرة الإغريض ص ١١ .

(٥) العبر ٢٥/٤ .

٦ – أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوى الزيدى الكوفى . من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث . توفى سنة ٥٣٩ هـ . قال القفطى فى ترجمته [١] : « وسافر إلى الشام وأقام بدمشق مدة ، ثم بحلب مدة ، وقرأ بها « الإيضاح » لأبى على الفارسى ، فى سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، على رجل يقال له : أبو القاسم زيد ابن على الفارسى ، عن خاله أبى على الفارسى ، وروى هذا الشريف الكتاب – أعنى الإيضاح – بهذا الطريق بالكوفة ، المدة الطويلة ، وأخذه عنه بهذا السبيل الجمُّ الغفير من علماء الرواة والنحاة » .

٧ – أبو الفرج سعيد بن على السِّلالى الكوفى . ذكر تلمذةَ ابن الشجرى له : ياقوت والصفدى والسيوطى ، ولم أقف له على ترجمة ، وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس السادس والستين من الأمالى ، ونقل من خطه فائدة عن أبى العلاء المعرى .

هؤلاء هم شيوخ ابن الشجرى الذين ذكرهم مترجموه ، ولم يصرح ابن الشجرى فى « أماليه » بأىٍّ منهم ، إلا بأبى الفرج السِّلالى وأبى المعمر بن طباطبا ، والتبريزى ، أما ابن طباطبا ، فقد كان يفتخر به ، وقد ذكره مرة واحدة فى الأمالى ، فى إنشاد شعر لحاجب بن زرارة [٢] ، وأما التبريزى فقد صرح بالنقل عنه فى غير موضع من الأمالى ، ثم تعقبه فى بعض شروحه على شعر المتنبى ، ويأتى هذا – إن شاء الله – فى الحديث عن مصادر ابن الشجرى .

وقد أنشد ابن الشجرى عن الطغرائى شيئا من شعره [٣] . والطغرائى هو إسماعيل بن على ، وهو صاحب « لامية العجم » الشهيرة . توفى سنة ٥١٣ هـ .

هذا وقد ذكر محققا كتاب « الجمان فى تشبيهات القرآن » لابن ناقيا البغدادى ، ذكرا أن ابن الشجرى [٤] قد تلمذ لابن ناقيا ، وأنه أثنى على مصنفاته ،

---

(١) إنباه الرواة ٣٢٤/٢ ، وانظر تلمذة ابن الشجرى له فى البغية ٢١٥/٢ .
(٢) الأمالى – المجلس السابع عشر . وانظر معجم الأدباء ٣٣/٢٠ .
(٣) وفيات الأعيان – الموضع المذكور فى صدر الترجمة .
(٤) مقدمة تحقيق « الجمان » للدكتورين عدنان زرزور ، ومحمد رضوان الداية . الكويت ١٩٦٨ م .

وأنه سمع منه كتابه « الجمان » ثم نقلا عن ابن الشجرى قوله فى وصف ابن ناقيا : « شاعر مطبوع » ، ثم قوله فى وصف الكتاب : « سمعته منه ولم يسبق إلى مثله » .

ولست أعرف من أين جاء المحققان بهذا الكلام ، فقد تتبعت ترجمة ابن الشجرى ثم ترجمة ابن ناقيا ، فلم أجد أحدًا ذكر علاقة بين الرجلين ، ثم رأيت الدكتور مصطفى الصاوى الجوينى قد نبّه على هذا الوهم ، وذكر أن قائل هذا الكلام فى وصف ابن ناقيا ، وفى وصف كتابه هو أبو نصر هبة الله بن على بن المجلى [١] .

---

(١) راجع مقدمة الدكتور الجوينى لتحقيق كتاب « الجمان » . الطبعة المصرية . منشأة المعارف بالأسكندرية ١٩٧٤ م .

تلاميـــذه

جلس ابن الشجرى للناس جلوسا عامًّا ، حين أملى « الأمالى » ، وقد أقرأ أيضا كتابه « الانتصار » الذى ردَّ به على انتقادات ابن الخشاب ، ثم كانت له حلقة بجامع المنصور ، يوم الجمعة ، يقرىء الناس فيها الأدب والنحو ، فكثر تلاميذه والآخذون عنه ، على أن كتب التراجم قد أفردت بعض هؤلاء التلاميذ بالذكر ، فى ترجمة ابن الشجرى ، ثم فى تراجم هؤلاء التلاميذ أنفسهم ، وأنا ذاكرهم – كما صنعت فى ذكر شيوخه – بحسَب وفياتهم :

١ – أبو منصور محمد بن إبراهيم بن زبرج العَتّابى . له معرفة بالنحو واللغة وفنون الأدب . توفى سنة ٥٥٦ هـ [١] .

٢ – أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى . الحافظ الكبير ، صاحب كتاب « الأنساب » وغيره ، توفى سنة ٥٦٢ هـ ، وقد قرأ على ابن الشجرى جزءا من « أمالى ثعلب » كما سبق .

٣ – أبو الغنائم حَبْشِيّ بن محمد بن شعيب الواسطى الضرير ، النحوى المقرىء ، توفى سنة ٥٦٥ هـ [٢] وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الحادى والثلاثين من « الأمالى » مجيباً له عن بعض مسائل من الإعراب ، وقد رأيت سماعاً لحبشى هذا على ابن الشجرى ، بآخر نسخة الرباط من « الأمالى » وتاريخ هذا السماع سنة ٥٣٩ هـ .

٤ – أبو محمد عبد الله بن أحمد ، المعروف بابن الخشاب النحوى البغدادى ، من كبار النحاة المعاصرين لابن الشجرى ، وهو صاحب كتاب « المرتجل فى شرح الجمل » لعبد القاهر الجرجانى . أخذ عن ابن الشجرى ، ثم أورد عليه بعض الانتقادات ، يأتى ذكرها فى حديثى عن « الأمالى » . توفى سنة ٥٦٧ هـ .

---

(١) معجم الأدباء ٢٥١/١٨ ، وفيات الأعيان ٢٢/٤ ، بغية الوعاة ١٧٣/١ .

(٢) معجم الأدباء ٢١٤/٧ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، نكت الهميان ص ١٣٣ .

٥ – أبو الحسن على بن أحمد بن بكرى – ويقال : على بن عمر بن أحمد ابن عبد الباق بن بكرى . خازن كتب المدرسة النظامية . توفى سنة ٥٧٥ هـ (١) .

٦ – أبو الحسن على بن عبد الرحيم بن الحسن السلمى الرَّقّى البغدادى المعروف بابن العصار . من علماء النحو واللغة . توفى سنة ٥٧٦ هـ (٢) .

٧ – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنبارى . صاحب « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » . ومن كبار علماء العربية فى القرن السادس ، ومن أنبه تلاميذ ابن الشجرى ، توفى سنة ٥٧٧ هـ ، وقد أفردته بكلمة فى حديثى عن أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية .

٨ – أبو الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جِيا . الشاعر الأديب . توفى سنة ٥٧٩ هـ (٣) .

٩ – أبو العباس الخضر بن ثروان بن أحمد الثعلبى الضرير . توفى سنة ٥٨٠ هـ (٤) .

١٠ – أبو محمد الحسن بن على بن بركة النحوى المقرىء الفرضى ، المعروف بابن عَبِيدة – بفتح العين – توفى سنة ٥٨٢ هـ (٥) .

١١ – أبو الفرج محمد بن الحسين بن على الجفنى النحوى اللغوى ، المعروف بابن الدباغ . توفى سنة ٥٨٤ هـ (٦) .

---

(١) بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٢) معجم الأدباء ١٠/١٤ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، وفيات الأعيان ٢٥/٣ .

(٣) معجم الأدباء ٢٧٠/١٧ ، المحمدون من الشعراء ص ٤٧ ، بغية الوعاة ٢٣/١ .

(٤) معجم الأدباء ٥٩/١١ ، إنباه الرواة ٣٥٦/١ ، نكت الهميان ص ١٤٩ ، طبقات الشافعية ٨٢/٧ .

(٥) معجم الأدباء ٤٠/٩ ، إنباه الرواة ٣١٦/١ ، طبقات القراء ٢٢٤/١ .

(٦) إنباه الرواة ١١٣/٣ ، المحمدون من الشعراء ص ٣٤٢ ، الوافى بالوفيات ٥/٣ .

١٢ – أبو الحسن على بن المبارك بن على القُمِّى ، المعروف بابن الزاهدة النحوى . توفى سنة ٥٩٤ هـ [١] .

١٣ – أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادى . من كبار الحفاظ ، توفى سنة ٦٠٧ هـ ، وقد روى « الأمالى » عن ابن الشجرى ، وأقرأها بدمشق ، وترجمتُ له فى صدر المجلس الأول من « الأمالى » .

١٤ – أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندى ، الإمام النحوى اللغوى المقرىء المحدث الحافظ . توفى سنة ٦١٣ هـ . قال ابن الجزرى [٢] فى ترجمته : « وتلقن القرآن علَى سبط الخياط وله نحو من سبع سنين ، وهذا عجيب ، وأعجب من ذلك أنه قرأ القراءات العشر وهو ابن عشر ، وهذا لا يُعرف لأحدٍ قبله ، وأعجب من ذلك طول عمره وانفراده فى الدنيا بعلو الإسناد فى القراءات والحديث ، فعاش بعد أن أقرأ القراءات ثلاثا وثمانين سنة ، وهذا ما نعلمه وقع فى الإسلام » .

وقد قرأ الكندى على ابن الشجرى « الإيضاح » لأبى على الفارسى ، و « اللمع » لابن جنى ، وقد وجدت له تعليقات على مخطوطة « الأمالى » نقلتها فى حواشى التحقيق .

هذا وقد ذكر الذهبى فى « سير أعلام النبلاء » تلاميذ آخرين لابن الشجرى ، لم أر فائدة من التطويل بذكرهم ، ولأنهم لم يشتهروا شهرة مَن ذكرتهم .

---

(١) معجم الأدباء ١٠٨/١٤ ، إنباه الرواة ٣١٨/٢ .

(٢) طبقات القراء ٢٩٧/١ ، وانظر إنباه الرواة ١٠/٢ .

علمه وخلقه

استفاضت كتب التراجم بالثناء على ابن الشجرى ، ووصفِه بالجلالة وغزارة العلم ، فيصفه تلميذه أبو البركات الأنبارى بأنه « كان فريد عصره ووحيد دهره فى علم النحو ، وكان تامَّ المعرفة باللغة ، وكان فصيحا حلو الكلام حسن البيان والإفهام » . ثم قال فى آخر الترجمة : « وكان الشريف ابن الشجرى أنحى مَن رأينا من علماء العربية ، وآخر مَن شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم » .

وقال ياقوت عنه : « كان أوحد زمانه وفرد أوانه فى علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، متضلعا من الأدب ، كامل الفضل ... وأقرأ النحو سبعين سنة » .

ويقول ابن النجار – فيما حكى عنه الذهبى فى سير أعلام النبلاء – : « ابن الشجرى شيخ وقته فى معرفة النحو ، درس الأدب طول عمره ، وكثر تلامذته وطال عمره » .

وقال الذهبى فى « تاريخ الإسلام » : « أحد الأئمة الأعلام فى علم اللسان ... وطال عمره ، وانتهى إليه علم النحو ، ومتِّع بحواسِّه وجوارحه » .

وبمثل هذه الأقوال قال كل من ترجم لابن الشجرى ، ثم امتدحوا « أماليه » بما أنا ذاكره فى موضعه إن شاء الله . وقد تجلى علم ابن الشجرى فى هذه المعارف التى ملأ بها كتابه « الأمالى » ، والتى تدل على تبحره وعلوّ مقامه ، ويأتى الكلام على ذلك كلّه مبسوطا فى الباب الثانى من هذه الدراسة .

وكما أثنى المترجمون على علمه أثنوا على خلقه ، فيقول أبو البركات الأنبارى : « وكان وقورا فى مجلسه ، ذا سمت حسن ، لا يكاد يتكلم فى مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس ، ولقد اختصم إليه يوما رجلان من العلويين ، فجعل أحدهما يشكو ويقول عن الآخر : إنه قال فىَّ كذا وكذا ، فقال له الشريف : « يا بنى احتمل ، فإن الاحتمال قبر المعايب » .

قال الأنبارى : « وهذه كلمة حسنة نافعة ، فإن كثيرا من الناس تكون لهم

عيوب ، فيُغضون عن عيوب الناس ، ويسكتون عنها ، فتذهب عيوب لهم كانت فيهم ، وكثير من الناس يتعرضون لعيوب الناس ، فتصير لهم عيوب لم تكن فيهم » .

ويقول عنه ابن النجار : « وكان حسن الخلق رفيقا » .

ولن يغضَّ من هذا الوصف الكريم الذى وُصف به ابن الشجرى ما تراه فى « الأمالى » من هجومه الحادّ وتجريحه العنيف لمن خالفهم أو خالفوه ، صنيعه مع مكى بن أبى طالب ، ثم مع تلميذه ابن الخشاب ، ومعاصره أبى نزار الحسن بن صافى ، المعروف بملك النحاة [1] ، وقد استعمل ابن الشجرى فى هجومه هذا ألفاظاً كان الأولى به الإمساك عنها ، ولكنها غضبة العالِم حين يرى حدًّا من حدود العلم قد انتُهك .

---

(١) حديث مكي تراه فيما يأتى عن مصادر ابن الشجرى ، وابن الخشاب فى الكلام على انتقادات « الأمالى » وملك النحاة فى المجلس الثامن والخمسين من الأمالى .

مذهبه

ابن الشجرى من ذرية جعفر بن الحسين بن الحسن بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ، فهو حسنى علوى ، وقد عدَّه مؤرخو (١) الشيعة من مشايخ الإمامية وأكابر علمائهم . وقد تولى ابن الشجرى نقابة الطالبيين بالكرخ نيابة عن والده (٢) الطاهر ، وهو منصب دينى رفيع ، يكون لمن يتولاه رعاية شئون أتباعه وتفقد أحوالهم ، وتقسيم الأموال عليهم ، وإليه معرفة أنسابهم وحفظها .

ومع انتماء ابن الشجرى للعلويّة ، وكونه من أكابر علماء الإمامية ، لم يؤثر عنه أنه ألَّف أو كتب شيئا عن عقيدة القوم وأصول مذهبهم ، بل دارت تصانيفه فى فلك النحو واللغة والأدب ، ولم يظهر فى شىء من تصانيفه – وبخاصة الأمالى وهى أعظم تصانيفه – شىء من عقائد الشيعة أو أصول الإمامية ، إلا ما كان من حكاية أقوال سيدنا على بن أبى طالب (٣) رضى الله عنه ، وكلامه كرم الله وجهه فى الذروة من الفصاحة والبلاغة ، إذ كان مشتملا على كريم الألفاظ وشريف المعانى ، والاستشهادُ بكلام الإمام على ، ليس وقفا على الشيعة ، فأنت تراه فى كتبهم وكتب مخالفيهم ، من علماء اللغة والأدب والبلاغة .

على أن استشهاد ابن الشجرى بكلام الإمام لم يأت مفتعلا متكلَّفاً ، بل جاء فى حاقِّ موضعه من الاستشهاد على مسائل النحو واللغة ، ثم إن ابن الشجرى قد استشهد أيضا بكلام سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، على خروج النداء إلى الاستغاثة (٤) ، ثم ترضّى عليه ، وعلى سيدنا أبى بكر الصديق ، وسيدنا عثمان بن عفان ، رضى الله عنهم أجمعين (٥) .

---

(١) راجع الدرجات الرفيعة ، وأعيان الشيعة ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٢) جاء فى بعض مصادر ترجمة ابن الشجرى : « نيابة عن ولد الطاهر » وفى بعضها : « نيابة عن الطاهر » وقد صحح العلامة الشيخ محمد بهجة الأثرى أن الصواب : « والده الطاهر » كما فى وفيات الأعيان وغيره . راجع الموضع المذكور من الخريدة فى صدر الترجمة .

(٣) راجع الأمالى – المجلس الخامس والثلاثين ، والثانى والستين (فى موضعين) .

(٤) المجلس الخامس والثلاثون من الأمالى .

(٥) المجلس السادس والعشرون .

وليس من التشيع أيضا استشهادُه بشعر الشريف الرضى [1] ، وشرحُه المستفيض لقصيدة من قصائده الجياد ، فالشريف الرضى من فحول شعراء العربية ، وتأمل شعره وشرحه حقٌّ على كل ذى بيان .

ثم ليس من التشيع الخالص أخيرا ما حكاه ابن الشجرى من قول الإمام الحسن البصرى ، فى وصف سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، قال [2] : « وقال رجل للحسن البصرى : ياأبا سعيد إن العامة تزعم أنك تُبغض عليا ، فأكبّ يبكى طويلا ، ثم رفع رأسه ، وقال : والله لقد فارقكم بالأمس رجل كان سهما من مرامى الله على أعدائه ، ربّانىٌّ هذه الأمة ، ذو شرفها وفضلها ، وذو قرابةٍ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريبة ، لم يكن بالنُّوَمَةِ عن حق الله ، ولا بالغافل عن أمر الله ، ولا بالسَّرُوقة من مال الله ، أعطى القرآن عزائمه فى مالَه وعليه ، فأشرف منها على رياضٍ مؤنقة وأعلامٍ بيّنة ، ذلك على بن أبى طالب يالُكَعُ » .

فلو لم يكن فى هذا الكلام إلا ما تراه من حلاوة اللفظ وكمال المعنى ، لكان ذلك من أقوى الأسباب إلى نشره وإذاعته .

---

(١) انظر ما يأتى عن الاستشهاد عند ابن الشجرى .

(٢) المجلس السابع والخمسون ، وساقه ابن الشجرى شاهدًا على استعمال « يالكع » فى النداء .

هل كان ابن الشجرى معتزليًّا ؟

العلاقة وثيقة بين التشيّع والاعتزال ، فقد ذكر كثير من الباحثين قديما وحديثا أن الشيعة وافقوا المعتزلة فى كثير من أصولهم ، وذكروا أيضا أن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب – وهو رأس الشيعة الزيدية – قد تلمذ فى الأصول لواصل بن عطاء ، رأس المعتزلة ، واقتبس منه علم الاعتزال .

ولم يذكر أحد من مترجمى ابن الشجرى أنه معتزلى ، لكنك تجد فى « الأمالى » شيئا من مصطلحات المعتزلة وأفكارهم ، فمن ذلك استعمال ابن الشجرى تعبير « المنزلة بين المنزلتين » ، وهو من مبادىء المعتزلة الخمسة المشهورة ، قال فى رده على معاصره ملك النحاة [1] : « وقد كان شافهنى هذا المتعدِّى طَوْرَه بهذا الهراء الذى ابتدعه ، والهذاء الذى اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضمة المنادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يُحسّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بين بين ، التى هى بين الهمزة والألف ، أو الهمزة والياء ، أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التى هى بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاى ، وكالقاف التى بين القاف الخالصة والكاف » .

على أن استعمال ابن الشجرى لذلك المصطلح المعتزلى فى هذا السياق يؤذن بأنه استعمال لغوى ، بمعنى التوسّط ، ليس غير .

وأصرح من ذلك ما ذكره ابن الشجرى فى تأويل قوله تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ ، قال [2] : « ومعنى أغفلنا قلبه : وجدناه غافلا ، كقولك : لقيت فلانا فأحمدته ، أى وجدته محمودا » .

---

(١) الأمالى – المجلس الثامن والخمسون . وانظر هذا المصطلح المعتزلى أيضا فى المجلس العاشر .

(٢) الأمالى – المجلس الثانى والعشرون .

وقد وجدت بهامش أصل الأمالى حاشية ، تعليقا على هذا الذى ذكره ابن الشجرى ، قال كاتب الحاشية : « قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام ، أبقاه الله سبحانه : هذه المقالة – أعنى كون « أغفلنا » بمعنى وجدناه غافلا ، تقدمه إليها ابن جنى ، نص عليها فى « المحتسب » وغيره ، وحامله عليها الاعتزال » .

وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة ، أن الله لا يخلق فعل الضلال والمعصية ، وإنما ذلك من فعل العبد .

شعـــره

نظم ابن الشجرى الشعر ، كما ينظم العلماء ، فجاء خالياً من النَّفَس الشعرىّ الذى يسرى فى قصيد الشعراء ، وقد نبَّه على هذا الأقدمون ، فيقول العماد الأصفهانى (١) : « وفضله أعلى من شعره » ، وقال فى موضع آخر (٢) : « وكان له شعرٌ مُقارِب » .

ويقول الأدفوى (٣) : « وله نظم غير طائل »

وقد حكم عليه معاصره أبو محمد الحسن بن أحمد بن حِكِّينا (٤) ، الشاعر ، فكتب إليه :

ياسيدى والذى يُعيذك من ... نظم قريض يصدا به الفِكْرُ
ما فيك من جدّك النبىّ سوى ... أنك ما ينبغى لك الشعرُ

ومن شعر ابن الشجرى الذى أورده مترجموه ، قوله :

لا تمزحنّ فإن مزحت فلا يكن ... مزحاً تضاف به إلى سوء الأدبْ
واحذر ممازَحةً تعود عداوةً ... إن المُزاحَ على مقدّمةِ الغضبْ

وقوله ، وقد استجاده الأدفوى :

هل الوجدُ خافٍ والدموع شهودُ ... وهل مكذبٌ قولَ الوشاةِ جحودُ
وحتى متى تُفْنِى شئونك بالبكا ... وقد حَدَّ حدًّا للبكاء لَبيدُ (٥)
وإنى وإن لانت قناتى لضعفها ... لذو مِرَّة فى النائبات شديدُ

---

(١) الخريدة ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٢) الخريدة ، قسم العراق – الجزء الثانى ص ٢٣٥ ، فى أثناء ترجمة ابن حكينا .

(٣) البدر السافر ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٤) بكسر الحاء المهملة ، وكسر الكاف أيضاً مُشَدَّدة ، ويتصحَّف فى بعض الكتب بالجيم (جكينا) نبّه عليه العلامة الرركلى ، رحمه الله ، فى الأعلام ١٩٥/٢ ، عن تاج العروس (حكن) .

(٥) يريد قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقوله :

وتجنَّب الظلمَ الذى هلكتْ به أممٌ تودّ لَوَ آنها لم تَظْلِمِ
إياك والدنيـا الدنيّـةَ إنها دارٌ إذا سالمتها لم تسلَمِ

وهذا شعرٌ كما ترى .

ثم ذكروا له قصيدة طويلة فى مدح الوزير نظام الدين أبى نصر المظفر بن على ابن محمد بن جهير ، أولها :

هذى السِديرة والغدير الطافحُ فاحفظ فؤادك إننى لك ناصحُ [1]

ثم أورد له محققا [2] الحماسة قصيدة غزلية ، أولها :

ليلة الرمل جددت لى وصالا

ولم يذكر المحققان مرجعا لهذه القصيدة ، ولم أجدها فيما بين يدىّ من تراجم ابن الشجرى . وقد أورد بهاء الدين العاملى [3] قصيدة رثاء ، مطلعها :

كلُّ حيٍّ إلى الفناء يؤولُ فتـزوَّدْ إن المُقـامَ قليـلُ

ونسبها إلى أبى السعادات الحسينى النحوى ، فهل هو ابن الشجرى ؟ فإن كان العاملى يعنى ابن الشجرى فيكون الصواب « الحَسَنىّ » بغير ياء .

هذا وقد ذكر الأستاذ الزركلى [4] أن لابن الشجرى ديوانَ شعرٍ مطبوعا ، وهذا ما لم أعرفه ، ولا ذكره أحد من مترجمى ابن الشجرى .

---

(١) انظر تمامها فى وفيات الأعيان ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .
(٢) مقدمة تحقيق الحماسة (ز) .
(٣) الكشكول ١/١٤٠ .
(٤) الأعلام ٩/٦٢ .

مصنَّفاته

طال عمر ابن الشجرى ، وتُوفِّى عن اثنين وتسعين عاما ، ومع ذلك لم تكثر تصانيفه ، لاشتغاله بالتدريس والإقراء منذ صباه ، فقد ذكر ياقوت أنه أقرأ النحو سبعين سنة ، وقد دارت تآليفه فى فلك النحو واللغة والأدب ، وهذا بيانها :

١ – الأمالى : وهو أكثر مصنفاته شهرةً وذيوعا ، وهذه الدراسةُ معقودةٌ لها .

٢ – الانتصار : وهو ردّه على انتقادات ابن الخشاب [١] على الأمالى . قال القفطى : « وهو كتاب على صغر جِرمه فى غاية الإفادة ، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » . وهذا الانتصار من الكتب المفقودة .

٣ – الحماسة : وهى مجموعة قصائد [٢] ومقطوعات وأبيات ، اختارها ابن الشجرى على غِرار ما فى الحماسات الأخرى ، ولاسيما حماسة أبى تمام ، لشعراء الجاهلية وصدر الإسلام والعصرين الأموى والعباسى . وقد أثنى العلماء على كتاب الحماسة ، فيقول ابن خلّكان عنه : « ضاهى به حماسة أبى تمام الطائى ، وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه » .

وقد نقل العلامة البغدادى فى موسوعته « الخزانة » عن حماسة ابن الشجرى ، وامتدحها ، قال فى شرح قول مُضَرِّس بن رِبْعِىّ :

وليلٍ يقول الناسُ من ظلماتِهِ   سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعورُها
كأن لنا منه بيوتاً حصينةً   مُسُوحًا أعاليها وساجاً كُسورُها

« [٣] قال غلام ثعلب فى كتاب اليوم والليلة : يقال : إن أشعر ما قيل فى الظلمة قول مضرس ... وكذلك قال الشريف ضياء الدين هبة الله بن على بن محمد ابن حمزة الحسنى ، فى حماسته التى صنفها كحماسة أبى تمام ، وزاد عليه أبوابا كثيرة ، وأورد فيها أشعارا جيدة ، وقد أجاد فى الاختيار والنقد عندما أورد هذا الشعر فيها » .

---

(١) انظر ما يأتى عن انتقادات الأمالى .
(٢) راجع مقدمة تحقيق الحماسة ، الطبعة الدمشقية .
(٣) خزانة الأدب ١٩/٥ .

وقد طبع كتاب الحماسة طبعة حجرية فى مصر سنة ١٣٠٦ هـ ، ثم طُبع بمصر أيضا سنة ١٣٢٦ هـ ، وفى حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٤٥ هـ بتصحيح المستشرق الألمانى كرنكو ، وآخر طبعاته الطبعة التى أصدرتها وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٠ م ، وهى طبعة جيدة ، قام على تحقيقها عبد المعين المَلُّوحى وأسماء الحِمصىّ .

ديوان مختارات الشعراء = مختارات أشعار العرب .

٤ – الردّ على أبى الكرم بن الدبّاس [1] فى كتابه الذى سماه « المعلم » وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الشجرى ، أو كتبوا عنه ، قديما وحديثا ، وقد ذكره هو فى المجلس الثانى والثمانين من « الأمالى » . وهذا « الردّ » من الكتب المفقودة ، وهو الكتاب الوحيد من بين مصنفات ابن الشجرى الذى أشار إليه فى « الأمالى » .

٥ – شرح التصريف الملوكى ، لابن جنى ، وهو والذى بعده من الكتب المفقودة .

٦ – شرح اللمع ، لابن جنى أيضا .

٧ – ما اتفق لفظه واختلف معناه ، ومنه نسخة خطية ببرلين [2] ، برقم (٣١٤٢) باسم : معجم للمشترك اللفظى .

وقد وجدت فى دفاترى القديمة اسم كتاب مخطوط لابن الشجرى ، بعنوان « كتاب فى اللغة » محفوظ بمكتبة إسماعيل صائب بأنقرة [3] ، ويحمل هذا المخطوط رقم (٢٤٥٩) فلعله هو كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » .

---

(١) هو المبارك بن الفاخر بن محمد النحوى البغدادى . توفى سنة ٥٠٠ هـ ، ترجمته فى نزهة الألباء ص ٣٨٢ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٣ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى الإنباه .

(٢) تاريخ الأدب العربى ١٦٥/٥ .

(٣) رأيت هذا المخطوط فى أثناء زيارتى لتركيا فى شتاء عام ١٩٧٠ م ، ولم أعن بتأمل أبوابه ومنهجه ، إذ لم أكن وقتئذ معنيا بابن الشجرى .

٨ – مختارات أشعار العرب ، ويسمى ديوان مختارات الشعراء ، ويعرف عند المحققين باسم مختارات ابن الشجرى . وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٠٦ هـ طبعة حجرية ، ثم فى سنة ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦ م بمصر أيضا ، بإشراف محمود حسن زناتى ، ثم أعاد نشره على محمد البجاوى بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

ومن هذا الكتاب نسخة بخط ابن الشجرى نفسه [١] ، وخطه نسخى نفيس ، يجرى على نمط خطوط القرن السادس الجيدة المضبوطة .

٩ – شرح لاميَّة العرب ، للشَّنْفَرَى .

وهذا الشرح لم يذكره أحدٌ من الذين ترجموا لابن الشجرىّ ، قديماً وحديثاً . وقد ذكره العلَّامة البغدادى ، فى حديثه عن اللاميّة ، لكنه ذكر أنه لم يره [٢] .

وقد وقفتُ على نقلٍ عنه ، فى كتاب « الإكسير فى علم التفسير » لنجم الدين الطوفىّ الحنبلىّ ، المتوفى سنة (٧١٦) ، قال : « وابن الشجرىّ من أعيان أهل الأدب ، حُكى عن شرحه لامية العرب ، أنه قال فيه فى قوله :

« وأستفّ ترب الأرض » إن أصله أستفعل . وقد عيبَ [عليه] لأنه وهم قبيح ... ووزن أستف : أفتعل . والسّين أصل [٣] » .

* * *

وهناك ملاحظة عامة على كتب ابن الشجرى المطبوعة : الأمالى والحماسة والمختارات ، وهى أنها كلها خلت من مقدمة ، كالتى نراها فى أول المصنفات ، تُبين عن منهج المؤلف ، والدافع له إلى تأليف كتابه . وقد يدل هذا على أن ابن الشجرى كان يملى مصنفاته إملاءً .

* * *

(١) انظر نموذجا منه فى الأعلام ٣٢/٩ – الصفحة المقابلة .

(٢) الخزانة ٣٤١/٣ .

(٣) الإكسير ص ٤٨ ، ٤٩ ، ومما ينبغى التنبيه عليه أن ابن الشجرى أورد « لامية الشنفرى » فى مختاراته ص ٧٢ – ١٠٦ ، وذكر بعض الشروح اللغوية ، وليس منها هذا الذى حكاه الطوفىّ .

البَابُ الثَّانى

آراء ابن الشجرى النحوية

سلكت سبيلين فى التعرُّف على آراء ابن الشجرى : ما ذكره هو نفسُه من قوله : وهذا ما خطر لى ، أو : والقول عندى كذا ، أو : والصحيح كذا والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك ، ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادى والسيوطى والبغدادى ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجرى .

وأريد أن أنبه بادىء ذى بدء إلى أنى وجدت فى « الأمالى » آراءً كثيرة فى النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجرى غيرَ معزوَّةٍ إلى أحد ممن تقدمه ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها فى كلام غيره ممن سبقه ، وقد أمكننى عونُ الله وتوفيقُه أن أردّ بعضَ هذه الآراء إلى أصحابها ، وإذا كنت قد وقفت عند بعض هذه الآراء التى نسبها ابنُ الشجرى إلى نفسه أو نُسِبت إليه ورددتها إلى أصحابها من النحاة المتقدِّمين ، فما ظنُّك بهذه الآراء التى جاءت فى « الأمالى » غيرَ معزوّةٍ ولا منسوبة ؟

وقد وجدت كثيرًا ممن يدرُسون علمًا من الأعلام يحشُدون آراءه حشداً ، دون فَصْل بين ما قال وما حكى ، وبعضُ مصنفى الكتب القديمة لم يُعْنَوا بعَزْو كل رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة ، ولا نظنّ بهم إلا خيرا ، هذا أمرٌ ، وأمرٌ آخر أن حركةَ التأليف العربى عرفت لوناً من ألوان التصنيف ، تمَثَّل فى تلك الرسائل والكتب الصغيرة التى التقمتْها الكتب الكبار ، فضاعت فى غِمارها وطُويت فى لُجّتها ، وحين جاء أصحاب الموسوعات النحوية شُغِل بعضهم [1] بما انتهى إليهم

---

(١) قلت : « بعضهم » لأحرج العلامة البغدادى ، فقد ذكر فى موسوعته العظيمة « خزانة الأدب » كثيراً من هذه الرسائل الصغيرة ، وحَرَص على عزو الآراء ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين .

من هذه الكتب الكبار فنسبُوا الآراءَ إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسَج على نَوْلِهم من جاء بعدهم [1] .

والأمْرُ من قبلُ ومِن بعدُ موكولٌ إلى ثقافة الدارس ومحاولته التعرُّف على مسار التأليف العربى ، وإدراكِ العلائق بين الكتب : تأثرا أو نقدا أو شرحا أو اختصارا أو تذييلا ، وهذا مُفْضٍ لا محالة إلى التوقّف والحذر فى نسبة الآراء وعَزْوِها .

وهذه آراء ابن الشجرى ، أسوقها بحسَب تسلسلها فى « الأمالى » إلا إذا اقتضت المناسبةُ أن أجمع ما يتصل بالمسألة الواحدة فى مكان واحد :

١ - قسم ابن الشجرى التثنية إلى ثلاثة أضرب [2] : تثنية لفظية وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف . وعن الضرب الثانى ، وهو تثنية آحاد ما فى الجسد ، كالأنف والوجه والبطن والظهر ، نحو ضربت رءوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ، قال : « وربما استغنوا فى هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبىء عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر ، وأنشدوا شاهداً عليه :

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدفين لطَعْنٍ غير تذبيبِ

وقد حكى البغدادى [3] هذا الكلام ، ثم قال : « والعجب من ابن الشجرى فى حمله الإفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور فى كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

هذا كلام البغدادى ، والمتأمل لعبارة ابن الشجرى : « ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر » يراها غيرَ قاطعة بأن استعمالَ ذلك خاصٌّ بالشعر ، وصدر

---

(١) دليل ذلك يظهر إن شاء الله فيما أكتبه عن مصادر ابن الشجرى ، ثم أثره فى الدراسات النحوية .
(٢) المجلس الثانى من الأمالى .
(٣) الخزانة ٣٧١/٣ .

كلامه يشعر بهذا ، فإنه يقول : « وربما استغنوا فى هذا النحو بواحد » . إلى آخر ما قال ، ولو كان يرى قصر استعمال مثل هذا على الشعر لصرَّح به من أول الأمر .

٢ – ضعَّف ابن الشجرى مجىء الحال من المضاف إليه ، وتأول ما ورد من ذلك ، فقال فى المجلس الثالثِ : « وأنشدوا فى الحال من المضاف إليه قول تأبط شرا :

سلبتَ سلاحى بائسًا وشتمتنى فياخيرَ مسلوبٍ وياشرَّ سالبِ

ولست أرى أن « بائسا » حال من ضمير المتكلم الذى فى « سلاحى » ولكنه عندى حال من مفعول « سلبت » المحذوف ، والتقدير : سلبتنى بائسا سلاحى ، وجاء بالحال من المحذوف ، لأنه مقدَّر عنده مَنْوِىّ ، ومثل ذلك فى القرآن قوله جل وعز : ﴿ ذَرْنى ومَن خلقتُ وَحِيدًا ﴾ فوحيداً حال من الهاء العائدة فى التقدير على (مَن) ، ومثله : ﴿ أهَذا الذى بَعَث اللهُ رسُولا ﴾ ألا ترى أنك لابد أن تقدر : خلقته وحيدا ، وبعثه الله رسولا ، لأن الاسم الموصول لابد له من عائد ، لفظا أو تقديرا ، وإنما وجب العدولُ عن نصب « بائس » على الحال من الياء التى فى « سلاحى » لما ذَكرته لك من عِزَّة حال المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه » .

وقال فى المجلس السادس والسبعين [1] : « فإن قيل : قد جاءت الحال من المضاف إليه فى القرآن فى قوله عز وجل : ﴿ قُلْ بل مِلّةَ إبراهيمَ حَنِيفا ﴾ فالقول عندى أن الوجه أن تجعل (حنيفا) حالا من المِلّة ، وإن خالفها بالتذكير ، لأن المِلّة بمعنى الدِّين ، فجاءت الحال على المعنى ، ألا ترى أن المِلّة قد أبدِلت من الدين فى قوله : ﴿ دينًا قِيَماً مِلةَ إبراهيمَ حَنِيفا ﴾ » .

٣ – ذهب ابن الشجرى إلى أن الإشارة بمنزلة الإضمار . قال [2] : « ألا ترى أنها قد سدت مسدَّ الضمير فى قوله تعالى : ﴿ إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ

---

(١) وانظر أيضا المجلس الحادى والثمانين ، وحكاه عنه البغدادى فى الخزانة ١٧٣/٣ ، ١٧٤ ، وانظر ما يأتى فى الحديث عن مصادر ابن الشجرى (أبو على الفارسى – الفقرة التاسعة) .

(٢) المجلس العاشر .

كُلُّ أولئك كان عنه مسؤولا ﴾ فالإشارة من (أولئك) قامت مقام الضمير العائِد من الجملة إلى المخبَر عنه ، فكأنه قيل : كلُّهن كان عنه مسؤولا » .

٤ – وجّه ابن الشجرى التأنيث فى قول أعشى تغلب (١) :

وقد خاب من كانت سريرتَه الغدرُ

بأنه أنث « الغدر » لمّا كان السريرةَ فى المعنى ، واستشهد لذلك بقراءة النصب فى قوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا ﴾ قال : فالتقدير : ثم لم تكن فتنتَهم إلا قولُهم ، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة فى المعنى ، ومثله رفع « الإقدام » ونصب « العادة » فى قول لبيد :

فمضى وقدَّمها وكانت عادةً   منه إذا هى عرَّدت إقدامُها

وإنما استجاز تأنيث « الإقدام » لتأنيث خبره ، لأن الخبر إذا كان مفردا فهو المخبر عنه فى المعنى ، وقد قيل فى الآية وفى بيت لبيد قول آخر ، وذلك أنهم حملوا « أن قالوا » على معنى المقالة ، وحملوا « الإقدام » على معنى التقدمة . قال : والقول الأول هو المأخوذ به ، والثانى قول الكسائى ، وليس فى بيت أعشى تغلب إلا ما ذكرناه أولا فيجب أن يكون العمل عليه .

وأقول : كأن ابن الشجرى ينكر تأنيث المذكر ، لأن فيه ردَّ أصلٍ إلى فرع . قال ابن جنى (٢) : « وتذكير المؤنث واسع جدا ، لأنه ردّ فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب فى التناكر والإغراب » .

٥ – ذكر ابن الشجرى (٣) أن « أبَى يأبَى » مما شذ عن القياس ، لمجيئه على فعَل يفعَل ، بفتح العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق ، وكان قياسه : يأبِى ، مثل يأتِى .

ثم حكى ثلاثة أقوال فى تعليل ذلك ، وصحَّحَ الأول منها .

---

(١) المجلس التاسع عشر .
(٢) الخصائص ٢/٤١٥ .
(٣) المجلس الحادى والعشرون .

٦ — ذهب ابن الشجرى إلى أن الفصل بالأجنبى يمنع التعلّق ، وساق عليه شواهد من القرآن الكريم والشعر ، وقد تعقبه ابن هشام فى « المغنى » لكنه تناقض ورجع إلى تأويل ابن الشجرى فى « شرح بانت سعاد » ذكرت كل ذلك فى حواشى تحقيق المجلس التاسع والعشرين (١) .

٧ — جمع ابن الشجرى (٢) « المكان » بمعنى الموضع على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كل مذكر غير عاقل يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول فى حمّام : حمّامات .

وقد ذكر ابن الشجرى ذلك فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نصركم الله فى مَواطِنَ كثيرةٍ ﴾ قال : « أى مكانات حرب » . والذى رأيته فى كتب التفسير فى شرح « مواطن » : أماكن حرب . وفى لسان العرب ، مادة (مكن وكون) عن ابن سيده : « المكان : الموضع ، والجمع : أمكنة ، كقذال وأقذلة ، وأماكن : جمع الجمع » . وذكر صاحب اللسان عن ابن سيده أيضا أن المكانات جمع المكانة ، بمعنى المنزلة عند الملك .

٨ — يرى ابن الشجرى (٣) أن « الأحباب » فى قول المتنبى :

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدتْ　　لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

جمع حِبّ ، كعِدْل وأعدال ، قال : ولا ينبغى أن يكون جمع حبيب ، كشريف وأشراف ، ويتيم وأيتام ، لأمرين : أحدهما أن الأول أقيس وأكثر ، والثانى أن يتيما وشريفا من باب فعيل الذى بمعنى فاعل ، وحبيبا : فعيل الذى بمعنى مفعول ، فأصله محبوب ، كما أن قتيلا أصله مقتول ، فافترقا .

هذا كلام ابن الشجرى ، وقد كان ينبغى عليه أن يذكر على أى شئ يجمع « حبيب » الذى هو فعيل بمعنى مفعول ، وقد ذكرت فى حواشى التحقيق أنه يجمع

---

(١) وانظر أيضا المجلس الحادى والعشرين .

(٢) المجلس السابع والعشرون .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

على أفعلاء : أحبّاء ، كما جاء فى قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهودُ والنّصارى نحن أبناءُ اللهِ وأحبّاؤه ﴾ . وعدم تصريح ابن الشجرى بذكر هذا الجمع غريب على أسلوبه فى « الأمالى » ، فقد درج على الاستطراد وذكر الغرائب والفوائد ، لأدنى ملابسة .

٩ — وكما قصَّر ابن الشجرى فى ذكر جمع فعيل الذى بمعنى مفعول ، قصَّر أيضا فى ذكر جمع « النادى » ، وهم القوم المجتمعون ، قال فى بيت فارعة بنت شدّاد (١) :

رفّاع ألويةٍ شهّادُ أنديةٍ سدّادُ أوهية فتاح أسدادِ

« والأندية ليست بجمع نادٍ ، لما قلنا من أن فاعلا لا يجمع على أفعلة ، لكنها جمع نَدِىّ ، كرغيف وأرغفة ، وهو مجلسُ القوم ومتحدَّثهم » وقد قلت فى حواشى التحقيق إن « النادى » جمع فى الحديث على أنداء ، ففى حديث أبى سعيد الخدرى : « كنا أنداءً فخرج علينا رسول الله ﷺ » . قال ابن الأثير (٢) : « الأنداء . جمع النادى ، وهم القوم المجتمعون » .

١٠ — أثبت ابن الشجرى جمع جمع الجمع ، فقال فى أصائل (٣) : « الواحد أصيل ، فقدّروا جمعه على أُصُل ، كقضيب وقضب ، ثم جمعوا الأُصُل فى التقدير على آصال ، كمُشُط وأمشاط ، وعُنُق وأعناق ، ثم جمعوا الآصال على أصائل » .

وابن الشجرى مسبوق فى ذلك بابن عُزَيْز فى كتابه « غريب القرآن » ، والزجاجى فى « الجمل » . وقد تعقّب ابن الخشاب ابنَ الشجرى فى ذلك ، وذكر كلاما طويلا أوردته فى حواشى التحقيق ، وممن أنكر هذا الجمعَ أيضا السهيلى فى « الروض الأنف » . وحكيت كلامه أيضا .

---

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) النهاية ٣٧/٥ .

(٣) المجلس السابق .

١١ – تحدث ابن الشجرى عن وضع المفرد موضع الجمع ، وساق له شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر ، ومن تلك الأمثلة قال [(١)] : « وكإيقاع « كثير » فى موضع « كثيرين » و « قليل » فى موضع « قليلين » ، فكثير فى قوله تعالى : ﴿ رجالا كثيراً ونساء ﴾ وقليل فى قوله تعالى : ﴿ وقليلٌ من عبادى الشكور ﴾ فالمعنى : وقليلون من عبادى الشاكرون » .

ويرى الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة [(٢)] أن جمع « كثير وقليل » مما انفرد به ابن الشجرى ، وأنه لم يجد ذلك فى شىء من كتب النحو ، ثم أفاد أن « كثير » قد لزمت الإفراد فى القرآن الكريم ، أما « قليل » فقد جاءت مفردة ومجموعة فى القرآن الكريم ، ومن مجيئها مجموعة قوله تعالى : ﴿ إنَّ هؤلاء لشِرْذِمة قليلون ﴾ .

وأقول : استعمل ابن الشجرى هذا الجمع فى المجلس الرابع والسبعين ، فقال فى شرح بيت المتنبى :

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت فى عين من لا يجرب

قال : والأصدقاء كذلك كثير عددهم ، إلا أنهم عند التحصيل والتحقيق قليلون .... وكذلك من لم يجرب الأصدقاء ويختبرهم عند شدته يراهم كثيرين .

١٢ – ولعله من تمام الفائدة أن أشير إلى ما ذكره ابن الشجرى عن الجمع على غير اللفظ ، وعن الجمع على غير قياس ، وعن جمع الجمع ، فى المجالس : الثالث والثلاثين ، والخامس والثلاثين ، والأربعين ، والتاسع والأربعين .

١٣ – نسب النحاة المتأخرون : المرادى وابن هشام والأشمونى ، إلى ابن الشجرى أنه أجاز الجزم بلو . والحق أن ابن الشجرى ضعَّف الجزم بلو ، حين قصره على الضرورة الشعرية [(٣)] ، وكلامه صريح فى أن « لو » لا تجزم ، قال فى بيت الشريف الرضى :

---

(١) المجلس الثامن والأربعون .

(٢) النحويين التجديد والتقليد ص ٨٩ – مقالة بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد السادس ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

(٣) المجلسان : الثامن والعشرون ، والأربعون .

إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن حيًّا إذا ما كنت بالمزدادِ

جزم بلو ، وليس حقها أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جوابا ، كما تقتضيه « إن » الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضى إلى الاستقبال ، كقولك : إن خرجت غدا خرجنا ، ولا تفعل ذلك « لو » وإنما تقول : لو خرجت أمس خرجنا .

هذا صريح كلام ابن الشجرى . وقد أحسن البغدادى [1] كلَّ الإحسان حين قال : « وما نقلوه عن ابن الشجرى من أنه جوّز الجزم بلو فى الشعر ، غير موجود فى « أماليه » وإنما أخبرَنا بأنها جزمت فى بيت ، وقد تكلم عليه فى مجلسين من أماليه » .

١٤ – ذكر ابن الشجرى [2] أن « إطِل » واحد الآطال ، وهى الخواصر ، بكسر الطاء ، وهو أحد ما جاء من الأسماء على « فِعِل » بكسر الفاء والعين ، ثم أفاد أن الطاء قد تخفف ، أى تسكن ، وذهب ابن السيد البطليوسى [3] إلى عكس هذا ، فذكر أن « إطل » بالسكون ، وأنه لم يسمع محركا إلا فى الشعر .

وابن الشجرى فى إيراده لإطِل، ضمن ما جاء من الأسماء على فِعِل ، مسبوق بابن قتيبة وابن جنى ، لكنهما لم يذكرا فيه سكون الطاء .

١٥ – أورد ابن الشجرى سؤالا [5] حول « كلا وكلتا » : لِمَ خالفت إضافتُهما إلى المضمر إضافتَهما إلى المظهر ، وكان آخرهما فى الإضافة إلى الضمير ألفاً فى الرفع ، وياء فى الجر والنصب ، وفى الإضافة إلى الظاهر ألفا فى الرفع والنصب والجر ؟

---

(١) الخزانة ٥٢٢/٤ .
(٢) المجلس الثامن والعشرون .
(٣) الاقتضاب ص ٢٧٣ .
(٤) أدب الكاتب ص ٦١١ ، والمنصف ١٨/١ .
(٥) المجلس الثامن والعشرون .

وقد أجاب ابن الشجرى عن هذا السؤال بكلام جيد ، وقال فى آخره : فتأمل ما استنبطته لك فى هاتين اللفظتين حقَّ التأمل ، فهو من أعجب ما ألقته أفئدةُ العرب على ألسنتها .

هذا وقد أغار أبو البركات الأنبارى [1] على بعض كلام شيخه ابن الشجرى فى هذه المسألة ، من غير تصريح باسمه .

١٦ – ذكر ابن الشجرى علَّةَ النحويين فى حذف النون للإضافة ، فى نحو : مكرماك ومكرموك ، وأن ذلك الحذف لزم النون حملاً لها على التنوين ، كأنهم لما ألزموا التنوين الحذف ، فى قولهم : مكرمك وضاربه ، فلم يقولوا : مكرمنك ولا ضاربنه ، ألزموا النون الحذف ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك . قالوا : وإنما لزم حذف التنوين مع الضمير ، لأنه مماثله ، من حيث كان التنوين مما لا ينفصل ، كما أن هذا الضمير وضع متصلا ، فلا ينفصل ، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين ، كما كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، كالجمع بين إنَّ ولام التوكيد .

وقد تعقَّب ابنُ الشجرى تعليلَ النحويين هذا ، فقال : إنّ فى العلة التى ذكرها النحويون نظراً ، من حيث كان الشبه العارض بين التنوين والضمير غيرَ مانع من الجمع بينهما ، كما لم يمتنع الجمعُ بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة فى نحو : لا يطغينْك مالك ﴿ ولا يستخفنْك الذين لا يُوقِنُون ﴾ فى قراءة من خفف النون ، وحكم هذه النون حكم التنوين فى أنه لا ينفصل . ثم قال : والجواب الذى خطر لى فى امتناع ثبوت التنوين والنون مع الضمير .... وذكر كلاما طويلا ، تراه فى المجلس الثلاثين .

١٧ – حكى ابنُ الشجرى الخلافَ [2] فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين ، نحو قال وباع ، وذكر أن مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول ، ومذهب أبى الحسن الأخفش أن المحذوف هو العين ، فوزنه على قولهما : مَفُعْل ، وعلى قوله : مَفُول .

---

(١) الإنصاف ص ٤٥٠ .

(٢) المجلس الحادى والثلاثون ، وقد عرض لهذه المسألة أيضا فى المجلسين : السابع عشر ، والسادس والأربعين .

وقد عرض ابن الشجرى حجج الفريقين ، وانتصر لرأى الخليل وسيبويه ، واحتج لهما فى كلام طويل جدا ، وبعضُ احتجاجاته مسلوخ من كلام المبرد وابن جنى ، وقد نبهت على ذلك فى حواشى التحقيق .

١٨ – ذهب ابن الشجرى إلى أن « كُلًّا » لا تضاف إلى واحد معرفة . قال [١] : إلا أن يكون مما يصحّ تبعيضُه ، كقولك : رأيت كل البلد ، ولا تقول : لقيت كل الرجل الذى أكرمته ، فإن قلت : لقيت كل رجل أكرمته ، حسن ذلك ، وصحَّت إضافته إلى المفرد النكرة ، كما تَصح إضافته إلى الجمع المعرفة ، نحو : لقيت كلَّ الرجال الذين أكرمتهم .

وكأن ابن الشجرى قد أخذ هذا من ابن جنى ، فإنه يرى أن « كُلًّا » لا يضاف إلا إلى النكرة التى فى معنى الجنس . حكاه عنه السيوطى [٢] .

١٩ – حكى ابن الشجرى [٣] قول ابن جنى عن استعمال المتنبى « لدن » بغير « مِن » فى قوله :

فأرحام شعر يتصلن لدنّه   وأرحام مالٍ ماتنى تتقطعُ

قال ابن جنى : واستعمل « لدن » بغير « من » وهو قليل فى الكلام ، لا يكادون يستعملونها إلا ومعها « من » كما جاء فى التنزيل : ﴿ مِن لَدُنْ حكيمٍ عليم ﴾ و ﴿ قَدْ بلغْتَ من لَدُنِّى عُذْرا ﴾ .

وقد تعقبه ابن الشجرى فقال : وقد جاء « لدن » بغير « مِن » فيما أنشده يعقوب ، من قوله :

فإنّ الكُثْرَ أعيـانى قديماً   ولم أُقْتِرْ لَدُن أنى غُلامُ

وقال كثيّر :

(١) المجلس الحادى والثلاثون .
(٢) الأشباه والنظائر ١٣١/٣ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٧/٣ .
(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

ومازلتُ من ليلى لَدُن أن عرفتُها ~ لكالهائم المُقْصَى بكلِّ مكانِ

وقد حكى ردَّ ابن الشجرى هذا العكبرىُّ فى شرحه [1] لديوان المتنبى ، دون عزو إلى ابن الشجرى .

٢٠ — فرق ابن الشجرى [2] بين « لدن ولدى » وبين « عند » وحكى رأى أبى هلال العسكرى وقوّاه ، ثم حكى مذهب أبى العلاء المعرى وضعَّفه .

٢١ — ذهب ابن الشجرى [3] إلى أن « معاً » فى قول الخنساء :

* وأفنى رجالى فبادوا معاً *

منصوب على الحال ، بمنزلة جميعا ، وهو فى الأصل ظرف موضوع للصحبة ، قال : وعند بعض النحويين أن « معاً » فى قولك : جاءوا معاً ، ينتصب على الظرف ، كانتصابه فى قولك : معهم ، وإنما فكت إضافته وبقيت علّةُ نصبه على ما كانت عليه ، والصحيح ما ذكرته أولا ، لأنه قد نقل من ذلك الموضع ، وصار معناه معنى جميعا .

٢٢ — تكلم ابن الشجرى [4] عن الفرق بين « أن » المخففة من الثقيلة ، و « أن » المصدرية ، وأن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل ، ولهما اشتراك فى نوع منه ، ثم ردّ على المبرد إنكارَه على سيبويه ما أجازه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العِلم ، على الوجه الذى قرره سيبويه ، وأنكر أيضا إيقاعَه بعد الخوف والخشية المخففة من الثقيلة ، ثم قال : « إن استبعاد أبى العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخففة بعد الخوف ، على المعنى الذى عناه سيبويه ، استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر القديم ، قد ورد بما أنكره أبو العباس » وساق شواهده .

---

(١) فى نسبة هذا الشرح إلى العكبرى خلاف ، والصحيح أنه ليس له ، ويأتى الكلام عليه قريبا .

(٢) المجلس السابق .

وانظر المغنى ص ١٦٩ ، والهمع ١/٢٠٠ ، ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ٢/١٨٦ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢/٢٦٤ .

(٣) المجلس الثانى والثلاثون .

(٤) المجلس الثالث والثلاثون ، وأيضا المجلس التاسع والسبعون .

ثم قال : وكذلك استبعاده لإجازة سيبويه : « ما أعلم إلا أن تقومُ » استبعاد فى غير حقه ، لأن سيبويه قد أوضح المعنى الذى أراده به فى قوله : « وتقول : ما علمت إلا أن تقومُ » إذا أردت أنك لم تعلم شيئا كائنا ألبتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من الرأى أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما يستقبل .

والذى قاله سيبويه غير مدفوع مثله ، لأنهم كثيرا ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر . ثم ساق ابن الشجرى الشواهد على ذلك ، وختم كلامه بقوله : وإذا تأملت ما ذكرته لك من استعمال معنى بلفظ معنى آخر ، فى الكتاب العزيز وفى الشعر القديم ، وفى الكلام الفصيح ، وقفتَ من ذلك على أمر عجيب ، فأَوْلِ فهمك ما أذكره لك من هذا الفن ، بعد ذكر أصول المعانى وفروعها .

٢٣ – ذهب ابن الشجرى إلى أن النداء ليس من باب الأمر [١] .

هذا وقد ذكر ابن الشجرى فى المجلس الخامس والثلاثين وجوهاً كثيرة للنداء ، ساق شواهدها ، وقال فى آخر كلامه : فهذه وجوه شتى قد احتملها النداء ، وإن كان فى أصل وضعه لتنبيه المدعوّ ، والذى حملنى على تلخيصها ما ذكرته لك من إنكار كثير منهم أن يكون لفظ النداء محتملا لمعنى غيره ، وقد أريتك أن أكثر معانى الكلام ، ليس لفظ من ألفاظها إلا وهو محتمل لمعان مباينة للمعنى الذى وضع له ذلك اللفظ ، فلا يكون فى احتماله لتلك المعانى ما يخرجه عن معناه الأصلى .

٢٤ – وصَحَّح أن التعجب [٢] داخل فى حيِّز الخبر ، قال : لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فكأنك قلت : زيدٌ حَسُنَ جدًّا ، وتمثيله عند الخليل وسيبويه : شىء أحسن زيدا ، وعند الأخفش : الذى أحسن زيدًا شىء ، وعند آخرين : شىء أحسن زيدا كائن .

وكان ابن الشجرى قد حكى أن بعضهم جعل التعجب معنى مفردا .

٢٥ – وذهب [٣] إلى أن العَرْض ليس استفهاما . قال : واختلفوا فى العَرْض

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .

فقال قوم : هو من الخبر ، لأنه إذا عرض عليك النزول ، فقال : ألا تنزل ، فقد أخبر بأنه يحبّ نزولك عنده ، وأدخله قوم فى الاستفهام ، لأن لفظه كلفظه ، ولو كان استفهاما لم يكن المخاطِب به مكرما لمن خاطبه ، ولا موجبا عليه بذلك شكرا .

وقال فى المجلس الخامس والثلاثين : وإذا قال : ألا تنزل عندنا ، فلفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الطلب ، فكأنه قال : آنزل عندنا .

٢٦ – ومنَع أن يدخل التمنى فى الخبر ، قال (١) : وقال بعضهم : التمنى داخل فى الخبر ، وكذلك الترجى ، لأنه إذا قال : ليت لى مالا ، فقد أخبر أنه تمنى ذلك ، ولو كان الأمر على ما قال ، لما امتنع فيه التصديق والتكذيب .

هكذا قال ابن الشجرى فى المجلس الثالث والثلاثين ، وزاده بيانا فى المجلس الخامس والثلاثين .

٢٧ – وذهب (٢) إلى أن الجزاء يدخل فى الخبر ، وليس قِسماً منفردا ، قال : وذهب بعضهم إلى أن الجزاء قسمٌ منفرد ، وليس الأمر كذلك ، لأن قول الله سبحانه : ﴿ فمن يُؤمنْ بربّه فلا يخاف بَخْساً ﴾ يدخله التصديق .

وقال فى المجلس الخامس والثلاثين : إذا قال : من يأتنى آته ، فقد أخبر .

٢٨ – فرق ابن الشجرى بين النفى والجحد ، فقال (٣) : وقد يكون النفى جحدا ، فإذا كان النافى صادقا فيما قاله سمى كلامه نفيا ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمى ذلك النفى جحدا ، فالنفى إذن أعم من الجحد ، لأن كل جحد نفى ، وليس كل نفى جحدا ، فمن النفى قوله تعالى : ﴿ ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم ﴾ ومن الجحد نفى فرعون وقومه لآيات موسى ، فى قوله تعالى : ﴿ فلمَّا جاءتهم آياتُنا مبصرةً قالوا هذا سحرٌ مبين * وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعُلُوًّا ﴾ .

---

(١) المجلس نفسه .
(٢) المجلس نفسه .
(٣) المجلس نفسه .

قال : ومن العلماء بالعربية من لا يفرق بين النفى والجحد ، والأصل فيه ما ذكرت لك . وقد حكى الزركشي [1] هذه التفرقة بين النفى والجحد ، عن ابن الشجرى .

٢٩ – ذهب ابن الشجرى [2] إلى أن الاستفهام يجىء بمعنى الخبر بعد التسوية ، فى قولك : ما أدرى أزيدٌ فى الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير :

وما أدرى ولستُ إخال أدرى أقومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ

وقد تعقّبه ابن هشام ، فقال [3] : والذى غلّط ابنَ الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ، لمنافاته لفعل الدراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم : علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٣٠ – عقد ابن الشجرى فصلا للأمر [4] ، وحدَّه بأنه استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة ، ثم ذكر الأوجه التى يستعمل فيها الأمر على غير الوجه الذى حدّه ، نحو الندب والاستحباب والإباحة والوعيد والتأديب والإرشاد والخبر والتحدى والتنبيه على قدرة الخالق عز وجل ، وضرب لذلك الأمثال . ثم قال فى آخر هذا الفصل : واعلم أن من أصحاب المعانى من قال : إن صيغة الأمر مشتركة بين هذه المعانى . وهذا غير صحيح ، لأن الذى يسبق إلى الفهم هو طلب الفعل ، فدل على أن الطلب حقيقة فيها دون غيره ، ولكنها حملت على غير الأمر الواجب بدليل ، والأمر الواجب هو الذى يستحق بتركه الذم ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا قِيل لهم اركعوا لا يركعون ﴾ فذَمّهم على ترك الركوع بقوله : ﴿ ويلٌ يومئذ للمكذبين ﴾ .

هذا وإن ما ذكره ابن الشجرى حول النداء والخبر والاستفهام والتمنى والأمر ، إنما يعالج فى فن المعانى من علوم البلاغة .

---

(١) البرهان ٢/٢٧٦ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

(٤) المجلس نفسه .

٣١ – ذهب ابن الشجرى (١) إلى اعتبار « أنْ » فى قول عنترة :

إن العدوَّ لهم إليكِ وسيلةٌ أن يأخذوك تكحَّلى وتخضَّبى

مصدرية ، ووجَّه تفسيره على هذا ، فقال : وقوله : « أن يأخذوك » موضعه نصب ، بتقدير حذف الخافض ، أى فى أن يأخذوك ، أى لهم قربة إليك فى أخذهم إياك ، فذمها بإرادتها أن تؤخذ مسبية ، فلذلك قال : تكحلى وتخضبى .

وقد حكى البغدادى (٢) تأويل ابن الشجرى هذا ، ثم تعقبه قائلا : « وهذا تحريف منه ، فإن « إن » شرطية ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جزمت الشرط والجزاء ، وقد غفل عنهما » .

واعتبار « إن » شرطية ، أورده البغدادى عن الأعلم .

٣٢ – أجاز ابن الشجرى (٣) أن يجىء اسم « لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، والنحويون على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النكرات خاصة ، وأنشد ابن الشجرى شاهدا على ذلك قولَ النابغة الجعدى :

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبّها متراخيا

وقول المتنبى :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

وقد حكى هذا الرأىَ عن ابن الشجرى : المرادى وابن هشام والعينى والأشمونى .

وابن الشجرى مسبوق فى هذا بابن جنى ، كما ذكر المرادى ومن بعده ، وكما ذكر ابن الشجرى نفسه ، قال : ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك

---

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) الخزانة ١٢/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون . وانظر الجنى الدانى ص ٢٩٣ ، والمغنى ص ٢٦٤ ، وشرح الشواهد ١٤٤/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٥٣/١ .

فى تفسيره لشعر المتنبى ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : « شبه « لا » بليس ، فنصب بها الخبر » .

وفى ظنى أن ابن الشجرى قد انفرد بإنشاد بيت النابغة المذكور ، كما ذكر المرادى والأشمونى ، وكما تدل عليه عبارة ابن الشجرى نفسه ، فإنه قال بعد إنشاد بيت المتنبى ، وحكاية قول ابن جنى : « ومرَّ بى بيت للنابغة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة » . وأنشد البيت .

٣٣ – حكى ابن الشجرى [(١)] عن بعض النحويين المتأخرين حدَّ الاسم بأنه « كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان محصل » . وقد شرح ابن الشجرى هذا الحدَّ ، ثم تعقبه فقال : ومما اعترض به على هذا الحدّ قولهم : آتيك مَضْرِبَ الشَّول ومَقْدَمَ الحاج وخُفُوقَ النجم ، لدلالة هذه الأسماء على الزمان ، مع دلالتها على الحدث الذى هو الضِّراب والقُدوم والخَفقان ، فقد دلت على معنيين .

ثم قال : « وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : الاسم ما دل على مسمًّى به دلالة الوضع » وقد شرح ابن الشجرى هذا الحدَّ شرحا وافيا .

٣٤ – سئل ابن الشجرى [(٢)] فى جملة مسائل وردت إليه من الموصل ، عن العِلّة الموجبة لفتح التاء فى « أرأيتَكم » وهو لجماعة .

فأجاب : أما فتح التاء فى أرأيتكم وأرأيتكما وأرأيتك ياهذه وأرأيتكن : فقد علمت أنك إذا قلت : رأيت يارجلَ ، فتحت التاء ، وإذا قلت : رأيت يافلانة ، كسرتها ، وإذا خاطبت اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكورا أو إناثا ، ضممتها ، فقلت : رأيتما ورأيتم ورأيتن ، وقد ثبت واستقر أن التذكير أصل للتأنيث ، وأن التوحيد أصل للتثنية والجمع ، فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ، ثم جردوا التاء من الخطاب ، فانفردت به الكاف فى أرأيتك وأرأيتك يازينب ، والكاف وما زيد عليها فى أرأيتكما وأريتكم وأريتكن ألزموا التاء الحركة الأصلية ، وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلا للاثنين والجماعة ، وكون المذكر أصلا للمؤنث ، فاعرف هذا واحتفظ به .

---

(١) المجلس السابع والثلاثون .

(٢) المجلسان السادس والثلاثون والسابع والثلاثون .

وقد بينت فى حواشى التحقيق أن أصل هذا التعليل عند الفراء (١) .

٣٥ – أجاز ابن الشجرى (٢) حذف خبر « كان » ومثَّل له بأن يقول لك قائل : من كان فى الدار ؟ فتقول : كان أبوك ، فتحذف الظرف ، ويقول : من كان قائما ؟ فتقول : كان حموك ، فتحذف « قائما » .

والمسألة خلافية ، فقد أجاز بعضهم حذف خبر « كان » ، ومنهم ابن جنى ، وبعضهم منعه إلا فى ضرورة شعر ، ومنهم أبو حيان (٣) .

٣٦ – ذهب ابن الشجرى (٤) إلى أن المنادى قد حذف فى قراءة من قرأ : ﴿ ألا يااسْجُدوا لله ﴾ بتخفيف اللام من « ألا » .

واعتبار المنادى هنا محذوفا ذهب إليه أبو العباس المبرد ، وأنكره عليه ابن جنى ، ورأى أن « يا » هنا أخلصت للتنبيه ، مجردا من النداء ، وقد تكلمت عليه فى حواشى التحقيق .

٣٧ – ضعّف ابن الشجرى (٥) الرفع فى نحو : أزيد ضربته ، وزيد أكرِمْه ، وعمرو لاتضربْه ، وعلل ذلك بأن الجملتين الأَمرية والنهيِيَّة يضعُفُ الإخبارُ بهما ، لأن الخبر حقُّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب .

وقد حكى الشيخ خالد (٦) هذا الرأيَ عن ابن الشجرى ، ثم قال : « قاله ابن الشجرى ، ونوقش فيه » ، وقال الشيخ يس فى حاشيته عليه : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام الخبرى ، لا خبر المبتدأ » .

---

(١) معانى القرآن ٣٣٣/١ ، ذكره فى تفسير قوله تعالى : ﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله ﴾ التوبة ٤٠ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) الخصائص ٣٧٥/٢ ، والبحر المحيط ١٤٣/٦ ، والأشباه والنظائر ٢٩٦/١ ، والهمع ١١٦/١ ، وحواشى المقتضب ١١٨/٤ .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس الأربعون .

(٦) التصريح على التوضيح ٢٩٨/١ ، ومعه حاشية الشيخ يس .

٣٨ - علّل ابن الشجرى [(١)] عدم صرف « سبحان » بأنه لما صار علما للتسبيح ، وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان ، تنزل منزلة عثمان ، فوجب ترك صرفه ، وقد قطعوه عن الإضافة ونوّنوه ، لأنهم نكّروه ، وذلك فى الشعر ، كقول أمية بن أبى الصلت ، فيما أنشده سيبويه :

سبحانه ثم سبحاناً يعود له   وقبلَنا سبَّح الجُودِىُّ والجُمُدُ

وقد عّرفوه بالألف واللام فى قول الشاعر :

* سبحانك اللهم ذا السبحان *

وقد حكى البغدادى [(٢)] هذا الكلامَ عن ابن الشجرى ، وذكر أن ما ذهب إليه ابن الشجرى فى توجيه التنوين فى « سبحان » هو أحد رأيين فيه ، والرأى الأول أنه نوّن ضرورة .

٣٩ - عقد ابن الشجرى فى المجلس الثانى والأربعين ، فصلا لشرح ما حكاه سيبويه من قولهم :

« افعل ذا إمّالا » أورد فيه كلاما جيدا عن استعمال هذا التركيب وما فيه من حذوف ، ثم قال فى آخره : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمت أن أحدا كشفه هذا الكشف » .

وقد ذكرت فى حواشى التحقيق أن ابن الشجرى مسبوقٌ ببعض هذا الذى قاله فى ذلك الفصل .

٤٠ - منع ابن الشجرى [(٣)] أن تكون الواو زائدة فى قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفُتِحتْ أبوابُها ﴾ وتأوله على حذف الجواب ، وهو « سعدوا » ، وهو رأى المبرد وكثير من البصريين ، وقال فى ذلك : « قيل فى الآية إن الواو مقحمة ، وليس ذلك بشىء ، لأن زيادة الواو لم تثبت فى شىء من الكلام الفصيح » .

---

(١) المجلس الثانى والأربعون .
(٢) الخزانة ٢٤٨/٣ .
(٣) المجلس نفسه .

وقد وجدت لأبى جعفر الطبرى كلاما شبيها بهذا الذى ذكره ابن الشجرى ، قال [1] : « وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى فى الكلام » .

وقد حكى البغدادى رأى ابن الشجرى هذا ، وتعقبه فى كلام طويل ، اشتمل على فوائد جمة [2] .

٤١ – قوّى ابن الشجرى [3] قراءة ابن كثير : ﴿ لَأُقْسِمُ بيوم القيامة ﴾ قال : وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام فى قراءة ابن كثير : ﴿ لأُقْسِم بيوم القيامة ﴾ وحذْفُ النون ها هنا حسن ، لأن نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، والله تعالى أراد الإقسام فى الحال ، كقولك : والله لأخرج ، تريد بذلك خروجا أنت فيه ، ولو قلت : لأخرجن ، أردت خروجا متوقعا .

وابن الشجرى فيما ذكره من أن حذف النون ها هنا حسن ، قد خالف ابن جنى ، الذى ذكر أن حذف النون هنا ضعيف خبيث [4] .

٤٢ – روى ابن الشجرى [5] قول الشاعر :

فألفيتـــه غير مستعـــتب ولا ذاكرِ الله إلا قليلا

بجرّ « ذاكر » ، قال : عطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة « غير » إليها .

وقال البغدادى [6] : « روى بنصب « ذاكر » وجره ، فالنصب للعطف على « غير » ، وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : نصب « ذاكرا » على أن « لا » بمعنى « غير » وقد تعذر فيها الإعراب ، فأعرب ما بعدها ، كما فى نحو : جاءنى رجل لا عالمٌ ولا عاقلٌ اهـ والجر للعطف على « مستعتب » و « لا » لتأكيد النفى المستفاد من « غير » وعلى هذه الرواية اقتصر ابن الشجرى » ثم حكى تمام كلامه .

---

(١) تفسيره ١/٤٤٠ ، قاله ردا على من ذهب إلى أن « إذ » زائدة فى قوله تعالى : ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ البقرة ٣٠ .

(٢) الخزانة ٣/١٧٠ .

(٣) المجلسان الرابع والأربعون ، والسابع والستون .

(٤) المحتسب ٢/٣٤١ .

(٥) المجلس الخامس والأربعون .

(٦) الخزانة ٤/٥٥٧ ، ٥٥٨ .

٤٣ – ذكر ابن الشجرى [١] أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين متَّسعٌ فى الشعر ، وأنشد عليه شواهد كثيرة ، وذكر أيضاً أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قد جاء فيما روى عن أبى عمرو فى بعض طرقه : ﴿ أحدُ اللهُ الصمد ﴾ .

وقد حكى البغدادى رأى ابن الشجرى هذا ، وذكر أنه قد تبع سيبويه فى ذلك ، وأفاد أيضا أن ابن هشام خالف فى ذلك ، إذ جعل هذا الحذف قليلا [٢] .

٤٤ – نصر ابن الشجرى [٣] مَذْهَبَ ابن السكيت ، فيما ذهب إليه من أن القَيْلَ – وهو الملك من ملوكِ حمْير – أصله من ذوات الواو ، وحكى المذهب الآخر الذى يرى أنه من اليائى ، قال : وأقول : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله « فيعل » من القول ، فلما خففوه ، حمله من قال فى جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشوب : مشوب ومشيب ، فمن قال : مشيب ، حمله على لفظ شيب ، ومثله المجفو والمجفى ، وهو من جفوت .

٤٥ – حكى ابن الشجرى [٤] عن ابن جنى اللغات الثمانية فى « أف » ، ثم تعقبه فى قوله : « ولا يقال : أُفِّى ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجرى : إن الذى تقوله العامة جائز فى بعض اللغات ، وذلك فى لغة من يقول فى الوقف : أفعِى وأعمِى وحبلِى ، يقلبون الألف ياءً خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل علَى الوقف ، وهم قليل .

٤٦ – إذا اجتمع نون الوقاية ونون « إن » وأخواتها ، جاز التخفيف بحذف إحدى النونات ، وقد ذهب ابن الشجرى [٥] إلى أن المحذوف النون الوسطى ، قال : لأنها هى التى حذفها قبل أن يتصلن بالنون الثالثة ، وجاء القرآن بإقرارها فى قوله : ﴿ إننى أنا الله ﴾ وبحذفها فى قوله : ﴿ إنى أنا ربُّك ﴾ .

---

(١) المجلس نفسه .
(٢) الخزانة ٤/٥٥٥ ، وراجع المغنى ص ٧١٦ .
(٣) المجلس نفسه .
(٤) المجلس نفسه .
(٥) المجلس السادس والأربعون .

قال السيوطى (١) : « إذا اجتمع نون الوقاية ونون إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ، جاز حذف أحدهما ، وفى المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجمهور ، وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إننى وإنى ، وما دخل للفرق لا يحذف ، ثم اختلف ، هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إلى الحذف ، أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طرف ، على قولين ، صحح أبو البقاء فى « اللباب » أولهما » .

٤٧ – حكى ابن الشجرى (٢) قول قطرب وغيره من علماء العربية ، فى اللغات الواردة فى لفظ الجلالة ، قال فى حكايته : إن هذا الاسم لكثرة دَوْره فى الكلام ، كثرت فيه اللغات ، فمن العرب من يقول : واللهِ لا أفعل ، ومنهم من يقول : لَاهِ لا أفعل ، ومنهم من يقول : واللّهْ ، بحذف ألفه وإسكان هائه ، وترك تفخيم لامه ، وأنشدوا :

أقبل سيلٌ جاء من أمر اللّهْ   يحردُ حَرْدَ الجنة المُغِلَّهْ

وقد عقّب ابن الشجرى على هذه اللغة الأخيرة ، فقال : إن حذف ألفه إنما استعمله قائل هذا الرجز للضرورة ، وأسكن آخره للوقف عليه ، ورقّق لامه لانكسار ما قبلها ، ولو لم يأت فى قافية البيت الثانى : « المغله » لأمكن أن يقول : جاء من أمر اللاه ، فيثبت ألفه ويقف على الهاء بالسكون .

وقد حكى البغدادى كلام ابن الشجرى هذا (٣) .

٤٨ – منع ابن الشجرى (٤) رفع « الفضل » على المجاورة ، فى قول المتنخل :

السالك الثغرة اليقظان كالئها   مشى الهلوك عليها الخيعل الفُضُلُ

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٤/١ ، وقد عرض أبو حيان لهذه المسألة فى البحر المحيط ٤٥١/١ ، ٢٣٨/٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٣/١ .

(٢) المجلس السابع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣٤٣/٤ .

(٤) المجلس التاسع والأربعون .

وشنّع على قائله . قال : « وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب ، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع « الفضل » على المجاورة للمرفوع ، فارتكب خطأ فاحشا ، وإنما « الفضل » نعت للهلوك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذى هو « المشى » إليها ، كقولك : عجبت من ضرب زيدٍ الطويلُ عمرا ، رفعت « الطويل » لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضا فى اللفظ » .

وقد أثبتُّ فى حواشى التحقيق أن أول من قال برفع « الفضل » على المجاورة ، وذهب إليه ابنُ قتيبة ، ثم نقلت قول البغدادى فى الخزانة إن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين ، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين ، ثم حكى كلام ابن الشجرى .

ويبدو أن ابن الشجرى كان لا يميل إلى توجيه الإعراب على المجاورة ، فقد نقل عن أبى على الفارسى أن قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً فى عرانين وبْلِهِ   كبيرُ أناسٍ فى بِجادٍ مُزَمَّلِ

على تقدير : « مزمّلٍ فيه » .

قال ابن الشجرى (1) : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أَمْثَلُ من حمل الجر على المجاورة » .

٤٩ – حكى ابن الشجرى (2) الخلاف بين الصرفيِّين فى المحذوف من « دم ويد » هل هو الياء أو الواو ، ورجح أن يكون المحذوف منهما الياء . فى كلام طويل ، حكاه عنه البغدادى (3) .

٥٠ – تكلم ابن الشجرى (4) على حذف ألف « تُبالى » فى قولهم :

---

(١) المجلس الثالث عشر .
(٢) المجلس التاسع والأربعون .
(٣) الخزانة ٣٥٠/٣ .
(٤) المجلس الرابع والخمسون .

« لا تُبَلْ » وتكلم أيضا على قولهم : « لم أُبَلِهْ » بإلحاق هاء السكت ، ثم أورد اعتراضا على دخول هاء السكت فى هذا الموضع ، وأجاب عليه ، قال : وقد اعترض فى دخول هاء السكت فى « لم أبله » على اللام وهى ساكنة ، وهاء السكت لا تدخل إلا على متحرك ، لتبين حركته ، كقولهم فى عَمَّ ولم : عمه ولمه ؟ وفى كتابى وحسابى : كتابيه وحسابيه ، وفى قولهم : اسع وادن : اسعه وادنه ، وتدخل على الألف ، لأن الألف لخفائها تشبه الحركة ، وذلك فى الندبة .

والجواب عن هذا الاعتراض أن لام « أبالى » مكسورة كسرا أصليا ، كما ترى ، والجازم أوجب حذف الياء منه وحدها ، كحذفها فى لم أرام ، فحذف الكسرة بعد حذف الياء حذف بغير استحقاق ، لأن عَلَم الجزم فى « أبالى » إنما هو حذف يائه ، ولما حذفوا الياء ثم أتبعوها الكسرة كان ذلك جزما بغير جزم ، فالجزم الثانى غير مستحق ، وإذا كان إسكان اللام بغير استحقاق ، وكانت الكسرة المحذوفة مقدرة فى اللام ، فكأنها موجودة لفظا ، وإذا كانت فى تقدير الوجود صارت هاء السكت كأنها دخلت على متحرك ، وشبيه هذا ، وإن كان بعكسه ، تقدير السكون والعمل بمقتضى وجوده ، وذلك أن « هلم » مركب من حرف وهو « ها » وفعل وهو « المم » فهمزة الوصل سقطت فى الدرج ، والميم الأولى ألقيت ضمتها على اللام ، ثم أدغمت فى الثانية بعد تحريك الثانية بالفتح ، فصار إلى « ها لم » فلم يعتدوا بضمة اللام ، لأنها منقولة إليها من الميم ، فنزلت اللام منزلة الساكن ، حيث لم تكن ضمتها أصلية ، فكأنه التقى ساكنان ، فحذفوا ألف حرف التنبيه الذى هو « ها » لما كانت اللام ساكنة تقديرا ، فكما حذفوا هذه الألف لسكون مقدر ، كذلك أدخلوا هاء السكت على « أبل » لحركَة مقدرة أسقطت بغير حق ، لأنهم أسقطوها لجزم ثان ، فكأنها لذلك موجودة لفظا ، وهذا الجواب عن هذا الاعتراض مما استخرجتُه » .

ولعل هذا الذى سقته من كلام ابن الشجرى خير مثال على منهجه فى القياس والاستدلال .

٥١ – حكى ابن الشجرى اختلاف العلماء فى معنى « إنْ » من قوله تعالى : ﴿ ولقد مكنَّاهُم فيما إنْ مكنّاكُمْ فيه ﴾ ثم اختار أن تكون نافيةً بمعنى « ما » .

قال : اختلف فى « إنْ » هذه ، فزعم قُطْرُب أنها بمعنى « قد » ، وزعم الأخفش أنها زائدة ، وقوله أمثل من قول قطرب ، وقال غيرهما : إنها نافية ، مثلها فى قوله تعالى : ﴿ إنْ عِندكم من سُلطانٍ بهذا ﴾ ، وهذا القول أسدُّ ما قيل فيها ، لأن « ما » بمعنى « الذى » والمعنى : ولقد مكناهم فى الذى ما مكناكم فيه ، فهذا مطابق لقوله عز وجل : ﴿ ألم يَرَوْا كم أهلكنا مِن قبلهم مِن قَرْن مكنّاهم فى الأرض ما لم نمكّنْ لكم ﴾ (١) .

وقد حكى رأىَ ابن الشجرى هذا الزركشىُّ ، وذكر أنه رأى الزمخشرى أيضا (٢) .

وأقول : إن ابن الشجرىّ والزمخشرىّ مسبوقان فيما ذهبا إليه بالمبرد ، فهذا هو رأيه وتقديره فى الآية الكريمة ، حكاه عنه القرطبى (٣) . وقبل الثلاثة : الفراء ، فقد ذهب إلى أن « إن » بمنزلة « ما » فى الجَحْد ، لكنه جعل تقدير الآية الكريمة : فى الذى لم نمكنكم فيه (٤) .

ولابن الشجرى فَضْلُ التنظير والمطابقة بقوله تعالى : ﴿ مكنّاهم فى الأرض ما لم نمكِّنْ لكم ﴾ وقد ذكر هذا التنظيرَ ابنُ هشام (٥) ، مؤيداً به كونَ « إنّ » بمعنى « ما » ولم يعزُه إلى ابن الشجرى .

وممن ذهب إلى أن « إن » بمعنى « ما » الهروى ، ومكى بن أبى طالب (٦) .

٥٢ - حكى ابن الشجرى (٧) الخلافَ فى تقدير جواب الأمر ، من قوله

---

(١) المجلس الثالث والستون وأيضا المجلس التاسع والسبعون .
(٢) البرهان ٢١٨/٤ ، وراجع الكشاف ٥٢٥/٣ .
(٣) تفسيره ٢٠٨/١٦ .
(٤) معانى القرآن ٥٦/٣ .
(٥) المغنى ص ١٩ .
(٦) الأزهية ص ٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن الكريم ٣٠٢/٢ .
(٧) المجلس السابق .

تعالى : ﴿ وقل لعبادى يقولوا التى هى أَحْسَنُ ﴾ وقوله : ﴿ قل للمؤمنين يَغُضُّوا مِن أبصارهم ﴾ وقوله : ﴿ قُل للذين آمنوا يغفِرُوا للذين لا يرجُون أَيَّامَ اللهِ ﴾ .

قال : « اختلف فى جزم « يقولوا ويغضوا ويغفروا » فذهب الأخفش إلى أنهن أجوبة « قل » وذهب غيره إلى أنهن أجوبة أمر آخر مضمر ، تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا ، وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا ، وقل للذين آمنوا اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا ، وهذا أوجه القولين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ والذى يوضّح إضمار أمر آخر أن « قل » لا بدَّ لَه من جملة تحكى به ، فالجملة المحكيّة به هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيّه بالقول ليس فيه بيانٌ لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبىّ : أقيموا الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبةً لقل » انتهى كلام ابن الشجرى .
ولى عليه قولان :

الأول : أن قوله : « وذهب غيره » المرادُ به المبرد ، فهذا رأيه (١) ، وذهب إليه ابنُ الأنبارى أيضا ، على ما حكاه ابن الجوزى (٢) . وأفسد هذا الرأىَ العكبرىُّ ، وأبو حيان بكلام العكبرىّ (٣) .

الثانى : أن استدلال ابن الشجرى بقوله : « لأن أمر الله لنبيه بالقول .... » إلى آخر ما قال ، هو من كلام مكى بن أبى طالب (٤) ، وأفسده أيضا العكبرىّ .

٥٣ – اختار ابن الشجرى (٥) أن تقع « إذ » زائدة بعد « بينا وبينما » خاصة ، فى نحو : بينما زيد إذ جاء عمرو ، قال : وصواب هذا الكلام عندى الحكم بزيادة « إذ » لأنك لو جعلتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر مذكورا أو مقدرا ، وهى

---

(١) فى المقتضب ٨٤/٢ .
(٢) زاد المسير ٣٦٣/٤ .
(٣) التبيان ص ٧٧٠ ، والبحر ٤٢٦/٥ .
(٤) مشكل إعراب القرآن الكريم ٤٥١/١ .
(٥) المجلس الخامس والستون .

مضافة إلى الجملة الفعلية التى هى « جاء » وفاعله ، وهذا الفعل هو الناصب لبينما ، فإذا قدرت « إذ » مضافة إليه وهى على بابها غير زائدة ، بطل إعماله فى « بينما » لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله فى المضاف ، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف ، ألا ترى أنهم لم يجيزوا فى قولهم : أنت مثل ضاربٍ زيدا ، تقديمَ « زيد » ، فيقولوا : أنت زيدا مثل ضارب .

وقد حكى اختيار ابن الشجرى هذا : ابن هشام والسيوطى (١) .

٥٤ — ذهب ابن الشجرى (٢) إلى أن خبر المبتدأ بعد « لولا » قد ظهر فى قوله تعالى : ﴿ ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمتُه لاتبعتم الشيطان ﴾ وكذلك قوله : ﴿ ولولا فضلُ اللهِ عليك ورحمتُه لهمَّتْ طائفةٌ منهم أن يُضِلّوك ﴾ .

وقد تعقبه ابن هشام فى موضعين من المغنى (٣) ، فقال فى الموضع الأول : وزعم ابن الشجرى أن مِن ذكره — أى مِن ذكر الخبر بعد لولا — ﴿ ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ﴾ وهذا غير متعيّن ، لجواز تعلّق الظرف بالفضل . وقال فى الموضع الثانى : وأما قول ابن الشجرى فى ﴿ ولولا فضلُ الله عليكم ﴾ إن (عليكم) خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف .

وقد حكى هذا الرأىَ عن ابن الشجرى : المرادىُّ ، والشيخ خالد ، والسيوطىُّ والأشمونى (٤) ، وأفادوا أن هذا الرأى يُعزى أيضاً إلى الرّمانى والشلوبين وابن مالك .

وقال ابن مالك (٥) : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى والشجرى والشلوبين .

٥٥ — ضعّف ابن الشجرى (٦) مجىء « لولا » بمعنى « لم » .

---

(١) المغنى ص ٨٨ ، والهمع ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ .

(٢) المجلس السادس والستون .

(٣) المغنى ص ٣٠٢ ، ٤٨٢ .

(٤) الجنى الدانى ص ٦٠٠ ، والتصريح ١٧٩/١ ، والهمع ١٠٤/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢١٦ .

(٥) التسهيل ، حواشى ص ٤٥ .

(٦) المجلس نفسه .

قال : وزعم قوم من الكوفيين أن « لولا » قد استعملتْ بمعنى « لم » واحتج بقوله : ﴿ فلولا كانت قريةٌ آمنتْ فنفعها إيمانُها إلا قومَ يونُس ﴾ ، قال : معناه : لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ، وكذلك ﴿ فلولا كان من القرون مِن قبلكم أولُو بقيةٍ يَنْهَونَ عن الفساد فى الأرض إلا قليلاً ممّن أنجينا منهم ﴾ وهذا التقدير موافق للمعنى ومباينٌ لأصح الإعرابين ، لأن المستثنى بعد النفى يقوى فيه البدل ، ويجوز النصب ، ولم يأت فى الآيتين إلا النصب .

وقد حكى الزركشى (1) كلام ابن الشجرى ووضحه فقال : « أى فدل على أن الكلام موجب » . ثم قال : « وجوابه ما ذكرنا من أن فيه معنى النفى » .

وممن ذهب إلى أن « لولا » فى الآيتين بمعنى « لم » ابنُ فارس والهروى (2) .

وهذا الذى استشكله ابن الشجرى قد ردّه أبو جعفر الطبرى (3) بقوله : « فإن قال قائل : فإن كان الأمر على ما وصفت من أن قوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ﴾ بمعنى : فما كانت قرية آمنت ، بمعنى الجحود ، فكيف نصب (قوم) وقد علمت أن ما قبل الاستثناء إذا كان جحدا ، كان ما بعده مرفوعا ، وأن الصحيح من كلام العرب : ما قام أحدٌ إلا أخوك ، وما خرج أحد إلا أبوك .

قيل : إن ذلك فيما يكون كذلك ، إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله ، وذلك أن الأخ من جنس أحد ، وكذلك الأب ، ولكن لو اختلف الجنسان حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله ، كان الفصيح من كلامهم النصب ، وذلك لو قلت : ما بقى فى الدار أحدٌ إلا الوتدَ ... لأن الوتد من غير جنس أحد .... فكذلك نصب (قوم يونس) لأنهم أمة غير الأمم الذين استثْنُوا منهم ، ومن غير جنسهم وشكلهم ، وإن كانوا من بنى آدم ، وهذا الاستثناء الذى يسميه بعض أهل العربية الاستثناء المنقطع ، ولو كان قوم يونس بعض الأمة الذين استثْنُوا منهم ، كان الكلام رفعا ، ولكنهم كما وصفت .

---

(1) البرهان ٣٧٩/٤ .

(2) الصاحبى ص ٢٥٤ ، والأزهية ص ١٧٨ .

(3) تفسيره ٢٠٦/١٥ .

انتهى كلام أبي جعفر الطبرى ، وهو منتزع من كلام الفراء [1] .

٥٦ – ذكر ابن الشجرى [2] من أوجه « لا » أن تجىء مؤكدة للنفى فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسىء ﴾ ، قال : لأنك تقول : ما يستوى زيد وعمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد ، ومثله : ﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ﴾ .

وقد حكاه عن ابن الشجرى الزركشى [3] ، ثم قال : وقال غيره : « لا » ها هنا صلة – أى زائدة – لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين .

٥٧ – ذكر ابن الشجرى [4] من وجوه « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحِين ، كقوله تعالى : ﴿ كلَّما خَبَتْ زِدناهم سعيراً ﴾ و ﴿ كلّما نَضِجَتْ جلودُهم بدّلناهم جلودًا غيرها ﴾ و ﴿ كلّما أضاء لهم مَشَوْا فيه ﴾ ، قال : « أى فى كلّ حِينٍ خبت ، وفى كل حينٍ نضِجَتْ جلودهم ، وفى كل حين أضاء لهم ، ومنه قول الشاعر :

منا الذى هو ما إن طَرَّ شاربهُ ... والعانسون ومِنّا المُرْدُ والشِّيبُ

قال ابن السكيت : يريد حين أن طر شاربه » .

وقد ذكر ابن هشام [5] « ما » هذه ، وسماها الزمانية ، وذهب إلى أنها تدل على الزمان بالنيابة عن الظرف المحذوف ، لا بذاتها . قال : « والزمانية نحو ﴿ ما دمتُ حيّاً ﴾ أصله : مدة دوامى حيا ، فحذف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها » .

ثم تعقّب ابنَ السكيت وابن الشجرى ، فقال : ولو كان معنى كونها زمانية

---

(١) فى معانى القرآن ٤٧٩/١ .
(٢) المجلس السابع والستون .
(٣) البرهان ٣٥٧/٤ .
(٤) المجلس الثامن والستون .
(٥) المغنى ص ٣٣٦ .

أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة ، لكانت اسما ، ولم تكن مصدرية ، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى ، فى قوله :

منا الذى ... البيت .

قال : « وبعد ، فالأولى فى البيت تقدير « ما » نافية ، لأن زيادة « إن » حينئذ قياسية ، ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمالٍ « لما » لم يثبتا له ، وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة ، وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ، أن ذكر « المرد » بعد ذلك لا يحسن ، إذ الذى لم ينبت شاربه أمرد ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين ، وهم الذين لم يتزوجوا ، لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى » .

وهنا أمران ، الأول : أن ابن السكيت أنشد هذا البيت فى إصلاح المنطق ، ص ٣٤١ ، شاهدًا على شرح العانس ، ولم يذكر ما حكاه عنه ابن الشجرى من قوله : « يريد حين أن طر شاربه » ولعل ابن السكيت ذكره فى كتاب آخَر غير « الإصلاح » ، ولم أجده أيضا فى كتابيه : الألفاظ ، والقلب والإبدال .

والثانى : أن ما ذكره ابن الشجرى من مجىء « ما » اسماً بمعنى الحين ، والشواهد التى ساقها ، وحكاية قول ابن السكيت ، إنما سلخه من كلام الهروى بنصّه وفَصّه ، فى كتابه الأزهية (١) ، وقد خفىَ هذا على ابن هشامٍ كما ترى .

٥٨ – ذهب ابن الشجرى (٢) إلى أن اللام فى بيت متمّم بن نُوَيرة :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

بمعنى « بعد » ، وحكاه عنه المرادى (٣) ، وبعضهم يرى أنها فى البيت بمعنى « مع » أى مع طول اجتماع (٤) .

---

(١) الأزهية ص ٩٥ ، ٩٧ .

(٢) المجلس السبعون .

(٣) الجنى الدانى ص ١٠١ .

(٤) الأزهية ص ٢٩٩ ، ورصف المبانى ص ٢٢٣ ، والمغنى ص ٢٣٤ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن ابن الشجرى .

٥٩ - الأصل فى « رب » أن تدخل على الفعل الماضى ، أما دخولها على المضارع فى قوله تعالى : ﴿ رُبَما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ، فقد تأوله النحويون على أقوال ، حكاها ابن الشجرى ، مضعِّفا لبعضها ، ومقوِّيا لبعضها الآخر . قال [١] : « فمن أقوالهم أنه حكاية حال قد مضت ، ومنها إضمار « كان » بعد « ربما » ، وهو أردأ ما قيل فيه ، وأجودها أن « ربما » فى الآية دخلت على الفعل المستقبل ، لصدق المخبِر سبحانه وعلمه بما سيكون ، كعلمِه بما كان ، فإخباره بما لم يكن كإخباره بالكائن ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ ولو تَرى إذ فَزِعوا فلا فَوْتَ ﴾ جاء فى اللفظ كأنه قد كان ، وهو لصدقه كائن لا محالة » .

وهذا القول الذى ارتضاه ابن الشجرى راجعٌ إلى كلام الفراء [٢] ، وقد حكاه ابن الشجرى فى المجلس الثامن والستين ، عن علىّ بن عيسى الرّمانى ، لكنْ لابن الشجرى فضلُ بَسْطِ العبارة وبيانها .

ولم يصرح ابن الشجرى بمن قال بإضمار « كان » بعد « ربما » . وقد أفاد أبو البركات الأنبارى [٣] أنه أبو إسحاق ، وهو الزجاج .

٦٠ - ذكر ابن الشجرى [٤] من معانى « أو » أن تكون بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، كقولك : لأضربنك عشت أو مت ، معناه : إن عشت بعد الضرب وإن مت ، ومثله : لآتينك إن أعطيتنى أو حرمتنى ، معناه : وإن حرمتنى .

وحكاه عن ابن الشجرى ابنُ هشام والسيوطى [٥] ، وتعقبه ابن هشام ، فقال : « وينبغى لمن قال : إنها تأتى للشرطية ، أن يقول : وللعطف ، لأنه قدّر مكانها : وإن ، والحق أن الفعل الذى قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط ، كما قدره

---

(١) المجلس الثالث والسبعون .
(٢) معانى القرآن ٨٢/٢ .
(٣) البيان ٦٣/٢ .
(٤) المجلس الخامس والسبعون .
(٥) المغنى ص ٧٠ ، ٧١ ، والهمع ١٣٤/٢ .

هذا القائل ، وأن « أو » على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط ، دخل المعطوف فى معنى الشرط » . انتهى كلام ابن هشام ، وقد غاب عنه أن ابن الشجرى إنما ذكر هذا القسم من معانى « أو » عن الهروى [1] ، ولم يصرح ابن الشجرى بأخذه عنه ، كما هو شأنه فى مواطن كثيرة ، سلخ فيها كلام الهروى ، وساقه كأنه من عند نفسه .

٦١ – ذهب ابن الشجرى [2] إلى أن الفاء زائدة فى قوله تعالى : ﴿ وثيابَكَ فطهِّرْ . والرُّجزَ فاهجر ﴾ قال : « لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدّى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها ، وهى عاطفة » وابن الشجرى مسبوق فى ذلك بأبى الحسن الأخفش وابن جنى [3] .

٦٢ – ذكر ابن الشجرى [4] من معانى « إما » التخيير ، قال : « كقولك لمن تخيّره فى مالك : خذ إما ثوبا وإما دينارا ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إما أن تُعَذِّبَ وإما أن تتّخذَ فيهم حُسْنا ﴾ وقوله : ﴿ إما يُعذِّبُهم وإما يَتوبُ عليهم ﴾ ، وقوله : ﴿ إمّا أن تُلقىَ وإما أن نكونَ أوَّلَ مَن ألقى ﴾ ، وقوله : ﴿ فإمَّا منًّا بعدُ وإما فداءً ﴾ هذا كلّه تخيير ، إنما هو هذا أو هذا » .

وقد تعقبه ابن هشام ، فقال [5] : « ووهم ابن الشجرى ، فجعل من ذلك : ﴿ إما يعذبهم وإما يتوب عليهم ﴾ ، وكان ابن هشام قد جعل « إما » فى الآية الكريمة لمعنى الإبهام .

وعلّق الدمامينى على كلام ابن هشام ، فقال [6] : « ولم يبيّن المصنف وجه الوهم ، وكأنه ما تقرّر من أنه لابدَّ من أن يكون حرفُ التخيير مسبوقاً بطلب ، وليس

---

(١) فى كتابه الأزهية ص ١٢٧ .

(٢) المجلس السادس والسبعون .

(٣) راجع شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨ ، وتفسير القرطبى ، وكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٤/٢ .

(٤) المجلس الثامن والسبعون .

(٥) المغنى ص ٦٢ .

(٦) شرحه على المغنى ١٣١/١ .

هنا طلب ، ولابن الشجرى أن يمنع اشتراط ذلك ، ويقول : المعنى بكونها للتخيير دخولُها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلّم أو للسامع الخِيَرةُ فى فعل ما شاء من الأمرين المذكورين » .

انتهى كلام الدمامينى ، وأصرح منه فى الدفاع عن ابن الشجرى ما ذكره الأمير [1] ، قال : « قال الشُّمُنّى : ووجْه الوهم أن التخيير إنما يكون بعد الطلب ، ولا يقع بعد « إما » فيه إلا مفرد ، صريحا أو تأويلا ، وكلاهما منفىّ فى الآية ، قال : وخَفِىَ هذا على بعضهم حتى قال : وجه الوهم أن التخيير يستلزم مخيرا ، وهو ممتنع على الله ، وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته . نعم لابن الشجرى أن لا يلتزم شيئا مما سبق ، كما أشار له الشارح ، ويقول : المدار على استواء الأمرين ، وتحقق الخيرة بينهما ، وأيضا ظاهرٌ أنه لا يجتمع التعذيب والتوبة » .

وأقول : هذا كلام ابن هشام ، وكلام شُرّاحِه ، وقد خفى عليهم جميعاً أن ابن الشجرى إنما انتزع كلامه وشواهدَه فى هذا الباب من كلام الهروىّ ، فى كتابه الأزهية [2].

٦٣ – منع ابن الشجرى [3] مجىء « أن » بمعنى « إذ » قال : « زعم بعض النحويين أنَّ « أنْ » قد استعملت بمعنى « إذ » فى نحو : هجرنى زيد أن ضربت عمرا ، قال : معناه : إذ ضربت ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ وعجِبُوا أنْ جاءهم منذرٌ منهم ﴾ قال : أراد : إذ جاءهم ، وبقوله : ﴿ ألم ترَ إلى الذى حاجَّ إبراهيمَ فى ربّه أن آتاه اللهُ الملْكَ ﴾ وبقوله : ﴿ إنّا نطمعُ أن يغفرَ لنا ربُّنا خطايانا أنْ كنّا أوّلَ المؤمنين ﴾ ، وبقوله : ﴿ ولا تأكُلُوها إسرافاً وبدارًا أن يكبَرُوا ﴾ ، وبقوله : ﴿ ولا يَجرِمنّكُمْ شنَآنُ قوم أنْ صَدُّوكم عن المسجد الحرام ﴾ ، وبقوله : ﴿ أفنَضْرِبُ عنكمُ الذكْرَ صفحاً أنْ كنتم قوماً مُسْرِفين ﴾ فى قراءة من فتح الهمزة ، وبقول الشاعر :

(١) حاشيته على المغنى ٥٨/١ .
(٢) الأزهية ص ١٤٩ .
(٣) المجلس التاسع والسبعون .

سألتانى الطلاقَ أنْ رأتانى　　　قلّ مالى قد جئتمانى بنُكْرِ

وبقول جميل :

أحبُّكَ أَنْ سكنْتَ جِبالَ حِسْمَى　　　وأَنْ ناسَبْتَ بَثْنَةَ من قَريبِ

وبقول الفرزدق :

أتَغضَبُ أَنْ أُذْنا قُتَيْبَة حُزَّتَا　　　جهارا ولم تغضبْ لقتل ابن خازِمِ

وهذا قولٌ خالٍ من علم العربية ، والصواب أن « أنْ » فى الآى المذكورة والأبيات الثلاثة على بابها ، فهى مع الفعل الذى وصلت به فى تأويل مصدر ، مفعول من أجله ، فقوله : ﴿ وعجِبُوا أنْ جاءهم منذرٌ منهم ﴾ معناه : لأن جاءهم ، أو من أجل أن جاءهم ، وكذا التقدير فى جميع ما استُشْهد به .

ثم أقول : « إن تقدير « إذ » فى بعض هذه الآى التى استشهد بها يفسد المعنى ويُحيله ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوها إسرافا وبدارًا أن يكبَرُوا ﴾ لا يصح إلا بتقدير من أجل أن يكبَرُوا ، ويفسد المعنى بتقدير : إذ يكبَرُوا ، ثم إذا قدرها فى هذه الآية بالظرف الذى هو « إذ » ونصب بها الفعل ، فحذف نون ﴿ يكبرون ﴾ كان فسادا ثانيا » .

وقد ذكر المرادى وابن هشام هذا الوجه من معانى « أن » وصوَّبا ما انتهى إليه ابن الشجرى [1] .

٦٤ – علّل ابن الشجرى [2] لضعف الابتداء بالنكرة . قال : « وإنما ضعف الابتداء بالنكرة ، لأن النفس تتنبّه بالمعرفة على طلب الفائدة ، وإذا كان المخبر عنه مجهولا ، كان المخبر حقيقا باطراح الإصغاء إلى خبر من لا يعرفه ، وحدّ الكلام إذا كان المبتدأ منكورا ، وتضمن خبره اسما معروفا ، أن يقدم الخبر ، كقولك : لزيد مال ، لأن الغرض فى كل خبر أن يتطرق إليه بالمعرفة ، فيصدِّر الكلام بها ، وهذا موجود ها هنا ، لأنك وضعت زيدا مجرورا ، لتخبر عنه بأن له مالا قد استقر له ، فقولك : لزيد مال ، فى تقدير : زيد ذو مال ، فالمبتدأ الذى هو « مال » هو الخبر فى

---

(١) الجنى الدانى ص ٢٢٥ ، والمغنى ص ٣٥ .
(٢) المجلس الحادى والثمانون .

الحقيقة ، وقولك : « لزيد » هو المبتدأ فى المعنى . وقوله [1] : « مُنَى كُنَّ لى » مفيد ، لأن فى ضمن الخبر ضمير المتكلم ، وهو أعرف المعارف ، ولو قال : منى كن لرجل ، لم يحصل بذلك فائدة ، لخلوه من اسم معروف . فاحتفظ بهذا الفصل فإنه أصل كبير » .

* * *

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى النحوية ، كما ظهرت لى من استقراء كتابه « الأمالى » ، ومن خلال نقول النحاة المتأخرين عنه ، وأكرر ما قلته من قبل أن كتاب « الأمالى » زاخر بالآراء الغريبة العجيبة ، وهى آراء تكاد تستغرق أبواب النحو والصرف كلها ، على أنى لم أستبح لنفسى أن أنسُبَ إلى ابن الشجرى منها ، إلا ما صرَّح هو به من نسبته إلى نفسه ، أو صرح به النحاة المتأخرون .

وقد وقفت عند ابن الشجرى على ظاهرتين غلبتا على كتابه « الأمالى » ولم يكد يخلو منهما مجلس من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب ، وظاهرة الحذوف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهور مسائل النحو راجعًا إليهما ومبنيًّا عليهما ، ثم لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لغطٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء الأسباب ، والنفاذ إلى أسرار العربية فى علومها المختلفة .

الظاهـرة الإعـرابية

كادت كتب النحو الأولى تخلص لإرساء القواعد ووضع الأصول ، وما جاء فيها من كلام فى الإعراب إنما جاء لترسيخ هذه القواعد ، وإيضاح تلك الأصول ، ولم تعرف ظاهرة التوسع فى الإعراب إلا من خلال كتب إعراب القرآن الكريم ، وكتب القراءات ، ولئن ضاعت بعض الأصول الأولى المصنَّفة فى هذين الفنين ، فإن القدر الذى بقى منهما كافٍ فى الدلالة على أن ظاهرة الإعراب إنما أخذت صورتها الحقيقية من خلال هذه الكتب ، وحسبنا التمثيل بمعانى القرآن للفراء ، وإعراب

---

(١) يشير إلى قول المتنبى :

منى كن لى أن البياض خضاب　　　فيخفى بتبييض القرون شبابُ

القرآن ، للزجاج والنحاس ومكى بن أبى طالب ، والحجة فى القراءات ، لأبى على الفارسى ، والكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب ، ثم من جاء بعد هؤلاء ، كأبى البركات الأنبارى ، فى كتابه « البيان فى غريب إعراب القرآن » ، وأبى البقاء العكبرى ، فى كتابه « التبيان فى إعراب القرآن » [1] .

ولقد كانت هذه المصنفات الروافد التى أمدَّت كتبَ النحو المتأخرة بذلك الفيض الزاخر من أوجه الإعراب المختلفة .

ولعل « أمالى ابن الشجرى » هو أول كتاب نحوى حفَل بظاهرة الإعراب ، فإن الناظر فى كتاب « الأمالى » يستوقفه هذا الحشدُ الهائل من الوجوه الإعرابية فى آيات القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والمحدَث . وقد استكثر ابن الشجرى من الإعراب ، مفردًا له بعض مجالسه ، أو مستطردا إليه من خلال ما يعرض له من مسائل العربية المختلفة التى يُستفتى فيها ويُسأل عنها . وابن الشجرى بهذه المثابة يمثل البداية الحقيقية للنحو التطبيقى التعليمى .

وقد كان لابن الشجرى وجوهٌ من الإعراب ، خالف بها من سبقوه ، ووجوه أخرى انفرد بها وخولف فيها . وهو حريص فى كل ذلك على أن يؤكد أن الإعراب مرتبط بصحة المعنى أو فساده ، وأن المعنى يقدم على الوجه الإعرابى [2] وإن كان جائزا ، وأنه لابد من إعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب .

---

(١) طبع قديما باسم : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن . والصحيح ما أثبت .

(٢) العلاقة بين المعنى والإعراب عالجها النحاة من قبل ابن الشجرى ، وتعرض لها ابن جنى فى أكثر من موضع من كتابه الخصائص ، فقال فى ٢٨٣/١ : « باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى : فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شىء منها عليك » . وقال فى ٢٥٥/٣ : « باب فى تجاذب المعانى والإعراب : وذلك أنك تجد فى كثير من المنثور والمنظوم ، الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً مّا أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب » وانظر تقدمتى لكتاب الشعر ص ٣٦

ويميل ابن الشجرى فى ذكر الأوجه الإعرابية إلى السهولة وطرح التكلف .

وهذه شواهد ومُثُل ، استخرجتها من « الأمالى » تكشف عن موقف ابن الشجرى من الظاهرة الإعرابية ، وتبين عن اتجاهاته التى أشرت إليها ، ولا سبيل إلى ذكر كل ما فى « الأمالى » من إعراب ، فإن هذا مُحْوِجٌ إلى صفحات كثيرة ، للذى ذكرته من أن ابن الشجرى لم يكد يخلى مجلسا من مجالسه من وجوه الإعراب :

١ – حكى ابن الشجرى (١) ما جرى بين الأصمعى والكسائى من خلاف حول إعراب « رئمان » من قول الشاعر :

أنَّى جزوا عامرًا سوءًا بفعلهمُ ... أم كيف يَجْزُوننى السُّوءَى من الحَسَنِ
أم كيف ينفع ما تُعطى العَلُوقُ به ... رئمان أنف إذا ماضُنَّ باللبنِ

وذكر أن الأصمعى يرويه « رئمانَ » بالنصب ، والكسائى يجيز فيه الرفع والنصب والخفض ، وعقّب ابن الشجرى فقال : « وانتصاب « الرئمان » هو الوجه الذى يصح به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعى لرفعه إنكار فى موضعه ، لأن رئمان العلوق للبوّ بأنفها هو عطيتها ، ليس لها عطية غيره ، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطية فى البيت لفظا ولا تقديرا ، ورفعه على البدل من « ما » لأنها فاعل « ينفع » وهو بدل الاشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك قلت : رئمان أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد فى كلام العرب ، ولكن فى رفعه ما ذكرت لك من إخلاء « تعطى » من مفعول فى اللفظ والتقدير ، وجرّ « الرئمان » على البدل أقرب إلى الصحيح قليلا ، وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنما هو بنصب « الرئمان » . ولنحاة الكوفيين فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة » .

وقد حكى النحاة المتأخرون : ابن هشام والدمامينى والبغدادى ، كلام ابن الشجرى هذا ، وتعقَّبه الدمامينى بما ذكرته فى حواشى التحقيق .

---

(١) المجلس السادس .

٢ – ذكر ابن الشجرى (١) فى إعراب قوله تعالى : ﴿ قل تعالَوْا أتلُ ما حرَّم ربّكم عليكم ألّا تُشركوا به شيئاً ﴾ قال : فأما قوله : ﴿ ألّا تشركوا به شيئا ﴾ فيَحْتمِلُ العامل فيه وجوها : أحدها فى قول بعض معربى القرآن أن يكون فى موضع نصب ، بدلا من (ما) ، والثانى : أجازه هذا المعرب ، أن يكون فى موضع رفع ، على تقدير مبتدأ محذوف ، أى هو ألا تشركوا به شيئا ، ولا يصح عندى هذان التقديران ، إلا أن يحكم بزيادة (لا) ، لأن الذى حرمه الله عليهم هو أن يشركوا به ، فإن حكمت بأن (لا) للنفى ، صار المحرم ترك الإشراك ، فإذا قدرت بها الطرح ، كما لحقت مزيدة فى نحو : ﴿ فلا أقسمُ بربِّ المشارقِ والمغارِب ﴾ و ﴿ ما منعَكَ ألّا تسجُدَ إذ أمرتُك ﴾ استقام القولان .

ثم قال : ويحتمل عندى قوله : ﴿ ألَّا تشركوا به ﴾ وجهين آخرين : أحدهما : أن تكون (أن) مفسِّرة بمعنى « أى » كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وانطلق الملأُ منهم أن امْشُوا ﴾ معناه : أى امشوا ، وتكون (لا) نهيا ، و « أن » المفسرة تؤدى معنى القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تشركوا به شيئا .

والوجه الثانى : أن تجعل (عليكم) منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراءً ، بمعنى الزموا ، كأنه اجتزىء بقوله : ﴿ قل تعالَوْا أتلُ ما حرَّم ربكم ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف : ﴿ عليكم ألَّا تُشْرِكُوا به شيئا ﴾ .

٣ – أعرب ابن الشجرى (٢) « ما » مصدرية ، من قول الشاعر :

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يزال كأنه ... مما يقوم على الثلاث كَسيرَا

قال : « ما » مصدرية ، فالمعنى : من قيامه ، و « من » متعلقة بالخبر المحذوف ، ثم قال : فتحقيق اللفظ والمعنى : ألف القيام على ثلاث فما يزال كسيرا ، أى ثانيا إحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث .

---

(١) المجلس الثامن .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٤ – أعرب ابن الشجرى [١] بيت لبيد :

فغدت كِلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافةِ خَلْفُها وأمامُها

وضعف إعراب بعض النحويين لمخالفته لصحة المعنى .

قال : والمضمر فى « غدت » ضمير بقرة وحشية ، تقدم ذكرها ، ويروى : « فعدت » من العدو .... وموضع « كلا » رفع بالابتداء ، والجملة من « تحسب » وفاعله ومفعوله خبر المبتدأ ، وعائد الجملة الهاء التى فى اسم « أن » ، وعاد إلى « كلا » ضمير مفرد ، لأنه اسم مفرد ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضع المبتدأ مع الجملة التى هى خبره نصب بأنها خبر « غدت » لأن منهم من يجعل « غَدا » فى الإعمال بمنزلة « أصبح وأضحى » ، ومن جعلها تامة كان موضع الجملة بعدها نصبا على الحال ، ومن رواها بالعين غير المعجمة ، فالجملة حالٌ لا غير . و « خلفها » رفع على البدل من « كلا » ، والتقدير : فغدت وخلفها وأمامها تحسب أنه يلى المخافة ، وإن رفعته بتقدير : هو خلفها وأمامها ، فجائز .

قال : وبعض النحويين أبدله من « مولى المخافة » وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر إيقاعه فى مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ فى بعض الأماكن ، فلو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها ، لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وأمامها ، فليس فى إيقاع الحسبان على ذلك فائدة .

٥ – ذكر ابن الشجرى [٢] تقديراتٍ وحذوفاً كثيرة فى قوله تعالى : ﴿ أيُحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لَحْمَ أخيه مَيْتاً فكرهتموه ﴾ ، ثم وجَّه الإعرابَ وَفْقَ هذه الحذوف ، وقال فى آخر كلامه : « والذى ذكرته من التقديرات والحذوف فى هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى » .

ثم أخذ على الزجاج وأبى على الفارسى إخلالَهما بحقيقة إعراب الآية ، قال : « وذكر الزجاج وأبو على فى تفسير قوله : ﴿ فكرهتموه ﴾ تفسيرا تضمن المعنى دون

---

(١) المجلس السابع عشر .

(٢) المجلس الثالث والعشرون .

حقيقة الإعراب . قال الزجاج فى تقدير المحذوف : فكما تكرهون أكل لحمه ميتا ، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائبا . وقال أبو على فى « التذكرة » : فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فاكرهوا غيبته واتقوا الله .

ثم أخذ على الفراء إغفاله لجانب المعنى ، قال : وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى .

٦ - قال ابن الشجرى (١) فى بيت المتنبى :

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدتْ لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

« والمصدر الذى هو « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله ، كإضافة السؤال فى قوله تعالى : ﴿ لقد ظلمك بسؤالِ نعجتِك ﴾ ، ولا يحسن أن تقدر : لولا مفارقة المحبين الأحباب ، وإن كان ذلك جائزا من طريق الإعراب ، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفارَق لا مفارِق » .

٧ - وجّه ابن الشجرى (٢) قوله تعالى : ﴿ وإذا كالُوهُمْ أو وزنوهم يُخْسِرون ﴾ على حذف اللام . قال : « معناه : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وأخطأ بعض المتأولين فى تأويل هذا اللفظ ، فزعم أن قوله : ﴿ هُمْ ﴾ ضمير مرفوع ، وُكِّدت به الواو ، كالضمير فى قولك : خرجوا هم ، « فهم » على هذا التأويل عائد على « المطففين » .

ويدلك على بطلان هذا القول عدمُ تصوير الألف بعد الواو فى ﴿ كالوهم ﴾ و ﴿ وزنوهم ﴾ ، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول ، لم يكن بدٌّ من إثبات ألف بعد الواو ، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها ، فى نحو ﴿ خرجُوا مِن ديارِهم ﴾ و ﴿ قالُوا لنبيٌّ لهم ﴾ وإذا ثبت بهذا فسادُ قوله ، فالضمير الذى هو ﴿ هم ﴾ منصوب بوصول الفعل إليه ، بعد حذف اللام ، وهو عائد على ﴿ الناس ﴾

---

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

فى قوله تعالى : ﴿ إذا اكتالُوا على الناس ﴾ وهذا أيضا دليل على فساد قوله : إن الضمير مرفوع ، ألا ترى أن المعنى : إذا كالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون » .

فابن الشجرى فى هذا النص يقوِّى ما ذهب إليه بعاملٍ صِناعى ، وهو رسم المصاحف ، وعامل معنوىّ ، وهو صحة المعنى وسلامته .

٨ - حكى ابن الشجرى [١] إعراب الزجاج والسيرافى « للمستخف » من قول الأخطل :

إن العَرارة والنُّبوحَ لدارِمٍ والمستخفّ أخوهم الأثقالا

ثم قال : وأسهل من هذا عندى أن ترفع « المستخف » بتقدير : وهم المستخف أخوهم الأثقالا ، والمضمر المقدر عائد على « دارم » و « هم » من « أخوهم » عائد على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخف أخوهم الأثقالا .

٩ - تعقب ابن الشجرى [٢] شُرَّاح المتنبى : ابن جنى وأبا العلاء المعرى والربعى ، فى إعرابهم بيت المتنبى :

كفى ثُعلاً فخرا بأنك منهمُ ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهلُ

فقال عن إعراب ابن جنى : إنه قول من لم ينعم النظر ، وقنع بأول لمحة ، ووصف قول المعرى بأن فيه إسهابا وتكلفا شاقا ، وقول الرَّبَعى بأنه بعيد من حصول فائدة ، ثم قال بعد حكاية أقوالهم : « والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ، ليس فيها وجهٌ خال من حذف ، إلا الوجه الذى ذهب إليه الربعى فى النصب ، وهو قول لا تصحبه فائدة ، فأبو الفتح والربعى قدَّرا فعلا لرفع « دهر » ، والمعرى قدَّر مبتدأ لرفع « أهل » ، وقدَّر المعرى أيضا لنصب « دهر » ما حكيت لك لفظه الشاقّ .

---

(١) المجلس التاسع والعشرون .

(٢) المجلس الثلاثون .

قال : ويتجه عندى فى إعراب البيت بعد هذا وجهٌ لم يذهب إليه من تقدم ، كما لم يذهبوا إلى عطف « دهر » ، على فاعل « كفى » ، وهو أنك ترفع « الفخر » بإسناد « كفى » إليه ، وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدِّيةً متعلقة بالفخر ، وتجر « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » بتقدير المبتدأ الذى تقدم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى ثعلا فخر بكونك منهم ، وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله ، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم به ، وبزمانه عن الفخر بغيرهما » .

١٠ — ذكر ابن الشجرى [١] من شواهد إعمال « لا » عمل « ليس » قول النابغة الجعدى :

وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ   سواها ولا عن حبها متراخيا

ثم قال : « فمبتغ خبرها ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء فى موضع النصب ، كما أسكنها الآخر فى قوله :

* كفى بالنأى من أسماء كافى *

وكان حقه « كافيا » لأنه حال بمنزلة المنصوب فى قوله تعالى : ﴿ وكَفَى باللهِ وليًّا وكَفَى بالله نصيرا ﴾ .

قال : ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالى فى كتاب عتيق ، يتضمن المختار من شعر الجَعْدىّ : « لا أنا باغيا سواها » . فهذه الرواية تكفيك تكلّفَ الكلام على مبتغ » .

وهذه العبارة الأخيرة صريحة الدلالة على أن ابن الشجرى يميل فيما يعالج من إعراب إلى إيثار السهولة وطرح التكلف وعدم التعلق بالضرورة .

١١ — ذهب ابن الشجرى [٢] إلى أن « محمدا » فى قول العباس بن مرداس :

---

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس السابع عشر .

ومِن قبلُ آمنّا وقد كان قومُنا   يصلون للأوثان قبل محمدا

منصوب على نزع الخافض . قال : « نصب « محمد » بآمنا ، والأصل : بمحمد » . وقد ذكرت فى حواشي التحقيق أن ابن الشجرى قد خالف المعربين قبله ، فقد ذكروا أن « محمدا » منصوب على المفعولية لآمنا المضمن معنى صدَّقْنا . هذا وقد حكى السخاوى (1) الوجهين ، ثم استحسن النصب على إسقاط الخافض .

١٢ – قال ابن الشجرى (٢) فى بيت الشماخ :

وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه   بضاحى عذاةٍ أمْرَه وهْو ضامِزُ

« وفى البيت فصل بالظرف الأجنبى بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : « بضاحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبى من المصدر الذى هو « قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : « ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة » أضمر « يقضى » فنصب به أمره » .

وقد حكى ابن هشام عن النحويين أن الباء فى قوله : « بضاحى » متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يفصل بين « قضاءه » و « أمره » بالأجنبى . ثم قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره « أمره » معمولا لقضى محذوفا ، لوجود ما يعمل » .

هذا كلام ابن هشام فى المغنى (٣) ، ولكنه نقضه فى كتابه شرح بانت سعادُ (٤) ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفا ، مبدلا من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان بينتظرن ، ولا يفصل المصدر من معموله » . انتهى كلامه ، وواضح أنه يرجع إلى كلام ابن الشجرى ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجرى يقدر المحذوف أو المضمر « يقضى » . وابن هشام يقدره « قضاء » .

---

(١) فى سفر السعادة ص ٧١٩ ، وحكاه السيوطى فى الأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) ص ٥٩٥ .

(٤) ص ٩٤ .

١٣ — ذهب ابن الشجرى (١) إلى أن الضمير يقوم مقام الواو المحذوفة فى ربط الجملة الاسمية الحالية ، قال : « ولو حذفت الواو اكتفاء بالضمير ، فقلت : خرج أخوك يده على وجهه ، جاز ، كما قال المسيب بن علس :

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامرُه ورفيقه بالغيب مايَدْرِى

أى ما يدرى ما حاله » .

وقد تعقبه البغدادى (٢) ، فقال : « والعجب من كلام ابن الشجرى فى « أماليه » فإنه جعل الجملة حالا من « النهار » المرفوع ، وقال : « الرابط الضمير » ، وهذا لا يصح ، فإن الضمير ليس للنهار » . وكان البغدادى قد قدر الضمير فى « غامره » عائدا على الغوّاص . وابن هشام (٣) قدّر الرابط فى البيت الواو المحذوفة .

١٤ — سئل ابن الشجرى (٤) عن إعراب « فَضْلاً » ومعناه ، فى قول الشاعر :

ووحشيّةٍ لسنا نرى من يصدُّها عن الفتك فضلا أن نرى من يصيدها

فأجاب بأنه ينتصب على المصدر ، قال : « والتقدير : فضَل انتفاءُ أن نرى إنسانا يصدها عن الفتك بنا فضلا عن رؤيتنا إنسانا يصيدها لنا ، ففضل ها هنا مصدر فضل من الشيء كذا : إذا بقيت منه بقية ، كقولك : أنفقت أكثر دراهمك ، والذى فضل منها ثلاثة ، وكقولك لإنسان خلص من أمر عظيم ولحقه منه بعض الضرّ : معك فضل كثير ، وكذلك وجود إنسان يصيد هذه الوحشية ، وانتفاء من يكفها عن الفتك بينهما فضل كبير ، فإذا كان من يكفها عن الفتك معدوما ، فكيف من يقدر على صيدها موجودا » .

---

(١) المجلس الحادى والسبعون .

(٢) الخزانة ٢٣٤/٣ .

(٣) المغنى ص ٥٥٩ ، ٧٠٧ .

(٤) المجلس الرابع والسبعون .

وتعبير « فضلا » مما شغل به اللغويون والنحاة المتأخرون ، وقد ذكر الفيومى فى مادة (فضل) من المصباح المنير ؛ ذكر إعراب « فضلا » ومعناه بمثل ما ذكره ابن الشجرى ، ثم حكى عن قطب الدين الشيرازى فى شرح المفتاح ، قال : « وقال شيخنا أبو حيان الأندلسى نزيل مصر المحروسة ، أبقاه الله تعالى : ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب » .

ولابن هشام رأى فى إعراب « فضلا » ، حكاه عنه السيوطى (١) .

١٥ – ومما يتصل بإعراب التعبيرات النحوية ، ما ذكره ابن الشجرى (٢) من إعراب قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائما » ، وقولهم : « شربى السَّويق ملتوتا » ، وهما من التعبيرات النحوية الشائعة ، وقد أطال ابن الشجرى فى إعراب التعبير الأول ، ثم قال فى آخر كلامه : « فتأمل جملة الكلام فى هذه المسألة ، فقد أبرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها » .

١٦ – تعقب ابن الشجرى شيخه التبريزى فى إعراب « مواهبا » من قول المتنبى :

ومحل قائمة يسيل مواهبا ... لو كنّ سيلا ما وجَدْنَ مَسيلا

فقال : « قال يحيى بن علِى التبريزى : مواهبا منصوبة ، لأنها مفعول . فقلت : لا يجوز أن تكون مفعولا ، لأن « يسيل » لا يتعدى إلى مفعول به ، بدلالة أنه لا ينصب المعرفة ، تقول : سال الوادى رجالا ، ولا تقول : سال الوادى الرجال ، وسالت الطرق خيلا ، ولا تقول : سالت الطرق الخيل ، فلما لزمه نصب النكرة خاصة ، والمفعول يكون معرفة ويكون نكرة ، والمميز لا يكون إلا نكرة ، ثبت أن قوله : « مواهبا » مميز ، ويوضح هذا لك أنك إذا أدخلت همزة النقل على سال ، تعدى إلى مفعول واحد ، تقول : أسال الوادى الماء المعين ، فلو كان قبل النقل بالهمزة يتعدى إلى مفعول ، لتعدى بعد النقل إلى مفعولين .

---

(١) فى الأشباه والنظائر ٣/١٨٧ .

(٢) المجلس السابع والثلاثون .

فإن قيل : إن المميز من شأنه أن يكون واحدا .

قلنا : لعمرى ، إن هذا هو الأغلب ، وقد يكون جمعا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هل نُنَبِّئُكم بالأخسرين أعمالاً ﴾ وكقوله : ﴿ نحنُ أكثرُ أموالاً وأولادًا ﴾ .

انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه شارح ديوان المتنبى (١) ، وأفاد أن إعراب « مواهبا » مفعولا به ، هو قول ابن جنى أيضا .

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى الإعرابية ، استخرجتها لتدلَّ على غيرها ، مما زخرت به الأمالى ، ومما ينبغي التنبه له والإشارة إليه أن الهدفَ التعليميَّ الذى أخذ به ابن الشجرى نفسه ، وصَرَف إليه همته ، قد حمله على إجالة النظر وتقليب الفكر ، فيما تمثل فى هذه الأوجه (٢) الإعرابية الكثيرة التى أوردها فى الكلمة الواحدة ، مما يدل على تمكنه وتبحره فى فقه العربية ، ومما يدل أيضا على أن ظاهرة التوسّع الإعرابى (٣) ليست من صنيع النحاة المتأخرين ، كما يظنّ بعضُ الدارسين .

* * *

---

(١) شرح ديوان المتنبى المنسوب إلى العكبرى ٣/٢٣٧ .

(٢) انظر مثلا : المجالس : العشرين ، والثامن والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والثانى والثلاثين والحادى والأربعين .

(٣) بل هى أقدم من ابن الشجرى ، فيما تراه عند أبى على الفارسى . راجع مقدمتى لكتاب الشعر ص ٣٢ .

الحـذف

الحذف من خصائص العربية ، وهو سِمةٌ من سمات فصاحتها وبلاغتها ، إذ كان بيانها قائما على الإيجاز والاختصار ، ويجعله ابن جنى من باب شجاعة العربية [١] .

والحذف : إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام . هكذا عرَّفه الرمانى [٢] .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام [٣] : والاختصار فى كلام العرب كثير لا يُحصى ، وهو عندنا أعرب الكلام وأفصحه ، وأكثر ما وجدناه فى القرآن .

ويرى ابن الشجرى [٤] أن الحذف من أفصح كلام العرب ، لأن المحذوف كالمنطوق به ، من حيث كان الكلامُ مقتضياً له ، لا يكمُل معناه إلا به .

والحذف خلاف الأصل . قال الزركشى [٥] : « والحذف خلاف الأصل ، وعليه ينبنى فرعان ، أحدهما : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه ، كان الحمل على عدمه أولى ، لأن الأصل عدم التغيير . والثانى : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته ، كان الحمل على قلته أولى » .

ولما كان الحذف بهذه المثابة ، فقد أجمعوا على أنه لا يُصار إليه ولا يُستحسن إلا باجتماع شيئين : أولهما : أن تدعو إليه ضرورة فنية ، مبناها على ما اختصت به العربية من الإيجاز وطرح فضول الكلام ، والاكتفاء باللمحة الدالة ، وطلب الخفة واليسر ، رعاية للانسجام الصوتى فى بعض أنواع الكلمة والكلام ، ثم من قبل كل

---

(١) الخصائص ٣٦٢/٢ ، ولله در ابن جنى ، كيف تأتَّى له هذا التعبير !
(٢) النكت فى إعجاز القرآن ص ٧٠ .
(٣) غريب الحديث ٢٧٢/٢ .
(٤) الأمالى – المجلس الثالث والأربعون .
(٥) البرهان ١٠٤/٣ .

ذلك ومن بعده إمتاعُ الذهن بما تذهب إليه النفس فى تقدير المحذوف المطوىّ فى ثنايا الكلام (١) .

والثانى : أن يدل على المحذوف دليل ، كما أفاد الرمانى فى كلامه السابق .

وقال المبرد (٢) : ولا يجوز الحذف حتى يكونَ المحذوفُ معلومًا بما يدلُّ عليه من متقدم خبر ، أو مشاهدة حال .

وقال أبو جعفر الطبرى (٣) : قد دللنا فيما مضى أن العرب من شأنها – إذا عرفت مكان الكلمة ولم تشكك أن سامعها يعرف بما أظهرت من منطقها ما حذفت – حذفُ ما كفى منه الظاهر من منطقها ، ولا سيما إن كانت تلك الكلمة التى حُذفت قولا أو تأويل قول .

وقال ابن جنى (٤) : قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شىء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب فى معرفته .

وقال الشريف المرتضى (٥) : وإنما تستحسن العرب الحذف فى بعض المواضع ، لاقتضاء الكلام المحذوفَ ودلالته عليه .

---

(١) ترى أمثلة ذلك فى البرهان ١٠٤/٣ – ٢٢٠ ، وانظر مبحث الحذف وأمثلته – بالإضافة إلى ما ذكرت – فى مجاز القرآن ٨/١ ، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٠ ، والصناعتين ص ١٨١ ، والصاحبى ص ٣٣٧ ، ٣٨٦ – ٣٩٣ ، وإعجاز القرآن للباقلانى ص ٢٦٢ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ٢٣٧ ، والتبيان فى علم البيان ص ١١٢ ، والمغنى ص ٦٦٨ – ٧٢٥ ، والحذف يسمى أيضا : الإضمار والاختصار ، وفرق المرتضى بين الحذف والاختصار ، فجعل الحذف يتعلق بالألفاظ ، والاختصار يرجع إلى المعانى . راجع أماليه ٧٣/٢ .

(٢) المقتضب ٨١/٢ .

(٣) تفسير الطبرى ١٣٩/١ ، ١٧٩ ، وانظر أيضا ٢٧/٢ .

(٤) الخصائص ٣٦٠/٢ .

(٥) أمالى المرتضى ٤٨/٢ .

وقال الشيخ عبد القاهر [1] عن الحذف : هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصحَ من الذكر ، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تَخْبُر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه ، وأقيم الحجةَ من ذلك عليه .

وقال أيضا فيما نقل عنه الزركشي [2] : ما من اسم حُذِف فى الحالة التى ينبغى أن يُحذَف فيها إلا وحذفُه أحسن من ذكره ، ولله درّ القائل :

إذا نطقت جاءت بكل مليحة   وإن سكتت جاءت بكل مليح

٦٣ — وقال العز بن عبد السلام [3] : والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وصلة إليه ، لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام ، وفائدةُ الحذف تقليل الكلام ، وتقريب معانيه إلى الأفهام .

وقال حازم القرطاجَنّى ، فيما حكى عنه الزركشى [4] : إنما يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى ، لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون فى تعدادها طولٌ وسآمة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه ، وتترك النفس تجول فى الأشياء المكتفَى بالحال عن ذكرها على الحال .

وقد تنازع مبحثَ الحذف علماءُ إعجاز القرآن ، والبلاغة والنحو ، لكن علماء الإعجاز والبلاغة عالجوا الحذف فى أبواب خاصة أفردوها له ووقفوها عليه ، ثم تكلموا عليه مرَّةً واحدة ، وخلطوا مباحث البيان بمباحث النحو ، أما النحويون فقد

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

(٢) البرهان ٣/١٠٥ .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز ص ٥ .

(٤) الموضع السابق من البرهان ، وقد حكى الزركشى كلام حازم هذا من كتابه « منهاج البلغاء » ولم أجده فى المطبوع منه ، ووضعه محققه فى ملحق الكتاب ص ٣٩١ ، نقلا عن البرهان .

فرقوا الكلام على الحذف ، على أبواب النحو المختلفة ، كحذف المبتدأ والخبر ، وحذف المفعول والحال والتمييز والصلة والعطف والموصوف والصفة ، ثم حذف الأدوات . وقلَّ من رأيناه أفرد للحذف بابا ، نعم وقف ابن هشام بعض الباب الخامس من « المغنى » على الكلام على الحذف : شروطه وأنواعه وأمثلته ، لكنه عالج أيضا مسائل من الحذف ، فى مباحث الكتاب المختلفة ، شأنه شأن النحاة السابقين واللاحقين .

هذا وقد حدّد ابن هشام مجال البحث النحوى فى الحذف ، فقال (١) : « الحذف الذى يلزم النحوىَّ النَّظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفا بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ، نحو : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ ونحو : ﴿ قالوا خَيْراً ﴾ ، ونحو : « خيرٍ عافاك الله » ، وأما قولهم فى نحو ﴿ سَرابيلَ تقيكُم الحَرَّ ﴾ : إن التقدير : والبرد ، ونحو : ﴿ وتلك نعمةٌ تمنُّها علىَّ أن عبَّدْتَ بنى إسرائيل ﴾ : إن التقدير : ولم تعبّدنى ، ففضولٌ فى فن النحو ، وإنما ذلك للمفسِّر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه ، ونحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان » .

والبحث النحوىُّ يتناول حذفَ الجملة والمفرد والحرف والحركة (٢) ، وهذان الأخيران مما اختص بهما علم الصرف .

وقد أفسح ابن الشجرى « أماليه » لكل أنواع هذه الحذوف ، ثم تناول أيضا تلك الحذوفَ التى أشار ابن هشام إلى أنها من علمى التفسير والبيان . ذكر ابن الشجرى كل ذلك وضرب له الأمثال من الكتاب العزيز ، ومن كلام العرب وأشعارها ، ثم اعتنى عناية خاصة بذكر حذوف القرآن الكريم ، ويقول فى ذلك (٣) : « فحذوف القرآن كثيرة عجيبة » .

---

(١) المغنى ص ٧٢٤ .

(٢) الخصائص ٢/٣٦٠ ، والأشباه والنظائر ١/٢٨ .

(٣) المجلس الثالث والعشرون .

وابن الشجرى يشترط ما اشترطه غيره من ضرورة قيام دليل على المحذوف ، قال [1] : « إن حذف المضاف فى كلام العرب وأشعارها ، وفى الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى ، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس » ثم مثل لهذه الدلالات .

وقد عالج ابن الشجرى ضروب الحذف فى ثنايا كثير من مجالسه [2] ، قصداً أو استطراداً ، ثم أفرد لها سبعة عشر مجلسا ، بدءا من منتصف المجلس التاسع والثلاثين ، استغرقت مائة وخمسين ورقة من مخطوطة الأمالى التى اتخذتها أصلا ، وهو قدر كبير يصلح أن يكون كتابا مستقلا ، وقد تكلم فى هذه المجالس على الحذوف الواقعة بالأسماء المفردة والجمل والأفعال والحروف ، وهذه المباحث تكاد تستغرق أبواب النحو كلها ، وفى كلام ابن الشجرى عن الحذف فى الحروف ، أراد حروف المعانى ، كاللام ومِن والباء وعلَى وإلى ، مما يعرف بحروف الجر ، ثم الحروف التى هى من بنية الكلمة ، وحذف هذه الحروف الأخيرة يُعالج فى أبواب الصرف كالإعلال والإبدال والقلب والنقل .

وإفراد ابن الشجرى هذه المجالس المتتابعة لدراسة الحذوف مفيدٌ فى ميدان الدراسات النحوية والصرفية ، إذ كان ذلك مغنياً عن تلمُّس ظاهرة الحذوف فى أبواب النحو المختلفة ، حيث تأتى أمثلةُ الحذوف مفرقةً بحسَب ترتيب أبواب النحو ، وبخاصة فى الكتب التعليمية المتأخرة ، ابتداء من القرن السابع ، على يد شراح ابن مالك .

وابن الشجرى يمثل أحيانا لظهور المحذوف الذى يقدره ، فى شاهد آخر ، فقد قال [3] فى أدلة الحذوف : « ودلالة النظير مع القياس والقرينة ، كقوله سبحانه : ﴿ هل يسمعونكم إذ تَدْعُون ﴾ أراد : هل يسمعون دعاءكم ، كما قال فى الأخرى : ﴿ إن تَدْعُوهم لا يسمعُوا دعاءَكم ﴾ ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول :

---

(١) المجلس الثامن ، وانظر أيضا المجلس السابع والثلاثين .

(٢) انظر مثلا المجالس : الأول والرابع والخامس والسابع والتاسع والسادس والثلاثين والثامن والستين .

(٣) المجلس الثامن .

سمعت زيدا وتُمْسِك ، حتى تأتى ، بعد ذلك بلفظ مما يُسمع ، كقولك : سمعته يقرأ ، وسمعته ينشد » .

وحكى فى الكلام على حذف المبتدأ ، قال [1] : « وجاء الحذف فى قوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ فقيل : تقديره : أَمْرُنا طاعة ، واحتج صاحبُ هذا القول بقول الشاعر :

فقالت على اسم الله أمرُك طاعةٌ   وإن كنت قد كُلِّفتُ ما لم أعَوَّدِ

فقال : فقد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف فى الآية » .

وقال فى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [2] : « ومنه ﴿ وإلى مَدْينَ أخاهم شُعيبا ﴾ أى إلى أهل مدين ، ألا ترى أن الضمير الذى هو الهاء والميم فى (أخاهم) لا يعود على (مدين) نفسها ، وإنما يعود على أهلها ، وقد أظهر هذا المحذوف فى موضع آخر ، وهو قوله : ﴿ وما كنت ثاوِياً فى أهل مَدْين ﴾ .

وذكر فى حديثه عن حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف ، قال [3] : « وفى التنزيل : ﴿ واتَّقوا يوما لا تَجْزِى نفسٌ عن نفسٍ شيئا ﴾ أراد : لا تجزى فيه ، فحذف الجارّ والمجرور المقرَّين فى قوله تعالى : ﴿ واتَّقوا يوما تُرْجعون فيه إلى الله ﴾ » .

وقد أسرف ابن الشجرى فى تقدير بعض الحذوف ، فقال فى ذكر معانى « أو [4] » : « التاسع أن تكون للتبعيض فى قول بعض الكوفيين ، وإنما جعلها للتبعيض ، لأنها لأحد الشيئين ، وذلك فى قول الله سبحانه : ﴿ وقالوا كونوا هودًا أو نصارى تَهْتَدُوا ﴾ وهذا القول إنما هو إخبار من الله عز وجل عن الفريقين ، وفى الكلام حذوف : أولها : حذف مضاف من أوله ، ثم حذف واو العطف وجملتين فعليتين من آخره ، وهما قال وفاعله ، وكان واسمها . فأما تقدير المضاف فإن قوله :

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الأربعون .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .

(وقالوا) معناه : وقال بعضهم – يعنى اليهود – كونوا هودا ، وتقدير الواو والجملتين : وقال بعضهم : كونوا نصارى ، فقام قوله : (أو نصارى) مقام هذا الكلام ، وهذا يدلك على شرف هذا الحرف » .

وقد حكى ابن هشام (١) تقدير ابن الشجرى هذا ، ونسبه إلى التعسُّف .

ولما كان الحذف خلاف الأصل – كما ذكرت فى صدر هذا البحث – فإن ابن الشجرى يضعّفه ما لم تدعُ إليه ضرورة فنية ، وما لم يدلّ عليه دليل ، ويُقوِّى الأوجه الخاليةَ من الحذف ، وقد ذكرته فى الفقرة التاسعة من آرائه الإعرابية . وقد حكى اختلاف النحاة فى قول دريد بن الصمة :

لقد كذبتْك عينُك فاكذِبَنْها فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

فقال (٢) : قال سيبويه : فهذا على « إما » ولا يكون على « إن » التى للشرط ، لأنها لو كانت للشرط لاحتيج إلى جواب ، لأن جواب « إن » إذا ألحقتها الفاء لا يكون إلا بعدها ، فإن لم تلحقها فقلت : أكرمك إن زرتنى ، سدّ ما تقدم على حرف الشرط مسد الجواب ... وقال غير سيبويه : هو على « إن » التى للشرط ، والجواب محذوف ، فكأنه قال : إن كان شأنك جزعا شقيت به ، وإن كان إجمال صبر سعدت به .

قال ابن الشجرى : وقول سيبويه هو القول المعوّل عليه ، لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف ، الذى هو حذف كان ومرفوعها ، وحذف جوابين لا دليل عليهما .

وقد ضعّف ابن الشجرى بعض الحذوف ، فقال فى حذف الموصوف (٣) : « وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيد ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل ، فحذفت الموصوف ، وأبدلت زيدا من الصفة ، جاز على قبح ، لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، مما شدَّد فيه سيبويه ، وإن

---

(١) المغنى ص ٦٩ .
(٢) المجلس التاسع والسبعون .
(٣) المجلس السابع والعشرون .

كان قد ورد ذلك فى الاستعمال على شذوذه ، كقوله تعالى : ﴿ وقليلٌ مِن عبادِيَ الشَّكُور ﴾ أى العبدُ الشكور ، وكقوله : ﴿ أنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ ﴾ أى دروعًا سابغات ، وكقوله : ﴿ وذلك دِينُ القيّمة ﴾ أى الأمّة القيمة » .

قلت : لم أجد فيما بين يدىّ من كتب النحو إنكارَ حذف الموصوف ، وقد أجازوه بشرط وجود الدليل عليه ، وشروط أخرى (١) ، وابن الشجرى نفسه قد استشهد لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بشواهِدَ كثيرة فى المجالس : التاسع والثلاثين ، والستين ، والرابع والستين ، والتاسع والستين ، ولم يصفه هناك بقبح أو شذوذ ، كصنيعه هنا .

هذا وتعبيرُ ابن الشجرى بالشذوذ فى الاستعمال القرآنى فيه نظر ، ولعله إنما يتكلّم بحسب الصنعة ليس غير ، فقد ذكر ما يُشبه هذا فى موطن آخر ، حين استشهد لحذف اللام على الشذوذ (٢) ، بما جاء من حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يأتِ لاتَكلَّمُ نفسٌ ﴾ وقوله : ﴿ ذلك ما كُنَّا نَبْغِ ﴾ .

* * *

---

(١) راجع المغنى ص ٧٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٢ ، وشرح الأشمونى ٢/٧٠ ، والتصريح على التوضيح ٢/١١٨ – وعبارته « ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم » – والهمع ٢/١٢٠ .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

الأدوات عند ابن الشجرى

المراد بالأدوات : الحروف [1] وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف ، ويطلق عليها حروف المعانى . وقد جاء الحديث عن الأدوات مفرّقاً فى ثنايا كتب التفسير ، وكتب علوم القرآن ، نحو مشكل القرآن لابن قتيبة ، والبرهان للزركشى ، وكتب اللغة والبلاغة .

وقد تناولت المصنّفات النحوية مبحث الأدوات خلال أبواب النحو المختلفة ، ثم أفرد بعض النحاة تصانيف خاصة للأدوات ، ومن أشهر هذه التصانيف : معانى الحروف للرمانى [2] ، وكتاب اللامات للزجاجى ، والأزهية للهروى ، ورصف المبانى فى حروف المعانى للمالقى ، والجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى ، وجواهر الأدب فى معرفة كلام العرب للإربلى ، ثم خصص ابن هشام الجزء الأول من « المغنى » للأدوات .

ويعد ابن الشجرى من أهم من عالجوا مبحث الأدوات : معانيها وعملها وشواهدها ، ودخول بعضها مكان بعض ، ذكر كل ذلك فى ثنايا مجالسه ، ثم أفرد مجالس خاصة لبعض هذه الأدوات ، فقصر المجلس السابع والستين على « لا » ، قال فى آخره : « فهذه وجوه « لا » لم أخلّ منها بشىء ، والمجلس الذى بعده خصصه لمعانى وعمل « ما » ، ثم عقد فصلا فى المجلس السبعين لدخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ، وهو فصل مفيد جدا ، أتى فيه ابن الشجرى على شواهد كثيرة من الكتاب العزيز ، مما يفيد فى مجال الدراسات القرآنية . وعمل ابن الشجرى هذا يُعدّ حلقةً من السلسلة التى بدأها ابن قتيبة فى كتابه تأويل مشكل القرآن ، وابن فارس فى كتابه الصاحبى .

وتكلم ابن الشجرى فى المجلس الثالث والسبعين ، عن « أى » و « رب » ، وفى المجلس الذى بعده تحدث عن أقسام « مَن » الاسمية ، وافتتح المجلس الخامس والسبعين بذكر معانى « أو » ومواضعها ، وكذلك تحدث عن معانى « أم » ومواضعها

---

(١) مقدمة تحقيق الجنى الدانى فى حروف المعانى ص ٣ .

(٢) إن صَحّتْ نسبتُه إليه .

فى المجلس السابع والسبعين ، وابتدأ المجلس التالى بذكر أقسام « إما » المكسورة ، و « أما » المفتوحة ، وبسط الكلام على « إن » الخفيفة المكسورة والمفتوحة فى المجلس الذى بعده .

وقد أفاد ابن الشجرى فى معالجته للأدوات من جهود العلماء السابقين ، وعلى رأسهم الهرويّ صاحب « الأزهية » ، وقد أغار ابن الشجرى على كثير من مباحث هذا العالِم ، من غير أن يُنبِّه عليه ، وحديث هذا يأتى إن شاء الله فى الكلام على مصادر ابن الشجرى ، ثم أفاد النحاة المتأخرون من جهود ابن الشجرى فى هذا المجال ، وصرحوا بالنقل عنه والأخذ منه ؛ ومن هؤلاء المرادى صاحب « الجنى الدانى » ، وابن هشام فى « المغنى » لكن ابن هشام يغفل أحيانا ذكر ابن الشجرى ، وقد عارضت كلامه بكلامه ، ونبهت عليه فى حواشى التحقيق .

وتبدو أهمية ابن الشجرى فى هذا المجال ، متمثلة فى ذلك الفيض الزاخر من الشواهد التى انتزعها من كتاب الله العزيز ، ومن أشعار العرب ، وبعض هذه الشواهد مما انفرد به ابن الشجرى ، ولم يرد فى أشهر كتب الأدوات التى ذكرتها ، ومن ذلك ما أنشده على زيادة « ما » ، من قول الشاعر [1] :

ما مع أنك يومَ الوِرْدِ ذو جَزَرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعةِ بالسَّلْمَيْنِ وَكَّارُ

* * *

(١) المجلسان الرابع والأربعون والسابع والستون .

الشواهد عند ابن الشجرى

شواهد القرآن الكريم :

لم يعرض ابن الشجرى لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز . وقد استكثر ابن الشجرى من شواهد القرآن الكريم ، فيما عرض له من مسائل الإعراب والحذوف والأدوات ، ثم عقد أبوابا وفصولا خاصة لبعض آى الذكر الحكيم : تفسيراً وإعرابا [1] ، بل إنه قصر المجلسين الحادى والثمانين والذى بعده ، على ذكر زلات مكى بن أبى طالب المغربى ، فى كتابه مشكل إعراب القرآن الكريم .

ولعل خير ما يكشف عن منهج ابن الشجرى فى تناوله لتفسير وإعراب القرآن الكريم هذان المثلان ، مما ذكره فى المجلس العاشر .

قال : سألنى سائل عن قوله تعالى : ﴿ يومَ يدعُوكم فتستجيبون بحمده ﴾ فقال : ما معنى تستجيبون بحمده ؟ وبم تتعلق الباء ؟ فقد زعم بعض المفسرين أن معنى بحمده : بأمره .

وقال فى الموضع الآخر : سألنى سائل مكاتبةً عن قوله عز من قائل : ﴿ ثم أورثْنا الكتابَ الذين اصطفَيْنا مِن عبادِنا ﴾ الآية ، فقال : ما معنى الاصطفاء ، وما أصله الذى اشتق منه ، وما حقيقة معنى المقتصد ، وإلى أى شىء هذا السبق ، وما معنى الخيرات ها هنا ، وكيف دخل الظالم لنفسه فى الذين اصطفاهم الله ، وقد قال تعالى : ﴿ قلِ الحمدُ لله وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصطفى ﴾ وإلى أى شىء تتوجه الإشارة فى قوله : ﴿ ذلك هو الفَضْلُ الكبيرُ ﴾ ؟

وقد أجاب ابن الشجرى عن السؤالين إجابة العالم المتمكن .

ولم يُخْل ابن الشجرى « أماليه » من مسائل الصرف فى آى القرآن الكريم ، وقد ذكر من هذه المسائل الكثير على امتداد مجالسه ، ثم أفرد فى المجلس الرابع

---

(١) أمثلة ذلك فى المجالس : السابع والثامن والتاسع ، والثانى والعشرين والثالث والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والحادى والستين ، والثالث والستين ، والرابع والستين ، والسادس والسبعين .

والستين مسألة للكلام على « تَرَينَّ » . قال : سئلت عن (تَرَينّ) فى قول الله سبحانه : ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ من البشَر أحدًا ﴾ وذكر السائل لى أن الواعظ المعروف بالشعرى امتحن الناس بهذه اللفظة على الكرسى ، فقال : ما المحذوف منها ، وما وزنها ؟ فرأيت أن أقدم أسًّا يبنى الكلام فيها عليه .

ثم أجاب ابن الشجرى بكلام طويل ، تضمن فوائد صرفية جيدة ، وقال فى آخر إجابته : « فأحسِنْ تأمل ما ذكرتُه ، فقد بالغتُ فى إيضاح المسؤول عنه بتوفيق الله » .

ومسألة « ترينّ » مما أكثر الصرفيّون الكلامَ فيه ، ولم أجد أحدًا من السابقين على ابن الشجرى – فيما بين يدىّ من كتبهم المطبوعة – أشبع الكلام فيها على هذا النحو .

وقد انتزع ابن الشجرى شواهد كثيرة من الكتاب الحكيم لما عرض له من مسائل علم البلاغة ، فقد استشهد للاستعارة والتكرير والترصيع والخبر والاستفهام والأمر والنهى (١) ، ثم كانت له مع المفسرين وقفات ، ردّ عليهم فى بعضها ، وزاد على أقوالهم فى بعضها الآخر (٢) .

وقد عرض ابن الشجرى لبعض الآيات المشكلة التى يشكك بها الملاحدة ، قال فى المجلس الثامن : « تأويل قوله تعالى : ﴿ قلْ ما يَعْبأ بكم ربِّى لولا دعاؤكم فقد كذّبتُم فسوف يكون لِزاما ﴾ هذه الآية من الآى المشكلة التى تعلقت بها الملحدة ، وأنا إن شاء الله أكشف لك غموضها وأبرز مكنونها .... » إلى آخر ما ذكر .

وابن الشجرى فيما استخرجه من شواهد القرآن الكريم – نحواً وصرفاً ولغة ومعانىَ – يحرص كثيرا على ضمّ النظير إلى نظيره ، وربط آى القرآن بعضها ببعض ، وذلك (٣) « لأن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحدة » قالوا : والذى يدل

---

(١) المجالس : الحادى والثلاثون ، والثانى والثلاثون ، والرابع والثلاثون .

(٢) المجالس : الثانى والخمسون ، والثالث والستون ، والخامس والسبعون .

(٣) المجلسان : الرابع والأربعون ، والسابع والستون .

على ذلك أنه قد يذكر الشيء فى سورة فيجيء جوابه فى سورة أخرى ، كقوله : ﴿ وقالوا يا أيّها الذى نُزِّل عليه الذكرُ إنك لمجنون ﴾ جاء جوابه فى سورة أخرى : ﴿ ما أنت بنعمة ربِّك بمجنون ﴾ .

وأمام هذا الحشد الهائل من شواهد الكتاب العزيز التى زخرت بها « الأمالى » وقع ابن الشجرى فى بعض الاختلاف والاضطراب والأخطاء ، فقد استشهد على الالتفات من الخطاب إلى الغَيْبة بشواهد كثيرة ، ذكر منها قوله تعالى : ﴿ ما ودَّعك ربُّك وما قلَى ﴾ ذكر ذلك فى المجلس الثامن عشر ، ثم أعاد الآية الكريمة فى المجلسين التاسع والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، وقد تعقّبه الزركشى [1] ، فقال فى أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى الغَيبة : « وجعل منه ابن الشجرى : ﴿ ما ودَّعك ربُّك وما قلَى ﴾ وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا التفات » . هذا كلام الزركشى ، وقد خفى عنه الموضعُ الثانى الذى ذكر فيه ابن الشجرى أنه على حذف المفعول .

وأخطأ ابن الشجرى فى بعض تِلاوات القرآن الكريم ، وقد نبهت عليه فى حواشى التحقيق [2] . وما ينبغى أن تُحملَ مثلُ هذه الأخطاء على أوهام النُّسَّاخ ، فالخطأ ثابت فى كلتا النسختين المخطوطتين من الأمالى ، وأيضا فإن بعض هذه الأخطاء ثابتٌ فى خزانة الأدب للبغدادى فيما حكاه عن ابن الشجرى .

* * *

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) المجالس : الرابع والثلاثون ، والتاسع والثلاثون ، والثالث والأربعون ، والثامن والأربعون .

القراءات عند ابن الشجرى

أكثر الدارسون قديماً وحديثا من الكلام حول قبول القراءات والاستشهاد بها والاحتجاج لها ، وقد أُثِر عن جماعة من نحاة البصرة المتقدِّمين شيءٌ من الطعن على بعض القراءات السبعية وردّها والتشنيع على من قرأ بها (١) . ولم يقف ابن الشجرى من القراءات هذا الموقف ، فهو قد استشهد بالقراءات ، متواترها وشاذّها ، على مسائل النحو والصرف واللغة ، بل إنه قوّى بعض القراءات السبعية ، ووجّه بعض القراءات الشاذة ، ولا سبيل إلى ذكر كل ما عرض له ابن الشجرى من قراءات (٢) .

فأكتفى بذكر مثلين يكشفان عن منهج ابن الشجرى وموقفه من القراءات ، الأول فى الترجيح بين قراءتين سبعيتين ، والثانى فى توجيه قراءة شاذة :

١ — ذكر ابن الشجرى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ واصْبِر نفسَكَ مع الذين يَدْعُون ربَّهم بالغَداة والعشِىّ ﴾ ، قال (٣) : « وقرأ ابن عامر : ﴿ بالغُدْوَة ﴾ ، وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمى ، وأوجه القراءتين : ﴿ بالغَداة ﴾ ، لأن غدوة معرفة علم للحِين ، ومثلها بكرة ، تقول : جئتك أمس غدوة ، ولقيته اليوم بكرة ، قال الفراء : سمعت أبا الجراح يقول فى غداة يوم بارد : ما رأيت كغدوة قط ، يريد غداة يومه ، وقال الفراء : ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، وكذلك لا تدخلها الألف واللام ، إنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة . انتهى كلامه . وأقول : إن حق الألف واللام الدخول على النكرات ، وإنما دخلتا فى الغداة ، لأنك تقول : خرجنا فى غداة باردة ، وهذه غداة طيبة ، ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : أتيتك اليوم غدوة وبكرة ، فجعلتهما بمنزلة ضحوة » ، وإنما علقوا غدوة وبكرة على الوقت علمين ،

---

(١) انظر مقدمة المقتضب ص ١١١ ، ومدرسة الكوفة ص ٣٣٧ ، ٣٤٥ .

(٢) راجع المجالس : الثالث ، والخامس عشر ، والسادس عشر ، والثامن عشر ، والثالث والعشرين ، والثلاثين ، والثامن والثلاثين ، والسادس والأربعين ، وانظر الفقرة الحادية والأربعين من آراء ابن الشجرى النحوية .

(٣) المجلس الثانى والعشرون .

لأنهما جعلا اسمين لوقت منحصر ، ولم يفعلوا ذلك فى ضحوة وعشية ، لأنهما لوقتين متسعين ، ومما يحتج به لليحصبى والسلمى أن بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام ، وقد سمع منهم إدخال الألف واللام عليه ، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم : لقيته فينة فينةَ يافتى ، غير مصروف ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أى الحين بعد الحين ، ووجه إدخال الألف واللام فى هذا الضرب أنه يقدر فيه الشياع » .

٢ - حكى ابن الشجرى (١) اختلاف القراء فى إعراب قوله تعالى : ﴿ هذا يومُ ينفعُ الصادقين صِدْقُهم ﴾ بنصب ﴿ يوم ﴾ ورفعه . وقال فى آخر ما حكاه : « وقد قرئ فيما شذ من القراءات السبع : ﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين صدقَهم ﴾ بنصب ﴿ صدقهم ﴾ مع نصب ﴿ يوم ﴾ ، وإسناد ﴿ ينفع ﴾ إلى ضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى . ويحتمل نصب ﴿ صدقهم ﴾ ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون مفعولا له ، أى ينفع الله الصادقين لصدقهم ، والثانى أن تنصبه على المصدر ، لا بفعل مضمر ، ولكن تعمل فيه ﴿ الصادقين ﴾ ، فتدخله فى صلة الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع الله الصادقين صدقا ، ثم أضيف إلى ضمير « هم » فقيل : صدقهم ، كما تقول : أكرمت القوم إكراما ، وأكرمتهم إكرامهم ، قال الله تعالى فى الإفراد : ﴿ وَمكرُوا مكراً ومكرْنا مكْراً ﴾ وفى الإضافة : ﴿ وَقَدْ مكرُوا مَكْرَهُم ﴾ ، ومثله : ﴿ وَزُلْزِلُوا زلْزالا ﴾ و ﴿ إذا زُلْزِلت الأرضُ زِلزالَها ﴾ والثالث : أن تنصبه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعته بكذا ، فيكون الأصل : ينفع الله الصادقين بصدقهم ، فلما سقطت الباء وصل الفعل ، ومثله فى إسقاط الباء ثم إيصال الفعل قوله سبحانه : ﴿ إنما ذلكم الشيطانُ يخوِّفُ أولياءَه ﴾ أى بأوليائه ، لأن المعنى يخوّفكم بهم ، ويدلك عليه قوله : ﴿ فلا تخافوهم ﴾ .

* * *

(١) المجلس السابع .

شواهد الحديث النبوى

الاستشهاد بالحديث النبوىّ ، واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج فى قضايا النحو والصرف ، أمرٌ كثر الجدلُ حولَه بين مؤيّد ومعارض ، وقد أشبع العلامة البغدادى الكلام فيه (١) .

وقد قلَّ استشهادُ ابن الشجرى بالحديث فى « أماليه » قلّةً ظاهرة ، بالقياس إلى شواهد القرآن الكريم ، وشواهِدِ الشعر القديم والمحدَث .

ولم أجد له استشهادا بالحديث على قضايا النحو إلا فى موضعين اثنين من « الأمالى » أولهما ما أورده شاهدا على حذف خبر « إن » فيما رواه (٢) عن أبى عبيد القاسم بن سلام : « أن المهاجرين قالوا : يارسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، إنهم آوَوْنا وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك » . قوله : « فإن ذلك » معناه : فإن ذلك مكافأة منكم لهم ، أى معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم . وهذا كحديثه الآخر : « من أزلت إليه نعمة فليكافىء بها فإن لم يجد فليظهر ثناء حسنا » ، فقوله عليه السلام : « فإن ذلك » يريد به هذا المعنى .

والموضع الثانى ما ذكره فى الكلام على لام الأمر ، قال (٣) : إن الأصل فى أمر المواجَه أن يستعمل بلام الأمر مع تاء الخطاب ، فقد روى عن النبى عليه السلام أنه قال فى بعض مغازيه : « لتأخُذُوا مصافَّكم » ، وفى قراءة أُبىّ : ﴿ فبذلك فلْتَفْرَحوا ﴾ .

---

(١) الخزانة ٩/١ – ١٥ ، وينظر أيضا البحث الذى كتبه الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ، عن الاستشهاد بالحديث ، فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩/٣ . ومن الدراسات الحديثة التى عنيت بهذا الموضوع : الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية . للدكتور محمد ضارى حمادى . بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث . للدكتورة خديجة الحديثى . بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . والحديث النبوى فى النحو العربى . للدكتور محمود فجّال . نادى أبها الأدبى . المملكة العربية السعودية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م . ثم انظر تقدمتى لكتاب الشعر ص ٧١ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) المجلس السادس والستون .

(٧)

وقد استشهد ابن الشجرى بالحديث الشريف على مسائل اللغة وتفسيرها ، فقال [١] فى شرح الضبع ، وهو السنة الشديدة : « ومنه الحديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رجلا جاءه ، فقال : يارسول الله ، أكلتنا الضبع وتقطعت عنا الخُنُف » قال : عنى بالخنف جمع خنيف ، وهو ثوب من كتان ردىء » .

وذكر فى تفسير « الخير » من قوله تعالى : ﴿ إنى أحببتُ حُبَّ الخير ﴾ [٢] : « والخير ها هنا هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابق لقوله عليه السلام : الخيل معقودٌ فى نواصيها الخير » .

وقال [٤] فى شرح « مغيون » من قول الشاعر :

* وإخال أنك سيد مغيون *

مغيون : مفعول من قولهم : غِين على قلبه : أى غُطِّى عليه ، وفى الحديث : « إنه لَيُغانُ على قلبى » .

واستشهد على تخفيف « هينة » بقوله ﷺ [٥] : « المؤمن هَيْن لَيْنٌ » .

وقال فى شرح الوكاء ، وهو السير الذى يشدّ به رأس القربة [٦] : « وشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، العينين فى اليقظة بالوكاء ، فى قوله : « العَيْنان وِكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء » . قال : « السَّه والاستُ بمعنًى » أراد أن العينين شداد الاست ، فإذا كان يقظان حفظت عينه استه ، كما يحفظ الوكاء ما فى الوعاء ، فإذا نام انحل الشداد » .

---

(١) المجلس الخامس .
(٢) المجلس التاسع .
(٣) المجلس الخامس .
(٤) المجلس السابع عشر .
(٥) المجلسان الخامس والثلاثون ، والخامس والأربعون .
(٦) المجلس التاسع والأربعون .

وذكر فى المحذوف اللام : « دد » ، قال [1] : « وقولهم : دد ، أصله ددن ، وهو اللهو واللعب ، وجاء فى الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أنا مِن دَدٍ ولا الدَّدُ منى » وقال عدىّ بن زيد العِبادِىّ :

أيها القلب تعلَّلْ بدَدَنْ   إنَّ همِّى فى سَماعٍ وأَذَنْ

الأذَن : الاستماع ، يقال : أذِن للحديث يأذَن أذَنًا : إذا استمع ، وفى المأثور عنه عليه السلام : ما أذن الله لشيء كأذنه لنبى يتغنى بالقرآن » .

ثم استشهد ابن الشجرى بالحديث على قضايا من علم البلاغة ، فى أربعة مواضع من الأمالى :

الأول : ما أورده [2] فى مبحث الاستعارة ، قال : « ومن ذلك استعارة النبى ﷺ للغَيرة أنفا ، وقد رأى عليا وفاطمة عليهما السلام ، فى بيت ، فردّ الباب عليهما وقال : جدَع الحلالُ أنْفَ الغَيرة » .

قلت : لم أجد هذا الحديث فيما بين يدى من كتب السنة ، ولا فى كتب غريب الحديث التى أعرفها ، وكذلك لم أجده فى المظان الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشريف الرضى ، ونهج البلاغة – اعتمادا على فهارسه – ثم وجدت الثعالبى [3] يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : قد تصرف الناس فى استعارة الأنف ، بين الإصابة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ما سمعت فيها قول النبى ﷺ : « جدع الحلال أنف الغيرة » .

وذكره الميدانى [4] ، ثم قال : « قاله ﷺ ، ليلة زُفَّت فاطمة إلى على رضى الله تعالى عنهما ، وهذا حديث يروى عن الحجاج بن منهال ، يرفعه » .

والثانى [5] : ما استشهد به على خروج الخبر إلى الأمر ، من قوله ﷺ :

---

(١) المجلس التاسع والأربعون .

(٢) المجلس الحادى والثلاثون .

(٣) ثمار القلوب ص ٣٣٠ .

(٤) مجمع الأمثال ١٦٣/١ . وذكره أيضا أبو هلال ، فى ديوان المعانى ١٠١/١ ، ٩٥/٢ .

(٥) المجلس الثالث والثلاثون .

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، قال : أى اقرءوا فى الصلوات الفاتحة .

والثالث (١) : ما ذكره من شواهد خروج صيغة الأمر إلى الندب والاستحباب ، من قوله ﷺ : « من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل » .

والرابع (٢) : ما أورده من شواهد النهى ، وقوله ﷺ : « لا تَباغَضُوا ولا تَحاسدوا » .

وفى هذا الموضع استشهد بحديث شريف ، على خروج النهى إلى معنى التنزيه ، قال : وقد ترد هذه الصيغة ، والمراد بها التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تَنْسَوُا الفضلَ بينكم ﴾ أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحتم ، وكقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثا » ولا تحمل هذه الصيغة على التنزيه إلا بدليل .

شواهد الأثر :

ومما يتصل بالاستشهاد بالحديث الاستشهادُ بالأثر ، وهو كلام الصحابة والتابعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، والنحويون يستشهدون بالأثر كثيرا ، فمن ذلك استشهادهم فى باب التحذير والإغراء بقول عمر رضوان الله عليه : « إيایَ وأن يحذف أحدكم الأرنب » وفى باب المقصور والممدود بقوله أيضا : « لولا الخِلِّيفَى لأذَّنت » أى الخلافة .

وقد استشهد ابن الشجرى بكلام العباس بن عبد المطلب ، وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب ، وعمر بن عبد العزيز ، رضوان الله عليهم أجمعين .

فقد استدل على أنه يمكنك أن تقول فى الوقف (٣) : ياطلحت ، بسكون التاء ، بما روى عن العباس رضى الله عنه ، أنه قال فى ندائه المسلمين لما انهزموا يوم

---

(١) المجلس الرابع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الرابع والخمسون .

حنين : « ياأصحاب بيعة الشجرت ، ياأصحاب سورة البقرتْ ، فقال المجيب له منهم : والله ما أحفظ منها آيتْ » .

واستشهد [1] لمجىء النداء استغاثة بقول عمر رضى الله عنه ، لما طعنه العلج : « يالله وللمسلمين » .

وذكر فى كلامه [2] على النداء أنهم قد ينادون الأوقات ، وأورد شواهد كثيرة ، منها نداء أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، للدنيا وخطابه لها : « يادنيا ألى تعرضت ، لا حان حَيْنُك ، قد بَتَتُّكِ ثلاثا ، لا رجعةَ لى فيك ، فعمرك قصير وعيشك حقير ، وخطرك يسير » .

واستدل [3] على حذف خبر « إن » بما روى أن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز رضوان الله عليه ، فجعل يمت بقرابته ، فقال عمر : « فإن ذاك » ، ثم ذكر له حاجته ، فقال : « لعل ذاك » ، لم يزده على أن قال : « فإنّ ذاك » و « لعل ذاك » ، أى إن ذاك كما قلت ، ولعل حاجتك أن تقضى .

* * *

(١) المجلس الخامس والثلاثون .
(٢) المجلس نفسه .
(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

شواهد الشعر

لا أعرف كتابا نحويًّا قبل كتاب ابن الشجرى ، ضمّ هذا القدرَ الضخمَ من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهده أكثر من مائة وألف [1] بيت (١١٠٠) ، ولم أدخل فى هذا العدد ما أورده ابن الشجرى فى المجلس الأخير ، من أبيات كثيرة للمتنبى ، مما يُتمثَّل به ، ولم أعتبر فى هذا العدد أيضا الشواهدَ المكررة ، فكثيرٌ من الشواهد قد تكرر مرتين ، وبعضها تكرر ثلاثة وأربع مرات ، وبعضٌ ثالث تكرر خمس مرات ، كقول القائل :

إذا نُهى السفيهُ جرى إليه وخالف والسفيهُ إلى خلاف

ونعم ليست هذه الشواهد كلُّها خالصةً للنحو والصرف ، ففيها من شواهد اللغة والأدب والبلاغة والعروض والقوافى ، أبياتٌ ذوات عدد ، لكنْ يبقى القدر الأكبر خالصاً للنحو والصرف .

وشواهد ابن الشجرى منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدَثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محل خلاف ، تكلم عليه البغدادى [2] ، وأفاد أن الطبقتين الأوليين يُستشهد بشعرهما إجماعا ، وأما الثالثة فالصحيحُ صحةُ الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل : يُستشهد بكلام مَن يوثق به منهم ، واختاره الزمخشرى .

وقد استكثر ابن الشجرى من شعر الشعراء المحدَثين ، أمثال دعبل الخزاعى ، ومروان بن أبى حفصة [3] – ونص على أنهما من المحدَثين – وابن المعتز وأبى تمام والبحترى وابن نُباتة ، ومن إليهم .

---

(١) بلغت شواهد سيبويه – فيما أحصاه أستاذنا أحمد راتب النفاخ – سبعة وأربعين بيتا وألف بيت (١٠٤٧) فهرس شواهد سيبويه ص ٩ .

(٢) الخزانة ٦/١ .

(٣) المجالس : التاسع ، والحادى والثلاثون ، والثانى والثلاثون .

وكأنما أَحَسَّ ابن الشجرى حَرجًا أو نقدا ، فى إيراده لشعر هؤلاء المحدَثين والاحتجاج به ، فقال فى مبحث النداء ، عندما استشهد ببيت للشريف الرضى [1] : « ومن وصف الليل بالقصر ، لما نال واصفه فيه من السرور ، وأحسن ما شاء ، قول الشريف أبى الحسن الرضى ، رضى الله عنه وأرضاه ، وإن كان متأخرا ، فإنما نسج المتأخِّرون على مِنوال المتقدمين :

ياليلةً كاد مِن تقاصُرِها يعثُر فيها العشاء بالسَّحر

ولابن الشجرى عناية خاصة بالشريف الرضى ، فقد أنشد له واستشهد به فى بعض مجالسه ، ثم أفرد المجلس الثانى والستين لشرح قصيدته النونية التى مطلعها :

مازلت أطرف المنازل بالنَّوَى حتى نزلت منازل النعمانِ

وقد أتى فى هذا الشرح على مسائل جيادٍ من النحو واللغة والأدب .

ويقف أبو الطيب المتنبى على رأس الشعراء المحدَثين الذين استشهد بشعرهم ابن الشجرى ، فقد ذكر شعره فى خمسة وثمانين موضعا من الأمالى ، عدا المجلس الأخير الذى قصره على التنبيه على فضائله ، وأورد فيه غُررا من حكمه وشعره الذى يتمثل به .

وقد أورد ابن الشجرى شعر المتنبى ، مستشهدا به على إعراب أو قاعدة ، ومتعقبا شُرَّاحه : ابن جنى وأبا العلاء المعرى وابن فُورَّجة ، والتبريزى ، ومن إليهم ، وشارحاً ومعرباً ما أهمله هؤلاء الشراح . قال فى إعراب بيت المتنبى :

أىّ يوم سررتنى بوصالٍ لم تُرُعْنى ثلاثةً بصدودِ

« [2] وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفَسِّروه ، فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبُعده من التكلف ، وخلوّه من التعسّف ، وسرعة انصبابهِ إلى السمع وتولّجه فى القلب ، أهملوا تأمله فخفى عنهم ما فيه » .

---

(١) المجلس الخامس والثلاثون وانظر عن الاستشهاد بشعر المحدَثين ، تقدمتى لكتاب الشعر ص ٧٣ .
(٢) المجلس الثانى عشر .

وقال فى قوله :

جرَّبتُ من نار الهوى ما تنطفى   نارُ الغضا وتكِلُّ عما تُحرقُ

« (١) وهذا البيت أيضا مما أمرُّوه على أسماعهم إمرارا ، فلم يُعطوه حِصَّةً من التفكّر ، ولم يولوه طَرَفاً من التأمل » .

وابن الشجرى بهذه المثابة يُعَدُّ من شُرَّاح المتنبى ، فما أورده من شعره والكلام عليه ينهض كتابا مستقلا ، يُضمّ إلى ما كتب عن أبى الطيب ، ولعل الله ييسّرُ لى صنع هذا الكتاب الذى يُعين على فهم شعر المتنبى والإبانةِ عنه .

ولندعْ حديثَ أبى الطيب ، وشعرَ المحدَثين ، ولنفرُغ إلى منهج ابن الشجرى فى شواهده الشعرية ، فأقول : إن اشتغال ابن الشجرى برواية الأدب وجَمْع الشعر قد أعاناه على اختيار شواهده الشعرية من أوثق النصوص وأبعدها عن الشكِّ والوضع ، وحين عرض لبعض الشواهد الموضوعة لغاية تعليمية ، نصَّ على أنها مصنوعة ، فقال فى قول الراجز (٢) :

إنَّ هندُ الكريمة الحسناءَ   وَأْىَ مَن أضمرت لَوأْيٍ وفاءَ

« وهذا البيت والذى قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين ، لا تزال تداولها ألسُنُ الممتحنين » .

ويتنبه ابن الشجرى لمظنَّة صُنع الشاهد ، ويدفعها بإنشاد بيتٍ قبلَه وبيتٍ بعده ، ليدلَّ على أن الشاهدَ منتزعٌ من قصيدة ، فقد استشهد على مجىء اسم « لا » العاملة عملَ « ليس » معرفة ، فقال (٣) : « ومرَّ بى بيت للنابغة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو :

وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ   سواها ولا عن حُبِّها متراخيا

---

(١) المجلس الثانى عشر ، وأنبه هنا إلى أن شرح ابن الشجرى للمتنبى كان مددا وعونا لبعض شراحه ، مما يأتى بسط الكلام عليه فى (أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية) إن شاء الله .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقبله :

دنَتْ فِعلَ ذى حبٍّ فلما تبعتُها　　تولَّت وردّتْ حاجتى فى فؤاديا

وبعده :

وقد طال عهدى بالشباب وظلّه　　ولاقيت أياماً تُشيِب النواصيا

وإنما ذكرت هذين البيتين ، مستدلاً بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهم متوهم أن البيت فردٌ مصنوع ، لأن إسكان الياء فى قوله : « متراخيا » ممكن مع تصحيح الوزن ، على أن يكون البيت من الطويل الثالث ، مثل :

أقيموا بنى النعمان عنا صدوركم　　وإلّا تُقيموا صاغرين الرءوسا

وابن الشجرى حريص على الدقة فى رواية الشعر ، والاحتياط لأمن اللَّبْس ، وسلامة القواعد ، فيقول فى بيت ابن أحمر (١) :

على حيين فى عامَيْن شتا　　فقد عنَّا طِلابُهما وطالا

« ومعنى « شتا » افترقا ، ولا يجوز أن تكتب « شتا » ها هنا بالياء ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وقلُوبُهُم شتَّى ﴾ ، لأن ألف « شَتّا » فى البيت ضمير ، و « شتى » فى الآية اسم على فَعْلى ، جمع شتيت ، كقتيل وقتلى ، وإنما ذكرت هذا ، لأنى وجدته فى نسخة بالياء » .

وقال فى قوله من القصيدة نفسها :

وجُرْدٍ يَعْلَهُ الداعى إليها　　متى ركب الفوارسُ أو متالا

« (٢) ومتى ها هنا شرط ، وجوابه محذوف للدلالة عليه ، فالتقدير : متى ركب الفوارس أو متى لم يركبوا ، عَلَه الداعى إليها .... وينبغى أن تكتب « متالا » الثانية بالألف ، لأن ألفها رِدْف ، وإذا صوّرتها ياء كان ذلك داعيًا إلى جواز إمالتها ، وإمالتها تُقربُها من الياء ، وإذا كانت الألف رِدْفاً ، انفردت بالقصيدة أو المقطوعة .

---

(١) المجلس الحادى والعشرون .

(٢) المجلس الثانى والعشرون .

ويظهر إجلال ابن الشجرى للشعر القديم ، والاحتجاج به ، فيما تعقب [1] به أبا العباس المبرد ، فى طعنه على قصيدة يزيد بن الحكم الثقفى ، وقوله : « إن فى هذه القصيدة شذوذا فى مواضع ، وخروجا عن القياس ، فلا مُعَرَّج على هذا البيت » [2] .

فقال ابن الشجرى : إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك فى قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادحا فى قائلها ، ولا دافعا للاحتجاج بشعره ، وقد جاء فى شعر لأعرابى :

* لولاك هذا العام لم أحجُج *

ولا يقف ابن الشجرى فى إيراد الشاهد عند حدود الغرض النحوى الذى سيق له ، بل يستطرد إلى شرح غريبه وتفسير معناه ، مازجا النحو باللغة والأدب ، فإذا وجد خطأ لبعض الشراح نبّه عليه ، ومن ذلك بيت الحطيئة ، وأورده شاهدا على إضافة المصدر إلى المفعول :

أمِن رسم دارٍ مربعٌ ومصيفُ　　　لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفُ

قال [3] : الرسم ها هنا مصدر رسمَ المطرُ الدارَ يرسُمها رسْما : إذا جعل فيها رسوما ، أى آثارا ، وهو مضاف إلى المفعول ، والمربع : رفع بأنه الفاعل ، والمراد به مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، ومن فسّر شعر الحطيئة من اللغويين فسّروا الرسم بالأثر ، وفسروا المربع بأنه المنزل فى الربيع ، والمصيف بأنه المنزل فى الصيف ، وذلك فاسد ، لأن تقديره : أمن أثر دار منزل فى الربيع ومنزل فى الصيف ؟ ثم لا يتصل عجز البيت بصدره على هذا التقدير ، وتكون « من » فى هذا القول للتبعيض ، فكأنه قال : أبعض أثر دار منزل فى الربيع ، وهى فى قول بعض النحويين بمعنى لام العلة ، مثلها فى قول الله تعالى : ﴿ ولا تقتُلُوا أولادَكم مِن إملاقٍ ﴾ أى

---

(١) المجلس السابع والعشرون .

(٢) يريد قوله :

وكم موطن لولاى طحت كما هوى　　　بأجرامه من قلة النيق منهوى

وهو شاهد على وقوع الضمير المتصل بعد « لولا » ، وقد منعه المبرد .

(٣) المجلس الثانى والأربعون .

لإملاق ، وفى قولهم : فعلت ذلك من أجلك ، يريدون لأجلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، لأن المعنى : أمن أجل أنْ أثّر فى دارٍ مطَرُ ربيع ومطرُ صيف ، لعينيك وكِيفٌ من ماء الشؤون ؟

نسبة الشواهد :

عزا ابن الشجرى كثيراً من الشواهد إلى قائليها ، وسكت عن نِسبة بعض أبيات ، عزوْتُ قدراً منها ، بالرجوع إلى دواوين الشعر ومصنَّفات النحو وسائر كتب العربية ، وشذَّ منها شىءٌ لم أجده فيما بين يدىَّ من مظان ، وقد انفرد ابن الشجرى بإنشاد أبيات ، كما انفرد بنسبة أبيات ، وظنّى أن مرجعه فى الحالين كتبُ أبى على الفارسى [1] ، المخطوطة والمفقودة ، فقد رأيت ابن الشجرى كثير التطواف حول أبى على ، ويأتى هذا مبسوطاً إن شاء الله فى حديثى عن مصادر ابن الشجرى .

وتُمثِّل بعض شواهد ابن الشجرى إضافاتٍ جيّدةً لشعر بعض الشعراء ، فقد أنشد بيتين لكثيّر لم أجدهما فى ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس . البيت الأول :

من اليوم زوراها خليلىّ إنها سيأتى عليها حقبة لا نزورُها [2]

ولم أجد هذا البيت أيضا فيما بين يدىّ من كتب النحو والتفسير واللغة .

والبيت الثانى :

ومازلتُ من ليلى لَدُن أن عرفتُها لكالهائم المُقْصَى بكلّ مكانِ [3]

وهذا البيت أنشد من غير نسبة فى المنصف لابن جنى ٥٢/٣ ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب إلى العكبرى ٢٤١/٢ .

---

(١) رأيت تصديق هذا حين حقَّقت كتاب الشِّعر لأبى على .

(٢) المجلس الأول ، ولكثير قصيدة من بحر هذا البيت وقافيته ، ديوانه ص ٣١٢ .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

وتظهر أهمية شواهد ابن الشجرى أيضا ، فيما حكاه عن سيبويه ، فقد استدل على حذف المنادى بما أنشده سيبويه من قول الشاعر [1] :

ألا يا إننى سِلـمٌ لأهلك فاقبلى سلمى

وهذا الشاهد لم أجده فى كتاب سيبويه ، اعتمادًا على ما صنع له من فهارس ، ومعروف عند الدارسين « أن بين أصول الكتاب القديمة اختلافا فى عدة الأبيات ، وأن بعضها ربما انفرد بشواهد أخلَّ بها غيره » [2] . وابن الشجرى نفسه يصرح بأن لكتاب سيبويه أكثرَ من نسخة [3] .

وهذه جملة ملاحظات حول منهج ابن الشجرى فى نسبة الشواهد وروايتها :

١ - روى ابن الشجرى قول أبى تمام [4] :

أفى الحقّ أن يُمْسِى بقلبىَ مأتمٌ من الشوق والبلوى وعيناى فى عُرْسِ

ورواية البيت فى ديوان أبى تمام ٤/٢٢٠ :

أسكُن قلباً هائما فيه مأتَمٌ من الشوق إلا أنَّ عينىَ فى عُرْسِ

ويابُعْدَ ما بين الروايتين فى مجال الدرس الأدبى .

٢ - وأنشد بيت الفرزدق [5] :

ولو بخِلتْ يداى بها وضَنَّتْ لكان علىّ للقَدر الخِيارُ

ورواية الديوان ص ٣٦٤ :

ولو رضيت يداى بها وقَرَّتْ لكان لها على القدر الخيارُ

ويقال فيه ما قيل فى سابقه .

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون . والبيت من غير نسبته فى اللسان (سلم) .

(٢) فهرس شواهد سيبويه ص ٩ لشيخنا العلامة أحمد راتب النَّفَّاخ .

(٣) المجلس الحادى عشر .

(٤) المجلس الثامن عشر .

(٥) المجلس نفسه .

٣ - نسب ابن الشجرى هذا البيت من الرجز ، إلى الشماخ (١) :

رُبَّ ابن عمى لسُلَيْمَى مُشْمعِلْ

والصواب أنه لجُبار بن جَزْء ، على ما فى ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، وجَزْء أخو الشماخ . وهذا البيت أنشده ابن الشجرى مع بيت بعده ، من غير نسبة ، فى المجلس التاسع والستين .

٤ - أنشد ابن الشجرى فى المجلس الثانى والعشرين ، هذين البيتين ، ونسبهما إلى تأبط شرا :

فإما تُعْرِضِنّ أُمَيْمَ عنى ... وينزعْك الوُشاةُ أولو النِّياطِ

فحُورٍ قد لهوتُ بهنّ عِينٍ ... نواعمَ فى البُرود وفى الرِّياطِ

ثم أنشدهما فى المجلس الثالث والأربعين ، ونسبهما إلى الهذلى من غير تعيين ، والبيتان من قصيدة للمتنخل الهذلى ، كما فى شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ .

٥ - نسب ابن الشجرى إلى رؤبة هذين البيتين :

والله لولا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ ... بىَ الجحيم حين لا مُسْتَصْرَخُ (٢)

ولم يردا فى ديوان رؤبة المطبوع ، وهما فى ديوان أبيه العجاج ص ٤٥٩ .

٦ - وصنع عكس هذا ، حين نسب بيتاً للعجاج (٣) ، والصواب أنه لرؤبة فى ديوانه ص ١٦ ، وذلك قوله :

* وقد تطوّيتُ انطواءَ الحِضْبِ *

٧ - ونسب إلى رؤبة (٤) :

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) المجلس الخامس والثلاثون ، وأنشد جزءا من البيت الثانى ، من غير نسبة فى المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) المجلس التاسع والخمسون .

(٤) المجلس الثامن والسبعون ، ولم يرد البيتان فى ديوان رؤبة المطبوع .

يأيها المائح دلوى دونكا إنى رأيت الناس يحمدونكا

ونسبة البيتين إلى رؤبة خطأٌ ، تبع فيه ابن الشجرى القاضى الجرجانى فى الوساطة ص ٢٧٥ ، وقد تعقب البغدادىُّ (١) ابنَ الشجرى فى هذه النسبة ، ثم عزا البيتين إلى راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم .

٨ – استشهد ابن الشجرى على حذف اللام فى الشعر بقول الأعشى (٢) :

أبالموت الذى لابدَّ أنى ملاقٍ لا أباكِ تخوِّفينى

فإن كان ابن الشجرى يريد الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، فإنى لم أجد هذا البيت فى ديوانه المطبوع ، وقد تكلمت عليه فى حواشى التحقيق .

٩ – روى ابن الشجرى « متتايع » فى هذا البيت (٣):

أرى ابن نزار قد جفانى وملنى على هَنَواتٍ شأنُها متتايعُ

بالياء التحتية ، وشرح التتايع بأنه التهافت فى الشر ، وقد ذكرت فى حواشى التحقيق أن الرواية « متتابع » بالباء الموحدة ، فى كل ما رجعت إليه من كتب ، وهى الكتاب والمقتضب والمنصف ، وسرّ صناعة الإعراب ، وشرح المفصل ، وشرح الملوكى ، واللسان ، ثم نقلت عن الأعلم أنهما روايتان .

١٠ – روى ابن الشجرى بإسناده إلى بديع الزمان الهمذانى ، قصيدة بِشر ابن عَوانةَ الأسدى ، التى مطلعها (٤) :

أفاطمُ لو شَهِدْتِ ببَطْن خَبْتٍ وقد لاقى الهِزَبْرُ أخاك بِشرا

وقال فى تقدمة القصيدة : « قيل إن أجودَ شعر قيل فى لقاء الأسد ، من الشعر القديم هذه القصيدة » .

---

(١) الخزانة ٣/١٨ .
(٢) المجلس الثالث والأربعون .
(٣) المجلس التاسع والأربعون .
(٤) المجلس الرابع والستون .

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى الشَّكْعة (١) أن بِشر بن عَوانة الأسدى هذا شخصية وهمية ، اخترعها بديعُ الزمان فى مقاماته ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات . وقد سبق إلى هذا التنبيه الأستاذُ الزركلى (٢) ، رحمه الله رحمة واسعة .

١١ - أنشد ابن الشجرى شاهدا على التمدح هذين البيتين (٣) :

لِحافى لحافُ الضيف والبيتُ بيتُه ولم يُلْهنى عنه غزالٌ مُقَنَّعُ
أُحادِثُه إن الحديثَ مِن القِرَى وتعلمُ نفسى أنه سوف يهجعُ

ونسبهما لعقبة بن مسكين الدارمى ، وقد انفرد ابن الشجرى بهذه النسبة ، كما ذكر البغدادى (٤) ، وأفاد أن البيتين لمسكين الدارمى ، وأن الجاحظ والأعلم الشنتمرى نسبا البيتين إلى كعب بن سعد الغنوى ، ونسبهما التبريزى إلى عتبة بن بُجَيْر .

* * *

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب ص ٣٩٦ .
(٢) الأعلام ٢٧/٢ ، وانظر المثل السائر ٢٨٤/٣ .
(٣) المجلس الخامس والستون .
(٤) الخزانة ٢٥٤/٤ ، والبيتان فى ديوان مسكين ص ٥١ ، وتخريجهما فى ٧٦ .

مصادر ابن الشجرى

جاء ابن الشجرى وقد استوى النحو العربى على سُوقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة من وضع الأصول وبَسْط الفروع ، ولم يكد أبو الفتح ابن جنى يضع قلمَه المبدع بعد هذه التصانيف الجِياد التى نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببدء مرحلة جديدة يعكُف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذى آل إليهم : كشفاً عن أسراره ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتنبيهاً على غوامضه ، واستدراكًا لفائته .

ونعم كان للجيل الذى تلا ابنَ جنى ، ولجيل ابن الشجرى آراءٌ مبتكرة ؛ والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحبة الأطراف ، وقد يفتح اللهُ على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكنْ يظل الفرقُ بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخّار ، ولو أتيح لكل مصنّفات الأوائل أن تذيع وتنتشر ، لعرفت صدق ما أقول .

وما أريد أن أسلب الأجيال الخالفة حقها ، فما إلى هذا قصدت ، وما أنا بمستطيعه ، ولكنى أريد أن أدل على عظمة الأوائل الذين عرفوا للغتهم حقَّها ، من دقة النظر وحُسْن الفقه ، وكريم الرعاية ، ثم ما كان لنا أن نفقه سِرَّ العربية ونقفَ على دقائقها لولا جهودُ هذه الأجيال اللاحقة التى جمعت الوجوه ، ورصدت النظائر ، ثم أحسنت التبويب والتأليف .

وابن الشجرى واحد من هذا النفر الكريم الذين أحسنوا النظر فى ذلك الحصاد الطيب الذى سَبَق به الأوائل ، وعكف عليه : شارحاً ومفسرًا ، ومتعقّبا وناقدا ، ومضيفا ومستدرِكا .

وقد كانت أمالى ابن الشجرى معرِضاً لآراء أعلام النحاة ، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، وقد نقل ابن الشجرى كثيرا عن أعلام النحو واللغة المتقدمين ، وتظهر أهمية هذه النقول فيما حكاه عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، و « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، وبعض كتب أبى على الفارسى ، وما إليها ، ثم فيما حكاه عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد فى المطبوع من « الكتاب والمقتضب والكامل » .

وليس يعنينى هنا أن أتحدَّثَ عن هؤلاء الأعلام الذين حكى عنهم ابن الشجرى الرأىَ والرأيين ، دون أن يعرضَ لهذه الآراء بتقوية أو تضعيف ، ومن هؤلاء : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل ويونس وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عبيد القاسم ابن سلام ، وأبو زيد والمازنى والجاحظ وابن قتيبة وثعلب وابن السراج وابن دريد وأبو بكر بن الأنبارى وابن دَرَسْتَوَيْه وابن فارس وابن فُورَّجة .

وإنما أذكر من هؤلاء الأعلام مَن أكثر ابن الشجرى من النقل عنهم ، والانتصار لهم ، والاستدراك عليهم ، بما يجلو شخصيته النحوية ، ويبرزُ موقفه من مصنفات الأوائل ، وهو موقف ذو ثلاث شعب ، كما رأيت ، وسنرى من بين هؤلاء الأعلام من أخذ ابن الشجرى عنهم ، ولم يصرح ، وساق كلامهم كأنه من عند نفسه ، وها أنا ذا أذكرهم بحسَب وَفَياتهم :

سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان
(١٨٠ هـ)

ابن الشجرى موصول النسب النحوى بسيبويه ، قال أبو البركات الأنبارى فى ترجمة ابن الشجرى : « وعنه أخذت علم العربية ، وأخبرنى أنه أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن على بن عيسى الرَّبَعى ، وأخذه الربعى عن أبى على الفارسى ، وأخذه أبو على الفارسى عن أبى بكر بن السراج ، وأخذه ابن السراج عن أبى العباس المبرد ، وأخذه المبرد عن أبى عثمان المازنى وأبى عمر الجَرْمى ، وأخذاه عن أبى الحسن الأخفش ، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره ..... » .

وسيبويه إمام النحاة ، وكتابه العظيم قرآنُ النحو ، لا يخلو كتابٌ نحوىٌّ من الأخذ عنه والنقل منه ، وقد استكثر ابن الشجرى من حكاية أقواله والاحتجاج بكلامه ، ثم نصب نفسه لشرحه والانتصار له ، وتصحيح ما ذهب إليه . وقد تبعه ابن الشجرى فى مسائل كثيرة ، تراها على امتداد « الأمالى » ، غير أنى رأيته يتابع آراءه دون أن يصرح ، فمن ذلك ما ذكره ابن الشجرى [٢] من أن « حُسَّانا » فى قول الشاعر :

---

(١) نزهة الألباء ص ٤٠٦ ، وترجمة ابن الشجرى آخر تراجم الكتاب .

(٢) المجلس السادس .

قتلنـــــا منهم كُلَّ فتًى أبيضَ حُسَّانا

منصوب على الوصف لكل ، ثم ذكر البغدادى أن ابن الشجرى تبع سيبويه فى ذلك [1] .

ومن ذلك ما ظهر لى من كلام ابن الشجرى فى تأويل قول الراجز :

* أطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِىٌّ *

قال [2] : « خاطب نفسه مستفهما ، وهو مثبت ، أى قد طرِبْتُ ، ولا يجوز : هل طرباً » فقد رأيت مشابه بين هذا الكلام وقول سيبويه [3] : « ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل ، أنك تقول للرجل : أطربا ؟ وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتوبخه وتقرره ولا تقول هذا بعد هل » .

وقد لا يكون ابن الشجرى أخذ هذا الكلام من سيبويه ، فإن ذلك مما يعدّ قَدْراً مشتركا بين الكتب ، ولكنه كلامُ مَن نظر فى كتاب سيبويه ، بلا ريب .

وهذه مُثُلٌ أجتزئ بها مما أورده ابن الشجرى ، شرحاً لكلام سيبويه واحتجاجاً لأقواله ، وردًّا على من خالفه :

١ – نقل ابن الشجرى [4] عن سيبويه : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبدِ الله ، وما رأيت أحدا يفعل ذاك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذى فى الفعل فقلت : إلا زيد ، فرفعت ، فعربى ، قال الشاعر :

فى ليلة لا نرَى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبُها

وكذلك : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا ، وإن رفعت فجائز حسن ، وإنما اختير النصب ها هنا ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون

---

(١) الخزانة ٤٠٧/٢ ، والأمر على ما قال البغدادى ، فى كتاب سيبويه ١١١/٢ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) الكتاب ١٧٦/٣ .

(٤) المجلس الحادى عشر .

بدلا إلا من منفى ، لأن المبدل منه منصوب منفى ، ومضمره مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلا من « أحد » ، لأنه هو المنفى ، وجعلوا « يقول ذاك » وصفا للمنفى ، وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه معنى المنفى ، إذ كان وصفا لمنفى . انتهى كلامه . قال ابن الشجرى : « ومعنى قوله : « تكلموا بالآخر » أى تكلموا بالرفع فى المستثنى » ثم استطرد فى شرح هذه المسألة .

٢ - تكلم سيبويه على حذف الفعل مع « أمَّا » من قولهم : « أما أنت منطلقا انطلقت معك » ، قال : فإنما هى « أن » ضمت إليها « ما » وهى ما التوكيد ، ولزمت « ما » كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضا من ياء الزنادقة واليمانى » .

ويتناول ابن الشجرى هذا الكلام الموجز بالشرح والبسط (١) .

٣ - رجَّح ابنُ الشجرى (٢) مذهب سيبويه على مذهب الأخفش ، فى كون « أنَّ » تسدُّ مَسَدَّ مفعولين ، فى باب ظن وأخواتها .

٤ - حكى ابن الشجرى (٣) مذهب سيبويه فى أن « ما » المصدرية لا تحتاج إلى عائد ، وذكر أن أبا الحسن الأخفش كان يخالفه فى ذلك ، ويضمر لها عائدا ، فهى على قوله اسم ، وعلى قول سيبويه حرف .

وقد أبطل ابن الشجرى مذهب الأخفش بقوله : « ومما يبطل قول الأخفش أننا نقول : عجبت مما ضحكت ، ومما نام زيد ، فنجد « ضحك ونام » خاليين من ضمير عائد على « ما » ظاهر ومقدر ، ونجد أبدا عائدًا إلى « ما » الخبرية ، ظاهرا فى نحو : عجبت مما أَخذته ، ومما جلبه زيد ، ومقدرا فى نحو ﴿ فكلوا مما رزقكم الله ﴾ فإن احتج للأخفش بأن الفعل الذى لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره ، كما يتعدى الفعل المتعدى إلى المفعول به إلى مصدره ، والفعل إذا ذكر دل بلفظه على مصدره ، فنقدر إذن ضميرا يعود على الضحك ، فى قولنا : عجبت مما ضحكت ،

---

(١) المجلس الثانى والأربعون .
(٢) المجلس السابع .
(٣) المجلس الثامن والستون .

وضميرا يعود على النوم ، فى قولنا : عجبت مما نام زيد ، ويجوز أن نبرز هذا الضمير فنقول : عجبت مما ضحكته ، ومما نامه زيد ، فهذا قد أفسده النحويون بقول الله تعالى : ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكَذِّبون ﴾ فى قراءة من ضم ياءه وشدّد ذاله ، وقالوا : لا يخلو الضمير المحذوف من قوله ﴿ يكذبون ﴾ أن يعود على القرآن ، أو على النبى ، أو على المصدر الذى هو التكذيب ، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبى ، فقد استحقوا بذلك العذاب ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبى كانوا بذلك مؤمنين ، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب » ؟ .

وقد تعقب ابنُ هشام ابنَ الشجرى فيما حكاه من إفساد قول الأخفش ، قال (١) : « وقال ابن الشجرى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى : ﴿ ولَهُمْ عذابٌ أليمٌ بما كانوا يُكَذِّبون ﴾ فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبى عليه السلام أو للقرآن ، صَحَّ المعنى وخَلَت الصلة عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذَّبوا التكذيبَ بالقرآن أو النبى كانوا مؤمنين اهـ وهذا سهوٌ منه ومنهم ، لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب ، بل مؤكد به ، لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبى أو القرآن تكذيبا ، ونظيره : ﴿ وكذَّبُوا بآياتنا كِذَّاباً ﴾ .

وقد انتصر ابنُ الشجرى لسيبويه فى المسألة الزنبوريّة الشهيرة التى جرت بينه وبين الكسائى ، ثم انتصر له أيضا فى مواضع أخرى من الأمالى (٢) .

وكما نسب ابن الشجرى إلى سيبويه إنشادَ شاهد من الشواهد ، لم أجده فى المطبوع من الكتاب – ورجَعْتُ هذا إلى اختلاف نسخ كتاب سيبويه – كذلك حكى عنه أقوالا لم أجدها فى الكتاب ، فمن ذلك : ما حكاه فى معنى « أو » ، قال (٣) : واختلفوا فى قوله : ﴿ وأرسَلْناه إلى مائةِ ألفٍ أو يَزِيدُون ﴾ فقال بعض

---

(١) المغنى ص ٣٣٨ .

(٢) انظر المجلسين السابع والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والفقرتين السابعة عشرة والثانية والعشرين من آراء ابن الشجرى ، ثم ما كتبته عن المحذوف .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وانظر أيضا المجلس الأول فى الكلام على حذف العائد .

الكوفيين : « أو » بمعنى الواو ، وقال آخرون منهم : المعنى بل يزيدون ، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين ، وللبصريين فى « أو » هذه ثلاثةُ أقوال : أحدها قول سيبويه ، وهو أن « أو » ها هنا للتخيير ، والمعنى أنه إذا رآهم الرائى يُخَيَّر فى أن يقول : هم مائة ألف ، وأن يقول : أو يزيدون » .

وقد فتَّشْتُ فى كتاب سيبويه ، فلم أجد فيه شيئا مما حكاه عنه ابن الشجرى ، ثم رأيت ابن هشام يشكك فى هذا الذى حكاه ابن الشجرى ، قال بعد ذكر هذا الوجه [1] : « نقله ابن الشجرى عن سيبويه ، وفى ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما » .

الكسائى – على بن حمزة

(١٨٩ هـ)

اختار ابنُ الشجرى ما ذهب إليه الكسائىُ فى تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يوماً لا تَجْزِى نفسٌ عن نفس شَيْئاً ﴾ .

قال [2] : « التقدير : لا تجزى فيه ، كما قال : ﴿ واتَّقُوا يوماً تُرْجَعُون فيه إلى الله ﴾ ... واختلف النحويون فى هذا الحرف ، فقال الكسائىُ : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجارّ حذف أولا ، ثم حذف العائد ثانيا . وقال نحوىٌّ آخر : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » . وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران . والأقيسُ عندى أن يكون حرف الظرف حذف أولا ، فجعل الظرف مفعولا به على السعة » .

وهذا القولُ الذى جعله ابن الشجرى هو الأقيس عنده ، هو رأى الكسائىُ السابق . وقد نصَّ ابنُ هشام [3] على أن ابن الشجرى نقله عن الكسائىُ .

---

(١) المغنى ص ٦٧ .
(٢) المجلس الأول .
(٣) المغنى ص ٦٨٢ .

وقوّى ابن الشجرى رأى الكسائى فى حذف الفاعل ، فى باب إعمال الفعلين [1] .

وإلى جانب هذا ضَعَّف ابن الشجرى ما ذهب إليه الكسائى فى توجيه التأنيث من قوله تعالى : ﴿ ثمَّ لم تكُنْ فتنتَهم إلا أن قالوا ﴾ وقد تكلمت عليه فى الفقرة الرابعة من آراء ابن الشجرى النحوية .

ثم ضعَّف رأيه فى المسألة الزُّنبوريّةِ الشهيرة ، وأشرت إليها قريبا فى حديث سيبويه .

قطرب – محمد بن المستنير

(٢٠٦ هـ)

حكى عنه ابن الشجرى [2] مجىء « لعلَّ » بمعنى « لام كى » . ثم تعقبه فيما حكاه من مجىء « إنْ » بمعنى « قد » قال [3] : « وقد حكى قطرب أن « إن » قد جاءت بمعنى « قد » ، وهو من الأقوال التى لا ينبغى أن يُعَرَّجَ عليها » .

الفَرَّاء – يحيى بن زياد

(٢٠٧ هـ)

نقل عنه ابنُ الشجرى رأيَه فى أن « غُدْوة » معرفة بغير دخول الألف واللام [4] .

وحكى عنه تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ولا تَعْدُ عَيْناك عنْهُم ﴾ بمعنى لا تنصرف عيناك عنهم [5] .

---

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) المجلس الثامن .

(٣) المجلس التاسع والسبعون .

(٤) المجلس الثانى والعشرون .

(٥) المجلس نفسه .

وقد تعقّبه ابن الشجرى فى تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أحدُكم أن يأكُلَ لَحْمَ أخيه ميتاً فكرهتموه ﴾ فقال بعد أن حكى تأويل الزجاج والفارسى [1] : « وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى » .

وتعقّبه أيضا فى إعرابه « خيرا » من قوله تعالى : ﴿ انتَهُوا خيرًا لكم ﴾ فقال [2] : « والثانى أن « خيرا » صفة مصدر محذوف ، تقديره : انتهوا انتهاءً خيراً لكم ، وهو قول الفراء ، وهذا القولُ ليس فيه زيادة فائدة على ما دلّ عليه « انتهوا » لأن « انتهوا » يدل على الانتهاء بلفظه ، فيفيد ما يفيده الانتهاء » .

وقد ذكرت فى تحقيقى أن الفراء لم يقل هذا الرأى صراحةً ، ولكنَّ محقّق كتابه « معانى القرآن » قد أوّل كلامه تأويلا ينتهى إلى ما ذكره عنه ابن الشجرى ، وذكرت أيضا أن الأخفش الصغير سبق ابنَ الشجرى فى هذا التعقب [3] .

هذا وقد ساق ابن الشجرى بعض الآراء ، غيرَ معزُوَّة ، وظهر لى بالتتبّع والمراجعة أنها من كلام الفراء ، فمن ذلك :

١ – أنشد ابن الشجرى شاهدا على الإضمار لغير مذكور قول القُطامىّ [4] :

هم الملوكُ وأبناء الملوك لهُمْ والآخِذُون به والسَّاسةُ الأُوَلُ

قال : أراد الآخذون بالملك .

وقد ذكر البغدادى أن ابن الشجرى أخذ هذا من الفراء ، ولم يَعْزُه إليه [5] .

٢ – حكى ابنُ الشجرى ثلاثة أقوال ، فى ضم الضاد وتشديد الراء ورفعها ،

---

(١) المجلس الثالث والعشرون .
(٢) المجلس الحادى والأربعون ، وانظر مثالا آخر لتعقب الفراء فى المجلس الخمسين .
(٣) معانى القرآن للفراء ٢٩٥/١ ، وتفسير القرطبى ٢٥/٦ .
(٤) المجلس العاشر .
(٥) الخزانة ٣٨٤/٢ ، وراجع معانى القرآن للفراء ١٠٤/١ .

من قوله تعالى : ﴿ وإنْ تصبرُوا وتتقوا لا يضرّكم كيدُهم شيئاً ﴾ وقال فى الوجه الثالث [1] : « أن يكون ضم الراء إتباعا لضمة الضاد ، كقولك : لم يردُّكم ، والأصل : يضررْكم ويرددكم ، فألقيت ضمة المثل الأول على الساكن قبله ، وحرك الثانى بالضم إتباعا للضمة قبله ، فلما حرك الثانى وقد سكن الأول وجب الإدغام . وتحريك الثانى فى هذا النحو بالفتح هو الوجه ، لخفة الفتحة مع التضعيف ، وبه قرأ فى هذا الحرف المفضل الضبى ، عن عاصم بن أبى النَّجُود » .

ووجه الفتح هذا هو اختيار الفراء ، كما فى معانى القرآن ١/٢٣٢ .

٣ - أشار ابن الشجرى إلى ما قيل فى اتصال قوله تعالى : ﴿ كما أَخْرَجَك ربُّك مِن بيتك بالحَقِّ وإنَّ فريقاً مِن المؤمنين لَكارِهُون ﴾ بما قبله وبما بعده ، ثم قال [2] : « وأَوْجَهُ ما قيل فيه أن موضع الكاف رفع خبر مبتدأ محذوف .... أى اقبلوا ما أمركم الله ورسوله به فى الغنائم وغيرها ، ثم قال : ﴿ كما أَخْرجَك ربُّك من بيتك بالحَقّ ﴾ والتقدير : كراهيتهم لما فعلت فى الغنائم كإخراجك من بيتك على كُرْهٍ منهم ، ودل على ذلك قوله : ﴿ وإنَّ فريقاً مِن المؤمنين لكارِهُون ﴾ .

وهذا الوجه الذى اختاره ابن الشجرى هو من تقدير الفَرّاء ، وذكره فى معانى القرآن ١/٤٠٣ ، وحكاه ابن الشجرى بألفاظه فى المجلس الحادى والثمانين ، ونسبه أبو جعفر الطبرى إلى بعض نحويِّى الكوفة [3] .

٤ - تكلَّم ابنُ الشجرى على دخول « إلا » فى قول ابن أحمر : « أَبَتْ عيناك إلا أن تَلَجَّا » ، فقال [4] : « دخلت « إلا » ها هنا موجبةً للنفى الذى تضمنه هذا الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : أبى زيد أن يقوم ، فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت : أبى إلا أن يقوم ، فقد أوجبت بإلّا قيامه ، لأن المعنى : لم يرد إلا أن يقوم . وفى التنزيل : ﴿ وَيأْبَى اللهُ إِلَّا أن يُتِمَّ نُورَه ﴾ أى لا يريد الله إلا إتمام نوره » .

---

(١) المجلس الثانى عشر .
(٢) المجلس الثالث عشر .
(٣) تفسير الطبرى ١٣/٣٩٢ .
(٤) المجلس الحادى والعشرون .

وكلام ابن الشجرى هذا منتزع من كلام الفراء ، فى معانى القرآن ١/٤٣٣ ، مع اختلاف العبارة ، ومع وضْعْ المصطلح البصرى مَوضعَ المصطلح الكوفى ، وأعنى كلمة « النفى » عند ابن الشجرى مكان « الجحد » عند الفراء .

٥ - استشهد ابنُ الشجرى على جواز مجىء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف ملْتَبِساً به ، بقوله تعالى : ﴿ فظَلَّتْ أعناقُهم لها خاضِعِين ﴾ ، قال [(١)] : « أخبر بخاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعةً ، أو خُضَّعاً أو خَواضِعَ ، وإنما حَسُن ذلك ، لأن خضوع أصحاب الأعناق بخضوع أعناقهم » .

وهذا الذى استحسنه ابنُ الشجرى هو اختيارُ الفراء ، فى معانى القرآن ٢/٢٧٧ .

٦ - أورد ابنُ الشجرى [(٢)] أقوالاً كثيرة فى تقدير جواب القَسَم المحذوف لقوله تعالى : ﴿ صٓ . والقرآنِ ذى الذِّكْر ﴾ ، وذكر من هذه الأقوال أن الجوابَ قوله تعالى : ﴿ إن ذلك لحق تخاصم أهل النار ﴾ ، وعلّق على هذا التقدير فقال : « وهذا قول ضعيف جدا ، لبُعد ما بينه وبين القسم ، ولأن الإشارة بقوله : ﴿ ذلك ﴾ متوجهة إلى ما يكون من التلاوم والتخاصم بين أهل النار يوم القيامة ، وذكر تلاومهم متأخر عن القسم » .

وقد سبَقَ الفرَّاءُ إلى تضعيف هذا التقدير ، فقال [(٣)] : « وذلك كلامٌ قد تأخَّر تأخُّراً كثيرا عن قوله : ﴿ والقُرآنِ ﴾ ، وَجَرتْ بينَهما قصص مختلفة ، فلا نجد ذلك مستقيما فى العربية » .

٧ - ذكر ابنُ الشجرى فى إعراب ﴿ فِئَتَيْن ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فما لَكُمْ فى المُنافِقِينَ فِئَتَيْن ﴾ قال [(٤)] : « انتصاب فئتين على الحال ، لأن المعنى : ما لكم

---

(١) المجلس الرابع والعشرون .
(٢) المجلس الثانى والأربعون .
(٣) معانى القرآن ٢/٣٩٧ .
(٤) المجلس الحادى والسبعون .

منقسمين فى شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم وفرقة تذمّهم . وحقيقة القول عندى أن ﴿ فئتين ﴾ فى معنى مختلفين ، فحرف الجر الذى هو « فى » متعلق بهذا المعنى ، أى مالكم مختلفين فى أمرهم ، فانتصابه كانتصاب ﴿ معرضين ﴾ فى قوله : ﴿ فما لَهُمْ عن التَّذكرةِ مُعْرِضِين ﴾ .

وتفسير ﴿ فئتين ﴾ بمختلفين ، هو من قول الفراء [١] ، ولابن الشجرى فضلُ التنظير بالآية الأخرى .

هذه مآخذُ ابن الشجرى من الفراء ، وقد لا يكون صاحبُنا أخذ هذه الآراء نصًّا ، ولكنه كلامُ من نظر فى كتاب الفراء ، كما قلتُ من قبل فى مآخذ ابن الشجرى من سيبويه .

الأخفش الأوسط – سعيد بن مسعدة

(٢١٥ هـ)

نقل ابن الشجرى عنه فى مواضع من « الأمالى » ، وبخاصة من كتابه [٢] « الأوسط » ، وهو من الكتب المفقودة حتى الآن .

وقد ضعَّف ابنُ الشجرى بعض آراء الأخفش التى خالف فيها سيبويه ، وذكرت هذا فى حديثى عن سيبويه .

هذا وقد وجدت بعض آراء أوردها ابن الشجرى غيرَ معْزُوَّة ، ورأيت بالتتبّع نِسبتَها إلى الأخفش ، فمن ذلك :

استشهد ابنُ الشجرى على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، بقول الشاعر [٣] :

ألا يانخلةً مِن ذات عِرْقٍ   عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

---

(١) معانى القرآن ١/٢٨٠ .

(٢) المجلسان الثالث والثلاثون والثانى والأربعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .

وتقديره عنده : عليك السلام ورحمة الله . وقد أفاد البغدادى [1] أن هذا من تقدير الأخفش . ومنه أيضا أن ابن الشجرى [2] ذكر من شواهد حذف الجملة . قوله تعالى : ﴿ قُلْ إنِّى أُمرتُ أن أكونَ أوَّلَ مَن أسلم ولا تكونَنَّ مِن المشرِكين ﴾ ، ثم قال : أىْ وقيل لى : ﴿ ولا تكونن من المشركين ﴾ .

وهذا تأويل الأخفش ، كما ذكر ابن الجَوْزى [3] ، والذى ذكره ابن الشجرى أخذه من الشريف المرتضى [4] .

هذا وقد نسب ابن الشجرىّ إلى الأخفش رأيَيْن متعارضين فى وقوع جملة الماضى حالاً . ونبهت عليه فى حواشى التحقيق [5] .

الأصمعى – عبد الملك بن قُرَيب

(٢١٦ هـ)

نقل عنه ابنُ الشجرى تفسيرَه لقول لَبيد [6] :

حتى تهجّر فى الرواح وهَاجها طَلَبَ المعقِّب حقَّه المظلومُ

وقوّى رأيه فى أن « إن » للشرط فى قول الشاعر [7] :

سقَتْه الرَّواعدُ مِن صَيِّفٍ وإنْ مِن خَريفٍ فلَن يَعْدَما

وأن المعنى : وإن سقتْه من خريف فلن يعدَم الرىّ . ثم حكى عن سيبويه قوله : أراد : وإمّا مِن خريف ، وحذف « ما » لضرورة الشعر ، وإنما يصفُ وَعْلاً .

قال ابنُ الشجرى : وقول الأصمعى قوىٌّ من وجهين ، أحدهما أن « إما » لا تستعمل إلا مكررة ، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير ، كقولك : إما أن تتحدث بالصدق وإلا فاسكت ، وإما أن تزورنى أو أزورك ، وهذا معدوم فى البيت .

---

(١) الخزانة ٣٩٩/١ ، ١٩٢/٢ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) زاد المسير ١١/٣ وهو فى معانى القرآن للأخفش ص ٢٧٠ .

(٤) أماليه ٧١/٢ .

(٥) المجلس الرابع والأربعون ، والحادى والسبعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

(٧) المجلس التاسع والسبعون .

والثانى أن مجىء الفاء فى قوله : « فلن يعدما » يدل على أن « إن » الشرطية ، لأن الشرطية تُجاب بالفاء ، وإمّا لا تقتضى وقوع الفاء بعدها ، ولا يجوز ذلك فيها ، تقول : إما تزورنى وإما أزورك ، ولا يجوز : وإما فأزورك ، فبهذين كان قولُ الأصمعىّ عندى أصوبَ القولين » .

وقوّى رأيه أيضا فيما ذهب إليه من نصب « رئمان » وإنكار رفعه فى قول الشاعر :

أم كيف ينفَع ما تُعطى العَلُوقُ به   رئمان إذا ما ضُنّ باللبنِ

وقد عرضت لهذا فى الفقرة الأولى من آراء ابن الشجرى الإعرابية .

الجَرْمىّ – صالح بن إسحاق
(٢٢٥ هـ)

حكى ابن الشجرى رأيه فى إعراب « دخلت البيت » قال (١) : فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض – أى دخلت إلى البيت – وخالفه فى ذلك أبو عمر الجرمى ، فزعم أن البيت مفعول به ، مثله فى قولك : بنيت البيت .

وتعقّبه فى وزن « كلتا » قال (٢) : وذهب الجرمىُّ إلى أن وزن كلتا : فعْتل ، وأن التاء على تأنيثها ، ويشهد بفساد هذا القول ثلاثة أشياء ، أحدها : سكون ما قبلها ، والثانى : أن تاء التأنيث لا تُزادُ حَشْوًا ، والثالث : أن مثال فعتل معدوم فى العربية .

وكان ابن الشجرى قد حكى مذهب سيبويه ، قال : وذهب سيبويه فى « كلتا » إلى أنها فعلى ، كذكرى ، وأصلها : كلوى ، فحذفوا واوها ، وعوّضوا منها التاء ، كما فعلوا فى بنت وأخت وهنت .

---

(١) المجلس الثالث والأربعون .
(٢) المجلس الثالث والخمسون .

ابن السِّكِّيت – يعقوب بن إسحاق

(٢٤٤ هـ)

نقل عنه ابنُ الشجرى فى غير مجلس ، كثيراً من شروحه اللغوية ، ورجَّح رأيه فى اشتقاق « القَيْل » . قال (١) : فأما قولهم للملك الذى دون الملك الأعظم : قَيْل ، فقال فيه ابن السكيت : القيل : الملك من ملوك حمير ، وجمعه أقيال وأقوال ، فمن قال : أقيال ، بناه على لفظ قَيْل ، ومن قال : أقوال ، جمعه على الأصل ، وأصله من ذوات الواو ، وكان أصله قيّل ، فخفف ، مثل سيّد ، من ساد يسود .

ثم ذكر ابن الشجرى الرأى الآخر ، فى اشتقاق « قَيْل » ، وهو أن أصله من اليائى ، وقال : إنّ قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله فيعل ، من القول ، فلما خففوه ، حمله من قال فى جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشَّوْب : مَشُوب ومَشِيب .

المبرِّد – محمد بن يزيد

(٢٨٥ هـ)

ابن الشجرىّ موصول النسب (٢) النحوى بأبى العباس المبرّد ، وقد نقل ابن الشجرى آراءه ، مستشهدا وشارحا وناقدا .

وحكاية ابن الشجرى لأقوال المبرد كثيرةٌ فى « الأمالى » ، ولا سبيل إلى إيرادها كلِّها ، والذى يعنينى ذكرُ المواضع التى تعقَّب فيها ابنُ الشجرى أبا العباس المبرد ، وهذه مُثُل منها :

١ – فى حديث ابن الشجرى عن « أما » ، قال (٣) : « واعلم أن « أما » لما نزلت منزلة الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإنما نصبت الظرف الصحيح ، كقولك : أما اليوم فإنى منطلق ، وأما عندك فإنى جالس ، وتعلق

---

(١) المجلس الخامس والأربعون .

(٢) راجع ما نقلته عن أبى البركات الأنبارى فى حديث سيبويه .

(٣) المجلس السادس والثلاثون ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثامن والسبعين .

بها حرف الظرف ، فى نحو قولك : أما فى الدار فزيد نائم ، وإنما لم يجز أن يعمل ما بعد الظرف فى الظرف ، لأن ما بعد « إنّ » لا يعمل فيما قبلها ، وعلى ذلك يحمل قول أبى على : « أمّا على أثر ذلك فإنى جمعت » ، ومثله قولك : أما فى زيد فإنى رغبت ، ففى متعلقة بأما نفسها فى قول سيبويه وجميع النحويين ، إلا أبا العباس المبرد ، فإنه زعم أن الجار متعلق برغبت ، وهو قول مباين للصحة ، خارق للإجماع ، لما ذكرته لك من أن « إنّ » تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلذلك أجازوا : زيدا جعفر ضارب ، ولم يجيزوا : زيدا إنّ جعفرا ضارب ، فإن قلت : أما زيدا فإنى ضارب ، فهذه المسألة فاسدة فى قول جميع النحويين ، لما ذكرته لك من أن « أما » لا تنصب المفعول الصريح ، وأن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو فى مذهب أبى العباس جائز ، وفساده واضح » .

هذا وقد أفاد السيوطى (١) أن المبرد قد رجع عن رأيه هذا .

٢ - حكى ابنُ الشجرى (٢) تضعيفَ أبى على الفارسى لما ذهب إليه المبرد من أن قوله تعالى : ﴿ أَوْ جاءوكم حَصِرَتْ صدورُهم أن يُقاتلوكم أو يُقاتِلُوا قومَهم ﴾ دعاءٌ عليهم ، على طريقة ﴿ قاتَلَهُم الله ﴾ و ﴿ قُتِلَ الإنسانُ ما أَكْفَرَه ﴾ قال ابن الشجرى : ودفع ذلك أبو على وغيره بقوله تعالى : ﴿ أو يقُاتلوا قومَهم ﴾ ، قالوا : لا يجوز أن ندعُوَ عليهم بأن تُحْصَرَ صدورهم عن قتالهم لقومهم ، بل نقول : اللهم ألقِ بأسَهم بينَهم .

٣ - حكى ابن الشجرى (٣) أقوال العلماء فى تأويل وإعراب قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّه أقربُ مِن نفعِه ﴾ ، ثم قال : وقال أبو العباس محمد بن يزيد : « يدعو فى موضع الحال ، والمعنى : ذلك هو الضلال البعيد فى حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لَمَنْ ﴾ ، مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّه أقربُ مِن نفعِه ﴾ صِلتُه ، و ﴿ لَبِئْسَ المَوْلَى ﴾ خبرُه » .

---

(١) الهمع ٦٨/٢ ، ونقلت عبارته فى حواشى التحقيق .

(٢) المجلس الرابع والأربعون ، وأعاده فى المجلس الحادى والسبعين .

(٣) المجلس الحادى والستون . وانظر أمثلة أخرى لموقف ابن الشجرى من المبرد ، شارحا وناقدا ، فى المجالس : التاسع عشر ، والخامس والخمسين ، والسادس والخمسين ، والسابع والخمسين .

قال ابن الشجرى : وهذا الذى قاله يستقيم لو كان فى موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ يُدْعَى ، فيكون تقديره : ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا ، فيكون حالا من الضلال ، فمجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضمير عائد على المدعوّ ، يبعده عن الصواب .

هذا وقد نسب ابن الشجرى إلى المبرد ما لم يقُلْ به ، حين حكى اختلاف النحويين فى إعراب ﴿ تؤمنُون ﴾ و ﴿ تُجاهِدُون ﴾ من قوله تعالى : ﴿ هلْ أدلُّكُمْ على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ أليم * تُؤمِنون بالله ورسولِه وتُجاهِدون فى سبيل الله ﴾ قال [1] : « فذهب أبو العباس المبرد إلى أن قوله : ﴿ تؤمنون ﴾ و ﴿ تُجاهِدُون ﴾ معناه آمِنُوا وجاهِدُوا ... وقال غير أبى العباس : تؤمنون وتجاهدون ، عطف بيان على ما قبله .

وقد ظهر لى أن المبرد لم يذهب هذا المذهب ، إنما جعل « تؤمنون » بياناً للتجارة ، وهو الوجه الذى عزاه ابن الشجرى لغير المبرد ، وظهر لى أيضا أن نسبة الوجه الأول إلى المبرد ، قديمة ، فقد نسبه إليه أبو جعفر النحاس [2] .

ثم رأيت ابن الشجرى ينقل كلاما عن المبرد ، لم أجده فى كتابيه المقتضب والكامل . قال ابن الشجرى فى أوجه النداء [3] : « وقال أبو العباس المبرد : من قال : يا بؤسا لزيد ، جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور ، وكذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

يابـؤسَ للحـرب التـى وضعتْ أراهِطَ فاستراحوا

كأنه دعا على الحرب ، وأراد يابؤس الحرب ، فزاد اللام » .

ولم أجد من هذا الكلام كله عند المبرد إلا قوله : « أراد يابؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا ، لأنها توجب الإضافة » . وهذا وجدته فى الكامل ٢١٧/٣ ، وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الرابع والخمسين .

---

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وجدت ابن الشجرى يُغير على كلام المبرد ، دون عزو إليه ، فقد قال فى المجلس الأول : « حذف الضمير العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصفة ، لأن الصلة تلزم الموصول ، ولا تلزم الصفة الموصوف ، فتنزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد ، فحسن الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شىء واحد ، وهى الموصول والفعل والفاعل والمفعول » .

فهذا من كلام المبرد فى المقتضب ١٩/١ ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس الأربعين .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن الشجرى من شواهد حذف خبر « إن » فى قول الأخطل :

سوى أن حيًّا من قريش تفضَّلُوا على الناس أو أن الأكارِمَ نَهْشَلا

ال ابن الشجرى (١) : « أراد : أو أن الأكارِمَ نهشلا تفضَّلُوا على الناس ، والبيت آخر القصيدة » .

وهذه الجملة الأخيرة من كلام المبرد فى المقتضب أيضا ١٣١/٤ .

ابن كَيْسان – محمد بن أحمد

(٢٩٩ هـ)

ردّ عليه ابن الشجرى ما أجازه من تقديم حال المجرور عليه ، فقال (٢) : « وأما ما تعلق به ابن كيسان من قوله تعالى : ﴿ وما أرسَلْناك إلا كافَّةً للناس ﴾ فإن ﴿ كافَّة ﴾ ليس بحال من ﴿ الناس ﴾ كما توهّم ، وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق الزجاج حال من الكاف فى ﴿ أرسَلْنَاك ﴾ والمراد كافًّا ، وإنما دخلته الهاء للمبالغة ، كدخولها فى علّامة ونسَّابة وراوية ، أى أرسلناك لتكفَّ الناسَ عن الشِّرك وارتكاب الكبائر » .

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس الحادى والسبعون .

وقد رَوى عنه ابن الشجرى حكايةً طريفة ، تدل على فَضْله ، ونَبالتِه ، قال (١) : « روى عن أبى الحسن بن كَيْسان أنه قال : حضرت مجلس إسماعيل القاضى ، وحضر أبو العباس المبرد ، فقال لى أبو العباس : ما معنى قول سيبويه : « هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده » ! قال : فقلت : هذا باب ذكر فيه سيبويه مسائل مجموعة ، منها ما يعمل فيه ما قبله ، نحو قولهم : أنت الرجل دِيناً ، نصبوه على الحال ، أى أنت الرجل المستحقّ الرجولية فى حال دين ، ومنها ما يعمل فيه ما بعده ، نحو قولهم : أما زيدا فأنا ضارب ، فالعامل فى « زيد » ها هنا « ضارب » ، لأن « أما » لا تعمل فى صريح المفعول ، ولم يُرد سيبويه بقوله هذا أن شيئا واحدًا يعمل فيه ما قبله وما بعده ، هذا لا يكون . فقال لى أبو العباس : هذا لا يوصل إليه إلا بعد فِكْرٍ طويل ، ولا يفهمه إلا مَن أتعب نَفْسَه . فقلت له : منك سمعتُ هذا ، وأنت فسَّرْتَه لى ، فقال : إنى مِن كثرة فضُولى فى جَهْد .

الزَّجَّاج – إبراهيم بن السَّرِىّ

(٣١١ هـ)

حكى عنه ابن الشجرى كثيراً من آرائه (٢) ، وبخاصة فى إعراب القرآن الكريم ، وكتاب الزجاج فيه من الأصول التى اعتمد عليها المعرِبون واللغويون والمفسّرون . ثم رأيت ابن الشجرى يورد كلامه من غير تصريح بنسبته إليه ، جاء ذلك فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فلا رفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ فِي الحَجِّ ﴾ (٣) .

وقد رجح ابنُ الشجرى رأىَ الزَّجَّاج على رأى أبى على الفارِسىّ ، فى إعراب ﴿ هَنِيئاً ﴾ من قوله تعالى : ﴿ كلُوا واشْرَبُوا هَنِيئاً ﴾ ، فأبو على يرى أن ﴿ هنيئاً ﴾ حال وقعت موقع الفعل ، بدلا من اللفظ به ، كما وقع المصدر فى قولهم : سَقيًا له ورَعْيا ، بدلا من اللفظ بسقاه الله ورعاه الله ، والزجاج يذهب إلى أن ﴿ هنيئاً ﴾ وقع وهو صفة فى موضع المصدر .

---

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) راجع المجالس : الثامن والتاسع ، والثانى والعشرين ، والتاسع والستين .

(٣) المجلس الرابع والثلاثون ، ويقارن ما أورده ابن الشجرى بما فى معانى القرآن للزجاج ٢٦٩/١ . وانظر أيضاً المجلس الحادى والستين .

قال ابن الشجرى [1] : « وقولُ الزَّجّاج أقيَسُ من قول أبى على ، لأنه نصب ﴿ هنيئا ﴾ نصْبَ المصدر ، والمصدر قد استعملته العرب بدلا من الفعل ، فى نحو : سقياً له ورعيا ، وجاء ﴿ هنيئا ﴾ على قول الزجاج مفردا بعد لفظ الجمع فى قوله تعالى : ﴿ كُلُوا واشرَبُوا هنيئا ﴾ لأنه وقع موقع المصدر ، والمصدر يقع مفردا فى موضع التثنية وفى موضع الجمع ، كقولك : ضربتهما ضربا ، وقتلتهم قتلا ، لأنه اسم جنس ، بمنزلة العسل والبُرّ والزيت ، فلا يصح تثنيته وجمعه ، إلا أن يتنوع » .

وقد تعقب ابن الشجرى الزجاجَ ، وأفسد ما ذهب إليه فى تأويل قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو لمَنْ ضَرُّه أقربُ مِن نفعِه ﴾ ، وذلك أن ابن الشجرى حكى أقوال العلماء فى توجيه الآية الكريمة ، ثم قال [2] : « قال الزجاج : ومثل (يدعو) قول عنترة :

يدعُون عَنْتَرُ والرماحُ كأنها   أشطانُ بئر فى لَبان الأَدْهمِ

أى يقولون : ياعنتر ، وهذا القول فى تقدير الزجاج فاسد المعنى ، وإنما كان يصح لو كانت اللام لام الجر ، فقيل : يقول لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاى ، وفى التقدير الآخر يصح لو كان تقدير يدعو : يزعم ، وهذا غير معروف ، وذلك أن الزعم يتعدى إلى مفعولين ، ويجوز تعليقه عنهما باللام المفتوحة ، كقولك : زعمت لزيد منطلق ، والمعنى فى تقدير الزجاج بعيد من الصواب ، لأن المعنى فى تقديره : يقول عابد الوثن : مَن ضرّه أقرب من نفعه هو مولاى ، لا فرق فى المعنى بين إدخال اللام وإسقاطها ، وكيف يقر عابد الوثن أن ضر الوثن أقرب إليه من نفعه ، وهو يعبده ويزعم أنه مولاه ؟ ولم يكن عبّاد الأوثان يزعمون أن عبادتها تضرهم ، بل كانوا يقولون إنها تقربهم إلى الله ، كما قال تعالى : ﴿ والذين اتخذُوا مِن دُونِه أولياءَ ما نعبدُهم إلا لِيقرِّبُونا إلى الله ﴾ أى يقولون ما نعبدهم .

السِّيرافىّ – أبو سعيد الحسن بن عبد الله
(٣٦٨ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى نقلاً عزيزا ، لا تكاد تظفر به فى كتابٍ من كتب

---

(١) المجلس الخامس والعشرون .

(٢) المجلس الحادى والستون .

النحو ، وذلك أن أبا القاسم الآمديَّ صاحبَ « الموازنة » استشكل شيئا من معانى « قد » ذكره المبرد فى « المقتضب » فكتب يستفتى أبا سعيد السِّيرافىَّ .

قال ابن الشجرى (١) : « وروى عن أبى أحمد عبد السلام بن الحسين البصرى ، أنه قال : كتب إلىّ شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدى ، رُقعةً نُسْخَتُها : أريد – قُدِّمْتُ قبلكَ – أن تسأل القاضىَ أبا سعيد ، أدام الله عِزَّه ، عما أنا ذاكره فى هذه الرقعة ، وتتطوَّل بتعريفى ما يكون فى الجواب .... » ثم ذكر ابن الشجرى صورة السؤال والجواب .

وحكى عنه ما اعترض به المبرد ، فى تكرير « لا » (٢) .

وقد تعقب ابن الشجرى أبا سعيد السِّيرافى ، فى بعض ما ذهب إليه من آراء ، قال فى ترخيم « طيلسان » مسمًّى به (٣) : « وأجاز أبو سعيد السِّيرافى « ياطيلس » بكسر اللام ، على لغة من ضم آخر المرخَّم ، وإن لم يكن فى الصحيح اسمٌ على فيعل . قال : كما جاز : يا منصُ ، فجىء به على مفع ، وليس مثله فى الكلام » .

قال ابن الشجرى : وهذا تشبيهٌ فاسد ، لأنه شبَّه مثالاً تامًّا بمثال ناقص محذوف اللام ، وإنما يشبه التام بالتام ، كتشبيه طيلس بحيدر » .

وردّ عليه ما أورده فى شرح كتاب سيبويه ، من تفسير لعبارة « أكلونى البراغيث » فى كلام طويل ، أورده فى المجلسين : العشرين ، والحادى والستين .

ونسبه إلى السَّهو فيما عَرض له من الكلام على قول الشاعر :

* ياصاح يا ذا الضامرُ العنس *

وقول عَبِيد :

ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حُجْر تمنى صاحب الأحلامِ

---

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس السادس والخمسون .

فقال [1] : « قال السِّيرافى : ذا فى البيتين للإشارة ، وما بعدهما نعت لهما ، وهو رفع وإن كان مضافا ، لأن الأصل فيه غير الإضافة . أما البيت الأول فتقديره : ياذا الضامر عنسه ، كما تقول : أيها الضامر عنسه ، والبيت الثانى تقديره : ياذا المخوف لنا ، كما تقول : أيها المخوف لنا » .

قال ابن الشجرى : قول أبى سعيد إن الضامر مضاف إلى العنس ، صحيح ، لأن الضامر غير متعدّ ، والاسم الذى بعده فيه ألف ولام ، وقوله : إن المخوف مضاف إلى ما بعده ، سهو ، لأن المخوف متعد ، وليس بعده اسمٌ فيه ألف ولام ، وأنت لا تقول : المخوفُ زيدٍ ، فالضمير فى قوله : المخوفنا ، منصوب لا مجرور .

الفارسىّ – أبو على الحسن بن أحمد
(٣٧٧ هـ)

وأبو على ركنٌ من العلم باذِخ ، وقد أَوَى إليه ابنُ الشجرى كثيراً فى « أماليه » ، وطوّف به : مستشهدا وشارحا وناقدا .

وابن الشجرى موصول النسب النحوى بأبى [2] على ، ويبدو إجلاله له واحتفاله بمصنفاته فى هذا الحشد الهائل من النقول التى حكاها عنه ابن الشجرى ، وملأ بها كتابه ، ثم فى تصدِّيه لشراحه ، وردّه كتبَه بعضها إلى بعض ، وأظن ظنا أن قدرا كبيرا من الآراء التى ساقها ابن الشجرى غير معزوة ، إنما ترجع إلى مصنفات أبى على [3] ، فقد رأيت ابن الشجرى كثير الإعظام له والتعويل عليه ، ثم ظهر لى فى تحقيق الجزء الأول من الأمالى ثمانية مواضع ، أورد فيها ابن الشجرى آراء لأبى على ، لم يعزها إليه ، وساقها كأنها من عند نفسه [4] ، ولا سبيلَ إلى ذكر كل المواضع التى

---

(١) المجلس الخامس والسبعون .

(٢) راجع كلامى عن سيبويه .

(٣) هذا ما قلتُه منذ إحدى عشرة سنة عند إعداد هذه الرسالة . وقد رأيت تصديقه ، حين اتصلتُ بأبى علىٍّ ، وخَبرْتُ منهجه ، فى أثناء تحقيقى لكتابه (الشعر) وذكرت ذلك فى مقدمة تحقيقى له ص ٩٠ – ٩٢ .

(٤) انظرها فى المجالس : الرابع والحادى عشر ، والثانى والعشرين والسابع والعشرين ، والحادى والثلاثين والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين (مرتين) .

وانظر « أبو على الفارسى » ص ٦٥٠ وما بعدها .

أفاد فيها ابن الشجرى من أبى على ، فهى إلى الكثرة ما هى . وحسبى أن أذكر أمثلة من شرح ابن الشجرى له ، واستدراكه عليه ، ومخالفته عن آرائه :

١ — حكى ابنُ الشجرى عن أبى على قوله فى باب تخفيف الهمزة : « ولا تُخفَّف الهمزة إلا فى موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم ، إلا أن يكون الساكن الذى بعده الهمزة المخففة الألف ، نحو هباءة » .

قال ابن الشجرى (١) : قلت : « قد ألْغز فى كلامه هذا ، وما وجدت لأحدٍ من مفسِّرى (٢) كتابه الذى وسمه بالإيضاح ، تفسير هذا الكلام .... » ثم أورد كلاماً طويلا فى شرح قول أبى على المذكور .

٢ — نقل ابنُ الشجرى أقوال النحاة فى تفسير « عَمْرَكَ اللهَ » ثم ساق تأويل أبى على ، وعرض له بالشرح ، قائلا (٣) : « ويجب أن ترعى قلبك ما أقوله فى تفسير قول أبى على » . وهذه العبارة تؤذن بأن هذا الشَّرحَ ممَّا ظهر لابن الشجرىّ ، من دون سائر الشُّرَّاح .

٣ — تكلَّم ابنُ الشجرى على قولهم : « وَيْلُمِّه » وحذف إحدى اللامين منه ، إذ كان الأصل : ويل لأمه . ثم حكى كلام أبى على ، وأورد عليه شرحا جيدًا ، خلَص منه إلى مسائل من الإدغام (٤) .

٤ — حكى ابنُ الشجرى الخلاف الشهير فى وزن « أشياء » والمحذوف منها ، ونقل كلام أبى على ، ثم عرض له بالشرح والبيان (٥) .

٥ — استفتح ابنُ الشجرى المجلس الخمسين بذكر الحذف من قولهم : « فوك وذو مال » ثم قال : « ولأبى على كلام فى « فىَّ » أورده فى تكملة الإيضاح ، وهو مفتقر إلى كلام يبرزه وتفسير يوضحه .... » ثم حكى كلامه ، وشرحه .

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون .
(٢) أنظر أيضا مثالا لتعقب ابن الشجرى شراح أبى على ، فى المجلس السابع والثلاثين .
(٣) المجلس الثانى والأربعون .
(٤) المجلس السادس والأربعون .
(٥) المجلس الثامن والأربعون .

٦ — صحّح ابنُ الشجرى خطأً لأبى على ، أورده فى كتابه « العوامل » ، فقد استشهد أبو علىّ على استعمال الظن بمعنى التهمة ، فقال : « وعلى هذا قوله : أو ظنين فى ولاء » .

قال ابن الشجرى [1] : « والصواب : « أو ظنينا » هكذا هو منصوب ، عطف على مستثنى موجب ، فى رسالة عمر رضوان الله عليه ، إلى أبى موسى ، وذلك قوله : « المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً فى حَدّ ، أو مجرَّباً عليه شهادةُ زُور ، أو ظنيناً فى ولاء أو نسَب » .

والأمر على ما قال ابن الشجرى فى الكامل للمبرد ١٣/١ ، وهو من أوثق المصادر التى ذكرت هذه الرسالة .

٧ — خالف ابنُ الشجرى أبا على ، فى إعراب « خُضِبْن » من قول النابغة الجعدى [2] :

كأنَّ حَواميَــه مُدْبــرًا خُضِبْنَ وإن كان لم يُخْضَبِ
حِجارة غيـلٍ برَضْراضةٍ كُسِينَ طِلاءً مِن الطّحلُبِ

فقوله : « خضبن » عند أبى على ، فى موضع نصب بأنه حال من « الحوامى » والعامل فيه ما فى « كأن » من معنى الفعل ، ولم يجعل أبو على « خضبن » خبر « كأن » لأنه جعل خبرها قوله : « حجارة غيل » ، ولم يُجز أن يكونا خبرين لكأن ، على حدّ قولهم : هذا حلو حامض ، أى قد جمع الطعمين ، قال : لأنك لا تجد فيما أخبروا عنه بخبرين أن يكون أحدهما مفردا ، والآخر جملة ، لا تقول : زيد خرج عاقل .

قال ابن الشجرى : « والقول عندى أن يكون موضع » خضبن » رفعًا بأنه خبر « كأن » وقوله : « حجارة غيل » خبر مبتدأ محذوف ، أى هى حجارة غيل ، وأداة التشبيه محذوفة .... ومثله فى حذف حرف التشبيه فى التنزيل : ﴿ وأزواجُه أمهاتُهم ﴾ ، أى مثل أمهاتهم فى تحريمهن عليهم والتزامهم تعظيمهن » .

---

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الرابع والعشرون .

قلت : وإعراب ابن الشجرى أولى من إعراب أبى على ، لأن إعراب هذا يؤول إلى التطويل بذكر الخبر ، وذكر حالين متواليين قبل استيفاء الخبر .

٨ – ذكر أبو على أقوالاً فى « مُخضَّب » من قول الأعشى [١] :

أرى رجلاً منكم أَسِيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحيه كفًّا مُخضَّبا

ومن هذه الأقوال أن يكون صفة لرجل ، لأنك تقول : رجل مخضوب ، إذا خضبت يده ، كما تقول : مقطوع ، إذا قطعت يده ، فتقول على هذا : رجل مخضب ، إذا أخضبت يده ، قال : وإن شئت جعلته حالا من الضمير المرفوع فى « يضم » أو المجرور فى قوله : « كشحيه » ، لأنهما فى المعنى لرجلٍ المذكور .

قال ابن الشجرى : وأقول : إنك إذا جعلته حالا من المضمر فى « يضم » كان أمثل من أن تجعله حالا من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكشحين بما أضيفتا إليه ، وأما إجازته أن يكون وصفا لرجل ، ففاسد فى المعنى ، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك ، أخرجته من حيز التشبيه والمجاز ، فصار وصفا حقيقيا ، والشاعر لم يرد ذلك ، لأن الرجل الذى عناه لم يكن مخضبا على الحقيقة ، وإنما شبهه بمن قطعت يده ، وضمها إليه مخضبة بالدم .

هذا كلام ابن الشجرى ، وهو يرجع إلى رأيه فى أن التوجيه الإعرابى مرتبط بصحة المعنى وسلامته ، كما ذكرت من قبل فى الظاهرة الإعرابية عند ابن الشجرى .

٩ – ذكر ابن الشجرى فى قول أبى الصلت :

اشرب هنيئا عليك التاجُ مُرْتفقاً فى رأس غُمدانَ داراً مِنك مِحْلالا

قال [٢] : وأما قوله : « دارا » فحال من « رأس غمدان » ، وأجاز أبو على أن يكون حالا من « غمدان » . قال : لأن الحال قد جاءت من المضاف إليه ، نحو ما أنشده أبو زيد :

عُوذٌ وبُهْثة حاشِدون عليهمُ حَلَقُ الحديد مضاعفًا يتلهَّبُ

---

(١) المجلس الرابع والعشرون .

(٢) المجلس الخامس والعشرون ، وأيضا المجلس السادس والسبعون .

قال ابن الشجرى : وليس فى هذا البيت شاهد قاطع بأن « مضاعفا » حال من « الحديد » بل الوجه أن يكون حالا من « الحلق » لأمرين : أحدهما ضعف مجىء الحال من المضاف إليه (١) ، والآخر أن وصف الحلق بالمضاعف أشبه من وصف الحديد به ، كما قال أبو الطيب :

أقبَلْتَ تبسَمُ والجِيادُ عَوابِسٌ يَخْبُبْنَ فى الحَلَق المضاعَفِ والقَنا

ويتوجه ضعفُ ما قاله من جهة أخرى ، وذلك أنه لا عامل له فى هذه الحال ، إذا كانت من « الحديد » إلا ما قدره فى الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : « ألا ترى أنه لا تَخلو الإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو مِن » .

قال ابن الشجرى : وأقول إن « مضاعفا » فى الحقيقة إنما هو حال من الذكر المستكن فى « عليهم » إن رفعت « الحلق » بالابتداء ، وإن رفعته بالظرف ، على قول الأخفش والكوفيين ، فالحال منه ، لأن الظرف حينئذ يخلو من ذِكر .

١٠ - خالف ابنُ الشجرى أبا على فى تقدير الجواب من قوله تعالى (٢) : ﴿ وأمّا إن كان مِن أصحاب اليمين * فسلامٌ لك مِن أصحاب اليمين ﴾ فأبو علىّ يرى أن الفاء جواب « إن » ، وابن الشجرى يذهب إلى أن الفاء جواب « أمّا » . ولم يصرح ابن الشجرى بهذه المخالفة ، وإنما ظهرتْ لى من كلام أبى حيان (٣) .

١١ - استبعد ابنُ الشجرىّ ما ذهب إليه أبو على فى تأويل قوله تعالى : ﴿ أيُحبُّ أحدُكم أن يأكُلَ لحمَ أخيه مَيْتاً ﴾ .

قال (٤) : « قال أبو على فى كتابه الذى سماه « التذكرة » : « قيل لنا : علام عطف قول الله سبحانه تعالى : ﴿ فكرهتُمُوه ﴾ من قوله : ﴿ أيُحبُّ أحدُكم أن يأكُلَ لحمَ أخيه ميتا فكرهتموه ﴾ ؟ فقلنا : المعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغِيبة واتقوا الله

(١) راجع الفقرة الثانية من آراء ابن الشجرى النحوية .

(٢) المجلس الثانى والأربعون . وانظر أيضاً المجلس الحادى والثلاثين ، وكتاب الشعر لأبى على ص ٦٤ .

(٣) البحر المحيط ٢١٦/٨ ، وانظر المقتضب ٧٠/٢ ، وحواشيه .

(٤) المجلس السادس والسبعون ، وانظر أيضا المجلس الثالث والعشرين .

فقوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على قوله : فاكرهوا ، وإن لم يذكر لدلالة الكلام عليه ، كقوله : ﴿ اضرِبْ بعصَاكَ الحجَر فانفجَرتْ ﴾ أى فضرب فانفجرت ، وقوله : ﴿ فكرهتموه ﴾ كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء ، لما فى الكلام من معنى الجواب ، لأن قوله : ﴿ أيحبّ أحدُكم أن يأكل لحم أخيه ﴾ كأنهم قالوا فى جوابه : لا ، فقال : ﴿ فكرهتُموه ﴾ ، أى فكما كرهتموه فاكرهوا الغِيبة ، فهو جوابٌ لما يدلّ عليه الكلام ، من قولهم : « لا » ، فالفاء ها هنا بمنزلتها فى الجزاء ، والمعنى على : فكما كرهتموه ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن قولهم : ما تأتينى فتحدثنى ، المعنى : ما تأتينى فكيف تحدثنى ، وإن لم تكن « كيف » مذكورة ، وإنما هى مقدرة » .

قال ابن الشجرى : والقولُ عندى أن الذى قدّره أبو على ها هنا بعيد ، لأنه قدّر المحذوف موصولا ، وهو « ما » المصدرية ، وحذْف الموصول وإبقاء صلته ردىءِ ضعيف ، ولو قدر المحذوف مبتدأ ، كان جيدا ، لأن حذف المبتدأ كثير فى القرآن والتقدير عندى : فهذا كرهتموه ، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية ، لا أمرية ، كما قدّرها ، فكأنه قيل : فهذا كرهتموه ، والغِيبة مثله ، وإنما قدّرها أمريَّة ليعطف عليها الجملة الأمرية ، التى هى : ﴿ واتَّقوا الله ﴾ ، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية ، لأن قوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على الجملة النهيية التى هى قوله : ﴿ ولا يغتبْ بعضُكم بعضا ﴾ ، وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة ، والإشارة فى المبتدأ الذى قدرته ، وهو « هذا » موجهة إلى الأكل الذى وصفه الله ، كأنه لما قدّر أنهم قالوا : لا ، فى جواب قوله : ﴿ أيحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميتا ﴾ قيل : فهذا كرهتموه ، أى : فأكل لحم الأخ الميت كرهتموه ، والغِيبة مثله . فتأمل ما ذكرتُه تجدْه أصْوبَ الكلامين .

وقد ذكر أبو على هذه المسألة فى « الحجة » أيضا » . انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه الزركشىّ [1] . ثم حكى ابن هشام كلا التقديرين وقال [2] : « وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلامَ الفارسىّ ، فإنه قال : « كأنهم قالوا فى الجواب : « لا » فقيل لهم : فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله ، فاتقوا عطف على

---

(١) البرهان ٣/١٩٦ .

(٢) المغنى ص ١٨١ .

فاكرهوا ، وإن لم يذكر ، كما فى : ﴿ اضرِبْ بعصاك الحَجَر فانفجرَتْ ﴾ ، والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغِيبة ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن « ما تأتينا فتحدثنا » معناه : فكيف تحدثنا ؟ وإن لم تكن « كيف » مذكورة اهـ . وهذا يقتضى أن « كما » ليست محذوفة ، بل إن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

الرُّمّانى – علىّ بن عيسى

(٣٨٤ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى [(١)] أن اللام فى قوله تعالى : ﴿ وما كان اللهُ لِيُضيعَ إيمانكمْ ﴾ لامُ الجَحْد ، وأن الفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » ، ولا تظهر « أن » هذه بعد اللام .

وتعقَّبه فى تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ يُبيِّنُ اللهُ لكم أن تضلوا ﴾ فقال بعد أن حكى تقدير الكسائى والفراء والمبرد [(٢)] : وقال علىّ بن عيسى الرمانى : إن التقديرين [(٣)] فى قوله تعالى : ﴿ يُبيِّنُ اللهُ لكم أن تضِلُّوا ﴾ واقعان موقعهما ، لأن البيان لا يكون طريقا إلى الضلال ، فمن حذف « لا » فحذفها للدلالة عليها ، كما حذفت للدلالة عليها من جواب القسم فى نحو : واللهِ أقوم ، أى لا أقوم ، إلا أن أبا العباس حمل الحذف على الأكثر ، لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف لا .

قال ابن الشجرى : وأقول : ليس يجرى حذف « لا » فى نحو : ﴿ يبيِّن اللهُ لكم أن تضِلُّوا ﴾ مجرى حذفها من جواب القسم ، لأن الدلالة عليها إذا حُذِفت من جواب القسم قائمة ، لأنك إذا قلت : واللهِ أقوم ، لو لم ترد « لا » لجئت باللام والنون ، فقلت : لأقومنّ .

وحكى تأويله [(٤)] لموضع الكاف من قوله تعالى : ﴿ كدأبِ آلِ فرِعَوْنَ ﴾ ثم

---

(١) المجلس الرابع والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والسبعون .

(٣) التقدير الأول : لئلا تضلوا ، والثانى : كراهة أن تضلوا .

(٤) المجلس الثمانون .

ذكر أن كلام الرمانى فى الآية الكريمة كلامُ من نظر فى كتاب الفراء .

هذا وقد حكى ابن الشجرىّ رأىَ الرمانىّ فى زيادة الباء فى ﴿ كفى بِاللهِ ﴾ ولم ينسُبْه إليه ، ونبَّه على هذا البغدادىّ فى شرح أبيات المغنى [1] .

ابن جِنّى – أبو الفتح عثمان بن جنى

(٣٩٢ هـ)

وأبو الفتح من عرفتَ – نفاذَ بصيرة ولطافةَ حِسّ – فتح للعربية آفاقاً رَحْبة ، وكشف عن جوانبَ فذَّةٍ منها ، أضاءت الطريقَ للباحثين والدارسين ، قديماً وحديثا .

ولابن الشجرى خصوصية بابن جنى ، فقد شرح كتابيه : التصريف الملوكى ، واللمع ، وقد أفاد ابن الشجرى من ابن جنى ، ووقف منه موقفه من أعلام العربية : ناقلا وشارحا وناقدا . ولا سبيل إلى ذكر كلّ المواضع التى نقل فيها ابن الشجرى عن ابن جنى ، فقد امتلأ كتاب الأمالى بأقوال ابن جنى ، وكان أبو الفتح أوَّلَ علَمٍ يحكى عنه ابن الشجرى فى المجلس الأول من الأمالى . ولكن الذى يعنينى هو تلك المواطن التى ذكر فيها ابنُ الشجرى آراءَ ابن جنى دون أن يعزوَها إليه ، أو تلك الآراء التى ساقها ابن الشجرى غير منسوبة ، ورأيت فيها مشابهةَ من كلام ابن جنى ، وكذلك الآراء التى نصره أو تعقَّبه فيها . فمن ذلك :

١ – ذكر ابن الشجرى فى قول عدِىّ بن زيد :

لم أرَ مثلَ الأقوام فى غَبَن الأيام يَنْسَوْن ما عواقِبُها .

قال [2] : وقوله : « ما عواقبها » ما استفهامية ، و « ينسَوْن » معلّق ، كما عُلِّق نقيضه وهو يعلمون ، فالتقدير : ينْسَوْن أىُّ شىء عواقبها .

وقد ذكرت فى تحقيقى أن هذا من كلام ابن جنى فى كتابه المحتسب .

---

(١) ٢/٣٤٧ ، ٣٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى ، المجلس الموفى الثلاثين .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٢ - فرق ابن الشجرى بين تخفيف الهمزة ، وبين إبدالها ياء ، فذكر فى قول المتنبى :

جربت من نار الهوى ما تنطفى نار الغضا وتكل عما تحرقُ

قال (١) : أبدل من همزة « تنطفىء » ياء ، لانكسار ما قبلها ، كما أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفا ، فى قوله :

راحت بمسلمةَ البغالُ عشيّة فارْعَىْ فَزارةُ لا هناك المرتعُ

وهذا لا يسمى تخفيفا ، وإنما هو إبدال ، لا يجوز إلا فى الشعر ، والتخفيف الذى يقتضيه القياس فى هذا النحو أن تجعل الهمزة بين بين .

وهذا من كلام ابن جنى فى المحتسب أيضا ، كما ذكرت فى حواشى التحقيق .

٣ - حكى ابنُ الشجرى عن أبى على الفارسى حذف « فيه » من قول امرىء القيس :

* كبير أناس فى بجادٍ مزمَّلِ *

أى مزمَّلٍ فيه ، ثم قال ابن الشجرى (٢) : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمّل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجرّ على المجاورة » .

وقد ذكرت فى تحقيق هذا الموضع أن هذا هو رأى ابن جنى فى الخصائص .

٤ - ذهب ابنُ الشجرى (٣) إلى أن « كُلًّا » لا تضاف إلى واحد معرفة . وقد رأيت هذا الرأى معزوًّا إلى ابن جنى ، فى الأشباه والنظائر للسيوطى . وذكرته فى حواشى التحقيق .

---

(١) المجلس الثانى عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

٥ – فى مبحث التكرير استشهد ابنُ الشجرى على تكرير المفرد بقول القائل (١) :

أبوك أبوك أرْبَدُ غيرَ شكٍّ أحلَّك فى المخازى حيث حلّا

وقد رأيت بحاشية أصل الأمالى : « هذا البيت وما معه من الشرح كله كلام ابن جنى فى كتاب مشكل أبيات الحماسة » .

٦ – أنشد ابنُ الشجرى فى عود الضمير مفردا إلى اثنين قول الشاعر (٢) :

أخو الذئب يَعْوِى والغرابُ ومن يكن شريكيه يُطمعْ نفسَه شرَّ مطمعِ

ثم قال : « جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا ، لأنهما كثيرا ما يصطحبان فى الوقوع على الجيَف ، ولولا ذلك كان حقه أن يقول : ومن يكونا شريكيه » .

وقد رَأيت هذا الكلام لابن جنى فى المحتسب ، مع اختلاف يسير فى العبارة ، كما ذكرت فى حواشى التحقيق .

٧ – ذكر ابنُ الشجرى (٣) أن الألفَ لا يفارق المدّ . وقد وجدت هذا لابن جنى فى اللسان (ردف) .

٨ – فى حديث ابن الشجرى عن الحذوف ، أنشد قول الراجز (٤) :

تروَّحى أجدرَ أن تقيلى غدا بجنبَىْ باردٍ ظليل

وذكر أن فيه خمسةَ حذوف ، ثم قال : « لأنه قدّر : إيتى مكانا أجدرَ بأن تَقِيلى فيه ، فحذف الفعل ، وحذف المفعول الموصوف الذى هو « مكانا » ، وحذف الباء التى يتعدى بها « أجدر » ، وحذف الجار من « فيه » فصار : تقيليه ،

(١) المجلس الثانى والثلاثون .
(٢) المجلس الثامن والثلاثون .
(٣) المجلس التاسع والثلاثون .
(٤) المجلس الحادى والأربعون .

فحذف العائد إلى الموصوف ، كما حذف فى قوله سبحانه : ﴿ واتّقوا يومًا لا تَجْزِى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ﴾ أى لا تجزى فيه » .

وقد رأيت هذا الكلام كلَّه – عدا الاستشهاد بالآية الكريمة – فى المحتسب لابن جنى .

٩ – فى حديث ابن الشجرى عن حذف النون ، قال [١] : « وإنما استمرَّ هذا الحذفُ والإبدال فى النون ، لما بينها وبين حروف العلة من المشابهة ، لأنها إذا سكنت تضمنت غُنَّة ، كما تتضمن حروف اللين مدًّا » .

وهذا من كلام ابن جنى فى المنصف ، ولابن الشجرى فضلُ التمثيل والإيضاح بما ذكره بعدُ .

هذا ولابن الشجرى وقَفاتٌ مع ابن جنى ، نصره فى بعضها ، وتعقَّبه فى بعضها الآخر : فمن ذلك :

١ – ما ذكره فى إعراب « هنيئاً » ، قال [٢] : وجعل أبو الفتح بن جنى هنيئا فى قول كثيِّر :

هنيئاً مريئاً غيرَ داءٍ مخامِرٍ ۝ لعزَّةَ من أعراضنا ما استحلَّتِ

حالا ، وقعت بدلا من اللفظ بالفعل ، وخالف أبا على فى تقدير ذلك الفعل ، فزعم أن التقدير : ثبت هنيئاً لعزَّةَ ما استحلَّت من أعراضنا ، فحذف « ثبت » وأقام « هنيئا » مقامه ، فرفع به الفاعلَ الذى هو « ما استحلَّتْ » ، وكذلك قال فى قول المتنبى :

* هنيئا لك العيدُ الذى أنت عيدُه *

قال : العيد مرفوع بفعله ، والأصل : ثبت هنيئا لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما كان الفعل يرفعه . وقول أبى الفتح فى

(١) المجلس الخامس والأربعون . والمنصف ٢٢٨/٢ ، وأيضاً سرّ صناعة الإعراب ص ٤٣٨ .
(٢) المجلس الخامس والعشرون .

هذا أشبه [١] من قول أبي على ، لأن أبا على زعم أن « هنيئا » وقع موقع « ليهنئك » ، وهذا لفظ أمر ، والأمر لا يقع حالا ، أو موقع « هنأك » ، وهذا لفظ خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : رحم الله فلانا ، والدعاء أيضا لا يكون حالاً .

٢ – حكى ابن الشجرى كلام الشراح فى قول المتنبى [٢] :

كفى ثعلا فخراً بأنك منهم ودهرٌ لِأَنْ أمسيتَ من أهله أهلُ

ونقل رأى ابن جنى ، قال : قال أبو الفتح : « ارتفع « أهل » لأنه وصف لدهر ، وارتفع « دهر » بفعل مضمر ، دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال : وليفخر دهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهله ، لا يتجه رفعه إلا على هذا ، لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه » .

وقد تعقبه ابن الشجرى ، فقال : وأما قول أبي الفتح إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه ، فقول من لم يُنعم النظر ، وقنَع بأول لمحة ، فقد يجوز عطف « دهر » على فاعل « كفى » وهو المصدر المقدر ، لأن « أن » مع خبرها ها هنا بمعنى الكون ، لتعلق « منهم » باسم الفاعل المقدر الذى هو « كائن » ، فالتقدير : كفى ثعلا فخراً كونك منهم ، ودهر مستحق لأن أمسيت من أهله ، أى وكفاهم فخرا دهر أنت فيه ، فأراد أنهم فخروا بكونه منهم ، وفخروا بزمانه ، لنضارة أيامه ، كما قال أبو تمام :

* كأنّ أيامهم مِن حُسْنِها جُمَعُ *

٣ – قال ابن جنى فى شرح قول المتنبى :

ويصطنع المعروفَ مبتدئاً به ويمنعُه مِن كلِّ مَن ذمُّه حَمْدُ

« معناه : يعطى معروفَه المستحقين ، ومن تزكو عندَه الصَّنيعة ، ويمنعه من كل ساقط ، إذا ذمّ أحدًا فقد مدحه » .

(١) انظر مثالا آخر لنصر ابن الشجرى رأى ابن جنى ، فيما يأتى من حديث أبي العلاء المعرى .
(٢) المجلس الثلاثون .

وقد تعقّبه ابن الشجرى فى هذا الشرح (١)

٤ — حكى ابنُ الشجرى عن ابن جنى اللغات الثمانية فى « أف » ، وقوله : « ولا يقال : أُفِّى ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجرى (٢) : وأقول : إن الذى تقوله العامة جائز فى بعض اللغات ، وذلك فى لغة من يقول فى الوقف : أفعِى وأعمِى وحبلِى ، يقلبون الألف ياء خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل (٣) .

الجُرجانىّ — القاضى علىّ بن عبد العزيز

(٣٩٢ هـ)

١ — حكى عنه ابن الشجرى علة زيادة الضاد فى قول المتنبى (٤) :

إنّ شكلى وإن شكلكَ شتّى   فالزمِى الخُصّ واخفِضِى تبْيضّضِى

٢ — ونقل عنه أيضا تأويله لقول المتنبى (٥) :

أمِطْ عنك تشبيهى بما وكأنه   فما أحدٌ فوقى ولا أحدٌ مِثلِى

٣ — ومع تصريح ابن الشجرى بالنقل عن القاضى الجرجانىّ فى الموضعين السابقين ؛ إلا أنه قد أغار على كلامه الذى أورده فى الوساطة ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التى تتبع الجيش لتصيبَ من لحوم القتلى . ولم يكتفِ ابن الشجرى بهذا حتى استاق كلامَ الجرجانىّ ، وتأويله لبيت المتنبى :

سحابٌ مِن العِقبان يَزْحَفُ تحتَه   سَحابٌ إذا استسقت سقَتْها صَوارِمُهْ (٦)

---

(١) المجلس الحادى والثلاثون

(٢) المجلس الخامس والأربعون .

(٣) وانظر نقدًا آخر لابن الشجرى حول تفسير ابن جنى لشعر المتنبى فى المجلس الثالث والسبعين .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون ، وقارن بالوساطة ص ٤٥٥ .

(٥) المجلس الثالث والثمانون ، والوساطة ص ٤٤٢ .

(٦) المجلس الثامن والسبعون ، والوساطة ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

والعجب من ابن الشجرى إذ ينقل كلام الجرجانىّ بحروفه ، ثم ينسُبه إلى نفسه .

الهرويُّ – على بن محمد النحوىّ
(نحو ٤١٥ هـ)

وهذا عالمٌ مِن علماء العربية ، حجب الزمن تصانيفَه ، ولم يظهر منها إلا كتابُ « الأزهية » الذى طُبع فى دمشق منذ ثمانية عشر عاما [١] ، وهو كتاب رائد فى علم الحروف والأدوات ، ولما كان ابن الشجرى قد عالج مبحث الأدوات فى كثير من مجالسه ، كما أشرت إلى ذلك من قبل [٢] ، فقد أفاد من جهود العلماء المتقدمين ، وعلى رأسهم الهروى ، لكن ابن الشجرى لم يصرح بالنقل عنه ألبتةَ . وهذا ما ظهر لى من ذلك بالمراجعة :

١ – ذكر ابن الشجرى من معانى « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، وكلامه فى ذلك كله منتزع من كلام الهروى ، وقد خفى هذا على ابن هشام ، فتعقب ابن الشجرى فيما أورده ، ونبهت عليه فى الفقرة السابعة والخمسين من آراء ابن الشجرى .

٢ – ما أورده ابن الشجرى من مجىء « أو » بمعنى واو العطف ، وشواهد ذلك ، أخذه كله من الهروى [٣] .

٣ – وفى حديثه عن « أو » أيضا ، ذكر أنها تستعمل بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، وذلك مما سبق به الهرويُّ ، وقد خفى هذا أيضا على ابن هشام والسيوطى فنسباه إلى ابن الشجرى ، وأشرت إليه فى الفقرة الستين من آراء ابن الشجرى .

٤ – سلَخ ابنُ الشجرى كلام الهروى جميعه فى « إما » وقد وهَّم [٤] ابن

---

(١) ثم طبع كتابه « اللامات » فى بغداد ومصر .
(٢) راجع ما كتبته عن « الأدوات عند ابن الشجرى » .
(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وقارن بالأزهية ص ١١٧ – ١٢٣ .
(٤) راجع الفقرة الثانية والستين من آراء ابن الشجرى .

هشام ابن الشجرى فى توجيه قوله تعالى : ﴿ إمّا يُعذّبُهم وإمّا يتوبُ عليهم ﴾ على التخيير ، وابن الشجرى إنما انتزع شواهدَه كلَّها – ومنها الآية الكريمة – فى هذا المبحث من الهروى ، فإن كان إيرادٌ فعلَى الهرويّ .

٥ – سطا ابنُ الشجرى [1] على كلام الهروى وشواهده حول معانى « إنْ » الخفيفة ، مكسورة ومفتوحة ، لكنه خالفه فى تقدير « ما » من قول الشاعر :

ورجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه على السِّنّ خيراً لا يزال يزيدُ

فابن الشجرى يقدرها « ما » المصدرية ، والهروى يراها « ما » التى بمعنى « حين » .

الرَّبَعِىّ – علىّ بن عيسى
(٤٢٠ هـ)

الرَّبعىّ شيخ شيوخ ابن الشجرى ، وقد حكى عنه ابنُ الشجرى قولَه فى بناء « حَذامِ » ونظائرها ، فقال بعد أن نقل آراء النحاة [2] : ولعلىّ بن عيسى الربعى فى بناء « حذام » ونظائرها علّةٌ لم يسبَق إليها ، وهى تضمنهنّ معنى علامة التأنيث التى فى حاذمة وقاطمة وراقِشة ، فلما عدلن عن اسم مقدَّرة فيه تاء التأنيث ، وجب بناؤهنّ لتضمنهنّ معنى الحرف .

ونقل عنه شرحه لقول المتنبى [3] :

نهبت من الأعمار ما لو حويتَه لهنِّئتِ الدنيا بأنك خالدُ

وقوله [4] :

لا تكثُر الأمواتُ كثرة قِلَّة إلا إذا شقيتْ بك الأحياءُ

---

(١) المجلس التاسع والسبعون ، وقارن بالأزهية ص ٣٢ – ٧٠ .
(٢) المجلس السابع والخمسون .
(٣) المجلس الثامن والسبعون .
(٤) المجلس الثانى والثمانون .

وقوله [1] :

أمِط عنك تشبيهى بما وكأنه فما أحدٌ فوقى ولا أحدٌ مثلى

ثم تعقَّبه فى تفسيره لقول المتنبى :

رمانى خِساسُ الناس من صائب استِه وآخَر قطن من يديه الجنادلُ

فقال [2] : « وفسَّر على بن عيسى الربعى قوله : « من صائب استه » بأنه من ضعفه إذا رمى يصيب استه ، فحمله على معنى قوله : « وآخر قطن من يديه الجنادل » وليس هذا القول بشىء ، لأننا لم نجد فى الموصوفين بالضعف من يرمى بحجرٍ أو غير حجر مما ترمى به اليد فيصيب استه ، وإنما هو مثلٌ ضربه ، فذكر تفصيل عائبيه : فقال : عابنى أراذل الناس ، فمنهم من رمانى بعيب هو فيه ، وهو الأُبنة ، فانقلب قوله عليه ، فأصاب استه بالعيب الذى رمانى به ، وآخر لم يؤثر كلامه فى عرضى ، لِعِيِّه وحقارته ، فهو كمن يرمى قرنه بسبائح القطن ، أى الذين رمونى من هذين الصنفين بهذين الوصفين » .

وقد رأيت أحمد بن على بن معقل المهلّبى الأزدى المتوفى سنة ٦٤٤ هـ ، يردُّ على ابن الشجرى تفسيره هذا ، فيقول ، بعد أن ذكر البيت [3] : « وقال شيخ شيخنا الشريف ابن الشجرى : إنما هذا مثل ، أى رمانى بعيب هو فيه ، لأنه ذو أُبْنَة ، فكأنه أراد : أصابنى فأصاب استه . وأقول : إن هذه الأقوال ضعيفة ، وأضعفها قول ابن الشجرى : « رمانى بعيب هو فيه ، أى رمانى بالأُبْنة » . والمعنى أنه رمانى بسهم من عيب فرُدّ عليه أقبح رد ، كأنه يقول : أنا ليس فىَّ عيب ، فعابنى عائبُ نفسه أقبحَ عيب » .

---

(١) المجلس الثالث والثمانون .

(٢) المجلس الرابع والثمانون ، وذكر شارح ديوان المتنبى ١٧٤/٣ ، كلام ابن الشجرى هذا ، فى إفساد قول الربعى ، ولم يعزه إلى ابن الشجرى .

(٣) مآخذ الأزدى على أبى اليمن الكندى فى تفسير شعر المتنبى . تحقيق الدكتور هلال ناجى ، نشر بمجلة المورد العراقية – المجلد السادس – العدد الثالث ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

الشريف المرتضَى – على بن الحسين

(٤٣٦ هـ)

تجمع بين الشريف المرتضى وبين ابن الشجرى علاقةُ التشيّع . وهذا الشريف من أصحاب الأمالى ، وتحتلّ « أماليه » مكانة عالية فى كتب علوم العربية ، وتسمى غُرر الفوائد ودُرَرَ القلائد . وقد كان لابن الشجرى نسخةٌ من هذه الأمالى ، استنسخها بخطه (١) .

وقد أغار ابن الشجرى على كلام المرتضى فى الحذوف ، وذكر كلامه بألفاظه ، دون أن يصرح بالنقل عنه أو الإفادة منه (٢)

والموضع الوحيد الذى صرح فيه ابن الشجرى بالشريف المرتضى ، غمزه فيه ، ونسبه إلى شىء من القصور . قال : « ذكر الشريف المرتضى رضى الله عنه ، البيتين اللذين الأول منهما : « (٣) ويلم قوم » فى كتابه الذى سماه غرر الفوائد ، وبين معنييهما ، غير أنه لم يستوعب تفسير ما فيهما من اللغة ، ولم يتعرض للإعراب فيهما ، ولم يزل قليلَ الإلمامِ بهذا الفنّ » .

مكىّ بن أبى طالب القيسى الأندلسى

(٤٣٧ هـ)

ومكّىّ علَمٌ من أعلام العربية فى القرنين الرابع والخامس ، وكُتُبه فى عِلم القراءات وإعراب القرآن الكريم من عُمد هذين الفنين .

وقد خطّأه ابنُ الشجرى فيما ذهب إليه ، من أن « إن » الشرطية لا تدخل على الأسماء ، إلا أن تضمر بعد « إن » فعلاً يرتفع بعده الاسم على الفاعلية ، ليس غير ، وصحح ابن الشجرى أن النحويين كما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالا ترفع

---

(١) راجع مقدمة تحقيق أمالى المرتضى ص ٢١

(٢) المجلس الثالث والأربعون ، وقارن بما فى أمالى المرتضى ٢/٧٢ .

(٣) يعنى قول الشاعر :

ويلم قوم غدوا عنكم لطيتهم   لا يكتنون غداة العل والنهل

راجع المجلس التاسع والأربعين ، وأمالى المرتضى ٢/١٥٧ .

الاسم بأنه فاعل ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب الاسم بأنه مفعول . ثم قال ابن الشجرى بعد أن استوفى هذا المبحث (١) : « ولمكى فى تأليفه « مشكل إعراب القرآن » زلّات ، سأذكر فيما بعدُ طرفاً منها إن شاء الله » .

وقد أفرد ابن الشجرى لهذه الزلات المجلس الثمانين ، وبعضا من الحادى والثمانين ، بدأ بذكر أغلاط مكى فى سورة البقرة ، وانتهى بسورة مريم ، ثم قال فى آخر كلامه : « هذه جملة ما عَلِقْتُ به من سقطات هذا الكتاب ، على أننى لم أبالغ فى تتبعها ، وإنما ذكرت هذه الردود على هذه الأغاليط ، لئلا يغترَّ بها مقصِّرٌ فى هذا العلم ، فيعوِّلَ عليها ويعملَ بها » .

وقد رأيت ابن هشام يدفع بعض اعتراضات ابن الشجرى على مكى (٢) . ثم كتب الدكتور أحمد حسن فرحات ، ثلاث مقالات بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (٣) ، بعنوان « نظرات فى ما أخذه ابن الشجرى على مكى فى كتاب مشكل إعراب القرآن » ، ردّ فى هذه المقالات بعض مآخذ ابن الشجرى بأنها راجعة إلى سِقَم النُّسخة التى وقعت لابن الشجرى من « المشكل » ، وذكر أن بعضًا آخر من هذه المآخذ موجودٌ فى كتب المفسّرين والمعربين قبل مكى .

ولعل موقفَ مكىّ من المعتزلة – الذين يرجع إليهم ابن الشجرى فى عقيدته – وتهجُّمَه عليهم (٤) ، هو الذى أغرى ابنَ الشجرى به ، ودفعه إلى الانتقاص منه والطعن عليه .

والعجب من ابن الشجرى ، يحمل على مكى ثم يستاق كلامه ، فقد رأيت مواضع من الأمالى اتفق فيها سياق ابن الشجرى مع سياق مكى فى « المشكل »

---

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) المغنى ص ١٩٥ ، فى الكلام على الكاف المفردة .

(٣) الأجزاء الثلاثة الأولى من المجلد الحادى والخمسين (يناير – يوليو ١٩٧٦) ، وانظر أيضا : ما لم ينشر من الأمالى الشجرية . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن – مجلة المورد العراقية – المجلد الثالث – العددان الأول والثانى – ١٩٧٤ .

(٤) راجع مشكل إعراب القرآن ٤٣٢/٢ ، فى تأويل قوله تعالى : ﴿ وجوهٌ يومئذ ناضرة * إلى ربِّها ناظرة ﴾ .

اتفاقا تاما ، كأن ابن الشجرى ينقل عنه ، أو كأنهما ينقلان عن مصدرٍ واحد ، بل إن ابنَ الشجرى ينقل استدلال مكى بحروفه ، وقد دللتُ على ذلك فى حواشى التحقيق [1] ، بما يغنى عن الإطالة بذكره هنا .

الثَّمانينى – عمر بن ثابت

(٤٤٢ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى ما حكاه عن بعض النحويين ، من إجازة تقديم حال المجرور عليه ، وتضعيفه لذلك [2]

وحكى عنه لغة فى « التى » قال [3] : وذكر أبو القاسم الثمانينى لغة خامسة ، وهى التىّ ، بتشديد الياء ، كما قالوا فى المذكر : الذىّ .

ثم ضعَّف رأيه فى فتح عين « يأبى » ، فقال [4] : وقال بعض النحويين : إنما فتحوا عين يأبى على سبيل الغلط ، وتوهموا أن ماضيه على فَعِل ، وعوّل أبو القاسم الثمانينى على هذا القول ، والصواب ما ذكرتُه أولا .

أبو العلاء المعرّىّ – أحمد بن عبد الله

(٤٤٩ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى نقلاً عزيزًا ، فقال بعد أن حكى أقوال العلماء فى شرح عبارة سيبويه « ما أغفله عنك شيئا » : [5] ووجدت بخط أبى الفرج سعيد بن على بن السلالى الكوفى ، ما أملاه عليه أبو العلاء المعرى ، ونسبه المعرى إلى بعض

---

(١) راجع المجالس : التاسع ، والثالث والثلاثين ، والأربعين ، وانظر أيضا ما سبق فى الفقرة الثانية والخمسين من آراء ابن الشجرى .

(٢) المجلس الحادى والسبعون .

(٣) المجلس الرابع والسبعون .

(٤) المجلس الحادى والعشرون .

(٥) المجلس السادس والستون .

النحويين ولم يُسمّه ، قال : إن الذى قيل له هذا الكلام كان له صديق عوّده أن يبرَّه ويحسنَ إليه ، وأنه ذكر صنيعه به ، فقال له السامع : ما أغفله عنك شيئا ، قال : فالكلام يتم عند قوله : « عنك » ، وقوله : « شيئا » من كلام مستأنف ، كأنه قال : فكر شيئا ، أى تفكيرا قليلا ، أى إنه قد انتقل عن الحال التى كنت تجده عليها ، فكأن الرجل المثنى على الصديق شكّ فى أمره ، ولم يَدْرِ ما أغفله عنه ، فقال له من حضر : فكّر شيئا ، أى دع الشك ، لأنه إذا فكّر وجب أن يصحّ له الأمر . وقال المعرى : إن المراد بقوله : « ما أغفله عنك » التعجب ، ويحتمل أن يكون استفهاما ، كأنه قال : أى شىء أغفله عنك ؟

وقد تعقب ابن الشجرى أبا العلاء فى شرحه لقولهم : « عمرك الله » (١) .

وتعقبه أيضا فى شرحه لشعر المتنبى ، فقال فى قوله (٢) :

وأنك بالأمس كنتَ محتَلماً   شيخ معد وأنت أمْرَدُها

وحكى أبو زكريا فى تفسيره لشعر المتنبى ، عن أبى العلاء المعرى ، أنه قال : زعم بعض النحويين أن « كان » لا تعمل فى الحال ، قال : وإذا أخذ بهذا القول جعل العامل فى « محتلما » من قوله : « وأنك بالأمس كنت محتلما » الفعل المضمر الذى عمل فى قوله : بالأمس .

قال ابن الشجرى : وأقول : إن هذا القول سهو من قائله وحاكيه ، لأنك إذا علقت قوله « بالأمس » بمحذوف ، فلابد أن يكون « بالأمس » خبرا لأن ، أو لكان ، لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خبرا أو صفة أو حالا أو صلة ، ولا يجوز أن يكون خبرا لأن ولا لكان ، لأن ظروف الزمان لا توقع أخبارا للجثث ، ولا صفات لها ولا صلات ولا أحوالا منها ، وإذا استحال أن يتعلق قوله : « بالأمس » بمحذوف ، علقته بكان ، وأعملت « كان » فى « محتلما » .

---

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والسبعون . ويُعَدُّ أبو العلاء من شراح المتنبى الكِبار ، واسم شرحه : معجز أحمد ، ويسمى أيضا اللامع العزيزى . وانظر كلاماً جيدا حول هذين الكتابين فى (أبو العلاء الناقد الأدبى) للأخ الدكتور السعيد السيّد عبادة ص ١١٢ - ١٢٦ .

وقد أخذ ابن الشجرى على أبى العلاء تفسيره لقول المتنبى [1] :

لم تُسْمَ ياهارونُ إلا بعد ما آقْـــ ـتَرَعَتْ ونازَعَتِ آسْمَكَ الأسماءُ

فقال : قال فيه أبو الفتح : أراد لم تسم بهذا الاسم إلا بعد ما تقارعت عليك الأسماءُ ، فكلٌّ أراد أن يُسمَّى به ، فخراً بك . وقال أبو العلاء : أجود ما يتأول فى هذا أن يكون الاسم ها هنا فى معنى الصيت ، كما يقال : فلان قد ظهر اسمه ، أى قد ذهب صيته فى الناس ، فذكره لا يشاركه فيه أحد ، وماله يشترك فيه الناس ، فأما أن يكون عنى باسمه هارون ، فهذا يحتمله ادعاء الشعراء ، وهو مستحيل فى الحقيقة ، لأن العالم لا يخلو أن يكون فيهم جماعة يعرفون بهارون .

والذى ذهب إليه أبو الفتح من إرادته اسمه العلم هو الصواب ، وقول المعرى إن الاسم هنا يريد به الصيت ، ليس بشىء يعول عليه ، لأن قول أبى الطيب : « لم تسم » معناه لم يجعل لك اسم ، وأما دفع المعرى أن يكون المراد الاسم العلم بقوله : إن فى الناس جماعة يعرفون بهارون ، فقول من لم يتأمل لفظ صدر البيت الذى يلى هذا البيت ، وهو قوله :

* فغدَوْتَ واسمُك فيك غيرُ مشارَكٍ *

والمعنى : إن اسمك انفرد بك دون غيره من الأسماء ، فمعارضته بأن فى الناس جماعة يعرفون بهارون ، إنما يلزم أبا الطيب ، لو قال : فغدوت وأنت غير مشارك فى اسمك ، فلم يفرق المعرى بين أن يقال : اسمك مشارك فيك ، وأن يقال : أنت غير مشارك فى اسمك ، وإنما أراد أن اسمك انفرد بك دون الأسماء ، ولم يرد أنك انفردت باسمك دون الناس ، فاللفظان متضادان كما ترى .

الواحدىّ – على بن أحمد

(٤٦٨ هـ)

الواحدىُّ من شراح المتنبى المعدودين ، وقد أفاد منه ابن الشجرى فى بعض

(١) المجلس الثانى والثمانون .

ما عرض له من شعر المتنبى ، ولم يصرح ابن الشجرى بالنقل عن الواحدى ، مع إغارته على كلامه بحروفه فى المواضع التى ظهرت لى خلال تحقيق الجزء الأول من الأمالى .

ويبدو أن ابنَ الشجرى كان فى نفسه شىءٌ من الواحدى ، وآيةُ ذلك أنه حين اضطر أن يحكى كلامه فى الردّ على ابن جنى ، ولم يَرْضَ أن ينسُبَ الردَّ إلى نفسه ، ذكره بأسلوب الإخفاء والإغماض .

وذلك أن ابن الشجرى حكى شرح ابن جنى لقول المتنبى (١) .

مَن لى بفَهْم أُهَيْل عصر يدعى أن يُحْسَب الهندىُّ فيهم باقِلُ

قال : قال ابن جنى : فى هذا البيت شىء يمكن أن يتعلق به عليه ، وذلك أن باقِلاً لم يُؤتَ من سوء حسابه ، وإنما أُتِىَ من سوء عبارته ، فكان ينبغى أن يذكر مع سوء العبارة الخطابة والفصاحة ، لأن سوء العبارة والفصاحة ضدان ، ولا يذكر مع عِىّ اللسان جودة الحساب ، لأنهما ليسا ضدين ، ولو قال : « أن يفحم الخطباء فيهم باقل » ونحو ذلك ، كان أسوغ .

وقال من ردّ على ابن جنى : ليس الأمر كما قال ، فإن باقلا كما أتى من سوء البيان أتى من الجهل بعقد البنان ، فإنه لو ثنى من سبابته وإبهامه دائرة ، ومن خنصره عقدة ، لم تفلت منه الظبية ، فقد صحّ قوله فيما نسبه إليه من الجهل بالحساب .

انتهى ما ذكره ابن الشجرى ، وهذا الردّ على ابن جنى ، من كلام الواحدى (٢) ، مع اختلاف يسيرٍ فى العبارة ، وقد صرَّح بنسبته إليه شارحُ ديوان المتنبى (٣) .

وقد رأيت ابن الشجرى يسلَخُ كلامَ الواحدى فى مواضع من شرح المتنبى ، ودللت على هذه المواضع فى حواشى التحقيق (٤) .

وأصرَحُ من كل ذلك ما ذكره ابنُ الشجرى فى شرح قول المتنبى :

---

(١) المجلس الخامس والستون .

(٢) شرح ديوان المتنبى ص ٢٧١ .

(٣) شرح ديوان المتنى المنسوب خطأً للعكبرى ٣/٢٦٠ .

(٤) راجع المجلسين التاسع والعشرين ، والحادى والثلاثين (فى ثلاثة مواضع) .

نهبتَ من الأعمار ما لو حويته　　لهُنّئت الدنيا بأنك خالدُ

حيث أغار على كل ما ذكره الواحدى فى شرح البيت [1] .

التَّبريزى – أبو زكريا يحيى بن على

(٥٠٢ هـ)

من أبرز شيوخ ابن الشجرى ، أخذ عنه اللغةَ والأدب . وقد تعقبه ابن الشجرى فى مواضع من شرحه لشعر المتنبى :

فقال بعد أن حكى ثلاثة أقوال فى قول المتنبى [2] :

أمِطْ عنك تشبيهى بما وكأنه　　فما أحدٌ فوق ولا أحدٌ مثلى

والرابع : قول أبى على بن فُورَّجة ، قال : هذه « ما » التى تصحب « كأن » إذا قلت : كأنما زيد الأسد ، وإليه ذهب أبو زكريا ، قال : أراد أمط عنك تشبيهى بأن تقول : كأنه الأسد ، وكأنما هو الليث . وهذا القول أردأ الأقوال ، وأبعدها من الصواب ، لأن المتنبى قد فصل « ما » من « كأن » وقدّمها عليه ، وأتى فى مكانها بالهاء ، فاتصال « ما » بكأنه غير ممكن ، لفظا ولا تقديرا ، وهى مع ذلك لا تفيد معنًى إذا اتصلت بكأن ، فكيف إذا انفصلت منه وقُدِّمت عليه ؟

وقد أخذ ابن الشجرى على شيخه تفسير قول أبى الطيب :

أنت الجواد بلا مَنٍّ ولا كدَرٍ　　ولا مِطالٍ ولا وعدٍ ولا مَذْلُ

فقال [3] : سألنى سائل عن المذل ، فقلت : قد قيل فيه قولان : أحدهما أن معناه القلق ، يقال : مذلت من كلامك ، أى قلقت ، ومذل فلان على فراشه : إذا قلق فلم يستقر ، والقول الآخر : البَوْح بالسّرّ ، يقال : فلان مَذِلٌ بسِرِّه ، وكذلك هو مَذِلٌ بماله : إذا جاد به .

وذكر أبو زكريا فى تفسير البيت الوجهين فى المَذْل ، ثم قال : والذى أراد

---

(١) المجلس الثامن والسبعون ، وقارن بما فى شرح الواحدى ص ٤٦٦ .

(٢) المجلس الثالث والثمانون .

(٣) المجلس الرابع والثمانون ، وقد تعقب ابن الشجرى شيخه التبريزى فى موضعين آخرين من هذا المجلس .

أبو الطيب بالمذل أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد ، كما يقلق غيره . وليس ما قاله بشيء عليه تعويل ، بل المَذْل ها هنا البَوحُ بالأمر ونفى ذلك عنه ، فأراد أنه إذا جاد كتم معروفَه ، فلم يبُح به ، وقول أبى زكريا : « أراد أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد » قد زاد بذكر « الشدائد » ما ذهب إليه بُعداً من الصواب ، وهل فى البيت ما يدل على الشدائد ؟ إنما مبنى البيت على الجود ، والخِلال التى مدحه بنفيها عنه متعلقة بمعنى الجود ، وهى المنّ والكدر والمطال والوعد ، والمَذْلُ الذى هو البوح بالشىء .

* * *

أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية واللغوية

يُمثِّل ابنُ الشجرى ومَن إليه مِن نُحاة القرنين الخامس والسادس [1] ، حلقة الوصل بين المتقدمين من النحاة وبين المتأخرين .

فقد كان لقرب هذا الجيل من المنابع الأولى ، بالتلقّى والمشافهة ، وما ظفر [2] به نحاة هذا الجيل من الكتب والمصنفات التى عمرت بها دور العلم وخزائن المكتبات ، قبل أن تعصف بها عوادى الناس والأيام ، كان لذلك كله فضل حفظ آراء المتقدمين ، مما أمدّ النحاة المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء ، وفتح لهم آفاق النظر ، ومَهَدَ أمامهم سبل البحث .

وقد أودع ابن الشجرى كتابه « الأمالى » علما كثيراً ، أفاد منه المتأخرون ، مصرِّحين بالأخذ عنه وغير مصرحين ، على أن تأثيره فى مصنفات من بعده يبدو بشكل عام فيما عالجه من مسائل الإعراب والحذوف ، ثم فى هذا الحشد الهائل من شواهد القرآن الكريم والشعر .

وقد تتبعتُ ابنَ الشجرى فى مصنفات النحاة المتأخرين ، باستقراءٍ أرجو ألا يكون فاتنى معه شىء ، ثم أفضى تخريجُ شواهدِه من كتب العربية إلى تأثّرٍ خفىٍّ من أصحاب هذه الكتب لم يصرِّحوا به .

وهذا بيان الآخذين عن ابن الشجرى والمستفيدين منه ، أذكرهم بحسَب وفَياتهم ، صَنِيعى فى مصادر ابن الشجرى :

الأنبارى – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

(٥٧٧ هـ)

وأبو البركات من أبرز تلاميذ ابن الشجرى ، أخذ عنه علم العربية ، كما ذكر

---

(١) مِن مثل الزمخشرى وأبى البركات الأنبارى وابن يعيش ، فى المشرق ، وابن السِّيد البَطَلْيَوْسِىّ وابن الباذَش والسُّهيلى فى المغرب .

(٢) قد يُمثِّل لذلك بما ظفر به ابن الشجرى من كتاب « الأزهية » للهروى – وإن لم يصرح – وهذا الكتاب مما لم يتح لابن هشام والسيوطى ، كما ذكرت فى حديثى عن الهروى . ومن قبل « الأزهية » كتاب « الأوسط » للأخفش ، و « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، كما تقدّم .

هو نفسُه ، فى ترجمته التى ختم بها كتابه « نزهة الألبا » .

وقد ذهب الأنبارى بالشهرة كلها ، بكتابه « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » الذى أفاد فيه من ابن الشجرى إفادةً واضحة ، كما أفاد منه فى كتبه الأخرى ، والعجب من الأنبارى يُثْنى على شيخه ويُفيد منه كلَّ هذه الإفادة ، ثم لا يصرِّح باسمه فى أىٍّ من كتبه المطبوعة !

وقبل أن أدلّ على مواضع أخذ الأنبارى من ابن الشجرى ، أشير إلى أن الأستاذ الدكتور محمد خير الحلوانى (١) ، قد تنبّه قبلى إلى تأثير ابن الشجرى فى الأنبارى ، وذكر أن الأنبارىَّ أخذ معظم أدلة ابن الشجرى فى الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنه أغار على أسلوبه اللفظى فى غير موضع (٢) .

وهذه مُثُلٌ لما رأيته عند الأنبارىّ من كلام شيخه ابن الشجرى :

١ – نقل الأنبارى كلام ابن الشجرى عن « كلا وكلتا » ، وفى تعليل حملهما على المفرد إذا أضيفا إلى المظهر ، وعلى المثنى إذا أضيفا إلى المضمر ، ذكر رأى ابن الشجرى ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » . ولست أدرى لماذا لم يصرح الأنبارى بنسبة هذا الوجه إلى شيخه ابن الشجرى ، وهو لم يُعرَفْ عن غيره من المتأخرين (٣) ؟

٢ – فى تعليل بناء « قبل وبعد » على الضمة دون الفتحة والكسرة ، ذكر الأنبارى تعليل ابن الشجرى ولم يَعْزُه إليه (٤) .

٣ – وفى حديثه عن التثنية وأن أصلها العطف ، استاق كلام ابن الشجرى (٥)

---

(١) رحمه الله رحمة واسعة ، فقد كان من فضلاء علماء سوريّة ، وقد سعدت بمعرفته أيام اشتغاله برسالة الدكتوراه التى تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس .

(٢) الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، صفحات ١٣١ – ١٣٤ ، ١٤٥ – ١٤٧ ، ٢٦٦ .

(٣) الإنصاف ص ٤٥٠ (المسألة ٦٢) ويقارن بالأمالى – المجلس الثامن والعشرين .

(٤) أسرار العربية ص ٣١ ، ويقارن بالأمالى – المجلس الأربعين .

(٥) أسرار العربية ص ٤٧ ، ويقارن بالأمالى – المجلس الثانى .

٤ - نقل ما ذكره ابن الشجرى من رأى الكوفيين ، فى مجىء « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ، وردّ البصريين عليهم (١) .

٥ - وأبْيَنُ من ذلك كلّه فى أخذ الأنبارى من ابن الشجرى ، ما ذكره فى الخلاف فى « نعم وبئس » و « أفعل التعجب » ، فقد أغار الأنبارى فى هاتين المسألتين على كلام ابن الشجرى ، واستعان بشواهده وطريقة حِجاجه وردّه ، كما لاحظ بحق الأستاذ الدكتور الحلوانى فى كتابه المذكور (٢) وهناك مواضع تأثير أخرى ، أشار إليه الدكتور الحلوانى - وأحسن كل الإحسان - فى كتابى ابن الشجرى والأنبارى (٣) .

العُكْبَرِىّ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين

(٦١٦ هـ)

من النُّحاة البارزين فى عصره ، وقد اشتهر بكتابه « التبيان فى إعراب القرآن » ونشر له أخيرا كتاب « إعراب الحديث النبوى » (٤) . وقد اعتنى فى هذين الكتابين بغاية تعليمية تطبيقية ، فلم يهتم كثيراً بنسبة الأوجه الإعرابية إلى أصحابها ، ولا أستبعد أن يكون قد أفاد (٥) من الوجوه الإعرابية التى ملأ بها ابنُ الشجرى « أماليه » ، فهو قريب العهد والدار من ابن الشجرى ، ثم هو قد تلمذ لابن الخشاب الذى ردّ على ابن الشجرى فى « أماليه » .

على أن العكبرىَّ قد أشار إلى ابن الشجرى إشارة غامضة ، حين ذكر اختلاف النحاة فى حدّ الاسم ، فقال : « وقال ابن السرّاج : هو كلّ لفظ دل على

---

(١) الإنصاف ص ٤٧٨ - ٤٨١ (المسألة ٦٧) ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والسبعين .

(٢) الإنصاف ص ٩٧ - ١٤٨ (المسألتان ١٤ ، ١٥) ويقارن بالأمالى - المجلسان التاسع والخمسون والستون .

(٣) الخلاف النحوى ص ١٤٦ .

(٤) ثم نشر له بعد ذلك : شرح لامية العرب ، والتبيين عن مذاهب النحويين .

(٥) انظر مثلا التبيان فى إعراب القرآن ص ١١٤٢ ، وقارن بالأمالى - المجلس الحادى عشر ، فى إعراب قوله تعالى : ﴿ وهو الذى فى السماء إلٰهٌ وفى الأرض إلٰه ﴾ .

معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم فى هذا دلالة الوضع » . ويقول الأستاذ الدكتور محمد خير الحلوانى ، تعليقا على ذلك [1] : لعله يريد به ابن الشجرى ، لأنه ينسب إلى نفسه هذه الزيادة .

شارح ديوان المتنبى

ومما يتَّصل بأبى البقاء العُكْبَرىّ شرح ديوان المتنبى ، الذى ظل يُنْسَب إليه دهراً طويلا ، حتى جاء الدكتور مصطفى جواد رحمه الله ، وأثبت أن هذا الشرح ليس للعكبرى [2] ، وأنه لابن عَدْلان ، وهو عفيف الدين أبو الحسن على بن عدلان ابن حماد الربعى الموصلى النحوى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٦٦ هـ .

وقد يقوّى رأىَ الدكتور مصطفى جواد أن أبا البقاء العكبرى لم يذكر ابن الشجرى فى أىٍّ من كتبه المطبوعة التى رأيتها ، على حين نرى شارح ديوان المتنبى كثيرَ النقل عن ابن الشجرى والتصريح باسمه ، فلو كان العكبرىُّ هو شارحَ ديوان المتنبى لما اختلف حاله بين شرح الديوان وسائر كتبه .

ومهما يكن من أمر فقد أفاد شارح ديوان المتنبى هذا من ابن الشجرى ، وحكى كلامه مصرِّحاً وغير مصرح ، ولست بسبيل ذكر كلّ المواضع التى صرَّح فيها الشارح بابن الشجرى ، فهى بالغة الكثرة [3] ، ولكنى أدلّ على المواطن التى أغار فيها على كلام ابن الشجرى ، من غير تصريح بالنقل عنه :

١ - أورد الشارح إعراب ابن الشجرى لبيت الشماخ [4] :

---

(١) مسائل خلافية فى النحو ، للعكبرى ، تحقيق الدكتور الحلوانى ص ٤٢ ، وراجع ما سبق فى الفقرة الثالثة والثلاثين من آراء ابن الشجرى النحوية .

(٢) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق - المجلد الثانى والعشرون ص ٣٧ ، ١١٠ - دمشق ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م . وانظر ما كتبه الأخ الدكتور عبد الرحمن العثيمين فى مقدمة تحقيق التبيين ص ٤٩ .

(٣) انظر مثلا شرح الديوان ٢٧/١ ، ٣٧٩ ، ٢٣٩/٢ ، ٣٣٩ ، ١٦٢/٣ ، ١٦٣ ، ١٩٠ ، ٣٦/٤ ، ١٢٩ ، ١٩٢ ، وفى بعض هذه المواضع يصرح هذا الشارح بأنه نقل بخطه من أمالى ابن الشجرى ، وذلك بعض ما اعتمد عليه الدكتور مصطفى جواد فى ردّ نسبة الشرح إلى العكبرى ، إذ كان هذا ضريرا ، أضرَّ فى صباه بالجدرى .

(٤) شرح الديوان ١٧٤/٢ - والأمالى - المجلس الرابع .

إذا الأرطى توسّد أبرديه خدود جوازئ بالرمل عِينِ

٢ - نقل الشارح إعراب ابن الشجرى بحروفه لقول المتنبى (١) :

جربت من نار الهوى ما تنطفى نار الغضا وتكلّ عما تحرقُ

٣ - وحكى توجيهه لقول المتنبى (٢) :

كبُرت حول ديارهم لما بدت منها الشموس وليس فيها المشرقُ

٤ - ونقل تأويله لقول المتنبى (٣) :

حشاى على جمر ذكيٍّ من الهوى وعيناى فى روضٍ من الحسن ترتعُ

٥ - وذكر إعرابه لقول المتنبى (٤) :

يعطى فلا مطله يُكدِّرُها بها ولا مَنُّه يُنكِّدُها

٦ - ولخَّص كلامه على قول المتنبى (٥) :

ما لمن ينصب الحبائل فى الأر ض ومَرْجاهُ أن يصيدَ الهلالا

٧ - واستاق شرحَه لقول المتنبى (٦) :

وما الخيل إلا كالصديق قليلةٌ وإن كثُرتْ فى عين من لا يُجرّبُ

٨ - وفى قول المتنبى (٧) :

لو كان ما تعطيهم من قبل أن تعطيهم لم يعرفوا التأميلا

أخذ الشارح تفسير وإعراب ابن الشجرى بألفاظه ، ثم أورد ما أنشده ابن الشجرى من شعر أبى نصر بن نباتة وأبى الفرج بن الببّغاء ، على معنى بيت المتنبى .

---

(١) شرح الديوان ٣٣٣/٢ - والأمالى - المجلس الثانى عشر .
(٢) « « ٣٣٧/٢ ، والأمالى - المجلس نفسه .
(٣) « « ٢٣٥/٢ ، والأمالى - المجلس الثامن عشر .
(٤) « « ٣٠٤/١ ، والأمالى - المجلس التاسع والعشرون .
(٥) « « ١٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثون .
(٦) « « ١٨٠/١ ، والأمالى - المجلس الرابع والسبعون .
(٧) « « ٢٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس نفسه .

٩ – وسلخ إعراب ابن الشجرى لقول المتنبى [١] :

ما قوبلت عيناه إلا ظنتا تحت الدجى نار الفريق حلولا

ثم أنشد شواهده على مجىء الحال من المضاف إليه ، ونقل حكايته عن أبى على الفارسى ، فى « المسائل الشيرازيات » ، كلّ ذلك فعل ، دون أن يصرح بابن الشجرى .

١٠ – وساق كلامه كلّه فى عِلّة منع الابتداء بالنكرة ، والكلام على قول المتنبى [٢] :

مُنًى كُنَّ لى أن البياض خِضابُ فَيخْفَى بتبييض القُرونِ شبابُ

١١ – أفسد الشارحُ كلامَ الرَّبَعىّ بما أفسده به ابن الشجرى ، وساق الكلام كأنه من عند نفسه ، وقد أشرت إلى ذلك فى حديثى عن الربعى .

ومن قبل كلّ ذلك ومن بعده ، أخذ شارح ديوان المتنبى ما أفرده ابن الشجرى فى المجلس الأخير من « أماليه » لأعجاز أبيات أبى الطيب التى يُتَمثَّل بها ، ثم الأبيات التى تُعَدُّ من بدائعه [٣] .

ابن يعيش – يعيش بن على بن يعيش

(٦٤٣ هـ)

اشتهر عند الدارسين بشرحه على « المفصل للزمخشرى » وبشرحه على « الملوكى فى التصريف » لابن جنى ، ولم يصرح بنقلٍ عن ابن الشجرى ، لكنى رأيت فى بعض مباحثه مَشابِهَ من كلام ابن الشجرى ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد [٤] ، فمن ذلك :

---

(١) شرح الديوان ٢٣٨/٣ ، والأمالى – المجلس السادس والسبعون .

(٢) شرح الديوان ١٨٨/١ ، والأمالى – المجلس الحادى والثمانون .

(٣) شرح ديوان المتنبى ٢٢/١ ، ١٦٢ .

(٤) وهذا المصدر الواحد – فيما أرجِّحُ – هو أبو على الفارسى ، فقد كان ابن يعيش كثير الأخذ عنه ، وكذلك ابنُ الشجرى ، كما أخبرتك . وانظر مقدمتى لكتاب الشعر ص ٩٢ .

ما ذكره فى الكلام على « أف » فقد اتفق سياقه مع سياق ابن الشجرى تماما [١] . وما أورده فى أن أصل التثنية العطف بالواو [٢] . وغير ذلك كثير ، مما حاك فى صدرى أن ابن يعيش متأثرٌ فيه ابنَ الشجرى ، ولكنى لا أملك الدليلَ القاطعَ عليه .

المظفَّر بن الفضل العَلَوىّ الحُسينىّ

(٦٥٦ هـ)

صاحب « نَضْرة الإغريض فى نُصْرة القريض » ، وهو كتابٌ فى صناعة الشعر ، على غرار كتاب « العُمدة » لابن رشيق .

وقد روى العلوىُّ هذا من طريق ابن الشجرى ، كلمةً لأبى العلاء المعرى عن الشعر ، قال [٣] : « وروى لى الغزنوى ، عن هِبة الله المعروف بابن الشجرى ، قال : حدثنى أبو زكريا التِّبريزى ، قال : كنت أسأل المعرى عن شعر أقرؤه عليه ، فيقول لى : هذا نظم جيد ، فإذا مرّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا ، هذا هو الشعر » .

ثم رأيت مواضع من كتابه هذا ، أكاد أقطع بأن مصدره فيها ابن الشجرى ، وإن لم يصرح بالنقل عنه ، وقد أشرت إلى ذلك فى حواشى التحقيق [٤] .

ابن عُصفُور – على بن مؤمن

(٦٦٩ هـ)

فى حديث ابن الشجرى عن التثنية ، قال [٥] : « وربّما استغنوا فى هذا

---

(١) شرح الملوكى ص ٤٣٨ ، ويقارن بالأمالى – المجلس الخامس والأربعون .
(٢) شرح المفصل ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، والأمالى – المجلس الثانى .
(٣) نضرة الإغريض ص ١١ .
(٤) نضرة الإغريض ، صفحات ٢٤٦ ، ٢٦٢ – ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، وقارن بالأمالى – المجالس : السابع ، والسادس عشر ، والخامس والأربعين .
(٥) المجلس الثانى .

النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبىء عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر » .

وقد علق البغدادىّ على هذا ، فقال [1] : « والعجب من ابن الشجرى فى حمله الإفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور فى كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

القُرْطبىّ – محمد بن أحمد

(٦٧١ هـ)

نقل فى « تفسيره » أقوالَ ابن الشجرى ، مصرّحاً به وغيرَ مصرِّح ، فمما صرح فيه :

١ – إعراب قوله تعالى [2] : ﴿ قل تَعَالَوْا أتلُ ما حرَّم ربّكُمْ عليكم ﴾ .

٢ – تأويل قوله تعالى [3] : ﴿ قل ما يَعْبَؤُ بكم ربِّى لولا دعاؤُكم ﴾ .

ومما لم يصرح به ، واتفق سياقُه مع سياق ابن الشجرى ، كأنه ينقل عنه ، أو أن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد :

١ – الكلام [4] على معنى ﴿ اصطفَيْنا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أورثْنا الكتابَ الذين اصطفَيْنا مِن عبادنا ﴾ .

٢ – شرح قول الشاعر [5] :

نُعاطِى الملوكَ السِّلْمَ ما قصدوا لنا ... وليس علينا قتلُهم بمحرَّمِ

---

(١) الخزانة ٥٣٨/٧ ، وانظر الفقرة الأولى من آراء ابن الشجرى ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٩ ، ولم يذكر ابنُ عصفور ابنَ الشجرىّ .

(٢) تفسير القرطبى ١٣١/٧ ، والأمالى – المجلس الثامن .

(٣) « « ٨٤/١٣ ، والأمالى – المجلس نفسه . وانظر أيضا ٢١٢/١ ، ٢٣٥ ، ١١٢/٣ ، ٦٨/٥ ، ٨٣ .

(٤) « « ٣٤٧/١٤ ، والأمالى – المجلس العاشر .

(٥) « « ٣٤٩/١٤ ، والأمالى – المجلس نفسه .

٣ – الحديث عن حمل الأفعال بعضِها على بعض [١] ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لكم ليلةَ الصِّيامِ الرَّفثُ إلى نسائكم ﴾ .

٤ – تأويل قوله تعالى [٢] : ﴿ ولا تَعْدُ عيناك عنهم تُريدُ زينةَ الحياةِ الدنيا ﴾ .

ابن مالك – محمد بن عبد الله
(٦٧٢ هـ)

أبرز نحاة القرن السابع ، وصاحب أشهر نظم فى النحو .

ذكر ابن هشام أن ابن مالك قد تبع ابنَ الشجرى فى إعراب قول الشاعر [٣] :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بالهم والحَزَنِ

وصرَّح ابن مالك أن مذهبه فى ظهور الخبر بعد « لولا » ، هو مذهب الرمانى وابن الشجرى والشَّلَوْبِين . وقد أشرت إلى ذلك فى الفقرة الرابعة والخمسين من آراء ابن الشجرى . كما حكى عنه فى مواضعَ من شرح الكافية الشافية [٤] .

رضىّ الدين الشاطِبىّ – محمد بن على
(٦٨٤ هـ)

من كبار اللغويين والقراء ، روى عنه القراءة أبو حيان النحوى . وقد حكى رضىُّ الدين عن ابن الشجرى تفسيرَه للأُلَى ، من قول الشريف الرضى :

قد كان جدك عصمة العرب الأُلى فاليوم أنت لهم من الإعدامِ

ونقله ابنُ منظور [٥] من خط رضىّ الدين .

---

(١) تفسير القرطبى ٣١٦/٢ ، والأمالى – المجلس الثانى والعشرون .
(٢) « « ٣٩١/١٠ ، والأمالى – المجلس نفسه .
(٣) المغنى ص ١٧٢ ، والأمالى – المجلس الخامس .
(٤) صفحات ٤٤٠ ، ٩٦١ ، ١٦٣٢ .
(٥) لسان العرب (ألا) ٣٢٢/٢٠ ، والأمالى – المجلس الخامس .

أبو حيان الأندلسى – محمد بن يوسف

(٧٤٥ هـ)

مِن فُحول النحاة فى القرن الثامن . وما زال أكبر أعماله مخطوطاً ، وهو كتاب التذييل والتكميل ، شرح التسهيل لابن مالك ، وهو أمرٌ يدعو إلى العَجب والأسف معاً .

وقد رأيت عنده موضعا [(١)] ، حكى فيه كلام ابن الشجرى ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تعالَوْا أتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم ﴾ .

ثم حكى عن ابن الشجرى ما ذكره من جمع جمع الجمع ، ونقل ردّ ابن الخشاب عليه ، رأيت ذلك فى كتاب مخطوط له اسمه « تذكرة النحاة » [(٢)] .

المُرادِىّ – الحسن بن قاسم ، أو ابن أمّ قاسم

(٧٤٩ هـ)

من شرّاح الزمخشرى وابن معطى وابن مالك ، وقد عُرِف بكتابه « الجنى الدانى فى حروف المعانى » .

وقد حكى المرادى عن ابن الشجرى أقواله [(٣)] فى مجىء اللام بمعنى « بعد » ، وفى الجزم بلو ، وعمل « لا » عمل « ليس » فى المعرفة ، وظهور الخبر بعد « لولا » . ثم كانت شواهد ابن الشجرى مَدَدًا له فى كتابه المذكور .

---

(١) البحر المحيط ٢٤٩/٤ ، وقارن بما فى الأمالى – المجلس الثامن .

(٢) الموجود منه الجزء الثانى ، وهو مخطوط بالخزانة العامة بالرباط – المغرب ، وأشرت إلى ذلك فى حواشى تحقيق المجلس الثانى والثلاثين . وقد طبع أخيرا ، وذكرت موضع هذا النقل من المطبوع فى تعليقاتى فى المجلس المذكور . ثم حكى عنه فى ثلاثة مواضع من ارتشاف الضرب ٢١٩/١ ، ٣١/٢ ، ٥٧٢ .

(٣) الجنى الدانى – صفحات ١٠١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٦٠٠ ، وقد أشرت إلى ذلك فى الحديث عن آراء ابن الشجرى .

ابن مكتوم – أحمد بن عبد القادر

(٧٤٩ هـ)

من تلاميذ أبى حيان ، وجمع من تفسيره مجلَّداً ، سماه الدرّ (١) اللَّقيط من البحر المحيط ، وله تصانيفُ أخرُ فى اللغة وأخبار النحاة .

وقد حكى السيوطى (٢) إعرابَ ابن الشجرى لقول الشاعر :

غير مأسوف على زمن ينـــقضى بالهم والحزن

ونسبه إلى ابن مكتوم هذا فى « تذكرته » . وهذا الذى حكاه السيوطى موجودٌ حرفاً حرفاً عند ابن الشجرى . ولست أدرى هل أغار ابن مكتوم على كلام ابن الشجرى ، أم أن السيوطىَّ قد سها ، ونسب ما وجده فى أمالى ابن الشجرى إلى تذكرة ابن مكتوم ؟ وقد ينفى هذا الاحتمالَ الثانى أن السيوطىَّ حين أورد هذا الكلامَ كان بصدد حكاية نقول كثيرة عن تذكرة ابن مكتوم ، ثم إنه صدَّر ما حكاه فى شرح البيت بقوله : وقال ابن مكتوم فى موضع آخر من تذكرته .

ابن هشام – عبد الله بن يوسف

(٧٦١ هـ)

أبرز نحاة القرن الثامن ، شرَّقت كتبه وغرَّبت ، وذهب كتابه « المغنى » بالشهرة والصِّيت . وقد نقل فى « المغنى » آراء ابن الشجرى ، وتعقَّبه فى بعضها ، وظهر فى كلامه شئٌ من التحامل عليه ، على أن ابن هشام قد أفاد من ابن الشجرى إفادةً واضحة ، وبخاصة فى مباحثه عن الأدوات ، معانيها وشواهدها ، بل إنه ساق عباراته بألفاظها ، دون أن يصرح بنسبة الكلام إليه . وقد ثبت أن ابن هشام كانت لديه نسخةٌ من أمالى ابن الشجرى ، صححها وأملى عليها بعض تعليقات ، كتبها أحد تلاميذه (٣) .

---

(١) طبع بهامش البحر المحيط .

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، ويقارن بالأمالى – المجلس الخامس .

(٣) انظر ما يأتى عن نُسَخ الأمالى .

وليس يعنينى هنا ذكرُ المواضع التى حكى فيها ابنُ هشام آراءَ ابن الشجرى ، فهذا قد ذكرته فى حواشى التحقيق ، وإنما أشير إلى المواضع التى أفاد فيها ابن هشام من ابن الشجرى وتأثره ، دون أن يصرح به ، ثم أعرض لمآخذ ابن هشام على ابن الشجرى . فمن ذلك :

١ - نقل ابن هشام بعض ما ذكره ابن الشجرى فى إعراب قوله تعالى : ﴿ وهُو الذى فى السماء إلهٌ وفى الأرض إله ﴾ (١) .

٢ - نفى ابنُ هشام أن تكون « أى » شرطية ، فى قول المتنبى :

أيّ يوم سررتنى بوصال … لم ترعنى ثلاثة بصدودِ

قال : لأن المعنى حينئذ : « إن سررتنى يوما بوصالك آمنتنى ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يراد به النفى ، كقولك لمن ادعى أنه أكرمك : أىّ يوم أكرمتنى ؟ » . هذا تأويل ابن هشام ، وهو مسلوخ من كلام ابن الشجرى (٢) ، وقد نبَّه البغدادىّ على أن ابن هشام قد أخذ كلامَ ابنِ الشجرىّ هنا برُمَّته (٣) .

٣ - قال ابن هشام : من مشكل باب « ليت » قول يزيد بن الحكم :

فليت كفافا كان خيرك كلّه … وشرّك عنى ما ارتوى الماء مُرْتَوِى

ثم أورد أوجه الإشكال فى إعراب هذا البيت ، وساق الأجوبة عليها . وقد أغار ابن هشام فيما أورد وساق ، على كلام ابن الشجرى ، الذى أطال النَّفَسَ فى هذا البيت ، وقد نبّه البغدادى إلى أن ابن هشام قد تبع ابنَ الشجرى فى كلامه على ذلك البيت ، وقال : وقد لخص ابن هشام فى « المغنى » كلام ابن الشجرى فى غير وجهه ، فإنه لم يبيّن ما ينبنى على كل قول من الأقوال (٤) .

---

(١) المغنى ص ٤٨٥ ، والأمالى – المجلس الحادى عشر .
(٢) المغنى ص ٨٣ ، والأمالى – المجلس الثانى عشر .
(٣) شرح أبيات المغنى ١٥٥/٢ .
(٤) المغنى ص ٣٢٠ ، والأمالى – المجلس الثامن والعشرون ، والخزانة ٤٨٣/١٠ .

٤ – أورد ابن هشام فى شواهد « إذ » بيت الأخطل :

كانت منازل ألّاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

ثم تكلّم على إعراب البيت بكلام يرجع إلى ما ذكره ابن الشجرى فيه [1] .

وقد رجّح عندى أن ابن هشام ناقل عن ابن الشجرى فى هذا الموضع ، أن ذلك البيت لم يرد فى ديوان الأخطل المطبوع ، وأنى لم أجد أحدًا أنشده ، أو نسبه هذه النسبة قبل ابن هشام سوى ابن الشجرى ، ويبدو أنه وحده صاحب [2] هذه النسبة ، فقد قال السيوطى : « قال ابن الشجرى فى أماليه : هو للأخطل » [3] .

٥ – فى حديثه عن قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حِينٌ من الدهر ﴾ حكى كثيراً من ألفاظ ابن الشجرى فى تأويل الآية الكريمة [4] .

٦ – نقل ابن هشام كلام ابن الشجرى على بيت المتنبى [5] :

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

٧ – تكلّم ابن هشام على الفاء التى فى جواب « أمّا » ، وأورد فيها احتمالاتٍ ثلاثةً ؛ أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء . ثم صحّح أنها للجزاء . وهذا الذى أورده ابن هشام كأنه خارجٌ من كِيس ابنِ الشجرى [6] .

٨ – فى حديث ابن هشام عن حذف المبتدأ ، تشابه سياقُه مع سياق ابن الشجرى ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد [7] .

٩ – ساق ابن هشام شواهدَ كثيرة على « القلب » ، وبعضُ هذه الشواهد منتزع من ابن الشجرى انتزاعا ، وهو مما لا يخفى على المتأمّل لكلا السِّياقين [8] .

---

(١) المغنى ص ٩٠ ، والأمالى – المجلس الثلاثون .

(٢) هذا ما قلته عند إعداد هذه الرسالة منذ إحدى عشرة سنة ، ثم ظهر لى أن صاحب هذه النسبة هو أبو على الفارسى . وهو فى كتابه : الشعر ص ٢٨٤ .

(٣) شرح شواهد المغنى ص ٨٨ .

(٤) المغنى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والأمالى – المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المغنى ص ٢٤٥ ، والأمالى – المجلس نفسه .

(٦) المغنى ص ٥٧ ، والأمالى – المجلس السادس والثلاثون .

(٧) المغنى ص ٦٩٩ ، والأمالى – المجلس التاسع والثلاثون .

(٨) المغنى ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، والأمالى – المجلس الثالث والأربعون .

١٠ – هذا وقد أشرت فى الفقرة الثامنة والخمسين من آراء ابن الشجرى ، إلى أن سياق ابن هشام فى الكلام على مجىء اللام بمعنى « بعد » يؤذن بأنه ينقل عن ابن الشجرى .

وقد أخذ ابن هشام على ابن الشجرى أشياء ، نسبه فيها إلى الوهم . فمن ذلك :

١ – نسب إليه أنه أجاز الجزم بلو ، ثم نسب إليه أيضا أنه أنشد شاهدًا على الجزم بلو قول الشاعر (١) :

تامت فؤادَكَ لو يَحْزُنْكَ ما صنعت إحدى نساء بنى ذُهل بن شيبانا

وهذا الشاهد لا وجودَ له فى أمالى ابن الشجرى ، كما أن ابن الشجرى لم يُجزِ الجزم بلو ، وإنما قصره على الضرورة الشعرية . وقد ذكرت ذلك فى الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجرى .

٢ – أخذ ابن هشام على ابن الشجرى إعرابَه لقول الشماخ :

وهنّ وقوفٌ ينتظرن قضاءه بضاحى عذاةٍ أمْرَه وهْوَ ضامزُ

وذلك أن ابن الشجرى قال (٢) : وفى البيت فصلٌ بالظرف الأجنبى بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : « بضاحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبى من المصدر الذى هو « قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة ، أضمر « يقضى » فنصب به « أمره » .

وقد ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء فى قوله : « بضاحى » متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يفصل بين « قضاءه وأمره » بالأجنبى ، ثم قال (٣) : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره « أمره » معمولا لقضى محذوفا ، لوجود ما يعمل » .

---

(١) شرح قصيدة بانت سعاد ص ١١ ، والمغنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) المغنى ص ٥٩٥ .

هذا كلام ابن هشام فى « المغنى » ، ولكنه نقضه فى كتابه « شرح بانت سعاد »[1] حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضاءه محذوفا ، مبدلا من « قضاءه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان بينتظرن ، ولا يفصل المصدر من معموله » .

انتهى كلامه ، وواضح أنه يرجع إلى كلام ابن الشجرى ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجرى يقدر المحذوف أو المضمر « يقضى » وابن هشام يقدره « قضاء » .

٣ — استشهد ابن الشجرى على مجىء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، بقول زهير[2] :

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقومٌ آل حصن أم نساءُ

وقد ردَّ ابنُ هشام على ابن الشجرى هذا الاستشهاد ، فقال[3] : والذى غلَّط ابنَ الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهُّمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتّةَ ، لمنافاته لفعل الدِّراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ؟ : علمت جوابَ أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٤ — تشكّك ابنُ هشام فى نقل ابن الشجرى عن سيبويه أن « أو » فى قوله تعالى : ﴿ وأرْسَلْناه إلى مائة ألفٍ أو يَزِيدُون ﴾ للتخيير ، وقد ذكرت ذلك فى حديثى عن سيبويه ، وذكرت أيضا أن الحق مع ابن هشام ، فى تشككه فى هذا النقل ، إذ لم أجده فى كتاب سيبويه المطبوع .

٥ — نسب ابن هشام ابن الشجرى إلى التعسُّف ، فيما قدَّره من حذوف ، فى قوله تعالى : ﴿ وقالوا كونوا هُودًا أو نصارَى تهتدوا ﴾ ، وقد أشرت إلى ذلك فى مبحث الحذوف .

---

(١) شرح بانت سعاد ص ٩٤ .
(٢) الأمالى — المجلس الرابع والثلاثون .
(٣) المغنى ص ٤١ .

٦ – وهَّم ابنُ هشام ابنَ الشجرى فى جعله قوله تعالى : ﴿ إمَّا يُعذِّبُهم وإما يتوبُ عليهم ﴾ من باب التخيير ، وقد ذكرت ذلك فى الفقرة الثانية والستين من آراء ابن الشجرى ، وأشرت إلى أن ابن الشجرى إنما انتزع كلامه من كلام الهروى ، فى « الأزهية » ، فإن كان إيرادٌ فعلى الهرويّ ، ومثل ذلك ذكرت فى الفقرتين السابعة والخمسين ، والستين .

٧ – ردّ ابن هشام ما أخذه ابن الشجرى على مكى بن أبى طالب ، فى إعراب قوله تعالى من سورة البقرة : ﴿ كذلك قال الذين لا يعلمون مثلَ قولهم ﴾ و ﴿ كذلك قال الذين مِن قبلهم مِثْلَ قولهم ﴾ وذلك أن مكّيا قال فيما حكى ابن الشجرى (١) : « الكاف فى الموضعين فى موضع نصب ، نعت لمصدر محذوف ، أى قولا مثل ذلك قال الذين لا يعلمون ، وقولا مثل ذلك قال الذين من قبلهم ، ثم قال : ويجوز أن تكونا فى موضع رفع على الابتداء ، وما بعد ذلك الخبر » .

ويُعقّب ابن الشجرى فيقول : لا يجوز أن يكون موضع الكاف فى الموضعين رفعا ، كما زعم ، لأنك إذا قدرتها مبتدأ ، احتاجت إلى عائد من الجملة ، وليس فى الجملة عائد ، فإن قلت : أقدّر العائد محذوفا ، كتقديره فى قراءة من قرأ : ﴿ وكلٌّ وعَد اللهُ الحُسْنى ﴾ أى وعده الله ، فأقدّر : كذلك قاله الذين لا يعلمون ، وكذلك قاله الذين من قبلهم ، لم يجز هذا ، لأن « قال » قد تعدى إلى ما يقتضيه من منصوبه ، وذلك قوله : ﴿ مثل قولهم ﴾ ولا يتعدّى إلى منصوب آخر .

ويعلّق ابن هشام على كلام ابن الشجرى ، فيقول (٢) : وردّ ابنُ الشجرى ذلك على مكى ، بأنَّ « قال » قد استوفى معموله ، وهو ﴿ مِثْل ﴾ ، وليس بشىء ، لأن ﴿ مِثْل ﴾ حينئذ مفعول مطلق ، أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدَّر مفعول به لقال .

٨ – وقد ردَّ ابنُ هشام على ابن الشجرى ما انتقده على أبى على الفارسى ،

---

(١) المجلس الثمانون ، وقارن بمشكل إعراب القرآن لمكى ٦٩/١ .

(٢) المغنى ص ١٩٥ .

فى توجيه قوله تعالى : ﴿ أيحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميْتاً فكرهتموه ﴾ . وأشرت إلى ذلك من قبل [1] .

هذا وقد أورد ابن هشام اعتراضا لابن الشجرى على أبى على الفارسى ، ولم أجد هذا الاعتراضَ فى « أمالى ابن الشجرى » ، قال ابن هشام [2] : وقول الفارسى فى ﴿ ورَهْبانيَّةً ابْتدَعُوها ﴾ إنه من باب « زيدا ضربته » ، واعترضه ابن الشجرى بأن المنصوب فى هذا الباب ، شرطه أن يكون مختصا ، ليصحَّ رفعُه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، و ﴿ ابتدَعُوها ﴾ صفة ، ولابدَّ من تقدير مضاف ، أى : وحُبّ رهبانية ، وإنما لم يحمل أبو على الآية على ذلك ، لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلُقه الله عز وجل .

بهاء الدين السُّبْكىّ – أحمد بن على

(٧٦٣ هـ)

من علماء البلاغة ، وكتابه « عروس الأفراح » من الكتب المُعْتبَرة فى الفنّ ، وقد نقل عن ابن الشجرى فى كتابه المذكور [3] ، فى أثناء « شرح نفى النفى إثبات » ، قال : يعنى أن الإنكار إذا دخل على النفى كان لنفى النفى ، وهو إثبات ، ولذلك قيل : إن أمدح بيت قالته العرب :

ألستم خيرَ مَن ركِب المطايا وأنْدَى العالمين بطون راح

نقله ابن الشجرى فى « أماليه » ولولا صراحته فى تقدير المدح لما قيل ذلك .

ابن عَقِيل – عبد الله بن عبد الرحمن

(٧٦٩ هـ)

نقل عن ابن الشجرى نقلا غريبا ، فقد ذكر فى باب المبتدأ والخبر ، قال [4] :

---

(١) راجع الفقرة الحادية عشرة من الكلام على أبى على الفارسى .

(٢) المغنى ص ٦٣٩ ، وانظر كلام أبى على فى الإيضاح ص ٣١ .

(٣) عروس الأفراح المنشور ضمن شروح التلخيص ٢٩٧/٢ ، وقارن بالأمالى – المجلس الرابع والثلاثين .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٠/١ .

« ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الإجماع من البصريين والكوفيين ، على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين » .

والذى ذكره ابن الشجرى الإجماع من البصريين ليس غير . قال وقد سئل عن إعراب هذا البيت (١) :

أنى تُرَدُّ لِىَ الحمولُ أراهُمُ   ما أقْرَبَ الملسوعَ منه الداءُ

« فأجبت بأن الداء مبتدأ قُدِّم خبره عليه ، وإن كان الخبر جملةً اتساعا ، لأن البصريين مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه ، كقولك : مررت به المسكين ، وأكرمت أخاه زيد ، أى المسكين مررت به ، وزيد أكرمت أخاه » .

ثم نقل عن ابن الشجرى ، فى باب الاشتغال ، نصب « فارس » من قول الشاعرة (٢) :

فارسًا ما غادروه ملحما   غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

ونقل عنه أيضا ما حكاه عن أبى على الفارسى ، من جواز مجىء الحال من المضاف إليه (٣) .

الزركشى – محمد بن بهادر بن عبد الله

(٧٩٤ هـ)

صاحب كتاب « البرهان فى علوم القرآن » ، وعليه بنى السُّيوطىُّ كتابه « الإتقان فى علوم القرآن » الذى ذهب بالشهرة كلها . وقد نقل الزركشىُّ فى كتابه هذا عن ابن الشجرى ، مصرِّحًا بالنقل ، فى تسعة عشر موضعا (٤) . غير أن هناك ملاحظتين على نَقْل الزركشى عن ابن الشجرى :

(١) المجلس الرابع .
(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٤٧ ، وقارن بالأمالى – المجلس الثامن والعشرين .
(٣) « « « « « ١/٥٤٦ ، وقارن بالأمالى – المجلس السادس والسبعين .
(٤) تراها فى فهرس الأعلام من البرهان ٤/٤٧٤ .

الأولى : ما ذكره في حديثه عن الالتفات من الخِطاب إلى الغَيْبة ، قال [١] : « وجعل منه ابن الشجرى : ﴿ ما وَدَّعك ربُّك وما قَلَى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا التفات » .

وهذا الذى حكاه الزركشى عن ابن الشجرى ، مذكور فى المجلس الثامن عشر من « الأمالى » ، لكن ابن الشجرى أعاد هذه الآيةَ الكريمة فى المجلسين التاسع والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، كما يرى الزركشىُّ ، الذى خَفِىَ عليه هذا الموضعُ الثانى من « الأمالى » ، فقال ما قال ، وقد أشرت إلى ذلك فى حديثى عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجرى .

والملاحظة الثانية : حكى الزركشىُّ كلامَ ابن الشجرى ، فى معنى « أنْ » من قوله تعالى : ﴿ وناديْناه أنْ ياإبراهيمُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أنْ طهِّرا بَيْتِىَ ﴾ ، وكلام ابن الشجرى فى الآيتين مسلوخٌ من كلام الهروى ، صاحب كتاب « الأزهية » ، وقد نبَّهت عليه من قبل [٢] .

العَيْنى – محمود بن أحمد
(٨٥٥ هـ)

صاحب كتاب « المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية » وقد أنشد العينىُّ فى هذا الكتاب [٣] عن ابن الشجرى قول الراجز :

ياعنزُ هذا شجرٌ وماءُ وحجرة فى جوفها صِلاءُ

ثم رأيته قد لخَّص كلام ابن الشجرى فى معانى « القول » ، ولم يصرِّح بالنقل عنه [٤] .

---

(١) البرهان ٣١٩/٣ .
(٢) البرهان ٢٢٥/٤ ، والأمالى – المجلس التاسع والسبعون ، والأزهية ص ٥٦ ، ٦٤ .
(٣) المقاصد النحوية ٣١٤/٤ ، وقارن بالأمالى – المجلس الخامس والثلاثين .
(٤) « « ٣٦٢/١ ، وقارن بالأمالى – المجلس الثامن والثلاثين .

الأُشْمُونىّ - علىّ بن محمد
(نحو ٩٠٠ هـ)

شارح ألفية ابن مالك ، وقد نقل فى شرحه هذا عن ابن الشجرى ، فحكى عنه رواية نصب « فارس » من قول الشاعرة [١] :

فارساً ما غادروه ملحما غير زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

وحكى عنه الفرق بين « عِندَ ولدن » [٢] .

ونقل عنه ما حكاه عن أبى على الفارسى ، من جواز مجىء الحال من المضاف إليه [٣] .

ثم ذكره فى مواضع أخرى من شرحه المذكور [٤] .

الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرىّ
(٩٠٥ هـ)

حكى فى كتابه « التصريح على التوضيح » عن ابن الشجرى ، فذكر تأويلَه لقول القُطامىّ [٥] :

صريعُ غوانٍ راقهنَّ ورُقْنَه لَدُنْ شبَّ حتى شاب سودُ الذوائبِ

ونقل رأيه فى أن الجملتين الأمرية والنهيية يضعُف الإخبارُ بهما ، لأن الخبر حقُّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب . حكى هذا الكلام ثم قال [٦] : « قاله ابن الشجرى ونُوقِشَ فيه » . ولم يبين الشيخ خالد وجه المناقشة ، وتكفل بها الشيخ

---

(١) شرح الأشموى ٨٢/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .
(٢) « « ٢٦٤/٢ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثين .
(٣) « « ١٧٩/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .
(٤) « « ٢١٦/١ (باب المبتدأ والخبر) ، و ٢٥٣/١ (فصل لا العاملة عمل ليس) و ١٤/٤ (باب الجوازم) .
(٥) التصريح على التوضيح ٤٦/٢ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الحادى والثلاثين .
(٦) « « « ٢٩٨/١ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الأربعين .

يس ، فقال (١) : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام الخبرى ، لا خبر المبتدأ » .

ثم حكى الشيخ خالد أقوال ابن الشجرى فى مواضع أخر من كتابه المذكور ، ولم يتعرض له فيها بشىء (٢) .

السُّيوطىّ – عبد الرحمن بن أبى بكر
(٩١١ هـ)

أشهر النحاة المتأخرين على الإطلاق ، وقد حكى فى كُتُبه : همع الهوامع ، والأشباه والنظائر ، وشرح شواهد المغنى ، حكى أقوال ابن الشجرى ، ولم يتعقَّبْه فى شىء .

وترجع أهميةُ نقول السيوطى عن ابن الشجرى ، إلى أنه لم يَحْكِ رأياً أو اختياراً لابن الشجرىّ فقط ، بل إنه تجاوز ذلك إلى نقل فصول بأكملها ، مما يُعَدُّ توثيقاً للأمالى (٣) .

وقد رأيت السيوطىَّ ينسُب كلاما إلى ابن مكتوم ، هو مِن صميم كلام ابن الشجرى ، وقد ذكرتُ هذا ، فى حديثى عن ابن مكتوم .

البغدادىّ – عبد القادر بن عمر
(١٠٩٣ هـ)

صاحب « خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » ، وهو شرح شواهد الرضىّ على كافية ابن الحاجب .

ويُعَدُّ هذا الكتاب أعلى موسوعة فى علوم العربية وآدابها ، شحنه بالنصوص

---

(١) حاشية يس على التصريح ، المنشورة بحاشية التصريح .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ ، ٣٧٤ ، ١٤٤/٢ .

(٣) راجع الأشباه والنظائر ٨٤/١ ، ٧٦/٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٢٨٦ ، ٧٢/٣ ، ١٣١/٤ ، ١٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨٨ ، ٢٤٦ ، والهمع ١٠٤/١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ١٣٤/٢ .

النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فُقِدت أو اندثرت ، مع عنايةٍ فائقة بالا عد والتحقيق لكلّ ما يورده من ذلك (١) .

وقد أورد البغداديُّ « أمالى ابن الشجرى » ضِمنَ الموادّ التى اعتمد عليها فى تأليف كتابه (٢) .

ثم رأيته قد ذكر ابن الشجرى فى نحو تسعين ومائة موضع من الخزانة (٣) ، ناقلا آراءه وأقواله فى مسائل النحو والصرف واللغة والأدب ، ومنشدا شواهدَه فى كل ذلك .

ومع تصريح البغدادىّ بابن الشجرى فيما حكاه من أقواله ، فإنى رأيت موضعا من الخزانة ، نقل فيه كلام ابن الشجرى ، ولم يصرح ، وذلك ما ذكره فى شرح قول امرىء القيس (٤) :

على لاحبٍ لا يهتدى بمناره ... إذا سافه العَوْدُ الدِّيافىُّ جَرْجَرا

وقريبٌ من هذا أن البغداديَّ ينقل كلام سيبويه من طريق ابن الشجرى ، دون أن يصرح ، فمن ذلك ما حكاه عن سيبويه ، فى مسألة : « ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبدِ الله » ، وقول الشاعر :

فى ليلةٍ لا نرى بها أحدا ... يحكى علينا إلا كواكبُها

فقد رأيت سياقه يتفق مع سياق ابن الشجرى تماما ، مع تصرّف ابن الشجرى فيما نقل عن سيبويه ، وقد نبه إلى هذا شيخنا عبد السلام هارون (٥) ، رحمه الله ورضى عنه .

ومن ذلك أيضا ما حكاه البغداديُّ عن سيبويه حول إلغاء « لا » وزيادتها فى قول الشاعر :

تركْتَنى حين لا مالٍ أعيشُ به ... وحين جُنّ زمانُ الناس أو كَلِبا

---

(١) من كلام شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله رحمة واسعة فى مقدمة تحقيق الخزانة ص ١٩ .

(٢) الخزانة ١٨/١ .

(٣) راجع فهارس الخزانة ١٩/١٣ ، ٢٨٤ .

(٤) الخزانة ١٩٣/١٠ ، ويقارن بالأمالى – المجلس التاسع والعشرين .

(٥) الخزانة ٣٤٩/٣ ، والأمالى – المجلس الحادى عشر ، والكتاب ٣١٢/٢ .

فقد سطا على ما حكاه ابن الشجرى عن سيبويه [1] .

وقد استصوب البغدادىُّ تأويل ابن الشجرى لقول الشاعر :

وقد جعلتْ نفسى تطيب لضَغْمةٍ ... لضَغْمِهما ها يقرعُ العظمَ نابُها

فقال : وقد اختلف الناس فى معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجرى فى أماليه ، فى موضعين منها [2] .

ثم دفع ما ذكره النحاة المتأخرون من أن ابن الشجرى . قد أجاز الجزم بلو ، وقد ذكرت ذلك فى الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجرى .

وقد تعقب البغدادىُّ ابن الشجرى فيما ذكره من أن قول أبى طالب [3] :

ضروبٌ بنَصْلِ السيف سُوقَ سِمانها ... إذا عَدِموا زادًا فإنك عاقرُ

فى مدح النبىّ ﷺ .

قال البغدادى [4] : وهذا البيت من قصيدة لأبى طالب عمِّ النبى ﷺ ، رثى بها أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ... وغلِطَ بعضهم فزعم أنها مدحٌ فى مسافر بن أبى عمرو . وأفحشُ مِن هذا القول قولُ ابن الشجرى فى « أماليه » إنها فى النبىّ ﷺ .

هذا وقد حكى البغدادىُّ أيضا عن ابن الشجرى ، فى مواضعَ من كتابه « شرح شواهد الشافية » وقد دللت على تلك المواضع فى حواشى التحقيق .

وفى كتابه شرح أبيات مغنى اللبيب ، ذكره نحو أربعين ومائة مرّة [5] .

وفى كتابه شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ذكره مرّتين [6] .

---

(١) الخزانة ٣٩/٤ ، ٤٠ ، والأمالى – المجلس الحادى والثلاثين ، والكتاب ٣٠٢/٢ .

(٢) الخزانة ٣٠٢/٥ ، والأمالى – المجلسين الثالث عشر ، والخامس والستين .

(٣) الأمالى – المجلس السابع والخمسون .

(٤) الخزانة ٢٤٤/٤ ، والأمر على ما قال البغدادى فى ديوان أبى طالب ص ٧٧ .

(٥) شرح أبيات المغنى ٣٥٢/٨ .

(٦) ص ٨٨ ، ١٢٣ .

المرتضَى الزَّبيدى – محمد بن محمد

(١٢٠٥ هـ)

صاحب أضخم المعجماتِ العربية : تاج العروس فى شرح القاموس . وقد وقع لى موضعٌ من هذا المعجم ، ذكر فيه الزَّبيدىّ ابنَ الشجرى ، ولم أستقصِ جميع أجزاء ذلك المعجم الضخم ، فإن ذلك محوجٌ إلى زمن طويل :

ذكر الزَّبيدىُّ أقوال العلماء فى اشتقاق « القَيْل » وهو الملك من ملوك حمير ، ثم قال (١) : « وفيه كلامٌ طويل لابن الشجرى وغيره » .

ثم رأيت موضعا آخر ، رجحتُ فيه أن الزَّبيدىَّ ناقلٌ عن ابن الشجرى ، وذلك ما أنشده من قول الشاعر :

رُحْتِ وفى رجليك ما فيهما ... وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

ثم قال الزَّبيدى (٢) : « قلت : هو للأُقَيْشِر ، وقد جاء فى شعر الفرزدق أيضا ، وصدره :

وأنت لو باكرت مشمولة ... صهباء مثل الفرس الأشقرِ

وقد ذكرت فى حواشى التحقيق ترجيحاً أن الزَّبيدىَّ نقل ذلك من أمالى ابن الشجرى ، استناداً إلى أن ابن الشجرى انفرد بهذه الرواية ، وبنِسبة الشعر إلى الفرزدق .

* * *

---

(١) تاج العروس . مادة (قول) ، ويقارن بالأمالى – المجلس الخامس والأربعين .

(٢) تاج العروس . مادة (هنو) ويقارن بالأمالى – المجلس التاسع والأربعين .

مذهب ابن الشجرىّ النحوىّ

وإذ فرغت من بيان آراء ابن الشجرى ، والكشفِ عن مصادره وموارده ، وأثره فيمن جاء بعده من النحاة ، يأتى السؤالُ التقليدىّ : أين يقف ابن الشجرى من المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ؟

وقد كفانا ابن الشجرى مؤونة البحث والاستنتاج ، حين نسب نفسه صراحة إلى البصريين ، وذلك قوله فى سرد حجج البصريين فى فعلية « أفعل التعجب » : « لأصحابنا » وقوله : « ومن أدلّة مذهبنا » (١) .

ثم إن ابن الشجرى موصول النَّسب النحوىّ بالبصرية ، فإن سلسلة شيوخه كلها من نحاة البصرة ، وقد ذكرتها نقلا عن تلميذه أبى البركات الأنبارى ، فى أثناء حديثى عن سيبويه . وتبدو بصريةُ ابن الشجرى على امتداد كتابه « الأمالى » ودلائلها كثيرة ، لعل من أبرزها موقفَه من الخلاف بين سيبويه والكسائىّ ، فى المسألة الزنبورية ، وانتصاره لسيبويه ، ثم من الخِلاف بين البصريين والكوفيين ، فى « نعم وبئس » و « أفعل التعجب » ، واختياره جانب البصريين – وقد أشرت إلى ذلك من قبل – ثم ما وراء ذلك من استعمال المصطلحات البصرية .

وقد أعمل ابن الشجرى القِياسَ ، وأجرى العِلّة ، واعتبر العامل ، لفظيًّا ومعنويًّا ، كلّ ذلك فعل ، فى مسائل النحو والصرف واللغة ، وَفْقَ المنهج البصرى (٢) .

وقد صحّح ابن الشجرى آراء البصريين فى مواضع من الأمالى ، منها رأيهم فى

---

(١) المجلس التاسع والخمسون .

(٢) أكثر الدارسون ، قديما وحديثا ، من الكلام على القياس والعلة والعامل ، مما يجعل التعرض لذلك ضرباً من اللغو والهذر ، وتسويد الصفحات بما لا طائل تحته ولا غناء فيه . وبحسبى أن أشير إلى بعض المواضع التى عالج فيها ابن الشجرى القياس والعلة والعامل ، وتراها فى المجالس : الأول والسابع والثامن ، والثالث والعشرين والخامس والعشرين ، والحادى والثلاثين والثانى والثلاثين ، والثانى والأربعين والرابع والأربعين ، والثامن والخمسين ، والثالث والستين ، والسبعين .

عدم الجمع بين حرف النداء والميم فى « اللهم » [1] ، ومنها قولهم فى أن الفتحة فى نحو « لا رجلَ فى الدار » بناء يُشبه الإعراب [2] .

هذا وقد جرت قواعد البصريين على لسان ابن الشجرى ، من غير أن يصرّح بنسبتها إليهم ، وهو مما ظهر لى فى أثناء تحقيق الجزء الأول من الأمالى ، فمن ذلك :

١ – تعليل استعمال الجمع مكان المثنى ، فى نحو « ما أحسن وجوه الرجلين » ذكره ابن الشجرى ، وحكاه عنه البغدادى ، ثم قال [3] : « وهذا عِلّةُ البصريين » .

٢ – ذكر ابن الشجرى أن الضَّعف والضُّعف ، بفتح الضاد وضمها ، لغتان ، كالزَّعم والزُّعم ، والفَقْر والفُقْر ، قال : وزعم قوم أن الضُّعف بالضم ، فى الجسم ، والضَّعف فى العقل ، وليس هذا بقول يعتمد عليه ، لأن القرّاء قد ضَمُّوا الضاد وفتحوها فى قوله تعالى : ﴿ اللهُ الذى خلقكم مِن ضَـعْف ﴾ .

هذا كلام ابن الشجرى [4] ، وهو راجع إلى رأى أهل البصرة ، كما جاء فى اللسان ، مادة (ضعف) .

٣ – قال ابنُ الشجرى فى قول الأعشى :

* يقولون أصبحْ ليلُ والليلُ عاتمُ *

أراد : ياليل ، فحذف حرف النداء ، وحذْفُه إذا صح أن يكون المنادى صفة لأىّ ، قليل ، لشذوذه عن القياس [5] .

وقد أفاد الشيخ خالد الأزهرى أن هذا رأى البصريين [6] .

---

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) الخزانة ٣/٣٧٠ ، والأمالى – المجلس الثانى .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المجلس الخامس والثلاثون .

(٦) التصريح على التوضيح ٢/١٦٥ .

٤ - ذكر ابنُ الشجرى أن اسم الفاعل إذا جرى على غير مَن هو له - خبراً أو وصفاً - لزمك إبرازُ ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (١) . وهذا هو رأى البصريين ، وقد عقد له أبو البركات الأنبارى مسألة فى الإنصاف (٢) .

٥ - حكى ابنُ الشجرى عن المبرد - وهو من أئمة البصريين - أن المرادَ فى قوله تعالى : ﴿ ولَدارُ الآخرةِ خَيْرٌ ﴾ : ولدار الساعة الآخرة ، على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه (٣) .

وقد ذكرت فى حواشي التحقيق أن الكوفيين يجعلون هذا ونحوه من باب إضافة الشيء إلى نفسِه ، كمسجد الجامع ، وصلاةِ الأُولى .

٦ - ذكر ابنُ الشجرى أن الاسم الظاهر لا يسُوغُ عطفُه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ (٤) . وهذا مذهب البصريين ، وأشهر شواهده قوله تعالى : ﴿ واتقوا اللهَ الذى تساءلُون به والأرحام ﴾ .

٧ - ذكر ابنُ الشجرى (٥) من حروف المعانى التى حُذِفت وقُدِّرت « قد » فى قوله تعالى : ﴿ أنُؤْمِنُ لكَ واتَّبعك الأَرْذَلُون ﴾ ، أى : وقد اتبعك الأرذلون ، أى : أنؤمن لك فى هذه الحال . قال : وإنما وجب تقدير « قد » ها هنا ، لأن الماضى لا يقع فى موضع الحال إلا ومعه « قد » ظاهرة أو مقدرة .

وهذا قولُ البصريين ، كما ذكر الأنباريّ (٦) .

ومع ولاء ابن الشجرى للمدرسة البصرية ، ونُزوعِه إلى آرائها ، فإنه قد خالف عن أقوالها ، فيما تعقَّب به المبردَ ومن إليه من أعلام هذه المدرسة ، وقد عرضت لذلك فى حديثى عن مصادره .

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون .
(٢) الإنصاف (المسألة الثامنة) ص ٥٧ .
(٣) المجلس التاسع والثلاثون .
(٤) المجلس الحادى والأربعون .
(٥) المجلس الرابع والأربعون .
(٦) الإنصاف (المسألة الثانية والثلاثون) ص ٢٥٢ .

ثم رأيته قد خالف البصريةَ فى توجيه الباء فى قوله تعالى : ﴿ فاسأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ فهو يرى أن الباء هنا بمعنى « عن » ، وأن المراد : فاسأل عنه خبيرا [1] .

وأهل البصرة على غير هذا . قال ابن هشام [2] : وتأول البصريون ﴿ فاسأَلْ به خَبِيرا ﴾ على أن الباء للسببيّة ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلا ، وفيه بُعْدٌ ، لأنه لا يقتضى قولك : سألت بسببه ، أن المجرور هو المسؤول عنه .

* * *

(١) المجلس السبعون .

(٢) المغنى ص ١١٠ ، وراجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧/٢ .

ابن الشجرى ومدرسة الكوفة

لابن الشجرى كلمةٌ عن أهل الكوفة ، تعكِسُ موقفَه منهم وحكمَه عليهم ، وذلك قولُه تعقيباً على رأى الكسائىّ ، فى إعراب قول الشاعر :

أَم كيف ينفع ما تعطى العلوق به   رئمانُ أَنْفٍ إذا ماضن باللَّبنِ

قال ابن الشجرى بعد مناقشة إعراب الكسائىّ (١) : ولنُحاة الكوفة فى أكثر كلامهم تهاويلُ فارغةٌ من حقيقة .

ثم يمضى ابن الشجرى - على امتداد الأمالى - يردُّ على الكوفيين ويستبعد أقوالهم ، وقد مَرَّ بك موقفُه من الكسائى - رأسِ مدرسة الكوفة - فى المسألة الزنبورية ، ونصرِه لمذهب سيبويه ، ثم موقفُه من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى فعلية « نعم وبئس » و « أفعل التعجب » ، ومن ذلك أيضا تضعيفُه لرأيهم فى اشتقاق الاسم (٢) . وردّه عليهم فى إعراب فعل الأمر للمخاطب ، قال (٣) : « وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجَه مجزوم بتقدير اللام الأمرية ، وهو قول منافٍ للقياس ، وذلك أن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، فحرف الجرّ أقوى من حرف الجزم ، كما أن الاسم أقوى من الفعل ، وحرف الجر لا يسُوغُ إعماله مقدَّرا إلا على سبيل الشذوذ ، وإذا امتنع هذا فى القوىّ ، فامتناعه فى الضعيف أجدر » . ثم استبعد أقوال الكوفيين فى مواضعَ أخرى من الأمالى (٤) .

على أن موقف ابن الشجرى هذا من الكوفيين ، لم يمنعْه من الأخذ عنهم ، والميلِ إلى آرائهم ، وقد تقدمت حكايته أقوال الكسائى والفراء ، بل إنه قوّى رأى الكسائى فى بعض الأحيان ، وتأثَّر أبا زكريا الفراء فى أشياء كثيرة ، وقد تحدثت عن ذلك من قبل . ثم حكى رأى ثعلب فى الفرق بين قام زيد وعمرو معا ، وقام زيد

---

(١) المجلس السادس .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

(٣) المجلس السابع والخمسون .

(٤) تراها فى المجالس : الثامن والستين ، والرابع والسبعين ، والتاسع والسبعين .

وعمرو جميعا [1] . وقد ثبت أن ابن الشجرى كان يقرىء « أمالى ثعلب » ، وقد أقرأ جزءًا منها للحافظ أبى سعد السمعانى [2] .

وقد استجاد ابن الشجرى رأى الكوفيين فى تعليق ﴿ عليكم ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قُلْ تعالَوْا أتْلُ ما حرَّم ربّكم عليكم ألَّا تُشركوا به شيئا ﴾ قال [3] : فإن علقت ﴿ عليكم ﴾ بحَرَّم ، فهو الوجه ، لأنه الأقرب ، وهو اختيار البصريين ، وإن علقت بأتل ، فجيّد ، لأنه الأسبق ، وهو اختيار الكوفيين .

ولم يمنع ابنُ الشجرى من تقدير الكوفيين فى إعراب « أجرِّبُه » من قول المتنبى :

أتأذَنُ لى ولك السابقاتُ أجرِّبُه لك فى ذا الفتى

قال [4] : وفى قوله : « أجرِّبُه » حذفان ، لأن الأصل : فى أن أُجَرِّبه ، فحذف الجار ، وحذف « أن » فارتفع الفعل ، ولو نصبته بتقدير « أن » لجاز ، على المذهب الكوفى .

ثم رأيته يتابع الكوفيةَ غير مصرح ، فمن ذلك :

توجيه إعراب « فاه » من قولهم : « كلمته فاه إلى فىّ » ، قال [5] : « فالجواب أن « فاه » عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال فى الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : « جاعِلاً فاه » إلى فىّ . وقد ذكرت فى حواشى التحقيق ، نقلا عن ابن يعيش وأبى حيان ، أن هذا من تقدير الكوفيين .

وقال [6] فى إعراب ﴿ لِمَنْ كان ﴾ من قوله تعالى : ﴿ لَقد كان لكم فى

---

(١) المجلس الثانى والثلاثون .
(٢) مرآة الجنان ٣/٢٧٥ .
(٣) المجلس الثامن .
(٤) المجلس الحادى والثلاثون .
(٥) المجلس الثالث والعشرون .
(٦) المجلس الحادى والأربعون .

رسول الله أُسْوةٌ حَسَنة لِمَنْ كان يرجُو الله ﴾ : فقوله : ﴿ لِمَنْ كان يرجُو الله ﴾ بدل من قوله : ﴿ لكم ﴾ وأُعيدت اللام فى البدل ، كما أعيدت فى قوله تعالى : ﴿ قال الملأُ الذين استكبَرُوا من قومه للذين استضعفوا لِمَن آمَن منهم ﴾ ، وقد أشرت فى حواشى التحقيق إلى أن هذا رأى الكوفيين والأخفش ، وعليه الزمخشرى ، ولا يُجيزه البصريون ، لأن الغائب لا يبدل من المخاطب ، وعندهم أن اللام فى ﴿ لِمَنْ ﴾ متعلقة بحَسنة .

ويبقى بعد ذلك أن أشير إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور شوقى ضيف [1] ، فقد جعل ابنَ الشجرى فى عداد المدرسة البغدادية ، التى خلطت المذهبين ، مع نزوع إلى آراء البصريين ، ويدفع ذلك تصريحُ ابن الشجرى نفسه ببصريته فى غير موضع من الأمالى ، كما قدمت ، وابن الشجرى يذكر البغداديين [2] ولا يَعُدّ نَفسَه فيهم .

* * *

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٧٧ .

(٢) المجلس الثانى والثلاثون .

الباب الثالث

أمالى ابن الشجرى

قال الحاجّ خليفة (١) : « الأمالى : هو جمع الإملاء (٢) ، وهو أن يَقعُدَ عالمٌ وحولَه تلامذتُه بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العِلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمّونه الإملاء والأمالى ، وكذلك كان السَّلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها فى علومهم ، فاندرسَتْ لذهاب العلم والعلماء ، وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يُسَمُّون مثلَه التعليق » .

وقد كثرت الأمالى فى مختلِف العلوم والفنون ، ولعل علماء الحديث هم أكثرُ الناس اهتماماً بهذا اللون من التأليف .

والذى يعنينا هنا الأمالى المصنَّفة فى علوم العربية ، فمن أشهرها :

١ – أمالى ثعلب (٢٩١ هـ) وقد نشرت باسم : مجالس ثعلب ، بتحقيق شيخنا الجليل عبد السلام هارون رحمه الله ، وقد طبعت أكثر من طبعة بدار المعارف بمصر ، وهى الكتاب الأول من سلسلة ذخائر العرب .

٢ – أمالى اليزيدى (٣١٠ هـ) ، نشرت فى حيدرآباد بالهند ، سنة ١٣٦٧ هـ .

٣ – أمالى الزجاجى (٣) (٣٤٠ هـ) حققها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله . مطبعة المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ١٣٨٢ هـ .

٤ – أمالى القالى (٣٥٦ هـ) وهى أكثر كتب الأمالى شهرةً وذيُوعاً . طبعت بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٤ هـ .

---

(١) كشف الظنون ص ١٦١ .

(٢) على غير قياس ، وقيل : جمع أملية ، كأغنية وأحجية وأثفية وأمسية . راجع مقالة الدكتور عمر الدقاق (أبو على القالى وكتابه الأمالى) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٤ جزء ٣ ص ٥٢٧ .

(٣) ويلتحق بأمالى الزجاجى : مجالسه ، التى نشرها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله بالكويت سنة ١٩٦٢ م ، للصلة الوثيقة بين الأمالى والمجالس ، وإن كان شيخنا يَرى بينهما فرقا دقيقا ، ذكره فى=

٥ – أمالى المرتضى (٤٣٦ هـ) وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد ، نشرها الأستاذ الكبير محمد أبو الفضل إبراهيم ، رحمه الله ، بمطبعة عيسى البابى الحلبى ، بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ .

٦ – أمالى ابن الشجرى (٥٤٢ هـ) موضوع هذه الدراسة .

٧ – أمالى ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) أقام عليها درسا للدكتوراه الأستاذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، رحمه الله . ونشرها الدكتور هادى حسن حمّودى ، سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م – عالم الكتب – بيروت .

٨ – أمالى الشِّهاب الخفاجى (١٠٦٩ هـ) ، وتسمى طِراز المجالس [1] ، طبعت بالمطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٨٤ هـ وقد أشار الخفاجى فى مقدمة « أماليه » هذه إلى ابن الشجرى ، وذلك قوله : « فهذه بنات فكر زففتها إليك ، وأمالى مجالس أمليتها عليك ، مما تقرُّ به عينُ الأدب ، ويتحلَّى بذوقه لسان العرب ، لو رآها ابن الشجرى لقال : هذه ثمرات الألباب ، أو ابن الحاجب لقام بين يديها من جملة الحجّاب ، أو ثعلب لراغ عمّا أملاه ، أو القالى لهجر ما أملاه وقلاه » .

* * *

وقد اختلفت هذه الأمالى فيما بينها شِرْعةً ومِنهاجا ، من حديث غلبةُ فنٍّ من الفنون على سِواه من الفنون الأخرى ، كما ترى من غَلبةِ اللغة والأدب على أمالى القالى .

= مقدمة « مجالس ثعلب » ، من حيث إن الأمالى كان يُمليها الشيخ أو من يُنيبه عنه بحضرته ، فيتلقفها الطلاب بالتقييد فى دفاترهم ، وفى هذا يكون الشيخ قد أعدّ ما يمليه ، أو يلقى إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه ، وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل ، لما كان يحدث فى مجالس العلماء ، ففيها يلقى الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه ، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب ، فيُدوّن كلّ ذلك فيما يسمى مجلسا .

وقد يردّ ما ذهب إليه أستاذُنا شيئان : الأول أن كتب الأمالى تسمى مجالس ، كما فى أمالى ثعلب وأمالى الخفاجى الآتية . والثانى أن بعض كتب الأمالى تأتى مسائلها تحت اسم « مجالس » كما هو الحال فى أمالى المرتضى وأمالى ابن الشجرى ، فلا فرقَ إذن .

(١) راجع مقدمة تحقيق ريحانة الألبا ص ١٢ ، ٢١ .

وتفوق أمالى ابن الشجرى كلَّ هذه الأمالى : حجماً ومادَّة ، فقد بلغت مجالسها أربعة وثمانين مجلسا ، استغرقت من الصفحات قدرا كبيرا ، وعرض فيها لمسائل من النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار . ولئن طوَّف ابنُ الشجرى بكل هذه الفنون ، إلا أنه ظلَّ مشدودًا إلى مسائل النحو والصرف ، مما جعل العلامة البغدادى يضع « أمالى ابن الشجرى » ضمن مراجعه فى علم النحو (١) .

وتنفرد أمالى ابن الشجرى بظاهرة لم تُعرَف فى الأمالى الأخرى ، وهى ظاهرة التأريخ للمجالس ، غير أنَّ هذه الظاهرة لم تطَّرد فى كلّ المجالس ، فقد بدأت بالمجلس الثامن الذى أُرِّخ يومَ السبت مستهلَّ جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة ، وفى يوم السبت التالى له كان المجلس التاسع ، وأرخ المجلس العاشر يوم السبت الثانى والعشرين من الشهر نفسه ، وعقد المجلس الحادى عشر يوم السبت سلخ الشهر المذكور ، ولم يؤرخ للمجلس الثانى عشر ، وأرخ المجلس الثالث عشر يوم السبت رابع جمادى الآخرة ، ولم يؤرخ للرابع عشر ، لاتصاله بما قبله ، ثم أرخ الخامس عشر يوم السبت ثامن وعشرين من جمادى الآخرة ، ثم تتابعت المجالس بعد ذلك كل يوم سبت ، حتى المجلس الثانى والعشرين الذى أرخ يوم الثلاثاء من جمادى الأولى ، سنة ست وعشرين وخمسمائة . ومعنى ذلك أن بين المجلس الحادى والعشرين والثانى والعشرين نحو سنتين توقف فيهما الإملاء .

ثم تتابعت المجالس بعد ذلك التاريخ ، كل يوم ثلاثاء ، وقد تتوقف أسبوعين أو ثلاثة . ثم توقف الإملاء بين المجلس الحادى والثلاثين (٢) ، المؤرخ يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال ، سنة ست وعشرين وخمسمائة ، وبين المجلس الثانى والثلاثين المؤرخ يوم السبت ثامن شهر ربيع الأول ، سنة ست وثلاثين وخمسمائة . ومعنى هذا أن الإملاء قد انقطع عشر سنوات ، وهذه فجوة كبيرة ، فهل توقَّف ابنُ الشجرى طيلةَ هذه المدّة عن الإملاء ، أم أن هذه التواريخَ من صنع بعض التلامذة المستملين الذين قد يتطرَّق الوهمُ إلى ذاكرتهم فى تسجيل التاريخ ؟

---

(١) خزانة الأدب ١/١٨ .

(٢) ثبت من استقراء نسخ الأمالى أن هذا المجلس هو ختام الجزء الأول من الأمالى . ويأتى حديث ذلك .

وقد يدل على أن هذه التواريخ من صنع أحد التلامذة المستملين ، ما جاء بآخر المجلس الحادى والثلاثين ، من زيادة قال جامعها : « هذه زيادة ألحقت بهذا الجزء فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعَدَّ فى مجالسه ، وهى مضمَّنة فوائدَ جمّة » .

ومهما يكن من أمر فقد وقف التأريخ للمجالس عند المجلس الثالث والثلاثين ، المؤرخ فى يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ست وثلاثين وخمسمائة ، ولم يؤرخ لباقى المجالس بعد ذلك .

* * *

منهج ابن الشجرى فى الأمالى

لا ريب أن ابن الشجرى قد نظر فى الأمالى التى سبَق بها الأوائل ، وقد ثبَت أنه كان يقرىء أمالى ثعلب ، كما ثبت أنه استنسخ بخطه نسخةً من أمالى المرتضى (١) .

والناظر فى أمالى ابن الشجرى يرى مشابِهَ واضحةً بينها وبين أمالى المرتضى ، فى الشكل العام ، من حيث تقسيمُ الأمالى إلى مجالس ، وتفريع المجالس إلى مسائل وفصول ، ثم تعدَّى تأثُّر ابن الشجرى الشريفَ المرتضى فى الشكل العام للأمالى ، إلى أن نقل شيئا من كلامه وشواهده ، مصرحا وغير مصرح ، وقد أشرت إلى ذلك فى حديثى عن الشريف المرتضى .

وقد جرى ابن الشجرى فى « أماليه » على أن يستفتح مجلسه بذكر مسألة من مسائل النحو أو الصرف ، أو آية قرآنية ، أو بيت من الشعر ، ثم يدلف من ذلك إلى مباحث أخرى يدعو إليها الاستطراد والتداعى (٢) .

ومسائل الأمالى ذات ثلاث شعب : مسائل يلقيها ابن الشجرى من ذات نفسه ، ومسائل أخرى يجيب بها تلامذته ، والثالثة ما يردّ به على المسائل التى ترِدُ عليه من البلدان كالموصل وغيرها (٣) .

ومع طول الأمالى وتشعُّب الأقوال فيها ، يبدو ابنُ الشجرى متنبّهاً لبعض الموضوعات التى عالجها من قبل ، وهذا يدلّ على أنه احتشد للأمالى احتشادا ، فليست آراء يمليها على الطلبة ثم يفرُغ منها ، فمن ذلك أنه حينما تكلم على « أما » فى المجلس الثامن والسبعين ، قال : « وقد ذكرتها فى موضعين » . ومن ذلك أيضا قوله فى المجلس الثامن والخمسين : « قد تكرر قولنا إن الكسر هو الأصل فى التقاء الساكنين » ، وقال فى المجلس التاسع والستين : « وقد بسطت الكلام على « مع » فى الجزء الثانى من هذه الأمالى » .

---

(١) أشرت إلى ذلك فى حديثى عن الشريف المرتضى ، وعن موقف ابن الشجرى من الكوفيين .

(٢) من أمثلة الاستطراد ما تراه فى المجالس : الرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر .

(٣) انظر أمثلة لذلك فى المجلسين : الرابع ، والحادى والثلاثين .

وظاهرة التكرير واضحة فى « الأمالى » فقد تكلم ابن الشجرى على بعض المسائل فى أكثر من مجلس ، فمن ذلك : مجىء الحال من المضاف إليه ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وحذف الضمير العائد من الصلة ومن الصفة ، وإعادة الضمير إلى مصدر مقدر ، دل السياق عليه (١) .

وهذا التكرار قد أوقع ابن الشجرى فى شىء من الاختلاف لم يتنبه له ، فمن ذلك أنه وجّه قوله تعالى : ﴿ ما ودَّعك ربُّك وما قلى ﴾ على أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغَيْبة ، ثم عاد فى موضع آخر ووجَّهه على حذف المفعول ، وقد أشرت إلى ذلك فى حديثى عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجرى ، ثم فى الحديث عن الزركشىّ .

* * *

(١) اقتضانى ذلك أن أفهرس لمسائل الكتاب وشواهده قبل تحقيقه ، فسهل علىّ بذلك ربط الكتاب بعضه بالبعض الآخر . وهذا حتمٌ واجب على كلِّ من يتصدَّى لتحقيق النصوص .

أسلوب ابن الشجرى فى الأمالى

عمَد ابنُ الشجرى فى سَرْد القواعد والأحكام إلى أخفِّ الألفاظ وأيسرها ، ثم غلب عليه أسلوبُ المعلِّمين فى البَسْط والشرح ، وتقليب العبارة ، وكثرةِ التنظير (١) ، فإذا جاء إلى موضع أدب ، رأيت الفُحولةَ والجَزالة ، فمن ذلك قوله فى بيت المتنبى :

أى يوم سررتنى بوصال لم ترعنى ثلاثة بصدود

قال (٢) : « وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسِّروه ، فأنبِّه على معنًى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبُعده من التكلّف وخلوِّه من التعسّف ، وسرعةِ انصبابه إلى السمع وتولُّجِه فى القلب ، أهملوا تأمّلَه فخفى عنهم ما فيه » .

ويقول فى الرد على معاصره أبى نزار الملقب ملك النحاة (٣) : « ومَن خطَّأ الأعشى فى لغته التى جُبل عليها — وشعرُه يُستشهدُ به فى كتاب الله تعالى — فقد شهد على نفسه بأنه مدخولُ العَقل ، ضاربٌ فى غَمْرة الجهل ، وليس لهذا المتطاول إلى ما يقصُر عنه ذَرْعُه شىءٌ يتعلَّق به فى تخطئة العرب إلا قول الشاعر :

حَراجيجُ ما تنفكُّ إلا مناخةً على الخَسْف أو نرمى بها بلداً قَفْرا

فكلّ فاقرة يُنزلها بالعربية يَزُفُّ أمامَها هذا البيت ، معارضاً به أشعار الفُحول من العرب العاربة » .

وقد وصف أبو البركات الأنبارى شيخه ابن الشجرى ، بأنه كان فصيحًا حلوَ الكلام ، حسن البيان والإفهام (٤) .

---

(١) لا سبيل إلى التمثيل لما ذكرت ، فهو شائع شيوعا على امتداد الأمالى ، وبخاصة فى إجراء الإعراب وتقدير المحذوف .

(٢) المجلس الثانى عشر .

(٣) المجلس الثامن والخمسون .

(٤) نزهة الألبا ص ٤٠٤ .

وقال ابن خلكان عنه (١) : وكان حسَنَ الكلام ، حلوَ الألفاظ ، فصيحاً ، جيِّدَ البيان والتفهيم .

اعتدادُ ابن الشجريّ بآرائه :

يرى بعضُ العلماءِ أن الله قد فتح عليه بما لم يَفْتَح به على سواه ، فيجرى على لسانه شيءٌ من الزَّهو ، يُحمل على الرضا والحمد أكثَرَ مما يُرَدّ إلى العُجْب والتفاخر ، وقد ختم ابن الشجرى بعضَ مباحثه بشيء من هذا ، فقال عقبَ شرح قولهم : « افعل ذا إمّا لا » ، قال (٢) : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمتُ أن أحدًا كشفه هذا الكشف » .

وقال بعد أن علَّل ضعف الابتداء بالنكرة (٣) : « فاحتفظ بهذا الفصل ، فإنه أصلٌ كبير » .

وقال بعد كلام عن « قبل وبعد » : « (٤) فهذا قول جليٌّ كما تراه ، والمتَّسِمُون بالنحو قُبيل وقتنا هذا ، مِمّن شاهدته وسمعت كلامَه على خِلاف ما قلتُه وأوضحتُه ، فاستمسك بما ذكرتُه لك ، فقد أقمتُ له برهانه » .

ثناء العلماء على الأمالى :

حظِى كتاب الأمالى بالشهرة وبُعْد الصِّيت ، وقد أحسن العلماء الثناءَ عليه ، فيقول أبو البركات الأنبارى تلميذ ابن الشجرى ، فى الموضع المذكور قريباً من نزهة الألبا : « وأملى كتاب الأمالى ، وهو كتابٌ نفيس ، كثير الفائدة ، يشتمل على فنون من علوم الأدب » .

ويقول ياقوت (٥) : « وصنَّف الأمالى ، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها » .

---

(١) وفيات الأعيان ٩٦/٥ .
(٢) المجلس الثانى والأربعون .
(٣) « « والثمانون .
(٤) « نفسه .
(٥) معجم الأدباء ٢٨٣/١٩ .

ونحو هذا قال المترجمون المتأخرون ، ويرى الأستاذ مصطفى صادق الرافعي [(١)] أن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية فى عصره أبو السعادات ابن الشجرى .

الانتقادات على الأمالى :

قال القِفْطىّ فى ترجمة ابن الشجرى [(٢)] : « ولمّا أملى « أماليه » فى النحو ، أراد ابنُ الخشاب النحوى أن يسمعَها عليه ، فامتنع من ذلك ، فعاداه وردَّ عليه فى مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السعادات على شىء من الردّ ، فردّ عليه فيه ، وبيَّن موضع غلطه فى كتاب سماه « الانتصار » ، وهو كتابٌ على صغر جِرمه فى غاية الإفادة ، وملكتُه والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » .

وابن الخشاب من تلاميذ ابن الشجرى ، ولم تُعرف لردِّه هذا نسخةٌ خطية ، لكنى ظفِرت بشىء من هذا الرّد ، وذلك منعه لجمع جمع الجمع الذى ذكره ابن الشجرى ، وقد وقفت عليه فى كتاب مخطوط يُنسب إلى أبى حيان ، يسمى التذكرة ، وذكرته فى تحقيق المجلس الثانى والثلاثين ، ثم ظفرت أيضا بشىء من ردّ ابن الشجرى على ابن الخشاب ، وذلك قوله بعد إعراب بيت ابن ميادة :

ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر   سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبرا

قال ابن الشجرى [(٣)] : « واعترض بيت ابن ميادة – وقد كنت ذكرتُه فيما تقدَّم من الأمالى – جُوَيْهلٌ ، فزعم أن قافيته مرفوعة ، وإنما صغرته بقولى : جُوَيْهِل ، لأنه شُوَيْبٌ استولى الجهلُ عَليه ، فعدا طورَه ، وجاوز حدَّه ، مع حَقارة عِلمه ورداءة فَهمه ، وهذا البيت من مقطوعة منصوبة القوافى » .

وقد جاء بحاشية أصل الأمالى أن هذا الجُوَيْهِل هو الخَشّاب .

---

(١) تاريخ آداب العربية ٣٢٧/١ .

(٢) إنباه الرواة ٣٥٦/٣ .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

هذا وقد رأيت فى كلام ابن الخشاب فى كتابه « المرتجل » مشابه من كلام ابن الشجرى ، وذلك فيما ذكره فى نقض كلام الجرمى ، فى وزن « كلتا » (١) .

رواية الأمالى :

احتفظت النسخة الهندية من الأمالى بذكر السند فى أولها ، ويبدأ السند بأبى حفص عمر بن محمد بن طَبَرْزَد البغدادى ، الذى أقرأ الأمالى بدمشق سنة ثلاث وستمائة ، رواية عن ابن الشجرى ببغداد ، ولم يصرّح المسنِدُ الأول الذى روى عن ابن طبرزد ، باسمه .

وقد خلت « الأمالى » من مقدمة ، حيث بدأ الكلام بالمجلس الأول مباشرة ، وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا فى كتابى ابن الشجرى : الحماسة ، ومختارات شعراء العرب ، فقد خلا هذان الكتابان أيضا من مقدمة ، حيث بدأت الحماسة بشعرٍ لمحرز بن المكعبر الضبى ، وبدأت المختارات بقصيدة لقيط بن يعمر . وقد أشرت إلى ذلك فى حديثى عن « مصنفات ابن الشجرى » فى الباب الأول .

علوم العربية فى الأمالى :

ذكر ابنُ خلكان أن كتاب الأمالى قد اشتمل على فوائدَ جَمَّةٍ من فنون الأدب ، وذكر اليافعىُّ أن الأمالى تضمنت خمسةَ فنون من الأدب (٢) .

فما هى فنون الأدب عند الأقدمين ؟ يقول أبو جعفر أحمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة ٧٧٩ هـ : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعانى والبيان والبديع (٣) .

وقد أفسح ابن الشجرى « أماليه » لهذه الفنون المذكورة ، وأيضا عالج مسائل من العروض والقوافى ، والتاريخ والأخبار ، والجغرافيا والبلدان ، ثم الأدب بمعناه الحديث ، من نقد ومُوازَنة .

---

(١) المرتجل شرح الجمل ص ٦٧ ، ويقارن بالأمالى – المجلس الثالث والخمسين .
(٢) وفيات الأعيان ومرآة الجنان ، الموضع المذكور فى صدر ترجمة ابن الشجرى .
(٣) خزانة الأدب ١/٥ .

وهذا بيان تلك الفنون من « الأمالى » ، وقد سبق الكلام على النحو والصرف ، إذ كان مَبْنَى الدراسة عليهما .

اللغة فى الأمالى :

لعلّ هذا الفنَّ أهمُّ الفنون التى عالجها ابن الشجرى بعد النحو والصرف ، فقد احتفل احتفالا زائدا باللغة : دلالةً واشتقاقا ، فلم يَدَعْ لفظا غريبا أو دون الغريب ، فى شاهد من الشواهد إلا عرض له بالشرح والبيان ، ناقلا عن أئمة اللغة ، كأبى زيد والأصمعى وابن السكيت [1] وابن قتيبة وابن دريد وابن فارس ، ومن إليهم . ولم يقف ابن الشجرى عند حدود الحكاية والنقل ، بل صحح بعض اللغات وقوّاها ، ووفّق بين آراء اللغويين فيما يبدو متعارضا [2] ، وفرّق بين ما يبدو مترادفا [3] ، وتعقب بعض علماء اللغة [4] .

وقد عرض ابن الشجرى لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظى [5] ، وتركُّب اللغات وتداخلها [6] ، ولغة العامة [7] ، ولهجات القبائل [8] ، والأصوات ومخارج الحروف [9] ، وتطور دلالات الألفاظ [10] .

---

(١) رأيت ابن الشجرى يعوّل كثيرا على ابن السكيت ، ثم رأيته ينقل كلامه دون أن يصرح ، وقد أشرت إلى ذلك فى الحديث عن مصادر ابن الشجرى ، وانظر أيضا المجلس الثامن والثلاثين ، فى التفرقة بين زريت عليه وأزريت به .

(٢) فمن ذلك التوفيق بين ابن دريد وابن فارس فى شرح التقويض ، فى المجلس الرابع والستين .

(٣) كتفرقته بين السماع والاستماع ، فى المجلس التاسع والأربعين .

(٤) كتعقبه ابن فارس فى اشتقاق « نياط المفازة » فى المجلس الثانى والعشرين .

(٥) راجع المجلس التاسع والعشرين ، فى شرح « العرارة » ، والمجلس الثامن والثلاثين ، فى تفسير « الشمال » .

(٦) المجلس الحادى والعشرون .

(٧) « الثانى والأربعون ، والخامس والأربعون ، والتاسع والأربعون .

(٨) « السابع عشر ، والسادس والعشرون ، والخامس والثلاثون ، والحادى والخمسون .

(٩) « الرابع عشر ، والخامس والثلاثون ، والثالث والستون ، والسادس والستون .

(١٠) المجلس الثامن .

وقد غلبت على ابن الشجرى طبيعة المعلم ، فى ذلك الحشد الضخم من الشروح والتفسيرات اللغوية للمفردات والتراكيب ، ثم فى محاولة النظم التعليمى ، فيقول (١) : الفدوكس : الشديد ، فى قول ثعلب ، وقال أبو زيد : هو الغليظ الجافى ، وقد نظمت فيه بيتاً لئلا يشذَّ عن الحفظ ، وهو :

فَدَوْكَسٌ عن ثعلبٍ شديدٌ وعن أبى زيد غليظٌ جافِى

ولم يسلم ابن الشجرى من بعض الهَنات اللغوية ، فمن ذلك أنه روى « مغيون » بالغين المعجمة ، من قول العباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد مغيون

وقال (٢) : « مغيون : مفعول من قولهم : غين على قلبه : أى غطى عليه ، وفى الحديث : « إنه ليغان على قلبى » ، ولكن الناس ينشدونه بالباء ، وهو تصحيف ، وقد روى « معيون » بالعين غير المعجمة ، أى مصاب بالعين ، ومغيون هو الوجه » .

وقد انفرد ابن الشجرى برواية الغين المعجمة ، ثم وجدت بهامش أصل الأمالى فى المجلس الحادى والثلاثين حاشية ، نصها : « هذا البيت يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة إلا الشريف ، ألفيته رحمه الله قد رواه بالغين المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أنكر عليه تصحيفه » .

ومن أوهامه اللغوية ما أورده فى تفسير « العَلّ والنَّهَل » ، قال (٣) : « والعل : الشرب الأول ، والنهل : الشرب الثانى » . هذا كلامه ، والذى فى كتب اللغة عكس هذا ، ومن أقوالهم : سقاه عَلَلاً بعد نَهَل .

ومن ذلك أيضا – وسبقه إليه الشريف المرتضى فى أماليه – شرحه لقول الشاعر (٤) :

---

(١) المجلس السادس والخمسون .
(٢) المجلسان : السابع عشر ، والحادى والثلاثون .
(٣) المجلس التاسع والأربعون .
(٤) المجلس نفسه .

* لا يكتنون غداة العَلّ والنَّهَلِ *

قال : « وقال بعض أهل العلم باللغة فى قوله : « يكتنون » إنه من قولهم : كَتَنتْ يده تكتُن : إذا خشُنَت من العمل » .

وقد جاء بهامش أصل الأمالى حاشية تعليقاً على هذا التأويل : « كأن هذا سهو ، لأن خشونة اليد وصلابتها من العمل ، يقال له : « الكنب » بالنون والباء ، كنبت يده وأكنبت ، فأما « كتنت » بالتاء والنون ، فمعناه الوسخ والدرن ، يتلطخ به الشيء ، وهو أثر الدخان » .

هذا وقد غُمِز ابن الشجرى فى معرفته باللغة ، حكى الذهبى فى ترجمته (1) ، قال : « قال أبو الفضل بن شافع » (2) فى « تاريخه » : « وكان نحويا حسن الشرح والإيراد والمحفوظ ، وقد صنف أمالى قرئت عليه ، فيها أغاليط ، لأن اللغة لم يكن مضطلعا بها » .

البلاغة فى الأمالى :

عرض ابن الشجرى لكثير من قضايا علم البلاغة ، بأقسامها الثلاثة : المعانى والبيان والبديع ، فتكلم على الخبر والإنشاء ، والتشبيه والاستعارة ، والترصيع والتضمين والتكرير والطباق (3) .

الأدب فى الأمالى :

كان ابن الشجرى متضلِّعا من الأدب ، كما يقول ياقوت فى ترجمته ، كما كان بصيرا بأشعار العرب ، وله فى ذلك كتابان يحتلاّن مكانةً سامقةً فى المكتبة العربية : الحماسة ومختارات أشعار العرب .

وقد استفاض كتابه « الأمالى » بأشعار القُدامَى والمحدَثين ، وإذا تركنا الشواهد

---

(1) من تاريخ الإسلام ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(2) هو أحمد بن صالح بن شافع الجيلى ، من مؤرخى بغداد ، توفى سنة ٥٦٥ هـ ، شذرات الذهب ٢١٥/٤ .

(3) راجع هذه المباحث فى المجالس : الثانى عشر والسابع والعشرين ، ومن الحادى والثلاثين إلى الخامس والثلاثين ، والسادس والأربعين ، والثانى والخمسين ، والحادى والستين .

النحوية التى بلغت قدراً ضخما أشرتُ إليه فى حديثى عن الشواهد ، وجدنا ابن الشجرى يروى قصائدَ جِيادًا ، لعدىّ بن زيد ، والنابغة الجعدى ، وأعشى تغلب ، وأبى الصلت الثقفى ، ويزيد بن الحكم ، وابن أحمر ، والخنساء ، والعباس بن عبد المطلب . ومن شعر المحدثين روى للمتنبى (١) والشريف الرضى ، وابن نباتة السعدى . ثم عرض لهذه القصائد بالشرح والبيان ، ويعد شرحه لبعض هذه القصائد ، من الشروح النادرة العزيزة ، التى لا تكاد توجد فى كتاب ، كشرحه لقصيدة يزيد بن الحكم (٢) .

وتُعَدُّ « الأمالى » بهذه المَثابة مرجعاً هامًّا فى جمع الشعر وتوثيقه ، وبخاصّة أن ابن الشجرى ينفرد برواية قصائد لبعض الشعراء ، يقلّ وجودُها عند غيره من رواة الشعر ، كما فعل فى رواية قصيدة ابن أحمر ، فقد روى منها خمسة عشر بيتا ، وأبيات هذه القصيدة لا تكاد توجد مجتمعةً بهذا العدد فى أىٍّ من الكتب المطبوعة (٣) .

وقد عنى ابن الشجرى بذكر مآخذ الشعراء والموازنة بينهم ، فقد ذكر (٤) أن الشريف الرضى أخذ قوله :

مَنِ الركبُ ما بين النقا والأناعِمِ نَشاوى من الإدلاجِ ميلَ العمائمِ

من قولِ العملَّس :

فأصبحن بالموماة يحملن فِتيةً نشاوى من الإدلاج ميل العمائمِ

وقال فى بيت ابن نباتة السعدى (٥) :

لأية حال يختلسن نفوسهم وهنّ عليها بالحنين نوادبُ

---

(١) راجع حديث المتنبى ، فى الكلام على الشواهد الشعرية .

(٢) هذه القصيدة تعد من بنيع الشعر فى الشعر . وقد ذكرها ابن الشجرى فى المجلس السابع والعشرين ، ثم عرض لها بالشرح الجامع البديع ، وقد أثنى على هذا الشرح الشيخ الجليل أحمد محمد شاكر ، رحمه الله ، فى حواشى لباب الآداب ص ٣٩٦ .

(٣) راجع المجلس الحادى والعشرين ، وديوان ابن أحمر ص ١٢٤ ، ٢١٣ .

(٤) المجلس العشرون .

(٥) المجلس الثالث والستون .

وقد نظر فى هذا إلى قول ابن الرومى :

كالقوس تُصْمى الرمايا وهى مِرْنانُ

وفى شرحه لقصيدة بشر بن عَوانة ، قال فى [1] بيته :

إذن لرأيتِ ليثاً أمَّ ليثا هِزَبْـرًا أغْلَبـاً لاقى هِزَبْـرا

أخذ البحترى هذا البيت لفظا ومعنى ، فى قوله :

هِزَبْرٌ مشى يبغى هِزَبْراً وأغلبٌ من القوم يَغْشَى باسِلَ الوجه أغلبا

وذكر فى شرح بيت المتنبى :

لو كان ما تعطيهم من قبل أن تعطيهم لم يعرفوا التأميلا

قال [2] : التقدير : لو كان لهم الذى تعطيهموه من قبل أن تعطيهم إياه ، لم يعرفوا التأميل ، لأن ذلك كان يغنيهم عن التأميل ، وقد كشف أبو نصر بن نباتة هذا المعنى ، وجاء به فى أحسن لفظ ، فى قوله :

لم يُبْقِ جودُك لى شيئاً أؤمِّلُه تركْتَنى أصحَبُ الدّنيا بلا أملِ

ومثله لأبى الفرج الببغاء :

لم يُبقِ جودُك لى شيئاً أؤمله دَهرى لأنك قد أفنَيْتَ آمالى

وكان أبو الفرج وابن نباتة متعاصرين ، فلست أعلم أيّهما أخذ من صاحبه .

ومن الموازنات ما أورده ابن الشجرى فى المجلس الثامن والسبعين ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التى تتبع الجيش ، لتصيبَ من لحوم القتلى ، وقد أغار فى هذا الفصل على كلام القاضى الجرجانىّ فى « الوساطة » ، وقد أشرتُ إليه فى حديثى عن مصادر ابن الشجرى . .

---

(١) المجلس الرابع والستون . وراجع الكلام على قصيدة بشر فى حديث الشواهد الشعرية ، وإذا صح أن « بشرا » هذا شخصية وهمية اخترعها بديع الزمان الهمذانى ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات ، إذا صح هذا فيكون بديع الزمان هو الذى أخذ البيت لفظا ومعنى من البحترى ، إذ كان بديع الزمان توفى سنة ٣٩٨ ، والبحترى سنة ٢٨٤ .

(٢) المجلس الرابع والسبعون .

وقد روى ابن الشجرى أشعارًا فى الهجاء لبعض الشعراء المغمورين فى عصره (١) .

وتُعَدُّ شروحُ ابن الشجرى لما عرض له من شعر المتنبى (٢) إضافةً جيّدة لفهم هذا الشاعر العظيم ، وإلقاءِ الضوء على المفاهيم الأدبية فى ذلك العصر ، ثم تكشف هذه الشروح أيضا عن مشاركة النحاة فى توجيه الدراسات الأدبية ، فلم يكن النحويون الأوائل بمَعْزِلٍ عن هذه الدراسات ، كما يفهم بعضُ الدارسين .... وهذا حديث طويل .

العَرُوض والقوافى فى الأمالى :

عالج ابن الشجرى فى « أماليه » مسائلَ من العروض والقوافى (٣) ، ولعله قد درس هذا الفنّ على شيخه التِّبريزى ، الذى عُرِف بالاشتغال به ، وله فيه مصنَّفٌ شهير ، هو « الكافى فى العروض والقوافى » ، ولم يُسند ابن الشجرى شيئا ممّا عالجه فى العروض والقوافى إلى التِّبريزى ، ولكنى رأيت له كلاماً فى الزِّحاف ، كأنه سلخه من كلام أستاذه ، وذلك قوله (٤) : « وقد قيل : رُبَّ زحافٍ أطيب فى الذوق من الأصل » ، فهذا من قول التِّبريزى فى كتابه الكافى (٥) : « وربما كان الزحافُ فى الذوق أطيبَ من الأصل » ، إلا إن كانت هذه العبارةُ أقدمَ من التِّبريزى .

وتمثّل بعضُ شواهد ابن الشجرى التى ساقها فيما عالج به مسائل القافية ، إضافة لشواهد هذا الفن ، ومن ذلك أنه ذكر شواهد كثيرة على الإكفاء (٦) ، ومن هذه الشواهد واحدٌ لم أجدْه فيما بين يدىّ من كتب القوافى المطبوعة ، وهو :

يارِيَّها اليومَ على مُبينِ ... على مُبينٍ جَرَدِ القَصيمِ

---

(١) المجلس الثانى والخمسون .

(٢) راجع ما كتبته عن المتنبى فى الحديث عن الشواهد الشعرية .

(٣) ترى هذه المسائل فى المجالس : الخامس عشر ، والثامن عشر ، والحادى والثلاثين ، والثالث والثلاثين .

(٤) المجلس الحادى والثمانون .

(٥) الكافى ص ١٩ .

(٦) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وَهِم ابن الشجرى فى مسألة من مسائل العروض ، فقد قال فى بيت امرىء القيس :

وعينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرةٌ شُقَّت مآقيهما من أُخُرْ

قال (١) : « والبيت من ثالث البحر المسمَّى المتقارب ، عروضه سالمة ، وضربه محذوف ، ووزنه فَعَلْ ، وقد استعمل فيه الخرم الذى يسمى الثلم ، فى أول النصف الثانى ، وقلّ ما يُوجد الخرمُ إلا فى أول البيت » .

وموضع الوهم فى قوله : « عروضه سالمة » ، وجاء بهامش أصل الأمالى حاشيتان تعقيباً على هذا القول ، الحاشية الأولى : « هذا البيت عروضه وضربه جميعا محذوفان » والثانية : « وقوله : سالمة ، ينبغى أن يكون غلطا من الكاتب إن شاء الله » .

وقد حكى البغدادى (٢) كلام ابن الشجرى هذا ، كما ورد فى الأمالى ، ولم يتعقبه بشىء ، لكن قال مصحح الطبعة الأولى من الخزانة معلّقاً : « قوله : عروضه سالمة . فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .

التاريخ والأخبار فى الأمالى :

نثر ابن الشجرى فى « أماليه » كثيراً من الأخبار والحوادث التاريخية وأيام العرب وأنسابها . فذكر (٣) حديث فاطمة بنت الخرشب الأنمارية وبَنيها الكَمَلَة بنى زياد العَبْسيِّين ، وما كان بينهم وبين قيس بن زُهير العبسى .

وألمَّ بشىء من تاريخ سابُور ذى الأكتاف ، وكِسْرَى أنوشروان (٤) .

وتحدث عن حرب بكر وتغلب (٥) .

---

(١) المجلس الثامن عشر .

(٢) الخزانة ٣/٣٧٩ .

(٣) المجلسان : الثالث ، والثالث عشر .

(٤) المجلسان : الرابع عشر ، والخامس عشر .

(٥) المجلس السابع عشر .

وتكلم على أذواء اليمن : تاريخهم واشتقاق أسمائهم [١] .

وعرض لحديث المغيرة بن شعبة مع هند بنت النعمان ، وخبر جذيمة الأبرش ، والغساسنة ملوك الشام [٢] .

وقد حرَص ابن الشجرى فى كثيرٍ مما أورد من أسماء قديمة على أن يتكلم على اشتقاقها وضبطها [٣] .

الجغرافيا والبلدان فى الأمالى :

تكلَّم ابن الشجرى على البلدان والمواضع التى وردت فى ثنايا الشعر الذى رواه ، ومن هذه البلدان ما هو موغِلٌ فى القِدم ، كمدينة الحُضْر ، بين دِجلة والفُرات ، وقد ذكر أنه دخلها وشاهد بقاياها [٤] . ثم تحدث عن البنايات الشهيرة ، كالخَورْنق والسَّدِير ، وقصر غُمْدان بصنعاء [٥] .

* * *

(١) المجلس السادس والعشرون .
(٢) المجلس الثانى والستون .
(٣) انظر مثلا المجلس السابع عشر .
(٤) المجلس الرابع عشر .
(٥) المجلسان : الخامس عشر ، والسادس والعشرون .

نُسَخ الأمالى :

رُزِق كتابُ الأمالى الحُظْوةَ والقبول ، فكثُرت نُسَخُه ، وقد ذكر بروكلمان [1] منه هذه النسخ :

١ – نسخة عاشر افندى برقم (٧٥١) .

٢ – نسخة سليم أغا برقم (٣/١٠٧٧) .

٣ – نسخة راغب باشا برقم (١٠٧١ – ١٠٧٢) [2] .

٤ – نسخة بايزيد برقم (٢٩٠٢) .

٥ – نسخة فيض الله برقم (١٥٧٤ – ١٥٧٦) .

وهذه المكتبات الخمس باستانبول .

٦ – نسخة المكتبة الآصفية بحيدرآباد – الهند ١٤٢/١ ، برقم (٧٠) .

ومما لم يذكره بروكلمان :

٧ – نسخة بدار الكتب المصرية [3] ، كتبها على بن محمد بن مصطفى شمس الدين ، فرغ من كتابتها سنة ١٣٠٠ هـ ، والنسخة محفوظة بالدار برقم (٥٩ ش) .

٨ – نسخة أخرى بالدار المذكورة ، منقولة من النسخة السابقة ، كتبها محمد بن إبراهيم الخفير ، فرغ منها فى شهر صفر سنة ١٣٣٩ هـ ، برقم (٣٦٣٣) .

٩ – نسخة محفوظة بالخزانة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية ، برقم (٦٧٢ أدب) ، وتاريخ هذه النسخة سنة ١٩٢٠ م .

---

(١) تاريخ الأدب العربى ١٦٥/٥ .

(٢) جاء فى كتاب بروكلمان المذكور (١١٧١ ، ١١٧٢) والذى أثبته من واقع صورة النسخة المحفوظة بمعهد المخطوطات .

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢٢/٣ ، وقد أشار بروكلمان إلى هذا الفهرس فقط .

١٠ – نسخة محفوظة بمكتبة الأوقاف ببغداد ، برقم (٥٦٦٧) فى مجلد أوله المجلس الثانى والثلاثون . وهذه النسخة منقولة عن نسخة كتبت سنة ٥٤٠ هـ ، وبآخرها إجازة فى التاريخ المذكور ، من ابن الشجرى لأبى القاسم نصر بن سعيد بن سميع الموصلى ، أن يروى عنه مقروآته ومسموعاته [١] .

١١ – نسخة فى مكتبة المتحف العراقى ببغداد ، برقم (١٣٣١) تبدأ بالمجلس الثانى والثلاثين ، وتنتهى بالمجلس الخامس والخمسين [٢] . وهذه القطعة تمثل الجزء الثانى .

١٢ – الجزء الثالث من نسخة ، بمكتبة الدراسات العليا ببغداد ، برقم (٣٦٩) ، وهذا الجزء بخط نسخى جيد ، كتب سنة ٦٢٤ هـ ، ويبدأ بالمجلس السادس والخمسين ، وينتهى بنهاية الكتاب وعدد أوراق هذا الجزء ١٩٣ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرًا ، ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد رمزت له فى تعليقاتى بالحرف (د) .

١٣ – الجزء الثالث أيضا من نسخة ، بالخزانة العامة بالرباط ، برقم (٣٤٢ ك) ويبدأ وينتهى مثل سابقه ، وفى أثنائه سقطٌ كبير ، يبدأ فى أثناء المجلس السادس والخمسين ، وينتهى فى أثناء المجلس التاسع والستين . ويقع فى الطبعة الهندية من ص ٩٨ إلى ٢٦٢ ، وهذا الجزء بخط نسخى نفيس ، وجاء بأوله أنه بخط ابن الشجرى ، وبآخره سماع لأبى الغنائم حبشى بن محمد الواسطى ، على ابن الشجرى ، وهذا السماع مؤرخ سنة ٥٣٩ هـ ، وكتب ابن الشجرى صحة السّماع بما صورته : « هذا صحيح . وكتب هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى » . ثم قراءات أخرى على ابن الشجرى ، سنة ٥٤٠ ، ٥٤١ ، وأبو الغنائم الواسطى هذا من تلاميذ ابن الشجرى ، وقد تكلمت عليه من قبل .

وفى هذا الجزء زيادةُ مسألتين على مافى نسخة « راغب باشا » وهى النسخة التى اتخذتها أصلًا . وترى هاتين المسألتين ، فى المجلسين : السادس والسبعين ، والسابع والسبعين .

---

(١) ابن الشجرى ومنهجه فى النحو ص ٦٠ .
(٢) المرجع نفسه .

ويقع هذا الجزء - قبل السَّقْط - فى ١٧٧ صفحة ، ومسطرته ٢٠ سطرا .

ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد ، وقد رمزت له فى تعليقاتى بالحرف (ط) .

ويتضح من هذا العرض أن نسخ القاهرة الثلاث ليست بذات طائل ، لحداثة نَسْخها ، وأن نسخ استانبول مجهولة الصفة ، إلا نسخة راغب باشا ، وهى النسخة التى اتخذتها أصلا ، وسأفرد لها كلمة ، وكذلك سأفرد كلمة لنسخة الآصفية ، وأن بقية النسخ أَخَلَّتْ بالجزء الأول ، وقد ظهر أن الأمالى تقع فى ثلاثة أجزاء ، تجزئة قديمة ، ينتهى الجزء الأول بالمجلس الحادى والثلاثين ، وينتهى الجزء الثانى بالمجلس الخامس والخمسين ، ويمضى الثالث إلى نهاية الكتاب . وقد ألحقت بآخر الجزء الأول زيادة فى شهر ربيع الآخر ، من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة . وقد أشرت إلى ذلك من قبل .

نسخة راغب باشا باستانبول :

اتخذتُ هذه النسخةَ أصلا ، وهى محفوظة بمكتبة راغب باشا ، برقم (١٠٧١ ، ١٠٧٢) ومنها صورة بمعهد المخطوطات [1] برقم (٥٩ أدب) .

وتقع هذه النسخة فى جزءين ، الأول فى ٣٤٤ ورقة ، وينتهى بالمجلس التاسع والأربعين ، والثانى فى ٣٣٥ ورقة ، وفى كل ورقة ١٥ سطرا ، ومقاسها ١٢,٥ × ٢٠ سم ، وبأثناء الجزء الأول أوراق قليلة بخط حديث .

والنسخة مكتوبة بخط نسخى نفيس جدا ، وقد ضُبطت بالشكل الكامل ، ضبطاً صحيحاً متقَناً ، وناسخها - أثابه الله خيرا - هو أسعد بن معالى بن إبراهيم ابن عبد الله ، فرغ من نسخها سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . ويبدو أن هذا الناسخ المتقن كان محترفاً نَسْخَ الكتب ، فقد وقع لى مخطوطٌ آخر ، قام على نسخه ، وهو شرح ديوان هذيل [2] ، لابن جنى ، وهذا المخطوط محفوظ بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم (٥٦٥٧) ، وقد فرغ أسعد هذا من نسخه سنة ثمانين وخمسمائة . ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات .

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة ٤٢٧/١ ، والمُدْرَج فى هذا الفهرس الجزء الثانى فقط من النسخة ، وقد استبعد الجزء الأول لعيب فى تصويره ، ولكنه أصلح ، وعاد سليما مقروءا ، والحمد لله .

(٢) نشر فى بغداد باسم « التمام فى تفسير أشعار هذيل » سنة ١٩٦٢ م ، بتحقيق أحمد ناجى القيسى وخديجة الحديثى وأحمد مطلوب ، وقد نشر الكتاب عن النسخة المذكورة .

ونعود إلى نسختنا من الأمالى فنقول : إنها مقابلة بأصلها المنقول منه ، وجاء بآخرها سماع هذا صورته : « سمع جميع هذه المجلدة علَى الشيخ الأمين أبى القاسم (١) الحسين بن هبة الله بن صَصْرَى ، أبقاه الله ، بإجازته من مملِيها الشريف أبى السعادات بن الشجرى صاحبها : المولى الإمام العالم القاضى الأشرف بهاء الدين شرف المحدثين أبو العباس (٢) أحمد بن القاضى الفاضل أبى على عبد الرحيم بن على البَيسانىّ ، أدام الله أيامه ، والشيخ الإمام العالم المقرىء علم القراء علم الدين أبو الحسن على بن محمد السخاوى (٣) ، والحاجب الأخص عز الدين أبو الفتح عمر ابن محمد بن منصور الأمينى ، وصح وثبت بقراءة عبيد الله .... » .

وقد ضاع فى آخر النسخة اسم القارىء ، ومكان السماع وتاريخه ، ولكن تراجم رجال السماع تدل على أنه كان بدمشق ، فى القرن السادس أو السابع ، من حيث إن هؤلاء الرجال كلهم من أهل دمشق ، وإن أبا القاسم بن صَصْرَى توفى سنة ست وعشرين وستمائة .

وبحواشى النسخة تعليقات جيدة ، بعضها بخط قديم ، وبعضها بخط فارسى حديث ، وهذه التعليقات الحديثة منقولة من نسخة مصححة ، بتصحيح ابن هشام صاحب « المغنى » وكتب التعليقات أحدُ تلاميذه .

وقد تضمنت هذه التعليقاتُ فوائد كثيرةً ، منها النصُّ على أوهام ابن الشجرى ، ونسبةُ بعض الأقوال المهملة إلى أصحابها ، وتصحيحُ نسبة بعض الشواهد (٤) ، وقد نسبت بعض هذه التعليقات لأبى اليمن الكندى ، تلميذ ابن الشجرى .

---

(١) ترجمته فى العبر ١٠٥/٥ ، وقارن بما فى طبقات الشافعية ٤٨٣/٧ .

(٢) ترجمته فى العبر ١٧٥/٥ .

(٣) ترجمته فى طبقات الشافعية ٢٩٧/٨ ، وكان السخاوى إماما فى النحو والقراءات والتفسير ، توفى سنة ٦٤٣ هـ ، وبعض أهل زماننا يخلطون بينه وبين شمس الدين السخاوى المؤرخ ، صاحب « الضوء اللامع » والمتوفى سنة ٩٠٢ .

(٤) راجع ما سبق عن اللغة والعروض والقوافى فى الأمالى ، وانظر الأمالى : المجلس الخامس فى قول عبيد : « ونحن ألى ضربنا رأس حجر » ، والمجلس السادس والعشرين فى الحديث عن « الأذعار » ، والخامس والأربعين فى الحديث عن اشتقاق « القيل » ، وانظر أيضا ما كتبته عن « مذهب ابن الشجرى واعتزاله » فى الباب الأول .

هذا وقد رأيت بعض أخطاء النسخة ثابتة عند البغدادى [1] ، فيما ينقل عن ابن الشجرى ، مما يدل على أن نسخة البغدادى من « الأمالى » هى هذه النسخة ، أو أن الاثنتين ترجعان إلى أصل واحد .

نسخة الآصفية بحيدرآباد – الهند

الموجود من هذه النسخة الجزء الأول فقط ، وهو مكتوب بقلم نسخى جيد ، كتبه محمد بن حسين بن على الشهير بالعاملى ، فرغ منه يوم الجمعة خامس المحرم ، من سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ، وينتهى هذا الجزء بالمجلس الخامس والأربعين ، وقد ألحق به بخط حديث المجالس : من السادس والأربعين إلى التاسع والأربعين . وبهذا الجزء بعض الأسقاط أشرت إليها فى حواشى التحقيق [2] . ويقع فى مائتى ورقة ، ومسطرته ٢٢ سطرا ، مقاس ١١,٥ × ١٩,٥ سم ، ورقمه فى المكتبة الآصفية (٧٠ بلاغة) ومنه صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد اعتبرت هذا الجزء فى تحقيقى للكتاب ، ورمزت له بالحرف (هـ) .

وبهذه النسخة زيادة ليست فى نسخة راغب باشا ، التى اتخذتها أصْلاً ، وهى المسألة التى تراها فى آخر الزيادة التى ألحقت بالمجلس الحادى والثلاثين (مسألة إذا قال رجل لامرأته : إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق) .

---

(١) راجع المجلس الحادى عشر ، فى الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ مالَهُم به من عِلمٍ إلا اتباعَ الظنّ ﴾ والمجلس الحادى والثلاثين ، فى الكلام على قول الشاعر : « حَنّتْ قلوصى حين لا حين مَحَنْ »

(٢) ترى نماذج من هذه الأسقاط فى المجالس : ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ .

وهذه الأسقاط تراها فى طبعة الهند من الأمالى التى سأذكرها قريبا ، فى الجزء الأول ، صفحات : ٥١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ .

وفى الجزء الثانى ، صفحات ٩ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٢ . وإنما كان ذلك كذلك لأن طبعة الهند قد عوّلت على نسخة الآصفية التى تنتهى بنهاية المجلس التاسع والأربعين ، كما ذكرتُ .

طبعتان للأمالى :

طبعت الأمالى أوّل ما طبعت فى دائرة المعارف العثمانية ، بحيدرآباد – الهند – سنة ١٣٤٩ هـ ، فى جزءين : الأول ينتهى بالمجلس الخامس والأربعين ، والثانى وقف فى أثناء المجلس الثامن والسبعين . وجاء بخاتمة الطبع : « إلى هنا انتهى ما تيسّر لنا الحصول عليه من الجزء الثانى ، وقد بقيت بقية [1] كما يعلم من الخاتمة » .

وهذه الطبعة ملفقة من نسختين : نسخة الآصفية المشار إليها ، ونسخة راغب باشا [2] التى اتخذتها أصلا . وإن كان التعويل على نسخة الآصفية إلى نهاية المجلس التاسع والأربعين ، وهو نهاية هذه النسخة كما ذكرت .

وقد قام على هذه الطبعة علماء كرام أفاضل ، فى دائرة المعارف العثمانية ، هم : حبيب عبد الله بن حمد العلوى ، وعبد الرحمن اليمانى ، والسيد زين العابدين الموسوى . وبرغم ما بذله هؤلاء الأفاضل من إتقان – أحسن الله إليهم ، وأثابهم خيرًا – فقد اشتملت هذه الطبعة على عِدّة أسقاط ، وبعض هنات . وبخاصة فى الجزء الأول الذى كان الاعتماد فيه على نسخة الآصفية ، وبها من الأسقاط ما وصفتُ .

---

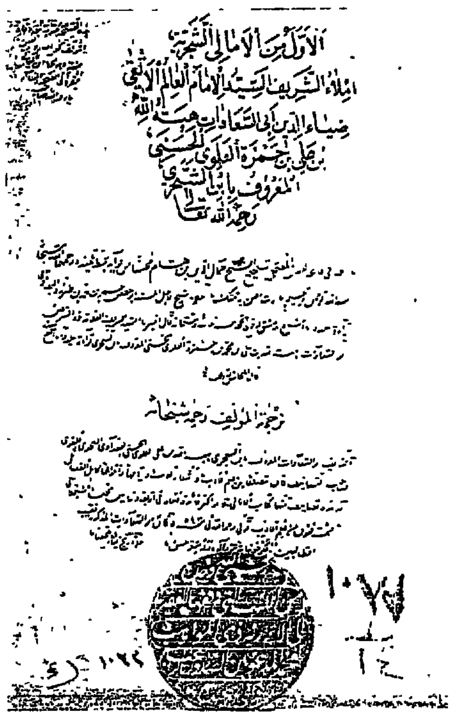
(١) نشر هذه البقيه – وهى بقية المجلس الثامن والسبعين إلى المجلس الرابع والثمانين ، وبه تمام الأمالى . وهذه البقية تقع فى سبعين ورقة من نسخة راغب باشا – نشرها الأخ الصديق الدكتور حاتم صالح الضامن ، فى مجلة المورد العراقية – المجلد الثالث – العددان الأول والثانى ١٩٧٤ م .

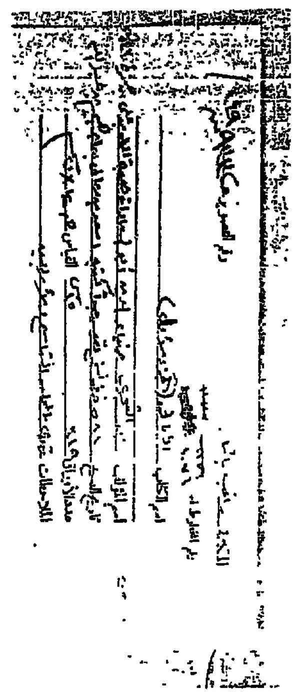
(٢) لم يصرح ناشرو الطبعة الهندية بهذة النسخة ، وإنما ذكروها على الإطلاق « نسخة فى بعض المكاتب الإسلامبولية » ولكنّ إشاراتهم إلى قراءتها وفُروقها فى الحواشى متفقة تماماً مع نسخة راغب باشا التى بيدىّ ، مما رجّح عندى أنها هى . إلا أنهم لم يُحصّلوها كاملة . يقول السيد زين العابدين الموسوى أحد مصحّحى الطبعة الهدية : « ومجمل أحوال نشره وإشاعته أن أرباب مجلس الدائرة لمّا وجدوا الجلد الأول من هذا الكتاب فى المكتبة الآصفية ، ورأوا المصلحة فى نشره أمروا بطبعه ، فاشتغلنا بتصحيحه والنظر فيه ، وبينا نحن فيه إذ سمعنا بوجود نسخة كاملة منه فى بعض المكاتب الإسلامبولية ، فسعينا فى تحصيل تلك النسخة من هناك بواسطة العالم الجليل (مستر سالم الكرنكوى الألمانى) مصحح الدائرة ، فحصل الجناب المومى إليه عكس تلك النسخة ، وجعل يرسل إلينا شيأ فشيئاً منها ، فمن سوء الاتفاق ما أمكنه تحصيل عكس النسخة كاملا ، بل شطرًا قليلا من أول الجزء الأول ، وشيئا وافراً من الجزء الثانى ، فوصل كلا الجزءين إلينا ناقصا .... » .

ولما كانت هذه الطبعة الهندية من الأمالى قد استقرّت فى المكتبات ودُور العلم زماناً طويلًا ، وكثُر الاقتباسُ منها والإحالُة عليها ، فقد أثبتُّ أرقام صفحاتها على جوانب نشرتى هذه .

ثم طبع الجزء الأول بمصر ، بمطبعة الأمانة سنة ١٩٣٠ م ، وقد تضمَّن هذا الجزء تسعة وأربعين مجلساً . وقام على طبعه الشيخ مصطفى عبد الخالق محمد . ولم أرَ هذا الجزء ، ولكنى نقلت وصفه من بعض الفهارس .

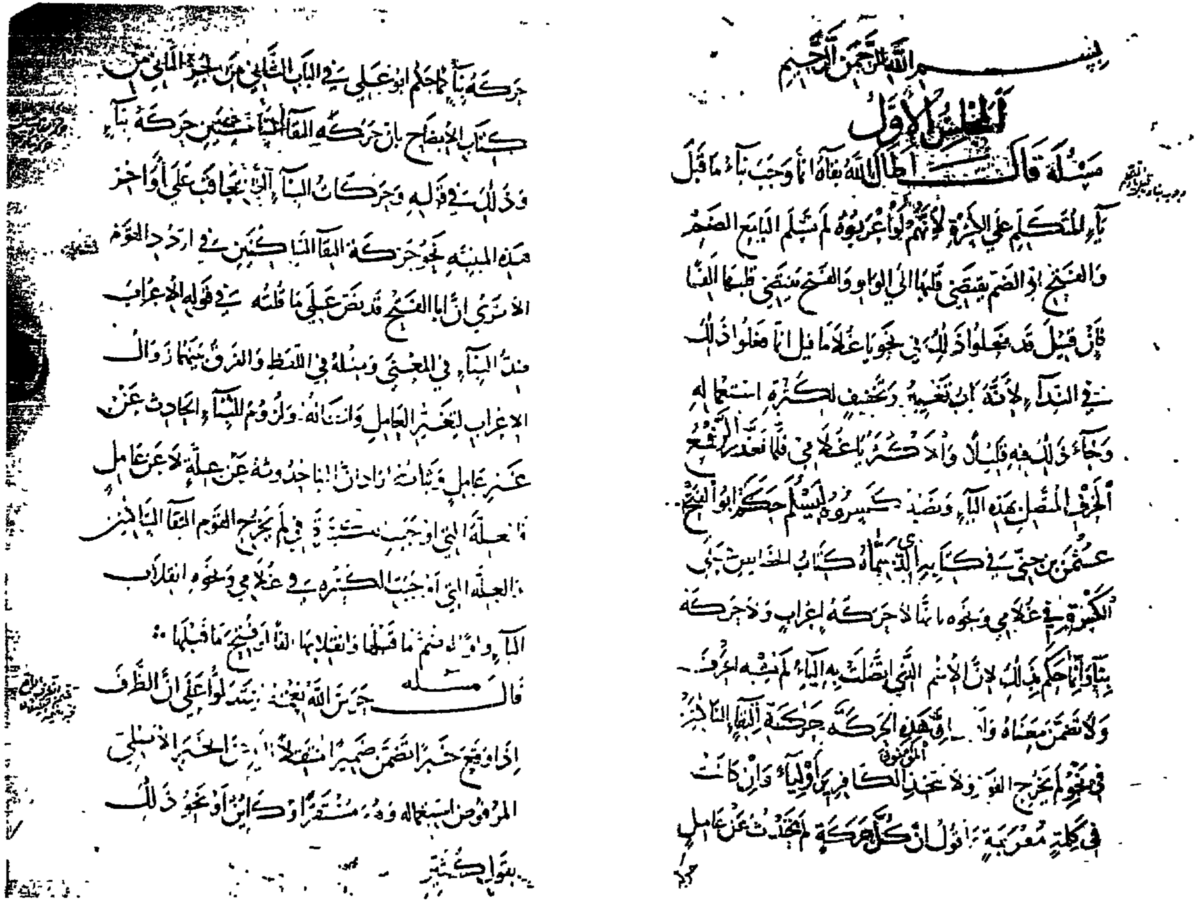
* * *



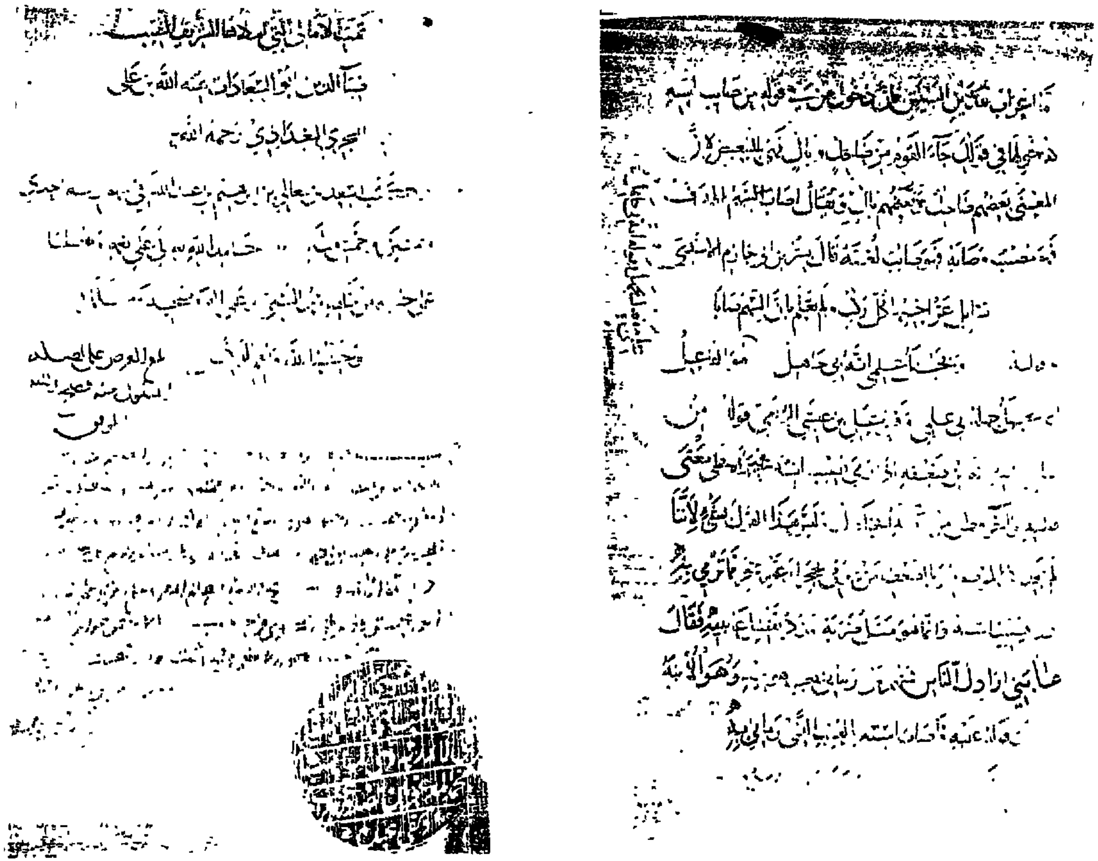


صفحة العنوان من النسخة الأصل (راغب باشا)

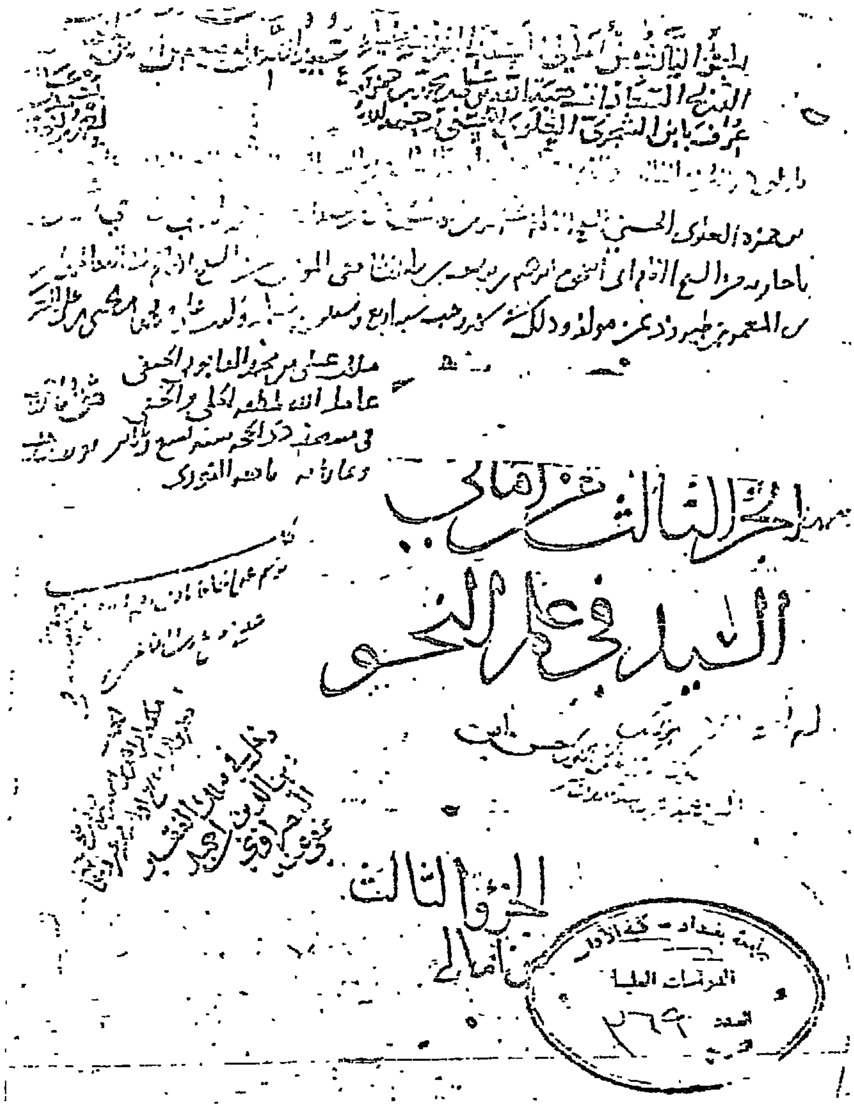
وهذا الخطُّ الحديث الذى تراه على يمين الصورة هو خط عالِم المخطوطات الكبير الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، رحمه الله رحمة واسعة ، وصف به النسخة أيام أن كان فى استانبول سنة ١٩٤٩ م



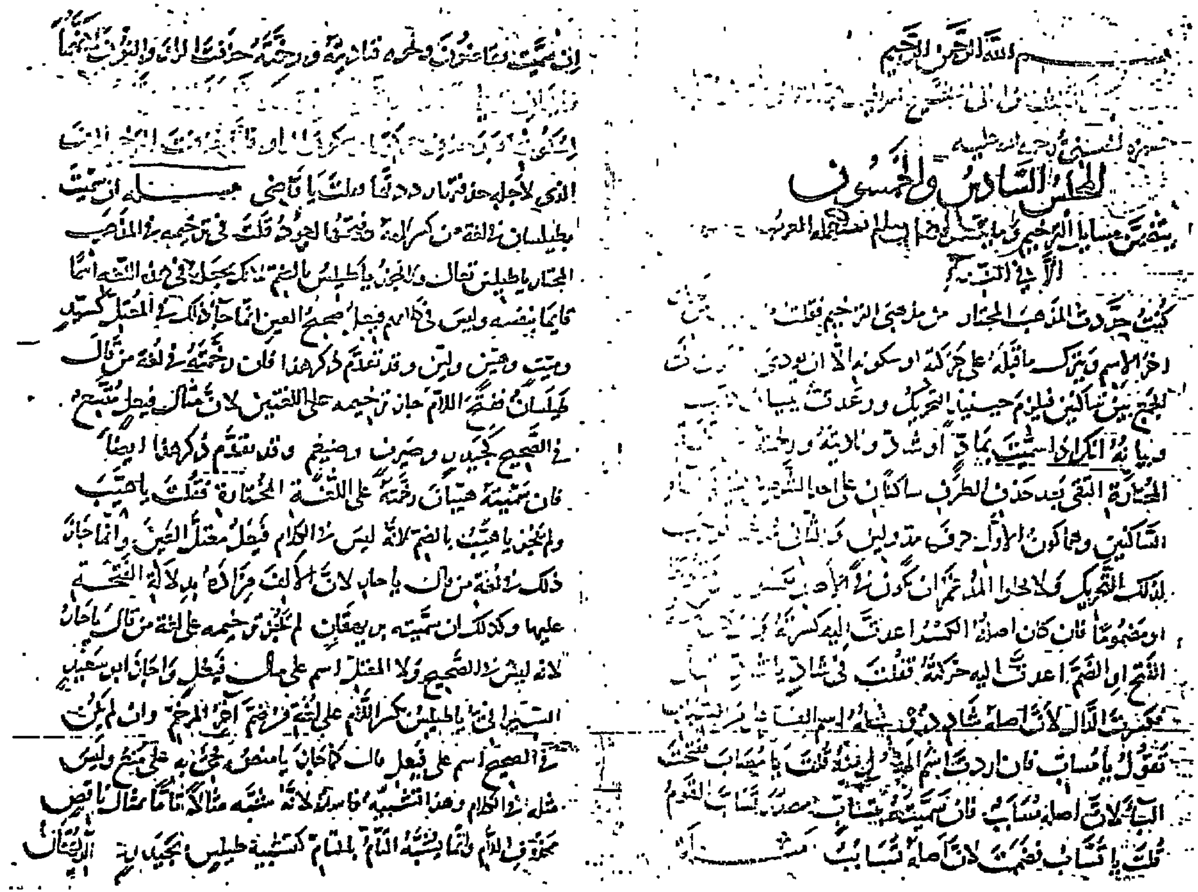
الصفحة الأولى من النسخة الأصل (راغب باشا)



الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل (راغب باشا)



صفحة العنوان من النسخة البغدادية (د)



الصفحة الأولى من النسخة البغدادية (د)

فهو منصب وصابه فهو صايب لنيته قال شرب ابي تمام [illegible]

وقوله وتجهل علي انه في حاجه على مفعول [illegible]

قوله انه لي حاجل فهو الساجل اي يجهل جهله وعلي وقد

لجن عليه الزنجي قوله من صابه اسمه بانه من صفه اذا

رمي يصيب اسنه فحمله على معنى قوله والاخر [illegible]

يريد بخلاف ذلك وليس هذا القول بشي لانا لم نجد في الموضع

بالضعف من رمي بحجر او غير حجر مما يرمي به [illegible] يصيب اسنه

وانما هو مثل ضربه فذكر تفصيله عليه قال [illegible]

اذا ذاب انا بي منهم من رمانى يصيب هو فيه والاسنه

تقلب تواليه عليه فاصاب اسنه بانه يصيب الذي [illegible]

به والاخر لم يوثر كلامه في عرض نيته وحسن [illegible]

قوله سباخ الشمس اي الذين [illegible] الصنبين [illegible]

[illegible] تم الكتاب

والحمد لله رب العالمين [illegible] سيدنا محمد خاتم النبيين

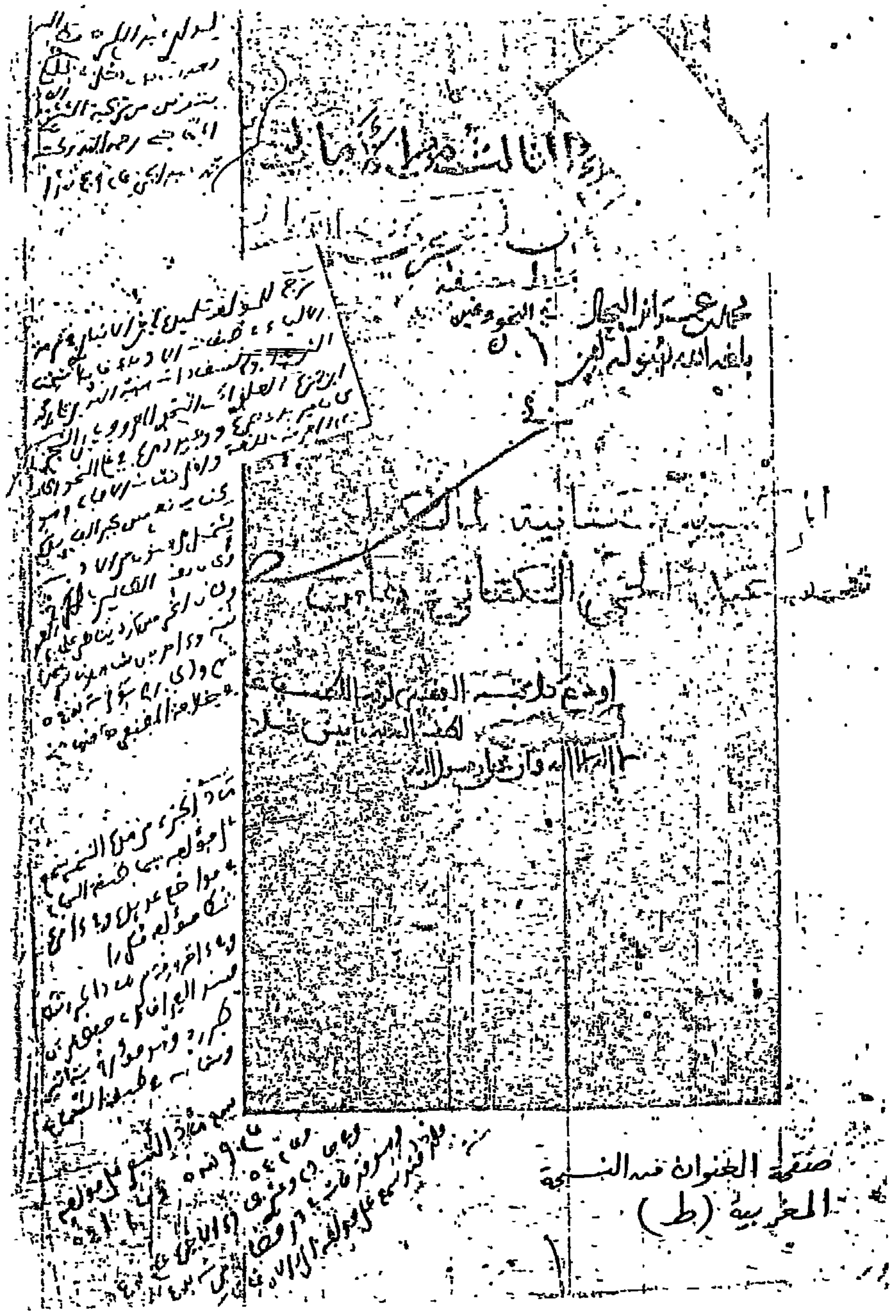
وعلى آله [illegible] وحسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible]

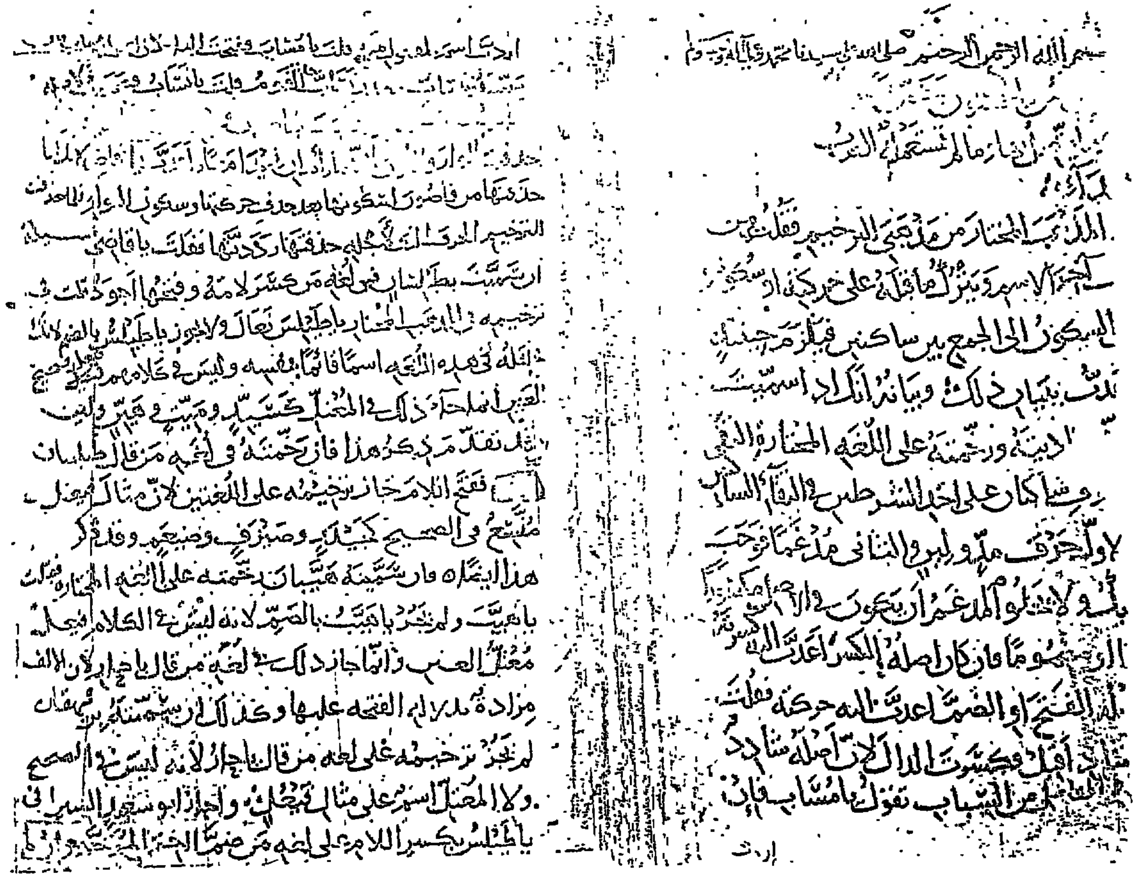
[illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة البغدادية (ذ)



صفحة العنوان من النسخة المغربية (ط)



الصفحة الأولى من النسخة المغربية (ط)



الصفحة الأخيرة من النسخة المغربية (ط)

ويظهر فيها خط ابن الشجريّ (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني)

أمالي ابن الشجري

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة
الحسني العلوي
(٤٥٠هـ - ٥٤٢هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

/ أخبرنا الشيخُ الأجلُّ المسنِد أبو حفص عمر[1] بن محمد بن طَبَرْزَد البغداديُّ ، ٣
قراءةً عليه وأنا أسمع بدمشق فى ذى الحِجّةِ سنةَ ثلاث وستمائة .

قال : أخبرنا السّيد الشريف العلّامة ذو الشّرَفين أبو السعادات هِبةُ الله بن على بن محمد بن حمزة العلوىّ الحَسَنىّ المعروف بابن الشجرىّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ببغداد[2] قال :

المجلس الأول

(مسألة) قال أطال الله بقاءه[3] : إنما وجب بناءُ ما قبل ياء المتكلّم على الكسرة ؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياءُ مع الضم والفتح ، إذ الضمُّ يقتضى قلبها إلى الواو ، والفتحُ يقتضى قلبها ألفا .

فإن قيل : قد فعلوا ذلك فى نحو ياغلاما .

---

(١) عمر بن محمد بن معمَّر – بتشديد الميم – بن طَبَرْزَد . محدِّث مشهور ، سمع وحدَّث كثيرا ، مولده سنة ٥١٦ ، وتوفى ببغداد سنة ٦٠٧ . وفيات الأعيان ١٢٤/٣ ، والعبر ٢٤/٥ . وطبرزد ، بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء وفتح الزاى ، فارسى ، وهو نوعٌ من السّكّر . وفيات الأعيان ، والمعرّب للجواليقى ص ٢٢٨ .

(٢) لم يرد هذا الإسناد فى الأصل ، وأثبتُّه من هـ .

(٣) فى هـ : رضى الله عنه .

قيل : إنما فعلوا ذلك فى النداء ؛ لأنه باب تغيير وتخفيف لكثرة استعماله ، وجاء
٤ ذلك فيه قليلا ، والأكثر : يا غلامى ، فلما تعذَّر رفعُ الحرف المتصل بهذه / الياء
ونصبُه ، كسروه ليسلم .

حكم أبو الفتح عثمان بن جِنّى فى كتابه الذى سماه (كتاب الخصائص[1]) على الكسرة فى غلامى ونحوه بأنها لا حركةُ إعراب ولا حركةُ بناء ، وإنما حكم بذلك لأن الاسم الذى اتصلت به الياء لم يُشبه الحرفَ ، ولا تضمن معناه .

وأقول[2] : إن هذه الحركةَ حركةُ[3] بناء كحركة التقاء الساكنين فى نحو لم يخرجِ القوم ، و ﴿ لا يتَّخِذِ المُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِياءَ[4] ﴾ وإن كانت فى كلمة معربة . وأقول : إن كلَّ حركة لم تحدث عن[5] عامل حركةُ بناء ، كما حكم أبو علىّ فى الباب الثانى من الجزء الثانى من كتاب الإيضاح[6] ، بأن حركة التقاء الساكنين حركة بناء ، وذلك فى قوله : « وحركات البناء التى تتعاقب على أواخر هذه المبنيةِ نحو حركة التقاء الساكنين فى ارْدُدِ القومَ » .

ألا ترى أن أبا الفتح قد نصَّ على ما قلتُه فى قوله : الإعراب ضد البناء فى المعنى ومثله فى اللفظ ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيّر العامل ، وانتقاله[7] ، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباتُه .

أراد أن البناءَ حدوثُه عن عِلَّة لا عن عامل ، فالعِلَّة التى أوجبت الكسرة فى لم يخرجِ القومِ التقاءُ الساكنين ، والعلة التى أوجبت الكسرة فى غلامى ونحوه انقلابُ الياء واوًا لو ضُمَّ ما قبلها ، وانقلابها ألفاً لو فُتِح ما قبلها .

---

(١) الخصائص ٣٥٦/٢ (باب فى الحُكْم يقف بين الحكْمين) ، وينظر أيضا ٥٧/٣ ، وشرح المفصل ٣٢/٣ ، والتبيين للعكبرى ص ١٥٠ ، وحواشيه .

(٢) فى هـ : فأقول .

(٣) فى الأصل : « إن هذه الحركة حركة التقاء الساكنين » وأثبتّ ما فى هـ .

(٤) سورة آل عمران ٢٨ .

(٥) فى هـ : من .

(٦) وهو التكملة ص ٥ .

(٧) فى هـ : وانتفائه .

(مسألة) قال حرس الله نعمته[1] : استدلوا على أن الظرف إذا وقع خبرا تضمن ضميرا منتقلا إليه من[2] الخبر الأصليِّ المرفوضِ استعمالُه ، وهو مستقر أو كائن ، أو نحو ذلك بقول كُثيِّر[3] :

/ فإن يكُ جُثمانى بأرضٍ سِواكُمُ فإنّ فؤادى عنـدَكِ الدّهـرَ أجمعُ
إذا قلتُ هذا حين أسلُو ذكرتُها فظَـلَّتْ لها نفسى تَتُوقُ وتَنْــزِعُ

ووجه هذا الاستدلال أن قوله : « أجمع » لابد أن يكون تابعًا لمرفوع ، وليس فى قوله : « فإن فؤادى عندك الدْهرَ » مرفوعٌ ظاهر ، فلم يبقَ إلا أن يكون تابعًا للضمير المستكن فى قوله : « عندك » .

(مسألة) قال كبت الله أعداءه[4] : حذفُ الضمير العائد من الصلة أقيسُ مِن حذف العائد من الصفة ، لأن الصلةَ تلزَمُ الموصول ، ولا تلزم الصفةُ الموصوف ، فتنَزَّل الموصولُ[5] والصلةُ منزلةَ اسمٍ واحد ، فحسُن الحذفُ[6] لما جرت أربعة أشياء مجرى شىء واحد ، وهى الموصول والفعل والفاعل والمفعول ، وإنما شبَّهوا الصفةَ بالصلة من حيث كانت موضِّحةً للموصوف ، كما توضِّح الصلةُ الموصول ، ومن حيث كانت الصفة لا تعمل فى الموصوف ، كما لا تعمل الصلة فى الموصول ، فحذفوا العائد من الجملة الوصفية ، كما حذفوه من الجملة الموصول بها فى نحو : ﴿ أَهٰذا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولًا ﴾[7] ، وذلك نحو قول الحارث بن كَلَدَةَ[8] الثقفىّ :

---

(١) فى هـ : رضى الله عنه . (٢) فى الأصل : عن .

(٣) ديوانه ص ٤٠٤ ، والبيتان يُنسَبان أيضاً إلى جميل ، ديوانه ص ١١٨ ، وانظر معجم شواهد العربية ص ٢١٧ ، وقد أنشد ابن الشجرى البيت الأول مرة أخرى فى المجلس المتمّ الأربعين ، منسوباً لكثيّر أيضا .

(٤) فى هـ : تغمَّده الله برضوانه .

(٥) فى الأصل « الصلة والموصول » ، وأثبتُّ ما فى هـ ، وسيأتى نظيره فى المجلس المتم الأربعين .

(٦) أعاده ابن الشجرى فى المجلس المذكور ، وهو مأخوذ من كلام أبى العباس المبرد ، فى كتابه المقتضب ١٩/١ . وانظر مايأتى فى المجلسين الرابع عشر ، والأربعين .

(٧) سورة الفرقان ٤١ ، وانظر البرهان ١٦٠/٣ ، ١٦١ ، فقد نقل الزركشى كلامَ ابن الشجرى هذا فى الحذف .

(٨) فى هـ : « حلزة » وهو خطأ ، وسيأتى الكلام عليه قريبًا مع بقية الأبيات .

فمـا أدرِى أغَيَّرهُـمْ تَنـــاءٍ   وطُولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

وقول جرير[(١)] :

أبحتَ حِمى تِهامةَ بعْد نَجْدٍ   وما شىءٌ حَميْتَ بمُستباحِ

التقدير : أصابوه ، وحميتَه .

وقد حذفوا العائد المجرور مع الجارِّ كقول كثيِّر[(٢)] :

/ مِن اليومِ زُوراها خليليَّ إنها   سيأتى عليها حِقْبةٌ لا نزورُهـا ٦

التقدير : لا نزورها فيها ، ومثله فى التنزيل : ﴿ واتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾[(٣)] التقدير : لا تَجْزِى فيه ، كما قال : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ﴾[(٤)] وكذلك تُقدَّر فى الجمل المعطوفة على الأولى ، لأن حكمهنّ حكمها ، فالتقدير ولا تُقبل منها شفاعةٌ فيه ، ولا يؤْخذُ منها عدلٌ فيه ، ولا هُم يُنصرُون فيه .

واختلف النحويون فى هذا الحرف ، فقال الكسائى : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجارَّ حُذِف أولا ، ثم حُذِف العائدُ ثانيا .

وقال نحوىٌّ آخر : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » .

وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه ، والأخفش : يجوز الأمران[(٥)] .

---

(١) ديوانه ص ٨٩ ، وقد أنشده المصنف أيضاً فى المجلسين الثانى عشر ، والأربعين ، وانظر الشعر ٣٨٨ ، وحواشيه ، ومعجم الشواهد ص ٨٨ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٣٦ .

(٢) ليس فى ديوانه كثيِّر المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، ولم أجده فى كتب النحو والتفسير واللغة التى بين يدىّ .

(٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ .   (٤) سورة البقرة ٢٨١ .

(٥) تفصيل هذه المسألة تجده فى الكتاب ٣٨٦/١ ، ومعانى القرآن للفراء ٣٢/١ ، وللأخفش ص ٨٨ ، ومجالس ثعلب ص ٤٠٣ ، والشعر ص ٢٣٤ ، والعسكريات ص ١٩١ ، وتفسير الطبرى ٢٧/٢ ، وشرح الحماسة ص ٣٣ ، والبحر المحيط ١٨٩/١ ، ومغنى اللبيب ص ٥٥٧ (الباب الرابع) و ٦٨٢ (الباب الخامس) ، ولسان العرب (جزى) . =

والأقيس عندى : أن يكون[1] حرفُ الظرف حُذِف أولا ، فجُعل الظرفُ مفعولًا [به][2] على السَّعة ، كما قال[3] :

ويومٍ شَهِدناه سُلَيْمًا وعامِرًا قليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

وكقول الآخر :

فى ساعةٍ يُحَبُّها الطَّعامُ (٤)

أراد شهدنا فيه ، ويُحَبُّ فيها ، ثم حَذَف الجارَّين توسُّعًا ، والأصل : لا تَجْزِى فيه ، ثم لا تَجْزِيه ، ثم لا تَجْزِى ، وإنما[5] جاز حَذْف الجارِّ من ضمير الظرف كما جازَ حذفُه من مُظهره ، إذ كنت تقول : قمتُ فى اليوم ، وقمتُ اليومَ ،

= والذى نسبه ابن الشجرى إلى سيبويه من تجويزه الأمرين ، لم أجده فى الكتاب المطبوع ، والذى وجدته حذف « فيه » فقط ، وهذه عبارته فى الموضع الذى ذكرته : « كما قال سبحانه : ﴿ يوماً لا تجزى نفس ﴾ أضمر فيه » . وقد نص ابن هشام على هذا ، فقال فى الموضع الثانى من المغنى : « وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة » . وقد تعقَّب ابنُ هشام ابنَ الشجرىّ ، فيما حكاه فى المسألة ، فقال فى الموضع الأول : « وهو مخالفٌ لما نقل غيره » ، وقال فى الموضع الثانى : « وهو نقلٌ غريب » .

(١) هذا اختيار لرأى الكسائىّ السابق ، وقد نصَّ عليه ابن هشام فى الموضع الثانى .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) هو رجلٌ من بنى عامر ، كما فى الكتاب ١٧٨/١ ، والبيت من غير نسبة فى المقتضب ١٠٥/٣ ، والكامل ٣٣/١ ، والشعر ص ٤٥ ، وشرح الحماسة ص ٨٨ ، والمقرب ١٤٧/١ ، والتبصرة ص ٣٠٨ ، ٥٢٩ ، ومجمع الأمثال ١٢/١ ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب خطأً إلى العكبرى ٢٩٩/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٤٥٠ ، والمغنى ص ٥٠٣ ، وشرح أبياته ٨٤/٧ ، واللسان (جزى) . وفى حواشى المقتضب تخريجات أخرى . وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين الثامن والعشرين ، والثالث والثمانين .

(٤) معانى القرآن ٣٢/١ ، والكامل ٣٤/١ ، وتفسير الطبرى ٢٦/٢ ، والأضداد لأبى الطيب ص ٧٣٢ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٦ ، وأعاده المصنف فى المجلسين المذكورين قبلُ . وجاء بهامش الأصل : « قال شيخنا ابن هشام ، أبقاه الله سبحانه : لا دليل فى هذا البيت ولا فى الذى قبله على مُدَّعاه ، وهو الجار [هكذا ، ولعله : وهو الحذف] على التدريج ، غاية ما فيه أنه حذف حرف الجرّ منهما وأبقى مجروره ، ومُدَّعاه إذا حذفهما على التدريج . من خط تلميذ المولى ابن هشام » .

(٥) فى هـ : فإنما .

كذلك قلت : اليومَ قمتُ فيه ، واليوَم قمتُه ، ولولا تقدير العوائدِ مِن هذه الجمل لأُضيف اليومُ إلى لا تَجْزِى ، فقيل : واتقوا يومَ لا تَجْزِى نفس ، لأَن
٧ إضافته إلى الجملة تُخْرِج الجملةَ عن أن تكونَ وصفا ، وإذا خرجت عن / أن تكون وصفًا بطَل الاحتياجُ إلى عائدٍ منها لفظًا وتقديراً .

وحذفُ العائد من الصلة إنما يقع بالمنصوب المتصل غالبًا نحو : قام الذى أكرمتُ و ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾[1] فإن كان مجرورًا منصوبا فى المعنى جاز حذفُه ، كقولك : هذا الذى زيدٌ ضاربٌ ، وعجبتُ مما أنت صانعٌ ، ومثله : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾[2] التقدير : ضاربه وصانعه وقاضيه ، فإن اتصل العائد بحرف جر ، نحو قام الذى مررت به ، فحذفُه قليلٌ جدًا ، فمما جاء من ذلك فى الشعر القديم قولُ القائل[3] :

وقد كنتَ تُخْفى حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ منها بالذى أنتَ بائحُ

الأَصل : بائحٌ به ، ثَم بائحُه ، ثم بائح ، ومثله فى التنزيل : ﴿ ذَلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ ﴾[4] الأصل : يُبشِّر به ، ثم يبشِّرُه ، ثم يبشِّرُ .

فإن كان العائد متصلا مرفوعًا فى المعنى لم يجز حذفُه كقولك : قام الذى أعجب ضربُه زيدًا ، لا يجوز الذى أعجب ضربُ زيدًا ، لأن الهاء فاعلُ المصدر ، وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما فى كونهما فَضْلتين ، وقد شبَّهوا العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه ، بالعائد من جملة الصفة إلى الموصوف فحَذَفُوه ، وحذفُه ضعيف ، لا يحسُن استعمالُه فى حال السَّعَة ، وإنما قَبُح ذلك لأن الفعل إذا وقع خبرًا وكان متعدّياً فحذفتَ الضمير الذى تعدّى إليه ، تسلَّط الفعلُ على المبتدأ

---

(١) سورة الإسراء ٦٢ ، وقد جاءت تلاوة الآية خطأ فى الأصل ، هـ هكذا ﴿ أهذا الذى كرمت علىّ ﴾ .

(٢) سورة طه ٧٢ .

(٣) عنترة العبسى ، ديوانه ص ٤٢ ، والخصائص ٩٠/٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/١ ، واللسان (أين) ، ومعجم الشواهد ص ٨٤ .

(٤) سورة الشورى ٢٣ .

فنصبه ، كقولك فى زيد ضربته : زيدًا ضربتُ ، فهذا وجه الكلام .

فإن قلت : زيدٌ ضربتُ ، على إرادة الهاء لم يجز ذلك إلا فى الشعر ، على أن الروايات قد تظاهرت عن ابن عامر بأنه قرأ ﴿ وَكُلٌّ وعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾[(١)] فى سورة الحديد خاصّة ، وكذلك جاءت / الروايةُ بالرفع فى قول الراجز[(٢)] : ٨

قد أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْبًا كلُّهُ لم أصنَعِ

روَوْه بالرفع لمّا تقدَّم على الفعل ، وحجَز حرفُ النفى بينَهما ، وإن كان ذلك لا يمنع من تسلط الفعل عليه[(٣)] ، فلما كان الضميرُ متى حذفتَه من جملة الخبر تسلط الفعلُ على المبتدأ ، ومتى حذفته من جملةِ الصفة لم يتسلَّطِ الفعلُ على الموصوف ، لأن الصفة كبعض الموصوف ، كما أن الصلة كبعض الموصول : جاز حذفُ العائد من جملة الصفة ، وقَبُح حذفه من جُملة الخبر .

---

(١) سورة النساء ٩٥ ، والحديد ١٠ ، وآية الحديد هى المرادة كما نصَّ المصنف ، وجاء بحاشية الأصل : « إنما قرأ ابن عامر بالرفع فى سورة الحديد خاصة ؛ لأنه شغل الخبر بهاءٍ مضمرة ، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية يُختار لأجلها النصب ، فرفع بالابتداء ، وأما الذى فى سورة النساء ﴿ وكلًّا وعد الله الحسنى ﴾ فإنما اختار فيه النصب ؛ لأن فيه جملة فعلية ، وهى قوله : ﴿ فضَّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلًّا وعد الله الحسنى ﴾ .

وانظر توجيه قراءة ابن عامر ، فى الكشف عن وجوه القراءات ، لمكى ٣٠٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ، له ٣٥٧/٢ ، والبحر المحيط ٢١٩/٨ والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ٣٨٣ ، فى آية سورة النساء .

(٢) أبو النجم العجلى . ديوانه ص ١٣٢ ، والكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، واستقصيت تخريجه فى كتاب الشعر ص ٥٠٤ ، والبيتان أعادهما ابن الشجرى فى المجلسين الرابع عشر ، والمتمّ الأربعين .

(٣) بحاشية الأصل : « بل يمتنع تسلُّط الفعل عليه من وجهٍ آخَر ، وهو أن « كُلًّا » إذا أضيفت إلى المضمر لا تستعمل إلّا تاكيدًا أو مبتدأ ، وليس فى الكلام ما تجرى عليه تأكيدا ، فتعيَّن الابتداء ، وامتنع تسلُّط الفعل عليه . والله أعلم » .

والبيت المنسوب إلى الحارث بن كَلَدة[١] من مقطوعة متضمِّنةٍ ألطفَ عتاب وأحسنَه ، قالها وقد خرج إلى الشام ، فكتب إلى بنى عمِّه فلم يُجيبوه ، وهى :

أَلَا أَبْلِغْ مُعاتَبَتِى وقولِى ... بَنِى عمِّى فقد حَسُنَ العِتابُ[٢]

وسَلْ هل كان لى ذَنبٌ إليهمْ ... هُمُ مِنْه فأُعْتِبُهُمْ غِضابُ

كتبتُ إليهِمُ كُتُبًا مِرارًا ... فلم يَرْجِعْ إلَىَّ لها جَوابُ

فما أدْرِى أغيَّرَهُمْ تناءٍ ... وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

فمن يَكُ لَا يدومُ له وِصالٌ ... وفيه حين يغترِبُ انقِلابُ

فَعهْدى دائمٌ لهُمُ ووُدِّى ... على حالٍ إذا شَهِدُوا وغابُوا

وإنما قال : « أم مالٌ أصابوا » لأن الغنى فى أكثر الناس يُغيِّر الإخوانَ على إخوانهم . فمن ذلك ما رُوِى أنَّ أبا الهَوْل[٣] الشاعرَ كان له صديقٌ ضَرَبَ فى البلاد فأَيسَر ، فاحتاج أبو الهول إليه فلم يجِدْه بحيث يحبُّ ، فكتب إليه :

/ لَئِنْ كانت الدنيا أنَالَتْكَ ثَرْوَةً ... فأصبحْتَ فيها بعدَ عُسْرٍ أخايُسْرِ[٤] ٩

لقد كشَفَ الإثراءُ منكَ خلائِقًا ... مِنَ اللَّؤمِ كانت تحتَ ثَوْبٍ من الفَقْرِ

---

(١) الحارث بن كَلَدة - بفتح الكاف واللام - عُرِف بطبيب العرب ، مِن ثقيف ، وهو من أهل الطائف ، رحل إلى فارس ، وأخذ الطبَّ فى مدرسة جند يسابور ، ثم عاد إلى بلاده ، وتوفى نحو سنة ١٣ ، واختلف فى إسلامه . طبقات الأطباء والحكماء ص ٥٤ ، وتاريخ الحكماء ص ١٦١ ، وأسد الغابة ٤١٣/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٢٦١ .

(٢) الأبيات فى الحماسة الشجرية ٢٦٠/١ ، والبيت الشاهد - وهو الرابع - أعاده المصنف فى المجلسين المتمّ الأربعين ، والسابع والسبعين ، وهو فى الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، والأزهية ص ١٤٦ ، والتبصرة ص ٣٢٨ ، ٣٣١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، وشرح ابن عقيل ١٥٦/٢ ، والبحر المحيط ١٩٠/١ ، ٢١٩ ، ومعجم الشواهد ص ٤٨ .

(٣) أبو الهَوْل الحميرىّ ، اسمه عامر بن عبد الرحمن ، شاعرٌ مُقِلٌّ ، من شعراء الدولة العباسية . انظر حواشى البيان والتبيين ٣٥١/٣ ، وطبقات الشعراء لابن المعتزّ ص ١٥٣ .

(٤) البيتان لأبى الهول فى الحماسة الشجرية ٢٨٩/١ ، والحماسة البصرية ٢٦٧/٢ ، فى هجاء طلحة بن معمر التيمىّ ، ومن غير نسبة فى كتاب الآداب لجعفر بن شمس الخلافة ص ١١٦ ، وشرح شواهد الكشاف ٣٢٧/٤ . وفى زهر الآداب ص ٨٢٨ أن محمد بن الحسن بن سهل كتب البيتين لصديق له رأى منه =

ومن جيّد الشعر فى العتاب أبيات أنس بن زُنَيْم الهذلى[1]، وقد وفد على عمر بن عبيد الله[2] بن مَعْمَر التَّيمىّ ، فى جماعةٍ من الشعراء ، فصدَّه الحاجبُ عن الدخول لِخُمَاشةٍ[3] كانت بينهما ، وأذِنَ لغيره ، فلمّا طال حِجابُه كتب إليه[4]:

لقد كنتُ أسعَى فى هواكَ وأبتغِى ... رِضاكَ وأرجو منك ما لستُ لاقِيا

حِفاظًا وإمساكًا لِما كانَ بينَنا ... لِتَجْزِيَنِى يومًا فما كنتَ جازِيا

أرانى إذا ما شِمْتُ منكَ سَحابةً ... لِتُمْطِرَنِى عادَتْ عَجاجًا وسافِيا[5]

إذا قلتُ نَالَتْنى سَماؤُك يا مَنَتْ ... شآبيبُها أو أثْجَمَتْ عَن شِماليا[6]

وأدْلَيْتُ دَلْوِى فى دِلاءٍ كثيرةٍ ... فأُبْنَ مِلاءً غيرَ دَلْوِى كما هِيا

= نبوةً وتغيُّراً . ونسبهما ابن خلكان لإبراهيم بن العباس الصولىّ ، قالهما فى محمد بن عبد الملك الزيات . وفيات الأعيان ١٨٥/٤ ، وهما فى ديوان الصولى (الطرائف الأدبية) ص ١٥٨ ، وانظر حواشى الحماسة الشجرية .

(١) هكذا يذكر ابن الشجرى هنا ، وفى حماسته ٢٧٩/١ أن أنس بن زنيم هذلى ، ولم يذكر أحدٌ ممن ترجمه أنه هذلى ، وكلهم أجمعوا على أنه دؤلىّ ، من بنى الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة . وأنس هذا من الشعراء الصحابة . انظر ترجمته فى أسد الغابة ١٤٧/١ ، وجمهرة الأنساب لابن حزم ص ١٨٤ ، والحيوان ٢٥٥/٥ ، وخزانة الأدب ١٢١/٢ ، والمؤتلف والمختلف ص ٧٠ ، والشعر والشعراء ص ٧٣٧ . ويبقى بعد ذلك أنى لم أجد له ذكرًا ولا شعرًا فى شرح أشعار الهذليين .

(٢) فى الأصل ، والموضع السابق من الحماسة الشجرية « عبد الله » وأثبتُّ ما فى هـ ، ومثله فى المحبر ص ٦٦ ، ١٥١ ، والمعارف ص ٢٣٤ — وانظر فهارسه — والعقد الفريد ٤٧/٤ ، والمردفات من قريش (نوادر المخطوطات ٧١/١).

(٣) الخماشة — بضم الخاء المعجمة — هى من الجنايات : كل ما كان دون القتل والدية ، من قطع أو جرح أو ضرب أو نهب ، ونحو ذلك من أنواع الأذى .

(٤) الأبيات فى الموضع السابق من الحماسة الشجرية ، والحماسة البصرية ٢٤/٢ ، لأنس بن زنيم ، ونسبها صاحب الأغانى ٨٤/١٣ للمغيرة بن حبناء ، وهى فى طبقات ابن المعتز ص ١٥٦ لنُصيب الأصغر ، أبى الحجناء ، وأورد ابن المعتز فيها هذا البيت السيَّار :

كلانا غنىٌّ عن أخيه حياتَه ... ونحن إذا مِتْنا أشدُّ تغانيا

وانظر له شرح شواهد المغنى ص ١٨٩ ، وشرح أبياته ٢٧٠/٤ .

(٥) شام السحابة : نظر إليها أين تمطر . والعجاج : الغُبار . والسَّافى : الريح التى تَسْفِى التراب ، أو هو التراب نفسه .

(٦) بحاشية الأصل : « ويروى : وانعنجرت » وسيأتى فى شرح المصنف .

أأُقْصى ويُدْنَى مَن يُقصِّرُ رأيُه ... ومَن ليس يُغْنِى عنكَ مِثْلَ غَنائِيا

فلما قرأ الأبيات عنَّف حاجبَه ، وأذِن له وقال : وَيحك ما الذى دَهاك ؟ قال : / فِعْلُ حاجبك وطولُ مُقامى ببابك ، وأنت تُعطى مَن أقبل وأدبر ، ولا تلتفتُ إلىّ ، فقال له : يا هذا أشهدتَ معى مُودَّأَةَ هَجَر[1] ؟ قال : لا ، قال : فهل كنت معى يومَ الخوارج[2] بدُولاب الأهواز ؟ قال : لا ، قال : فهل لك علىَّ مِن يدٍ تستحقُّ بها ماطلبتَ ؟ قال : نعم كنت أجلس بين يديك فأسمعُ حديثَك فأنشُرُ محاسنَه وأطوِى مساوِيَه ، قال : إنَّ فى هذا لَما يُشْكَر ، كم أقمتَ بالباب ؟ قال : أربعين يوما ، فأمر له بأربعين ألفًا .

الشُّؤبُوب : الدُّفعة مِن المطر ، ويقال : أثْجَم المطر : إذا دام ، والاثْعِنْجار : الهَطَلان .

* * *

(١) فى الأمالى ، والحماسة الشجرية « موداة » بألف غير مهموزة بعد الدال ، وصوابه بالهمز ؛ لأنه من (ودأ) . وقد ضبطت ميم « الموداة » فى أصل الأمالى بالضم . والأرض المودأة : هى المهلكة . وهجر : بالبحرين . وراجع هذه الموقعة فى تاريخ الطبرى ١٩٣/٦ .

(٢) فى الأصل : « الخزرج » وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى الحماسة الشجرية ، وانظر عن يوم الخوارج بدولاب الأهواز : تاريخ الطبرى ١٢٠/٦ ، والكامل للمبرد ٢٩٧/٣ ، وحواشى الحماسة الشجرية ٢٢١/١ .

المجلس الثانى

تقاسيم فى التثنية

قال أدام الله نعمته[(١)] : التثنيةُ والجمعُ المستعملَان بالحرف أصلُهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين[(٢)] أصله : جاء الرجلُ والرجلُ ، ومررت بزيدٍ وزيد ، فحذفوا العاطفَ والمعطوف ، وأقاموا حرفَ التثنية مُقامَهما اختصارا ، وصحَّ ذلك لاتفاق الذاتين فى التسمية بلفظٍ واحد ، فإن اختلَف لفظُ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف ، كقولك : جاء الرجلُ والفرس ، ومررت بزيدٍ وبكر ، إذ كان مافعلوه من الحذف فى المتفقين يستحيل فى المختلِفين ، ولَمّا التزموا فى تثنية المتَّفقين ما ذكرناه من الحذف كان[(٣)] التزامه فى الجمع مما لابُدَّ منه ولا مندوحةَ عنه ، لأنَّ حرف الجمع ينوب عن ثلاثةٍ فصاعدا إلى ما لا يُدركه الحَصْر .

ويدلُّك على صحة ما ذكرته لك أنهم ربّما رجعوا إلى الأصل فى تثنية المتفقين وما فُوَيْق[(٤)] ذلك من العدد ، فاستعملوا التكريرَ بالعاطف ، إما للضرورة ، وإما للتفخيم ، فالضرورةُ[(٥)] كقول القائل :

---

(١) فى هـ : رضى الله عنه .

(٢) فى الأصل : « بالرجلين » ، لكن فيه بعد ذلك فى التمثيل والتفصيل : « ومررت بزيد وزيد » وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى الخزانة ٣٤٠/٣ ، من كلام ابن الشجرى . وانظر المقتصد ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٢/٥ ، وشرح الجمل ١٣٥/١ ، والبسيط ص ٢٤٧ .

(٣) فى الأصل : « وكان » . ولم ترد الواو فى هـ ، والخزانة .

(٤) فى هـ : « فوق » . وما فى الأصل مثله فى الخزانة .

(٥) هو منظور بن مرثد الأسدىّ . ويقال : منظور بن حبة – وحبَّةُ أُمُّه – انظر المؤتلف =

كأنَّ بينَ فكِّها والفَكِّ

١١ أراد أن يقول : بين فكَّيها ، فقاده تصحيحُ / الوزن والقافية إلى استعمالِ العطف ، ومثلُه :

ليثٌ وليثٌ فى مكانٍ ضَنْكِ (١)

ومثلُه فيما جاوزَ الاثنين قولُ أبى نواس: (٢)

أقَمْنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا له يومُ التَّرحُّلِ خامِسُ (٣)

فإن استعملتَ هذا فى السَّعة فإنما تستعمله لتفخيم الشىء الذى تقصد تعظيمَه ، كقولك لمن تعنِّفُه بقبيح تكرُّر منه ، وتُنبِّهه على تكرير عفوك عنه : قد صفحتُ لك عن جُرْمٍ وجُرْمٍ وجُرْمٍ وجُرْمٍ ، وكقولك لمن يَحْقِر أيادِىَ أسديتَها إليه ،

= والمختلف ص ١٤٧ ، ومعجم الشعراء ص ٢٨١ . والبيت الشاهد ينسب أيضًا إلى رؤبة ، وهو فى زيادات ديوانه ص ١٩١ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٧ ، وأسرار العربية ص ٤٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والبسيط ص ٢٠٠ ، ٢٤٧ ، وحواشيه - والخزانة ٣٤٠/٣ ، ٣٤٣ ، واللسان (فكك) .

(١) أنشد المصنف هذا البيت مع أبيات أخر ضمن قصة - ونسبه لجحدر بن مالك الحنفى - فى المجلس الرابع والستين ، ويُنسب أيضا لواثلة بن الأسقع الصحابى ، كما فى الخزانة ٣٤١/٣ ، والدرر اللوامع ١٨/١ ، وأنشد من غير نسبة فى أسرار العربية ص ٤٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والمقرب لابن عصفور ٤١/٢ ، وشرح الجمل له ١٣٧/١ ، والهمع ٤٣/١ .

(٢) ديوانه ص ٢٩٥ ، والكامل ص ١٠٤٩ ، وأمالى الزجاجى ص ١٤٧ وأمالى المرتضى ١٩٨/١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ ، والمغنى ص ٣٩٣ ، وشرح أبياته ٨٣/٦ ، والخزانة ٣٤٠/٣ ، عن ابن الشجرى كما سبق . وأنشد من غير نسبة فى المقرب ٤٩/٢ وشرح الجمل ١٤٦/١ . وانظر معجم الشواهد ص ١٩٧ ، ثم انظر رأى ضياء الدين بن الأثير فى ضعف هذا البيت ، فى المثل السائر ٢٤/٣ ، ورَدَّ صلاح الدين الصفدى عليه فى الغيث المسجم ١٨٥/١ .

(٣) جاء بهامش الأصل : « فسَّر الأُبَّذىّ فى شرح الجزولية مدَّةَ الإقامة فى هذا البيت الذى لأبى نواس بأنها أربعة أيّام ، والصواب أنها ثمانية ، ويدلُّ عليه قوله « ويوما » بعد قوله « ثالثا » ، فدلّ على أنه يوم =

أو يُنكر ما أنعمتَ به عليه : قد أعطيتك ألفًا وألفًا وألفًا ، فهذا أفخمُ فى اللفظ ، وأوقَعُ فى النفس من قولك : قد صفحتُ لك عن أربعةِ أجرام ، وقد أعطيتك ثلاثةَ آلاف .

والتثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب : تثنيةٌ لفظيّة ، وتثنيةٌ معنويّة وردت بلفظ الجمع ، وتثنيةٌ لفظيّة كان حقُّها التكرير بالعطف .

فالضَّربُ الأوّل عليه معظمُ الكلام ، كقولك فى رجل : رجلان ، وفى زيد : زيدان .

والضَّربُ الثانى : تثنيةُ آحاد ما فى الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر ، تقول : ضربت رءوسَ الرجلين ، وشققتُ بطونَ الحَملين (١) ، ورأيت ظهورَكما ، وحيّا الله وجوهَكما ، فتجمع وأنت / تريد : رأسين وبطنين وظهرين ووجهين ، ومن ذلك فى ١٢
التنزيل قوله جل ثناؤه : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٢) وجَرَوا على هذا السَّنَن فى المنفصِل عن الجسد ، فقالوا : مَدَّ الله فى أعمارِكما ، ونسأ الله فى آجالِكما ، ومثلُه فى المنفصل فيما حكاه سيبويه (٣) : ضَعْ رِحالَهُما .

ومن العرب من يعطى هذا كلَّه حقَّه من التثنية ، فيقولون (٤) : ضربتُ رأسَيْهما ،

= رابع ، ثم قال « له » أى لذلك اليوم الرابع يوم الترحّل حامس ، وتقدير البيت : أقمنا بها يوماً ويومًا وثالثًا ويومًا رابعًا ، يومُ الترحّل خامسٌ له ، أى لذلك اليوم الرابع ، وخامسُ الرابع تاسع ، وهذا التاسع هو الترحّل ، فيبقى ثمانية . والذى يوهم كون الإقامة أربعة حمْلُ قوله « خامس » على أنه خامسُ واحدٍ ، وليس كذلك ، وإنما هو خامس أربعة . وهذا التفسير ، أى كون الإقامة ثمانية منقول عن الأستاذ أبى موهوب منصور الجواليقى . من خط تلميد ابن هشام » .

انتهت الحاشية ، وأورد ابن هشام ملخصها فى الموضع المذكور من المغنى . وعبارة الأُبّذى فى شرحه على الجزولية : « لولا الضرورة لقال أيامًا أربعة » راجع : الأبذى ومنهجه فى النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، ص ١١١ (رسالة دكتوراة مخطوطة ، بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – من إعداد الأخ الدكتور سعد حمدان الغامدى) .

(١) فى هـ « الجملين » ، وسيأتى بالحاء المهملة قريبا .

(٢) الآية الرابعة من سورة التحريم ، وانظر معانى القرآن ٣٠٦/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ٧٨٧/٣ ، وشرح الحماسة ص ٨٨٦ ، وقد حكى البغدادىُّ هذا الكلام عن ابن الشجرى – الخزانة ٣٧٠/٣ .

(٣) الكتاب ٦٢٢/٣ ، عن يونس ، وحكاه فى ٤٩/٢ « وضَعَا رحالَهما » بصيغة الماضى لا الأمر ، ونبَّه عليه البغدادى فيما سبق من الخزانة . وبهذه الصيغة أعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والستّين .

(٤) فى هـ « فيقول » وما فى الأصل مثله فى الخزانة ٣٧١/٣ ، عن ابن الشجرى .

وشققت بَطْنَيهما ، وعرفْتُ ظَهْريكما ، وحيّا الله وجهيكما ، فممّا ورد بهذه اللغة قولُ الفرزدق [(١)] :

بما فى فُؤادَيْنا مِن الشوقِ والهَوَى

وقولُ أبى ذؤيب [(٢)] :

فتخالَسا نَفسيْهما بنوافِذٍ كنوافِذِ العُبُطِ التى لا تُرْقَعُ

أراد بِطَعَناتٍ نوافِذ ، والعُبُط : جمع العَبِيط : وهو البعِيرُ الذى يُنْحَرِ لغيرِ داء .

والجمع فى هذا ونحوه ، هو الوجْهُ ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ [(٣)] ، وجمع هِمْيان بنُ قُحافة بين اللغتين فى قوله :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهراهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ [(٤)]

المَهْمه : المفازَةُ الخرقاء ، وَالقَذَفُ والقَذِيف : البعيد ، والمَرْتُ : كلُّ مكان لا يُنبِت مَرْعًى .

وربما استغْنَوْا فى هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبىء عن المراد ، كقولك : ضربتُ رأسَ الرجلين ، وشققتُ بَطْنَ الحَملين ، ولا يكادون يستعملون

---

(١) ديوانه ص ٥٥٤ ، والكتاب ٦٢٣/٣ ، والجمل ص ٣١٢ ، والتبصرة ص ٦٨٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٨٥ ، وتفسير الطبرى ٤١/٨ ، وأنشده ابن الشجرى مرة أخرى فى المجلس الخامس والستين . وانظر معجم الشواهد ص ٢٣٦ . وعَجز البيت :

فيبرأ منهاض الفؤاد المشعف

وفى رواية القافية خلاف ، انظره فى حواشى الكتاب والطبرى .

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٢ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢٧ ، هو أيضًا فى شواهد التوضيح ص ٦١ .

(٣) سورة الأعراف ٢٣ .

(٤) ينسب أيضًا إلى خطام المجاشعى . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والستين . وانظر الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ ، والبيان والتبيين ١٥٦/١ ، وغريب القرآن لابن قتيبة ص ٤٣٩ ، والجمل ص ٣١٣ ، والتبصرة ص ٦٨٤ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٧٨٧ ، وشواهد التوضيح ص ٦١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٠ ، والخزانة ٣٧٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٩٤ ، ومعجم الشواهد ص ٥٤٣ .

هذا إلا فى الشعر[١] ، وأنشدوا شاهدًا عليه :

كأنه وجهُ تُرْكيَّيْنِ قد غضِبا   مُسْتَهْدَفَيْنِ لطَعْنٍ غيرِ تَذْبِيبِ[٢]

ذَبَّ فلان عن فلان : دفَع عنه ، و ذَبَّب فى الطعن والدفع : إذا لم يُبالِغ فيهما .

قال سيبويه :[٣] وسألته ، يعنى الخليل ، عن قولهم : ما أحسَنَ وجوهَهُما [فجمعوا وهم يريدون اثنين][٤] فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا [ذاك][٥] ، ولكنهم أرادوا أنْ يُفرّقوا بين ما يكون مفردا[٦] ، وبين ما يكون شيئا من شىء .

١٣ / والقول فى تفسير هذه الحكاية : أنهم قالوا : ما أحسَنَ وجُوهَ الرجلين ، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين ، كما قال الاثنان : نحن فعلنا ، ونحن إنما هو ضمير موضوع للجماعة ، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارُب ، من

---

(١) قال البغدادى : « والعجب من ابن الشجرى فى حمله الإفراد على ضرورة الشعر ؛ فإنه لم يقل أحدٌ إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور فى كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » الخزانة ٣٧١/٣ . هذا كلام البغدادى ، وفيه نظر ، فإن عبارة « ولا يكادون يستعملون هذا إلاَّ فى الشعر » تؤذن بأنه قد يستعمل فى سعة الكلام أيضا .

(٢) للفرزدق . ديوانه ص ٣٧١ ، ورواية العجز فيه :

مستهدف لطعانٍ غيرِ منحجرِ

وقد أنشد البغدادى البيت عن ابن الشجرى ، ثم قال : « والبيت الشاهد قافيته رائية لا بائية » ويبدو أن ابن الشجرى قد تابع الفراء فى إنشاد البيت على قافية الباء ، فإنه رواه هكذا فى معانى القرآن ٣٠٨/١ . وقد جاءت هذه القافية فى بيت للفرزدق ، فى ديوانه ص ٢٥ ، من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب الثقفى . قال :

مجاهدٌ لعداةِ الله محتسب   جهادهم بضرابٍ غير تذبيب

وانظر التبصرة ص ٦٨٤ ، والبيان لأبى البركات الأنبارى ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ١٥٧/٤ ، وشرح الجمل ٤٢١/١ ، ٤٤٤/٢ .

(٣) الكتاب ٤٨/٢ .

(٤) لم يرد عند سيبويه ، ولا عند البغدادى فيما حكاه فى الخزانة ٣٦٨/٣ .

(٥) زيادة من الكتاب والخزانة .

(٦) فى الكتاب والخزانة : « منفردا » وكذلك فيما يأتى .

حيث كانت التثنية عددًا تركَّب مِن ضمّ واحدٍ إلى واحد ، وأول الجمع ، وهو الثلاثة ، تركَّب مِن ضمٍّ واحدٍ إلى اثنين ، فلذلك قال : « لأن الاثنين جميع » وقوله : « ولكنهم أرادوا أَن يفرِّقوا بين ما يكون مفردا وبين ما يكون شيئا من شىء » معناه أنهم أعطوا المفردَ حقَّه من لفظ التثنية ، فقالوا فى رجل : رجلان ، وفى وجه : وجهان ، ولم يفعل ذلك أهلُ اللغة العليا فى قولهم : ما أحسنَ وجُوهَ الرجلين ، وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شىء من شىء ، فإذا ثُنِّيَتَ الثانىَ منهما علِم السامِعُ ضرورةً أن الأول لابد من أن يكون وَفْقَه فى العِدَّة (١) ، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين فى مضافٍ ومضاف إليه ، والمتضايفان يَجْريان مَجْرَى الاسم الواحد ، فلمَّا كرهوا أن يقولوا : ما أحسن وجهى الرجلين ، فيكونوا كأنهم قد جمعوا فى اسمٍ واحد بين تثنيتين ، غيَّروا لفظَ التثنية الأولى بلفظ الجمع ، إذ العِلمُ محيطٌ بأنه لا يكون للاثنين أكثرُ من وجهين (٢) ، فلمَّا أمنوا اللبس فى وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين .

فأمّا ما فى الجسد منه اثنان ، فتثنيته إذا ثُنّيتَ المضافَ إليه واجبةٌ ، تقول : فقأتُ عينيهما ، وقطعت أذنيهِما ، لأنك لو قلت : أعينهما وآذانهما ، لالتبس بأنك أوقعتَ الفعلَ بالأربع .

فإن قيل : فقد جاء فى القرآن : ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٣) فجمع اليد ، وفى الجسد يدان ، فهذا يُوجب بظاهر اللفظ إيقاعَ القَطع بالأربع .

الجواب : أن المراد : فاقطعوا أيمانَهُما ، وكذلك هى فى مصحف عبد الله (٤) ، فلما / ١٤
عُلِم بالدليل الشرعىّ أن القطعَ مَحَلُّه اليمين ، وليس فى الجسد إلّا يمينٌ واحدة ، جرَتْ مَجْرى آحاد الجسد فجُمِعت كما جُمِع الوجهُ والظهرُ (٥) والقلب.

---

(١) فى هـ « لابدّ أن يكون وفقه فى جميع العِدّة » وفى الخزانة ٣٧٠/٣ « لابدَّ أن يكون وفقه فى العدد » .

(٢) هنا انتهى ما حكاه البغدادىُّ عن ابن الشجرىّ . وقال عقبه : وهذا عِلّة البصريين .

(٣) سورة المائدة ٣٨ .

(٤) ابن مسعود ، رضى الله عنه . وانظر معانى القرآن ٣٠٦/١ ، وتفسير الطبرى ٢٩٤/١٠ ، والخزانة ٣٧١/٣ .

(٥) فى الخزانة : والبطن .

والضرب الثالث مِن ضروب التثنية : تثنية التغليب ، وذلك أنهم أجْرَوا المختلفَين مُجْرَى المتفقَين ، بتغليب أحدِهما على الآخر ، لخفَّته أو شُهرته ، جاء ذلك مسموعًا فى أسماءٍ صالحة ، كقولهم للأب والأم : الأبَوَان ، وللشمس والقمر : القَمران ، ولأبى بكر وعُمر رضى الله عنهما : العُمَران ، غلَّبوا القمر على الشمس لخفّة التذكير ، وغلَّبوا عمر على أبى بكر ، لأن أيام عمر امتدَّت فاشتهرت ، ومَن زَعم أنهم أرادوا بالعُمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فليس قوله بشىء ، لأنهم نطقوا بالعمرين مِن قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ، ورُوى أنهم قالوا لعثمان رضوان الله عليه : نسألك سِيرَة العُمَرين ، وقال الفرزدق[1] :

أخذْنا بآفَاقِ السماءِ عليكُمُ   لنَا قَمراها والنُّجومُ الطَّوالِعُ

أراد لنا شمسُها وقمرُها ، وعَنى بالشمس إبراهيم ، وبالقمر محمدا صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالنُّجوم عشيرةَ[2] النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك أراد المتنبى بالقمرين الشمس والقمر فى قوله[3] :

واستقبَلتْ قَمر السَّماءِ بوجهِها   فأَرَتْنِىَ القمرْين فى وقتٍ مَعَا

ولو لم يُرد الشمسَ والقمر لم يُدخل[4] الألف واللام ، ولقال : أرتنى قمرين .

وقيل فى قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ[5] ﴾ : إن المراد المشرقُ والمغربُ ، فغُلِّب المَشرقُ لأنه أشهر الجهتين .

---

(١) ديوانه ص ٥١٩ ، وأنشده ابن الشجرى أيضًا فى المجلس الحادى والستين . وانظر الكامل ١/١٤٣ ، والمقتضب ٤/٣٢٦ ، ومجالس العلماء ص ٣٦ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٧٨٨ ، وشرح الجمل ١/١٣٦ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢١ .

(٢) حكى تاج الدين السبكى فى طبقات الشافعية الكبرى ٢/١٩٨ ، عن والده ، هذا التأويلَ عن أمالى ابن الشجرى ، لكنْ ورد فى حكايته أن المراد بالنجوم « الصحابة » . وانظر الموضع السابق من مجالس العلماء ، والمغنى ص ٧٦٥ ، وشرح أبياته ٨/٨٨ .

(٣) ديوانه ٢/٢٦٠ ، ومعجم الشواهد ص ٢١٤ .

(٤) هذا من تأويل الشيخ عبد القاهر فى أسرار البلاغة ص ٢٩٣ .

(٥) سورة الزخرف ٣٨ ، وحكى تأويلَ ابنِ الشجرىّ ، الزركشىُّ فى البُرهان ٣/٣١٢ .

وقالوا لمُصْعَب بن الزبير وابنه[1] المُصْعَبان ، وقالوا لعبد الله بن الزُّبير وأخيه مُصْعَب : الخُبَيْبان ، وكان عبد الله يُكْنَى أبا خُبَيْب ، قال الراجز[2]:

قَدْنِى مِن نَصْرِ الخُبَيْبين قَدِى

وقد أفرد صاحب (إصلاح المنطق) لهذا الضرب بابا[3].

كان لَبيدُ بنُ ربيعة بنِ مالك بن جعفر بن كِلاب بن ربيعةَ بن عامر بن صَعْصَعة[4] من شعراء الجاهلية وأدرك الإسلام فَحسُن إسلامه ، وترك قولَ الشعر فى الإسلام ، وسأله عمرُ بن الخطاب رضوان الله عليه فى خلافته ، عن شعره واستنشده ، فقرأ سورةَ البقرة ، فقال : إنما سألتك عن شِعرك ، فقال : ماكنت لأقولَ بيتًا من الشِّعر بعد إذ علَّمنى الله البقرةَ وآلَ عِمران ، فأعجبَ عمرَ قولُه ، وكان عطاؤه ألفين فزاده خمسَمائة ، وعاش إلى بعضِ أيامِ معاوية ، وكان عطاؤه بالكوفةِ ، وكتب معاوية إلى زياد بأنْ المالَ قد قَلَّ وكثُر أهلُ العطاء ، فانْقُصْ مِن أُعطِيات أهلِ الشرف خَمسمائة [خمسَمائة[5]]فنقصهم زياد عند أخذهم للعطاء رجلاً رجلاً ، حتى انتهى إلى لبيد ، فقال[6] له : هذان الخَرْجان يا أبا عَقِيل فما هذه العِلاوة[7] ؟ فقال له لبيد : أمضِها لا أبا لك ، فعن قليلٍ ما يرجع إليك الخَرجان والعلاوة ، فاستحيا منه زياد لسِنّه

---

(١) اسمه عيسى . راجع تاريخ الطبرى ١٥٨/٦ (حوادث سنة ٧١) ، واللسان (صعب) وزاد قولاً آخر أن المراد بالمصعبين : مصعب بن الزبير وأخوه عبد الله .

(٢) هو حميد الأرقط ، وقيل غيره . الكتاب ٣٧١/٢ ، واستقصيت تخريجه فى كتاب الشعر ص ١٥٥ ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والخمسين .

(٣) إصلاح المنطق ص ٤٠٠ ، وترجم له بباب الاسمين يُغلَّب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفّته .

(٤) بقية نسبه فى الأغانى ٣٦١/١٥ ، وترجمة لبيد فى غير كتاب . انظر الشعر والشعراء ٢٧٤/١ ، وحواشيه .

(٥) ليس فى هـ .

(٦) الذى فى الأغانى والشعر والشعراء أن القائل هو معاوية .

(٧) العِلاوة – بكسر العين – ما عُولِى فوق الحَمل وزيد عليه . النهاية ٢٩٥/٣ .

وشرفه ، فأعطاه عطاءه على تمامه ، ولم يفعل ذلك مع أحد غيره ، فكان ذلك آخرَ ما قبض [مِن العطاء] (١) .

وكان لبيدٌ آلَى على نفسه فى الجاهلية ألاّ تَهُبَّ الصَّبا إلاّ نحر وأطعم الناس حتى تسكُن ، وألزم ذلكَ (٢) نفسَه فى الإسلام ، وخطب الوليدُ بن عقبة بن أبى مُعَيْط الناسَ بالكوفة فى يوم صَبا ، فقال : معاشِرَ الناس ، إن أخاكم لَبيدَ بن ربيعة آلى علَى نفسِه فى الجاهلية ألّا تهُبَّ الصَّبا إلا نَحَر وأطعم الناس حتى تسْكُن ، وأقام على سُنّته فى الإسلام ، وهذا اليومُ من أيامه فأعِينوه ، وأنا أوُل مَن يُعينه ، ونزل عن المنبر ، فبعث إليه بمائة بَكْرة ، وكتب إليه بهذه الأبيات :

أرى الجَزَّارَ يَشْحَذُ شَفْرتَيْهِ   إذا هَبَّتْ رِياحُ أبى عَقِيلِ (٣)
أَشَمُّ الأنفِ أصيدُ عامِرِىٌّ   طويلُ الباعِ كالسيفِ الصَّقيلِ ١٦
وفَى ابنُ الجعْفَرِىِّ بما عَليهِ   عَلى العِلّاتِ والمالِ القليلِ

فلما وصلت الأبياتُ إلى لَبيد ، قال لبنتٍ له : يا بُنَيَّةُ أجيبيه ، فقد رأيْتِنى وما أعيا بجوابِ شاعر ، فقالت :

إذا هبَّتْ رياحُ أبى عقيلٍ   دَعوْنا عندَ هبَّتِها الوليدا
أشَمَّ الأنفِ أصْيَدَ عَبشمِيًّا   أعانَ علَى مروءتِه لبيدا
بأمثالِ الهِضابِ كأنَّ رَكْبًا   عليها مِن بنى حامٍ قُعودا
أبا وَهْبٍ جَزاك الله خيرًا   نحَرْناها وأطعَمْنا الثريدا
فَعُدْ إنَّ الكريمَ له مَعادٌ   وظَنِّى بابن أرْوَى أن يَعُودا

---

(١) ليس فى هـ .
(٢) فى هـ « وألزم نفسَه ذلك ... » ، وما فى الأصل مثله فى الحماسة الشجرية ٣٧٨/١ .
(٣) الأبيات فى الأغانى ، والشعر والشعراء ، والحماسة الشجرية ، وجمهرة أشعار العرب ٨٧/١ ، وشرح القصائد السبع ص ٥١٥ .

فقال لها أبوها : أحسنتِ لولا أنك استَزَدْتِيه ، فقالت : إن الأُمراءَ لا يُستَحْيا من الطلب إليهم ، ولاغَضَاضَةَ على سائِلهم ، فقال : وأنتِ فى هذا القول أشْعَرُ .

* * *

المجلس الثالث

قال كبت الله أعداءه[(١)] : كان بنو زيادٍ العَبْسيُّون الرَّبيعُ وعُمارةُ وقيسٌ وأنسٌ ، كلُّ واحد منهم قد رأَّسَ فى الجاهلية وقاد جيشا ، وأمهم فاطمةُ بنت الخُرْشُبِ الأنمارية ، وكانت إحدى المُنجبات[(٢)] ، وهى التى سُئلت فقيل لها : أىُّ بَنيكِ أفضل ؟ فقالت : ربيع ، بل عُمارة ، بل قَيس ، بل أنس ، ثم قالت : ثَكِلتُهم إن كنت أدرى . وكان لكلٍّ واحدٍ منهم لَقَبٌ ، فكان عُمارة يقال له : الوَهَّاب ، وكان الربيعُ يقال له : الكامل ، وقيسٌ يقال له[(٣)] : الجَواد ، وأنسٌ يقال له : أنس الحِفاظ ، وكان عُمارة آلى
علَى نفسِه ألّا يسمعَ صوتَ أسيرٍ يُنادِى فى الليل / إلا افتكَّه ، وفيه يقول المسيَّب ١٧
ابن عامر[(٤)] .

جَزَى اللهُ عنِّى والجزاءُ بكفِّه ... عُمارةَ عَبْسٍ نَضْرةً وسَلاما
كسيفِ الفِرِنْد العَضْبِ أُخْلِصَ صقْلُهُ ... تُراوِحُه أيدى الرِّجالِ قِياما
إذا ما ملمَّاتُ الأمور غَشِينَهُ ... تفرَّجْنَ عنهُ أصْلَتِيًّا حُسَاما

---

(١) فى هـ : تغمده الله برضوانه .

(٢) فى هـ : « كانت من المنجبات » . وأحبار فاطمة فى غير كتاب ، انظر المحبر ص ٣٩٨ ، ٤٥٨ ، والكامل ٢٢٦/١ ، والشعر والشعراء ٣١٦/١ ، والأغانى ١٩٧/١٧ ، ويقال فى الأمثال : « أنجب من فاطمة بنت الخرشب » انظر الدرة الفاخرة ٤١٠/١ ، ومجمع الأمثال ٣٤٩/٢ .

(٣) الذى فى المراجع : قيس الحفاظ وأنس الفوارس .

(٤) لم أعرف المسيَّب هذا ، ولم أجد أبياته فيما بين يدىّ من مراجع ، وقد أنشد البغدادىّ البيت الثانى منسوباً إلى المسيب هذا ، حكاية عن ابن الشجرى . الخزانة ١٦٣/٣ .

لَعَمْرُكَ ما أَلْفَيْتُه مُتَعبِّساً ولا مالَهُ دونَ الصَّدِيقِ حَراما

النَّضْرة : الحُسْن ، ونَضَر اللهُ وجهَك : حسَّنه ، ومنه ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾(١) ﴿ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً ﴾(٢) والسَّلام : التحيّة ، والسَّلام : السَّلامة ، والسَّلام : اللهُ جلَّتْ عظمتُه ، ومِن السَّلامة قولُ الشاعر :

تُحَيِّى بالسَّلامَةِ أمُّ بكْرٍ وهل لِى بعدَ قَوْمِىَ مِن سَلامِ(٣)

ومِن السلامة أيضًا قولُ الله جلَّ ثناؤُه : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾(٤) وسمّى اللهُ الجنةَ دارَ السلام ، لسلامةِ أهلها من الآفاتِ : الفَقر والمرضِ والموتِ والأحزان .

والفِرِنْد : جَوْهرُ السيف . والأُصْلَتِيّ : الحَسَنُ ، والأُصْلَتيُّ : الماضِى مِن كُلِّ شىء .

ونَصَب « قيامًا » على الحال من الرجال ، والحالُ من المضَاف إليه قليلة ، فمن ذلك قول الجعدىّ(٥) يصف فرسا :

كأنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِـرًا خُضِبْنَ وإن كان لم يُخْضَبِ

نصب « مدبراً » على الحالِ من الهاء ، والحامية : مافوق الحافِر ، وقيل الحامية : ماعن يمين الحافر وشماله ، وهذا أثْبَتُ(٦) .

وأنشدوا فى الحال من المضاف إليه قول تأبَّط شرًّا(٧) :

---

(١) سورة القيامة ٢٢ .

(٢) سورة الإنسان ١١ .

(٣) أنشده المصنف أيضا فى المجلس الثامن ، وهو من قصيدة لابن شعوب – وهى أمه – واسمه عمرو بن سُمَىّ ، قالها فى بكاء قتلى بدر . راجع مَن نُسِب إلى أمه من الشعراء ص ٨٣ (نوادر المخطوطات) ، وسيرة ابن هشام ٢٩/٣ ، والبيت من غير نسبة فى تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٦ ، واللسان (سلم) واشتقاق أسماء الله ، لأبى القاسم الزجاجى ص ٢١٥ ، وفى حواشيه زيادةٌ فى تخريج البيت ، وفى نِسبته .

(٤) سورة الأنعام ١٢٧ .

(٥) ديوان النابغة الجعدى ص ٢٠ ، وقد أنشد المصنف البيت فى المجالس : الثالث والعشرين ، والرابع والعشرين ، والسادس والسبعين ، وهو فى الخيل لأبى عبيدة ص ١٦٤ ، والخزانة ١٦١/٣ ، وفى حواشى الديوان فضل تخريج .

(٦) هذا تفسير ابن قتيبة . وسيأتى التصريح به فى المجلس الرابع والعشرين .

(٧) ديوانه ص ٦٢ ، والخزانة ١٦٤/٣ ، وأعاده المصنف فى المجالس : الحادى والثلاثين ، والسادس والسبعين ، والحادى والثمانين .

سَلَبْتَ سلاحى بائساً وشتمْتنى فياخَيْرَ مسلُوبٍ ويَاشَرَّ سالِبِ

ولست أرى أن « بائسا » حال من ضمير المتكلم الذى فى « سلاحى » ولكنه عندى / ١٨
حال من مفعول « سلبت » المحذوف ، والتقدير : سلبتنى بائساً سلاحى ،وجاء بالحال من المحذوف لأنه مقدَّرٌ عنده مَنْوِىّ ، ومثل ذلك فى القرآن قوله جلّ وعزّ : ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[(١)] فوحيدًا حال من الهاء العائدةِ فى التقدير على « مَنْ » ومثله : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولًا ﴾[(٢)] ألا ترى أنك لابدَّ أن تقدِّرَ خلقتُه وحيدًا ، وبعثه الله رسولا ، لأن الاسم الموصول لابدَّ له من عائدٍ لفظًا أو تقديراً .

وإنما وجب العُدول[(٣)] عن نصب « بائس » على الحال من الياء التى فى « سلاحى » لما ذكرتُه لك مِن عِزَّةِ حالِ المضاف إليه ، فإذا وجدتَ منْدُوحةً عنه وجب تركُه .

وسَلَبَ : يتعدى إلى مفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما ، كقولك : سلبت زيدًا ثوبًا ، وقالوا : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، بالرفع على بدل الاشتمال ، وثوبَه ، بالنصب على أنه مفعول ثان ، وفى التنزيل : ﴿ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴾[(٤)] فيجوز على هذا أن تجعل « بائسا » مفعولا ثانيا بتقدير حذف الموصوف : أى سلبتَ سلاحى رجلًا بائسًا ، كما تقول : لتُعامِلَنَّ منّى رجلًا مُنصفا ، ومما جاءت فيه الحال من المضاف إليه فى القرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[(٥)] قيل : إن « حَنِيفًا » حال من إبراهيم ، وأوجه من ذلك عندى أن تجعله حالاً من « المِلّة » وإن خالفها بالتذكير ، لأن المِلّة فى معنى الدِّين ، ألا ترى أنها قد أُبْدلت من الدِّين فى قوله جلّ وعزّ : ﴿ دِينًا قَيِّماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾[(٦)] فإذا جعلت « حَنيفًا » حالا من « المِلّة »

---

(١) سورة المدثر ١١ .
(٢) سورة الفرقان ٤١ .
(٣) فى هـ : من .
(٤) سورة الحج ٧٣ .
(٥) سورة البقرة ١٣٥ .
(٦) سورة الأنعام ١٦١ ، و « قيما » ضبطت فى الأصل بفتح القاف وتشديد الياء ، وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو . السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٤ ، وقال أبو جعفر الطبرى فى تفسيره ٢٨٢/١٢ إنها قراءة عامة قرأة المدينة وبعض البصريين .

فالناصب له هو الناصب للملَّة ، وتقديره : بل نتَّبع مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفا ، وإنما أُضمر « نتَّبع » لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم : ﴿ كُونُوا هُوداً أَوْنَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ معناه : اتبعوا اليهوديةَ أو النَّصرانية ، فقال لنبيّه قلْ بل نتبعُ ملةَ إبراهيمَ حَنِيفا .

١٩ وإنما ضَعُفَ مجيء الحال من المضاف / إليه ، لأن العامل فى الحال ينبغى أن يكون هو العاملَ فى ذى الحال .

رجعْنا إلى ما بدأنا به من الإخبار عن عُمارةَ بنِ زياد العَبْسىّ . قالوا : وكان عُمارةُ يحسُد عنترةَ على شجاعته ، إلا أنه كان يُظهر تحقيرَه ، ويقول لقومه : إنكم قد أكثرتم مِن ذِكره ، ولوَدِدتُ أنى لقيتُه خالياً حتى أريحَكُم منه ، وحتى أُعلِمَكم أنه عَبد ، وكان عُمارةُ مع جُودِه كثيرَ المال ، وكان عنترةُ لا يكاد يُمسِك إبلاً ، ولكنْ يعطيها إخوتَه ويقسِمُها فيهم ، فبلغه ما يقول عُمارة فقال[(١)] :

أَحَوْلِى تنفُضُ استُكَ مِذْرَوَيْها   لِتقتلَنى فها أنا ذا عُمارا
متى ما تَلْقَنى خِلْوَيْنِ تَرْجُفْ   رَوانِفُ أَلْيتيْكَ وتُستطارا
وسيفِى صارِمٌ قبضَتْ عليهِ   أشاجِعُ لا تَرَى فيها انتِشارا
حسامٌ كالعَقيقةِ فَهْوَ كِمْعِى   سِلاحى لا أَفَلَّ ولا فُطارا
ومُطَّرِدُ الكُعُوبِ أَحصُّ صَدْقٌ   تَخَالُ سِنانَه فِى اللَّيلِ نارا
ستعلَمُ أيُّنا لِلموتِ أدْنَى   إذا دانيْتَ لى الأَسَلَ الحِرارا
وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ   عليها الأُسْدُ تَهْتَصِرُ اهتِصارا

المِذْرَوان : جانِبا الأَلْيتيْن المقترِنان ، ومن كلام العرب : « جاء يَنْفُضُ مِذْرَوَيْه »[(٢)]

(١) ديوانه ص ٧٥ ، والأبيات أنشدها المصنف فى حماسته ٢٦/١ ، وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ٤٥٥/٤ ، والكامل ١٠٠/١ ، والشعر ص ١١٨ ، وتفسير الطبرى ٢٨٣/١١ ، والتبصرة ص ٢٣٦ ، وأمالى المرتضى ١٥٦/١ ، والسمط ٤٨٣/١ ، والحماسة البصرية ١٦/١ ، وشرح الجمل ٤٠٢/١ ، والخزانة ٣٦٢/٣ ، واللسان (طير – فطر – هصر – كمع – رنف – عقق – فلل) .

(٢) مجمع الأمثال ١٧١/١ ، قال الميدانى : يُضرَب لمن يتوعَّد من غير حقيقة .

إذا جاء يتهدّد . وهذا الحرفُ مما شذ عن [قياس](١) نظائره ، وكان حقُّه أن تصير واوه إلى الياء كما صارت إلى(٢) الياء فى قولهم : مَلْهَيان ومَغْزَيان ، لأن الواو متى وقع فى هذا النحو طَرَفًا رابعاً فصاعدا استحق الانقلاب إلى الياء ، حملا على انقلابه فى الفعل فى نحو يُلْهِى ويُغْزِى ، وإنما انقلبت الواو ياء فى قولك : مَلْهَيان ومَغْزَيان وإن لم تكن طرَفًا ، لأنَّها فى تقدير الطَّرَف ، من حيث كان حرفُ التثنية لا يُحصِّنُ ما اتَّصل به ، لأن دخولَه كخُروجه ، وصحَّت الواو فى المِذْرَوَيْن ؛ لأنهم بَنَوْه على التثنية ، فلم يُفرِدوا فيقولوا مِذْرًى(٣) ، كما قالوا : مَلْهًى ، فصَحَّتْ لذلك ، كما صَحَّت الواو والياء فى العِلاوة والنِّهاية ، فلم يُقْلَبا إلى الهمزة ، لأنهم بَنَوا الاسمين على التأنيث ، وكما صحَّت الياء فى الثِّنَايَيْنِ مِن قولهم : عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ : إذا عَقلْتَ يديه جميعًا بطَرَفَىْ حبل ، لأنهم صاغُوه مُثَنًّى ، ولو أنهم تَكلَّموا بواحِده لقالوا : ثِناءٌ ، مهموزٌ كرِداء ، ولقالوا فى تثنيته : ثِناءان وثِناءين ، كرِداءين .

وقوله : « متى ما تلْقَنى خِلْوَيْن » نصب « خِلْوَين » على الحال من الفاعل والمفعول ، أراد خالِيَيْن ، ويُروى ، بَرْزَيْن : أى بارِزَيْن ، ومثله الحالُ من ضميرِ الاثنين المستتِر فى الظَّرف من قوله عز وجل : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ ﴾(٤) .

والرَّانِفَةُ : طَرَفُ الأَلْية الذى يَلِى الأَرْضَ إذا كان الإنسانُ قائماً . وأما الأَلْية

---

(١) ليس فى هـ .

(٢) هكذا جاءت العبارة فى الأصل ، وفيما نقله البغدادى عن ابن الشجرى . وجاء فى هـ : كما صارت إليها فى قولهم ...

(٣) انظر هذه المسألة والتى بعدها : (مذروان — عقلته بثنايين) فى كتاب الشعر ص ١١٩ ، وحواشيه ، والكامل ص ١٣٣ ، والمقتضب ١٩١/١ ، والمخصص ١١٤/١٥ ، وليس فى كلام العرب ص ٢٦٦ ، ٣٣٤ ، وشرح الحماسة ص ١١٩١ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٣٥٩/٣ .

(٤) سورة الحشر ١٧ .

فقال أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيُّ رحمه الله : قد جاء(١) من المؤنَّث بالياء حرفان ، لم يُلحَقْ في تثنيتهما التاءُ وذلك قولهم : خُصْيان وأَلْيان ، فإذا أفردوا قالوا : خُصْية وأَلْية ، وأنشد أبو زيد(٢) :

تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارتِجاجَ الوَطْبِ

وأنشد سيبويه(٣) :

كأنَّ خُصْيَيه مِن التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

انتهى كلامه(٤) . وقد جاءت في قوله – : « روانِفُ أَلْيتيك » تاءُ التأنيث ، كما ترى ،

/ فالعربُ إذاً مختلفةٌ في ذلك . ٢١

---

(١) عبارة أبي عليٍّ في التكملة ص ١١٨ « وقد جاء حرفان لم يلحق ... » .

(٢) في نوادره ص ١٣٠ ، وانظره في التكملة ، والمقتضب ٤١/٣ ، وأدب الكاتب ص ٤١٠ ، والمنصف ١٣١/٢ ، والمقرب ٤٥/٢ ، وشرح الجمل ١٤٠/١ ، والخزانة ٣٦٠/٣ ، واللسان (ألا – خصا) وأنشده ابن سيده في المخصص ٩٨/١٦ ، عن أبي عليّ .

(٣) الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٦٨ ، والتكملة والمنصف المواضع السابقة – والمخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، ٩٨/١٦ ، وشرح الحماسة ص ١٨٤٧ ، والمقرب ٣٠٥/١ ، ٤٥/٢ ، وشرح الجمل ١٤٠/١ ، ٢٧٦ ، ٢٩/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ ، والخزانة ، الموضع السابق ، واللسان (ثنى – خصا) .

والبيتان ينسبان لخطام المجاشعي ، ولجندل بن المثنى ، ولسَلْمى الهذلية ، ولشمَّاء الهذلية . راجع الدرر اللوامع ٢٠٩/١ ، ومعجم الشواهد ص ٥٢٤ .

(٤) الذي حكاه الرضيُّ عن أبي علي الفارسيّ ، يدلُّ على أنه يجوز أن يقال : « أليتان وخصيتان » بتاء التأنيث ، وأن حذف التاءِ منهما إنما يجيء في ضرورات الشعر ، كما في الشاهدين السابقين ، وقد نبه البغداديُّ على ذلك . انظر شرح الكافية ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٥٩/٣ . والمسألة محررة في المراجع التي ذكرتها في تخريج الشاهدين .

وجاء بهامش الأصل « جاء من كلام العرب أيضا التاءُ في تثنية خصية . أنشد العلامة إمام النحاة ابن مالك في شرح التسهيل ، لطفيل الغنوي :

فإنّ الفحل تنزع خصيتاه فيضحى جافرًا قرح العجانِ

انتهى . فبطل بهذا وبقول عنترة : « أليتيك » قولُ الفارسيّ من أن العرب لا تثبت في تثنية هاتين الكلمتين التاء . ثم قول الفارسي « فإذا أفردوا قالوا خصية وألية » يوهم أنهم لم يقولوا غير ذلك . وقد نقل ابن مالك أنهم قالوا : ألى وخصى ، بمعنى ألية وخصية . انتهى من خط تلميذ ابن هشام » .

قلت : لم أجد هذا البيت في ديوان طفيل الغنوي ، المطبوع ، وهو ليزيد بن الصعق ، في اللسان (خصا) .

ومعنى « تُستَطار » : تُستَخفّ ، ويَحْتَمِل قوله « وتُسْتطارا » وجهين من الإعراب ، أحدهما : أن يكون مجزومًا معطوفًا على جواب الشرط ، وأصله : تستطاران ، فسقطت نونُه للجزم ، فالألف على هذا ضميرٌ عائدٌ على الرَّوانِف ، وعاد إليها وهى جمعٌ ضميرُ تثنية ، لأنها من الجموع الواقعة فى مواقع التثنية ، نحو قولك : وُجُوه الرجلين ، فعاد الضميرُ على معناها دون لفظها ، إذ المعنى رانِفَتا أَلْيتيْك ، كما أن معنى الوجوه من قولك : حيًّا اللهُ وجُوهَكما ، معنى الوجهين ، لأنه لا يكون لواحدٍ أكثرُ مِن وجه ، كما أنه ليس للألْية إلا رانِفةٌ واحدة .

والوجه الثانى : أن يكون نصبًا على الجواب بالواو ، بتقدير : وأن تستطارا[1] ، فالألف على هذا لإطلاق القافية ، والتاء للخطاب ، وهى فى الوجه الأول للتأنيث ، ويجوز أن تجعل التاء فى هذا الوجه أيضًا لتأنيث الرَّوانِف ، وجاء الجواب بعد الشرط والجزاء ، كما يجيء بعد الكلام الذى ليس بواجب ، كالنهى والنفى فى قولهم : « لا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللبن »[1] ، و « لا يَسعُنى شىءٌ ويَعْجزَ عنك » ، ومثله فى انتصاب الجواب بالواو بعد الشرط والجزاءِ قولُ الله عز وجل : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ[2] — ثم قال :— أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ[2] ﴾ ومن قرأ : ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾ رفعًا — وهو نافع وابن عامر — استأنفه[3] ، ومثله فى النصب على الجواب بعد الواو قولُ النابغة[4] :

فإن يَهْلِكْ أبو قابُوسَ يَهلِكْ ... رَبيعُ الناسِ والشَّهرُ الحرامُ
ونأخُذْ بعدَه بذِنابِ عَيْشٍ ... أجبِّ الظَّهرِ ليس له سَنامُ

---

(١) سيأتى الكلام على هذا والذى بعده فى المجلس الرابع والأربعين .

(٢) سورة الشورى ٣٣ — ٣٥ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ص ٥٨١ ، وانظر معانى القرآن ٢٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٣/٣ .

(٤) ديوانه ص ٢٣١ ، وقد استشهد المصنف بالبيت الثانى فى المجلس التاسع والخمسين . وانظر معجم الشواهد ص ٣٥١ ، والتبيين للعكبرى ص ٢٨٧ .

قد رُوِى [ونأْخُذْ][1] جزمًا بالعطف على جواب الشرط ، ويُروى : « ونأْخُذُ » ، رفعا
على الاستئناف ، ويُروى : « ونأْخُذَ » ، نصبا على الجواب ، ومثله الجواب بالفاء بعد
٢٢ / الشرطِ والجزاء فى قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَافِى أَنْفُسِكُمْ أَوْتُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ
بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾[2] الاختلاف فى « فيغفر » كالاختلاف فى « ونأخذ » قرأه
ابن كثير[3] ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائى ، جزمًا بالعطف على
« يُحاسِبْكم » وقرأ عاصم وابن عامر ، رفعًا على الاستئناف ، ويروى[4] نصبه على
الجواب عن ابن عباس[5] رضى الله عنه ، وإنما نصبوا الجوابَ بعد جملة الشرط والجزاء ،
لأن الجزاء متعلّقٌ بالشرط ، يقع بوقوعه ويمتنع بامتناعه ، فأشبه النفى .

والأشاجِعُ : عُروقُ ظاهرِ الكَفّ ، واحِدُها : أَشْجَع ، وبه سُمّى الرجل ، وهو قبل التسمية مصروفٌ كما ينصرف أَفْكَل ، ويقال : رجلٌ عارِى الأشاجع : إذا كان قليلَ لحمِ الكَفّ .

وقوله : « حسامٌ كالعَقيقة فهو كِمْعِى » العقيقة : الشُّقَّةُ من البَرْق ، وهى ما انعَقَّ منه ، وانعِقاقه : تَشقُّقه . والكِمْعُ ، والكَمِيع : الضَّجِيع ، وجاء فى الحديث – النَّهىُ عن المُكامَعةِ والمُكاعَمة – والمكامعة : أن يضطجعَ الرجلان فى ثوبٍ واحد ليس بينَهما حاجز ، والمُكاعمة : أن يُقَبِّلَ الرجلُ الرجلَ على فِيه[6] .

وقوله : « لا أَفَلَّ ولا فُطارا » : أى لا فَلَّ فيه ولا فَطْر ، والفَلُّ : الثَّلم ، والفَطْر : الشَّقّ .

---

(١) زيادة من الخزانة ٣/٣٦٠ ، حكاية عن ابن الشجرى .
(٢) سورة البقرة ٢٨٤ .
(٣) السبعة ص ١٩٥ ، وإرشاد المبتدى ص ٢٥٣ .
(٤) فى هـ : وروى .
(٥) وتروى هذه القراءة أيضا عن الأعرج وأبى حيوة . إعراب القرآن للنحاس ٣٠٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٢١/١ ، والبحر ٣٦٠/٢ . وانظر الإشارة إلى هذه القراءة فى الكتاب ٩٠/٣ .
(٦) مأخوذ من كِعام البعير ، وهو أن يشدّ فمه إذا هاج ، وكلُّ مشدود الفم : مكعوم . ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث ١٧١/١ .

وموضع قوله : « كالعقيقة » رفع ، وَصْفٌ لحسام ، ففى الكاف ضمير عائد على الموصوف . وانتصاب « أَفَلَّ » على الحال من المضمر فى الكاف ، والعامل فى الحال مافى الكاف من معنى التشبيه ، والتقدير : حُسامٌ يشبه العقيقةَ غيرَ مُنْفَلٍّ ولا مُنْفَطِر .

وقوله : « ومُطَّرِدُ الكُعُوب » : أى متتابعُ الكعُوب ، أى ليس فى كُعوبه اختلاف [يقال][1] : اطَّرَد القولُ : إذا تتابع ، والكُعُوب من الرمح : العُقَدُ مابين كل أُنْبوبين كَعْب .

والأَحَصُّ : الأَمْلَسُ ، يقال : انحَصَّ رأسُه : إذا ذهب شَعَرُه ، وسَنَةٌ حَصَّاء : لانَبْتَ فيها

والصَّدْقُ : الصُّلْب ، وقولُه :

ستَعْلَمُ أَيُّنا للموتِ أَدْنَى   إذا دانَيْتَ لِى الأَسَلَ الحِرارا

/ أراد : إلى الموتِ أدنى ، وإذا دانيتَ إلَىَّ الأَسَل ، فوضَع اللام فى موضع ٢٣
« إلى » ، لأن الدُّنُوَّ وما تصرَّف منه أصلُه التعدِّى بإلى ، ومثله فى إقامة اللام مُقام « إلى » قول الله سبحانه : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾[2] أى أوحى إليها ، ومثله ﴿ قُلِ اللهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ﴾ ثم قال : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِى إِلَى الْحَقِّ ﴾[3] .

والأَسَلُ : الرِّماح . والحِرَار : العِطاش ، ومِن دعائهم : « رماه اللهُ بالحِرَّة[4] تحت القِرَّة » : أى بالعطش تحت البرد .

---

(١) ليس فى هـ .
(٢) سورة الزلزلة ٥ ، وانظر كتاب الشعر ص ١٠٣ ، ٣٦٠ .
(٣) سورة يونس ٣٥ ، وانظر كتاب الشعر ص ١٠٣ .
(٤) بكسر الحاء ، وحقُّها الفتح ، ولكنهم كسروها لتُزاوجَ القِرّة .

وقوله : « وخيلٍ قد دلفْتُ لها بِخَيْل » الدَّلِيفُ : المشْىُ الرُّوَيْد ، وهو فُوَيْق الدَّبِيب ، وهو مَشْىُ الكتيبة إلى الكَتيبة .

وقوله : « عليها الأُسْدُ تَهْتَصِر » معنى تَهْتَصِر : تَجتذِبُ أقرانَها ، يقال : هصَرْتُ الغصنَ واهتصرْتُه : إذا جَذَبْتَه ، ويقال : رجلٌ هَصِرٌ : إذا كان شديدَ الجذب للأقران ، ومنه اشتقاق : مُهاصِر ، اسم رجل . آخر المجلس .

* * *

المجلس الرابع

بابٌ يشتمل على تفسير أبياتٍ ، إعرابًا ومعنًى

بيت للكُميت بن زيد الأسدىّ ، من قصيدةٍ مدحَ بها بعض[١] ملوك بنى أمية :

صَرَّ رِجْلَ الغُرابِ مُلْكُكَ فى النا ... سِ علَى مَن أرادَ فيه الفُجُورا[٢]

نصب « رِجْلَ الغُراب » ، على المصدر ، قال أبو عبيد القاسم بن سلّام : رِجْلُ الغُراب : ضربٌ من صَرِّ أخلافِ الناقة لا ينحلّ ، ولا يقدِرُ فصيلٌ على أن يرضَعَ معه ، انتهى كلامه .

قال كبتَ[٣] الله عدوَّه : إن هذا مَثَلٌ ضربَه وتشبيهٌ ، ومفعول « صَرَّ » محذوف ، والمعنى : صَرَّ ملكُك البلادَ فمنعها من المفسِدين وفطَمهم منها ، كما يُمنَعُ الفصيلُ لبَنَ أمِّه بالصَّرِّ ، والتقدير : صَرّ البلادَ ملكُك صرًّا مثلَ الصَّرِّ المعروف برِجْلِ الغُراب .

بيتٌ للشمّاخ[٤] .

/ إذا الأرْطَى تَوَسَّدَ أَبْرَدَيْهِ ... خُدُودُ جَوازِئٍ بالرَّمْلِ عِينِ ٢٤

الأبردان : الغَداةُ والعَشِىّ ، والجَوَازِئ من البقر والظباء : التى جَزَأتْ بالرُّطْبِ

---

(١) هشام بن عبد الملك . الأغانى ٢١/١٧ .

(٢) ديوان الكميت ص ٢١٣ ، وتخريجه فى ص ٣٤٩ .

(٣) فى هـ : قال المصنف .

(٤) ديوانه ص ٣٣١ ، وتخريجه فى ص ٣٤٨ .

عن الماء ، أى استغْنَت ، وهو جمع جازِئ وجازئة ، والمصدرُ الجُزْءُ مضموم الأول ، والجُزوءُ أيضًا على الفُعول[(١)] ، والعِين : الواسِعةُ العُيون ، الواحد أعْيَنُ وعَيْناء .

ويقال : ما موضعُ الأَرْطَى ؟

والجواب : نَصْبٌ[(٢)] بتوسَّد ، ولا حاجةَ بك إلى إضمار فعلٍ ينصبه[(٣)] ، يكون هذا مفسِّرًا له ، لأن الظاهرَ غير مشغول عن[(٤)] العمل فيه ، وانتصاب « أبردَيْه[(٥)] » على الظرف ، والهاء عائدة على الأَرْطَى ، ولو أنها اتصلت بالفعل فقيل : توسَّدَه ، وجَب أن تُضمرَ للأَرْطَى ناصبًا يُفسِّره هذا الظاهر ، ولكنه كقولك : إذا زيدًا أكرمَ بكرٌ طرَفَىْ نهارِهِ كان كذا .

أنشد أبو العباس محمد بن يزيد ، فى المقتضَب[(٦)] :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتى إذا عَلَتْها أنفسٌ تَردَّتِ

لم يأت للموصولَيْن الأوَّلَين بصِلة ، لأن صِلةَ الموصول الثالث دلَّت على ما أراد ، ومثله :

مِن اللَّواتِى والَّتى واللَّاتى زعَمْنَ أنِّى كَبِرَتْ لِداتى[(٧)]

وصَل اللاتى وحذَف صلة اللواتى والتى ، للدَّلالة عليها .

---

(١) فى هـ : المفعول .

(٢) انظر هذا الإعراب فى شرح ديوان المتنبى المنسوب خطأً إلى العكبرى ١٧٤/٢ .

(٣) ذهب إلى هذا الإضمار ، البغدادىُّ فى الخزانة ٣٥٦/٤ .

(٤) فى هـ : من .

(٥) أعرب البغدادىُّ « أبرديه » بدلَ اشتمال من « الأرطى » .

(٦) المقتضب ٢٨٩/٢ ، والبيتان للعجاج ، فى ديوانه ص ٢٧٤ ، والكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، وغير ذلك كثير .

واللُّتَيَّا ، بفتح اللام وضمِّها ، كما ذكر أبو زيد ، فى النوادر ص ٣٧٦ ، وأفاد أن الضمَّ جرىٌ على أصل التصغير ، لكنّ الحريرىّ ذكر أن الضمَّ خطأً . درة الغواص ص ١٢ .

(٧) البيتان من غير نسبة فى الشعر والشعراء ٨٨/١ ، وشرح الجمل ٩٣/١ ، ١٨٧ ، واللسان (لتى) وانظر كتاب الشعر ص ٤٢٥ ، وحواشيه .

ومما حُذِف منه صلةُ موصولين ، فلم يُؤْتَ فيه بصِلةٍ أخرى ، قولُ سُلْمِىّ (١) بن ربيعة السِّيدِىّ :

/ ولقد رأَبْتُ ثَأَى العشيرةِ بَيْنَها وكَفَيْتُ جانِيَها اللُّتيَّا والَّتِى ٢٥

أراد اللُّتيَّا والتى تأتى على النفوس ، لأن تأنيث اللُّتيّا والتى ها هنا إنما هو لتأنيث الداهية ، ألا ترى إلى قول الراجز (٢) :

بعدَ اللُّتيّا واللُّتيّا والتى إذا عَلَتْها أنفسٌ تَردَّتِ

وتردَّت : تفعَّلَت من الرَّدَى ، مصدر رَدِىَ يَرْدَى : إذا هلَك ، وإن شئت أخذته من التردِّى : الذى هو السُّقوط مِن عُلْو ، ومنه « المتردِّية (٣) » : الشاة التى تسقطُ من جبلٍ أو حائط ، أو فى بئر فتموتُ ، ومنه : ﴿ وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى (٤) ﴾ أى إذا سقط على رأسه فى جَهنم .

وحذْفُ الصِّلة (٥) من هذا الضَّرب من الموصولات إنما هو لتعظيم الأمر وتفخيمِه (٦) ، ومثلُ ذلك حذفُ الأجوبة فى نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ (٧) ﴾

---

(١) ضُبط فى الأصل بضم السين وسكون اللام وكسر الميم وتشديد الياء ، وهو أحد ضبطين فيه ، والثانى بفتح السين وسكون اللام وفتح الميم . وفيه كلامٌ كثير تراه فى حواشى شرح الحماسة ص ٥٤٦ ، وأنا أميل إلى الضبط الأول ، لخلوصه من شبه التأنيث .

والبيت الشاهد من قصيدة تُروَى لسُلْمىّ بن ربيعة هذا ، ولعلباء بن أرقم ، وينسب بيتان منها لعمرو بن قميئة . راجع الموضع السابق من شرح الحماسة ، ونوادر أبى زيد ص ٣٧٤ ، والأصمعيات ص ١٦١ ، وديوان عمرو بن قميئة ص ١٩٧ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٩٠ .

(٢) تقدَّم قريبا .

(٣) انظرها فى الآية الثالثة من سورة المائدة .

(٤) سورة الليل ١١ .

(٥) فى هـ : « وحذف الحذف ... » ، وفى الخزانة ٥٦٠/٢ – من طبعة بولاق – « والحذف من هذا الضرب » وحكاه البغدادى عن ابن الشجرى . وانظر طبعة شيخنا عبد السلام هارون – رحمه الله وبرَّد مضجعه – ١٥٥/٦ .

(٦) ذكره ابن الأثير فى منال الطالب ص ١٦٣ ، ٥١٣ . (٧) سورة الأنعام ٩٣ .

ونحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا ﴾[(١)] تقدير الجواب ، والله أعلم : لرأيت أمرا هائلا ، ومن ذلك قولهم : « أصاب الناسَ جَهْدٌ ولو تَرَى أهلَ مكة »[(٢)] تقدير المحذوف : لرأيتَهم بأسوإ حال ، وقد جاء التحقيرُ فى كلامهم للتعظيم كقوله[(٣)] :

وكُلُّ أناسٍ سوف تدخُلُ بينَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنها الأنامِلُ

أراد بالدُّويهِية الموتَ ، ولا داهِيةَ أعظمُ منها ، وكَقول أوس بن حَجَر[(٤)] :

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شامخِ الرأس لم تَكُنْ لِتبلُغَه حتّى تَكِلَّ وتَعْمَلَا

أى لم تكن لتبلغَ رأسَه .

فتحقير اللَّتيّا ها هنا إنما هو تعظيم ، ويبعُدُ أن يكون أراد باللَّتيّا الفَعْلة الهيِّنة لقوله : « وكفيتُ جانِيَها اللَّتيّا » ، والفَعلةُ الهيِّنة لا يكاد فاعلُها يسمَّى جانِيًا .

/ فأما قوله : « ولقد رأبْتُ ثأْى العَشيرةِ بينَها » فالرَّأْبُ : الإصلاح ، والثَّأْى : ٢٦
الفساد ، والظَّرفُ متعلّقٌ بالثَّأْى : أى أصلحتُ ما فسدَ بينَها .

بيتٌ ، سأل عن إعرابه ومعناه أبو الحسن علىّ بن عبد الرحمن المغربىّ :

أنَّى تُرَدُّ لِىَ الحُمُولُ أراهُمُ ما أقْرَبَ المَلْسُوعَ مِنه الداءُ[(٥)]

فأجبتُ بأن الداء مبتدأٌ قدِّم خبرُه عليه ، وإن كان الخبر جملة ، اتّساعا ، لأن

---

(١) سورة السجدة ١٢ .

(٢) اللسان (رأى) ، وأعاده المصنف فى المجلس الرابع والخمسين .

(٣) لبيد ، رضى الله عنه ، والبيت فى ديوانه ص ٢٥٧ ، وتخريجه فى ص ٣٩٠ ، وقد أنشده المصنف من غير نسبة فى المجلس الحادى والخمسين ، ومنسوباً للبيد فى المجلس التاسع والخمسين . وهو أيضا فى كتاب الشعر ص ٣٩١ ، وشرح الجمل ٢٨٩/٢ .

(٤) ديوانه ص ٨٧ ، وتخريجه فى ص ١٦٤ ، وهو فى الموضع السابق من شرح الجمل .

(٥) البيت من غير نسبة فى اللسان (حمل) .

البصريِّين مُجمعون[1] على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه ، كقولك : مررتُ به المسكينُ ، وأكرمتُ أخاه زيدٌ ، أى المسكينُ مررتُ به ، وزيدٌ أكرمت أخاه ، والمعلِّقُ للجملة بالمبتدأ الهاءُ فى « منه » فالتقدير : الداءُ ما أقربَ الملسوعَ منه ، كقولك : زيدٌ ما أحسن وجْهَه ، وجاز الإخبارُ بجملة التعجب ، لأن التعجب ضربٌ من الخبر ، من حيث يدخلُه التصديقُ والتكذيب ، ومثلُ ذلك الإخبارُ بنِعْم وفاعِلها ، فى قولك : نِعمَ الرجلُ زيدٌ ، فى قولِ مَن جعل زيدًا مبتدأ ، كأنك قلت : زيدٌ نعم الرجل ، وإنما ألزموا الخبرَ المركَّبَ من نِعم وفاعِلها التقديمَ على المبتدأ غالبا ؛ لقوّةِ عنايتهم بالمدح .

والأصل فى الحُمُولِ أن تكون الأحمالَ ، واتَّسعوا فيها حتى استعملوها للمتحمِّلين .

ومن ذلك قولُ المتنبى فى وصفِ الدنيا[2] :

مَن رآها بعينها شاقَهُ القُطَّـ ـانُ فيها كما تَشُوقُ الحُمُولُ

أى كما يَشُوق المتحمِّلون[3] .

وقوله : « أنَّى تُرَدُّ لى الحُمُول » استفهام أخرجه مُخْرَجَ الإنكار ، وقال : « أراهم » فأعاد إلى الحُمول ضميرَ العقلاء الذُّكور ، لأنه ذهب بالحُمول إلى المتحمِّلين .

وقد جاءت الحُمولُ بمعنى النساء المتحمِّلات فى قول مُعَقِّر بن حِمار البارقىِّ :

---

(١) ذكر ابن عقيل فى باب المبتدأ والخبر من شرحه على الألفية ٢٠٠/١ ، قال : « ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين » . انتهى كلام ابن عقيل . وأنت ترى أن ابن الشجرى إنما نقل الإجماع عن البصريين ليس غير .

(٢) ديوانه ١٥٠/٣ .

(٣) وفيه رأىٌ آخر : أنه على حذف المضاف ، كأنه أراد ذوى الحمول . راجع الديوان .

أَمِنْ آلِ شعْثاءَ الحُمُولُ البَواكِرُ مَعَ الصُّبحِ قد زالَتْ بِهنّ الأَباعِرُ (١)

٢٧ والمعنى أنه استبعد بقاءَه إلى حين رَجْعةِ المتحملينَ إليه ونظرِه إليهم ، فقال : / كيف يُرَدُّ لى الذين تحمَّلوا حتى أراهم ، أى لا يكونُ ذلك ؛ لأنى كالملسوع الذى داؤه المؤدِّى إلى موته أقربُ الأشياء إليه ، لأن داءَ الملسوعِ لا تكاد تُرْجَى السلامةُ منه .

امرؤ القيس ، فى وصف ناقته (٢) :

تَخْدِى علَى العِلَّاتِ سامٍ رأسُها رَوْعاءَ مَنْسِمُها رَثِيمٌ دامِى
جالَتْ لِتصرَعَنِى فقلتُ لها اقصِرِى إنى امرؤٌ صَرْعِى عليكِ حَرامُ

خَدَى البعيرُ يَخْدِى خَدْيًا ، ووخَدَ يَخِدُ وَخدانًا ووَخْداً : كِلاهمَا من السير السريع .

وقوله : « على العِلَّات » أى على ما بها من الكَلال والجُوع والعطش .

و « سامٍ رأسُها » : أى مرتفعٌ مِن نشاطها ، وموضع « سام » نصبٌ على الحال ، ولكنه أسكنه ضرورة ، كقولِ بشر بن أبى خازم (٣) :

كَفَى بالنأْيِ مِن أسماءَ كافى

---

(١) البيت فى اللسان (حمل) والموضع المذكور من ديوان المتنبى ، وهو مطلع قصيدة معقّر التى فيها البيت الذائع :

فألقت عصاها واستقرّ بها النوى كما قَرّ عيناً بالإياب المسافرُ

نقائض جرير والفرزدق ص ٦٧٦ .

(٢) ديوانه ص ١١٦ .

(٣) ديوانه ص ١٤٢ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه كتاب الشعر ص ١١٠ وحواشيه ، وسيعيده ابن الشجرى فى المجالس : الثامن والعشرين ، والخامس والثلاثين ، والسابع والثلاثين . وعجز البيت :

وليس لحبِّها إذ طال شافِ

وأنشد ابن الشجرى القصيدة فى مختاراته ص ٢٧٩ – ٢٩٠ ، وانظر معجم الشواهد ص ٢٤٠ .

فرأسُها إذاً مرتفع بسامٍ ، دون الابتداء ، ارتفاعَ الفاعل بفعله ، لأن اسمَ الفاعل إذا اعتمد عمِلَ عملَ الفِعل ، واعتمادُه أن يكون خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً .

ورَوْعاء : حَدِيدةُ الفؤاد ، ترتاع من كلِّ شيء ، وانتصابُها على الحال .

والمَنْسِم للبعير كالظُّفْر للإنسان .

ورَثِيمٌ : مَشقُوق ، فعيل بمعنى مفعول ، صَكَّته الحجارةُ فرثمته ، وأصل الرَّثْم فى الأنف ، يقال : رَثَمْتُ أنفَه : إذا شَقَقْتَه حتى يَسيل [منه](١) دم ، ولكنه استعاره للمَنْسِم .

وقوله : اقْصِرِى ، من القَصْر الذى هو الحبس ، أى احبسى جَوَلانَك ، ومنه ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ ﴾(٢) .

وقوله : « إنى امرؤٌ صَرْعِى عليكِ » كَانَ حقُّه أن يقول : صَرْعُه ، فيُعيد إلى امرئ ضميرَ غَيبة ، لأنه اسم غَيْبة ، ولكنه لما وقع خبراً عن ياء المتكلم ، والخبرُ المفرد هو المخبَرُ عنه ، أعاد إليه من الجملة التى وصَفَه بها ضميرَ متكلّم ، ونظير ذلك فى التنزيل قوله جلَّتْ عظمتُه : ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾(٣) كان قياسه : يجهلون بالياء ، لأنه صفةُ قوم ، وقومٌ اسمُ غَيبة ، والتاء / خطاب ، ولكن حَسُن إجراءُ الخطاب ٢٨ وصفًا لقوم ، لوقوعه خبراً عن ضمير المخاطَبين .

وقال أبو حاتم سهلُ بن محمد فى قوله : « صَرْعِى عليكِ حَرام » : المعنى أنه حاذق بالركوب ، فهذه الناقة لا تَقدِرُ أن تصرعه ، وقال غيرُ أبى حاتم : معناه قدآتيتُ إليكِ من الإحسان ما لا ينبغى لكِ معه أن تصرعينى ، أى قد حرَّم إحسانى إليك صرعى عليك .

---

(١) ليس فى الأصل .

(٢) سورة الرحمن ٧٢ .

(٣) سورة الأعراف ١٣٨ .

وهذا البيتُ انفرد الأصمعيُّ[(١)] بروايته ، وروى « حَرامِ » مكسور الميم ، ولو رواه بضمها على الإقواء[(٢)] كان أحبَّ إلىّ ، وقال أبو حاتم فى تعليل الكسر فيه : أخرَجَ « حَرامِ » مُخْرجَ كَفافِ ، من قول الراجزِ[(٣)] :

ياليتَ حظِّى مِن جَداكَ الضَّافِى والفَضْلُ أن تترُكَنى كَفافِ

عدلٌ[(٤)] كَفافِ عن كافٍ ، وإن شئتَ قدَّرتَها معدولةً عن التَّركة الكافَّة . انتهى كلامه .

قال أدام الله نعمته[(٥)] : حَرامِ لا يتأتَّى فيها العدلُ عن فاعلٍ أو فاعلة ، كما تأتَّى ذلك فى كَفافِ ، وكَفافِ قد اتَّسع استعمالُها فى الشعر القديم ، وقد ورد فى أشعار المتأخِّرين ، كقول أبى العلاء المعرِّىّ ، فى ابتداء مرثية أبى أحمد المُوسَوِىّ والدِ المرتضَى والرَّضِىّ :

أوْدَى فليتَ الحادثاتِ كَفافِ مالُ المُسِيفِ وَعَنْبرُ المُسْتافِ[(٦)]

المُسِيف : الذى ذهب مالُه[(٧)] ، والمُسْتافُ مُفْتعِل من السَّوْفِ ، وهو الشَّمُّ .

---

(١) وكذا ذكر محقق الديوان فى تخريج البيت ص ٤١٠ .

(٢) وهذا هو رأى امرئ القيس ، فيما استنطقه أبو العلاء المعرّى . جاء فى رسالة الغفران ص ٢٣٣ : « أتقول : « حرامُ » ، فتُقْوِى ، أم تقول : « حرامِ » فتخرجَه مُخْرَجَ حذامِ وقطامِ ؟ وقد كان بعض علماء الدولة الثانية [أى الدولة العباسية] يجعلك لايجوز الإقواء عليك . فيقول امرؤ القيس : « لا نكرة عندنا فى الإقواء » ... إلى آخر ماقال .

(٣) هو رؤبة . ديوانه ص ١٠٠ ، وشروح سَقْط الزَّنْد ص ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، واللسان (كفف) ، ومعجم الشواهد ص ٥٠٣ .

(٤) قال ابن هشام : « فالأصل كفافاً ، فهو حال ، أو تَرْك كفاف ، فهو مصدر » المغنى ص ٧٥٨ .

(٥) فى هـ : رحمه الله .

(٦) شروح سقط الزند ص ١٢٦٤ .

(٧) المال هنا : الإبل . المرجع السابق ، واللسان (سوف) ، وقال ابن الأثير فى النهاية ٣٧٣/٤ : « المال فى الأصل : مايُملَك من الذهب والفضة ، ثم أُطلق على كلِّ مايُقتنى ويُملك من الأعيان ، وأكثر مايُطلق المالُ عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثرَ أموالهم » .

عَدَل كَفافِ عن كافَّةٍ ، أى ليت الحادثاتِ كفَّت عنّا خيرَها وشرَّها ، فلم تُسْدِ إلينا خيرًا ، ولم تُوقِعْ بنا شرًّا ، فقام هذا بهذا .

وإذا كان العدلُ فى « كفَافِ » ممكناً وفى « حَرامِ » متعسَّفاً وجب اطِّراحُ المتعسَّف ، وأن تُحمَلَ هذه اللفظةُ على وجه يستقيم به فيها الكسر ، وذلك أن يكون / ألحقها ياءَ النَّسَب للمبالغة (١) ، من حيث كانت وصفًا ، كقولهم فى الأحمر : أحمرِىّ ، ٢٩
وفى الدَّوَّار : دَوَّارِىّ ، قال الراجز (٢) :

والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوَّارِىُّ

ثم خفَّف الياءَ مِن « حَرامِىُّ » ضرورة ، كما خفَّفها القائل (٣) :

قتلتُ عِلباءً وهِنْدَ الجَمَلِى

فهذا أمثَلُ مِمّا رَآه أبو حاتم ، ويجبُ على هذا الوجه إثباتُ الياء فى الخطّ .

* * *

---

(١) هذا تأويل أبى على الفارسىّ ، كما ذكر ابن هشام فى المغنى ، الموضع السابق .

(٢) هو العجاج . ديوانه ص ٣١٠ ، والتبصرة ص ٤٧٣ ، ومعجم الشواهد ص ٥٦١ .

(٣) هو عمرو بن يثربى . تاريخ الطبرى ٥١٧/٤ ، واللسان (جمل) . وانظر شرح نهج البلاغة ٢٥٩/١ ، فى أحداث يوم الجمل .

المجلس الخامس

بيتٌ للرّضِيّ مِن قصيدةٍ مدح بها الطائِعَ ، رضى اللهُ عنه :

قد كان جَدُّكَ عِصْمةَ العَرَبِ الأُلَى　　　فاليومَ أنت لَهُـــمْ مِن الإعـــدامِ (١)

قوله : « الأُلَى » يَحْتَمِلُ (٢) وجهين ، أحدهما : أن يكون اسمًا ناقصًا بمعنى الذين أراد الأُلَى سلفوا ، فحذف الصِّلةَ للعِلم بها ، كما حذَفها عَبِيدُ بن الأبرص فى قوله :

نحن الأُلَى فاجْمَع جُمو　　　عَكَ ثم وجِّهْهمْ إلينـا (٣)

أراد نحن الأُلى عرفتَهم .

والوجه الثانى : أن يكون أراد الأُولَى ، فحذف الواو التى هى عَينُ الفُعْلَى ، كما حذفها الأسودُ بنُ يَعْفُر فى قوله :

وأتبعْتُ أُخراهُمْ طريقَ أُلاهُمُ　　　كما قِيل نَجمٌ قد خَوَى مُتَتايِعُ (٤)

---

(١) ديوان الشريف الرضىّ ٢/٣٣٥ ، واللسان (ألا) ٢٠/٣٢٢ ، وأنشده المصنّف فى المجلس الثانى والستّين .

(٢) حكاه صاحب اللسان ، عن رضىّ الدين الشاطبىّ ، عن ابن الشجرىّ .

(٣) ديوانه ص ١٣٧ ، وكتاب الشعر ص ٤٢٢ ، وحواشيه ، واللسان (ألا) . وأنشده المصنف فى المجلسين : الثانى والستّين ، والرابع والسبعين .

(٤) ديوان الأسود بن يعفر ص ٤٥ ، وتخريجه فى ص ٧٩ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٠٨ ، وحواشيه . وأعاد المصنف الشاهد فى المجلس الثانى والستين .

وقد وردت قافية البيت فى الديوان ومراجع تخريج البيت على ثلاث صور : متتابع ، بالباء الموحدة قبل العين ، ومتتايع ، بالياء التحتية ، ومتتائع ، بالهمز . والصورة الأولى أضعفهن . وقد أثبت البغدادىُّ ، =

قيل : إنه أراد هجوتُ آخِرَهم كما هجوتُ أولَهم ، أى ألحقتُ آخِرَهم بأولهم فى الهجاء ، ويقال : خَوت النجومُ : إذا سقطت فلم يكن عن سقوطها مطر .

ويدلك على أنه أراد بأُلاهُم أُولاهُم أمران ، أحدهما : معادَلَتُها لأُخْراهم ، ومثله قول أُميّة بن أبى الصَّلْت[1]:

وقد علِمْنا لَوَ آنَّ العِلمَ ينفعُنا أنْ سوفَ تُلْحَقُ أُخْرانا بأُولانا

ومثله فى كتاب الله عزّ وجلّ : ﴿ قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾[2] .

/ والثانى : أنها لا تخلو من أن يكون المراد بها ما ذكرتُه ، أو تكون « أُلَى » المبهمة التى فى قول الأعشى[3] : ٣٠

هاؤُلا ثم هاؤُلا كُلًّا آعطَيْـ ـتَ نِعالًا مَحْذُوَّةً بِنِعالِ

أو تكون التى[4] بمعنى الذين ، كقول بِشْر[5] :

= الصورة الثالثة ، قال فى الخزانة ٣٠٧/١١ : « ومتتائع بالهمز ؛ لأنه اسم فاعل من التتايع ، بالمثناة التحتية . قال فى الصحاح : التتايع : التهافت فى الشرِّ واللجاجُ ، ولا يكون التتايع إلّا فى الشرّ » . وجاء بحاشية الخزانة ، طبعة بولاق ٥٢٦/٤ « قوله ومتتائع بالهمز الخ فى ذلك نظرٌ ظاهر » . وقال شيخنا عبد السلام هارون ، رحمه الله ورضى عنه فى حواشى طبعته : « المعهود أن يعامل هذه المعاملة اسم الفاعل من الثلاثى المعتل ، أما نحو المتبايع من التبايع ، والمتساير من التساير ، فلا تُقلب فيه الياء همزة ، وفى الحديث : « المتبايعان بالخيار » ، وذلك لأن عين الفعل من تبايعا وتتايعا وتسايرا لم تُعَلّ ، فهى نحو عَيِنَ وعَوِرَ ، فهو عاين وعاور » . انتهى كلام شيخنا ، وانظر هذه المسألة التصريفية فى الكامل ص ١٠٨٩ . ويبقى أن أقول : إن الرواية فى ديوانه (طبع بغداد) « متتائع » بالهمز ، أما فى طبعة فينا (ضمن الصبح المنير فى شعر أبى بصير . وهو المسمى ديوان الأعْشَيْن) فهى « متتايع » بالياء التحتية ، وهو الصواب إن شاء الله ، على ما يقتضيه حق التصريف .

واعلم أن شعر الأسود بن يعفر وُضِع مع شعر الأعْشَيْن ؛ لأنه عُرِف بأعشى بنى نَهْشَل .

(١) ديوانه ص ٥١٧ ، وأعاده المصنف فى المجلسين : الثانى والستّين ، والتاسع والسبعين . وانظر كتاب الشعر ص ٤٢٢ ، وسياقه يؤذن بأن ابن الشجرى ينقل عن أبى على .

(٢) سورة الأعراف ٣٩ ، وتلاوة الآية الكريمة : « وقالت » لكنَّ ترك الواو والفاء ونحوهما فى أول الاستشهاد جائز ، وقد جرى الإمام الشافعىّ على هذا النحو فى ثلاثة مواضع من « الرسالة » . راجع حواشى الحيوان ٥٧/٤ ، ومجالس ثعلب ص ٥٥٥ ، والفصول الخمسون ص ١٦٥ ، ومنال الطالب ص ٤٦٨ .

(٣) ديوانه ص ١١ ، والقافية فيه : « بِمِثالِ » . وانظر كتاب الشعر ص ٤١٦ ، وحواشيه .

(٤) فى هـ « أو يكون بمعنى الذين » .

(٥) فى النسختين : الأصل وهـ : « كقول عبيد » ، ولم أجده فى ديوان عَبيد بن الأبرص المطبوع . =

ونحن أُلَى ضَرَبْنا رأسَ حُجْرِ

فلا يجوز أن تكون المبهمةَ ولا الموصولةَ ، لأنَّ تَيْنِك لا تُضافان ، فثَبت ما ذكَرتُه أن المرادَ بها أُولاهُمْ ، وإنما استجازوا مثلَ هذا الحذف فى المعتلّ الأصلىّ تشبيهاً له بالزائد ، كقولهم فى الرَّءُوف : الرَّؤُف ، وفى العُلابِط : العُلَبِط ، وفى العَرَنْتَن : العَرَتَنُ ، وفى العُرَيْقِصان : العَرْقَصانُ ، ومن ذلك حذفُهم اللام مِن مُراما(١) ، فى قولهم مُرامِىّ ، تشبيها لها بألف التأنيث فى حُبارَى ، وحذفُهم الياء الساكنة التى هى عين فى تحيّة ، تشبيها بالياء الزائدة فى حنيفة ، فقالوا : تَحَوِىّ(٢) ، كما قالوا : حَنفِىّ ، وكذلك شبَّهوا اللاماتِ المعتلّةَ بالحركة الزائدة ، فحذفوهنّ للجزم فى نحو : لم يدعُ ولم يمشِ ولم يخشَ ، كما حذفوا الحركةَ من الصحيح .

العُلابِط : القطيعُ الضخمُ من الغَنم ، والعَرَنْتَن : ضربٌ من الشجر ، والعُرَيْقِصَان : اسمُ جِنسٍ من الدوابّ .

بيت للرضىّ ، قال(٣) أدام الله نعمتَه : سُئِلتُ عنه :

تُزْهَى علَى تِلكَ الظِّبا ءِ فليت شِعْرِى مَن أباها(٤)
وقَفَ الهوَى بى عندَها وسَرَتْ بقَلبِىَ مُقْلَتاها

يَحْتَمِل قولُه : « مَنْ أباها » ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون بمعنى قولِك : أبَوَاها ، فهو تثنيةُ أبٍ ، على لغة من قال : هذان أبانِ ، ورأيت أَبيْنِ ، ومررت ٣١ / بأَبَيْن ، فلم يَرُدّ لامَه فى التثنية ، كما لم يردَّ اللامَ من قال : يدانِ ودمانِ ، وأنشدُوا

= وجاء بهامش الأصل : « صوابه بشر بن أبى خازم الأسدى » وقد رأيته فى ديوانه بشر ص ١٦٦ . وتمامه :
بأسيافٍ مهنَّدةٍ رِقاقِ
وانظر كتاب الشعر ص ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٢ .

(١) كتاب الشعر ص ٢٠٨ ، ٤٢١ .
(٢) وكتاب الشعر أيضا ص ٤٢١ .
(٣) فى هـ : قال رحمه الله : تُزْهَى ....
(٤) ديوانه ٥٦٧/٢ ، واللسان (أبى) عن ابن برّى .

على هذه اللغة قولَ الفرزدق (١) .

يا خَلِيلَيَّ اسقِيانِى أَرْبَعاً بعدَ اثنَتَيْنِ
مِن شَرابٍ كدَمِ الجَوْ فِ يُحِرُّ الكُلْيَتَيْنِ
واصْرِفا الكأْسَ عن الجا هلِ يَحْيَى بن حُصَيْنِ
لا يذوقُ اليومَ كأساً أو يُفَدَّى بالأَبَيْنِ

وعلى هذا المذهب ثَنَّاه المتنبِّى فى قوله (٢) :

تَسَلَّ بِفِكْرٍ فى أَبَيْكَ فإنَّما بكيتَ فكان الضِّحْكُ بعدَ قَرِيبِ

فوزن أباها وأَبَيْك : فَعاها وفَعَيْك ، وحذَفا منهما النُّونين للإضافة .

والثانى : أن يكون المراد بقوله « أباها » واحداً ، على لغة من قال : هذا أبا ، ورأيت أبا ، ومررت بأبا ، فأبدَل من الواو التى هى لام الفعل ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها ، إذا الأصل فيه : أَبَوٌ كقَلَمٍ ، فجاء به على حدِّ عصاً ، ويدلُّ على أنه فى الأصل فَعَلٌ مفتوح العين جمعه على آباء ، فجاء على حدِّ جَبَلٍ وأجبال ، وهذه اللغة رواها أبو العباس ثعلب .

والثالث : أن يكون معنى قوله : « مَن أباها » من كان لها أبا ، فأباها على هذا فِعْلٌ كقولك : رآها ، من قولهم : أَبَوْتُ ثلاثة : أى كنتُ أباً لثلاثة .

ورَوَوْا أن أعرابيًّا وقف على قوم فسألهم فقال : إنى أَبَوْتُ عشرةً ، وأَخَوْتُ عشرةً ، وأنا اليومَ وحيد ، فرحم الله مَن أمرَ بَميْرٍ أو دَعا بخَيْر .

وقوله : « تُزْهَى » من الزَّهو ، الذى هو الكِبْر ، لا يستعملونه إلا مضمومَ الأول

---

(١) لم أجد هذه الأبيات فى ديوان الفرزدق المطبوع ، وهى له فى الموضع المذكور من اللسان .
(٢) ديوانه ١/٥٤ .

على مالم يُسَمَّ فاعله ، تقول : زُهِيتَ علينا يا رجُل(١) تُزْهَى ، فأنت مَزْهُوٌّ ، أى تكبَّرتَ ، ولا تقول : زَهَوْتَ ، فتجعل الفعلَ له ، لأن الفعلَ إنما هو للشيء الذى يحمله على الزَّهو ، كالمال والجمال والسلطان ، وإنما يُفَسِّرون زُهِيتَ بتكبَّرتَ مجازاً ، وتفسيره(٢) : حُمِلتَ على التكبّر .

٣٢ / وقوله : « ليت شِعْرِى مَن أباها » لك فى خبر « ليت » مذهبان : إن شئتَ قلت : هو محذوفٌ لطُولِ الكلام ، وتقديره : واقعٌ أو موجودٌ ، وإن شئتَ قلت : لَمّا كان قوله « ليت شِعْرِى » مؤدِّيًا معنى ليتَنى أشعُر ، استَغْنى عن خبر ، كما استَغْنى المبتدأ فى قولك : أقائمٌ أخواك ، حيث أدَّى معنى يقُوم ، وقوله : « من أباها » جملةُ ابتداء عَمِلَ فى موضعِها المصدر ، كأنه قال : ليت أن أشعُرَ أىُّ الناسِ أباها .

وأمَّا قولُ القائل :

ليت شِعْرِى إذا القيامةُ قامتْ ودعا بالحِساب أين المصيرا(٣)

وقبله :

خَمَّرَ الشَّيبُ لِمَّتِى تَخْمِيرا وحَدَا بِى إلى القُبورِ البَعِيرا

فإن المصير منصوب بالمصدر(٤) ، وأين : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره أين هو ، وقد

(١) فى هـ : يافلان .

(٢) فى هـ : وتفسيره فى الحقيقة : حُملت ...

(٣) البيت الأول وحده من غير نسبة فى كتاب الشعر ص ٣١٤ ، والبيتان من غير نسبة أيضا فى الإفصاح ص ١٨١ .

(٤) وهو « شِعْرِى » وأصله « شِعْرتى » . يقال : شَعَر به ، وشَعُر يَشْعُر ، شِعْراً وشَعْراً وشِعْرةً . قال سيبويه : قالوا : ليت شِعْرى ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة – يعنى لكثرة الاستعمال – كما قالوا : ذهَب بعُذْرتها ، وهو أبو عُذرِها ، فحذفوا التاء مع الأب خاصة . اللسان (شعر) . وانظر كلام سيبويه فى الكتاب ٤٤/٤ ، وأدب الكاتب ص ٦١ .

وهذا التركيب « ليت شِعْرِى » ممَّا حُذِف فيه الخبر . قال ابن الأثير : « وفيه – أى فى الحديث – وليت شعرى ماصنع فلان ، أى ليت علمى حاضرٌ أو محيطٌ بما صنع ، فحُذف الخبر ، وهو كثيرٌ فى كلامهم » . النهاية ٤٨٠/٢ .

أساء بشيئين ، بحذْفِ المبتدأ ، وبالفَصلِ بين شِعْرِى ومعموله بأين ، وهو أجنبى ، ولو أعطِىَ الكلامُ حقَّه قيل : ليت شعرى المصيرَ أين هو ؟

وقوله : « خَمَّر الشَّيب لِمَّتى » معناه غَطَّى سوادَها ، ومنه الخِمارُ لتغطيته الوجه ، والخمرُ لأنها تغطِّى العقل ، والخَمَرُ : ما يُوارِى مِن الشَّجر ، وعَنَى بالبعير عُمُرَه ، كقولهم : مَن كان الليلُ والنهارُ مطيَّتَه أسرَعا به السَّير .

بيتٌ سُئلتُ عنه

غَيْرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِى بالهَمِّ والحَزَنِ[1]

فقيل : بم يرتفع « غير » ؟ فأقول : إن قوله : « مأسُوف » مفعول من الأسَف ، وهو الحزن ، « وعلى » متعلِّقة[2] به ، كقولك : أَسِفْتُ على كذا أسَفًا ، وحزِنتُ عليه حُزْنًا ، ولَهِفْتُ عليه لَهَفاً ، وأسِيتُ عليه أسًى ، وموضع قوله : « بالهَمِّ » نصب على الحال ، والتقدير : ينقضى مَشُوبًا بالهمّ و « غير » رفع بالابتداء ، ولما أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور ، استغْنى المبتدأ عن خبر ، كما استغنى « قائمٌ ٣٣
ومضروبٌ » فى قولك : أقائمٌ أخواك ؟ وما مضروبٌ غلاماك[3] ، عن خَبرٍ ، من حيث سدَّ الاسمُ المرفوعُ بهما مَسَدَّ الخبر ، لأن « قائم ومضروب » قاما مَقَامَ يقومُ ويَضرِبُ ، فتنزَّل كلُّ واحدٍ منهما مع المرفوع به منزلةَ الجملة ، وكذلك إذا أسندتَ اسمَ المفعولِ إلى الجارّ والمجرور سدَّ الجارُّ والمجرورُ مَسدَّ الاسم الذى يرتفع به ، كقولك : أمحزونٌ

---

(١) البيت لأبى نواس ، كما فى المغنى ص ١٧١ ، ٧٥٣ ، وليس فى ديوانه . ويقال : إن « عالى » بن أبى الفتح بن جنى ، سأل أباه عن إعراب هذا البيت . راجع شرح ابن عقيل ١/١٦٥ ، وتذكرة النحاة ص ١٧١ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ، وشرح الشواهد للعينى ١/٥١٣ ، والهمع ١/٩٤ ، والأشباه والنظائر ٣/١٢٣ ، وشرح الأشمونى ١/١٩١ ، والخزانة ١/٣٤٥ ، وشرح أبيات المغنى ٤/٣ .

(٢) فى هـ « متعلّق » وقد حكى السيوطىُّ هذا الكلامَ كلَّه فى الأشباه ٣/١٢٦ ، معزوًّا إلى ابن مكتوم فى « تذكرته » . وابن مكتوم متأخّر عن ابن الشجرىّ بقرنين من الزمان ، فقد توفى سنة ٧٤٩ .

(٣) حكى ابن هشام هذا الوجهَ عن ابن الشجرى ، ونصَّ على أن ابن مالك قد تبعه . المغنى ص ١٧٢

على زيد ؟ ومامأسوفٌ على بكر ، كما تقول فى الفعل : أيُحْزَنُ على زيد ؟ وما يُؤسَفُ على بكر ، فلما كانت « غير » للمخالفة فى الوصف ، فجرت [لذلك](١) مَجْرى حرف النفى ، وأضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور ، – والمُتضايِفان بمنزلة الاسم الواحد – سدَّ ذلك مَسَدَّ الجملةِ ، حيثُ أفاد قولك : غيرُ مأسوفٍ على زيد ، مايُفيده قولُك : ما يُؤْسَفُ على زيد(٢) .

رَبيعةُ بن مَقْرُومٍ الضَّبِّىّ :

وواردةٍ كأنها عُصَبُ القَطَا ... تُثِيرُ عَجاجًا بالسَّنابكِ أصْهَبا(٣)

كفَفْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ ... كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءًا تَحَلَّبا

إن احتجَّ محتجٌّ لمن أجاز : عَرَقًا تصبَّبْتُ ، فالدافعُ له أن يقول : إن العامل فى الماء هو الرافع للعِطْفَيْن ، من حيث كان التقدير : إذا تحلَّب عطفاه ماءًا ، كقولك : إذا زيدٌ راكبًا خَرج(٤) أكرمتُه ، وإنما احتجتَ إلى إضمار الفعل بعد « إذا » ، لأنها تطلُب الفعلَ كما تطلبه « إن » الشرطيّة ، والاسم بعدها يرتفع أو ينتصب بفعلٍ مُضمَر يُفسِّره الظاهر ، كما ارتفع بعد « إنْ » فى نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾(٥) وانتصب بعدها فى نحو :

لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلَكْتُه(٦)

---

(١) ليس فى هـ . وفى الأشباه : « جَرَتْ لذلك » بإسقاط الفاء ، وفى الخزانة « وجرت لذلك » .

(٢) فيه وجوه أخرى من الإعراب ، اطلُبْها فى الأشباه والخزانة .

(٣) الأصمعيات ص ٢٢٤ ، والمفضليات ص ٣٧٦ ، والشعر والشعراء ٣٢٠/١ ، وشرح الشواهد للعينى ٢٢٩/٣ . وشعره ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ضمن (شعراء إسلاميون) .

(٤) فى هـ « يخرج » .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .

(٦) للنمر بن تولب ، رضى الله عنه . ديوانه ص ٧٢ ، وتخريجه فى ص ١٤٧ ، وزِد عليه كتاب الشعر ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٣٢٦ ، وحواشيه . وعجزه :

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى =

فمثال المرتفع بعد إذا ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] – و ﴿ إذا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾[2]

ومثال المنتصب بعدها : ٣٤

إذا ابنَ أَبِي مُوسَى بلالًا بَلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ[3]

فإن قيل : لم نجد اسمين معًا مرفوعاً ومنصوبا عَمِل فيهما فِعلٌ مضمَر .

قيل : بلى ، قال سيبويه فى (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره)[4] :

من ذلك قول العرب : أمّا أنت مُنطَلِقًا انطلقتُ معك [أىْ لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك][5] وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه ، قال عبّاس بنُ مِرْداس :

أبا خُراشَةَ أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِىَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[6]

ثم قال : فإنما هى « أن » ضُمَّت إليها « ما » وهى ما التوكيد ، وأُلزمت[7] « ما » لتكونَ عوضاً من ذَهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألِف عوضاً من ياء الزَّنادقة واليمانى . انتهى كلامه .

= وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : المتمّ الأربعين ، والثامن والسبعين .

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٢) الآية الأولى من سورة الانفطار .

(٣) قائله ذو الرمة . ديوانه ص ١٠٤٢ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٢ ، وزِد عليه كتاب الشعر ص ٤٩١ ، وحواشيه .

(٤) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٥) ما بين الحاصرتين لم يرد فى هـ ، ولا فى كتاب سيبويه .

(٦) الكتاب ، الموضع السابق ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والإنصاف ص ٧١ ، والمقرب ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/١ ، والمغنى صفحات ٣٥ ، ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ ، وفهارسه ، والخزانة ١٣/٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٥٨ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين الثانى والأربعين ، والثامن والسبعين .

(٧) فى الكتاب : ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا ...

وهذا الذى قد ذكره من مجىء اسمين مرفوع ومنصوب بفعلٍ مضمَر وإن لم يكثُر فإنه قد ورد كما تَرَى .

ولو زعم زاعِمٌ أن « عِطْفاه » رُفِع بالفعل المضمر ، وأن « ماءًا » منتصبٌ بقوله « تحلَّبا » على قول مَن رَوى :

وما كان نفساً بالفِراقِ تَطِيبُ [1]

لم يبعُدْ قولُه

فأما قولُ سيبويه : « كما كانت الهاء والألف عِوضًا من ياء الزنادقة واليمانى » فتفسيره أن أصل الزنادقة : الزناديق ، وأصل اليمانى : اليَمَنِيّ ، فحذَفوا الياء من الزناديق ، وعوَّضوا منها هاء التأنيث ، وحذفوا الياء الساكنة من اليمنىّ ، وعوَّضوا منها الألف .

والسِّيد : الذئب ، والنَّهْدُ من الخيل : الجَسِيم ، والمقَلَّص : المرتفِع ، والكَمِيش : الصَّغيرُ الجُرْدانِ [2] .

والضَّبُع فى قوله : « فإن قومى لم تأكلهم الضبعُ » فيها قولان ، أحدهما أنه عنى بالضبع السَّنةَ الشديدة ، ومنه الحديث عن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم [3] : « أن رجلاً جاءه فقال : يا رسولَ الله ، أكلَتْنا الضَّبُعُ ، وتقطَّعت عنَّا الخُنُف » عنى بالخُنُف جمعَ خَنِيف : وهو ثوبٌ مِن كَتَّانٍ ردىء .

والثانى : أنه أراد [أن قومه] [4] لم يُقْتَلوا فتأكلَهم الضِّباع .

---

(١) صدره :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها

وينسب للمخبَّل السعدى ، ولأعشى همدان ، وللمجنون – وليس فى ديوانه المطبوع – وهو فى شعر أعشى همدان المنشور ضمن الصبح المنير ص ٣١٢ ، وهو فيه بيت مفرد . وراجع الكتاب ٢١١/١ – وهو فيه من زيادات المازنى – والأصول ٢٢٤/١ ، والمقتضب ٣٧/٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والتبصرة ص ٣١٩ ، والإنصاف ص ٨٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٥/١ ، وشرح الجمل ٢٨٣/٢ ، وغير ذلك كثير تراه فى حواشى إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٤٩ ، ومعجم الشواهد ص ٤١ .

(٢) الجردان : القضيب من ذوات الحافر ، وقيل : هو الذكر عموما . والمعروف فى تفسير « الكميش » أنه السريع .

(٣) هذا ملفَّق من حديثين ، رواهما الإمام أحمد فى مسنده ٤٨٧/٣ (من حديث رجلٍ يسمَّى طلحة) ، ١٥٤/٥ ، ١٧٨ ، ٣٦٨ (عن رجلٍ لم يُسَمّ) . وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ٤٧/١ ، ٤٥/٣ .

(٤) سقط من هـ .

المجلس السادس

بيتٌ للمتنبِّى لم يَعرِض له أحدٌ من مفسِّرى شعره ، وهو[(١)] :

وتَراه أَصْغَرَ ما تَرَاه ناطِقًا ويكونُ أَكذبَ ما يكونُ ويُقْسِمُ

يقال : مِن أىّ الرُّؤيتين « تَرَى » الأوَّلُ والثانى ، أمِن رؤيةِ العَين ، أم من رؤيةِ القلب ، أم أحدُهما مِن رؤيةِ العين ، والثانى من رؤيةِ القلب ؟

وأيُّهما العاملُ فى « ناطق » ؟ .

وما معنى « يكون » الأول والثانى ، أناقِصان هما أم تامّان ، أم أحدُهما ناقصٌ والآخر تامّ ؟ .

وما معنى « ما » الأولى والثانية ؟ .

وعلامَ انتصابُ « أصْغَرَ وأَكْذَبَ » ؟ .

وما معنى الواو فى قوله : « ويُقْسِمُ » وظاهرُ أمرها أنها عاطفة ؟ فما المعنى فى عطف « يقسم » على « يكون » ؟ فإن قلت : إنها واو الحال فأنت لا تقول : رأيت زيدًا ويضحك ، تريد ضاحِكا ، فإن حذفتَ الواوَ صَحَّ أن يكونَ حالًا .

الجواب : إن كلَّ واحد من الفِعلين المأخوذين من الرُّؤية قد تعدَّى إلى مفعولٍ واحد ، وهو الهاء ، لأن « أصغر » منصوبٌ على المصدر ، و « ناطقًا » منصوب على

(١) ديوانه ١٢٩/٤ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثانى والثمانين .

الحال [وإذا][1] كان لم يتعدَّ إلا إلى مفعول واحد ثبت أنه من الرؤية التي هي الإبصار ، دون الرؤية التي هي العِلم ، وإنما قلنا[2] إن « أصغر » منصوب على[3] المصدر ؛ لأنه مضافٌ إلى « ما » وهي مصدرية ، وأفعل الموضوع للمفاضَلَة إنما هو بعضُ ما يُضاف إليه ، فصار كقولك : سِرتُ أشَدَّ السير ، وكذلك « أكذب » حُكمُه حُكمُ « أصغر » والناصب « ناطِقًا » هو الأوَّلُ منهما ، وقد علمتَ أن الهاءَ مِن « تراه » عائدةٌ على عَين ، فلو كان من الرؤية التي يُراد بها العِلمُ اقتضى مفعولًا ثانيًا ، يكون هو الأوَّلَ في المعنى ، كقولك : رأيتُ اللهَ غالبا[4] ، ولما كانت الهاء / ٣٦
عائدةً على جُثّة ، فلم يَجُزْ لذلك أن يكونَ المفعولُ الثاني حَدثًا ، وكان انتصابُ « ناطِقًا » على الحال ، علمت أن « تراه » بمعنى تُبْصِره ، لا بمعنى تَعْلمه ، فتقدير الإعراب : تراه ناطِقًا أحقَرَ رؤيتِك إياه ، فالتحقيرُ تناوَلَ الرؤيةَ في اللفظ ، والمرادُ تحقير المَرْئيِّ ، لأن المعنى : تراه ناطِقًا أحقَرَ منه إذا رأيتَه ساكِتًا .

وأما « يكون » الأول والثاني فكلاهما بمعنى يُوجَدُ ، فإن قلت : أجعلُ الأوَّلَ ناقصاً وأجعلُ خبره « أكذب » ، لم يَجُزْ ذلك ؛ لما ذكرتُه من انتصاب « أكْذَب » على المصدر ؛ لإضافته إلى المصدر ، وإذا ثبتَ أنه اسمُ حَدَثٍ لإضافته إلى « ما » المصدرية ، والمضمر في « يكون » عائدٌ على عين ، وخبرُ « كان » إذا كان مفردا فهو واسمُها عبارةٌ عن شيءٍ واحد ، بطَلَ أن تجعلَ « يكون » ناقصا ، لفساد الإخبار عن الجُثَث بالأحداث .

والواو في قوله « ويُقْسِم » واوُ الحال ، فالجملة بعده حال ، عمِل فيها « يكون » الأول ، وهي جملة ابتداء ، والمبتدأ محذوف ، فالتقدير : وهو يُقْسِم ، وحَذَف « هو »

---

(١) تكملة من هـ .

(٢) في هـ : قلت .

(٣) من هنا إلى قوله تعالى : ﴿ والنهار مبصرا ﴾ حكاه شارح ديوان المتنبي – الموضع المذكور – عن ابن الشجري بشيء من التصرف .

(٤) في هـ : قاهرا .

كما حذف الأعشى « هى » من قوله[(١)] :

وَرَدَتْ على سعدِ بنَ قَيْـ ـسٍ ناقَتِى ولِمَا بِها

أراد : وهِى لِما بها من الجَهْد ، فحذَف المبتدأ مِن جملة الحال ، فالتقدير : ويُوجَدُ[(٢)] وهو مُقْسِمٌ وجودًا أَكْذَبَ وُجودِه[(٣)] ، فالوصف بالكذِب يتناول وُجودَه لفظا وهو فى المعنى موجَّهٌ إليه ، إذ المعنى : يُوجَدُ مُقسِما أَكْذَبَ منه إذا وُجِد غيرَ مُقْسِم ، وإنما أضاف الكذب إلى وجوده وكونه ، كما أضافوا الخطابة إلى كونِ الأمير فى قولهم : « أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائما[(٤)] » فالتقدير عند النحويين : أخطبُ أوقاتِ كونِ الأمير إذا كان قائمًا ، وهذا اتِّساعٌ جرى فى كلام العرب ، كما قالوا : « نامَ ليلُكَ » والمعنى : نِمتَ ليلَك كلَّه ، قال الشاعر[(٥)] :

لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ونِمْتِ وماليلُ المَطِىِّ بِنائِمِ

وقال آخر[(٦)] :

/ فنامَ لَيْلِى وتَجَلَّى هَمِّى ٣٧

ومثلُه فى الاتِّساع وصْفُ النهارِ بمُبْصِرٍ فى قوله تعالى : ﴿ اللهُ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ والنَّهَارَ مُبْصِراً[(٧)] ﴾ وإنما النهارُ مُبصَرٌ فيه ، ومِن هذا الضَّرب قولُه

---

(١) ديوانه ص ٢٥٧ ، وشرح ديوان المتنبى ، الموضع السابق .

(٢) فى هـ : فيوحد ، وفى شرح الديوان : يوجد .

(٣) فى شرح الديوان : أكذب وجوده غير مقسم .

(٤) يأتى الكلام عليه مبسوطا فى المجلسين : الحادى عشر ، والسابع والثلاثين .

(٥) جرير . ديوانه ص ٩٩٣ ، والكتاب ١/١٦٠ ، والكامل ص ١٧٦ ، ٢٨٥ ، ١٣٥٦ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٤ ، والإنصاف ص ٢٤٣ ، وتفسير القرطبى ٨/٣٦٠ ، ٢٠/٤٢ ، والخزانة ١/٤٦٥ ، وأنشده ابن الشجرى أيضا فى المجلس السابع والثلاثين .

(٦) رؤبة . ديوانه ص ١٤٢ ، ومجاز القرآن ١/٢٧٩ ، والكامل ، والمقتضب ٣/١٠٥ ، ٤/٣٣١ ، والمحتسب ٢/١٨٤ ، وتفسير القرطبى ١٤/٣٠٣ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٨ .

(٧) سورة غافر ٦١ .

جلَّ وعز : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهَارِ ﴾[1] [وحقيقتُه مكرُكم فى الليلِ والنهار[2]] .

رُوِى عن أبى العباس ثعلب[3] أنه قال : كان الكسائىُّ والأصمعىُّ يومًا بحضرة الرَّشيد ، وكانا ملازِمَيْن لهُ ، يقيمان بإقامته ، ويَظْعَنان بظَعْنه ، فأنشد الكسائىُّ :

أنَّى جَزَوْا عامِرًا سُوءَى بِفعلِهِـمُ   أمْ كيف يَجْزُوننى السُّوءَى مِن الحَسَنِ[4]
أمْ كيف ينَفعُ ما تُعْطِى العَلُوقُ بِهِ   رِئمـانُ أنـفٍ إذا ماضُنَّ باللَّبَـنِ

فقال الأصمعى : إنما هو رِئْمانَ أنف ، بالنصب ، فقال له الكِسائىّ : اسكُت ماأنت وهذا ! يجوز رئمانُ أنف ، ورئمانَ أنف ، ورئمانِ أنف ، بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفعُ فعلى الرَّدِّ[5] على « ما » لأنها فى موضع رفع بينفع ، التقدير : كيف ينفع رئمانُ أنف ، والنصب بتُعْطى ، والخفض على الردّ على الهاء التى فى به . قال : فسكت الأصمعىُّ ، ولم يكن له عِلْمٌ بالعربية ، إنما كان صاحبَ لغة ، لم يكن صاحبَ إعراب . انتهى كلامه .

---

(١) سورة سبأ ٣٣ .

(٢) سقط من هـ . وانظر معانى القرآن ٣٦٣/٢ ، والموضع السابق من الكامل والمقتضب .

(٣) رويت هذه القصة من طريق ثعلب فى أمالى الزجاجى ص ٥٠ ، ومجالس العلماء ، له ص ٤٢ ، ومعجم الأدباء ٨٣/١٣ (ترجمة على بن حمزة الكسائى) ، والأشباه والنظائر ٢٢٤/٣ ، والخزانة ٤٥٨/٤ .

(٤) البيتان من كلمة لأفنون التغلبى ، وقد استفاضت بهما كتب اللغة والأدب والنحو . انظر مع المراجع السابقة : المفضليات ص ٢٦٣ ، والكامل ١٠٧/١ ، والبيان والتبيين ٩/١ ، وأمالى القالى ٥١/٢ ، والبغداديات ص ٤١٩ ، والاشتقاق ص ٢٥٩ ، والخصائص ١٨٤/٢ ، ١٠٧/٣ ، والمغنى ص ٤٥ ، وشرح أبياته ٢٤٠/١ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب .

(٥) أى البدل مِن « ما » . ويقولون إن « الرد » مصطلح كوفى ، يقابله عند البصريين : البدل أو عطف البيان . وقد استعمله الفرّاء الكوفىّ كثيراً ، فى معانى القرآن ، ولكنى رأيت هذا المصطلح عند واحدٍ من البصريين المعاصرين لِلفرّاء ، وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، فى كتابه شرح النقائض ص ٨١٧ ، وذلك ماذكره فى قول الفرزدق :

لعلَّك فى حدراءَ لُمْتَ على الذى   تَخَيَّرتَ المِعْزَى على كلِّ حالبِ
عطيّةَ أو ذى شملتين كأنه   عطيّةُ زوجٌ للأتانِ وراكبِ

قال : « رَدَّ عطيَّةَ على الذى » .

وأقول : إن الضمير الذى هو الهاء والميم فى قوله : « بفعلهم » يعود على عامر ، لأنه أراد به القبيلة ، وقوله : « من الحَسَنِ » متعلّق بحالٍ محذوفة ، والتقدير : كيف يَجْزُونني السُّوءَى بدلًا من الحَسَن ، ومثله فى التنزيل : ﴿ أَرَضِيتُمْ بالحَيٰوةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ (١) أى بدلًا من الآخرة (٢) ، وقال جَلَّ ثناؤه : ﴿ ولَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِى الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (٣) التقدير : لجعلْنا بَدلاً منكم ملائكةً ، وقال كثيرٌ . ٣٨

وإنّا لَنُعْطِى العَقْلَ دُونَ دِمائِنا ... ونَأْبَى فلا نَسْتاقُ مِن دَمِنا عَقْلا (٤)

أراد بَدلًا مِن دمنا ، والعَقْلُ هاهنا : الدِّية ، وقال آخَرُ فى وصف الإبل :

كَسَوْناها مِن الرِّيْطِ اليَمانِى ... مُسُوحًا فى بَنائِقها فُضُولُ (٥)

أى كسوناها بدلًا من الرِّيطِ مُسُوحًا ، والرَّيْطُ : جمع رَيْطةٍ ، وهى المُلاءةُ التى لا تكون لِفْقَين ، والبَنائق : جمع بَنِيقة ، وهى كلُّ رُقْعة تُرْقَع فى القميص كاللَّبِنة ونحوها ، وأراد بالمُسُوح عَرقَها ، شبَّهه لسوادِه بالمُسُوح .

والعَلُوقُ مِن النُّوق : التى تأْبَى أن ترأَمَ ولدَها أو بَوَّها ، والبَوّ – يقال له الجَلَدُ (٦) أيضًا –: جِلْدُ الحُوارِ يُحْشَى ثُمامًا أو حَشِيشاً غيرَه ويُقَدَّم إليها لِتَرْأَمَه فتَدُرَّ عليه فتُحْلَبَ فهى ترأَمُه بأنفها ويُنكِرُه قلبها ، فَرأْمُها له أن تشَمَّه فقط ، ولا تُرسِلُ لبنَها ، وهذا يُضرَب مَثلاً لِمن يَعِدُ بكلِّ جميل ولا يفعلُ منه شيئا ، لأن قلبَهُ مُنطوٍ على ضِدِّه .

---

(١) سورة التوبة ٣٨ .

(٢) أعاده المصنف فى المجلس الثانى والخمسين .

(٣) الآية المتمة الستِّين من سورة الزخرف .

(٤) نسبه ابن الشجرى إلى كثيرٍ أيضاً فى المجلس الثانى والخمسين ، وكذلك فى حماسته ١/٢٠٦ ، وقد أفاد محقق ديوان كثيرٍ أن البيت للأفوه الأودىّ . ديوان كثيرٍ ص ٣٨٤ ، ٣٨٦ . وهو فى ديوان الأفوه (الطرائف الأدبية ص ٢٣) برواية :

وإنا لنعطى المال دون دمائنا ... ونأبى فما نستام دون دمٍ عَقْلا

(٥) أعاده فى المجلس الثانى والخمسين ، وأنشده صاحب اللسان (طها) من غير نسبة .

(٦) بفتح الجيم والدال .

وقوله : « ما تُعْطِى العَلُوقُ به رِئمانُ أَنْفٍ » ما خبريّة بمعنى الذى ، وهى واقعة على البَوّ ، وانتصاب « الرِّئمان » هو الوجه الذى يصحُّ به المعنَى والإعراب ، وإنكارُ الأصمعىِّ لرفعه إنكارٌ فى موضعه[1] ، لأنّ رِئمانَ العَلُوق للبَوّ بأنفها هو عطيَّتُها ليس لها عطيَّةٌ غيرُه ، فإذا أنت رفعتَه لم يبقَ لها عطيَّةٌ فى البيت ، لفظاً ولا تقديراً ، ورفْعُه على البدل من « ما » لأنها فاعل « ينفع » وهو بدل الاشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضميرٍ يعود منه على المبدَل منه ، كأنك قلت : رِئمانُ أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد فى كلام العرب ، ولكنْ فى رفعه ماذكرتُ لك من إخلاء « تُعطِى » من مفعولٍ فى اللفظ والتقدير[2] ، وجَرّ الرئمان على البدل أقربُ إلى الصَّحيح قليلا ، ٣٩ وإعطاءُ الكلام حقَّه من المعنى والإعراب إنما / هو بنصب الرئمان ، ولنُحاة الكوفيِّين فى أكثر كلامِهم تَهاوِيلُ فارغةٌ[3] من حقيقة.

ذو الإصبَع العَدْوانِىّ :

لَقِينَا مِنْهُـمُ جَمْعًـا فأَوْفَى الجَمْعُ ما كانا[4]

---

(١) حكى ابن هشام فى المغنى ص ٤٥ تصويب ابن الشجرى لإنكار الأصمعىّ هذا . ويرى البغدادى أن هذا إقرار من ابن هشام لرأى ابن الشحرى ، ثم نقل اعتراض الدمامينى على ابن الشجرى قال : « ولقد أجاد الدمامينى فى الاعتراض على ابن الشجرى بقوله : ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن يكون الضمير من « به » عائداً على « ما » لا على « البَوّ » ، و « به » يتعلق بتعطى ، على أنه مضمَّن معنى تجود ، فلا يكون مُخْلًى من مفعول مع رئمان » . الخزانة ٤/٤٥٨ — ٤٦٠ .

(٢) قال فى الخزانة : « وقد اعترض الدمامينى على مستند ابن الشجرى فى إنكار الرفع بأنه قد يُلتزم ولا محذور فيه ؛ لأن الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط ، فيُنزَّل منزلة اللازم ، ولا يُقدَّر له مفعول ، تقول : فلانٌ يُعطى ، أى يفعل الإعطاء ، فلا تذكر للفعل مفعولًا ولا تقدّره ، لأن ذلك يخلّ بالغرض ، واعتبار هذا المعنى فى البيت ممكن » هذا كلام الدمامينى ، وقد حكى البغدادى اعتراض ابن الحنبلى عليه .... فى كلام طويل .

(٣) فى هـ : « الحقيقة » وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، عن ابن الشجرى .

(٤) تنسب هذه الأبيات لذى الإصبع — كما ذكر المصنف — ولأبى بجيلة ، ولبعض اللصوص . راجع الكتاب ٢/١١١ ، ٣٦٢ ، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ص ٢١٠ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٧٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦١ ، وشرح الجمل ٢/١٨ ، والخزانة ٢/٤٠٧ ، واللسان (حسن — أيا) .

كأنّا يومَ قُرَّى إنّـ ـمـا نَقتُلُ إيّانا
قَتلنا منهُمُ كُلَّ فتًى أبيضَ حُسّانا
يُرَى يَرْفُلُ فى بُرْدَيْـ ـنِ مِن أبرادِ نَجْرانا

البيت الثانى من أبيات « الكتاب »[1] شاهدٌ على وضْع الضميرِ المنفصلِ موضعَ المتَّصل .

قوله : « فأوفَى الجمعُ ماكانا » أى فأوْفَى الجمعُ الذى لقيناه ماكان عليه أن يفعله ، وقُرَّى[2] : اسم مكان .

وكان حقُّ الكلامِ أن يقول : نقتُلُ أنفسَنا ، لأن الفعلَ لا يتعدَّى فاعلَه إلى ضميرِه إلا أن يكونَ من أفعال العِلم والحُسْبان والظَّنّ ، لا تقول : ضَرَبْتُنِى ولا أضرِبُنِى[3] ، ولا ضَرَبْتَكَ ، بفتح التاء ، ولا زيدٌ ضَرَبَه ، على إعادة الضمير إلى زيد ، ولكن تقول : ضربتُ نفسى ، وضربتَ نفسَك ، وزيدٌ ضربَ نفسَه ، وإنما تجنَّبوا تعدِّىَ الفِعل إلى ضمير فاعله ، كراهةَ أن يكونَ الفاعلُ مفعولًا فى اللفظ ، فاستعملوا فى موضع الضميرِ النَّفْسَ ، نزَّلوها منزلةَ الأجنبىِّ ، واستجازوا ذلك فى أفعال العِلم والظَّنّ الداخلةِ على جملة الابتداء ، فقالوا : حسبتُنى فى الدار ، وظننتُنى منطلِقًا ، وظننْتُكَ قادِمًا ، وزيدٌ خاله عالِماً ، وعمرو يراه مُحسِناً ، بمعنى يَعلمُه ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ . أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾[4] ولم يأت ذلك فى غير هذا الباب ، إلا فى فعلين قالوا : عدِمتُنى وفقدتُنى ، وأنشدوا لجِران العَوْد[5] :

---

(١) فى الموضع الثانى المذكور فى التعليق السابق .
(٢) بضم أوله وتشديد ثانيه : موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب ، وقيل : ماءة من تبالة ، بلدة صغيرة من اليمن . معجم مااستعجم ص ١٠٦٢ ، والموضع المذكور من الخزانة .
(٣) الكتاب ٢/٣٦٦ ، وشرح الحماسة ص ١٠٩٠ .
(٤) سورة العلق ٦ ، ٧ .
(٥) ديوانه ص ٤ ، ومعجم الشواهد ص ٨٢ .

لقد كان لِى عن ضَرَّتَيْن عَدِمْتُنِى ... وعَمَّا أُلاقِى مِنهما مُتَزَحْزَحُ

٤٠ / ولمَّا لم يُمكن هذا الشاعرَ أن يقول : نقتُل أنفُسَنا ، ولا نقتُلُنا ، وضع « إيانا » موضعَ « نا » وحسَّن ذلك قليلا أنَّ استعمالَ المتّصل هاهنا قبيح أيضا ، وأنّ الضميرَ المنفصلَ أشبَهُ بالظاهرِ من المتّصل ، فإيَّانا أشبَهُ بأنفُسِنا مِن « نا » ولكنْ أقبَحُ من هذا قولُ الراجز (١) :

إليكَ حتى بلَغَتْ إيّاكا

لأنَّ اتصالَ الكاف ببلَغَتْ حَسَنٌ ، فكذلك وضْعُ « إيّاهم » فى موضع « هم » من قوله (٢) :

بالوارِثِ الباعثِ الأمواتَ قدضَمِنَتْ ... إيَّاهُـمُ الأرضُ فى دَهْـرِ الدَّهاريـرِ

قبيحٌ ، ومثلُه فى ضمير الرفع قولُ طَرَفَة (٣) :

أصَرَمْتَ حبلَ الوصلِ أم صَرَموا ... ياصاحِ بل قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

---

(١) حميد الأرقط . الكتاب ٣٦٢/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٧٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦١ ، وشرح الجمل ١٩/٢ ، والخزانة ٤٠٦/٢ ، وغير ذلك .

(٢) الفرزدق . ديوانه ص ٢٦٤ ، والإنصاف ص ٦٩٨ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٣٨ ، وضرائر الشعر – الموضع السابق – وشرح ابن عقيل ٨٩/١ ، ٩٥ ، والتصريح ١٠٤/١ ، وشرح الأشمونى ١١٦/١ ، والخزانة ٤٠٩/٢ .

ونسبه ابن جنى فى الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٥٩/٢ ، لأمية بن أبى الصلت . وقد أثبته محقق ديوان أمية ص ٥٥١ ، فى القسم الذى لا تصحّ نسبتُه إلى أميّة .

(٣) ديوانه ص ١٩٣ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٠ ، والهمع ٦٠/١ ، والخزانة ٤١٠/٢ ، حكاية عن ابن الشجرى . والتقدير : بل صَرَمُوا الحبالَ . والنحاة يستشهدون لهذا أيضاً بقول زياد بن حَمَل :

لم ألْقَ بعدَهُمُ حيًّا فأخبُرَهُمْ ... إلَّا يزيدُهُمُ حُبًّا إلىَّ هُمُ

فقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل ؛ لأنه كان الوجه أن يقول : إلَّا يزيدونهم حبًّا إلىَّ . راجع سر صناعة الإعراب ص ٢٧١ ، وضرائر الشعر – الموضع السابق – وشرح أبيات المغنى ٢٧٥/٣ . وانظر أيضا شرح الحماسة ص ١٣٩٢ .

وأما معنى قوله : « كأنّا نقتلُ إيّانا » فإنه شبَّه المقتولينَ بنفسِه وقومِه ، فى الحُسن والسِّيادة ، فلذلك وصفَهم بقوله :

قتلْنا منهُمُ كُلَّ فتًى أبْيضَ حُسّانا

وبقوله :

يُرَى يَرْفُلُ فى بُرْدَيْـ ـنِ مِن أبرادِ نَجْرانـا

أى هُم سادةٌ يلبسون أبرادَ اليمن ، فكأننا بقتلنا إيّاهم قتلْنا أنفُسَنا ، ونصَب « حُسّانا »(١) على الوصف لكُلّ ، ولو كان فى نَثْرٍ لجاز « حُسّانِين » وصْـفًا لكُلّ ، على معناها ، لأنّ لفظَها لفظُ واحدٍ ومعناها معنى جَمْع ، فلذلك عاد إليها ضميرُ واحدٍ فى قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ ﴾(٢) وضميرُ جمْعٍ فى قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾(٣) وأُفْرِدَ خبرُها فى قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيه يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾(٤) وجُمِعَ فى قوله جلَّ وعز : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ ومثلُ ذلك فى إجراء الوصف على المُضاف تارةً والمضافِ إليه أخرى ، قولُك : أخذتُ خمسةَ أثوابٍ طِوالًا ، على النَّعت للعدد ، وطِوالٍ ، على النعت للمعدود ، وجاء الوصف للمعدود فى قوله جلَّ ثناؤه : / ﴿ إنِّى أَرَى سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ ﴾(٥) وفى قوله : ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ ﴾(٥) وجاء وصفُ العددِ فى قوله سبحانه : ﴿ الذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمٰواتٍ طِباقًا ﴾(٦) قيل : « طِباقًا »(٧) جمع طَبَقَة ، كرَقَبةٍ ورِقاب ، وقيل : جمع طَبَقٍ ، كجَبَلٍ ٤١

---

(١) بضم الحاء وتشديد السِّين ، وهو وصفٌ بمعنى الكثير الحُسْن ، كالطُّوال ، بمعنى المفرط فى الطول . ذكره البغدادى فى الخزانة ٤٠٧/٢ ، ونصَّ على أن ابن الشجرى تبع سيبويه فى نصب « حُسّان » على الوصف لكلّ . ورأى سيبويه هذا فى الكتاب ١١١/٢ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٦٠/٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٠/٢ ، وأيضاً كتاب الشعر ص ١٢٨ ، ٢٧٧ .

(٣) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة مريم ٩٥ .

(٥) سورة يوسف ٤٣ .

(٦) الآية الثالثة من سورة الملك .

(٧) فى هـ : طباق .

وجِبال ، لأنّ السماءَ كالطَّبق لما تحتَها ، قال امرؤ القيس[١] :

دِيمَةٌ هَطْلاءُ فِيها وَطَفٌ   طَبَقُ الأرضِ تَحَرَّى وتَدُرّْ

الدِّيمة : مطرٌ يدومُ أيامًا ، وهى هاهنا سحابةٌ يدوم مطرُها ، وصارت الواو فيها إلى الياء ، لسكونها وانكسارِ ما قبلها ، فإذا حقَّرْتَها أعدتَ الواوَ فقلت : دُوَيْمة ، وكذلك الفعل منها ، تقول : دوَّمتِ السَّحابةُ .

وهَطْلاء : ذاتُ هَطَلانٍ ، وهو تتابُعُ القَطْرِ .

وفيها وَطَفٌ : أى استِرخاء ، وهى[٢] أن يكون لها شِبْهُ الهُدْبِ مِن رَبابِها ، والرَّباب : سحابٌ رقيقٌ دونَ السَّحابِ الكثيف .

وتَحَرَّى : مِن قولهم : تَحرَّى فلانٌ بالمكان : تمكَّث فيه[٣] .

وتَدُرّ : تُرسِلُ دِرَّتَها ، أى ترسل مافيها من الماء ، كما تَرسِلُ الناقةُ لبَنها .

وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ سَبْعَ سَمٰواتٍ طِباقًا ﴾ : إن « طِباقًا » نصبٌ على المصدر ، أى طُوبِقَتْ طِباقًا ، والتفسير الأول أَحبُّ إلىَّ .

ويقال : حَسَنٌ وحَسَنَةٌ ، فإذا بالَغُوا فى الحُسْنِ قالوا : حُسانٌ وحُسانةٌ مخفَّفان ، فإذا أرادوا النهايةَ فيه قالوا : حُسَّانٌ وحُسَّانةٌ ، مثقَّلان ، قال[٤] :

دارُ الفَتاةِ التى كنَّا نقولُ لَها   ياظَبْيةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الجِيدِ

وإذا طال الثوبُ على لابِسه وجَرَّه فى مَشيه ورَكَله ، قيل : جاء يرفُلُ فى ثيابه ، يفعلون ذلك تكبُّراً ، قال شاعرُ الكوفة[٥] :

---

(١) ديوانه ص ١٤٤ ، ٤٢٢ .
(٢) فى هـ : وهو .
(٣) فى هـ : به .
(٤) الشماخ . ديوانه ص ١١٢ ، وتخريجه فى ص ١٢٥ .
(٥) أبو الطيب المتنبى ، يمدح عمر بن سليمان الشرابى . ديوانه ٨٥/٤ .

ولا يَرْمَحُ الأذيالَ مِن جِبْرِيَّةٍ   ولا يَخدُمُ الدنيا وإياه تَخْدُمُ[(١)]

وأراد بأبرادِ نَجْران أبرادَ اليمن ، لأنَّ نَجرانَ من ناحية اليمن ، وبين البصرة والكوفة مكانٌ فى البَرِّيَّةِ يُسمَّى نَجْران .

* * *

(١) الرَّمْح : الضرب بالرجل أو الرجلين ، وأصلُه من فِعل كلِّ ذى ظفر . والجِبْرِيَّة بكسر الجيم وسكون الباء وكسر الراء : التكبُّر .

قال كبت الله عدُوَّه : قال لَقِيط بن يَعْمَر الإيادِيّ[١] :

يادارَ عَمْرةَ مِن مُحْتَلِّها الجرَعَا هاجَتْ لِيَ الهَمَّ والأحزانَ والوَجَعا

الجَرَعُ والجَرْعاء : رَملةٌ لا تُنْبِت .

ويقال : ما معنى « مُحْتَلّ » هاهنا ، وعلامَ انتصَب « الجَرَع » وبماذا تتعلق « مِن » وما معناها ، أهى لابتداء الغاية أم للتبعيض أم للتبيين ؟

الجواب : مُحْتَلّ هاهنا : مصدرٌ بمعنى الاحتلال ، لأن العرب إذا بَنَوا المُفْعَل بمعنى المصدر ، ممّا جاوز الثلاثة جاءوا به على صيغة اسم المفعول ، فقالوا : أكرمتُه مُكْرَمًا ، ودحرجتُه مُدَحْرَجًا ، وقطَّعْتُه مُقَطَّعا ، واستخرجتُ المالَ مُستَخْرَجًا ، قال جرير[٢] :

ألم تَعْلَمْ مُسَرَّحِىَ القَوافِى فلا عِيًّا بِهِنّ ولا اجتِلابا

أراد تسريحى ، وفى التنزيل : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[٣] أى كلَّ تمزيق ، وفيه :

---

(١) ديوانه ص ٣٠ ، وتخريجه فى ص ٥٩ .

(٢) ديوانه ص ٦٥١ ، وتخريجه فى ص ١٠٩٥ . ورواية الديوان : « ألم تُخْبَرْ بِمَسْرَحِىَ » ورواية « مُسَرَّحِىَ » بضم الميم وفتح السين وتشديد الراء ، هى رواية النحويّين . انظر الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمقتضب ٧٥/١ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، ٢٩٤/٣ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١١٦ ، والكشاف ٢٨٠/٣ ، والبحر المحيط ٢٦٠/٧ .

(٣) سورة سبأ ١٩ .

﴿ أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾[(١)] أى إنزالا .

والمصدرُ مضافٌ إلى فاعله ، لأن الهاء عائدة على « عَمْرة » لا على الدار .

وانتصاب « الجَرَع » على الظَّرف ، وكان حقُّه إيصالَ الفِعل إليه بفى ، ولكنه حَذف « فى » كما حذفها القائل[(٢)] :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كما عَسلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

أراد : فى الطريق ، فحذف « فى » ضرورةً .

و « مِن » هاهنا خارجةٌ عن معانيها الثلاثة ؛ الابتداء والتبعيض والتبيين ، ومعناها معنى لام العِلَّة ، كقولك : جئت من أجلِك ولأجلِك ، وأكرمتُه مِن خوفه ولخوفِه ، وهى متعلِّقة بهاجت ، فجملة النداء منقطعةٌ ممَّا بعدها ، كأنه نادى الدار تلهُّفاً ثم ترك خِطابها ، وقال : مِن احتلال عمرةَ فى الجَرَع هاجت لى الهَمّ .

٤٣ سُلْمىّ بن ربيعة ، أخو بنى السِّيد

زعمَتْ تُماضِرُ أنّنى إمَّا أمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلَّتِى[(٣)]

الزَّعْمُ والزُّعْمُ[(٤)] : القولُ عن غير صحة ، قال الله جلَّ ثناؤه : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾[(٥)] .

---

(١) سورة المؤمنون ٢٩ .

(٢) ساعدة بن جؤيّة الهذلىّ . والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ . وتخريجه فى ص ١٤٩٣ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٨ ، ٤٤٦ ، وحواشيه ، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٢ ، وأعاد ابن الشجرىّ إنشاده فى المجلس التاسع والستين .

(٣) البيت فى شرح الحماسة ص ٥٤٧ ، ورسالة الملائكة ص ١٤٦ ، والهمع ٦٣/٢ ، والخزانة ٤٠٠/٣ . وأعاده المصنف فى المجلس الثالث والخمسين . وقد تكلمت على القصيدة التى منها هذا البيت ، فى المجلس الرابع .

(٤) وبكسر الزاى أيضا ، فهو مثلّث .

(٥) الآية السابعة من سورة التغابن .

و « تُماضِير » من أسماء النساء ، كزينبَ وسُعاد ، والتاء فيه على رأى بعض البصريين[(١)] فاء ، فهو عندهم فُعالِل ، لأن التاء متى وقعتْ فى مواقع الحروف الأصول فهى أصلٌ ، حتى يقومَ دليلٌ على زيادتها ، كتاء تُرْجُمان[(٢)] وتِبْراك ، وهو اسم مكان[(٣)] ، وتَبَرَّك فلانٌ بالمكان : أقام فيه ، فتُرْجمان فُعْللان كجُلْجُلان ، وهو السِّمْسِم ، وتِبْرَاك : فِعْلال كقِرْطاس ، وتَبْرَكَ : فَعْلَل ، مِثل دَحْرَجَ ، وكذلك تاء كِبْرِيت وحِلْتِيت أصلٌ ، لوقوعها موقعَ الزاى من دِهْلِيز ، وكذلك التاء الواقعة حَشْوًا كتاء عِتْرِيف ، وهو الرجلُ الخبيث ، وعُتْرُفان ، وهو الدِّيك ، وبُحْتُر ، وهو القَصِير .

فتاء تُماضِير عند هؤلاء أصل ، لوقوعها موقعَ العين من عُذافِر ، والدالِ من دُوادِم ، وقالوا للبعير الصُّلْب : عُذافِر ، ولِما يَخرُج من السَّمُر ، وهو ضَربٌ من الشجر شِبْهُ الدَّم : دُوادِمٌ ، وبعض التصريفيين[(٤)] يشتَقّ تُماضِر من اللَّبن المَضِير والماضِر : وهو الحامض ، فهو على هذا القول تُفاعِل ، ولا أُرى بهذا القول بأساً ، ويُقوِّى ذلك أن النساء يُوصَفْن بالبياض .

والزَّعْم يقتضى مفعولين ، كما يقتضيهما الحُسْبان ونحوه .

ومذهب سيبويه أن « أنَّ » تسُدّ فى هذا الباب مَسدَّ المفعولين ، لأنها تتضمَّن جملةً أصلُها مبتدأٌ وخبر ، كما أن المفعولين فى هذا الباب أصلُهما الابتداء وخبره ، ومذهب أبى الحسن الأخفش أن « أنَّ » بصِلَتها سدَّتْ مَسدَّ مفعولٍ واحد ، والمفعول الآخر مُقدَّر ، تقديره : كائناً أو واقعاً ، والذى ذهب إليه سيبويه أولى ، لأن المفعولَ المقدَّر عند الأخفش لم يظهر فى شىءٍ من كلام العرب .

٤٤ و « أُبَيْنُون » عند سيبويه[(٥)] تصغيرُ اسم / للجَمْع غيرِ مَسْموع ، وتقديره : ابْنَا ،

---

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنى . راجع الخصائص ١٩٧/٣ ، والخزانة ٣٨/٨ ، وانظر الممتع ص ٩٦ .

(٢) بضم التاء وفتحها .

(٣) اختلفوا فى تحديده . راجع معجم البلدان ٨٢٠/١ .

(٤) راجع الجمهرة ٣٦٧/٢ ، والاشتقاق ص ٣٠ ، والمراجع المذكورة .

(٥) الكتاب ٤٥٦/٣ ، ٤٨٦ ، وكتاب الشعر ص ١٣٨ ، وسيعيد ابن الشجرى هذا البحث فى المجلس الثالث والخمسين .

مقصور ، مثل أُعْمَى ، فهو اسمٌ سَمَّوْا به الجمع ولم ينطِقوا به ، ولكن لما سُمِع تصغيرُه دلَّ على أن المكبَّر أَفْعَل ، وليس « أُبَيْنُون » جمعًا لتصغير ابن ، لو كان كذلك لقيل : بُنَيُّون ، وليس أيضًا بجمع لتصغير أبناء ، لأن ذلك يقتضى أن يقال : أُبَيْناءُون ، ولو أرادوا هذا لاستْغنَوا بقولهم : أُبَيْناء عن جمعه بالواو والنون ، ولمَّا بَطل هذان علمتَ أنه جمعٌ لتحقير اسمٍ وُضِع دالًّا على الجمع ، غير داخلٍ فى أبنية التكسير ، والمُكبَّر : ابْنا ، وتصغيره : أُبَيْن يافتى ، مثل أُعَيْم ، ووزْن أُبَيْنُون : أُفيعون حُذِفت لامُه كما حُذفت اللامُ فى قولك : قاضُون .

والخَلَّةُ فى الكلام على معانٍ : أحدُها الحاجة ، والثانى الخَصْلة ، والثالث الاختِلال ، وهو المرادُ فى هذا البيت ، وأصلُ الخَلَل : الفُرْجةُ بينَ الشيئين ، أى زعَمتْ تُماضِرُ أن أبناءَها الأصاغِرَ يسُدُّون بعدِى ما اختلَّ من الأمور .

* * *

المجلس السابع

باب

يشتمل على تفسير آيٍ من كتاب الله تعالى وتعريبها

إعرابُ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] انفرد نافعٌ بنصب الميم مِن « يوم » ، وأجمع الباقون من السَّبعة على رفعها[2] ، فمَن رفعها فالإشارةُ بهذا إلى اليوم ، وهو يوم القيامة ، أى هذا اليومُ يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم ، فهذا مبتدأ ، ويومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم خبرُه ، وموضع الجملة نصب بوقوع القول عليها ، وموضع الجملة التى هى « ينفع الصادقين صدقُهم » جر بإضافة « يوم » إليها .

ومَن نصب الميمَ فموضع « هذا » فى قراءته نصبٌ ، مفعولٌ لقال ، وانتصاب « يوم » على الظرف للقول ، والإشارة بهذا إلى القَصَص الذى تقدم ذِكرُه فى قوله
تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى / وَأُمِّىَ إِلٰهَيْنِ ٤٥
مِنْ دُونِ اللهِ ﴾[3] إلى قوله : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ فالمعنى : قال الله هذا الكلامَ فى يوم ينفع الصادقين صدقُهم ،

---

(١) سورة المائدة ١١٩ .

(٢) راجع السبعة ص ٢٥٠ ، ومعانى القرآن ٣٢٦/١ ، وتفسير الطبرى ٢٤١/١١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٣٣/١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٢٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٥/١ ، والمغنى ص ٥٧٢ .

(٣) سورة المائدة ١١٦ – ١١٨ .

وحقيقته : يقول الله ، وكذلك معنى إذ قال الله : إذا يقول الله ، وإنما حَسُن إيقاعُ الماضى فى موضع الآتى ، لأنّ أمرَ القيامة لظهور براهينه ، وصِدْقِ المخبِر به بمنزلة ماوقَع وشُوهِد[1] ، وقال أبو النَّجْم[2] :

ثمَّ جَزاه اللهُ عنَّا إذْ جَزَى جَنّاتِ عَدْنٍ فى العَلالِىِّ العُلَى

فوضع « إذْ جَزَى » فى موضع إذا يجزِى[3] ، ومثله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾[4] وقد جاء فى القرآن عكسُ هذا ، فمن ذلك قولُه تعالى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ ﴾[5] وقوله : ﴿ ما يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾[6] وضع « يعبُد » فى موضع « عَبَد » و « تقتلون » فى موضع « قتلتم » وقال الطِّرِمّاح[7] :

وإنِّى لآتِيكُمْ تَشَكُّـرَ مَامَضَى مِنَ الوُدِّ واستِيجابَ ماكان فى غَدِ

وضع « كان » فى موضع « يكون » ونقيضُه قول زِياد الأعجم :

وانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِه بِدِمائها فَلَقدْ يكونُ أخا دَمٍ وذَبائِحِ[8]

---

(١) أحال الشيخ عضيمة رحمه الله ، على مراجع كثيرة فى هذا المبحث ، فى كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٦/١ .

(٢) ديوانه ص ٢١٠ ، وتخريجه فى ص ٢٥٦ ، وتفسير الطبرى ٢٣٥/١١ ، ٣١٧ .

(٣) فى هـ : جزى .

(٤) سورة الأعراف ٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٩١ .

(٦) سورة هود ١٠٩ .

(٧) ذيل ديوانه ص ٥٧٢ ، وتخريجه فيه ، وسيعيده ابن الشجرى فى المجلسين : الثامن والثلاثين ، والثانى والستين ، والبيت من غير نسبة فى شرح الجمل ، المنسوب للخليل ص ١١٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٨ ، وتفسير القرطبى ٨٦/١ ، وهو فى نضرة الإغريض ص ٢٨٣ ، نقلًا عن ابن الشجرى ، وإن لم يصرح صاحبه .

وقوله « من الود » كتبت فى أصل الأمالى « من الأمس » ثم وضع فوقها « الود » ، وفوقها « صح » . وانظر حواشى الديوان ، ففى ألفاظ البيت روايات متعددة .

(٨) أعاده ابن الشجرى فى المجلسين المذكورين فى التعليق السابق . والبيت من قصيدة زياد الشهيرة التى رثى بها المغيرة بن المهلب . انظرها فى الأغانى ٣٨١/١٥ ، وأمالى المرتضى ١٩٩/٢ ، ٣٠١ ، وذيل أمالى القالى ص ٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٣١ . وقد افتتح اليزيدىّ أماليه بهذه القصيدة .

ووجْهُ استجازتِهم هذا الإبدالَ مع تضادِّ الأفعال أنّ الأفعال جنسٌ واحد[(١)]، وإنما خُولِف بين صِيَغها ، لتدلَّ كلُّ صيغةٍ على زمانٍ غيرِ الذى تدلُّ عليه الأخرى ، وإذا تضمَّن الكلامُ معنًى يُزيح الإلباسَ جاز وضعُ بعضِها فى موضع بعضٍ توسُّعًا .

وأجاز الفرّاء[(٢)] أن يكون النصبُ فى ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ ﴾ بناءً ، وموضع « يوم » رفع ، فيكون المعنى فى قراءة نافع كالمعنى فى الأخرى ، ولم يُجِزْ ذلك أحدٌ من البصريين ، لأن المضارع معرَبٌ ، وإنما يُجيزون البناء فى المضاف إذا كان فيه إبهام ، كمِثْل وغيرٍ وحِين ، وأُضِيف إلى مبنيٍّ ، كإضافة حين إلى « عاتبْتُ » فى قوله[(٣)] :

/ على حِينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا

وإضافةِ « يوم » إلى « إذ » فى نحو ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾[(٤)] و ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾[(٥)] وإضافةِ « مثل » إلى « أنَّ » فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[(٦)] وإضافةِ « غير » إلى « أنْ » فى قول القائل[(٧)] :

---

(١) هذا كلام أبى بكر بن السّراج ، وسيأتى التصريح به فى المجلسين المذكورين ، ويأتى شىءٌ منه فى المجلس العاشر .

(٢) معانى القرآن – الموضع السابق – وتفسير القرطبى ٦/٣٨٠ .

(٣) النابغة الذبيانى . وعجز البيت :

فقلت ألمّا تصحِ والشيب وازِعُ

ديوانه ص ٤٤ ، وهو بيتٌ سيّار ، تراه فى غير كتاب . انظر الكتاب ٢/٣٣٠ ، والأصول ١/٢٧٦ ، والبغداديات ص ٣٣٧ ، والتبصرة ص ٢٩٤ – وحواشيها – والبسيط ص ١٦١ – وفهارسه – وشرح الجمل ١/١٠٦ ، ٢/٣٢٨ . وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : التاسع والخمسين ، والمتمّ السبعين .

(٤) سورة المعارج ١١ ، وعلى إضافة « يوم » إلى « إذ » تفتح الميم فى الآيتين ، وهى قراءة نافع والكسائىّ . السبعة ص ٣٣٦ ، والكشف ٢/٥٣٢ ، وسيعيد ابن الشجرى الكلام على الآيتين فى المجلس المتمّ السبعين .

(٥) سورة هود ٦٦ .

(٦) سورة الذاريات ٢٣ . وكلام ابن الشجرى متجه على أنَّ « ما » زائدة ، ولذلك قال « إضافة مثل إلى أنَّ » فلم يعتبر « ما » . وانظر الكشف ٢/٢٨٧ .

(٧) هو أبو قيس بن الأسلت . ديوانه ص ٨٥ ، والكتاب ٢/٣٢٩ ، والأصول ١/٢٧٦ ، ٢٩٨ ، والتبيين ص ٤١٨ ، وشرح الجمل ٢/٣٢٨ ، والموضع السابق من الكشف ، ومعجم الشواهد ص ٣١٤ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس المتمّ السبعين .

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنها غيرَ أنْ هَتَفَتْ حمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وإضافة « بين » إلى الضمير فى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (١) والإعرابُ فى هذه الأحرف ونظائِرها حَسنٌ ، وإنما سَرى البناءُ من المضاف إليه إلى المضاف كما سَرى إليه منه الاستفهام فى نحو : غُلامَ أَيِّهم تضربُ ؟ ، والجزاء فى نحو : صاحبَ مَن تُكرِمْ أُكرِمْ .

ووجه إجازة الفرَّاء الفتحَ فى « يوم ينفع » حملُه الفِعلَ على الفِعل ، والقياسُ يمنع من جوازه ، وقد قُرِئ فيما شذَّ من القراءات السبع : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ ﴾ بنصب « صِدْقَهم » (٢) مع نصب « يوم » وإسناد « ينفع » إلى ضميرٍ راجعٍ إلى الله سبحانه وتعالى ، ويَحْتَمِلُ نصبُ « صِدْقَهم » ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون مفعولًا له ، أى ينفع اللهُ الصادقين لِصدقِهم .

والثانى : أن تنصبَه على المصدر ، لا بفعلٍ مضمَر ، ولكنْ تُعْمِلُ فيه الصادقين ، فتدخِلُه فى صلة (٣) الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع اللهُ الصادقين صِدْقًا ، ثم أُضيف إلى ضمير « هم » فقيل : صِدْقَهم ، كما تقول : أكرمتُ القومَ إكرامًا ، وأكرمتُهم إكرامَهم ، قال الله تعالى فى الإفراد : ﴿ وَمَكَرُوا مَكراً وَمَكَرْنَا مَكْراً ﴾ (٤) وفى الإضافة : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ (٥) ومثله : ﴿ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا ﴾ (٦) و ﴿ إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَها ﴾ (٧) .

---

(١) سورة الأنعام ٩٤ ، وقراءة النصب هذه عن نافع والكسائىّ ، وحفص عن عاصم ، كما ذكر المصنف فى المجلس التاسع والستين . وانظر السبعة ص ٢٦٣ ، وتفسير الطبرى ٥٤٩/١١ ، والقرطبى ٤٣/٧ ، ومجالس العلماء للزجاجى ص ١٤٣ ، والغريبين ٢٣٤/١ .

(٢) لم أجد هذه القراءة فى المحتسب ، ومختصر فى شواذ القراءات ، والإتحاف ، وقد ذكرها العكبرى فى التبيان ٤٧٧/١ ، وأبو حيان فى البحر ٦٣/٤ ، وزادا فى توجيهها وجهاً رابعاً ، سأذكره حين يفرغ ابن الشجرى من ذكر أوجهه .

(٣) فى الأصل « صفة » ، وأثبت ما فى هـ ، وهو فى تقدير العكبرى وأبى حيان ، قالا : أى الذين يصدقون صدقهم .

(٤) الآية المتمة الخمسين من سورة النمل .

(٥) سورة إبراهيم ٤٦ .

(٦) سورة الأحزاب ١١ .

(٧) أول سورة الزلزلة .

والثالث : أن تَنصبَه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعتُه بكذا ، فيكون الأصل : ينفع اللهُ الصادقين بصِدْقِهم ، فلما سقطت الباءُ وَصَلَ الفعلُ ، ومِثله فى إسقاط الباء ثم إيصالِ الفعل قولُه سبحانه : ﴿ إِنَّما ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾[(1)] أى بأوليائه ، لأنّ المعنى يُخوِّفكم بهم[(2)] ، ويدلّك عليه قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾[(3)] آخر المجلس .

* * *

---

(١) سورة آل عمران ١٧٥ .

(٢) هذا تأويل ابن عباس رضى الله عنهما . تفسير الطبرى ٤١٦/٧ ، وقيل إن المعنى : يجعلكم تخافون أولياءه ، على إرادة المفعول فى « يخوّف » . راجع المحتسب ١٧٧/١ ، ومجالس ثعلب ص ٥٥٠ ، واللسان (خوف) والدر المصون ٤٩١/٣ ، وقد أعاد ابن الشجرى الكلام على حذف الباء هنا ، فى المجلسين الثامن والعشرين ، والسابع والثلاثين .

(٣) زاد العكبرى وأبو حيان وجهاً رابعا فى نصب « صدقهم » : وهو أن يكون مفعولًا به ، والفاعل مضمر فى « الصادقين » أى يصدقون الصدق ، كقوله : صدقته القتالَ ، والمعنى : يحققون الصدق .

المجلس الثامن

٤٧ / وهو مجلسُ يومِ السبت مستهلَّ جُمَادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَاحَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾(١) الآية . يقال للرجل : تعالَ ، أى تقدَّمْ ، وللمرأة : تعالَىْ ، وللاثنين والاثنتين : تَعالَيا ، ولجماعة الرجال : تَعَالَوْا ، ولجماعة النِّساءِ : تَعالَيْنَ ، وجعلوا التقدُّم ضَرْبًا من التعالى والارتفاع ، لأن المأمورَ بالتقدُّم فى أصل وضع هذا الفعل ، كأنه كان قاعداً فقيل له : تعالَ ، أى ارفَعْ شخصَك بالقيام وتقدَّمْ ، واتَّسعوا فيه حتى جعلوه للواقِف والماشِى ، ويدلك على أن التقدُّمَ الآنَ(٢) قد صار ضرباً من الارتفاع قولُهم : ارتفَع فلانٌ وفلانٌ(٣) إلى الحاكِم : أى تقدَّما إليه ، ورَفَع فلانٌ فى سيره : أى تقدَّمَ فيه ، وأصلُه أنه كأنه أَخَبَّ ناقتَه ليتقدمَ فرفَع الخَبَبُ شَخْصَها وشَخْصَه ، واستعملوا التَّعالىَ

---

(١) سورة الأنعام ١٥١ .

(٢) قوله « الآن » إشارة إلى التطور اللغوىّ .

(٣) حكى صاحب اللسان فى مادة (رفع) مثل هذا التعبير ، واستشهد له ، لكنه قال : « وهو من قولك : ارتفع الشيء ، أى تقدم ، وليس هو من الارتفاع الذى هو بمعنى العلوّ » . وجعله ابن فارس من الرفع بمعنى تقريب الشيء ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ وفرش مرفوعة ﴾ قال : أى مقرَّبةٌ لهم ، ثم قال : ومن ذلك قوله : رفعتُه للسلطان .

مقاييس اللغة ٢/٤٢٤ .

للارتفاع وحدَه ، مجرَّدًا مِن معنى التقدّم فى قولهم : تعالَى اللهُ .

والوجه فى « ما » أن تكون خبريَّةً ، فى موضع نصب بأَتْلُ ، والمعنى : تعالَوْا أتلُ الذى حرَّمه ربُّكم عليكم ، فإن علّقت « عَلَيْكُم » بحَرَّم فهو الوَجْه ، لأنه الأقربُ ، وهو اختيارُ البصريِّين ، وإن علّقت بأَتْلُ فجيّد ، لأنه الأسبقُ ، وهو اختيارُ الكوفيين(١) ، فالتقدير فى هذا القول : أَتْلُ عليكم الذى حرَّم ربكم .

وأجاز الزجَّاج(٢) أن تكون « ما » استفهاميةً ، فى موضع نصب بحرَّم ، والجملةُ من الفعل والفاعل والمفعول محكيَّةٌ بالتِّلاوة ، لأن التلاوةَ بمنزلة القول ، فكأنه قيل : تعالَوْا أتلُ أىَّ شىءٍ حرَّم ربُّكم عليكم ، أهذا الذى ادَّعيتُم تحريمَه ، أم هذا الذى جئتكم بتحريمِه ؟ وجوَّز أن يكون المرادُ بالمَتْلُوِّ المحرَّماتِ المذكورةَ فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾(٣) .

٤٨ / فأمَّا قولُه : ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ فيَحْتَمِل العاملُ فيه وجوهًا : أحدها فى قولِ بعض مُعْرِبِى القرآن(٤) أن يكون فى موضعِ نصْب ، بدلًا من « ما » .

والثانى : أجازه هذَا المعربُ : أن يكون فى موضعِ رفع ، على تقدير مبتدأ محذوف ، أى : هو أَلَّا تُشركوا به شيئا ، ولا يصحُّ عندى هذان التقديران ، إلا أن يُحكَم بزيادة « لا » لأن الذى حرَّمه الله عليهم هو أن يُشْرِكوا به ، فإن حكمت بأن

---

(١) على رأيهم فى إعمال أول المتنازعين . قاله فى المغنى ص ٢٧٧ ، وحكاه أبو حيان فى البحر ٢٤٩/٤ عن ابن الشجرىّ ، والقرطبى ١٣١/٧ . (٢) معانى القرآن ٣٠٣/٢ .

(٣) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٤) لعل ابن الشجرى يعنى مكّىَّ بن أبى طالب ؛ فإنه هو الذى ذكر الوجهين الآتيين بالترتيب الوارد هنا ، فى كتابه مشكل إعراب القرآن ٢٩٨/١ ، ولابن الشجرىّ عليه تعقُّبات أوردها فى آخر مجالسه من الأمالى . نعم حكى القرطبىّ فى تفسيره – الموضع السابق – الوجه الأول ، وعزاه إلى النحاس ، وهو فى إعراب القرآن له ٥٩١/١ . ونقل ابن هشام كلام ابن الشجرى ، وقولَه : « بعض المعربين » ولم يسمّه . راجع الموضع السابق من المغنى .

« لا » للنفى صار المحرَّمُ تَرْكَ الإشراك ، فإذا قدَّرتَ بها الطَّرْحَ كما لحقت مَزِيدةً فى نحو : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ (١) و ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ (٢) استقام القولان .

وأجاز الزجَّاجُ فيه ثلاثةَ أوجُه : أحدها : أن يكون منصوبًا بتقدير طَرْح اللام ، وإضمار « أُبيِّن » أى أبيِّن لكم الحرامَ لأن لا تُشرِكوا به شيئا ، لأنهم إذا حَرَّمُوا ما أحَلَّ اللهُ لهم فقد جعلوا غيرَ الله بمنزلةِ الله ، ولمَّا جعلوه فى قبولهم منه بمنزلة الله ، صاروا بذلك مشركين .

والثانى : أن يكون محمولًا على المعنى ، فتُضمِرَ له فعلًا من لفظ الأول ومعناه ، وتقديره : أتل عليكم ألَّا تشركوا به شيئا ، أى أتلُ عليكم تحريمَ الإشراك .

والثالث : أن يكون منصوباً بتقدير : أُوصِيكم بألَّا تشركوا به شيئا ؛ لأن قوله : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ محمولٌ على معنى : وأُوصيكم بالوالدين إحسانا . انتهى كلامُ الزجّاج .

ويدلُّ على تقدير إضمار الإيصاء قولُه فى آخر الآية : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ ﴾ فانتصابُ ﴿ إِحْسَانًا ﴾ على أنه مفعولٌ ثانٍ لأُوصيكم ، كقولك : أُوصيك بزيدٍ خيرا . قال أبو النجم : (٣)

أَوْصَيتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبًا حُرَّا بالكَلْبِ خَيْراً والحَماةِ شَرًّا

ويَحْتمل عندى قَولُه : ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ وجهين آخرين ، أحدهما : أن تكون « أن » مفسِّرةً (٤) بمعنى « أى » كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ (٥) / معناه : أى امشُوا ، وتكون « لا » نهيًا ، و « أن » المفسِّرة تؤدِّى معنى ٤٩

---

(١) الآية المتمة الأربعين من سورة المعارج .
(٢) سورة الأعراف ١٢ .
(٣) ديوانه ص ١٢٣ ، وتخريجه فى ص ٢٤٩ ، وزد عليه الكامل ٩٥/٣ ، والخزانة ٤٠٣/٢ .
(٤) الآية السادسة من سورة ص .
(٥) جعله الفراء من بعض وجوه الإعراب . معانى القرآن ٣٦٤/١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ، الموضع السابق .

القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تُشركوا به شيئا ، وتنصب « إِحْسَانًا » فى هذا الوجه على المصدر ، والتقدير : وأحسنوا بالوالدين إحسانا .

فإن قيل : إن « أحسن » إنما يتعدَّى بإلى كما قال تعالى : ﴿ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ ﴾[1] قيل : إنه قد يُعدَّى أيضًا بالباء ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِى إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ السِّجْنِ ﴾[2] وكذلك نقيضُه[3] ، عَدَّتْه العربُ تارةً بالباء ، وتارةً بإلى فقالوا : أسأتُ إليه ، وأسَأْتُ به ، قال كثيِّر :

أسِيئى بِنا أو أحسِنِى لا مَلُومةٌ لدَيْنا ولا مَقْلِيَّةٌ إنْ تَقَلَّتِ[4]

والوجه الثانى : أن تجعل ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ منفصِلةً مما قبلها ، فتكون إغراءً بمعنى الزَمُوا ، كأنه اجْتَزَأ بقوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَاحَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ثمَّ قِيل على وجه الاستئناف : ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ أى عليكُم تَرْكَ الإشراك ، وعليكم إحسانًا بالوالدين ، وأن لا تقتلوا أولادَكم ، وأن لا تقرَبُوا الفواحِش ، كما تقول : عليك شأنَكَ ، أى الزَمْ شأنَك ، وكما قال تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[5] أى الزموا أنفُسَكم .

وقوله : ﴿ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ أىِ مِن خوفِ إملاق ، ومن أجْلِ إملاق ، والإملاق والإفلاس والإقتار والإعدام : كلُّه الفقر ، واستعملت « مِن » فى موضع لام العِلّة كقولهم : زرتُه مِن حُبِّى له ، ولِحبِّى له ، كما استعملت « الباء » مكان « اللام » فى قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيرًا ﴾[6] .

---

(١) سورة القصص ٧٧ .

(٢) الآية المتمة المائة من سورة يوسف .

(٣) انظر أن النقيض يُحمل على النقيض فى التعدية ، فى شرح الحماسة ص ١٤٦٢ ، والخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .

(٤) ديوانه ص ١٠١ ، وتخريجه فى ص ١٠٥ ، وقد أعاد المصنف إنشاده فى المجلسين : الثامن عشر ، والحادى والثمانين .

(٥) سورة المائدة ١٠٥ . (٦) سورة النساء ١٦٠ .

وقوله : ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ مَوضعُه نصْبٌ على البدَل مِن ﴿ الْفَوَاحِشَ ﴾ ﴿ وَمَا بَطَنَ ﴾ عطفٌ عليه ، وقيل فى تفسير ما بَطَن : إنه الزِّنا ، وما ظَهَر : اتِّخاذُ الأخدان على جِهة الرِّيبة ، والأخدان : جمعُ خِدْنٍ ، وهو الصديق ، يكون للمرأة ، ويكون للرجل .

وقوله : ﴿ وَلَاتَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتى حَرَّمَ اللهُ ﴾ الألف / واللام فى النفس لتعريف ٥٠
الجنس ، كقولهم : أهلكَ الناسَ الدِّرهَمُ والدِّينارُ [1] ، ومثله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [2] ألا ترى أنه سبحانه قال : ﴿ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ﴾ [3] وقد أدخلوا الألف واللام فى الأوصاف على [4] هذا المعنى ، كقوله جلَّت عظمتُه : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ [5] وكقول الأخيليَّة :

كأنَّ فَتَى الْفِتْيانِ تَوْبةَ لم يُنِخْ   بِنَجْدٍ ولم يَهْبِطْ مع المُتَغَوِّرِ [6]

ومنه قول الراجز [7] :

إن تَبْخَلى يامَىُّ أو تَعْتَلِّى   أو تُصْبِحِى فى الظاعِنِ المُوَلِّى

أى فى الظاعِنِين المُوَلِّين .

---

(١) معانى القرآن للأخفش ص ١٧٠ ، والكامل ص ٧٩٥ ، والأصول ١/١٥٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٥ ، ٣٥٠ .

(٢) سورة المعارج ١٩ ..

(٣) السورة نفسها ٢٢ .

(٤) فى هـ : فى هذا .

(٥) سورة الفرقان ٢٧ .

(٦) الكامل ص ٩٥٣ ، ١٤٠٤ ، والأغانى ١١/٢٣٢ . وقوله « المتغوِّر » من الغَوْر ، وهو كلُّ ماانخفض ، وعكسُه النَّجْد .

(٧) هو منظور بن مرثد الأسدى ، وينسب إلى أمّهِ فيقال : منظور بن حبّة – بالباء الموحَّدة – نوادر أبى زيد ص ٢٤٨ ، والأصول ٣/٤٥٢ ، وكتاب الشد

وقوله : ﴿ ذَلِكُمْ وصَّاكُمْ بِهِ ﴾ الكاف والميم فى ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ بخلاف الكاف والميم فى ﴿ وَصَّاكُمْ ﴾ ؛ لأنهما فى ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ حرفٌ للخطاب ، لايُحكَمَ لموضعه بشئٍ مِن الإعراب ، وهما فى ﴿ وَصَّاكُمْ ﴾ ضميرٌ موضوعٌ للمخاطبة موضعُه نصب ، ولو حكمتَ بأنه فى ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ضميرٌ وجَب الحكمُ بأنه فى موضع جرٍّ بالإضافة ، وأسماءُ الإشارة لا تصحُّ إضافتُها ؛ لأن ذلك جمعٌ بين تعريفين ، تعريفِ الإشارة وتعريفِ الإضافة .

ويقال فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[1] و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[2] ونحو ذلك مما ورد فى كلامه[3] القديم سبحانه ، كيف وقع « لَعَلَّ » فى كلام الله تعالى ؟ ولعلَّ إنما هو حرفٌ موضوعٌ للرجاء ، والراجى شاكٌّ ، بدلالةِ أنك تقول : لعلّى أدخلُ الجنة ، وأرجو أن أدخل الجنة ، ولا تقول : أرجو أن يدخلَ النبىُّ صلى الله عليه وآلِه وسلَّم الجنة ، ولا : لَعلَّ النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم يدخُل الجنة ، لأنك علي غيرِ يقينٍ من دخولك الجنة ، وغيرُ شاكٍّ فى دخول النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم الجنة .

وعن هذا السؤال ثلاثة أجوبة : أحدها : أنَّ ماجاء من هذا فى كلامه سبحانه ،
٥١ فهو على شكِّ المخاطَبين ، فكأنه قيل : افعلُوا ذلك على الرَّجاءِ منكم / والطمع أن تَعْقلوا وأن تذَكَّروا وأن تَتَّقوا ، وإلى هذا ذهب سيبويه[4] فى قوله عزَّ وجل : ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى . فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾[5] قال : معناه اذهبا على طمعِكما ورجائِكما أن يتذكَّر أو يخشى .

---

(١) سورة الأنعام ١٥٢ ، وفى غير سورة من الكتاب العزيز .
(٢) سورة البقرة ٢١ ، ومواضع أخرى من الذكر الحكيم .
(٣) هكذا فى هـ ، وفى الأصل : كلام .
(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، وانظر الجنى الدانى ص ٥٨٠ ، والبرهان ٥٧/٤
(٥) سورة طه عليه الصلاة والسلام ٤٣ ، ٤٤ .

والثانى : أن العرب قد استعملت « لعَلَّ » مجرَّدةً من الشكّ ، بمعنى لام كى ، فالمعنى : لتعقِلوا ولتَذكَّرُوا ولتتَّقوا ، وعلى ذلك قولُ الشاعر :

وقُلتُمْ لَنا كُفُّوا الحروبَ لعَلَّنا نَكُفُّ ووثَّقْتُمْ لَنا كلَّ مَوْثِقِ (١)
فلما كفَفْنا الحربَ كانت عُهودُكُمْ كلَمْعِ سَرابٍ فى المَلا مُتألِّقِ

المعنى : كفُّوا الحروب لنكُفَّ ، ولو كانت « لعلّ » ها هنا شكًّا لم يُوثِّقوا لهم كلَّ موثِق (٢) [وهذا القولُ عن قُطْرُب (٣)] .

والثالث : أن يكون « لعلّ » بمعنى التعرُّضِ للشيء ، كأنه قيل : افعلوا ذلك متعرِّضين لأن تعقِلوا أو لأن تَذكَّروا أو لأن تتَّقوا .

تأويلُ قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا ﴾ (٤) هذه الآيةُ مِن الآى المشكِلة التى تعلَّقت بها المُلْحِدة ، وأنا إن شاء اللهُ أكشِفُ لك غموضَها وأُبرِز مكنونَها .

يقال : ما عَبأْتُ بفُلان : أى ما بالَيْتُ به ، أى ما كان له عندى وزنٌ ولا قَدْر ، والمصدَرُ العَبْءُ ، و « ما » استفهامية ، ظهر ذلك فى أثناء كلام الزجاج (٥) ، وصرَّح به الفراء (٦) ،

---

(١) البيتان من غير نسبة فى تفسير الطبرى ٣٦٤/١ ، والقرطبى ٢٢٧/١ ، ٢٨٢/١٢ ، والحماسة البصرية ٢٥/١ ، وزاد المسير ٤٨/١ .

(٢) هذا الكلام فى تفسير الطبرى .

(٣) ليس فى هـ ، وتفسير الطبرى . وهو فى تفسير القرطبى ، وفيه زيادة : « والطبرى » . ومجىء « لعل » بمعنى التعليل يروى عن يونس والكسائى والأخفش والفرّاء . راجع الموضع السابق من الجنى الدانى ، والبرهان ، واللسان (علل) .

(٤) الآية الأخيرة من سورة الفرقان .

(٥) حين قدَّر « ما » بأىّ ، فقال : « وتأويل ما يعبأ بكم : أىْ أىُّ وزنٍ يكون لكم عنده » إعراب القرآن . المجلد الثامن ، ص ١٤ ، من نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٣٣ ق ، وحكاه الأزهرى فى التهذيب ٢٣٤/٣ ، وعنه اللسان (عبأ) .

(٦) معانى القرآن ٢٧٥/٢ .

وليس يَبعُدُ أن تكون نافية ، لأنك إذا حكمتَ بأنها استفهام ، فهو نفى خرج مَخْرجَ الاستفهام ، كما قال : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (١) .

وقال ابن قتيبة : فى (٢) هذه الآية مُضْمَر ، وله أشْكَلَتْ ، أى ما يعبَأُ بعذابكم ربى (٣) ، قال : ويوضِّح ذلك قولُه : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أى يكونُ العذابُ لمن كذّب (٤) بالحقِّ لازِمًا . انتهى كلامه .

وأقول : إن حذف المضاف فى كلام العرب وأشعارها وفى الكتاب العزيز أكثرُ من أن يُحصَى (٥) ، وأحسنُه مادلَّ عليه معنى / أو قرينةٌ أو نظيرٌ أو قياس ، فدلالةُ المعنى ٥٢
كقوله جلَّ جلاله : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (٦) أى حُبَّ العِجل ، وكقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٧) أى أهلَ القرية ، وكقوله : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ (٨) أى أمرُ الله ، وكقوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ (٩) أى

---

(١) الآية المتمة الستين من سورة الرحمن . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الرابع والسبعين ، وكشفه هناك بأتمّ مما هنا .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٣٨ .

(٣) بعده فى تأويل المشكل : لولا ماتدعونه من دونه من الشريك والولد .

(٤) الذى فى التأويل : « لمن كذّب ودعا من دونه إلها » . وقد ردَّ الطبرىُّ هذا التفسير . راجع حواشى التأويل . وجعل المرتضى الحذفَ هنا من المشكل ؛ لأنه لا دليل فى الآية من لفظها ، على مايتعلّق به قوله « دعاؤكم » . أمالى المرتضى ٣٦٦/٢ .

(٥) يقول ابن جنى : « حذف المضاف فى القرآن والشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سَعة » . المحتسب ١٨٨/١ . وقال فى الخصائص ٣٦٢/٢ : « وذلك كثيرٌ واسع » وانظر كلامى عن « الحذف » فى موضعه من الدراسة ص ٨٢ .

(٦) سورة البقرة ٩٣ ، وكأن ابن الشجرى ينقل عن ابن قتيبة . انظر تأويل المشكل ص ٢١٠ ، وراجع أيضا الصناعتين ص ١٨١ ، وأمالى المرتضى ٢٠٢/١ ، ٦١٥ ، ٤٨/٢ .

(٧) سورة يوسف ٨٢ ، وانظر مع المراجع السابقة كتاب الشعر ص ٣٤٦ ، ٥٢٧ ، والخصائص ٤٤٧/٢ ، والغريبين ٨٦/١ .

(٨) الآية الثانية من سورة الحشر .

(٩) سورة البقرة ١٩٧ .

[الحجُّ][1] حَجُّ أشهُرٍ معلومات ، وكقولهم : مازِلْنا[2] نطوُ السماءَ حتى أتيناكم ، أى ماءَ السماء ، وكقولِ مُهَلْهِل :

نُبِّئتُ أنَّ النارَ بعدَكَ أُوقِدَتْ واسْتَبَّ بعدَكَ ياكُلَيْبُ المجلِسُ[3]

أى أهل المجلس ، وكقول المرقِّش[4] :

ليس علَى طُولِ الحياةِ نَدَمْ

أى على فقدِ طُولِ الحياة .

والقرينةُ مع المعنى كقول النابغة[5] :

وقد خِفتُ حتّى ماتَزِيدُ مَخافَتِى على وَعِلٍ فى ذِى المَطارةِ عاقِلِ

أى علَى مَخافةِ وعِلٍ [وهو تَيْسُ الجبل][6] ودلَّ على ذلك تقدّمُ ذكرِ المخافة ، وأنه قصد إلى تشبيه حدَثٍ بحَدَث .

---

(١) تكملة مما أورده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والثلاثين ، قال : « أى أشهر الحج أشهرٌ معلومات ، وإن شئت قدَّرْت : الحجُّ حجُّ أشهر معلومات » . وقد اقتصر ابن قتيبة على التقدير الأول . قال : أى وقت الحج .

(٢) أعاده فى المجلس السابع والثلاثين ، وانظر شبيهه فى الأصول ٢/٢٥٥ .

(٣) أنشده ابن الشجرى أيضاً فى المجلسين : الثامن والعشرين ، والتاسع والثلاثين . والبيت مما استفاضت به كتب العربية . انظر نوادر أبي زيد ص ٢٠٤ ، ومجالس ثعلب ص ٣٧ ، ٥٨٤ ، والكامل ١/٣١٧ ، وأمالى القالى ١/٩٥ ، وبهجة المجالس ١/٦٣١ ، وأسرار البلاغة ص ٣٧١ ، وغير ذلك كثير .

(٤) المرقّش الأكبر . وعجُز البيت :

ومِن وراء المرء مايَعْلَم

وقد أنشده المصنف فى المجلسين : السابع والثلاثين ، والثانى والثمانين . وهو فى المفضليات ص ٢٣٩ ، والشعر والشعراء ص ٢١٣ ، ومعجم الشعراء ص ٤ ، واللسان (صلم – ورى) .

(٥) ديوانه ص ٦٨ ، ومجاز القرآن ١/٦٥ ، ١٣٩ ، وتأويل المشكل ص ١٩٧ ، وتفسير الطبرى ٣/٣١١ ، والمقتضب ٣/٢٣١ ، والإنصاف ص ٣٧٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٧ ، وشرح أبيات المغنى ٢/٣٢٤ ، ومعجم مااستعجم ص ١٢٣٨ ، فى رسم (ذى المطارة) وهو جبل . وأعاد المصنف إنشاده فى المجلس التاسع والثلاثين .

(٦) زيادة من هـ .

ودلالة القِياس كقولهم : الليلةَ الهلالُ[1] ، أى طلوعُ الهلال ، والجِبابُ شَهْرَيْن ، أى لُبسُ الجِباب ، وكقوله[2] : « اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ » أى اليومَ شربُ خمر ، وغدًا حدوثُ أمر ، وإنما دَلَّ على هذه المحذوفات أن ظروفَ الزَّمان لا تكون أخباراً عن الأعيان .

ودلالةُ النَّظير مع القِياس [والقرينة][3] كقوله سبحانه : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[4] أراد هل يسمعون دعاءكم ؟ كما قال فى الأخرى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾[5] .

ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول : سمعتُ زيدًا وتُمسِك حتى تأتىَ بعد ذلك بلفظٍ ممّا يُسمَع ، كقولك : سمعتُه يقرأ ، وسمعته يُنشِد ، فتقدير ابن قُتيبة : ما يَعْبَؤُ بعذابكم رَبِّى ، نظيرُه فى التنزيل قولهُ عزّ وجل : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللهُ / ٥٣
بِعَذَابِكُمْ ﴾[6] .

وقد جاء فى تفسير قوله : ﴿ مَا يَعْبَؤُابِكُمْ ﴾ : أى ما يفعلُ الله بكم ، حكى ذلك الزجّاج[7] .

وحقيقةُ القول[8] عندى فيه أن موضع « ما » نصبٌ ، والتقدير : أىَّ عَبْءٍ يعبؤُ

(١) يجوز فى « الليلة » الرفع والنصب ، وهى هنا منصوبة ، وبيان ذلك تراه فى المجلس التاسع والثلاثين . وانظر الكتاب ٤١٨/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٣ ، وحواشيه ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٣٥١ ، وشرح الحماسة ص ٦٦٠ ، ٩٨٢ ، والبسيط ص ٦٠١ .

(٢) هو امرؤ القيس ، وحديثه مشهور ، وسيعيده المصنف فى المجلس التاسع والثلاثين . وانظر كتاب الشعر ص ٢٥٠ ، ومجمع الأمثال ٤١٧/٢ ، والخزانة ٣٣٢/١ ، ٣٥٦/٨ ، وسائر كتب النحو فى (باب المبتدأ و الخبر) .

(٣) سقط من هـ .

(٤) سورة الشعراء ٧٢ .

(٥) سورة فاطر ١٤ .

(٦) سورة النساء ١٤٧ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثانى والأربعين .

(٧) فى الموضع الذى أشرتُ إليه من كتابه إعراب القرآن ، راجع ص ٧٧ .

(٨) حكاه عنه القرطبىّ فى تفسيره ٨٤/١٣ .

بكم ربى ، أى أىَّ مُبالاة يُبالِى ربِّى بكم ، وحُذِف جَوابُ « لولا » كما حُذِف جَوابُ « لو » فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ (١) أى لكان هذا القرآن ، والمصدر الذى هو الدعاء على هذا القول مضافٌ إلى مفعوله ، فى قول الفرّاء (٢) ، وفاعله محذوف ، فالتقدير : لولا دعاؤه إياكم (٣) ، أى لولا دعاؤه إياكم إلى الإسلام ، وجواب « لولا » (٤) تقديره : لم يعبأ بكم ، أى لولا دعاؤه إياكم إلى توحيده لم يُبَلْ (٥) بذكركم .

وذهب ابن قتيبة (٦) ، — وهو قول أبى علىّ الفارسىّ — إلى أن الدعاءَ مضاف إلى فاعِله ، والمفعولُ محذوف ، الأصلُ (٧) : لولا دعاؤكم آلهةً مِن دونه ، وجواب « لولا » تقديره فى هذا الوجه : لم يُعذبْكم ، ونظيرُ قوله : لولا دعاؤكم آلهةً من دونه قولُه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ (٨) .

وقوله : ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ ﴾ أى كذَّبتُم بما دُعِيتم إليه ، هذا على القول الأول ، وكذبتُم بوحدانية الله ، على القول الثانى ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أى يكون تكذيبُكم ملازمًا لكم ، والمراد جزاءُ تكذيبِكُم ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ﴾ (٩) أى جزاءَ ما عملوا ، وكما قال جلّ وعلا : ﴿ هذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَاكُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ (١٠) أى جزاءَ ماكنتم تكنِزون ، وحَسُن إضمارُ التكذيب لتقدُّمِ ذِكر فعِله ،

---

(١) سورة الرعد ٣١ .

(٢) معانى القرآن ٢/٢٧٥ .

(٣) فى الأصل : « لولا دعاؤكم إياكم » ، وأثبتُّ ما فى هـ ، والذى فى القرطبى فيما حكاه عن ابن الشجرى : « لولا دعاؤكم ، أى لولا دعاؤه إياكم لتعبدوه » ، واكتفى الفراء فى التقدير بقوله : « لولا دعاؤه إياكم إلى الإسلام » .

(٤) فى القرطبى عن ابن الشجرى : « وجواب لولا محذوف تقديره ... » هنا وفى الموضع الآتى .

(٥) بضم الياء وفتح الباء . وسيأتيك الكلامُ عليه إن شاء الله ، فى المجلس الرابع والخمسين .

(٦) فى الموضع السابق من تأويل مشكل القرآن .

(٧) فى هـ : « والأصل » بإقحام الواو .

(٨) سورة الأعراف ١٩٤ .

(٩) سورة الكهف ٤٩ .

(١٠) سورة التوبة ٣٥ .

لأنك إذا ذكَرتَ الفعلَ دلَّ بلفظه على مصدره ، كما قالوا : « مَنَ كذَب كان شرًّا له »[١] أى كان الكذبُ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾[٢] أى لكان الإيمانُ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[٣] أى يرضَ الشُّكرَ لكم .

٥٤ والتفاسيرُ مجمعةٌ على أن / المرادَ بقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ ما نَزل بهم يومَ بدْر ، وقال الزجَّاج : « وقُرِئت ﴿ لَزَامًا ﴾ مفتوحةَ اللام ، قال : وتأويله : فسوف يكون تكذيبُكم لازِمًا لكم ، فلا تُعْطَوْنَ التوبةَ منه ، وتَلْزَمُكم العقوبةُ ، فيدخل فى هذا يومُ بدر وغيرُه من العذاب الذى يلزَمُهم »[٤] .

وأقول : إن اللِّزام بالكسر : مصدر لازَمَ لِزامًا ، مثل خاصَمَ خِصامًا ، واللَّزام بالفتح : مصدر لَزِمَ لَزامًا ، مثل سَلِم سَلامًا ، أى سلامةً ، قال الشاعر :

تُحَيِّى بالسَّلامةِ أمُّ بَكْرٍ وهل لى بعدَ قَوْمِىَ مِن سَلامِ[٥]

ومنه : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[٦] أى دارُ السَّلامة ، فاللَّزام بالفتح : اللُّزوم ، واللِّزام : الملازَمة ، والمصدر فى القراءتين وقَع موقعَ اسم الفاعل ، فاللِّزام وقع موقعَ مُلازِمٍ ، واللَّزام وقع موقعَ لازم ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[٧] أى غائِراً ، وإن شئتَ قدَّرْتَ مضافًا ، أى كان العذاب ذا لِزامٍ ، وذا لَزام .

آخر المجلس .

* * *

---

(١) أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والخمسين . وهو فى الكتاب ٣٩١/٢ ، والأصول ٧٩/١، ١٧٦/٢ ، وشرح الحماسة ص ٤٥٥ ، ١٥٧٧ ، ١٥٩٩ ، والخزانة ١٢٠/١ ، ١٢٠/٨ .

(٢) سورة آل عمران ١١٠ .

(٣) الآية السابعة من سورة الزمر .

(٤) إعراب القرآن ، ص ١٥ من المجلد الثامن ، من النسخة التى وصفتُها قريبا . مع بعض اختلاف فى اللفظ . وقراءة « لزاما » بفتح اللام تُنسَب لأبى السَّمَّال وغيره . وهو مصدر . يقال : لَزِم لُزُومًا ولَزاماً ، مثل ثبت ثُبوتاً وثَباتاً . إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٤٧٩/٢ ، والقرطبى ٨٦/١٣ ، والبحر ٥١٨/٦ .

(٥) سبق تخريجه فى المجلس الثالث .

(٦) سورة الأنعام ١٢٧ .

(٧) آخر آيات سورة الملك .

المجلس التاسع

مجلس يومِ السبت ، ثامنَ جُمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

تفسير قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ – إلى قوله تعالى –: وَالْأَعْنَاقِ ﴾(١) يقال : وهبتُ لك درهمًا ، ووهبتُك درهما ، كما تقول : وزنتُ لك الدَّراهمَ ، ووزنتُك الدَّراهم ، وكِلْتُ لك البُرَّ ، وكِلْتُكَ البُرَّ ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾(٢) أى كالُوالهم ، ووزنُوا لهم ، وقد عَدَّوْا لفظَ الأمر من وهَب إلى مفعولين ، الثانى منهما هو الأول ، وأخرجوه من معنى الهِبة ، وأدخلوه فى معنى الحُسْبان ، كقولك : هَبْ زيدًا مسيئًا واعفُ عنه ، أى احسِبْه مسيئاً ، وهَبِ الأميرَ سُوقةً وخاطِبْه ، أى ظُنَّه وعُدَّه كذلك ، والمعنى نَزِّلْه فى ظَنِّك هذه المنزلةَ ، قال قيس / بن المُلَوَّح(٣) : ٥٥

هَبُونِي امرءًا منكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَه   له ذِمَّةٌ إنّ الذِّمامَ كَبِيرُ

وداودُ من الأعجمية التى وافقت العربية فى الوزن ، فجاء على مثال فاعُول ، كعاقُول وكافُور ، ومثله فى الزِّنَة من الأعلام الأعجمية : سابُور ، وقابُوس ، ومن

---

(١) سورة ص ٣٠ – ٣٣ .

(٢) الآية الثالثة من سورة المطففين . وسيتكلم المصنف على هذه الآية بأوسع ممّا هنا فى المجلس الثالث والأربعين .

(٣) هكذا ينسبه المصنف لقيس بن الملوح – مجنون ليلى – ويروى له ، ولأبى دهبل الجمحى ، ولقيس بن معاذ . انظر ديوان المجنون ص ١٣٩ ، وأبى دهبل ص ٧٧ ، ١٢٨ .

غير الأعلام قولهم لِمكيال الخَلّ : راقُود — وقال بعض اللغويين —: الراقُود[1] ما يُجعَل فيه الخَلُّ ، ويُسمَّى الخابِيةَ .

وإحدى الواوين من داود وما أشبهه ، كطاوُس وناوُس وهاوُن محذوفةٌ من الخَطّ ، لأنهم يكرهون تكريرَ الأشباه في كلمة .

وسُلَيمان مصغَّر سَلْمان ، وكلُّ اسمٍ آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان ، فتصغيره محمول على تكسيره ، فإن علمتَ أن العرب كسَّرتْه فقلَبت ألفَه في التكسير ياءً ، وأثبتت نونَه ، فجاءت به على مثال فَعالِين ، حملْتَ تصغيرَه على تكسيره ، فصغَّرْتَه على مثال فُعَيْلين ، كقولك فى سُلطان وسِرْحان ووَرَشان[2] : سُلَيْطِين وسُرَيْحِين ووُرَيْشِين ، لقولهم : سَلاطِين وسَراحِين ووَراشِين ، فإن لم تعلمِ العربَ كسَّرتْه على هذا الحَدّ أقررتَ أَلِفَه فجئتَ به على مثال فُعَيْلان ، كقولك فى سَكران وعُثمان وسَلمان : سُكَيران وعُثيمان وسُليمان ، لأنهم لم يقولوا : سَكارِين ولاعُثامين ولاسَلامين ، وإن شئتَ حذفتَ الألفَ من سُليمان فى الخطّ لطولِه بالحرف السادس .

و « نِعْم » من الألفاظ الموضوعة لغاية المَدح ، فلذلك مدَح اللهُ به نفسَه فى قوله : ﴿ هُوَ مَوْلاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾[3] ومدَح بها أنبياءَه ، فقال فى سُليمانَ وأيُّوب : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ وأراد نِعم العبدُ سُليمنُ ، ونِعم العبدُ أيُّوبُ ، ولكنّ المقصودَ بالمدح قد يُحذَف تخفيفاً إذا تقدَّم ذكره ، وحذفُهُ يقوِّى قولَ من يرى رفعه بالابتداء ، لأنك إن جعلتَه خبر مبتدأ مقدَّر ، كان الحذف واقعا بجُمْلة ، وحذْفُ المفردِ أسهلُ مِن حذْف الجملة .

---

(١) ذكره الجواليقى فى المعرب ص ١٦٠ ، قال : « والراقود : إناء من آنية الشراب ، أعجمى معرب » . وانظر الجمهرة ٢٥٣/٢ ، ٣٩٠/٣ ، والنهاية ٢٥٠/٢ .

(٢) السِّرحان بكسر السّين : الذئب . والوَرَشان ، بفتح الواو والراء : طائر .

(٣) الآية الأخيرة من سورة الحج .

و (أوّاب) مِن أوَّبَ إذا رجَّع / صوتَه بالتسبيح ، و ﴿ ياجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ ﴾[1] رَجِّعى ٥٦
معه ، أى سَبِّحى ، والأوّابُ أيضًا : التّائبُ .

والصّافِنُ من الخيل : القائم الذى يَثْنِى إحدى يديه ، أو إحدى رِجليه حتى يقفَ بها على سُنْبُكِه ، والسُّنْبُك : مُقْدِم الحافِر ، فثلاثٌ مِن قوائمه حَوافرُها مطبِقةٌ على الأرض ، والرابعة متَّصِلٌ بالأرض طرَفُ حافرِها فقط ، هذا قول أهل اللغة وأصحابِ التفاسير ؛

وقال بعض اللغويين : الصّافِن : القائم ، ثَنَى إحدى قوائمه أو لم يَثْنِها ، وأصْوبُ القولين[2] عندى الأوّلُ ، بدليلين ، أحدُهما : قولُ الشاعر :

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يَزالُ كأنَّهُ مِمَّا يقومُ على الثَّلاثِ كَسِيرا[3]

والثانى قراءة عبد الله : ﴿ فَاذْكُرُوا آسْمَ اللهِ عَلَيْهَا صَوَافِنَ ﴾[4] أراد مُعَقَّلاتٍ قِياماً على ثلاث ، شبَّه الإبلَ التى تُقام لتُنحَر وإحدَى قوائمِ البعيرِ معقولةٌ ، بالخيل الصّافِنة .

والجِياد : جمعُ جَواد ، وكان القياس أن تصِحَّ الواوُ فى الجِياد ، لتحرّكها فى الواحد ، كما صحَّت الواو فى الطِّوال ، لتحرُّكها فى طويل ، ولكنه مما شذَّ إعلالُه كشذوذ التصحيح فى القَوَد والاستِحواذ ونحوِهما ، وقد قال بعضُهم فى جمع الطويل : طِيال ، وأنشدوا :

---

(١) الآية العاشرة من سورة سبأ .

(٢) راجع معانى القرآن ٤٠٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ص ٣٧٩ ، وغريب الحديث لأبى عبيد ٨/٣ ، والخيل لأبى عبيدة ص ١٢٤ ، ومجاز القرآن له ١٨٢/٢ .

(٣) أعاده المصنف فى المجلس الحادى عشر ، وهو فى شرح القصائد السبع ص ٣٩٠ ، وزاد المسير ١٢٧/٧ ، والكشاف ٣٧٣/٣ ، وتفسير القرطبى ٦٢/١٢ ، ١٩٣/١٥ ، والبحر المحيط ٣٨٨/٧ ، والمغنى ص ٣٥٢ ، وشرح شواهده ص ٢٤٨ ، وشرح أبياته ٣٠١/٥ ، وأساس البلاغة واللسان (صفن) . ونُسِب فى شرح شواهد الكشاف ٤١٩/٤ لامرئ القيس ، وليس فى ديوانه ، ولا فى زياداته .

(٤) سورة الحج ٣٦ ، و « عبد الله » هو ابن مسعود رضى الله عنه ، وهو المراد عند الإطلاق ، وتنسب هذه القراءة له ، ولغيره . انظر المحتسب ٨١/٢ .

تَبَيَّنَ لِى أَنَّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ   وأَنَّ أعِزَّاءَ الرِّجالِ طِيالُها(١)

وإنما يجب قلبُ الواو ياءً فى هذا المثال من الجمع إذا سكنَتْ فى الواحد ، كواو ثَوْب وحَوْض ، المنقلبةِ ياءً فى ثِياب وحِياض .

والجَوادُ من الخيل : كأنه الذى يأتى بِجَرْيٍ بعد جَرْيٍ ، كالجَواد من الناس ، الذى يُعطى مرَّةً بعدَ مرَّة ، وفرَّقوا بين مصادرهما ، فقالوا : رجلٌ جوادٌ بيِّن الجُود ، وفرسٌ جوادٌ بيِّنُ الجُودة والجَوْدة .

وفى قراءة عبد الله : ﴿ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ [بطرح قوله : فقال](٢) وجاء فى قراءته عكسُ هذا : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمٰعِيلُ يَقُولَانِ
٥٧ رَبَّنَا ﴾(٣) والقول كثيراً ما يُحذَف لقوَّةِ العلم بمكانه(٤) ، وقد اتَّسع حذفُه فى القرآن ، كقوله / تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾(٥) أى يقولون : سلامٌ عليكم ، وكقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾(٦) أى فيُقال لهم : أكفرتم [بعد إيمانكم](٧) وكقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ

---

(١) البيت لأُنيف بن زبّان النهشلى ، وقيل : لأُثال بن عبدة بن الطبيب [الطويل] . الحماسة البصرية ٣٥/١ ، والمنصف ٣٤٢/١ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، وشرح المفصل ٨٨/١٠ ، وشرح الجمل ٥٣٣/٢ ، والممتع ص ٤٩٧ ، والخزانة ٤٨٨/٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ ، وشرح أبيات المغنى ٦٨/٤ ، والتصريح على التوضيح ٣٧٩/٢ ، وشرح الأشمونى ٣٠٤/٤ ، واللسان (طول) . والشاهد من غير نسبة صريحة فى الكامل ص ١٢١ ، ١٠٤٤ ، ومجالس ثعلب ص ٤١٢ ، وانظر القصيدة التى منها هذا البيت فى شرح الحماسة ص ١٦٩ ، ٦٣٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة البقرة ١٢٧ ، وانظر المحتسب ١٠٨/١ ، وحواشيه ، ومعانى القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وكأن ابن الشجرى ينقل عنه .

(٤) حكى ابن هشام عن أبى على الفارسىّ قوله : « حذف القول مِن حديث البحر ، قُلْ ولا حرج » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٣٨ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٣٢ .

(٥) سورة الرعد ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٧) ليس فى الأصل .

إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى ﴾[(١)] أى يقولون : ما نعبُدهم .

وظاهِر لفظ قوله تعالى : ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ أن انتصاب ﴿ حُبَّ الخَيْر ﴾ على المصدر ، وليس كذلك ، لأنه لم يُخبِرْ أنه أحبَّ حبًّا مثلَ حُبِّ[(٢)] الخير ، كما قال : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾[(٣)] أى شُرْباً مثلَ شرب الهيم ، وكقولك : ضربتُه ضَرْبَ الأميرِ اللّصَّ ، أى ضرباً مثلَ ضربِ الأميرِ اللصَّ ، لأنه لو أراد هذا لأخرج الخيل عن أن تكون من الخير ، إذ التقدير : أحببت الخيلَ حبًّا مثلَ حُبِّ الخير ، وإذا كان هذا القياسُ ظاهرَ الفساد كما ترى ، كان انتصاب ﴿ حُبَّ الخَيْرِ ﴾ على وجهين :

أحدهما : أن يكون مفعولًا به ، والمعنى آثرتُ حبَّ الخير ، لأنك إذا أحببتَ الشيءَ فأنت مؤْثِرٌ له ، وهذا قول الفراء والزجّاج[(٤)] ، و ﴿ الخَيْر ﴾ هاهنا : هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابِقٌ لقوله عليه السلام : « الخَيْلُ معقودٌ فى نَواصِيها الخَيْر »[(٥)] .

وقوله : ﴿ عَنْ ذِكْرِرَبِّى ﴾ إن شئتَ علّقتَه بالمعنى الذى حملتَ ﴿ أَحْبَبْتُ ﴾ عليه وجعلتَ « عن » نائبةً منابَ « على » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[(٦)] أى على نفسه ، فكأنه قيل : آثرتُ حبَّ الخيرِ على ذكرِ ربّى ، وإن شئتَ علّقت « عن » بحالٍ[(٧)] محذوفة تقديرُها : آثرتُ حبَّ الخير غافِلًا عن ذكرِ ربى ، أو منصرفاً عن ذِكر ربِّى .

---

(١) الآية الثالثة من سورة الزمر .

(٢) هذا الكلام بنصه فى مشكل إعراب القرآن لمكّى ٢/٢٥٠ .

(٣) سورة الواقعة ٥٥ .

(٤) معانى القرآن للفراء ٢/٤٠٥ ، وللزجاج ٤/٣٣١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٩٤ .

(٥) أخرجه البخارى فى (باب الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة . من كتاب الجهاد) و (باب حدثنا مسدّد . من فَرْض الخمس) و (باب حدَّثنا مسَدَّد ، من أواخر كتاب المناقب) صحيح البخارى ٤/٣٤ ، ١٠٤ ، ٢٥٢ ، ومسلمٌ فى (باب إثم مانع الزكاة . من كتاب الزكاة) و (باب الخيل فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة . من كتاب الإمارة) صحيح مسلم ص ٦٨٣ ، ١٤٩٢ ، والحديث دائرٌ فى غير الصحيحين من دواوين السنّة . انظر المعجم المفهرس ٤/٢٩٤ .

(٦) الآية الأخيرة من سورة محمد عليه الصلاة والسَّلام .

(٧) وتكون « عن » حينئذ على بابها ، كما صرَّح ابن هشام فى المغنى ص ١٥٨ .

والوجه الآخر : أن يكون ﴿ أَحبَبْتُ ﴾ من قولهم : أَحَبَّ البعيرُ : إذا وقَفَ فلم يَنبَعِثْ ، والإحباب فى الإبل كالحِران فى ذواتِ الحافِر ، وأنشدوا :

/ حُلْتُ عليه بالقَطيعِ ضَرْبَا ضَرْبَ بَعيرِ السُّوءِ إذْ أَحَبَّا (١) ٥٨

فيكون انتصابُ ﴿ حُبَّ الخَيْرِ ﴾ على أنه مفعولٌ له ، و « عن » متعلّقةٌ بمعنى أحببت ، لأنه بمعنى تثبّطتُ ، وهذا القول عن أبى عُبيدة ، حكاه عنه علىّ بن عيسى الرُّمانىّ ، قال : قال أبو عبيدة : أحبَّ البعيرُ إحبابًا ، وهو أن يَبْرُكَ فلا يثُور ، وذلك فى الإبل كالحِران فى الخيل ، ومنه(٢) قوله تعالى : ﴿ إنّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى ﴾ أى لصقتُ(٣) بالأرض لحبِّ الخير حتى فاتتنى الصلاةُ ، قال أهلُ التفسير : وكانت هذه الخيلُ وردَتْ على سُليمانَ عليه السلام من غنيمة جيشٍ كان له ، فلما صلَّى الظهر دَعا بها فلم تزل تُعرَضُ عليه حتى غابت الشمس ولم يُصلِّ العصر ، وكان مَهِيباً لا يُبتدأ بشىء ولا يَجْسُر أحدٌ أن يُنبِّهه لوقت صلاة ، ولم يكن ذلك عن تكبُّر منه .

قال الزجاج : ولست أدرى أكانت صلاةُ العصر مفروضةً فى ذلك الوقت أم لا ؟ إلا أنّ عَرْضَ الخيل شَغله حتى جاز(٤) وقت يُذكَرُ فيه الله تُعالى ، [قال](٥) :

---

(١) البيتان لأبى محمد الفقعسى . وهما فى الأصمعيات ص ١٦٣ ، والمحتسب ٣٦٤/١ ، والجمهرة ٢٥/١ ، واللسان (حبب – قفل) ، والبيت الأول فى اللسان (قرشب) ، والثانى فى مقاييس اللغة ٢٧/٢ ، وتفسير القرطبى ١٩٤/١٥ .

(٢) العجب أن أبا عبيدة لم يذكر هذا التفسير فى كتابه مجاز القرآن ١٨٢/٢ ، حين عرض للآية الكريمة ، إنما قال : « مجازه أحببته حبًّا ، ثم أضاف الحبَّ إلى الخير » . وجاء بحاشيته من نسخة : « قال أبو حاتم : ليس الأمر على ما ظنّ أبو عبيدة ، إنما معنى « أحببت » لزمت الأرض فلم أقم للصلاة ، والإحباب : اللزوق بالأرض ، يقال : بعيرٌ محبٌّ ، إذا لزق بالأرض من مرضٍ به » .

(٣) حكى صاحب اللسان (حبب) هذا الكلام عن أبى عبيدة . وانظر التعليق السابق .

(٤) فى هـ « جاوز » وكذلك فى الأصل ، مع أثر تغيير ، فقد كتبت « جاز » أولا ، وهو الذى فى معانى القرآن الموضع السابق وفى نقل ابن الشجرى عنه بعض اختلاف .

(٥) سقط من هـ .

وقال[1] أهل اللغة فى قوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ : يعنى [به] الشمس ، ولم يَجْرِ لها ذِكر ، قال : وهذا لا أحسَبُهم أعطَوْا فيه الفِكرَ حقَّه ، لأن فى الآية دليلًا على الشمسِ ، وهو قوله : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالعَشِيِّ ﴾ لأن معناه إذ عُرِض عليه بعدَ زوالِ الشمس[3] ، وليس يجوز الإضمارُ إلا أن يَجْرِيَ له ذِكرٌ أو دليلٌ بمنزلة الذِّكر . انتهى كلامه .

وأقول[4] : إن إضمار الغائب مستعمَلٌ فى كلام العرب على أربعة أوجه : الأول : عَوْدُ الضمير إلى مذكورٍ قبلَه ، كقولك : زيدٌ لقيته ، وهندٌ قامت ، وأخواك أكرمتُهما ، وإخوتُك انطلقوا ، والنِّساء بَرَزْن ، هذا هو الأصل فى ضمير الغَيْبة .

والثانى : توجيهُ الضميرِ إلى مذكورٍ بعده ، ورَدَ فى سِياقةِ الكلام مؤخَّرًا ورتبتُه / التقديم ، كقولك : ضرب غلامَه زيدٌ ، وأكرمتُهما أخواك ، وكقولهم : « فى بيته يُؤْتَى الحَكَمُ[5] » ، وكقول زهير[6] :

إنْ تَلْقَ يَوماً على عِلّاتِه هَرِماً   تَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدَى خُلُقا

ومثله فى التنزيل : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[7] ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجرِمُونَ ﴾[8] .

---

(١) من هنا إلى آخر الفقرة أورده ابن الجوزى منسوباً إلى نفسه . راجع الموضع المذكور من زاد المسير .

(٢) لم يرد فى هـ ، ولا فى إعراب القرآن للزجاج . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٦ .

(٣) فى إعراب القرآن ، وزاد المسير : « بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب » .

(٤) أعاد ابن الشجرى هذا الكلام فى المجلس السابع والسبعين .

(٥) من أمثال العرب . انظره فى مجمع الأمثال ٧٢/٢ ، والدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ص ٤٥٦ ، والمقتضب ١٠٢/٤ ، والأصول ٢٣٩/٢ ، والإنصاف ص ٦٦ ، ٢٥٢ ، وأعاده المصنف فى المجلس السابع والسبعين .

(٦) ديوانه ص ٥٣ ، والموضع السابق من المقتضب .

(٧) سورة طه ٦٧ .

(٨) سورة القصص ٧٨ .

والثالث : رجوعُ الضمير إلى معلوم قام قوَّةُ العِلم به ، وارتفاعُ اللَّبس فيه بدليلٍ لفظىٍّ أو معنوىٍّ مَقامَ تقدُّم الذِّكر له ، فأضمروه اختصارًا أو ثقةً(١) بفهم السامع ، كقوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ أضمر الشمسَ لدلالة ذِكر ﴿ الْعَشِيِّ ﴾ عليها ، من حيث [كان(٢)] ابتداءُ العَشىِّ بعد زوالِ الشّمس ، ومِثلُه : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ(٣) ﴾ أضمر القرآن ، لأن ذِكر الإنزال دلَّ عليه ، ومثلُه : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ(٤) ﴾ و ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ(٥) ﴾ أضمر النفسَ لدلالة ذِكر ﴿ الْحُلْقُومِ ﴾ و ﴿ التَّرَاقِي ﴾ عليها ، ومثلُه قولُ حاتم(٦) :

أَمَاوِىَّ مايُغْنِى الثَّراءُ عن الفَتَى   إذا حشرَجَتْ يوماً وضاقَ بِها الصَّدْرُ

أراد حشرجَت النفسُ : أى تردَّدت ، ومثلُه إضمارُ الأرضِ لقوّة الدلالة عليها فى قولـه : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ(٧) ﴾ و ﴿ ماتَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ(٨) ﴾ ومنه قولُ الحطيئة(٩) :

أَلا طرَقَتْنا بعدَما هَجعُوا هِنْدُ   وقد سِرْنَ خَمْسًا واتْلأَبَّ بِنا نَجْدُ

أراد هَجَع أصحابى ، فأضمرهم وأضمر المطايا فى سِرْن ، والبيت أول القصيدة ، ومنه فى شعر المحدَثِين قولُ دِعْبِل(١٠) :

---

(١) فى هـ « وثقة » .
(٢) زيادة من هـ .
(٣) مفتتح سورة القدر .
(٤) سورة الواقعة ٨٣ .
(٥) سورة القيامة ٢٦ .
(٦) ديوانه ص ٢١٠ ، وتخريجه فى ص ٣٥٢ ، وهذا بيتٌ سيّار ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين .
(٧) سورة الرحمن ٢٦ .
(٨) الآية الأخيرة من سورة فاطر .
(٩) ديوانه ص ٦٣ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه المنصف ٣/٢٦ .
(١٠) ديوانه ص ١١٦ ، وتخريجه فى ص ١١٥ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين .

نَفر ابنُ شَكْلَةَ بالعِراقِ وأهلِهِ ... فهفَا إليهِ كُلُّ أَطْلَسَ مائِقِ
إن كان إبراهيمُ مُضطلِعاً بها ... فلَتَصلُحَنْ مِن بعدِه لمُخارِقِ

/ أراد مضطلعا بالخِلافة ، وقولُ ابن المعتز [1] . ٦٠

ونَدْمانٍ دعوتُ فهَبَّ نَحْوِى ... وسَلْسَلَها كما انخرَطَ العَقِيقُ

أضمر « الخمر » ، لأن ذِكْر النَّدمانِ دلَّ عليها ، ومن ذلك قول المتنبى [2] :

خَلِيلىَّ ماهذا مُناخًا لِمِثلنا ... فشُدَّا عليها وارْحَلَا بِنهَارِ

أضمرَ « المَطايا » لدلالة المُناخ عليها ، وهذا فى الشّعر القديم والمحدَث غيرُ محصور .

وقول دِعْبِلٍ : « نَفر ابنُ شَكَلْةَ » شكلة : أم إبراهيم بن المهدىّ ، وعنَى بنُفُوره وُثُوبَه على الخِلافة والمأمونُ بخراسان ، وقوله : « فهفَا إليه كلُّ أَطْلَسَ » أى خَفَّ إليه ، من قولهم : هَفا الظَّليمُ : إذا عَدا ، وهفَت الصُّوفَةُ : إذا طارتْ فى الهواء .

والأطلسُ : الذئبُ الأغبر ، شبَّه أتباعَه بالذِّئاب الغُبْر

والمائق : الأحْمَق .

وقوله : « مضطلِعاً بها » : أى قَوِيًّا على حملها ، يقال : اضطلعَ فلانٌ بالأمر : أى قام به ، وقَوِيتْ أضلاعُه على حَمله .

وكان مُخارِقٌ مِن حُذَّاق المُغنِّين ، وكان إبراهيمُ مغنِّياً بالعُود .

والرابع : إضمارُ غائبٍ لا يعود على مذكورٍ ولا معلوم ، وهو الضميرُ المجهول الذى يلزَمُه التفسيرُ ، إمَّا بالجملة ، وإمّا بالمفرد المنصوب ، فالمفسَّر بالجملة ضميرُ الشأن والقِصّة فى نحو : هو زيدٌ منطلق ، و ﴿ هُو اللهُ أَحَدٌ ﴾ [3] وإنه أنا ذاهِبٌ ، و ﴿ إنَّه

---

(١) ديوانه ٢٨٥/٢ ، وأنشده المصنف أيضا فى المجلس المذكور .
(٢) ديوانه ١١٤/٢ .
(٣) مفتتح سورة الإخلاص .

أَنَا اللَّهُ ﴾(١) فهذا ضمير الشأن ، وهى هندٌ جالسة ، فهى ضمير القصة ، كما قال جلَّ ثناؤه : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾(٢) .

والمفسَّر بالمفرد الإضمارُ فى نعم وبئس ورُبَّ ، نحو نعم غلامًا زيدٌ ، و ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾(٣) الأصل : نعم الغلام ، وبئس البدل ، فلما أُضْمِرا فُسِّرا بنكرة من لفظيهما ، والمضمر فى « رُبَّ » كقولك : رُبَّهُ رجلًا عالِماً أدركْتُ ، وجاز أن يلاصق « رُبَّ » المضمرُ وهي لاتليها المعارف ؛ لأنه غيرُ عائدٍ على مذكور ، فهو جارٍ مَجْرَى ظاهرٍ منكور .

وقوله : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ طَفِق من / أفعال المقاربة ، التى تلزم ٦١
بعدها الأفعالُ المستقبَلَة ، كجَعَل وأَخذ وكَرَب ، تقول : طَفِقَ يفعلُ كذا ، وجعَل يتكلَّمُ بحُجَّته ، وأخذَ يلومُ زيداً ، وكرَبَت الشَّمسُ تَغِيب : أى قاربت المغيب ، والتقدير : فطَفِق يمسَحُ مَسْحًا بالسُّوق ، لابُدَّ له مِن يفعلُ [كذا](٤) ، كما قال تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾(٥) ولا يجوز أن تُقدِّر أن ﴿ مَسْحاً ﴾(٦) وقع موقع ماسِحاً ، كما وقع ﴿ غَوْرًا ﴾ موقع غَائِراً فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾(٧) لأن هذا الضَّرْبَ من الأفعال يلزمه يَفْعَلُ ، ظاهراً أو مقدراً .

والمسحُ هاهنا : القَطْع ، ومنه اشتقاق التِّمساح ، لدابَّةٍ من دوابِّ البحر ، لأنه يقطع بأسنانه كما يقطع السيف .

---

(١) الآية التاسعة من سورة النمل .
(٢) سورة الأنبياء ٩٧ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٧٤ .
(٣) الآية المتمة الخمسين من سورة الكهف .
(٤) سقط من هـ .
(٥) سورة الأعراف ٢٢ ، وطه ١٢١ .
(٦) أى تعربه مصدرًا فى موضع الحال ، كما قال العكبرى فى التبيان ص ١١٠١ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٤٣ . وانظر ماسبق فى ص ٨٢ .
(٧) الآية الأخيرة من سورة الملك .

وقوله : ﴿ بالسُّوق ﴾ يجوز أن يكون وَصْفًا لمَسْح ، فتكون الباء متعلقة بمحذوف ، أى مَسْحاً واقعاً بالسُّوق ، ويجوز أن يكون مفعولًا به ، عَمِل فيه الفعلُ المقدَّر ، والباء زائدة ، أى فطفِق يمسح الرءوسَ من الأعناق[(١)] مَسْحًا ، والسُّوق : جمع ساق ، كدارٍ ودُورٍ ، ونارٍ ونُورٍ ، أنشد أبو زيد[(٢)] ، وهو من أبيات الإيضاح[(٣)] :

شَهِـدْتُ وَدَعْوَانـا أُمَيْمـةُ أَنَّنـا ... بَنُو الحَرْبِ نَصْلاها إذا شَبَّ نُورُها

ومثله ممّا أُنِّث بتاء التأنيث : ناقةٌ ونُوقٌ ، وقارَةٌ — وهي الجبلُ المنفرِد — وقُورٌ ، ولَابَةٌ — وهى الحَرَّة — ولُوبٌ ، وساحَةٌ وسُوحٌ ، قال الشاعر[(٤)] :

وكانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ

هكذا أنشده الرُّواة « سِيَّانِ » مرفوعاً على إضمار الشأن[(٥)] فى « كان » .

ورُوى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿ بالسُّؤُوق ﴾ على الفُعُول[(٦)] ، وهمز الواوَ للُزوم الضمّة

---

(١) هكذا فى هـ ، وفى الأصل : « والأعناق » ولعل الصواب : يمسح السُّوقَ والأعناق .

(٢) فى نوادره ص ١٠٧ ، والبيت لحاتم الطائى . ديوانه ص ٢٤٩ ، وتخريجه فى ص ٣٦٤ . وقوله «أننا» يرويه أبو حاتم السجستانى بفتح الهمزة ، كما جاء فى النوادر ، وجاء بحاشية أصل الأمالى : « هكذا رووْا « أننا » بفتح الهمزة ، والصواب الكسر ؛ لأنه استئناف كلام » .

(٣) يقصد الجزء الثانى منه ، وهو التكملة ، والشاهد فيها ص ١٥٠ ، وأنشده أبو علىّ أيضا فى كتاب الشعر ص ٢٤٥ .

(٤) أبو ذؤيب الهذلى . والبيت برواية النحويين هذه ملفَّق من بيتين وردا فى شعر أبى ذؤيب هكذا :

وقال ماشيُّهُمْ سيانِ سيركمُ ... أو أن تقيموا به واغبَرَّتِ السُّوحُ
وكان مثلين أن لا يسرحوا نَعَماً ... حيث استرادت مواشيهمْ وتسريحُ

قال البغدادى : « وعلى هذا لاشاهدَ فيه » الخزانة ١٣٧/٥ . وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢ ، وتخريجه فى ص ١٣٧٦ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٣٢٣ ، وحواشيه . وقد أنشد ابن الشجرى البيت فى المجلس الخامس والسبعين بالرواية نفسها .

(٥) قال ابن هشام : « أى وكان الشأن ألّا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيّان لوجود القحط ، وإنما قدَّرنا « كان » شأنية ؛ لئلا يلزمَ الإخبارُ عن النكرة بالمعرفة » المغنى ص ٦٥ ، وحكى صاحب الخزانة : « قال ابن يَسْعُون : كان ينبغى أن يقول : سيّين ؛ لأن المعرفة أولى بأن تكون اسم كان » . وانظر كلام أبى علىّ فى الشعر .

(٦) السبعة لابن مجاهد ص ٥٥٣ ، وزاد المسير ١٣٠/٧ .

لها ، وإن كانت وسَطًا ، كما همزوها أوّلًا فى نحو وُجُوه ووُقِّتتْ[(١)] .

والتفاسير مجمعةٌ على أنه ضَرَب بالسيف سُوقَ الخيل وأعناقَها ، وقول الحسنِ [فى ذلك][(٢)] وقتادةَ سواء ، قالا : نَسَف[(٣)] عَراقِيبَها ، وضَرَب أعناقَها ، وقال قَتادة : ما نازعه بنو إسرائيلَ فيما فَعل ، ولكنْ ولّوه[(٤)]/ من ذلك ماوَلَّاه الله . ٦٢

وقال الزَّجّاج : لم يكُ سليمانُ ليضرِبَ سُوقَها وأعناقَها إلا وقد أباحه الله ذلك ، ولو لم يكن مافعله مباحاً لكان قد جَعل التوبةَ من الذنب بذنبٍ عظيم .

وقال قومٌ : إنه مسح بالماء سُوقَها وأعناقَها بيده ، وهذا القولُ غيرُ صحيح ، لأنه لم تأتِ به روايةٌ عن السَّلَف ، ولأن شَغْلَها إيَّاه عن ذكر الله لا يُوجب مَسْحَ سوقِها وأعناقِها بالماء ، وإنما قالوا ذلك لأنّ قَتْلها منكَر ، وليس مايُبيحه الله بمنكَر ، وجائزٌ أن يكون ذلك أُبيح لسليمان وحُظِر فى هذا الوقت .

وكان مالكُ بن أنس يذهب إلى أنه لا ينبغى أن يُؤكَل لحمُ الخيل[(٥)] ، لأن الله تعالى قال : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً[(٦)] ﴾ وقال فى الإبل : ﴿ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ[(٧)] ﴾ .

* * *

(١) فى الأصل : « ووفيت » ، وأثبتّ الصواب من هـ ، والمنصف ٢١٢/١ ، واللسان (وقت) وممّا ذكره ابن الشجرى فى المجلس السادس والأربعين ، عند قوله تعالى : ﴿ وإذا الرسل أقتت ﴾ .

(٢) سقط من هـ .

(٣) النَّسْف : الطعن .

(٤) فى الأصل : « ولكن ولوه من ولوه من ذلك ... » .

(٥) هذه المسألة مستوفاة فى أحكام القرآن لابن العربى ص ١١٣٢ ، وتفسير القرطبى ٧٦/١٠ .

(٦) الآية الثامنة من سورة النحل .

(٧) سورة غافر ٧٩ .

المجلس العاشر

وهو مجلس يوم السبت ، الثانى والعشرين من جُمادى الأولى سنةَ أربع وعشرين وخمسمائة .

تأويل آية أخرى : سألنى سائلٌ عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ (١) فقال : مامعنى تَستَجِيبون بحَمْده ؟ وبم تتعلق الباء ، فقد زعم بعض المفسِّرين (٢) أن معنى بحَمْده : بأمره .

فأجبت بأن الحمدَ هو الثناء والمَدْح ، وليس بمعروف فى لغات العرب على اختلافها [أن الحمدَ] (٣) بمعنى الأمر ، وأما تستجيبون فمعناه تُجيبُون ، قال كعب بن سعد الغَنَوِىّ :

وداعٍ دعا يامَن يُجِيب إلى النَّدَى   فلم يستجبْه عندَ ذاكَ مُجِيبُ (٤)

أراد فلم يُجِبْه ، ومثله فى التنزيل : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

---

(١) سورة الإسراء ٥٢ .

(٢) ينسب هذا إلى ابن عباس ، وابن جريج ، وابن زيد . انظر زاد المسير ٥/٤٥ ، وتفسير القرطبى ١٠/٢٧٦ .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) الأصمعيات ص ٩٦ ، وأمالى القالى ٢/١٥١ ، والتعازى والمراثى ص ٢٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٣٠ ، والخزانة ٤/٣٧٥ ، واللسان (جوب) وغير ذلك كثير . والبيت من قصيدة شهيرة ، يرثى فيها كعب أخاه أبا المغوار .

وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[١] أى ويُجيب ، ويجوز أن يعلق الباء[٢] بتستجيبون ، كما تقول : نادانى فلان فأجبته بالتلبية[٣] ، ويجوز أن يعلقها بحالٍ محذوفة ، فالتقدير : مُعْلِنين ٦٣ بحَمْده ، / ومثله فى جواز تعلُّق الباء بالفعل المذكور ، وتعلّقها بالمحذوف قولُه تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾[٤] إن شئت علَّقت الباءَ بالتسبيح ، أى فسبِّح بالثَّناءِ على ربك ، وإن شئتَ قدَّرْتَ : فسبح معلِنًا بحمدِ ربك .

والخطاب فى الآية للمشركين ، لأنه جاء على سِياقة قوله ، حاكياً ذلك عن منكرى البعث : ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتاً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً ﴾[٥] وقوله : ﴿ فَسيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ ﴾[٦] أى يُحرِّكون رؤسَهم استهزاءً ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ ﴾ أى متى البعث ، ومعلومٌ أن مَن يشركُ بالله يستكبرُ إذا قيل له : لا إله إلا الله ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[٧] فقد ألحق بالله سبحانه نقصاً عظيماً بإشراكه فى عبادته أحجاراً لا تضرُّ ولا تنفَع ، فإذا دعاه الله حين تَزُول الشكوك ، أجابه بالثناء عليه والحمد له ، وأحدُ أوصاف الثناءِ على اللهِ والحمدِ له توحيدُه ، فجوابه : « لبَّيكَ اللهُمَّ لبَّيك ، لا إله إلا أنت » .

آيةٌ أخرى : إن سأل سائلٌ عن قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِى وَكَانُوا لَايَسْتَطِيعُونَ سَمْعاً ﴾[٨] فقال : كيف وصَف اللهُ الأعين بأنها كانت فى غِطاء عن الذِّكر ، والذِّكرُ إنما هو مسموعٌ لامَرْئىّ ، وكيف وصفَهم بأنهم كانوا لا يستطيعون سمعاً ، ونَفْىُ الاستطاعةِ للسمع نفىُ القدرة[٩] عليه ؟

---

(١) سورة الشورى ٢٦ . (٢) فى هـ : تتعلق ... كما يقال .
(٣) حكى هذا عن ابن الشجرى ابن هشام فى المغنى ص ١٠٩ .
(٤) سورة الحجر ٩٨ ، والنصر ٣ . (٥) سورة الإسراء ٤٩ .
(٦) السورة نفسها ٥١ . (٧) سورة الصافات ٣٥ .
(٨) سورة الكهف ١٠١ .
(٩) فى الأصل « والقدرة » بإقحام الواو .

فالجواب : أنَّ هذين الوصفين عبارةٌ عن الإعراض منهم عند سَماع الذِّكر ، وعن ترك الإصغاء إليه والقَبول له ، فقوله : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ أي كانوا معرِضين بأبصارهم وقتَ سماعِ الذِّكر ، عن المتكلِّم به ، وقوله : ﴿ وَكَانُوا لَايَسْتَطِيعُونَ سَمْعاً ﴾ أى كان سماع الذِّكرِ ثقيلًا عليهم ، فلا يستمعون له ولا يُنصتون إليه ، كما تقول : ما أستطيع أن أرى فلانا ، ولا أستطيع أن أسمعَ كلامه ، تريد أنك كارهٌ لذلك ، لا أنك فى الحقيقة غيرُ قادرٍ عليه ، وقد حكى الله / عنهم أنهم كان ٦٤
بعضهم يَنْهَى بعضاً عن الإصغاء إلى سماع تلاوةِ كتاب الله ، ويأمرونهم بالتكلّم باللغو عند سماعه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَاتَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾ (١) وقد بالغ الله سبحانه فى ذمِّهم بعُدُولهم عن الحقِّ فى قوله : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ (٢) ولو كانوا بهذه الأوصاف على الحقيقة لم يُكلَّفوا فرضاً ، لأن الصَّمَمَ ذَهابُ السمع ، والبَكَمُ هو الخَرَسُ ، وإنما أراد أنَّهم (٣) صُمٌّ عن استماع الحق ، بُكْمٌ عن التكلم به ، عُمْيٌ عن النظرِ إلى قائله ، فهذا على تشبيههم بمَنْ لحقته آفاتٌ فى سمعِه ولسانِه وبصرِه ، قال الشاعر :

أَصَمُّ عما ساءَه سَمِيعُ (٤)

فوصَفَ الممدوحَ بالصمم مع وَصْفِه له بسميع ، وهو اللفظ الموضوع للمبالغة فى السمع ، وذلك على وجهين مختلفين ، مجيئه معدولًا عن فاعل ، كما جاء قديرٌ ورحيمٌ معدولَيْن عن قادرٍ وراحِم ، والآخر مجيئه معدولًا من مُفعِل فى قول عمرو بن معديكَرِب (٥) :

---

(١) سورة فصلت ٢٦ .

(٢) سورة البقرة ١٨ ، ١٧١ .

(٣) فى هـ : بأنهم .

(٤) من غير نسبة ، ومن غير تكملة فى شرح الحماسة ص ١٤٥٠ ، والكشاف ٢٠٤/١ ، وتفسير القرطبى ٢١٤/١ ، واللسان (سمع – صمم) .

(٥) ديوانه ص ١٣٦ ، وهو بيت دائرٌ فى كتب العربية . وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والخمسين . =

أمِنْ ريحانةَ الدَّاعى السَّميعُ يُؤرِّقُنى وأصحابى هُجُوعُ

أى الداعى المُسْمِع .

ويَحتمل قوله : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ أن يريد به أنهم كانوا إذا سمِعوا التلاوةَ غَطُّوا وجوهَهم وسدُّوا آذانهم بأصابعهم ، كما كان قومُ نوحٍ يفعلون ذلك إذا دعاهم إلى الله ، وذلك قوله : ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ ﴾[١] كانوا يفعلون ذلك مبالغةً فى الإعراض عن سماع دعائه والنظرِ إليه .

تأويل آية أخرى :

سألنى سائلٌ مكاتبةً من المَشْهَد بالغَرِيّ[٢] على [علىٍّ][٢] صاحبه السلامُ ، عن قوله عز من قائل : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾[٣] ، الآية ، فقال :
٦٥ ما معنى / الاصطفاء ، وما أصلُه الذى اشْتُقَّ منه ، وما حقيقةُ معنى المقتصِد ، وإلى أىّ شىء هذا السَّبْق ، وما معنى الخيرات هاهنا ، وكيف دخل الظالمُ لنفسه فى الذين اصطفاهم الله ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾[٤] وإلى أىِّ شىء تتوجَّه الإشارةُ فى قوله : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾[٥] .

فأجبت بأن معنى[٦] اصطفينا : اختَرْنا ، واشتقاقه من الصَّفْو ، وهو الخُلُوصُ من

= ومنع بعضهم أن يكون « فعيل » هنا بمعنى « مفعل » فى بحثٍ طويل تراه فى الخزانة ١٧٨/٨ ، وانظر الكامل ص ٢٦٠ .

(١) الآية السابعة من سورة نوح . (٢) ليس فى هـ .

(٢) الغَرِىّ ، بفتح الغين وكسر الراء وتشديد الياء : أحد الغَرِيَّين ، وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر على بن أبى طالب رضى الله عنه . معجم ياقوت ٧٩٠/٣ .

(٣) سورة فاطر ٣٢ .

(٤) سورة النمل ٥٩ .

(٥) جاء بحاشية الأصل هنا حاشية من كلام لجار الله الزمخشرى ، فى توجيه الآية الكريمة ، ولم أر فائدة من نقلها ، حيث تراها فى الكشاف ٣٠٨/٣ .

(٦) من هنا إلى قوله : « والواو ياء » . أورده القرطبى فى تفسيره ٣٤٧/١٤ ، من غير عَزْو .

شائب الكَدَر ، وأصله اصْتَفَوْنا ، فأُبدلت التاءُ طاءً والواوُ ياءً ، أما الطاءُ فإن العربَ تُبدلها من تاء افتعال إذا كان فاؤه صاداً ، لأن بين الصاد والطاء وِفاقاً من جهتين : الإطباق والاستعلاء ، وبين الطاء والتاء وِفاقاً مِن جِهة المخرَج ، فلمّا حصَل بين الصاد والطاء ماذكرناه مِن التوافق ، مع مابينها وبين التاء من / التنافر ، أبدلوا الطاءَ من التاء ٦٦
لتقارُب مَخْرَجَيْهما ، وأما إبدال الياء من الواو ، فإن الواو متى وقعت فى الماضى رابعةً فصاعدا قُلبت ياء ، نحو : اصطفيتُ واستدعيتُ ورجَّيْتُ وأعطيتُ ، حملا على قلبِها فى قولك : أصطفِى وأَستدعِى وأُرَجِّى وأُعطِى ، فلما كانت تصير فى المستقبل إلى الياء لانكسار ماقبلها ، حملوا الماضىَ عليه ، وحسُن حملُ الفِعل على الفِعل ، لأن الأفعالَ جنسٌ واحد .(١)

والعَبدُ يُجمع فى القِلّة على الأَعبُد ، وفى الكثرة على العِباد والعَبيد والعِبْدان ، وكأنّ العِبْدان(٢) جمع العَبِيد ، على قياس قَضيب وقِضْبان وخَصِىّ وخِصْيان ، قال الحُطيئة(٣) :

هو الواهبُ الكُومَ الصَّفايا لجارِهِ   يُرَوِّحُها العِبْدانُ مِن عازِبٍ نَدِى

الكُوم : العِظام الأَسْنِمة ، والصَّفايا : جمع ناقةٌ صَفِيّ ، وهى الكثيرةُ اللبن ، والعازِب : المكان المتنحِّى عن مَرْعَى الناس .

والعِباد مختصٌّ بالله تعالى ، يقولون : نحن عِبادُ الله ، لا يكادون يُضيفونه إلى الناس(٤) ، وقد جاء ذلك فيما أنشده سيبويه من قول القائل(٥) :

---

(١) هذا من كلام ابن السراج ، وقد أشرت إليه فى المجلس السابع .
(٢) يقال : عُبْدان ، بكسر العين وضمّها ، وكذلك قضبان ، بالكسر والضم .
(٣) ديوانه ص ٨٢ .
(٤) بحاشية الأصل : « قد يكثر الشىء فى كلامهم وغيره مثله فى الجواز ، لكن يقلُّ استعمالهم له ، فأمّا « العِباد » فقد جاء فى قوله تعالى : ﴿ والصالحين مِن عِبادِكم وإمائِكم ﴾ [النور ٣٢] وهذا قاطعٌ لمن يخالفه » .
(٥) هو شقيق بن جَزْء الباهلى ، كما فى الحماسة البصرية ١/١٠٣ ، والبيتان من غير نسبة فى الكتاب ١/٣٠٤ ، والمحتسب ١/٢١٥ ، ٢/١٤ ، والتبصرة ص ٢٦٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٠ ، =

أتُوعِدُنِى بقَومِكَ ياابْنَ جَحْلٍ   أُشاباتٍ يُخالُون العِبادا

بما جَمَّعْتَ مِن حَضَنٍ وعمرو   وما حَضَنٌ[1] وعمرٌو والجِيادا

والعَبِيد : اسمٌ للجمع ، وليس بتكسيرٍ عند[2] سيبويه ، لخروجه عن القِياس ، ومثله : الكَلِيب والمَعِيز والضَّئِين ، فى جمع كَلْب ومَعْزٍ وضَأْن ، وقالوا أيضا فى جمع العَبد : العِبِدَّى[3] والمَعْبُوداء ، ممدود ، ومثله فى جمع شَيْخ : مَشْيُوخاء ، وفى جمع عَيْرٍ : مَعْيُوراء .

والمقتصد فى اللغة : اللازِم للقَصْد ، وهو ترك المَيل ، ومنه قول جابر بن حُنَىّ التغلبىّ :

نُعاطِى الملوكَ السِّلْمَ ماقَصدُوا لَنا   وليس علينا قَتْلُهم بمُحَرَّمِ[4]

أى نعطيهم الصلحَ ماركبوا بنا القَصْد ، أى مالم يَجُوروا ، وليس قتلُهم بمحرَّم علينا / إن جاروا ، فلذلك كان المقتصدُ له منزلةٌ بين المَنْزِلتَيْن ، فهو فوقَ الظالِم ٦٧
لنفسه ، ودُونَ السابقِ بالخيرات .

= ٣٠٩ . والبيت الثانى فى اللسان (حضن) . وفى هذه المراجع كلها ، والنسخة هـ « ححل » بتقديم الحاء المهملة على الجيم . والذى فى أصل الأمالى بتقديم الجيم ، وقد وضعت حاء صغيرة علامة الإهمال تحت الحاء بعد الجيم . وجاء فى الحاشية : « الجحل : السِّقاء العظيم ، والأشابات : الأخلاط » . وهو بتقديم الجيم أيضا فى النكت فى تفسير كتاب سيبويه ص ٣٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ١١٢ ، وقال الآمدىّ : فأما جحل فهو من باهلة ، وهو جحل بن نضلة ، أحد بنى عمرو بن عبد .... وهو القائل :

جاء شقيقٌ عارضاً رمحه   إن بنى عَمِّك فيهم رِماحْ

(١) حَضَن ، بفتح الحاء والضاد : قبيلة من تغلب .

(٢) بل ذكره فى التكسير ، ولكنه وصفه بالقلة . الكتاب ٥٦٧/٣ ، ٥٧٦ ، ٦٢٨ .

(٣) جاء هذا الجمع فى حديث استسقاء عبد المطلب جد النبىّ ﷺ . انظره فى غريب الحديث للخطابى ٤٣٦/١ ، والروض الأنف ١٧٩/١ ، ومنال الطالب ص ٢٥٩ .

(٤) المفضليات ص ٢١١ ، ومعجم الشعراء ص ١٣ ، وتفسير القرطبى ٣٤٩/١٤ ، وحكى ألفاظ ابن الشجرى فى شرح البيت دون عَزْو .

والسَّبْقُ هاهنا : السَّبقُ إلى الطاعات لله ، والخَيراتُ : الأعمال الصالحة ، والتقدير : فمنهم فريقٌ ظالمٌ لنفسه ، ومنهم فريقٌ مقتصِد ، ومنهم فريقٌ سابقٌ بالخيرات (١) .

وفى الظالم لنفسه ثلاثة أقوال ، قيل : الموحِّدُ الحاملُ كتابِ الله ، الذى يشوب مع صحّةِ العَقْد فى التوحيد أعمالًا سيئةً بأعمالٍ صالحة ، كما قال تعالى : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً (٢) ﴾ وقيل : هو المنافِق ، وقيل : هو الكافر ، ودليلُ القول الأول فيما حكاه الزّجّاج ، الخبرُ المرويُّ عن عمر رضوان الله عليه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سابِقُنا سابِقٌ ومقتَصِدُنا ناجٍ وظالِمُنا مغفورٌ له (٣) » فعلى هذا يُقَدَّرُ مفعولُ الاصطفاء من قوله : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ آصْطَفَيْنَا ﴾ مضافاً حُذِف ، كما حُذِف المضاف فى : ﴿ وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ (٤) ﴾ أى اصطفينا دينَهم ، فبقى : اصطفيناهم ، فحُذِف العائد إلى الموصول كما حُذِف فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ (٥) ﴾ أى تزدَرِيهم ، وقد ذكرنا فيما تقدم (٦) علّةَ حُسْنِ حذفِ العائد إذا كان منصوبا ، فالاصطفاء إذاً موجَّهٌ إلى دِينهم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ (٧) ﴾ .

وقوله عليه السلام : « سابِقُنا سَابِق » أى سابقُنا إلى الطاعات سابقٌ إلى الجنات ،

---

(١) بحاشية الأصل : « قرئ « سبّاق » ومعنى ﴿ بإذن الله ﴾ أى بتيسيره وتوفيقه ، وقدّم الظالم لأنه الكثير ، والمقتصدون قليل ، والسابقون أقلّ من القليل . من خط تلميذ ابن هشام » .

قلت : سبّاق ، بتشديد الباء ، وهى قراءة أبى المتوكل والجحدرى وابن السميفع ، كما ذكر ابن الجوزى فى زاد المسير ٤٩٠/٦ ، وانظر البحر ٣١٤/٧ . وهذه الحاشية المنقولة من خط تلميذ ابن هشام هى من كلام الزمخشرى فى الكشاف ٣٠٩/٣ .

(٢) سورة التوبة ١٠٢ .

(٣) رُوِى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، موقوفاً وروى عن أنس عن النبى ﷺ . الدر المنثور ٢٥/٧ [طبعة دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م] ، وانظر حواشى زاد المسير ٤٨٩/٦ ، وللزمخشرى عليه كلام ، انظره فى الموضع السابق من الكشاف . وانظر معانى القرآن للزجاج ٢٦٨/٤

(٤) سورة يوسف ٨٢ .

(٥) سورة هود ٣١ .

(٦) فى المجلس الأول .

(٧) سورة البقرة ١٣٢ .

كما قال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾(١) أى السابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة .

وقال قَتادة ، وهو قول الحسن : الظالِمُ لنفسه هو المنافق ، نطَقَ بكتاب الله
وصدَّق بلسانه وخالَف بعملِه ، والمقتصِدُ صاحبُ اليمين ، والسابقُ بالخيرات هو
المقرَّب ، قال : وإن الناس نُزِّلُوا / عندَ الموت فى ثلاثة منازل ، وذلك قولُ الله عز ٦٨
وجل : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾(٢) إلى آخر
السورة ، أى إنك ترى فيهم ماتحبُّ من السلامة ، وقد علمت ما أُعِد لهم ، ومعنى
﴿ فَنُزُلٌ ﴾ أى فغِذاءٌ مِن حَميم ، ﴿ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴾ أى إقامةٌ على جحيم ، قال :
وجَعل لهم يوم القيامة ثلاثةَ منازل ، فقال تعالى : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ
الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * والسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ
الْمُقَرَّبُونَ ﴾(٣) .

وقال الضّحّاك بن مُزاحِم : المقتصِدُ : المؤمن ، والظالِمُ لنفسه : المُشْرِك ، والسابقُ بالخيرات : المُقرَّب ، وبعضُهم أفضلُ من بعض ، كما قال فى الصافّات : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ ﴾(٤) .

وقال الفرّاء(٥) كقول الضحاك ، قال : فمنهم ظالمٌ لنفسِه : هذا الكافر ، ومنهم مقتصِد : هؤلاء أصحابُ اليمين ، والسابق بالخيرات : هم المقرَّبون ، كالآية التى فى الواقعة ، موافِقاً تفسيرُها تفسيرَها ، فأصحاب الميمنة هم المقتصِدون ، وأصحاب المشأمة فى النار ، والسابقون السابقون أولئك المقربون : انتهت الحكاية عنه .

وأقول : إن الضمائرَ الثلاثةَ من قوله : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ

(١) الآية العاشرة من سورة الواقعة .
(٢) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .
(٣) السورة نفسها ٨ - ١١ .
(٤) سورة الصافات ١١٣ .
(٥) معانى القرآن ٣٦٩/٢ ، وقد تصرف ابن الشجرى فى عبارة الفراء بعض التصرف .

وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ تعود فى هذين القولين على العِباد ، فى قول مَن فسَّر الظالمَ لنفسه بالمنافِق ، وقولِ مَن فسَّره بالمشرك ، فتقديره : ثم أورثنا الكتابَ الذين اصطفينا من عبادنا ، فمِن عبادنا ظالمٌ لنفسه ، ومنهم مقتصِدٌ ، ومنهم سابقٌ بالخيرات . وأما الإشارة فى قوله : ﴿ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ فموجَّهةٌ إلى السَّبق الذى دلَّ عليه (سَابِقٌ) كما وُجِّهت الإشارةُ إلى الصبر والغفران فى قوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [1] لدلالة فِعلَيْهما عليهما ، وكما عاد الضميرُ إلى السَّفَه ، الذى دل عليه السفيهُ فى قولِ القائل [2] :

إذا نُهِىَ السفيهُ جرَى إليهِ وخالَفَ والسَّفيهُ إلى خِلافِ

/ أى جرى إلى السَّفَهِ ، ومثلُه قولُ القُطامِىِّ [3] : ٦٩

همُ الملوكُ وأبناءُ الملوكِ لَهُمْ والآخِذُون به والسَّاسةُ الأُوَلُ

أراد الآخذون بالمُلْك ، فأضمره لدلالة ذكر الملوك عليه ، والإشارةُ بمنزلة الإضمار ، ألا ترى أنها قد سدَّت مَسدَّ الضمير فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [4] فالإشارةُ من « أولئك » قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبَر عنه ، فكأنه قيل : كلّهنّ كان عنه مسئولا .

آخر المجلس .

* * *

---

(١) سورة الشورى ٤٣ .

(٢) غير مُسَمًّى . والبيت فى معانى القرآن ١/١٠٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ ، ومجالس ثعلب ١/٦٠ ، ونقائض جرير والأخطل ص ١٥٧ ، والخصائص ٣/٤٩ ، والمحتسب ١/١٧٠ ، وشرح الحماسة ص ٢٤٤ ، وأمالى المرتضى ١/٢٠٣ ، والإنصاف ص ١٤٠ ، والهمع ١/٦٥ . وفى حواشى تأويل المشكل مراجع أخرى . ونُسِب إلى أبى قيس بن الأسلت فى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٩٠٢ ، وليس فى ديوانه المطبوع . وأعاد ابن الشجرى إنشاده فى المجالس : السابع عشر ، والثامن والثلاثين ، والتاسع والخمسين ، والخامس والستّين .

(٣) ديوانه ص ٣٠ ، والموضع المذكور من معانى القرآن ، وأمالى المرتضى ، وجمهرة أشعار العرب ص ٨١٩ ، والخزانة ٥/٢٢٦ . والبيت أعاده ابن الشجرى فى المجلسين الثامن والثلاثين ، والسادس والسبعين .

(٤) سورة الإسراء ٣٦ .

المجلس الحادى عشر

مجلس يوم السبت ، سلخَ جُمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

تفسير مسائلَ وأبيات

مسألة[1]

مِن مذاهب العرب للمُبالغة إعطاءُ الأعيان حكمَ المصادِر ، وإعطاءُ المصادر حكمَ الأعيان ، فمن ذلك قولهم : « أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائما[2] » فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرية ، ولفظة أفْعَل التى وضعوها للمفاضَلَة مهما أضيفت إليه صارت بعضَه ، ولما أضافوا أخْطَب إلى « ما » وهى موصولةٌ بيكون صار أخْطَبُ كونًا ، فالتقدير · أخطَبُ كونِ الأمير ، فهذا وصفٌ للمصدر بما يوصَفُ به العَيْن ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدَّت الحالُ مسَدَّ خبر [هذا[3]] المبتدأ ، إذ الحالُ لاتَسُدُّ مسَدَّ خبرِ المبتدأ إلا إذا كان المبتدأُ اسمَ حَدَثٍ ، كقولك : ضربى زيداً جالسًا ، ولا تسُدُّ الحال مسَدَّ خبرِ المبتدأ إذا كان اسمَ عين ، فالعامل فى هذه الحال

---

(١) حكى السيوطىّ خلاصة هذه المسألة ، عن أمالى ابن الشجرى ، فى الأشباه والنظائر ١٨٣/١ .

(٢) تقدم فى المجلس السادس ، ويأتى فى المجلس السادس والثلاثين . وانظره فى الكتاب ٤٠٢/١ ، ٤٠٣ ، والأصول ٣٥٩/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٨ وحواشيه .

(٣) سقط من هـ ، وهو فى الأشباه والنظائر ، حكاية عن ابن الشجرى ، كما سبق .

« كان » التامّةُ مضمرةً ، فهى حالٌ من ضميرٍ مستتر فى فعلٍ مجرور الموضع ، بإضافة ظرفٍ زمانىٍّ إليه ، عَمِل فيه اسمُ فاعلٍ محذوف ، فالتقدير : ضربِى زيداً إذا كان جالسا ، أو إذْ كان جالسا ، تقدِّر / ما يقتضيه الفعلُ من زمانِ التوقُّع أو المضىِّ[1]، ٧٠
وذو الحال الضميرُ المستكِنّ فى « كان » وهى كان التى بمعنى وُجِدَ ، وموضعها جرٌّ بإضافة « إذا » إليها أو « إذ » ، والعامل فى هذا الظرف اسمُ فاعلٍ مُقَدَّرٌ ، كالذى تُقدِّره فى قولك : الخروجُ يومَ السبت ، أى واقعٌ يومَ السبت ، فأما قولُ المتنبى[2]:

بحُبِّ قاتِلَتِى والشَّيبِ تغْذِيَتِى هَوایَ طِفْلًا وشَیْبِى بالِغَ الحُلُمِ

فيَحتمل موضع « هَوایَ وشَیْبِى » الرفع والجرّ ؛ فالرفعُ على أن يكونا مبتدأين ، وطِفلًا وبالغَ الحلُمِ حالان سَدَّا مسدَّ الخبرين ، على ما قررتُه فى قولك : ضَرْبِى زيدًا جالسًا ، فالتقدير : هواى إذ كنتُ طِفْلًا ، وشَيبى إذ كنتُ بالغَ الحُلُم ، والجرُّ على أن تُبدِلَهما من الحبّ والشَّيب ، وحَسُن[3] إبدالُ الهوى من الحبِّ إذ كان بمعناه ، والعامِلُ فى الحالين على هذا القول المصدران اللذان هما هَوایَ وشَیْبِى ، فالتقدير : تغذيتى بحبى قاتلتى ، وبالشَّيب بأن هويتُ طِفْلًا ، وبأن شِبْتُ بالغَ الحُلُم . والقول الأول قولُ عثمانَ بن جِنّى ، والثانى قول الرَّبَعىّ ، وكلاهما سَديد .

والنصفُ الآخَرُ من البيت تفصيلٌ لما أجمله فى النصف الأول ، لأنه بيَّن [به][4] وقت المحبة ووقتَ الشَّيب ، والمعنى : هَوِيتُ وأنا طفلٌ ، وشِبْتُ حين احتلمت ، فصار الهوى والشَّيبُ كالغذاء لى .

ومن إعطاء العين حكمَ المصدر حتّى وصفوه بالمصدر ، أو جَرَى خبراً عنه قولُه

---

(١) فى هـ : « والمضىّ » . وقوله : « التوقع » يريد به الاستقبال ، كما صرَّح به فى المجلس الحادى والسبعين .

(٢) ديوانه ٤/٣٦ ، ونقل شارحه إعراب ابن الشجرى للبيت ، وأعاده المصنف فى المجلس الحادى والسبعين .

(٣) فى هـ : « وخص » وما فى الأصل مثله فى شرح ديوان المتنبى .

(٤) ليس فى هـ .

تعالى : ﴿ وجاءُوا عَلَي قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾(١) أى مكذوبٍ به ، وقوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾(٢) أى غائراً ، وقوله : ﴿ ثُمَّ آدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً ﴾(٣) أى ساعيات ، فسَعْياً مصدرٌ وقع موقعَ الحال ، كقولهم : قتلتُه صَبْراً ، أى مَصْبُوراً ، والمعنى محبوساً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إنه عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾(٤) أى إن ابنك
٧١ عَمَلٌ ، فى أحد الأقوال الثلاثة ، والقولُ الثانى : أن يكون فى الكلام / تقديرُ حذْفِ مضاف ، أى إنه ذو عملٍ ، والثالث : أن يُعادَ الضميرُ إلى المصدر الذى هو السؤال ، لدلالة فعلِه عليه ، فالمعنى : إن سؤالك إياى أنْ أنجِّىَ كافراً غيرُ صالح ، وأوجَهُها أنه جعله(٥) العملَ اتساعاً ؛ لكثرة وقوع العمل غيرِ الصالح منه ، كقولهم : ما أنت إلا نومٌ ، وما زيدٌ إلا أكلٌ وشربٌ ، وإنما أنت دخولٌ وخروجٌ ، ومنه قول الخنساء(٦) :

تَرْتَعُ مارتعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ … فإنّما هى إقبالٌ وإدْبارُ

فى أحد الوجهين ، لأنه يُتأوَّل على : هى ذاتُ إقبالٍ وإدبار ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يزالُ كأنَّه … مِمّا يقومُ على الثَّلاثِ كَسِيرا(٧)

---

(١) سورة يوسف ١٨ .
(٢) الآية الأخيرة من سورة الملك . وانظر ص ٩٢ .
(٣) سورة البقرة ٢٦٠ .
(٤) سورة هود ٤٦ .
(٥) وهو القول الأول .
(٦) من قصيدتها السيارة فى رثاء أخيها صخر . ديوانها (أنيس الجلساء) ص ٧٨ ، وهو فى الكتاب ٣٣٧/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٩٧ ، والكامل ص ٣٧٤ ، ١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، والتعازى والمراثى ص ١٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٠/١ ، ٦٢٠ ، والخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، والمحتسب ٤٣/٢ ، والمنصف ١٩٧/١ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٠٠ ، والنهاية ١٣/٢ ، ٢٨٣ ، وتفسير القرطبى ٤٦/٩ ، والخزانة ٤٣١/١ ، وغير ذلك كثير .
(٧) فرغت منه فى المجلس التاسع .

قد ذكرتُ[1] قبلُ أن الصُّفُون مصدَر صَفَن : إذا ثَنَى فى وقوفه إحدى قوائمه فوقف على سُنْبُكِها ، وقد يكون الصُّفُون أيضًا فى غيرِ[2] هذا جمْعَ صافِنٍ ، قال عمرو بن كلثوم[3] :

تركْنا الخيلَ عاكفةً عليهِ مُقَلَّدةً أعِنَّتَها صُفُونا

وكَسِيرٌ على هذا المعنى من الأوصاف المعدولة عن فاعِلٍ إلى فَعِيل للمبالغة ، فكسيرٌ أبلغُ فى الوصف من كاسِر ، كما أن رحيماً وسميعاً وقديراً أبلغُ من سامِعٍ وراحِمٍ وقادِر ، لأن الموصوفَ بفَعِيل هو الذى يكثُر منه ذلك الفعل ، ومعنى كاسِر : ثانٍ ، من قولك : ثَنَى يده : أى لواها ، وثَنَى الفرسُ قائمته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ[4] ﴾ أى لاوِياً عُنقَه تكبُّراً ، وانتصاب « كسيراً » على أنه خبر مايزال .

وقوله : ممَّا يقومُ على الثَّلاث : ما مصدرية ، فالمعنى : مِن قيامِه ، ومِن متعلِّقةٌ بالخبر المحذوف ، فتحقيق اللفظ والمعنى : أَلِفَ القيامَ على ثلاثٍ فما يزال كَسيراً ، أى ثانياً إحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوقٌ من القيام على الثلاث .

ومثله فى وصف / العَين باسم الحدَث قولُ الآخر[5] : ٧٢

ألا أصبحتْ أسماءُ جاذِمةَ الحَبْلِ وضَنَّتْ علينا والضَّنينُ من البُخْلِ

كأنه قال : والضنينُ مخلوقٌ من البخل ، ومثلُه :

* وهُنَّ مِن الإخلافِ قَبْلَكَ والمَطْلِ[6] *

---

(١) فى المجلس المذكور .

(٢) فى هـ : غيرها .

(٣) من معلقته . شرح القصائد السبع ص ٣٨٩ ، والمحتسب ٨١/٢ ، وتفسير القرطبى ١٩٣/١٥ .

(٤) الآية التاسعة من سورة الحج .

(٥) هو البَعِيث المجاشعى . والبيت من قصيدة فى النقائض ص ١٣٥ . وهو فى الخصائص ٢٠٢/٢ ، ٣٥٩/٣ ، والمحتسب ٤٦/٢ ، والمغنى ص ٣٤٤ ، وشرح أبياته ٢٦٥/٥ ، وشرح شواهده ص ٢٤٦ ، والخزانة ٢١٦/١٠ ، واللسان (حذم – ضنن) .

(٦) للبعيث أيضا . وصدره :

* فصدَّتْ فأعْدانا بهجرٍ صدودها * =

أى : والنساءُ خُلِقن فى أوَّل الدهرِ مِنَ الإخلاف والمَطْل ، فهذا كلُّه من تنزيل الأعيان منزلة المصادر .

فأما تنزيلُ المصادرِ منزلةَ الأعيان ، فكقولهم : موتٌ مائتٌ ، وشَيْبٌ شائبٌ ، وشِعرٌ شاعِرٌ[1] ، قال ابن مقبل[2] :

إذا مِتُّ عن ذكرِ القَوافِى فلن تَرَى ... لها شاعِراً مثلى أطَبَّ وأشْعَرا
وأكثَرَ بيتاً شاعِراً ضُرِبَتْ بِهِ ... بُطونُ حِبالِ الشِّعرِ حتى تيسَّرا

أراد بحَبالِ الشِّعر أسبابَ الشِّعر ، لأن الحَبْل[3] يسمَّى سَبَبًا .

وقد ذهب بعضُهم فى قوله : « مِمَّا يقُوم على الثلاث كَسِيرًا » إلى أن « ما» بمعنى الذى ، والمضمَر فى « يقوم » عائدٌ على « ما » ، وكسيراً حالٌ من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ، كقَتِيلٍ ومقتول ، والمعنى : كأنه من الحيوان الذى يقوم على الثلاث مكسوراً ، وخبر « مايزال » الجملةُ من كأنَّ واسمها وخبرها ، والقولُ الأول قولُ أهل العِلم الموثوقِ بعلمهم .

= راجع الموضع السابق من النقائض ، واللسان (ولع) ، والخصائص ٢٠٣/٢ ، ٢٦٠/٣ ، والموضع المذكور من المحتسب .

(١) انظره وأمثاله فى الأصول ٨٤/٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٨ ، وشرح الحماسة ص ٢١٦ ، ٥٨٤ ، ٨٥٤ ، ١٦٠١ .

(٢) ديوانه ص ١٣٦ ، وتخريجه فيه . ورواية الديوان : « وأكثر بيتاً مارداً » .

(٣) الذى فى الديوان « جبال » بالجيم ، وجاء بحاشية أصل الأمالى : « قال الإمام أبو اليمن الكندى رحمه الله : قوله : « حبال الشعر » بالحاء المهملة سهو ، وإنما هو « جبال » ، بالجيم . أنشد ابن جنى هذين البيتين فى كتابه المعروف بالخاطريات ، على قوله تعالى : ﴿ لتزول منه الجبال ﴾ يريد أن الجبال تُذكر ويُراد بها كلُّ مايثبُت ويعظم شأنه . ولهذا وُضع عبارة عمّا لاتدركه المعاينة ، وإنما هو للمعانى المتصورة . قال : « ولهذا قال أبو الحسن الأخفش فى قوله : ﴿ مِن جبالٍ فيها مِن بَرَدٍ ﴾ إنه يريد بها الكثرة والوفور ، لا نفس الجبال المشاهدة فى نصبها وتشكّلها . وهذا واضح » . وانظر الخاطريات ص ٥٨ ، والحلبيات ص ١٩٧ .

مسألة أخـــرى

/ قال سيبويه[1] : وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا عبدِ الله ، وما رأيت ٧٣
أحداً يفعل ذاك إلا زيدًا ، هذا وجه[2] الكلام ، وإن حملتَه على الإضمار الذى فى الفعل فقلت : إلا زيدٌ ، فرفعتَ ، فعربىٌّ ، قال الشاعر[3] :

فى ليلةٍ لا نَرَى بها أحداً يَحْكِى علينا إلا كَواكبُها

وكذلك : ماأظنّ أحداً يقول ذاك إلا زيدًا ، وإن رفعتَ فجائزٌ حسَن ، وإنما اخْتِيرَ النصبُ هاهنا ؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثْنَى بمنزلة المبدَل منه ، ولا يكون[4] بدلًا إلّا مِن مَنْفِىّ ، لأنّ[5] المبدَلَ منه منصوبٌ منفىّ ، ومُضمرُه مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنَى بدلًا مِن أحد ، لأنه هو المنفىّ ، وجعلوا « يقول ذاك » وصفاً للمنفىّ ، وقد تكلَّموا بالآخَرِ ، لأن معناه معنى المنفِىّ ، إذ كان وصفاً لمنفِىّ . انتهى كلامه . ومعنى قوله : تكلَّموا بالآخَر ، أى تكلّموا بالرفع فى المستثنى .

وأقول : إنّ إبدالَ المستثنى إنما يقع فيما كان غيرَ واجِب ، نفياً أو نهيًا ، أو استفهاما ، وذلك قولهم : ما خرج أحدٌ إلا زيدٌ ، ولا تمُرُرْ بأحدٍ إلا عبدِ الله ، وهل لقيتَ أحداً إلا محمداً ، فإن وصفتَ المستثنى منه بجملةٍ من فِعلٍ وفاعلٍ مضمَر ، كقولك : ما رأيت أحداً يقول ذاك ، فحكمُ الصِّفةِ حكمُ الموصوف ، فى تناولِ

(١) الكتاب ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، مع بعض اختلافٍ فى العبارة .

(٢) فى هـ : « أوجه » وأثبتُّ الصواب من الأصل والكتاب ، والخزانة ٣٤٩/٣ ، وسياقه يتفق مع سياق الأمالى ، كأنه ينقل كلام سيبويه عن ابن الشجرى ، ونبَّه عليه شيخنا عبد السلام هارون ، رحمه الله .

(٣) عدىّ بن زيد ، وقيل : أُحَيحة بن الجُلاح . راجع ملحقات ديوان عدىّ ص ١٩٤ ، وديوان أحيحة ص ٦٢ ، والأصول ٢٩٥/١ ، وشرح الجمل ٢٥٥/٢ ، وحواشى الكتاب والخزانة ، وسيتكلم ابن الشجرى قريباً على نسبة البيت . ويروى « نرى » بالنون ، و « ترى » بالتاء .

(٤) فى الكتاب : « وأن لا يكون » وما فى الأمالى مثله فى الخزانة .

(٥) فى الكتاب : « فالمبدل منه » ، وما فى الأمالى مثله فى الخزانة .

النفي [لها](١) فإذا استثنيتَ من الضمير [الذى](٢) فى يقول ، فكأنك استثنيتَ من الموصوف المضمرِ المنفىّ ، فلذلك جاز الرفعُ فى المستثنى ، من حيث كان بدلًا من مرفوع عائدٍ على المنفىّ .

والبيت الذى أنشده سيبويه شاهداً على جواز الرفع ، من مقطوعةٍ(٣) لرجل من الأنصار ، ورُوى أنه لما أُدْخِلَتْ حَبابةُ على يزيد بن عبد الملك دخلتْ وعليها ثيابٌ
٧٤ مُعَصْفَرةٌ ، وبيدِها دُفٌّ وهى تُصَفّقه بيدها ، / وتُغنى بهذه الأبيات :

ما أَحْسَنَ الجِيدَ مِن مُلَيْكَةَ واللَّبّـا ـاتِ إذْ زانَهـا تَرائِبُهـا
يا ليتَنِي ليلةً إذا هَجَع النـ ـاسُ ونام الكِلابُ صاحِبُها
فى ليلةٍ لا نَرَى بها أحداً يَحْكِى علينا إلّا كواكِبُها

رَفَع « كواكبها » على البدل من المضمر فى « يحكى » ، ولولا احتياجُه إلى تصحيح القافية كان النصبُ فيها أولى ، مِن ثلاثة أوجه(٤) : أحدُها إبدالُها من الظاهر الذى تناوله النفىُ على الحقيقة ، والثانى نصبُها على أصل باب الاستثناء ، كقراءة ابن عامرٍ اليَحْصُبىّ : ﴿ مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾(٥) ، والثالث أنه استثناءٌ من غير الجِنس ، كقولك : مافى الدار أحدٌ إلا الخِيامَ ، وأهلُ الحجاز مجمِعون فيه على النصب ، وعلى ذلك أجمع القرّاء فى قوله تعالى : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾(٦) .

---

(١) زيادة من هـ .
(٢) ليس فى هـ .
(٣) نسبها صاحب الأغانى ٣٦/١٥ ، لأُحيحة بن الجُلاح . وانظر ماتقدم فى تخريج الشاهد .
(٤) حكاها البغدادى فى الخزانة ٣٥١/٣ ، عن ابن الشجرى .
(٥) سورة النساء ٦٦ ، وقرأ بالنصب أيضاً أُبىّ ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر . السبعة لابن مجاهد ص ٢٣٥ ، والكشف لمكّى ٣٩٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والبحر ٢٨٥/٣ .
(٦) سورة النساء ١٥٧ ، وجاء فى الأصل : ﴿ ومالهم ﴾ بإقحام الواو ، ولم تأت فى النسخة هـ . ومن الطريف أن الواو أقحمت أيضا فى نسختى خزانة الأدب — والبغدادىّ ناقل عن ابن الشجرى كما أشرت قريبا — وقد نبّه على هذا الخطأ شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله ، وأفاد أن الواو إنما جاءت فى الآية ٢٨ من سورة النجم ، وتلاوتُها : ﴿ ومالهم به من علم إن يتبعون إلّا الظن ﴾ .

والبيت الذى ذكره سيبويه يقع فى أكثر نُسَخ الكتاب غيرَ منسوبٍ إلى شاعرٍ مسمًّى ، ووجدته فى كتابٍ لُغوِىّ منسوباً إلى عدىّ بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدىٍّ فلم أجد فيهما هذه المقطوعة ، بل وجدت له قصيدةً على هذا الوزن وهذه القافية ، أولها[١] :

لم أرَ مِثْلَ الأقوام فى غَبَنِ الْأَيَّـ ـامِ يَنْسَوْنَ مَاعَواقِبُهَـــا
يَرَوْنَ إخْوانَهُـمْ وَمَصْرَعَهُـمْ وكيـفَ تَعْتاقُهُـمْ مَخالِبُهـا
فما تُرَجِّى النّفوسُ مِن طَلَبِ الْخَيْـ ـرِ وحُبُّ الحيـاةِ كاذِبُهـا[٢]

قوله : « فى غَبَنِ الأيامِ » يدل على أنهم قد استعملوا الغَبَنَ المتحرّك الأوسط فى البَيع ، والأشهر : غبَنْتُه فى البيع غَبْناً ، بسكون وسَطِه ، والأغلبُ على الغَبَنِ المفتوح أن يُستعملَ[٣] فى الرأى ، وفِعلُه غَبِنَ يَغْبَنُ مثل رَكِبَ يَرْكَب ، يقال : غَبِنَ رأيَه ، والمعنى : فى رأيه ، ومفعول الغَبَن فى البيت محذوف ، أى فى غَبَنِ الأَيام إياهم ، / ٧٥
ومما استُعمِل فيه الغَبَنُ المفتوحُ الأوسط فى البيع قولُ الأعشى[٤] :

لا يَقْبَلُ الرِّشوةَ فى حُكْمِهِ ولا يُبالِى غَبَنَ الخاسِرِ

وقوله : « ما عَواقِبُها » ما استفهامية ، « ويَنْسَوْنَ » معلَّق ، كما عُلِّق[٥] نقيضُه ، وهو يعلَمون ، فالتقدير : يَنْسَون أىُّ شىءٍ عواقبُها ، ويَحْتَمِل « ما » أن تكون موصولة بمعنى الذى أو التى ، وكونُها بمعنى التى هاهنا حَسَنٌ ، و « عَواقِبُها » فى هذا الوجه خبرُ مبتدأ محذوف ، والتقدير : يَنْسَوْن التى هى عواقِبُها ، أى ينسَوْن الأشياءَ

---

(١) ديوان عدىّ ص ٤٥ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : معانى القرآن ١/٢٤٥ ، وكتاب الشعر ص ٤٣٣ ، وحواشيه . والمسائل العضديات ص ١٦٦ .

(٢) هكذا « كاذبُها » ويُقوِّيه شرح ابن الشجرى الآتى . وجاء فى الأغانى ٢/١٤٧ « كاربُها » بالراء ، وقال أبو الفرج : « وكارِبُها » هاهنا : غامُّها ... يقال : كربه الأمر وكرثه .. إذا غمَّه .

(٣) راجع إصلاح المنطق ص ٩٧ ، وأدب الكاتب ص ٣٠٩ .

(٤) ديوانه ص ١٤١ .

(٥) هذا كلام ابن جنى فى المحتسب ١/٦٤ ، وأصرح منه ماجاء فى ص ٢٣٥ ، ومثَّل لتعليق « يعلمون » بقوله : علمت من أبوك ، وعرفت أيُّهم أخوك ؟ .

التى هى عواقِبُ الأيام ، وجاز حذفُ العائد من الصلة ، وهو أحد جزئى الجملة ، على ضَعْف ، كما رُوِى عن رُؤْبةَ بن العجّاج أنه قرأ : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾[1] بمعنى الذى هو بعوضةٌ ، وعلى هذا قرأ يحيى بن يَعْمَر : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ ﴾[2] أى الذى هو أحسنُ ، وهذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعا ، وهو أحد رُكنى الجملة ، فقد جاء مثله فى الشعر[3] ، نحو مارواه الخليل عن العرب من قولهم : ما أنا بالذى قائلٌ لك سُوءًا ، ورُوِى شيئاً[4] ، وإنما حَسُن حذفُ المبتدأ العائد هاهنا لتكثُّر الصِّلةِ بالموصول والجارِّ والمجرور ، ومثلُه فى التنزيل قولُه تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى فى

---

(١) سورة البقرة ٢٦ . وقراءة الرفع هذه قرأ بها أيضا الضحّاك ، وإبراهيم بن أبى عبلة ، وقطرب . راجع معانى القرآن ١/٢٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٥٣ ، والمحتسب ١/٦٤ ، وتفسير القرطبى ١/٢٤٣ ، والبحر ١/١٢٣ . والعجب ممّا ذكره ابن الجوزى فى زاد المسير ١/٥٥ ، قال : « وروى الأصمعىّ عن نافع : « بعوضةٌ » بالرفع ، على إضمار هو » . والإمام نافع أحد القرّاء السبعة ، ولم أجد أحداً نسب إليه قراءة الرفع هذه !

(٢) سورة الأنعام ١٥٤ . وهى قراءة الحسن والأعمش وابن أبى إسحاق أيضاً . راجع المحتسب ١/٦٤ ، ٢٣٤ ، وتفسير القرطبى ٧/١٤٢ ، والبحر ٤/٢٥٥ ، والإتحاف ص ٢٢٠ . وانظر معانى القرآن ١/٣٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٩٣ .

(٣) هكذا جاءت كلمة « الشعر » ، واضحة فى الأصل ، وهـ . والشاهد الذى حكاه ابن الشجرى عن الخليل ليس من الشعر فى شىء – وسيأتيك تخريجه – ولعل ابن الشجرى رحمه الله قدّسها ، أو لعلّ الشاهد قد سقط فى الإملاء . والشاهد الذى أقطع بأنه هو المراد هنا ، قولُ حسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك رضى الله عنهما :

فكَفَى بنا فضلًا على من غيرُنا   حبُّ النبىِّ محمد إيانا

فى رواية من رفع « غيرُنا » . والدليل على ذلك أن سيبويه قد استشهد على حذف الضمير المرفوع ببيت حسان ، وآية الأنعام ، وماحكاه الخليل عن العرب ، بهذا الترتيب . راجع الكتاب ٢/١٠٧ ، ١٠٨ ، والخزانة ٦/١٢٠ ، وأيضا فقد أنشد ابن الشجرى البيت المذكور فى المجالس : الحادى والستين ، والرابع والسبعين ، والثالث والثمانين ، شاهداً على رفع « غيرنا » .

(٤) ويروى : « قبيحا » . راجع الكتاب ٢/١٠٨ ، ٤٠٤ ، والأصول ٢/٣٩٦ ، والإنصاف ص ٣٩١ ، ٣٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥ ، وشرح المفصل ٣/١٥٢ ، والبسيط ص ٥٤٨ ، ٦٨٥ ، والخزانة ١٠/٣٢٥ ، وانظر أيضا الكشاف ٣/٤٩٨ ، والبحر المحيط ٨/٢٩ ، والمواضع المذكورة من قبل فى المحتسب ، وتفسير القرطبى . وقد أعاده المصنف فى المجلسين : الحادى والثلاثين ، والثالث والثمانين .

السَّمَاءِ إِلٰهٌ ﴾[(١)] التقدير : الذى هو فى السماء إلٰهٌ ، وقَوِى الحذفُ هاهنا لطول الصِّلة بالظرف ، والظرفُ متعلق بإلٰه ، لأنه فى معنى معبود .

فإن قيل : هلّا كان ﴿ إلٰه ﴾ مبتدأ ، والظرفُ خبراً عنه قدِّم عليه ، لأن المبتدأ متى كان نكرةً وخبرُه ظرفٌ وجَب تقديمُ الظرف ، كقولك : فى الدار رجلٌ ، وإذا كان ﴿ إلٰه ﴾ مبتدأً والظرفُ خبره ، لم يحتج [به][(٢)] إلى تقدير جزءٍ آخر .

فالجواب : أنّ هذا التقديرَ يؤدِّى إلى إخلاء الصِّلة من عائدٍ على الموصول لفظاً[(٣)] وتقديراً ؛ لأنك إذا جعلتَ الظرفَ خبراً عن إلٰه أضمرتَ فيه عائداً / على إلٰه ، ٧٦ وبقىَ الموصولُ بغير عائد ، فقد ثبَت بهذا صِحّةُ ما قرَّرتُه من تقدير مبتدأ راجعٍ إلى الموصول .

ومعنى قوله : « وحُبُّ الحياةِ كاذِبُها »[(٤)] أن حُبَّ النفوس للحياة قد يَستحيل بُغْضًا ، لما يتكرَّر عليها من الشدائدِ والآفات التى يتمنَّى صاحبُها الموت ، كما قال المتنبى[(٥)] :

كفى بكَ داءً أن ترى الموتَ شافيا وحَسْبُ المَنايا أن يَكُنَّ أمانيا

واللَّبَّة : الموضع الذى [يكون][(٦)] عليه طَرَفُ القِلادة ، والترائِب : واحدتها تَرِيبَةٌ ، وقيل : تَرِيبٌ ، وهو الصَّدْر ، وإنما جمع اللَّبَّةَ والتَّريبةَ بما حولهما ، كأنه سَمَّى مايُجاور اللَّبَّةَ لَبَّة ، وما يُجاوِرُ التَّريبةَ تَرِيبة ، كما قالوا : شابَتْ مَفارِقُه ، وبعيرٌ

(١) سورة الزخرف ٨٤ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٧٣/٣ .
(٢) أضيفت بهامش الأصل .
(٣) ذكره ابن هشام فى المغنى ص ٤٨٥ ، من غير عَزْو ، وكذلك العكبرى فى التبيان ص ١١٤٢ ، وأعاده المصنف فى المجلسين الحادى والثلاثين ، والثامن والستين ، وانظر البحر المحيط ٢٩/٨ .
(٤) حكاه البغدادى فى الخزانة ٣٥٤/٣ ، عن ابن الشجرى .
(٥) مطلع قصيدته السيّارة . ديوانه ٢٨١/٤ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثالث والثمانين .
(٦) زيادة من هـ .

ذو عَثانِين[١]، ومِثل البيت[٢] فى جمع اللَّبة والتَّريبة قولُ الآخر[٣] :

والزَّعْفرانُ علَى تَرائِبها ... شَرِقٌ به اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ

وفى التنزيل : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ[٤] ﴾ .

آخر المجلس .

* * *

(١) مفرده « عُثْنُون » وهو شُعَيْرات عند مذبح البعير والتيس . وانظره والذى قبله فى الكتاب ٤٨٤/٣ ، والخصائص ص ٤٢١ ، وسيعيدهما ابن الشجرى فى المجلس الثامن والعشرين .

(٢) فى هـ : ومثل هذا فى جمع ...

(٣) هو المخبَّل ، كما فى اللسان (شرق) ، وأنشده من غير نسبة فى (ترب) ، وهو من غير نسبة أيضا فى تفسير القرطبى ٥/٢٠ ، والبحر ٤٥٣/٨ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجالس : الثانى والخمسين ، والسابع والسبعين ، والثانى والثمانين .

(٤) الآية السابعة من سورة الطارق .

المجلس الثانى عشر

بيت للمتنبى (١)

أىَّ يوم سَرَرْتَنِى بِوِصالٍ   لم تَرُعْنِى ثَلاثةً بصُدُودِ ٧٧

وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسِّروه ، فأنبِّه على معنًى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيتُ لبُعدِه من التكلُّف ، وخلوِّه من التعسُّف ، وسُرعةِ انصبابِه إلى السمع وتولُّجِه فى القلب ، أهملوا تأمُّلَه فخَفِىَ عنهم ما فيه .

والذى يتوجَّه فيه من السؤال أن يقال : ما وجه تعلُّق عَجُزِه بصدرِه ، وهل للجملة الأخيرة موضعٌ من الإعراب ؟

فإن قيل : نعم ، قيل : ماهو ؟ وكم وجهاً من وجوه الإعراب يَحْتَمِل ؟ وهل يجوز أن تكون « أىّ » فيه شرطيّة ، لتتعلّق الجملةُ بالجملة تعلُّقَ الجزاءِ بالشرط كقولك : « أىَّ يَومٍ لَقِينى زيدٌ لم أُعْرِضْ عنه » ، تريد أىَّ يومٍ لقينى أقبلتُ عليه .

والجواب عن هذا السؤال أنه لا يصحُّ حَمْلُ « أىّ » على معنى الشرط ؛ لأن فى ذلك مناقضةً للمعنى الذى أراده الشاعر (٢) ، فكأنه قال : إن سررتَنى يوماً بوصالِك

---

(١) ديوانه بالشرح المنسوب للعكبرى ٣١٩/١ ، والمغنى ص ٨٣ ، ٥٦٨ ، وشرح أبياته ١٥٢/٢ .

(٢) ذكر ابن هشام هذا التأويل من غير عَزْو ، ونصّ البغدادىّ على أن ابن هشام قد أخذ كلام ابن الشجرى برمّته . وكذلك ذكره شارح ديوان المتنبى دون عَزْو .

أَمْتَعتنى ثلاثةَ أيام مِن صُدودك ، وهذا عكسُ مُرادِه فى البيت ، وإنما « أىّ » استفهامٌ خرَج مَخرَج النفى ، كقولك لمن يدَّعى أنه أكرمك : أيَّ يومٍ أكرمتنى ؟ تريد ماأكرمتَنى قطُّ ، قال الهذلىّ[1] :

فاذهَبْ فأىُّ فَتًى فى الناس أحْرَزَه مِن حَتْفِه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

ذهب بأىّ مذهبَ النفى ، فأدخل مع لا حرف العطف ، كما تقول : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ ، فمعنى البيت : ما سررتَنى يوماً بوصالك إلا رُعْتَنى ثلاثةَ أيامٍ بصدودك[2]

٧٨ / فإن قلت : أجعل كلَّ واحدة من الجملتين قائمةً بنفسها ، لا عُلْقَةَ لها بالأخرى ، فلا أحكم للجملة الأخيرة بموضعٍ من الإعراب .

فإن[3] فى ذلك [أيضا[4]] فسادًا للمعنى المراد ، لأن قولك : « أىّ يوم سررتَنى بوصالٍ » يفيد معنى : ما سررتَنى قطُّ بوِصال ، ثم قولك مستأنِفا : « لم تَرُعْنى ثلاثةً بصدود » يُفيد معنى أنت تصدُّ عنّى يومَين ، وتَصِلُنى فى الثالث ، فما ينتظِمُ صدودُك ثلاثة أيام ، وفى هذا تناقضٌ يُبطِل المعنى المقصود ، فقد ثبَت بما قلْته أنه لابُدَّ مِن عُلْقةٍ بين الكلامين .

والعُلْقةُ بينَهما تصحُّ مِن ثلاثة أوجه : أحدها أن تُجرِىَ الجملةَ وصفاً لوِصال ، فتحكُمَ على موضعِها بالجَرّ ، والعائدُ منها إلى الموصوف مقدَّر ، وقد ذكرتُ لك فيما تقدم[5] أن العربَ قد حذفتْ عائدَ الصّفة حذفاً يقاربُ حذفَ عائدِ الصلة

---

(١) المتنخِّل . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٣ ، وتخريجه فى ص ١٥١٨ . وزِد عليه : معانى القرآن ١٦٤/١ ، والمحتسب ١٥٩/٢ ، واللسان (قلا) والقافية فيه (خبل) تصحيف ، وانظر معجم الشواهد ص ٢٩٢ ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والأربعين .

(٢) فى هـ : بصدود .

(٣) هذا جواب « فإن قلت » ، وهو أسلوبٌ قديم . انظر مقدمتى لكتاب الشعر ص ٦٣ .

(٤) ليس فى هـ .

(٥) فى المجلس الأول .

كحذف الهاء(١) فى قوله(٢) :

* وما شىءٌ حَميْتَ بمُستباحِ *

وفى قولِ الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لَاتَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً(٣) ﴾ أرادَ لاتَجْزِى فِيه ، كما قال : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ(٤) ﴾ وإذا قدَّرْتَ مثلَ ذلك فى البيت اتَّصل الكلامان فصحَّ المعنى ، وتقديرُ العائد فى البيت : أىَّ يومٍ سررتَنى بوصالٍ لم تَرْعَنى بعدَه ثلاثةَ أيام بصدُود ، فالهاء عائدةٌ على وِصال ، فكأنك قلت : ماسَرَرْتَنى يوماً بِوصالٍ مأمونٍ بعده صدودُكَ(٥) ثلاثةَ أيام ، وإذا ثَبت صحّةُ هذا المعنى بهذا التقدير ، فإن شئتَ قدّرتَ أنك حذفت الظرفَ أولا ، فبقى « لم تَرْعَنِيه » ثم حذفتَ الهاءَ ثانيا ، على مذهب من قدَّر فى الآية حذْفَ الجارِّ أوَّلا ، فبقى « لاتَجْزِيه » ثم حذَف الهاءَ ، وإن شئت قدَّرْتَ أنك حذفْتَ الظرفَ والعائدَ حَذْفةً واحِدةً ، فهذا أحد الأوجه الثلاثة .

والوجه الثانى : أنك تُقَدِّر بالجملة العطف ، وتُضمِرُ العاطِف ، فكأنك قلت : أىّ يومٍ سررْتَنى بوصالٍ فلم تَرْعَنى ثلاثةً بصدود ، والعربُ تُضمِر / الفاء والواو ٧٩
العاطفتين ، فممّا جاء فيه إضمارُ الفاء قولُه سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ(٦) ﴾ فأضمر الفاء فى ﴿ قَالُوا ﴾ لتمام كلام موسى عليه السلام ، ثم أضمر الفاء فى ﴿ قَالَ(٧) ﴾ لتمامِ كلامِ قومه ، وهذا كثيرٌ فى القرآن .

ومما أُضمرت فيه الواوُ قولُ الحطيئة(٨) :

---

(١) جاءت العبارة فى هـ مضطربة هكذا : يقارب حذف عائد كحذف الصلة فى قوله ...

(٢) فرغت منه فى المجلس الأول .

(٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٨١ .

(٥) فى هـ : صلود .

(٦) سورة البقرة ٦٧ .

(٧) حكاه الزركشى فى البرهان ٢١٢/٣ .

(٨) ديوانه ص ١١ ، والمغنى ص ٧٠٦ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، ومعجم مااستعجم ص ١٣٨٧ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الرابع والأربعين .

إنَّ امرأً رَهْطُه بالشامِ مَنزِلُه برَملِ يَبْرِينَ جاراً شَدَّ مااغْتَرَبا

أراد : ومنزلُه برملِ يَبْرين ، وكذلك أضمرها الراجزُ فى قوله :

لما رأيتُ نَبطــاً أنصارا شَمَّـرْتُ عن رُكْبَتِـىَ الإِزارا[(١)]

كنتُ لها من النَّصارى جارا

أراد : وكنتُ[(٢)] ، وليس للجملة فى هذا الوجه موضعٌ من الإعراب ، لأنها فى التقدير معطوفةٌ على جملةٍ لا موضعَ لها .

والثالث : أن تَجعل الجملةَ حالًا من التاء فى « سَرَرْتِنِى » والعائدُ على التاء من حالها هو الضمير المستتر فى « تَرُعْنى » فكأنك قلت : أىّ يومٍ سَرَرْتِني غيرَ رائعٍ لى ، وهذه حالٌ مقدَّرةٌ كقولك : « مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائِداً به غداً[(٣)] » أى مقدِّراً به الصَّيد ، ومثلُه فى التنزيل : ﴿ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ[(٤)] ﴾ أى مُقدِّرين الخلود ، ومن ذلك : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ[(٥)] ﴾ أى مقدِّرين التحليق ، لأن التحليقَ لا يكون فى وقت الدخول ، وكذلك المراد : أىّ يومٍ سررتِنى بوصالك غيرَ مقدِّرٍ أنك تَرُوعنى ثلاثةَ أيام بصُدودِك . فهذه ثلاثة أقوال جارية فى مِضمار كلامِ العرب .

ومَن رَوى : « لم تَرُعْنى ثلاثةٌ » برفع « ثلاثة » على إسناد الفعل إليها ، كانت

---

(١) الرجز فى معانى القرآن ٤٤/١ ، وتفسير الطبرى ١٤٤/٢ ، والقرطبى ٤٣٤/١ ، والبيت الأول فى اللسان (نصر) شاهداً على أن « أنصار » بمعنى النصارى . وقد أعاد ابن الشجرى هذا الرجز فى المجلس الرابع والأربعين .

(٢) قدّره فى المجلس المذكور على حذف الفاء ، أى : فكنت .

(٣) أعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والسعين . وهو فى الكتاب ٤٩/٢ ، والمقتضب ٢٦١/٣ ، والأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨ ، والاستغناء فى أحكام الاستثناء ص ٤٢٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧١ ، واللسان (خلف) ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٦٢ ، وحواشيه .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة الفتح ٢٧ .

العُلْقةُ بين الجملتين بتقدير الوصفِ أو العطف ، وبطل أن تكون الجملةُ حالًا لخلوِّ / ٨٠
« تُرْغِنِى » من ضميرٍ يعود على ذى الحال .

بيتٌ آخرُ(١) له :

جَرَّبْتُ مِن نارِ الهَوَى ماتَنْطفِى ‏ ‏ ‏ نارُ الغَضا وتَكِلُّ عمَّا تَحْرِقُ

وهذا البيتُ أيضاً مِمَّا أَمَرُّوه على أسماعهم إمراراً ، فلم يُعطوه حِصَّةً من التفكّر ، ولم يُولوه طَرَفاً من التأمل ، ويتوجَّه فيه سؤالٌ عن معنى « ما » الأولى ، وسؤالٌ عن الفاعل المستكنّ فى « تَحرِق » إلى أىِّ النارين يعود ؟ وسؤالٌ عمَّا فيه من الحُذوف ، وسؤالٌ عن الجارّ الذى هو « عن » بم يتعلّق ؟ فإنّ الانطِفاءَ والكُلُولَ كِلاهما ممّا يتعدّى بعَنْ ، قال الأخطل(٢) :

وأطفأتَ عنِّى نارَ نُعمانَ بعدَما ‏ ‏ ‏ أَغَـذَّ لأمـرٍ عاجـزٍ وتَجـرَّدا

وأنا أوضّحُ لك ، إنْ شاء الله تعالى ، الأجوبةَ عن هذه الأسوِلةِ(٣) ، بعد أن أذكرَ لك نُبذةً تستفيدُها ، من اشتقاقٍ وغيرِه ، فمِن ذلك أن معنى التجريب تكريرُ الاختبار ، لأنّ أمثلةَ التفعيل موضوعةٌ للمبالغة والتكثير ، وأصلُه من قولهم : جَرَّبْتُه : أى داويتُه مِن الجرَب ، فنظرتُ أيصلُح حالُه أم لا ، ومثله : قَرَّدتُ البعيرَ : أى أزلْتُ عنه القُراد ، وقَرَّعتُ الفَصِيلَ : أى داويتُه من القَرَع ، وهو داءٌ يَلْحقُ الفِصال .

وأَلِفُ الغَضا أصلُها الياء ، لقولهم : أرضٌ غَضْياء(٤) ، ولا تجوز إمالتُه وإن كانت أَلفُه من الياء ، لأنّ فيه حرفَيْن مُسْتَعْلِيين(٥) .

---

(١) ديوانه ٢/٣٣٣ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٧ ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية . وأراد بنعمان : النعمان بن بشير بن سعد الخزرجى . والأمر العاجز : الشديد يعجز عنه صاحبه . وأغذّ : أسرع . وتجرَّد : شمَّر وجَدَّ .

(٣) فى هـ « الأسئلة » . وما فى الأصل محكىٌّ عن ابن جنى ، فإنه حكى : « سوال وأسولة » . بطرح الهمز . راجع اللسان (سول) .

(٤) الذى فى اللسان بالقصر ، قال : وأرضٌ غَضْيا : كثيرة الغَضَى .

(٥) وهما الغين والضاد .

ويقال : طَفِئت النارُ وانْطفأْت[1] ، مهموز ، ولكنه أبدلَ من همزة تنطفئ ياءً لانكسارِ ما قبلها ، كما أبدلَ الفرزدقُ[2] من المفتوح ماقبلَها ألفاً فى قوله :

راحَتْ بمَسْلمةَ البغالُ عَشيَّةً فارْعَىْ فَزارةُ لا هَنالكِ المَرْتَعُ

وهذا لا يُسمَّى تخفيفاً[3] ، وإنما هو إبدالٌ لا يجوز إلّا فى الشِّعر ، والتخفيفُ الذى يقتضيه القياسُ فى هذا النحو أن تُجعَلَ الهمزةُ فيه بَيْنَ بَيْنَ .

٨١ وأمّا « ما » من قوله : « ماتَنْطَفِى » فمصدريّة ، والضميرُ الذى فى « تَحرِقُ » / عائدٌ على « نارِ الهوى » ، وقوله : « عمَّا تحرقُ » متعلّق « بتَكِلُّ » ومعمول « تنطفِى » محذوف ، وذلك اختيارُ البصريين فى إعمالِ[4] الفِعلين ، كقولك : رضيتُ وصفحتُ عن زيد [أردتَ : رضيتُ عن زيد وصفحتُ عن زيد[5]] فحذفْتَ معمولَ الأولِ لدلالةِ معمولِ الثاني عليه ، وحُجّتُهم أن الثانىَ أقربُ إلى المعمول ، فإن استعملتَ الاختيارَ الكوفيَّ فعلَّقتَ[6] الجارَّ بالأول ، فلأنه الأسبقُ فى الذِّكر ، فهذا أحدُ المحذوفات من البيت .

والمحذوفُ الثانى : العائد إلى « ما » الثانية مِن صِلَتها ، وفيه حذفان آخران ، لأن تقديرَ معنى البيت : جرَّبْتُ مِن قُوّة نارِ الهوى انطفاءَ نار [الغضا[7]] وكُلُولَها عن إحراق ماتحرِقه نارُ الهوى ، لابدَّ من تقدير هذين المضافَين ، القوَّةِ والإحراق ؛ لأن المعنى يقتضيهما ، وإنما خَصَّ الغضا ، لأن نارَه أشدُّ النِّيران وأبقاها .

---

(١) هذه عن الزجاجى ، حكاها فى كتابه الجمل ، كما فى اللسان (طفأ) . وهى فى الجمل ص ٢٩٧ .

(٢) ديوانه ص ٥٠٨ ، وضرورة الشعر ص ١٣٨ ، وتخريجه فى كتاب الشعر ص ١٤٥ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثالث والستّين .

(٣) هذا كلام ابن جنى . راجع المحتسب ١٧٣/٢ .

(٤) فى شرح ديوان المتنبى – وهو ينقل عن الأمالى – « فى إعمال ثانى الفعلين » .

(٥) سقط من هـ ، ومن شرح الديوان .

(٦) فى الأصل : « علقت ... لأنه » .

(٧) سقط من هـ .

ومن هذه القصيدة :

كَبَّرْتُ حولَ دِيارِهم لمَّا بَدَتْ مِنها الشُّموسُ وليس فيها المَشْرِقُ[١]

ذكرت هذا البيت لأنهم أضربوا عن الكلام فيه صَفْحاً ، وفيه مايقتضى أسئلة ، أولها : كيف قال : بدَتْ منها الشُّموس ، فذكر المشبَّهَ به دون المشبَّه ، وأسقط أداة التشبيه ؟ والثانى : كيف جَمع الشمسَ وليس فى العالم إلا شمسٌ واحدة ، وهل فعل ذلك أحدٌ من الشعراء القدماء قبلَه ؟

والثالث : فى أىِّ شىء شَبَّه هؤلاء الممدُوحين بالشمس ؟

والجواب أنه كان حقُّ تشبيههم بالشمس أن يُقال : رجالٌ مثلُ الشمس ، ولكنه جاء به على حذف المشبَّه وإسقاطِ أداة التشبيه ، ليجعلَ كلَّ واحدٍ منهم الشمسَ على الحقيقة ، ثم جَمع الشمس ليُقابِلَ جماعةً بجماعة ، وبالغ فيما أراده من المعنى بإخباره أنه كبَّر الله سبحانه متعجِّباً من طلوع شُموسٍ فى / غير جهةِ ، ٨٢
المشرِق ، لأنّ ديارَهم كانت فى جهة المغرِب .

ومثلُ ذلك فى إسقاط المشبه وحرفِ التشبيه ، قصْداً لتحقيق الشَّبه قولك : لقيتُ فُلاناً فلقيتُ حاتماً جُوداً ، والنابغةَ شِعْرًا ، والأحنفَ حِلْماً ، وإياساً ذكاءً ، وعمرَو بنَ العاص دهاءً ، وخالدَ بن صفوان بلاغةً ، ويحيى[٣] بنَ عبد الحميد كتابةً .

فأمّا استجازةُ جمْع الشمس فلاختلاف مَطالِعها ومَغارِبها ، وازديادِ حَمْيِها[٢] وانتقاصِه ، وتغيّر لونِهَا فى الأصائل ، ولذلك قالوا : شمسُ الشتاء ، وشمسُ الصيف ، وشمس الضُّحَى ، وشمسُ الأَصيل ، فأضافوا إلى هذه الأشياء المتضادّة ، وليس شمسٌ غيرَها ، ولذلك جاء فى التنزيل على الأصل : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾[٤] أى مكانِ

---

(١) ديوانه ٢/٣٣٧ ، وأسرار البلاغة ص ٢٨١ .
(٢) فى هـ : « جميعها » ، وفى شرح الديوان -: « حرّها » .
(٣) هكذا . والمعروف بالكتابة هو : عبد الحميد بن يحيى .
(٤) سورة الشعراء ٢٨ ، والمزمل ٩ .

الشروق ومكانِ الغروب ، وجاء فيه : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾[1] أراد مشرِقَ الشتاءِ ومغرِبَه [ومشرِقَ الصيف ومغرِبَه][2] وجاء فيه : ﴿ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾[3] لأنَّ للشمس فى كلِّ يومٍ مشرِقاً ومغرِبًا غيرَ مشرِقِها ومغرِبها فى اليوم الذى قبله .

وأما جمْعُ الشمسِ فى الشعرِ القديم فنحوُ قولِ مالك الأشتر[4] :

حَمِىَ الحَدِيدُ عليهِمُ فكأنَّه   وَمَضانُ بَرْقٍ أو شُعاعُ شُمُوسِ

وأمَّا المعانى التى تَنَزَّلهم بها منزلةَ الشمس ، فمنها أن عُلوَّ أقدارِهم واشتهارَهم فى الناس كعُلُوِّ الشمسِ واشتهارِها ، ومنها أن الانتفاعَ بهم كالانتفاع بضِيائها ، ونَماءِ النبات بها ، ومنها أن إشراقَ وجُوهِهِم وصفاءَ ألوانهم كإشراقها وصفائِها[5] .

بيتٌ آخر منها[6] :

أمطِرْ علَىَّ سَحابَ جُودِكَ ثَرَّةً   وانظُرْ إلَىَّ برحمةٍ لا أَغْرَقُ

يقال : سَحابٌ ثَرٌّ ، للكثير الماء ، واستعارُوه للفرس الكثير الجرْى ، قال الشاعر[7] :

وَقْد أغدُو إلى الهَيْجا   ءِ بالمُحْتَنِكِ الثَّرِّ[8]

---

(١) سورة الرحمن ١٧ .   (٢) سقط من هـ .

(٣) الآية المتمة الأربعين من سورة المعارج . وجاء فى الأصل وهـ « رب » بإسقاط الباء ، وهو تحريف . وتمام الآية الكريمة : ﴿ فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون ﴾ وقد سقطت الباء أيضاً من شرح ديوان المتنبى ، وشارحه ينقل عن ابن الشجرى ، كما قدّمتُ مراراً .

(٤) الأشتر : لقبٌ له ؛ لأن رجلًا ضربه فى يوم اليرموك على رأسه فسألت الجراحةُ قَيْحاً إلى عينه فشتَرتها ، أى قلبَتْ جَفْنها من أعلى وأسفل . واسم الأشتر : مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعى الكوفى ، كان من أصحاب على رضى الله عنه ، وحديثه فى الجمل وصِفِّين معروف . والبيت فى أمالى القالى ٨٥/١ ، وشرح الحماسة ص ١٥١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٢ ، ومعجم الشعراء ص ٢٦٣ ، والتصريح على التوضيح ٩١/١ ، واللسان (شمس) . وشرح ديوان المتنبى ، الموضع السابق .

(٥) فى الأصل : وضيائها .   (٦) ديوانه : ٣٣٩/٢ .

(٧) هو ابن ضَبّة ، كما فى الحيوان ٢٩/٤ ، وانظر حواشيه .

(٨) رواية الحيوان « التّر » بالتاء الفوقية ، وكذلك فى اللسان (ترر) وفيه : التَّرُّ من الخيل : المعتدل الأعضاء ، الخفيف . ورواه الزمخشرى فى الأساس « الثر » بالثاء المثلثة ، كرواية ابن الشجرى .

/ المحتَنِكُ : الذى احتنكه السِّنُّ[1] ، وذلك إذا قَرَحَ[2] ، وقالوا للناقة الغَزيرة وللطَّعنة الواسعة ، ولِلْعَيْن الكثيرة الدمع : ثَرَّة . ٨٣

ونصَب « ثَرَّةً » على الحال ، وأنَّث الحالَ لأن السَّحاب بمعنى السحائب ، ومَن قال : سحابٌ ثَرٌّ ، فلأن السحابَ اسمٌ مفرَدٌ يقع على الجنس ، كالشَّجر والنَّخل ، والأغلبُ عليه التذكير ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ ﴾[3] و ﴿ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾[4] و﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾[5] وجاء التأنيث فى قوله تعالى : ﴿ وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾[6] و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[7] وأنَّث الشجرَ فى قوله : ﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾[8] وذكَّره فى قوله : ﴿ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾[9] .

وكان الوجه فى إعراب « لا أغْرَقُ » الجزم ، على أن يكون جواباً للطلب الذى هو قوله : « انْظُر إلىّ » بتقدير : فإنك إن تنظرْ[10] إلىّ لا أغرقْ ، ولهذا الحرف ذكرتُ هذا البيت .

---

(١) فى هـ : « أحنكته » ، وأثبت ما فى الأصل ، وهما سواء . يقال : أحنكته التجاربُ والسّنّ واحتنكته .

(٢) قالوا : إذا دخل الفرسُ فى السادسة واستتمّ الخامسة فقد قَرَح – بفتحتين – أى انتهت أسنانُه .

(٣) سورة البقرة ١٦٤ .

(٤) الآية المتمة الثمانين من سورة يٓس .

(٥) الآية المتمة العشرين من سورة القمر ، وانظر كتاب الشعر ص ٤٦٢ .

(٦) سورة الرعد ١٢ ، وانظر كتاب الشعر ص ٤٦١ ، وحواشيه . وسيأتى هذا كله مرّةً أخرى فى المجلسين الثامن والثلاثين ، والثانى والسبعين .

(٧) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٨) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ .

(٩) الآية العاشرة من سورة النحل .

(١٠) حكى هذا شارح ديوان المتنبى ٢/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، عن ابن الشجرى .

ورفْعُه يَحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أراد لئلَّا أُغْرَقَ ، وحذَف لَامَ العلَّة ، ثم حذف « أنْ » فرفَع ، كما فَعل فى قوله[1] :

أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

أراد أن أفقِدَها ، فحذف « أن » فارتفع الفعلُ لفَقْد الناصب ، قال طرَفة[2] :

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِى أَحضُرُ الوَغَى

أراد أن أحضر [الوغَى[3]] فلما أسقط « أن » رفع ، وإن كانت مرادةً ، ويدلُّك على أنّ الأصل أن أحضُرَ قولُه :

وأن أشهدَ اللَّذّاتِ هل أنت مُخْلِدِى

والثانى : أن تكون الفاءُ فيه مقدَّرة ، وإذا كانت الفاء فى الجواب[4] مقدَّرة ارتفع الفعلُ بتقديرها ، كما يرتفع بإثباتها ، وإذا كانوا يحذفونها من جواب الشرط الصريح فيرفعون ، كان حذفُها من جواب الأمر النائبِ عن الشرط أسهل ، فممّا حُذِفت فيه من جواب الشرط قوله :

٨٤ / مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها[5]

---

(١) ديوانه ٢٩٦/١ . وصدر البيت :

ياحاديى عِيرها وأحسِبُنى

وقد أنشده ابن الشجرى بتمامه فى المجلس الثانى والثمانين ، وابن هشام فى المغنى ص ٤٤٥ ، وانظر شرح أبيات المغنى ٣٧٥/٤ .

(٢) ديوانه ص ٣١ ، وشرح القصائد السبع ص ١٩٢ ، ورسالة الغفران ص ٢٥١ ، وهذا شاهدٌ كثير الدوران ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس الثانى والثمانين ، وانظر الكتاب ٩٩/٣ ، والشعر ص ٤٠٤ ، وحواشيهما .

(٣) سقط من هـ .

(٤) فى هـ : « أجوبة » وما فى الأصل مثله فى شرح ديوان المتنبى .

(٥) تمامه :

والشرّ بالشرّ عند الله سِيّانِ

ويروى « مثلان » . وقد أنشده ابن الشجرى فى المجلسين السادس والثلاثين ، والرابع والأربعين ، ونسبه لعبد الرحمن بن حسّان بن ثابت . وفى نسبة هذا البيت خلاف ، فينسب لعبد الرحمن بن حسان كما =

فأما قوله جل ثناؤه : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾(١) بضم الضاد وتشديد الراء ورفعها(٢)، ففيه ثلاثة أقوال : أحدُها : تقديرُ الفاء ، والثانى : التقديم والتأخير ، كأنه قيل : لايضرُّكم كيدُهم شيئا إن تصبروا وتتقوا ، وبهذا التقدير ارتفع « تُصرَعُ » من قول الراجز(٣) :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنَّك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

وإن شئت رفعته بتقدير الفاء(٤)، والثالث : أن يكون ضمُّ الراءَ إتباعاً لضمة الضاد ، كقولك : لم يرُدُّكم ، والأصل : يضرُرْكم ، فأُلقِيت ضمَّةُ المِثْلِ الأول على الساكن قبلَه ، وحُرِّك الثانى بالضم إتباعاً للضمة قبلَه ، فلما حُرِّك الثانى وقد سكن الأول وجَب الإدغام ، وتحريكُ الثانى فى هذا النحو بالفتح هو الوجه(٥)؛ لخفَّة الفتحة مع التضعيف ، وبه قرأ فى هذا الحرف المفضَّل الضبِّىّ عن عاصم بن أبى النَّجود .

* * *

= ترى ، ولأبيه حسّان ، ولكعب بن مالك الأنصارى رضى الله عنهم أجمعين . راجع ديوان حسّان ص ٥١٦ ، وديوان كعب ص ٢٨٨ ، ٣١٢ ، والكتاب ٦٤/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٥/٢ ، ٤٦٢/٣ ، وضرورة الشعر ص ١١٥ ، والتبصرة ص ٤١٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠١ ، والبسيط ص ٨١٧ ، وشرح الجمل ١٩٩/٢ ، ٥٩٢ ، وضرائر الشعر ص ١٦٠ .

(١) سورة آل عمران ١٢٠ .

(٢) وهى قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى . وقرأ باقى السبعة ﴿ لَا يَضِرْكُمْ ﴾ بكسر الضاد وسكون الراء . السبعة لابن مجاهد ص ٢١٥ ، والكشف لمكى ٣٥٥/١ . وانظر معانى القرآن للفراء ٢٣٢/١ ، وللأخفش ص ٢١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦١/١ ، وتفسير القرطبى ١٨٤/٤ .

(٣) هو جرير بن عبد الله البجلى ، وقيل : عمرو بن خثارم العجلى . انظر الكتاب ٦٧/٣ والمقتضب ٧٢/٢ ، وضرورة الشعر ص ١١٥ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٩٨ ، والتبصرة ص ٤١٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، وضرائر الشعر ص ١٦٠ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، وغير ذلك كثير .

(٤) وهو رأى المبرد . راجع المقتضب .

(٥) راجع مراجع تخريج الآية الكريمة . وانظر الجمل ص ٤١٥ .

المجلس الثالث عشر

وهو مجلس يومِ السبت ، رابعَ جُمادى الآخرة ، سنةَ أربع وعشرين وخمسمائة .

إعرابُ بيتٍ وما يتَّصل به

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِى بما لاقت لبونُ بنى زِيادِ[1]

هذا البيتُ من مقطوعة لقيس بن زُهير بن جَذِيمة بن رَواحة العَبْسىّ ، وكان سيّدَ قومه ، ونشأت[2] بينه وبين الرَّبيع بن زياد العبسى شَحْناءُ فى [شأن[3]] درعٍ ساومه فيها ، فلمّا نظر إليها وهو على ظهر فرسه وضعها على القَرَبُوس ثم ركض بها ، فلم يردَّها عليه ، فاعترض قيسٌ فاطمةَ بنت الخُرْشُب الأنمارية ، وهى إحدى المنجِبات ، وهى أمّ الربيع بن زياد ، وقد ذكرتُ هذا فيما مرَّ من الأمالى[4] ، وكانت / حين عرض لها ٨٥
قيسٌ في ظعائنَ مِن بنى عَبْس ، فاقتاد جملَها يريد أن يرتهِنَها بدِرْعه ، فقالت له : مارأيتُ كاليوم قطُّ فِعْلَ رَجُل ! أين ضَلَّ حِلمُك ؟ أترجو أن تصطلِحَ أنت وبنو زياد

---

(١) هذا الشاهد مما استفاضت به كتب العربية ، وقد أعاده المصنف فى المجلس الحادى والثلاثين . وانظر الكتاب ٣١٥/٣ ، ٣١٦ ، وضرورة الشعر ص ٦١ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٤ ، وشرح الحماسة ص ١٤٨١ ، ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠٤ ، وحواشى هذه الكتب كلّها .

(٢) هذه القصة فى غير كتاب ، وحسْبُك النقائض ص ٩٠ ، والأغانى ١٩٧/١٧ ، ومجمع الأمثال ١٩٤/١ ، عند ذكر المثل : « حسْبُك من شرٍّ سماعُه » .

(٣) ليس فى هـ .

(٤) فى المجلس الثالث .

أبداً وقد أخذت أمَّهم فذهبتَ بها يميناً وشِمالا ، فقال الناس فى ذلك ماشاءوا أن يقولوا ، « وإنَّ حَسْبَك مِن شَرٌّ سَماعُه » ، فأرسَلتْها مثلا [١] ، فعرَف قيسٌ ماقالت ، فخلَّى سبيلَها ، ثم اطَّرَد إبلًا لبنى زياد ، فقدم بها مكّة ، فباعها مِن عبد الله بن جُدْعان التَّيمىّ مُعاوَضةً بأدراعٍ وسيوف ، ثم جاور ربيعة بن قُرْط بن سَلَمة بن قُشَير ، وهو ربيعةُ الخير ، ويُكنَى أبا هلال ، وقيل : هو ربيعةُ بن قُرْط بن عَبْد [٢] بن أبى بكر بن كِلاب .

وقال قيسٌ فى ذلك :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِى ... بما لاقت لبونُ بنى زِيادِ
ومَحْبِسُها على القُرَشِىِّ تُشْرَى ... بأدراعٍ وأسيافٍ حِدادِ
كما لاقَيْتَ مِن حَمَلِ بن بدرٍ ... وإخوتِه على ذاتِ الإصادِ
هُمُ فَخَرُوا علىَّ بغيرِ فخرٍ ... ورَدُّوا دُونَ غايتِهِ جَوادِى
وكنتُ إذا مُنِيتُ بخَصْمِ سُوءٍ ... دلَفْتُ له بداهيةٍ نَآدِ
بداهيةٍ تَدُقُّ الصُّلْبَ منه ... فتَقْصِمُ أو تَجُوبُ على الفؤادِ
أُطَوِّفُ ما أُطوِّفُ ثم آوِى ... إلى جارٍ كجارِ أبى دُؤادِ
تظلُّ جيادُه يَعْسِلنْ حَوْلِى ... بذاتِ الرِّمْثِ كالحِدَأ الغَوادِى
كفانى ما أخافُ أبو هلالٍ ... ربيعةُ فانتهتْ عنِّى الأعادِى
كأنِّى إذ أُنَخْتُ إلى ابن قُرْطٍ ... أُنَخْتُ إلى يَلَمْلَمَ أو نَضادِ

---

(١) دللتُ على مكانه فى مجمع الأمثال ، وتأويله عند الميدانى : كفى بالمقالة عاراً وإن كان باطِلًا .

(٢) فى جمهرة الأنساب ص ٢٨٣ : عبد الله .

قوله : « ألم يأتيك »[1] أثبت الياءَ فى موضع الجزم لإقامة الوزن كما [أثبت الآخَرُ][2] فى قوله[3] :

هجوتَ زبَّانَ ثمّ جئتَ معتذرًا مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

٨٦ / ووجه ذلك أنَّهما نزَّلا الواوَ والياءَ منزلةَ الحرفِ الصَّحيح ، فقدَّرا فيهما الحركة ، فكأنَّ الجازم دخل ولفظ الفعل : يأتِيُكَ وتَهْجُوُ بِضم لاميهما ، كقولك : يضربُك ويَخْرُجُ ، فأسقط الحركةَ المقدرة كما يُسقِط الحركَة الملفوظَ بها ، ويدلُّك على أن الحركَة فى هذا النحو مرادةٌ أن الشاعرَ متى احتاج إليها أظهرها ، كما أظهر الضّمَّة فى ياء المنقوص ، والكسرةَ فى نحو :

جاءنى ناعِيٌ بِنَعْيِ سُلَيْمَى[4]

ونحو ما أنشده سيبويه[5] لأعرابىّ من بنى كُلَيب :

فيوماً يُجازِينَ[6] الهَوَى غيرَ ماضِيٍ ويومـاً تَرَى منهنَّ غُولٌ تَغـوَّلُ

---

(١) رواية النقائض والأغانى : « ألم يبلغك » وبها يفوت الإستشهاد . وفيه روايات أخرى يذهب معها الاستشهاد ، انظرها فى سر صناعة الإعراب ص ٧٨ ، ٦٣١ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، والخزانة ٣٦٢/٨ ، وشرح الشواهد للعينى ٢٣٤/١ .

(٢) سقط من هـ . ووجه الكلام : « كما أثبت الآخرُ الواوَ فى قوله » .

(٣) هو الإمام أبو عمرو بن العلاء : وبيتُه هذا دائرٌ سيَّارٌ فى كتب العربية . انظره فى معانى القرآن ١٦٢/١ ، ١٨٨/٢ ، والحمل المنسوب للخليل ص ٢٠٣ ، وشرح الحماسة ص ١٧٧١ ، وزدتُه تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٢٠٤ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) هكذا فى الأصل ، وهـ . والذى فى كتاب سيبويه ٣١٤/٣ : « وقال – يعنى الخليل – وأنشدنى أعرابىٌّ من بنى كليب لجرير » . والبيت فى ديوان جرير ص ١٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٠٥٩ ، وزد عليه مافى حواشى سيبويه ، والأصول ٤٤٣/٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٦ ، وضرورة الشعر ص ٦٠ ، وضرائر الشعر ص ٤٢ .

ورواية الديوان : « فيوماً يجارين الهَوَى غيرَ ماصِباً » وعليها يفوت الاستشهاد . وبعده فى الديوان : « قال المهلبى : هذه رواية جيدة ، وسيبويه يرويه « غيرَ ماضِيٍ » بتحريك الياء ، وهو ردىء ، إلا أنه شاهد » . وانظر اللسان (مضى) .

(٦) فى هـ « يجارين » بالراء ، وأثبتُّه بالزاى من الأصل ، ومثله فى الخصائص ١٥٩/٣ ، واللسان =

وقد أثبتوا الألِفَ فى موضع الجزم ، تشبيهاً بالياء كقوله[(١)] :

إذا العجوزُ غضبتْ فطَلِّقِ ولا تَرَضَّاهــا ولا تَمَلَّــقِ

وكقول الآخر :

ما أنسَ لا أنساهُ آخِرَ عِيشَتى[(٢)]

فأما إثباتها فى قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾[(٣)] فلأنه نفىٌ لا نَهْى ، أى فلستَ تنسى إذا أقرأناك ، أعلَمه اللهُ أنه سيَجعلُ له آيةً تَبِينُ بها الفضيلةُ له ، وذلك أنّ المَلَكَ كان ينزل عليه بالوحى فيقرؤه عليه ولا يُكرِّره ، فلا يَنسى صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً مما يُوحيه إليه وهو أُمِّىٌّ لايخُطُّ بيده كتابًا ولا يقرؤه ، قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ[(٤)] ﴾ .

وقوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ[(٥)] ﴾ فيه قولان : أحدهما : إلا ماشاء الله أن تنساه ثم تذكَره بعد ، والآخر : إلا ماشاء الله أن يؤخِّرَه فتتركَ تلاوتَه على أصحابك إلى وقتٍ آخر ، فعلى هذا يكون معنى ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ : فلا تَترُك ، كما قال : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ[(٦)] ﴾ أى تركوا الله فتركهم .

= (مضى) . وهما روايتان ، راجع التعليق السابق . وهناك ثالثة فى ضرائر الشعر « يجاذبن » .

(١) رؤبة . ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، وشرح الحماسة ص ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، والحلبيات ص ٨٦ ، وتخريجه مستقصى فى كتاب الشعر ص ٢٠٥ .

(٢) تمامه :

مالاح بالمَعْزاءِ رَيْعُ سَرابِ

وقائله حصين بن قعقاع بن معبد بن زرارة ، كما ذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافية ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٠٤ ، وحواشيه . والمعزاء بفتح الميم وسكون العين المهملة ، بعدها زاى معجمة : الأرض الصلبة الكثيرة الحصا . والريعُ : مصدر راع السرَّابُ يريعُ : أى جاء وذهب » .

(٣) الآية السادسة من سورة الأعلى . وأصل هذا التأويل عند أبى على ، فى كتاب الشعر ص ٢٠٦ .

(٤) الآية التاسعة من سورة الحجر .

(٥) الآية السابعة من سورة الأعلى .

(٦) سورة التوبة ٦٧ .

ورُوِى[1] أن المأمونَ قال لأبى علىٍّ الْمِنقَرِىّ : بلغنى أنك أُمِّىٌّ ، وأنك لا تُقيمُ الشِّعر ، / وأنك تَلْحَن ، فقال : ياأمير المؤمنين ، أما اللَّحنُ فربّما سبَق لسانى بشىءٍ ٨١
منه ، وأمّا الأُمّيَّة وكَسْرُ الشِّعر فقد كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكتُبُ ولا يُقيم الشِّعر ، فقال له : سألتُك عن ثلاثة عيوبٍ فيك فزِدتَنى رابعاً ، وهو الجهل ، ياجاهل ! إن ذلك كان للنبىّ صلى الله عليه وآله وسلم فضيلةً ، وهو فيك وفى أمثالك نَقِيصة ، وإنما مُنِعَ النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لنفى الظِّنَّة عنه ، لا لعيبٍ فى الشِّعر والكتابة .

وفى فاعل « يأتيك » قولان ، قيل : إنه مضمرٌ مقدَّر ، كما حكى سيبويه[2] « إذا كان غداً فأتنى » أى إذا كان مانحن[3] عليه من الرخاء أو البلاء غداً فأتنى ، وتقديره : ألم يأتك النبأُ ، ودلَّ على ذلك قوله : « والأنباءُ تَنْمِى » وقيل إن الباء فى قوله : « بما لاقت »[4] زائدة ، و « ما » هى الفاعل ، كما زِيدت الباء مع الفاعل فى : ﴿ كَفَى باللهِ ﴾[5] ومع المبتدأ فى قولهم : « بحَسْبِك قولُ السوء » ومع المفعول فى نحو : « لايَقْرأْن[6]

(١) هذه الحكاية بألفاظها فى تفسير القرطبى ٥٤/١٥ ، عند تفسير قوله تعالى من سورة يس : ﴿ وماعلمناه الشعر ومايتبغى له ﴾ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/١ . وذكر سيبويه أن نصب « غدا » لغة بنى تميم . والتقدير : إذا كان مانحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء فى غدٍ فأتنى . ويروى بالرفع « غدٌ » على أن يكون فاعلًا لكان التامة ، ولا حذف . راجع كتاب الشعر ص ٣٥٣ ، وحواشيه . وقد أعاد ابن الشجرى هذا الشاهد النثرى فى المجالس : الثامن والعشرين ، والسابع والثلاثين ، والتاسع والستين .

(٣) فى هـ : « ما نحن فيه » .

(٤) نسبه البغدادى فى الخزانة ٥٣٥/٣ للأعلم وابن الشجرى .

(٥) سورة الرعد ٤٣ ، والعنكبوت ٥٢ . وفى غير موضع من الكتاب العزيز . وانظر مايأتى فى المجلس المتمّ الثلاثين .

(٦) جزء من بيت ، وتمامه :

هنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أحمرةٍ سودُ المحاجر لا يقرأن بالسُّوَرِ

وينسب للقتال الكلابى ، وللراعى النميرى . ديوان القتال ص ٥٣ ، وديوان الراعى ص ١٢٢ ، وتخريجه فيه مستقصى ، وزِد عليه : كتاب الشعر ص ٤٤٢ وحواشيه . والحرائر : جمع حُرَّة ، ومعناها الكريمة والأصيلة ، وضِدُّ الأمة . والربّات : جمع ربّة بمعنى صاحبة . والأحمرة : جمع حِمار ، بالحاء المهملة ، وخَصّ الحمير ؛ لأنها رُذال المال وشرُّه . يقال : شرُّ المال مالا يزكّى ولا يُذكّى . والمحاجر : جمع محجر : بوزن مَجْلِس ومِنْبَر . والمحاجر من الوجه : حيث يقع عليه النقاب ، وما بدا من النقاب أيضا . وأراد سوادَ الوجه كله . والمعنى : هنّ خيْرات كريمات ، يتلون القرآن ، ولسْنَ بإماء سودٍ ذواتِ حُمُرٍ يسقيها . الخزانة ١١٠/٩ .

بالسُّوَرِ » ونحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) وهى ومجرورُها على القول الأوّل فى موضع النصب ، لا متعلقةٌ بتَنْمِى .

وقوله : « كما لاقيتَ » العامل فيه محذوف ، تقديرُه : لاقَيْتُ منهم كما لاقيتَ مِن حَمَل بن بدْر ، ومثلُه فى حذف الفعل منه للدَّلالة عليه قولُ يزيدَ بن مُفرِّغ الحِميرىّ (٢) :

لاذَعَرْتُ السَّوامَ فى وَضَحِ الصُّبْـ ـحِ مُغِيراً ولا دُعِيتُ يَزِيـدا
يومَ أُعطِى مِن المخَافةِ ضَيْماً والمنايـا يَرْصُدْنَنِى أن أَحِيـدا
طالِعـاتٍ أخـذْنَ كلَّ سَبيـلٍ لاشَقِيًّا ولا يَدَعْـنَ سَعِيــدا

أراد : لايَدَعْنَ شقيًّا ، فحذَف .

فأما قولُه تعالى جَدُّه : ﴿ كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٣) فهذا التشبيه فى الظاهِر كأنه منقطعٌ مما قبلَه ، لأنه جاء بعد قوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ ١٨
مُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) ثم وصَف المؤمنين فقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ (٥) [ثم قال] (٦) : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) ديوانه ص ٧٢ ، والخزانة ٣٦٧/٨ ، حكاية عن ابن الشجرى ، والبيت الأول فى الخصائص ٢٧٣/٣ .

(٣) الآية الخامسة من سورة الأنفال .

(٤) أول سورة الأنفال .

(٥) سورة الأنفال : ٢-٤ .

(٦) ليس فى هـ .

وقد قيل فى اتصاله بما قبله وبما بعده أقوالٌ رغبتُ عن ذِكرها ، لبعدِها عن التأويل[(١)] ، وأوجَهُ ماقيل فيه أن موضعَ الكاف رَفعٌ خبرُ مبتدأ محذوف ، وذلك أن النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى قلّةَ المؤمنين يومَ بدر ، وكراهتَهم للقتال قال : « من قتَلَ منهم واحداً فله كذا ، ومَن أسَر واحداً فله كذا » وقيل : إنه جَعل للقاتل سَلَبَ المقتول ، ليرغّبَهم فى القتال ، فلما فرغ من أهل بدر ، قام سعدُ بن مُعاذ ، فقال : يارسولَ الله إنْ نَفَّلْتَ هؤلاء ما[(٢)] سمَّيْتَ لهم بقى [نَفرٌ[(٣)]] كثير من المسلمين بلا شىء ، فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلّهِ والرَّسُولِ ﴾ يصنع فيها مايشاء ، فسكتوا وفى أنفسهم من ذلك كراهية ، فقال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ أى اقبلُوا[(٤)] ما أمركم الله ورسولُه به فى الغنائم وغيرها ، ثم قال : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ والتقدير : كراهيتُهم[(٥)] لما فعلتَ فى الغنائم كإخراجك من بيتك على كُرْهٍ منهم ، ودلَّ على ذلك قولُه : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ .

وذات الإصاد[(٦)] : مكان .

وقوله : « وردُّوا دونَ غايتِه جَوادِى » كان قيسُ بن زهير خاطَرَ حُذيفةَ بن بدر الفَزارىَّ على فَرسَيْه ، داحِس والغَبْراء ، وفرسَىْ حذيفة الخَطَّار والحَنْفاء ، فجاء

---

(١) يعنى الأقوال التى حكاها مكىّ بن أبى طالب ، وقد بسط ابن الشجرى الكلام على هذه الأقوال فى المجلس الحادى والثمانين . وقد جمع أبو حيان خمسة عشر قولًا فى هذه المسألة ، ولم يستحسن شيئاً منها . انظر البحر ٤٥٩/٤ – ٤٦٣ ، والتبيان للعكبرى ص ٦١٦ .

(٢) فى الأصل « بما » وأثبت مافى هـ ، ومثله فى المجلس الحادى والثمانين .

(٣) ليس فى هـ . وانظر المصنَّف ٢٣٩/٥ ، والدر المنثور ١٦٠/٣ . وفيهما : « سعد بن عبادة » .

(٤) فى هـ : « أى اقبلوا ما أمركم الله ورسوله أى اقبلوا ما أمركم به فى الغنائم ... » .

(٥) هذا تقدير الفراء ، كما فى معانى القرآن ٤٠٣/١ ، وقد حكاه ابن الشجرى بألفاظه فى المجلس الحادى والثمانين . ونسب أبو جعفر الطبرى هذا القول لبعض نحويِّى الكوفة . انظر تفسيره ٣٩٢/١٣ . وراجع الكشاف ١٤٣/٢ ، والموضع السابق من البحر .

(٦) فى ديار عبس وسط هضب القليب . وهضب القليب جبال صغارٌ بنجد . معجم ياقوت ٢٩١/١ ، وانظر معجم مااستعجم ص ١٦١ .

٨٩ داحِسٌ سابقاً ، وقد أكمنتْ له فَزارةُ رجلًا ليصُدَّه عن الغاية إن جاء / سابقاً ، فلطَمَ وجهَه ثم أمسكه ، فجاء إلى الغاية مسبوقاً .

وقوله : « مُنِيتُ بخصْم سُوءٍ » : أى بُليتُ به ، والنَّآد : الشديدةُ من الدَّواهى . والقَصْم : الكَسْر ، وجار أبى دُؤاد : هو الحارثُ(١) بن هَمّام بن مُرَّة بن ذُهْل بن شَيْبان ، كان أبو دؤاد الإيادىّ جاوره ، فخرج صِبيان الحىِّ يلعبون فى غديرٍ فغمسوا(٢) ابن أبى دُؤادٍ فقتلوه ، فقال الحارث : لا يبقى فى الحىّ صبىٌّ إلا غُرِّق فى الغَدِير ، فوُدِىَ ابنُ أبى دُؤادٍ تسعَ دياتٍ أو عَشْرًا .

ويَعْسِلْن : من العَسَلان ، وهو اهتِزاز العادِىّ ، والحِدَأ : جمع حِدَأة ، طائر معروف ، ويَلَمْلَم ونَضاد : جَبلان ، ويقال أيضا : يَرَمْرَم .

بيتٌ آخر(٣) :

فإنَّ لَها جارَيْن لن يَغْدِرا بها أبو جَعْدَةَ العادِى وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

أبو جعدة : الذئب ، وعَرْفاء(٤) جيأل : الضَّبُع ، والضميرُ يعود على غَنمٍ تقدَّم ذكرُها ، وإذا اجتمع الذئب والضَّبُع اشتغل كلٌّ واحدٍ منهما بالآخر ، وسَلِمت .

---

(١) وهكذا فى النقائض ص ٩١ ، والأغانى ١٧/١٩٩ ، وقيل : إن جار أبى دُؤاد هو كعب بن مامة . قالوا : كان كعبٌ إذا جاوره رجلٌ فمات وَدَاه ، وإن هلكَ له بعيرٌ أو شاةٌ أخلَفَ عليه ، فجاوره أبو دُؤاد الإيادىّ الشاعر ، وكان يفعل به ذلك ، فصارت العربُ إذا حمدت جاراً لحُسْنِ جِواره قالوا : كجار أبى دُؤ د ، ثم أنشدوا بيت قيس بن زهير هذا . الدرة الفاخرة ص ١٣٠ ، وثمار القلوب ص ١٢٧ ، ومجمع الأمثال ١/١٦٣ (حرف الجيم – جارٌ كجار أبى دُاؤد) . وانظر فى تضعيف هذه الرواية ديوان أبى دؤاد ص ٢٦٠ .

(٢) فى النقائض : « فَقَمسَ الصبيان ابن أبى دؤاد » وقمس بمعنى غمس .

(٣) للكميت ، كما فى المنصف ٣/٦ ، واللسان (عرف) . وهو من غير نسبة فى كتاب الشعر ص ٢٩١ ، ورواية الصدر فيه ، وفيهما :

لنا راعيا سوءٍ مضيعان منهما

(٤) يقال للضبع « عَرْفاء » لطول عُرْفِها وكثرة شعرها .

الغَنم ، وفى كتاب سيبويه[١] « اللهمَّ ضَبُعاً وذِئباً » .

بيتٌ آخر :

وقد جَعَلتْ نفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمةٍ ... لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها[٢]

الضَّغْم : العَضّ ، ومنه قيل للأسد : ضَيْغَم ، و « ها » من قوله : « لضَغْمِهِماها » ضمير الضَّغمة ، وانتصابُه انتصابُ المصدر ، وفاعل المصدر محذوف ، والتقدير : لضَغْمِى إيَّاهما الضغمةَ[٣] ، واللام متعلِّقةٌ بيَقْرَع .

عدِىّ بن زيد العِبادِىّ[٤] :

أَرَواحٌ مودِّعٌ أم بكُورُ ... أنت فانظُرْ لأىِّ حالٍ تصيرُ

قال أبو علىّ : رواحٌ مودِّعٌ : كقولهم : ليلٌ نائم ، ولو أُنْشِد « مودَّعٌ » جاز ،
٩٠ وكان / التقدير : مُوَدَّعٌ فيه ، وحُذِف كما حُذِف من قوله[٥] :

* كَبِيرُ أُناسٍ فى بِجادٍ مُزَمَّلِ *

أى مُزَمَّلٍ فيه . انتهى كلامه .

---

(١) ٢٥٥/١ .

(٢) أنشده المصنف فى المجلس الخامس والستين ، ضمن قصيدة نسبها للقيط بن مُرَّة الأسدى ، وتروى أيضاً لمغلّس بن لقيط . انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ، والإيضاح ٣٤/١ ، وشرح شواهده إيضاح الشواهد ص ٨٢ ، وشرح الجمل ١٩/٢ ، والخزانة ٣٠١/٥ – ٣٠٥ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى إيضاح الشواهد .

(٣) أعاد ابن الشجرى هذا الكلام فى المجلس الخامس والستين ، وحكاه عنه البغدادى فى الخزانة ، ثم قال : « وقد اختلف الناس فى معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجرى » .

(٤) ديوانه ص ٨٤ ، وتخريجه فى ص ٢١٦ ، وزِد عليه مافى حواشى طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، وكتاب الشعر ص ٣٢٥ .

(٥) امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٥ ، ٣٧٦ ، والكامل ص ٩٩٣ ، والخصائص ١٩٢/١ ، ٢٢١/٣ ، والمحتسب ١٣٥/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٦ ، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، والمغنى ص ٥٦٩ ، ٧٦٠ ، وشرح أبياته ١١١/٧ ، والخزانة ٩٨/٥ ، وانظر فهارسه .

كأنَّ ثَبِيراً فى عَرانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُناسٍ فى بِجادٍ مُزَمَّلِ

البِجادُ : الكِساءُ المخطَّط ، والمزمَّل : الملفَّف ، ولولا تقديرُ « فيه » هاهنا وجبَ رفعُ « مزمَّل » على الوصف لكَبير ، وتقدير « فيه » أمْثَلُ مِن حَمْلِ الجرّ على المجاورة [1] ، شبَّه الجبَلَ فى أوائل الوَبْل ، وهو المطرُ الشديدُ الوقع ، العظيمُ القَطْرِ ، بكَبيرِ قومٍ مُتلفِّفٍ بكِساء .

ويُرْوَى : « لأىِّ ذاك تَصِيرُ » وقال : لَأىِّ ذاك ، ولم يقل : ذَيْنِك ، لأنهم قد يُوقِعون ذاك وذلك على الجُمَل ، يقول القائل : زارنى أمسِ زيدٌ وأخوك معه وهما يضحكان ، فتقول : قد علمتُ ذلك ، ولذلك جازت إضافةُ « بين » إلى ذلك فى قوله تعالى : ﴿ لَافَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[2] ومثله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾[3] ألا تَرَى أن إضافة « بين » فى قولك : جلست بينَ زيدٍ ، لايجوز حتى تقول : وبكرٍ ، أو بينَ الزيدَيْن ، أو بينَ القوم ، أو نحو ذلك .

وأما قوله : « لأىِّ حالٍ » ولم يقل : لأيةِ حالٍ ، فيجوز أن يكونَ على لغة من [ذكَّر الحالَ ، ويجوز أن يكون على لغة من][4] أنَّثها لأن تأنيثَها غيرُ حقيقىّ ، ويجوز أن يكون حَمَلَ الحالَ على الشأن ، لأنهما فى المعنى متقاربان .

ويَحْتَمِل « رَواح » أن يكونَ خبراً عن « أنت » ، بتقدير : أذُو رواحٍ أنت ؟ ويَحْتَمِل أن يكون مبتدءًا خبرُه محذوفٌ ، أى أَلَكَ رَواحٌ ؟ ويَحْتَمِل أن يكون خبرَ

---

(١) وهذا رأى ابن جنى . راجع الخصائص .

(٢) سورة البقرة ٦٨ ، وقد بسط ابن الشجرى الكلام على « بين » فى المجلس الحادى والستين ، وانظر معانى القرآن للفراء ١/٤٥ .

(٣) سورة الفرقان ٦٧ .

(٤) ساقط من هـ .

مبتدأٍ محذوف ، أى أرَواحُك رواحٌ مودِّع ؟ فعلى هذين التقديرين يرتفع « أنت » بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّره « انظُرْ » وإن شئتَ رفعتَه بتقدير : أم ذُو بُكُورٍ أنت ؟ وإن شئتَ رفعتَه بالمصدر الذى هو « بُكور » رَفْعَ الفاعِل بفعله ، كقولك : أم بُكُورُ زيدٍ ، بتقدير : أم أن يَبْكُرَ زيدٌ ، وإن شئت جعلتَه فى قول أبى الحسن الأخفش[(١)] مبتدءًا
وخبره « فانظُرْ » والفاء زائدة ، وإلى هذا ذهب فى قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ٩١
فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[(٢)] وسيبويه[(٣)] وغيرُه من البصريين قدَّروا الخبر : فيما فُرِضَ عليكم ، أو فيما يُتْلَى عليكم : السارقُ والسارقةُ ، أى حَدُّ السارقِ والسارقةِ .

قال أبو علىّ : إذا قلتَ : زيداً فاضرب ، فزيدٌ منصوب بهذا الفعل ، وليست الفاء بمانعةٍ من العمل ، وتُسمَّى هذه الفاءُ معلِّقةً ، كأنها تعلِّقُ الفعلَ المؤخَّر بالاسم المقدَّم ، فهى تُشبه الزائدة ، ويدلُّك على أن العاملَ هو هذا الفعل قولُك : بزيدٍ فامْرُرْ ، لأن[(٤)] الباء لابدَّ لها مِن شىءٍ تتعلَّق به .

* * *

---

(١) معانى القرآن له ص ١٢٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٢٦ ، وسترى أن ابن الشجرى قد سلخ كلام أبى علىٍّ فى هذه الأعاريب .

(٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) الكتاب ١٤٣/١ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٣٠٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١ ، والبحر المحيط ٤٧٦/٣ .

(٤) فى هـ : فإن الباء لابدَّ لها من متعلَّق به .

المجلس الرابع عشر

وهو من القصيدة التى هذا البيت أوَّلُها :

أيُّها الشامِتُ المُعَيِّر بالـدَّ ... هرِ أأنت المُبَـرَّأُ الموفُـورُ(1)

أم لديكَ العهدُ الوثيقُ مِن الأيّـ ... ـامِ بلْ أنت جاهلٌ مغرورُ

مَن رأيتَ المَنُونَ عرَّيْنَ أم مَنْ ... ذَا عليه مِن أن يُضامَ خَفِيرُ

أين كِسْرَى كِسْرَى الملوكِ أنُوشَرْ ... وانَ أم أيـن قبلَـه سابُـورُ

وبَنُو الأصفرِ الكِرامُ ملوكُ الرُّ ... ومِ لم يَبْقَ منهُـمُ مذكـورُ

وأخُو الحَضْر إذ بَناه وإذ دِ ... جلَةُ تُجْبَى إليـه والخابُـورُ

شادَهُ مَرْمَـراً وجَلَّلـهُ كِلْـ ... ـساً فللطَّيْرِ فى ذُراه وُكُورُ

لم يَهَبْه رَيْبُ المَنُونِ فبادَ الْـ ... ـمُلْكُ عنـه فبابُـه مهجـورُ

وتفكَّرْ ربُّ الخَوَرْنَقِ إذ أشْـ ... ـرفَ يوماً ولِلهُدَى تَفْكِيرُ

سَرَّه مُلكُه وكثرةُ ما يَحْـ ... ـوِيهِ والبَحْرُ مُعْرِضاً والسَّدِيرُ

فارْعَوَى قلبُه فقال فما غِبْـ ... ـطَةُ حيٍّ إلى المماتِ يصيرُ

ثم بعدَ الفَلاح والمُلْكِ والإمَّـ ... ـةِ وارتْهُـمُ هنـاك القُبـورُ

/ ثم أضْحَوْا كأنهمْ وَرَقٌ جَـ ... ـفَّ فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبُورُ ١٣٧

وكذاكَ الأيَّامُ يَغْدِرْنَ بالنَّا ... سِ وفيها العَوْصاءُ والمَيْسُورُ

---

(1) ديوان عدىّ ص ٨٧ ، وتخريجه فى ص ٢١٧ . وزِدْ عليه مافى حواشى طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، وكتاب الشعر ص ٢١٦ .

إن يُصبْنِى بعضُ الأذاةِ[(١)] فلَا وَا ـنِ ضعيفٌ ولا أكبُّ عَثُورُ
وأنا الناصِرُ الحقيقةِ إن أظْـ ـلَمَ يومٌ تَضِيقُ فيه الصُّدورُ
يومَ لا ينفَعُ الرَّواغُ ولايُقْـ[(٢)] ـدِمُ إلا المُشَيَّعُ النِّحْرِيرُ

قوله : « أيُّها الشامِتُ » خاطَبَ به عديَّ[(٣)] بنَ مَرِينا الأسدىّ ، وقوله : « المعيِّرُ بالدَّهر » أراد بنَوائبِ الدهر ، يقال : عيَّرتُه بكذَا ، وعيَّرتُه كذا ، وطَرْحُ الباءِ أكثر ، قال المتلمِّس[(٤)] :

يُعَيِّرُنِى أمِّى رجالٌ ولا أَرَى أخا كَرَمٍ إلَّا بأن يتكرَّما

وقوله : « المُبرَّأُ » أراد المبرَّأَ من المصائب ، والموفور : الَّذى لم يُؤْخَذْ من ماله شيءٌ ، يقال : وُفِرَ فُلانٌ يُوفَرُ .

وقوله : « مَن رأيتَ المَنُونَ عَرَّيْنَ » المَنُونُ يذكَّر ويؤنَّث ، فمن ذكَّره أراد الدهر ، ومن أنَّثه أراد المَنِيَّةَ ، ويكون واحداً وجمعاً ، وقوله : « عَرَّيْن » يدلُّ على أنه ذَهب به مَذْهَبَ الجمع ، كأنه أراد الدُّهورَ أو المَنايا ، وقيل للدهر أو الموت : المَنُون ، لأنه يقطَعُ مُنَنَ الأشياء ، أى قُواها .

و [قوله[(٥)]] « عرَّين » معناه اعتزلْنَ ، ومنه العَرِيَّةُ[(٦)] ، وهى النخلةُ التى إذا عُرِضَ النخلُ على بيع ثَمرتِه عُرِّيَتْ منه ، أى عُزِلت عن المُساوَمة ، ويروى : « خَلَّدْنَ » أى تركْنه يُخَلَّد .

---

(١) فى هـ : « إن تصبنى بعد ... » وصححته من الأصل والديوان .
(٢) فى الأصل وهـ ، والديوان : « ولاينفع » ، وأثبتُّ مافى الجمهرة ٢/٣٩٨ ، والمعرب ص ٣٣١ ، وشفاء الغليل ص ٢٢٦ .
(٣) انظر خبر عداوته للشاعر فى أسماء المغتالين ص ١٤٠ ، والأغانى ٢/١١٥ .
(٤) ديوانه ص ١٤ ، ومختارات ابن الشجرى ص ١١٨ .
(٥) ليس فى هـ .
(٦) فى هـ : والعريَّةُ هى النخلة .

والضَّيْم : القَهْرُ .

والخَفِير : المانِعُ ، والحامى ، يقال : خفرْتُه : إذا منعْتَه وحَميْتَه ، وأخفرتُه : إذا نَقضْتَ عهدَه وأسلمْتَه .

وأبَى أبو علىٍّ فى « المَنُون » إلا الرفع (١) ، ولم يُجِز فيها النَّصْبَ بوجه ؛ لأن رأيتَ فى معنى علِمْتَ ، وقد وقع متوسِّطاً ، فلا يخلو من أن يكونَ ملغًى أو مُعْمَلًا ، فإن اعتقدتَ إلغاءَه حكمتَ بأن « مَنْ » مبتدأ « و « المنون » مبتدأ ثانٍ ، و « عَرَّيْن » جملةٌ مِن فِعلٍ وفاعل فى موضع خبرِ المبتدأ الثانى ، والجملةُ التى هى المبتدأ الثانى وخبرِه خبرٌ عن المبتدأ الأول ، والعائدُ إلى « المُنون » من خبرها النون ، والعائد إلى « من » محذوفٌ ، كما حُذِف عائدُ المبتدأ فى قوله (٢) :

قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تدَّعِى ... علىَّ ذَنْبًا كُلُّه لم أصنعِ

وفى قول الآخر :

* ثلاثٌ كلُّهنّ قتلتُ عَمْدًا (٣) *

وفى قراءة مَن قرأ : ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾ (٤) .

والتقدير : أىُّ إنسانٍ فيما ترى ، المنونُ عرَّيْنَه ؟ وإن اعتقدتَ إعمال « رأيت » حكمت بأن « مَن » مفعولٌ أول ، والجملةُ التى هى « المُنونُ عرَّيْنَ » فى موضع المفعولِ الثانى ، والتقدير : أىَّ إنسانٍ علمتَ ، المَنُونُ عرَّيْنه ، كقولك : أزيداً علمتَ الهنداتُ أكرَمْنه ؟

---

(١) راجع كتاب الشعر ص ٢١٦ .

(٢) فرغتُ منه فى المجلس الأول .

(٣) تمامه :

فأخزى الله رابعةً تعودُ

وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الموفى الأربعين . وهو من غير نسبة فى الكتاب ٨٦/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٢٥٢ ، والتبصرة ص ٣٢٨ ، ونتائج الفكر ص ٤٣٦ ، وشرح الجمل المنسوب للخليل ص ٣٦ ، والخزانة ٣٦٦/١ .

(٤) الآية العاشرة من سورة الحديد . وتقدَّم الكلام على هذه القراءة فى المجلس الأول .

ويتَّجه عندى نَصْبُ « المنون » على أن تجعلَها مفعولًا لرأيتَ ، « وعرَّين » فى موضع المفعول الثانى ، وتجعل « من » مبتدءًا ، و « رأيت » ومفعولَيها خبراً عنه ، والعائدُ إلى المبتدأ الهاءُ المحذوفة التى هى مفعول « عَرَّيْن » وجاز[(١)] حذفُ العائد إلى المبتدأ من الجملة المخبَرِ بها عنه ، على قولِك : زيدٌ ضربتُ ، وقولِ امرئ القيس[(٢)] :

فلمَّا دَنَوْتُ تسَدَّيْتُها فثَوْبٌ نسيتُ وثوبٌ أُجُرّ

وقولهم : « شهرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مَرْعَى[(٣)] » أى شهرٌ تَرَى فيه العُشْبَ .

فكأنك قلت : أىُّ إنسان علمتَ النساءَ أكرَمْن ؟ أردتَ أكرمْنَه ، فحذفْتَ .

ومواضعُ حذفِ العائد ثلاثة : الصِّلةُ والصِّفة والخبر ، وحذفُه من الصِّلة أقْيسُ مِن حذفِه من الصِّفة ، وحذفُه مِن الصِّفةِ أقْيسُ مِن حذفِه من الخبر ، وإنما استحسنوا حذْفَه من الصِّلة حتى اتَّسعَ ذلك فى القرآن اتساعَ الإثبات ، لئلَّا يكونَ اسمٌ من أربعة[(٤)] أشياء ، فحذفُه من « الذى » مثل : ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِى بَنَوْا رِيبَةً فى قُلُوبِهِمْ[(٥)] ﴾ وإثباته مثل : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبأَ الَّذِى آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا[(٦)] ﴾ وحذفُه من « مَنْ » مثل :

---

(١) فى هـ : وجاء .

(٢) ديوانه ص ١٥٩ ، وروايته : « فثوباً نسيت وثوباً أجر » بالنصب . وأعاده ابن الشجرى برواية الرفع أيضا فى المجلس المتمّ الأربعين . وانظر الكتاب ٨٦/١ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، وحواشيهما .

(٣) يُروى هذا عن رؤبة . انظر الكتاب ، الموضع المذكور ، والنبات للأصمعى ص ٣٠ ، وأدب الكاتب ص ٩٦ ، ونتائج الفكر ص ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، والبسيط ص ٥٣٨ ، ٥٦٦ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس المذكور . ومعنى هذا القول أن المطر إذا وقع الأولُ منه فبَلَّ الأرض ، تمكث الأرضُ ترابا رطبا ، فهو قوله : « ثرى » ، ثم تنبت فيُرى النبات ، فهو قوله « ترى » ثم يكون فى الشهر الثالث مرعًى . وهذا قول الأصمعى . وقال الميدانى : « وإنما حذف التنوين من ثرًى ومرعًى فى المثل لمتابعة « ترى » الذى هو الفعل » .

(٤) هكذا قال : « أربعة » والأولى « ثلاثة » ؛ لأنهم قالوا إن الموصول وصلته والعائدَ من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة فى قوّة كلمة واحدة ، استطالوها فاستساغوا الحذف فيها . ولعلّ ابن الشجرى يعتبر الصلة اثنين ، من حيث إنها تتكون من جملة : مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل . وراجع حواشى الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، رحمه الله ، على أوضح المسالك ١٦٦/١ . وابن الشجرى متابع فى ذلك المبرّد ، وقد نبهت عليه فى المجلس الأول .

(٥) سورة التوبة ١١٠ .

(٦) سورة الأعراف ١٧٥ .

﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[1] وإثباتُه مثل : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقاً / ٩٤
حَسَناً ﴾[2] واستحسنوا حذفَ العائد من الصفة ، قياساً على حذفِه من الصِّلة ، لاشتراك الصِّلةِ والصفةِ فى أشياء ، منها أن الصفةَ تُتمِّم وتُكمِّل وتُوضِّح وتُخصِّص ، كما أن الصِّلةَ كذلك ، ومنها أن الصفةَ لا تعمل فى الموصوف ، كما أن الصلةَ لا تعمل فى الموصول ، ومنها أن الصفةَ لا تتقدَّم على الموصوف ، كما أن الصلةَ لا تتقدّم على الموصول ، ومنها أن العامِلَ فى الموصوف والصفةِ واحدٌ ، كما أن العاملَ فى الموصولِ والصلةِ كذلك .

ويفترقان فى أن الموصولَ لايكاد يستغنى عن الصِّلة ، والموصوفَ قد يستغنى عن الصفة ، فلذلك لم يتأكدْ تقديرُك الصفةَ مع الموصوف اسماً واحدًا ، كما تأكّد ذلك فى الصلة والموصول ، فإزالةُ العائد من الصلة كإزالة الياء من اشْهِيباب ، فى قولك : اشْهِباب[3] .

وأمّا خبرُ المبتدأ فيفارِقُ الصلةَ والصفةَ بأنه ليس مع المبتدأ كاسمٍ واحد ، وأنه ليس العاملُ فيهما واحداً ، على رأى أكثر النحويين ، وأنه قد يتقدَّم على المبتدأ ، وأنه إذا لم يُشغَل فى نحو قولك : زيدٌ ضربتُه ، عَمِل فى المبتدأ .

وقوله :

أين كِسْرَى خيرُ الملوكِ أَنُو شَرْوان

كان أَنُو شَرْوان بن قُباذ بن فَيْرُوز بنَ يَزْدَجِرْد بن بَهْرام جُور ، من أعظم ملوك فارس ، أعاد أمور[4] دولتهم إلى أحوالها بعد ضعفِها واختلالِها ، ونفَى رءوسَ المَزادِقة ، وعَمِل بسيرةِ أَرْدَشِير بن بابَك بن ساسان ، وافتتح أنطاكية ، وكان معظَمُ جنودِ

(١) سورة المدثر ١١ .
(٢) سورة النحل ٧٥ .
(٣) راجع الكلام عليه وعلى نظائره فى شرح الشافية ١٢١/٣ .
(٤) راجع المعارف ص ٦٦٣ .

قَيْصَر فيها ، وبنى بناحية المدائن المدينةَ التى سماها رُومِيَّة ، على صورة أَنطاكية ، وأنزل السَّبْىَ الذى سباه من أنطاكية فيها ، وافتتح مدينة هِرَقْل والأَسكندرية ، وملَّك آلَ المنذر على العرب ، وسار نحو الهَياطِلة ، واستعان عليهم بخاقان ، وكان قد
٩٥ صاهره ، فأوقع بهم ، وأنزل جنودَه / بِفَرْغانة ، فلما انصرف من خُراسانَ قَدِم عليه سيفُ بن ذى يَزَن الحميرىّ ، يَستنصِرُ على الحبشة ، فبعث معه إسوارًا[1] من عظماء أساورته فى جُندٍ من الدَّيْلَم ، فافتتحوا اليمن ، ونَفَوْا عنها السُّودان ، وأقاموا هناك إلى أن جاء الله بالإسلام ، وكانت مدَّةُ ملكه سبعاً وأربعين سنةً وأشهرا .

وقوله : « أم أين قبلَه سابُور » : كان قبلَ أَنُوشَرْوان بدهرٍ طويل سابُورُ بن أَرْدَشِير بن بابَك بن ساسان ، وبعدَ سابُور بن أردشير بدهرٍ : سابور بن هُرْمُز بن نَرْسى ، وكان يلقَّبُ ذا الأَكتاف ، وهو الذى عَناه ، وإنما قيل له : ذو الأَكتاف ، لأَنه غزا العربَ فى مَشاتِيها حتى أوغَلَ فى بلادها وغورِ مياهها ، وكان يَخلعُ أكتافَ مَن ظَفِر به [منهم][2] . وكِسْرَى : لقبٌ كان لملوك الفُرْس ، وقَيْصَرُ لملوك الرُّوم ، وخاقان لملوك التُّرك ، وبَغْبُورُ[3] لملوك الهند ، وتُبَّعٌ لملوك حِمْيَر .

وروى الكوفيُّون كِسْرَى ، بكسر[4] الكاف ، ورواه البصريُّون بفتحها ، إلا أبا عمرو بن العلاء ، وجمعتْه العربُ جَمْعين على غير القِياس ، وهما الأَكاسِرة والكُسُور[5] ،

---

(١) الإسوار ، بكسر الهمزة ، والضمُّ لغةٌ فيه : أعجميٌّ معرَّب ، وهو الرامى ، وقيل : الفارس ، ويُجمع على الأساور والأساورة : المعرَّب ص ٢٠ ، والذى فى المعارف : « فبعث قائداً من قوّاده » .

(٢) ليس فى هـ . وراجع المعارف ص ٦٥٧ .

(٣) فى الأصل : « يعبور » . وفى هـ : « يعبور » . وأثبتُّ ماجاء بحاشية الأصل ، قال : « بغبور ، بفتح الباء الموحدة وسكون الغين المعجمة وضمّ الموحدة ... لقب ملوك الصين » . وكذلك جاء فى لسان العرب (بغبر) . وضبط فيه بضم الباء الأولى ، ضبط قلم .

(٤) وهو الأفصح ، كما نصّ صاحب المعرّب ص ٢٨٢ .

(٥) ويُجمع أيضا : « كساسرة » على غير القياس . وقياسه « كِسْرَوْن » بفتح الراء ، مثل عِيَسْون ومُوسَوْن . اللسان (كسر) .

وذلك أن حَدَّ الأفاعلة أن يكون جمعاً لإفعال ونحوه ، كإسكافٍ وأساكِفة ، وأما الكُسُور فكأنهم جمعوه عليه بتقدير طَرْح ألفه ، فهو كجِذْع وجُذُوع ، فى قول مَن كسَر أوَّلَه ، ودَرْبٍ ودُرُوب ، فى قول من فتحه ، واستعمل الكُسُورَ أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نُباتَة ، فى قصيدة مدح بها الملكَ بهاءَ الدولة أبا نصر بن عَضُد الدولة وابنَه أبا منصور ، فقال :

وتفرَّسْتُ فيه غيرَ مُحابٍ ... أنه كائنٌ أباً للكُسُورِ[(1)]

يالَهَا مِن مَخِيلةٍ كان يَوْماً ... شامَها أرْدَشِيرُ فى سابُورِ

وقوله : « وأخو الحَضْر إذ بناه » يَحْتمل « أخو الحَضْر » أن يكون معطوفاً على الأسماء المرتفعةِ بالابتداء ، فالتقدير : أين كِسرى أم أين سابور ، وأين بنو / ٩٦
الأصفر ، ، وأين أخو الحَضْر ؟ ويجوز أن تقطعَه عمّا قبلَه ، فترفعَه بالابتداء وتجعلَ الخبر عنه « شاده » ، و « شاده » هو العامِلُ فى الظَّرف الذى هو « إذ » ومعنى شاده : رفعَه ، وقَصرٌ مَشِيدٌ : مرفوع ، وقيل : مبنىٌّ بالشِّيد ، وهو الجَصُّ ، ويقال لكلِّ حَجَرٍ أملس : « مَرْمَرٌ » وأراد شادَه بمَرْمَرٍ ، فلما حذف الباء عاقَبَها النَّصب ، فالتقدير : وأخو الحَضْر إذ بناه ، رفعه بمَرْمَر .

وقوله : « وَجَلَّله كِلْساً »[(2)] يقال : جلَّلتُه الثوبَ وبالثوب ، وطَرْحُ الباء أكثر ، والكِلْسُ : الصَّارُوج ، وهو الجَيَّارُ أيضاً ، وذُراه : أعاليه ، واحدتُها : ذِرْوة ،

---

(١) سقطت « أنه » من هـ .

(٢) بحاشية الأصل : « قال العسكرىُّ فى كتاب التصحيف : « ترويه العامةُ « جَلَّله » بالجيم ، وقرأتُه على ابن دريد : « خَلَّله » بالخاء المعجمة ، أى جعل الكِلْس فى خَلل الحجر ، وقال : جلَّله ليس بشىء . انتهى » .

وهذا الكلام أورده أبو أحمد العسكرىُّ فى كتابه شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٣٥ ، وأنشد ابن دريد البيت فى الجمهرة ٤٥/٣ ، وقال : « هكذا رواه الأصمعىُّ بالخاء معجمة ، وقال : ليس « جَلَّله » بالجيم بشىء ، وروى غيره بالجيم ، وقال الأصمعىُّ : إنما هو « خلَّله » أى صيَّر الكِلْس فى خلل الحجارة ، وكان يضحك من هذا ، ويقول : متى رأوا حِصْناً مُصَهْرَجا ؟ » .

مكسورة الأول ، ومثلُها لِحيةٌ ولُحًى ، فى قول مَن ضَمّ ، والكسرُ أفصح ، ونظيرها فى الشذوذ قَريةٌ وقُرًى.(١)

والحَضْر : مدينةٌ بين دِجْلةَ والفُرات بحيال تِكْريت ، شاهدتُ(٢) بقاياها ودخلتُها ، وقيل : إن الذى بناها الضَّيْزَن بن معاوية بن العُبَيد بن الأجرام بن عمرو ابن النَّخَع بن سَلِيح بن حُلْوان بن الحاف بن قُضاعة ، وكان مِلِكَ الجزيرة ، ومعه من بنى العُبَيد بن الأجرام وقبائل قُضاعة ما لا يُحْصَى ، ونال مُلكُه الشام ، وأغار على طرف من بلاد العَجم ، على عهد سابور ذى الأكتاف(٣) ، وفتح مدينةً من مُدُنهم يقال لها : بَهْرَسِير ، وقَتل من الأعاجم أعداداً ، فقال فى ذلك عمر بن أُلَاه(٤) بن جُدَىّ ، أحدُ بنى عِمران بن الحاف بن قُضاعة :

دَلَفْنا للأعاجِم من بعيدٍ بجَمْعٍ مِلْجَزيرةِ كالسَّعيرِ(٥)
لَقِيناهُمْ بِمَجْرٍ مِن عِلافٍ على الخيلِ الصَّلادِمةِ الذُّكُورِ
فلاقَتْ فارِسٌ منَّا نَكالًا وقَتَّلْنا هَرابِذَ(٦) شَهْرَ زُورِ

---

(١) إنما كان شاذا ؛ لأن ماكان على فَعْلة من المعتلّ فبابُه أن يُجمع على فِعال ، بالكسر ، مثل ظَبية وظِباء .

(٢) وأنا أيضاً شاهدتها ، وشاهدت بقايا قصر « الحَضْر » وهو بمحافظة نينوى من العراق الشقيق ، وكانت زيارتى هذه فى شهر مارس (آذار) ١٩٨٢ م حين دُعِيت للمشاركة فى ندوة (أبناء الأثير) التى أقامتها جامعة الموصل .

(٣) صحَّح ياقوت أن المراد هنا : سابور بن أردشير ، قال : « وليس بذى الأكتاف ؛ لأن سابور ذا الأكتاف هو سابور بن هرمز بن نرسى ... بن سابور البطل ، وهو سابور الجنود صاحب هذه القصة ، وإنما ذكرت ذلك ؛ لأن بعضهم يغلط ويروى أنه ذو الأكتاف » معجم البلدان ٢٨٢/٢ ، وراجع المعارف لابن قتيبة ص ٦٥٤ ، ٦٥٦ .

(٤) فى الأغانى ١٤١/٢ : « عمرو بن السليح بن حدى » ، وفى تاريخ الطبرى ٤٧/٢ : « عمرو بن ألة ابن الجدىّ » ، وفى الموضع السابق من معجم البلدان : « الجدى بن الدلهاث » .

(٥) فى هـ : « كالشغير » ، وصححته من الأصل ، والمراجع الثلاثة المذكورة ، ويقع اختلاف بينها فى الرواية .

(٦) الهرابذ : جمع هِرْبِذ ، بكسر الهاء والباء ، وهم خدم نار المجوس ، وقيل : عظماء الهند أو علماؤهم . اللسان وحواشى الأغانى .

قوله : « مِلْجزيرة » حذف نون « مِن » لسكونها وسكون اللام ، تشبيها للنون الساكنة بحروف اللين ، لأن فيها غُنَّةً تُضارع مافيهنّ من المدّ واللِّين ، ومثلُه قول عمرِو ابن كُلثوم :

/ فما أبقت الأيامُ مِلْمالِ عندَنا سِوَى جِذْمِ أَذْوادٍ مُحَذَّفةِ النَّسْلِ (١) ٩٧

وقولُ الآخر :

أبلغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غيْرَ الذى قد يُقال مِلْكَذِبِ (٢)

أبو دَخْتَنُوس : لَقِيطُ (٣) بن زُرارة التَّمِيمى ، ودَخْتَنُوس : اسمُ بنته ، وكان مجوسيًّا .

فأما قولهم فى بنى الحرث وبنى الهُجَيم وبنى العَنْبَر : بَلْحرِث وبَلْهُجَيْم وبَلْعَنْبَر ، فإنهم حذفوا الياء من « بنى » لسكونها وسكون لام التعريف ، ثم استخفُّوا حذف النون كراهةً لاجتماع المتقاربين ، كما كرِهوا اجتماع المِثلين ، فحذفوا الأوّلَ فى نحو :

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بن وائلٍ وعُجْنا صُدُورَ الخيلِ نحوَ تَمِيمِ (٤)

أراد : على الماء ، ونظيرُ هذا الحذف فى الكلمة الواحدة قولُهم فى ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ : ظَلْتُ ومَسْتُ ، ومنهم من يُسقط حركةَ ما قبل المحذوف ويلقى حركة المحذوف عليه ، فيقول : ظِلْتُ ومِسْت ، يُحرِّك الظاءَ والميمَ بكسر اللام والسين ،

---

(١) شرح الحماسة ص ٤٧٦ ، وأنشد فى اللسان (ذود) من غير نسبة . والمال أكثر مايُطلق عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم . والجِذم ، بكسر الجيم : الأصل ، والأذواد : جمع الذَّود ، ويقع على مادون العَشَرة . ومحذَّفة النسل : أى مقطوعة النَّسْل . وأراد بالأيام الوقعات .

(٢) أعاده فى المجلس الخامس والأربعين ، وهو فى الخصائص ٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٣٩ ، وضرائر الشعر ص ١١٤ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، ١١٦ ، واللسان (ألك - من) .

(٣) راجع الشعر والشعراء ص ٧١٠ .

(٤) نسبه ابن الشجرى فى المجلس السادس والأربعين لقطرىّ بن الفجاءة . وهو من قصيدة لقطرى فى الكامل ٢٩٧/٣ ، وانظر شعر الخوارج ص ٤٤ ، ١٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٨ ، ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٧ .

وقرأ قوم : ﴿ فَظِلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾[١] و ﴿ إِلٰهِكَ الَّذِى ظِلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً ﴾[٢] فإن كان ماقبلَ المحذوفِ ساكنًا لم يكن بُدّ من إلقاء حركته على الساكن لئلا يلتقىَ ساكنان ، وذلك قولهم فى أَحْسَسْتُ : أَحَسْتُ ، قال أبو زُبيد[٣] :

سِوَى أنَّ العِتاقَ مِن المَطايا أَحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

الأَشْوَسُ : الذى ينظُر بأحدِ شِقَّىْ عينيه تغيُّظًا ، وقيل : هو الذى يُصَغِّرُ عينيه ويضُمُّ أجفانَه ، والهاء التى فى « به » و « إليه » تعود على الأسَد ، ولأبى زُبَيد معه حديث .

فأما نحوُ بنى النّجَّار فلم يخفّفوه فيقولوا بَنَّجَّار ، لئلا يجمعوا بين إعلالين متوالِيين : الحذفِ والإدغام[٤] .

٩٧ والمَجْر : الجيشُ العظيم ، وعِلافٌ : بطْنٌ مِن قُضاعة ، والصَّلادِمُ من / الخيل : الشِّداد ، واحدها صِلْدِمٌ ، وأدخل الهاء فى الصَّلادِمة تأكيداً لتأنيث الجمع ، ومثله الصَّياقِلة والصَّيارِفة ، ودخولُ الهاء فى الجمع لمعانٍ ، هذا أحدُها ، والثانى : دخولُها فى نحو : الجَحاجِحة والتَّنابِلة ، عِوضاً من ياء الجَحاجِيح والتنابيل .

والثالث : دخولُها فى نحو : المَهالِبة والمَناذِرة ، دالَّةً على ما تدلُّ عليه الياء فى المهلَّبِيِّين والمُنذريِّين .

والرابع : دخولُها فى جمع أسماءٍ أعجمية جاءت على هذا المثال ، وذلك نحو : الجَوارِبة والمَوازِجة والكَيالِجة ، وواحد المَوازِجة : مَوْزَج ، وهو الخُفّ[٥] ، وإنما دخلت

---

(١) سورة الواقعة ٦٥ ، وقراءة الكسر هذه قرأ بها عبد الله بن مسعود ، والشّعبى ، والأعمش ، وغيرُهم . انظر زاد المسير ٣١٩/٥ ، ١٤٨/٨ ، وتفسير القرطبى ٢٤٢/١١ ، ٢١٩/١٧ .

(٢) سورة طه ٩٧ .

(٣) الطائى . والبيت فى ديوانه ص ٩٦ ، وتخريجه فى ١٦٥ ، ورواية الديوان « حَسَسْن » وتكلم عليه محقق الديوان . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والأربعين . وانظر المقتضب ٢٤٥/١ ، والتبيين ص ٤٠٧ .

(٤) راجع الممتع ص ٧١٨ .

(٥) وواحد الكيالجة : كيلجة ، وهو مكيالٌ معروفٌ قديما لأهل العراق . راجع المعرب ص ٢٩٢ ، والقاموس (كلج) والمصباح المنير .

الهاء فى جمع هذه الأسماء الأعجمية للمشابهة بين الاسم الذى تلحقه علامةُ النَّسَب ، وبين الأعجميّ المعرَّب ، من حيث كانا مُنْتَقلين ؛ هذا مُنْتَقلٌ إلى التعريب ، وذلك منتقلٌ من العلميّة إلى الوصفيّة ، وقد دخلت الهاء فيما اجتمع فيه النَّسبُ والعُجْمة ، وذلك نحو : السَّبابجة[1] والبَرابِرة ، يريدون : السَّبيجِيِّين والبربريِّين ، ودخولها فى هذا أوجب من دخولها فى المهالبة والموازجة ، لاجتماع المعنيين فيه .

* * *

---

(١) هم قومٌ ذوو جَلَدٍ من أهل السِّند والهند ، يكونون مع رئيس السفينة البحرية . والسَّبابجة : جاءت بالياء التحتية بعد السين « السيابجة » فى الأمالى وأصل المعرب للجواليقى ص ١٨٣ ، ١٩٦ ، وصحح الشيخ أحمد محمد شاكر فى حواشى المعرب أنها « السَّبابجة » بالباء الموحدة بعد السين . والأمر على ما قال الشيخ رحمه الله فى التهذيب ٥٩٨/١٠ ، واللسان (سبج) لكنى وجدتها بالياء التحتية فى الجمهرة ٥٠٤/٣ ، ويبدو أن هذا الخطأ قديم ، فقد وجدته كذلك فى نسختين صحيحتين قديمتين من كتاب الشعر ، وانظره ص ١٥٦ .

المجلس الخامس عشر

وهو مجلس يومِ السبت ، ثامنَ وعشرين من جُمادى الآخرة ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

ثم إن سابُورَ ذا الأكتافِ جَمَّع لهم وسار إليهم ، فأقام على الحَضْر أربعَ سنين ، وإن النَّضِيرةَ بنتَ الضَّيْزَن رآها سابورُ ورأته ، فعَشِقها وعشِقَته ، وكان من أجملِ أهلِ دهره ، وكانت من أحسن أهلِ زمانها ، فأرسلتْ إليه : ما الذى تجعل لى إن دللتك على عَورةِ المدينة ؟ فقال : أجعلُ لك حُكمَك ، وأرفَعُك على نسائى ،
٩٩ / وأخصُّك بنفسي دونَهنّ ، فدلَّته[1] على قَنَواتٍ كان يجرى الماء فيها مِن دِجلة إلى المدينة ، فقطع الماءَ عنهم ، وفتحها عَنْوَة ، وقَتل الضَّيزنَ وأبادَ بنى العُبَيْد ، وأصيبت قبائلُ مِن حُلوان بن الحاف بن قُضاعة فانقرضُوا .

قال ابن دريد[2] : تفرَّعت قُضاعة بين الحافِ والحاذِى[3] ، واشتقاق الحافِ من الحَفا ، والحاذِى من الاحتذاء . انتهى كلامه .

والحافِ : مما حذَفت العربُ ياءَه اجتزاءً بالكسرة ، كقولهم : العاصِ[4] ، فى العاصى

---

(١) حكى أبو الفرج والطبرى حيلة أخرى . انظرها فى الأغانى ١٤٢/٢ ، والتاريخ ٤٩/٢ .

(٢) الاشتقاق ص ٥٣٦ .

(٣) فى هـ : « الحادى » بالدال المهملة ، هنا وفيما يأتى . وصوابه بالذال المعجمة .

(٤) سيأتى هذا فى المجلس الثالث والخمسين .

ابن أميّة بن عبد شمس ، وفى العاصى بن وائِل السهمى ، وكقولهم : اليمان ، فى أبى حُذَيفة بن اليمانى ، وكقوله تعالى : ﴿ دَعْوَةَ الدَّاعِ ﴾ (١) .

وقال عُمر (٢) بن أُلاهٍ ، يذكر مَن هلكَ فى تلك الوقعة :

ألم يَحزُنْكَ والأنباءُ تَنْمِى   بما لاقَتْ سَراةُ بنى العُبَيدِ (٣)
ومَصرَعُ ضَيْزَنٍ وبَنِي أبيهِ   وفُرْسانِ الكتائبِ من تَزِيدِ
أتاهُمْ بالفُيُولِ مُجَلَّلاتٍ   وبالأبطالِ سابورُ الجُنُودِ

جاء فى هذه الأبيات سِنادُ الحَذْو ، والحَذْو : حركةُ ماقبل الرِّدْف ، فإن كانت ضَمّة مع كسرة فلا عَيب (٤) ، وإن كانت مع إحداهما فتحة ، سمِّى ذلك سِنادا ، كقول عمرو بن كلثوم (٥) :

تُصَفِّقُها الرياحُ إذا جَرَيْنا

مع قوله :

ولا تُبْقِى خُمُورَ الأنْدَرِينا

و :

تربَّعَتِ الأَجارِعَ والمُتُونا

وكذلك مجىء فتحة العُبَيد مع كسرة تَزِيد وضمّة الجُنُودِ .

رجع الحديث : وهدَم سابورُ المدينة ، واحتمل النَّضيرة بنت الضَّيْزن ، فأعْرسَ بها

---

(١) سورة البقرة ١٨٦ .
(٢) ذكرت الخلاف فى اسمه قريبا .
(٣) الأبيات فى الموضع السابق من الأغانى ، وتاريخ الطبرى ، ومعجم البلدان ٢/٢٨٣ .
(٤) راجع القوافى للأخفش ص ٣٦ ، ٥٩ ، والعيون الغامزة ص ٢٦٣ .
(٥) من معلقته الشهيرة . شرح القصائد السبع ص ٤١٦ . وانظر رسالة الغفران ص ٢٤٤ .

فى عَيْنِ التمر[1] ، فلم تزل ليلتَها تَتضوَّرُ مِن خُشونة فِراشها ، وهو من حرير مَحشُوٌّ بقَزّ ، فالتمس مايؤذيها ، فإذا ورقةُ آسٍ مُلتزقةٌ بعُكْنةٍ[2] من عُكَنِها قد أثَّرتْ فيها ، فقال لها سابُور : ويحَكِ ، بأىّ شيءٍ كان يغذُوك أبوك ؟ فقالت : بالزُّبْد والمُخّ وشُهْد الأبكار من النَّحل وصَفْوةِ الخمر ، فقال لها : غَذاكِ بهذا ثم لم تَصلُحى له ، فكيف بلِكِ أن تَصلُحى لى وأنا واتِرُك ؟ وأمر رجلًا فركِب فرسًا جَمُوحاً ، وعصَب غَدائرَها بذَنَبِه ، ثم استرْكَضه فقطَّعها ، وذكرها بعضُ شعرائهم فى قوله :

أقْفَرَ الحَضْرُ مِن نَضيرةَ فالمِرْ ... باعُ مِنها فجانِبُ الثَّرْثـــارِ[3]

وقد قيل إن صاحب الحَضْر هو السَّاطِرون بن أُسْطِيرُون ، وكان ملكَ السُّريانيِّين ، وكان مِن رُسْتاقٍ من رَساتِيق المَوْصِل ، يقال له : باجَرْمَى ، وشاهدُ هذا القول قولُ أبى دُواد الإيادىّ ، واسمه جاريةُ بن الحجَّاج[4] :

وأرَى الموتَ قد تَدلَّى مِن الحَضْـ ... ـرِ على رَبِّ أهلِه السَّاطِرُونِ

وقيل : إن ملوكَ الحِيرةِ من ولَدِه .

وقوله : « لم يَهَبْه ريبُ المَنُون » رَيْبُ المنون : حادثُ الدَّهرِ ، كذا قال المفسِّرون فى قوله تعالى : ﴿ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ[5] ﴾ .

وقد رُوى « وتذكَّرْ ربُّ الخَوَرْنَق » بالرفع ، و « ربَّ الخورنق » بالنصب ، فمَن رفَع ، فتذَكَّرْ فى روايته : ماضٍ سكنَتْ راؤه للإدغام ، ومَن نصَب أراد : تذكَّرْ أيُّها

---

(١) بلدة قريبة من الأنبار غربىّ الكوفة .

(٢) العُكنة : بضمّ العين : الطىُّ فى البطن من السِّمَن ، والجمع عُكَن ، مثل غُرفة وغُرَف ، وربما قيل أعكان .

(٣) البيت فى الموضع المذكور من الأغانى ، وتاريخ الطبرى ، ومعجم مااستعجم ص ٣٣٨ ، ٤٥٤ .

(٤) ديوانه ص ٣٤٧ ، وتخريجه فى ٣٤٥ .

(٥) الآية المتمة الثلاثين من سورة الطور .

المعيَّرُ بالدهر رَبُّ الخَورْنق ، فسكون الراء فى هذا القول بناءٌ ، على مذهب البصريين ، وجَزْمٌ على مذهب الكوفيين ، و « ربُّ الخورنق » مفعول ، وهو فى القول الأول فاعل .

ومن روى : « وتفكَّرْ ربُّ الخورنق » فليس فيه إلا الرفع ، لأن « تفكَّر » غير مُتعدّ ، فهو مسنَد إلى ربِّ الخورنق ، وسكون رائه للإدغام ، كسكونها فى ﴿ أَمَرْ رَبِّى بِالْقِسْطِ ﴾[1] فى الإدغام الكبير لأبى عمرو .

ومَن روى « تذكَّر » روى « وللهُدَى تذكيرُ » ، وكان القياس : وللهُدى تذكُّر وتفكُّر ، لأن مصدر تفعَّلْت : التَّفَعُّل ، فأما التَّفعِيل فمصدر فَعَّلْتُ ، كقوله : كلَّمتُه تكليمًا ، وسلَّمْتُ تسليمًا ، ولكنّ المصدرين إذا تقارَب / لَفظاهما مع تقارُب معنييهما جاز وقوعُ كلِّ واحدٍ منهما موضعَ صاحبِه ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[2] . ١٠١

ورَبُّ الخَورْنَق : النُّعمان بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن عمرو ابن عدىّ بن نصر بن ربيعة اللَّخمىّ .

ويروى : « والبَحْرُ مُعْرِضاً ، ومُعْرِضٌ » ويروى : « والنَّخْل » .

والخَورْنَق والسَّدِير : بناءان ، وهما مُعَرَّبان ، وكان النُّعمانُ هذا من أشدّ الملوك نِكايةً ، وأبعدِهم مُغارًا ، غزا أهلَ الشام مِرارًا ، وأكثرَ المصائبَ فى أهله ، وسَبى وغَنِم ، وكان قد أُعْطِىَ المُلكَ والكثرةَ والغلبةَ ، مع فتَاءِ السِّنّ .

قال أبو عثمان بن بحر الجاحظ : عاش النُّعمان بن امرئ القيس ثمانين سنةً ، وبنى الخَوَرْنَق فى عشرين سنة ، وكان لمَّا عزم على بنائه بعث إلى بلاد الرُّوم فأُتِىَ

(١) سورة الأعراف ٢٩ .

(٢) الآية الثامنة من سورة المزمل . وقد تكلم ابن الشجرى على وقوع المصادر موقع بعضها بأتمّ من هذا فى المجلس التاسع والخمسين .

برجلٍ مشهورٍ بعَمَلِ المصانعِ[1] والحُصون والقُصورِ للملوك ، يقال له[2] سِنِمَّارُ ، وكان يبنى سِنين ويغيبُ سِنين ، يريد بذلك أن يطمئنَّ البناء ، فلما فرغ منه تعجَّب النعمانُ مِن حُسنه ، وإتقان عمله ، فقال له سِنِمَّارُ عند ذلك تقرُّباً إليه بالْحِذقِ وحُسْنِ المعرفة : أَبَيْتَ اللَّعْنَ ، واللهِ إنى لأَعرفُ فيه مَوْضعَ حجرٍ لو زَال لَزالَ جميعُ البُنْيان ، فقال له : أوَ كذلك ؟ قال : نعم ، قال : لا جَرَمَ واللهِ لأَدَعنَّه لا يعلَمُ بمكانِه أحدٌ ، ثم أمرَ به فرُمِىَ من أعلاه فتَقطَّع ، فذكرتْهُ العربُ فى أشعارِها ، فمن ذلك قول سَلِيط بن سَعْد :

جَزَى بَنُوه أبا الغِيلانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ[3]

قوله : جزى بَنُوه أبا الغِيلان : أعاد الهاء إلى المفعول وهى متّصلةٌ بالفاعل ، وكِلاهما فى رُتْبته ، كقولك : ضرب غلامُه زيداً ، ولم يُجز ذلك أحدٌ من النحويين
١٠٢ لأن رُتبةَ الضّمير التأخيرُ عن مُظْهَرِه ، فإذا تقدَّم المضمَر على مُظهَرِه لفظاً / ومعنًى ، لم يَجُز أن يُنْوَى به غيرُ رُتْبته ، واستعمالُه فى الشّعر من أقبح الضَّروراتِ[4] ، فأما قولُ الآخر[5] :

---

(١) المصانع : جمع مَصْنَعة ومَصْنَع ، وهو شبه الصِّهريج يُجمَع فيه ماء المطر ، وهى أيضاً ما يصنعه الناسُ من الآبار والأبنية . وقال عبد الرزاق : المصانع عندنا بلغة اليمن : القصور العالية . اللسان (صنع) وفتح القدير للشوكانى ١١٠/٤ .

(٢) حديثه فى الحيوان ٢٣/١ ، والأغانى ١٤٥/٢ ، وتاريخ الطبرى ٦٥/٢ ، وثمار القلوب ص ١٣٩ ، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان ٤٩١/٢ (الخورنق) .

(٣) شرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، وشرح الأشمونى ٥٩/٢ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٩٥/٢ ، والهمع ٦٦/١ ، والخزانة ٢٨٠/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٤) وهو على قبحه أجازه الأخفش ، وابن جنى ، وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين ، وابن مالك ، كما فى المراجع المذكورة ، والخصائص ٢٩٤/١ .

(٥) أبو الأسود الدؤلى ، أو النابغة الذبيانى ، أو عبد الله بن همارق بن غطفان . مستدرك ديوان أبى الأسود ص ١٢٤ ، وديوان النابغة ص ٢١٤ ، والفاخر ص ٢٣٠ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح الجمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٠٩ ، والخزانة ٢٧٧/١ . والرواية فى ديوان النابغة : =

جَزَى ربُّه عنّى عَدِىَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

فقد تأوَّلوه على إعادة الهاء إلى المصدر الذى دلَّ عليه « جَزَى » فقدَّرُوه : جَزَى ربُّ الجزاء ، وهو عندى كالبيت الذى قبله .

وقوله : « كما يُجْزَى سِنِمَّارُ » أراد كما جُزِىَ سِنِمَّار ، فوضَع المستقبلَ موضعَ الماضى ، وخلافُ ذلك قولُ أبى النجم[(١)] :

ثم جَزاهُ اللهُ عنَّا إذْ جَزَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فى العَلالىّ العُلَى

وضع « إذْجَزَى » موضع « إذا يَجْزِى » وقد قدَّمتُ[(٢)] شرحَ هذا ، وقال عبدُ العُزَّى بن امرئ القيس [الكَلْبِىّ[(٣)]] :

جَزانِى جَزاهُ اللهُ شَرَّ جَزائِهِ جَزاءَ سِنِمَّارٍ وما كان ذا ذَنْبِ
سِوَى رَصِّهِ البُنْيانَ عِشرينَ حِجَّةً يُعَلِّى عليه بالقَرامِيدِ والسَّكْبِ
وظَنَّ سِنِمَّارٌ بِهِ كُلَّ حَبْرةٍ وفازَ لَدَيْه بالمَودَّةِ والقُرْبِ
فقال اقذِفُوا بالعِلْجِ مِن فوقِ بُرْجِهِ فذاك لَعَمْرُ اللهِ مِن أعظم الخَطْبِ

سِنِمَّار : اسمٌ عربى[(٤)] ، ذكره سيبويه[(٥)] فى الأبنية ، يقال : رجلٌ سِنِمَّارٌ : إذا كان حسنَ الوجهِ أبيضَه ، ويقال للقمر : سِنِمَّار .

= جزي الله عَبْساً فى المواطن كلها

وفى الفاخر :

جزى الله عبساً عبس إبْنَ بُغَيْضٍ

وعلى هاتين الروايتين يفوت الاستشهاد .

(١) سبق فى المجلس السابع .

(٢) فى المجلس المذكور .

(٣) ليس فى هـ ، وهو فى الأصل والمراجع المذكورة فى تخريج حديث سنمّار .

(٤) ذكر الجواليقى أنه أعجمى . قال : « وسنمار ، اسمٌ أعجمىٌّ ، وقد تكلمت به العرب » . المعرب ص ١٩٥ .

(٥) الكتاب ٢٩٥/٤ ، وانظر اللسان (سنمر) .

وقوله : « سِوَى رَصِّه البُنيانَ » ، رَصُّ البُنيان : ضَمُّ بعضِه إلى بعض ، وفى التنزيل : ﴿ كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴾ [1] .

والقَرامِيدُ : جمع القِرْمِد ، وهو الآجُرّ ، والياء فيه كالياء فى الصَّياريف ، وحذفُها ١٠٣ ممّا لا يُخِلُّ بالوزن ، ولكنه كان ممن لا يَقبلُ طِباعُه الزِّحاف ، ويقال : / قَرْمَدةٌ وآجُرَّةٌ ، مُشدَّدة الراء ، وآجُرَة ، خفيفتُها ، وآجُورة .

والسَّكْبُ : الصَّارُوج [2] ، والحَبْرة : الفرحُ . وقولُ عدِىّ [3] :

فارْعَوَى قلبُه فقال فما غِبـ ـطَةُ حَىٍّ إلى المماتِ يَصيرُ

ارْعَوى : رجَع وكَفَّ ، والغِبْطَة : السرورُ والفَرح ، والغِبطةُ أيضاً : حُسنُ الحال ، وذلك أن النُّعمان بن امرئ القيس ضُربتْ له فازَة [4] بأعلى الخورنق فى عام [قد] [5] بكّر وَسْمِيُّه وتَتابَع وَلِيُّه [6] ، وأخذت الأرضُ فيه زينتَها ، من اختلاف ألوانِ نبْتها ، فهى فى أحسن منظرٍ ومُختَبر ، مِن نَوْرِ ربيعٍ مُونِق ، فى صعيدٍ كأنه قِطَعُ الكافور ، فلو أن نُطْفةً أُلقيتْ فيه لَم تَترَّبْ ، فنظر النُّعمانُ فأبعد النَّظَر فرأى البرَّ والبحرَ ، وصَيْدَ الظِّباء والحُمُر ، وصَيْدَ الطَّير والحِيتانِ ، والنَّجَفُ إذ ذاك بحرٌ تَتلاطَمُ أمواجُه ، وتَتواثَبُ حِيتانُه ، وسَمِع غِناءَ المَلَّاحين وتطريبَ الحادِين ، ورأى الفُرسانَ تتلاعَبُ بالرِّماح فى الميادين ، ورأى أنواعَ الزَّهْر مِن النخيل والشجر فى البساتين ، وسَمِع أصواتَ الطيرِ على اختلافِها وائتلافِها ، فأُعْجِب بذلك إعجاباً شديداً ، وقال

---

(١) الآية الرابعة من سورة الصف .

(٢) الصاروج : فارسىٌّ معرب ، وهو النُّورة وأخلاطُها التى تُصرّج بها الحياض والحمامات . يقال : صرجت الحوضَ : إذا طليته بالطين . المعرب ص ٢١٣ . والنُّورة ، بضم النون ، من الحجر الذى يُحرق ويسوَّى منه الكِلس ، أى الجير .

(٣) فى هـ : وقوله .

(٤) جاء بهامش الأصل : « الفازة : مظلّةٌ بعمودين » . وانظر اللسان (فوز) .

(٥) زيادة من الأغانى ١٣٧/٢ .

(٦) الوَسْمِىّ : أولُ المطر . والوَلِىُّ : المطرُ بعد المطر فى كلِّ حين . المطر لأبى زيد ص ١٠٠ – ١٠٤ .

لجُلسائه : هل رأيتم مثلَ هذا المنظرِ والمَسْمَع ؟ وكان عنده رجلٌ من بقايا حَمَلة الحُجَّة ، والمُضىِّ على أدبِ الحقِّ ومِنهاجه ، فقال له : أيُّها المِلك ، قد سألتَ عن أمرٍ أفتأذَنُ فى الجواب عنه ؟ قال : نعم ، قال : أرأيتَ هذا الذى أنت فيه ، أشىءٌ لم تَزلْ فيه ، أم شىءٌ صارَ إليك ممّن كان قبلَك وهو زائلٌ عنك ، وصائرٌ إلى مَن بعدك ؟ فقال : بل هو شىءٌ صار إلىَّ ممَّنْ كان قبلى ، وسيزول عنِّى إلى مَن يكون بعدى ، قال : فأراك إنما أُعْجِبْتَ بشىء تكونُ فيه قليلا ، وتغيبُ عنه طويلا ، وتكون [غداً](١) بحسابه مُرْتَهَناً ، فقال : ويحك ! فكيف المَخْلَص ؟ قال : إما أن تُقِيمَ فى مُلكِك ، وتعملَ فيه بطاعة الله على ما ساءك وسَرَّك ، وإما أن تضعَ تاجَك وتخلعَ(٢) لِباسَكَ ، وتلبسَ أمساحاً ، وتَعْبُدَ الله فى جبل / حتى يأتيَك أجلُك ، قال : ١٠٤
فإذا كان السَّحَرُ فاقْرَعْ علىَّ البابَ ، فإنّى مختارٌ أحدَ الرأيين ، فإن اخترتُ ما أنا فيه كنتَ وزيرًا لاتُعْصَى ، وإن اخترتُ السِّياحةَ فى الفَلَوات والقِفار والجِبال كنتَ رفيقًا لاتُخالَف ، فقرع عليه بابَه عند السَّحَر فإذا هو قد وضع تاجَه ولِباسَه ، وتهيَّأ للسِّياحة ، فلزِما جبلًا يعبُدانِ اللهَ فيه حتى أتتهما آجالُهما .

وقوله : « ثم بعدَ الفَلاح والمُلْك والإمَّةِ » الفَلاح : البَقاء ، والإمَّة : النِّعمة .

وقوله : « ثم أضْحَوْا كأنَّهمُ وَرَقٌ جَفَّ » رَوى بعضُ الرواة : جَفٌّ ، أى يابسٌ .

وقوله : « فألْوَتْ به الصَّبا » أى ذهبتْ به .

وقوله : « فلاوَانٍ ضَعِيفٌ ولا أكَبُّ عَثُورُ » الوانى : الفاتِر ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَلَاتَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾(٣) . والأَكَبُّ : مِن الانكِباب ، والعَثُور هاهنا : المخطىءُ فى رأيه .

---

(١) زيادة من الأغانى ١٣٨/٢ .
(٢) فى الأغانى : وتخلع أطمارَك ، وتلبس أمساحك ، وتعبد ربَّك حتى يأتيك أجلُك .
(٣) سورة طه ٤٢ .

وقوله : « وفيها العَوْصاءُ والمَيْسُور » العَوْصاء : العُسْر ، والميسُور : اليُسْر .

وقوله : « وأنا الناصِرُ الحَقِيقةِ » الحقيقة : مايَحِقُّ على الرجلِ أن يحميَه ، وقيل : الحقيقة : الراية .

وقوله : « إن أَظْلَمَ يومٌ » أى إن ستَرَ الغُبارُ عينَ الشمس فأظلَم النَّهار ، ويجوز أن يريد : أنَّ الشِّدَّةَ تُغَطِّى على القُلُوب فلا يُهْتَدَى للرأى فيه .

وقوله :

يومَ لا يَنْفَعُ الرَّواغُ ولا يُقْـ ـدِمُ إلَّا المُشَيَّعُ النِّحْرِيرُ

الرَّواغ : الفِرار ، والمُشيَّع : الشُّجاع ، كأنه الذى يُشَيِّعُه قلبُه ، والنِّحريرُ : الحاذِقُ بالشيء ، العالِمُ به . آخر المجلس .

* * *

المجلس السادس عشر

وهو مجلس يوم السبت ، سادسَ رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

قال رؤبة بن العَجَّاج ، يصف حُمُرَ الوَحْش[١] :

سَوَّى مَساحِيهِنّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ ‏ ‏ ‏ ‏ تَفْلِيلُ ما قارَعْنَ مِن سُمْرِ الطُّرَقْ

سَمَّى حوافِرَهُنّ مَساحِيَ ؛ لأنها تَسْحُو [الأرضَ[٢]] أى تقشِرُها ، وأسكن الياءَ من « مَساحيهنّ » فى موضع النصب لإقامة الوزْن .

/ قال أبو العباس محمد بن يزيد : وهو[٣] من أحسن الضَّرورات ، لأنهم ألحقوا حالةً ١٠٥
بحالتين ، يعنى أنهم جعلوا المنصوبَ كالمجرور والمرفوع ، مع أن السُّكونَ أخفُّ مِن أخفِّ الحرَكات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء فى ذوات الياء من المركَّبات ، نحو مَعْدِيكَرِب ، وقالِى قَلا .

والحُقَق : جمع حُقَّة[٤] ، وتَقْطِيطُها : تقطيعُها وإصلاحُها .

---

(١) ديوان رؤبة ص ١٠٦ ، والكتاب ٣٠٦/٣ ، والمقتضب ٢٢/٤ ، والكامل ٢١/٣ ، والمنصف ١١٤/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٠٦ ، ومعجم الشواهد ص ٥٠٥ .

(٢) سقط من هـ . وانظر اللسان (قطط - سحا) .

(٣) لم أجد هذا الكلام بنصه فى كتابى المبرّد - الموضع السابق - وإن ذكر كلاماً بمعناه ، وقد حكاه البغداديُّ بألفاظ ابن الشجرى ، فى الخزانة ٥٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، فى الكلام على الرجز الآتى ، وكذلك ذكره العلويُّ فى نضرة الإغريض ص ٢٦٢ .

(٤) بضم الحاء ، وهى وعاءٌ من الخشب أو العاج ، يُنحت لِيُوضعَ فيه الطِّيب .

ونصَب التَقطيطَ على المصدر[١] ، لأن التقطيطَ تسويةٌ ، فالتقدير : سَوَّى مَساحِيهِنّ تسويةً مثلَ تقطيطِ الحُقَق ، وحذَف المصدرَ وصِفتَه ، كقولك : ضربتُه ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ ، تريد ضرباً مثل ضربِ الأميرِ اللصَّ .

والتَّفْليلُ : التَّثْليمُ والتَّكْسير ، وارتفاعُه بإسناد « سَوَّى » إليه ، والطُّرَق : ما تطارَقَ من الصَّفا بعضُه فوقَ بعض ، الواحدة : طُرْقة .

ومثل « سَوَّى مسَاحِيهِنّ » فى إسكان يائه قولُه :

كأنَّ أيديهِـنّ بالقـاعِ القَـرِقْ أيـدِى جَوارٍ يَتعاطَيْـنَ الـوَرِقْ[٢]

القَرِق : الأملَس ، والوَرِق : الدراهم ، وفى التنزيل : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ ﴾[٣] ، ويَتعاطَيْنَ : يُناوِل بعضُهنّ بعضاً .

ومن المُسَكّن المُنَوَّن قولُ الفرزدق[٤] :

يُقَلِّبُ رأسًا لم يكن رأسَ سَيِّدٍ وعَيْنًا له حَوْلاءَ بادٍ عُيوبُها

فهذا على قولك : رأيت امرأةً ضاحكاً إخوتُها ، فهو بمنزلة يضحك إخوتُها .

فإن قلت : فهلّا كان عُيوبُها مبتدءًا ، وبادٍ خبرَه ؟

قلتُ[٥] : لو كان كذلك لوجب تأنيث « بادٍ » لأنك تقول : عيوبُك باديةٌ ،

---

(١) أى المصدر التشبيهى ، أو المشبَّه به . راجع اللسان (قطط) .

(٢) ينسبان لرؤبة . ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، والكامل ٢١/٣ ، والخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، وشرح الحماسة ص ٢٩٤ ، ٩٧٠ ، ١٠٣٢ ، وحواشى ١٦٨٨ ، والعمدة ٢٤٩/٢ ، وأمالى المرتضى ٥٦١/١ ، ونضرة الإغريض ص ٢٦٣ ، واللسان (قرق) ، والموضع المذكور من الخزانة وشرح شواهد الشافية .

(٣) سورة الكهف ١٩ .

(٤) ديوانه ص ٥١ ، مع اختلاف فى الرواية . والبيت بروايتنا فى الموضع المذكور من نضرة الإعريض ، وأعاده المصنف فى المجلس الخامس والثلاثين . وأنشده السيوطى فى الأشباه والنظائر ١٦١/٤ ، حكاية عن ابن الشجرى .

(٥) فى هـ : قيل .

ولا تقول : عيوبُك بادٍ ، وإنما جاز فى الشعر :

فإنّ الحوادِثَ أوْدَى بها(١)

حَمْلا للحوادث على الحَدَثان ، كما حَمل الآخَرُ الحَدَثانَ على الحوادِث فأنّثه فى قوله :

/ وحَمَّالُ المِئِينَ إذا أَلَمَّتْ بنا الحَدَثانُ والأَنِفُ النَّصُورُ(٢) ١٠٦

بيتٌ فى وصفِ امرأة :

لقد عَلِمَ الأيقاظُ أَخْفيةِ الكَرَى تَزَجُّجَها من حالِكٍ واكتِحالَها(٣)

رجلٌ يَقُظٌ(٤) وجمعُه أيقاظٌ ، ومثله فى الزِّنة : نَجُدٌ وأَنْجاد ، والنَّجُد : الشّجاع ، والأَخفِية : واحِدُها خِفاءٌ ، وهو كِساءٌ يُغطَّى به وَطْبُ اللَّبَن ، وسمَّى العيونَ على سبيل الاستعارة أخفِيةً ، لأنها كالأَغْطِية للرُّقاد ، كما أن الأَخْفية أَغْطيةٌ للوِطاب .

والجرّ فى « أخفيةِ الكَرَى » على حدّ جرِّ الوُجوهِ فى قولك : الحِسانُ الوجوهِ ، فكأنه قال : الأيقاظُ العُيونِ ، ويجوز [فيها(٥)] النصبُ ، كما جاز الحسنُ الوجهَ ، تشبيهاً بقولك : الضاربُ الرجلَ ، فاعلَمْ .

---

(١) للأعشى . ديوانه ص ١٧١ . وصدره : « فإما ترينى ولي لِمَّةٌ » وأعاده المصنف فى المجلسين : الحادى والثلاثين ، والثامن والسبعين . وهو فى الكتاب ٤٦/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٢٨/١ ، وللأخفش ص ٥٥ ، ٩١ ، والأصول ٤١٣/٢ ، ونتائج الفكر ص ١٦٨ ، وشرح الجمل ٣٩٥/٢ ، والبسيط ص ٣٢٧ ، وانظر فهارسه .

(٢) معانى القرآن ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب ص ٤٢١ ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ص ٢٢٢ ، وكتاب الشعر ص ٥٣٠ ، وما فى حواشيه . وأعاده ابنُ الشجرى فى المجلس الثانى والثمانين .

(٣) نسبه القيسىُّ والعينىُّ إلى الكميت بن زيد الأسدىّ ، وليس فى ديوانه المطبوع . إيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٣٩ ، وشرح الشواهد الكبرى ٦١٢/٣ ، وهو من غير نسبة فى التكملة ص ١٨٢ ، والمحتسب ٤٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٧١ ، وشرح المفصل ٢٧/٥ ، واللسان (خفى) . والشاعر يصف حَرْباً ، وأنها تتزيَّنُ لمن لا يقرَبُها . قاله القيسىّ .

(٤) بضم القاف ، وكذلك بضم الجيم فى « نجُد » . راجع الكتاب ٦٣١/٣ ، واللسان (يقظ) .

(٥) سقط من هـ . وهذا النصبُ على التشبيه بالمفعول به ، أو التمييز ، كما تقول : الحِسانُ وجوهاً .

وتزجُّجها : فى معنى تَزْجيجها حاجبَيْها بالخِضاب ، والحالِكُ : الشَّديدُ السَّواد ، واشتقاقُ التزجيج من الزُّجّ[1] ، أراد أنها تجعلُ حاجِبَيها بالخِضاب كالزُّجّ فى التحديد .

* * *

جرير بن الخَطَفى[2] :

وكائنْ بالأباطِح مِن صديقٍ يَرانِى لو أُصِبْتُ هو المُصابا

قالوا فى معنى « كَم » الخبريَّة : كأيِّنْ وكائن ، مثل كاعِنْ ، لُغتان كثُر استعمالُهما ، إلا أن الخفيفةَ أكثرُ فى الشعر ، والثقيلةَ أكثرُ فى القراءة ، ولم يقرأ من السبعة بالخفيفة إلا ابنُ كثير[3] وحدَه ، ووافقه من غير السبعة يزيدُ بن القَعْقاع المدنىّ ، وأصل الثقيلة : أىّ ، دخلت عليها كافُ التشبيه ، فعمِلت فيها الجَرَّ ، وأُزِيلَتا عن معنييهما ، فجُعِلتا كلمةً واحدةً مضمَّنةً معنى « كَم » التى للتكثير ، ووُصِل التنوينُ بها فى الوقف ، وجُعِلت له صورةٌ فى الخَطّ ، وصار كأنه حرفٌ من الأصل ، فلذلك وقف القراءُ عليها بالنون ، اتِّباعاً لخطّ المصحف ، إلا أبا عمرو ، فإنه أسقطها ؛ لأنها فى الأصل تنوين ، ووافقه من غير السبعة يعقوبُ بنُ إسحاق الحَضْرمىّ .

وأما الخفيفة فأصلها : كأيِّن ، فقدَّموا الياء على الهمزة ، وحرَّكوا كلَّ واحدة
١٠٧ منهما / بحركة الأخرى ، كما يفعلون فيما يُقدِّمون بعضَ حروفِه على بعض ، كقولهم فى جمع بئر : آبار ، والأصل : أبْآر [فصارت[4]] كَيِّئِنْ مثل كَيِّعِنْ ، فخفَّفوها كما خفَّفوا نحو ميِّت فصار كَيْئِنْ مثل كَيْعِنْ ، فأبدلوا الياء وهى ساكنةٌ ألفاً فصارت كائن ، كما

---

(١) الزج : الحديدة التى تركَّبُ فى أسفل الرمح والسِّنان . والزُّجّ تُركَزُ به الرمحُ فى الأرض .
(٢) ديوانه ص ٢٤٤ ، وأوسعْتُه تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٢١٤ .
(٣) السبعة ص ٢١٦ ، والكشف ٣٥٧/١ ، والنشر ٢٤٢/٢ ، فى توجيه الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .
(٤) سقط من هـ . وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣٠٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٦٣ .

قالوا فى النسب إلى طيِّىء : طائِىّ وطَيِّءٌ ، فَيْعِلٌ ، وكان قياسه طَيِّئِىٌّ ، مثل طَيِّعِىّ ، كقولك فى النَّسب إلى سيّد : سَيِّدِىّ ، فقلبوا الياءَ ألفاً بوجود أحد شرطيها ، وهو انفتاحُ ما قبلها ، وإذا كانوا قد قلبوا [الياءَ](١) الساكنةَ ألفاً مع انكسار ما قبلَها ، فقالوا فى النّسب إلى الحِيرة : حارِىّ ، فقلبُها مع وجود الفتحة قبلَها أسهلُ .

وقال بعض البصريِّين ، وهو أيضاً مأثورٌ عن الخليل : أصل كائن : كأيِّن ، وذلك أنهم قدَّموا الياءَ الأولى وهى الساكنة المدغمة على الهمزة ، فانفتحت الياءُ بانفتاح الهمزة ، وسكنت الهمزةُ بسكون الياء ، فصار :كَيَأْيِنْ ، مثل كَيَعْيِنْ ، فلما تحرَّكت الياءُ وقبلها فتحةُ الكاف انقلبت ألفاً ، والهمزةُ بعدها ساكنة ، فحُرّكت الهمزةُ بالكسر لالتقاء الساكنين ، فصادفت كسرتُها كسرةَ الياء بعدها ، فاستثقلوا أن يقولوا : كائِيِنْ ، كما استثقلوا أن يقولوا : مررتُ بقاضِيٍ ، فأسكنوا الياءَ فصادف سكونُها سكونَ النون بعدها ، فوجب حذفُها لالتقاء الساكنين ، كما وجب حذفُ الياء من قاضٍ لسكونها وسكون التنوين ، فحذفوها فاتَّصلت الهمزةُ بالنون ، فصار كائنْ مثل قاضٍ .

فأما قوله : « يرانى لو أُصِبْتُ هو المُصابا » فمعنى يَرانِى : يعلَمُنى ، والمراد بالمُصاب المصيبة ، كقولهم : جَبَر اللهُ مُصابَك – أى مُصيبتَك – وهو فى الأصل مصدر بمعنى الإصابة ، ومن ذلك قول الشاعر(٢) :

أَظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجُلًا أهدَى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

أراد إن إصابتَكم رجلًا .

١٠٨ وقوله : « هو » فَصْلٌ ، وهو الذى يسمِّيه الكوفيون / عِمادًا ، وهذا الضَّربُ

---

(١) وهذا أيضاً ساقط من هـ .

(٢) هو الحارث بن خالد المخزومى . وقيل العَرْجىّ . الأغانى ٢٢٦/٩ ، ومجالس ثعلب ص ٢٢٤ ، والأصول ١٣٩/١ ، وتفسير الطبرى ١١٦/١ ، والتبصرة ص ٢٤٥ ، وشرح الجمل ٢٧/٢ ، وشرح أبيات المغنى ١٥٨/٧ . وديوان العرجى ص ١٩٢ .

من الإضمار[1] لابُدّ أن يكون وَفْقَ ماقبلَه فى الغَيبة والخِطاب[والتكلُّم[2]] لأنّ فيه نوعاً من التوكيد ، تقول : علمت، زيداً هو المنطلقَ ، وعلمتُك أنت المنطلقَ ، وعلمتُنى أنا المنطلقَ .

ويتوجَّه على هذا سؤالان ، أحدهما : كيف وقع ضميرُ الغَيْبة بعد ضمير المتكلّم ، وحقُّ الفصلِ أن يكونَ وَفقاً لما قبلَه ، فيُقال : يَرانى أنا المُصاب .

كما جاء فى التنزيل : ﴿ إنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَداً ﴾[3] .

والسؤالُ الآخَر : أن المفعولَ الثانىَ فى باب العِلْم والظنّ يلزم أن يكون هو المفعولَ الأول ، فكيف جاز أن يكون المرادُ بالمصاب المصيبة ، والمفعول الأول هو الياء مِن يرانى ؟ .

والجواب عن السؤالين أن فى قوله : « يرانى » تقديرَ مضافٍ يعود ضميرُ الغَيبة إليه ، أى يرى مُصابى هو المصاب [والمعنى : يرى مصابى هو المصابَ][4] العظيم ، ولو أنه قال : يراه[5] لو أصبت هو المصابا ، فأعاد الهاءَ مِن « يراه » إلى الصِّدّيق ، والمعنى يرى نفسَه ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَى ﴾[6]

---

(١) فى هـ : وهذا الضربُ من الإبدال يكون وفق ....

(٢) ساقط من هـ .

(٣) سورة الكهف ٣٩ . و ﴿ ترنى ﴾ هكذا جاءت فى الأصل وهـ بإثبات الياء ، وهى قراءة ابن كثير ، أثبت الياء فيها فى الوصل والوقف جميعا . وقرأ نافع وأبو عمرو بياءٍ فى الوصل ، وبغير ياءٍ فى الوقف ، والباقون يحذفون الياء فى الوصل والوقف جميعا . السبعة لابن مجاهد ص ٣٩١ ، ووافق ابن كثير من العشرة ، يعقوبُ ابن إسحاق الحضرمى . إرشاد المبتدى ص ٤٢٥ .

(٤) ساقط من هـ ، وهو فى الخزانة ٤٥٥/٢ .

(٥) هده رواية . قال ابن هشام فى المغنى ص ٥٤٩ : « ويروى « يراه » أى يرى نفسَه ، و « تراه » بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعولٌ لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضُهم فقال : ولو أنه قال « يراه » لكان حسناً ، أى يرى الصديقَ نفسَه مصابا إذا أصبت » . ولعلّ ابنَ هشام يعنى ببعضهم ابنَ الشجرى .

(٦) سورة العلق ٦ ، ٧ .

لسقطَ ماذكرتُه من الاعتراض ، ولم يُحْتَجْ إلى تقدير مضاف [ولكان المصاب اسم المفعول من قولك : أُصيب زيدٌ فهو مُصاب (١)] ولكنّ المروى : يَرانى .

* * *

لَبِيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كِلاب ، يصف حِمارًا وأتاناً وَحْشِيَّيْن (٢) :

يَعلُو بها حَدَبَ الإكام مُسَحَّجٌ   قَدْ رابَهُ عِصيانُها وَوِحامُها
بِأَجِزَّةِ الثَّلَبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَها   قَفْراً مَراقِبَ (٣) خَوْفُها آرامُها

الحَدَبُ من الأرض : ما ارتفع ، قال الله سبحانه : ﴿ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ (٤) ﴾ أى يُسرِعون مع تقارُبِ الخَطْو ، كمَشْى الذِّئب إذا أسرع ، يقال : مَرَّ يَنْسِلُ وَيَعْسِلُ ، والمصدر النَّسَلانُ والعَسَلان ، والإكام : جمع أَكَمة ، وهى مرتفِعٌ من الأرضِ مُلْبَسٌ حِجارةً سوداءَ ، وجمعوها على فِعال ، كرَقَبةٍ ورِقاب ، وجمعوها أيضًا على الأَكَم والأُكُم ، قال الشاعر (٥) :

سائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا   أَهَلْ رأَوْنا بسَفْحِ القُفِّ ذى الأَكَمِ

/ بشَدَّتنا : أى بحَمْلَتنا . والقُفّ : ما ارتفع من الأرض فى صَلابة ، وسَفْحُه : ١٠٩
وجهُه ، قال أبو دُواد (٦) :

يَخْتَطِى الأُكْمَ والخَبارَ بقَدْرٍ   مِن يدٍ رَسْلَةٍ ورِجْلٍ زَبُونِ

الخَبار : الأرضُ اللَّيِّنة ، ويدٌ رَسْلَةٌ : ليِّنةُ المفاصِل ، والزَّبُون : مِن الزَّبْن ، وهو الدَّفْع .

---

(١) ساقط من هـ ، وهو فى الخزانة ، الموضع السابق ، حكاية عن ابن الشجرى .

(٢) ديوانه ص ٣٠٤ ، وتخريجه فى ص ٣٩٤ ، ومعجم الشواهد ص ٣٥٦ .

(٣) هكذا فى النسختين . وسيأتى توجيهه . والذى فى الديوان : قفر المراقب .

(٤) سورة الأنبياء ٩٦ .

(٥) زيد الخيل . المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ، وأوسعته تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٨٨ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين .

(٦) ليس فى ديوانه المطبوع ، وفيه قصيدة من بحر البيت وقافيته ، انظره ص ٣٤٦ .

وقالوا أيضاً : آكام ، فيجوز أن يكون جمع أُكَمٍ ، كجَبَلٍ وأجْبَال ، ويجوز أن يكون جمع أُكْم ، كبُرْدٍ وأبْراد ، وقالوا أيضاً : آكُم ، فهذا جمع أَكَم ، على سبيل الشذوذ ، كقولهم فى جَبَل : أَجْبُل ، قال :

إنّى لَأَكْنِى عنَ آجْبالٍ بأَجْبُلها وذِكْرِ أوديةٍ عن ذِكْرِ وادِيها[1]

ومُسَحَّجٌ : مُكَدَّم ، كدَّمَتْه الحُمُر ، ويقال : رابَنى الأمرُ : إذا أدخل [عليك][2] شكًّا وخوفًا .

والوِحامُ والوَحَم : أن تشتهىَ المرأةُ شيئاً على حَبَلها ، وقد وحَّمْناها : أى أطعمْناها شَهْوتَها ، ووِحامُ الأتان : أن تشتهىَ المرعى ، ومُسَحَّجٌ رَفْعٌ بيعْلُو ، أى يعلو بالأتان حَدَبَ الأكام حِمارٌ مُسحَّجٌ .

فإن قيل : فهل يجوز إسناد « يعلُو » إلى ضمير الحِمار ، ونصْبُ « مُسحَّج » على الحال ؟

قيل : ليس ذلك بممتنع ، ولكنّ العربَ كثيرًا ماتدَع هذا وتُسنِد الفعلَ إلى صِفة النكرةِ المحذوفة ، كقوله :

خَوْدٌ إذا قامَتْ إلى خِدْرِها قامَتْ قَطُوفُ الخَطْوِ مِكسالَهْ[3]

أى قامت امرأةٌ قَطُوفُ الخَطْو ، فأمّا قولُ الله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[4] فليس من هذا الفنّ ، ولا يحسُن نصْبُ « مُبارَك » على الحال من الهاء فى « أنْزلْناه » لأن رفعَه يوجبُ أن يكون مبارَكاً قبلَ إنزاله ، وفى وقت إنزاله ، وبعدَ إنزاله ، ونصْبَه يوجب أن يكون مباركاً فى وقت إنزاله خاصَّة .

---

(١) الكامل ٦٠/١ ، والمقتضب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٥٩/٣ ، ٣١٦ ، والبيت مع ثلاثة أخر فى الأغانى ٣٣٤/٥ ، ونسبها أبو الفرج لأعرابى .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) لم أعرفه .

(٤) سورة الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ .

وقوله : « بأحِزَّة الثَّلَبُوت » الأحِزَّة : جمع حَزِيز ، وهو الغليظُ من الأرض ، المُسْتدِقُّ المنقاد ، والثَّلَبُوت : / ماءٌ لبنى ذُبْيان ، وقيل : هو وادٍ فى أرض بنى عامر .

وقوله : « يَرْبأ فوقَها » أى يكون كالرَّبيئة ، وهو طَلِيعةُ القوم وحافظُهم الذى ينظُر لهم على مكانٍ مرتفع ، ويسُمَّى الدَّيْدَبان .

وقوله : « قَفْرأمراقِبَ خَوْفُها » المَراقِب : المواضِعُ المُشرِفة ، والقَفْر : الخالى ، والتقدير : يربأ فوقَها على مَراقِبَ قَفْرٍ ، فحذف « على » فعاقَبَها النَّصبُ ، وقدَّم الصفةَ فانتصبت على الحال ، ويُروَى : قَفْرَ المراقبِ (١) ، بالنصب على ماقلناه من تقدير الجارّ .

وقوله : « خوفُها آرامُها » الآرام : الأعلام ، واحدها أَرَمٌ وإِرَمٌ ، والتقدير : مواضِعُ خوفِها ، فلما حذَف المضافَ أعرب المضافَ إليه بإعرابه ، أى مواضعُ خوفِ هذه المراقب أعلامُها ، وذلك لِما يكمُنُ خلفَ الأعلام من صائدٍ (٢) وغيره . آخر المجلس .

* * *

(١) وهى رواية الديوان ، ومراجع تخريج البيت .

(٢) فى هـ : صايده .

المجلس السابع عشر

وهو مجلس يومِ السبت ، ثالثَ عشر رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمس مائة ، ومن القصيدة التى منها هذه الأبيات قولُه[(١)] :

فغَدتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تحسَبُ أنَّه   مَولَى المخَافةِ خلفُها وأمامُها

وهذا البيتُ من أبيات الكِتاب[(٢)] ، ذكره شاهدًا على الاتِّساع فى الظروف بإجرائها مُجْرَى الأسماء .

والمضمَر فى « غدَتْ » ضميرُ بقرةٍ وحشيَّة تقدَّم ذكرُها ، ويروى « فعَدَتْ » من العَدْو ، والفَرْج : موضعُ المخافةِ ، ومثله الثَّغْر والثُّغْرة ، والعَوْرة ، و « مَوْلَى المخافَة » [معناه وَلِىُّ المخافة[(٣)]] أى مكانٌ يَلِى المخافة ، وموضع « كِلا » رفعٌ بالابتداء ، والجملةُ من تحسَب وفاعلُه ومفعولُه خبرُ المبتدأ ، وعائد الجملة الهاء التى فى اسم « أنّ » وعاد إلى « كِلا » ضميرٌ مفرَد ، لأنه اسمٌ مفرد ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضعُ المبتدأ مع الجملة التى هى خبرُه نصبٌ بأنها خبر « غَدَتْ » لأن منهم من يجعل « غَدا » فى الإعمال بمنزلة أصبح وأضحى ، ومَن جعلها تامَّةً كان موضعُ الجملة بعدها نَصْباً / على الحال ، ومَن رواها بالعين غيرِ المعجمة ، فالجملة حالٌ لا غير . ١١

---

(١) ديوان لبيد ص ٣١١ ، وتخريجه فى ص ٣٩٥ . وزد عليه المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، والتبصرة ص ٣١٢ ، ٥٢٨ ، والبسيط ص ٥٠٢ ، ٨٨٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والستّين .

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ .

(٣) ساقط من هـ . وانظر شرح القصائد السبع ص ٥٦٦ .

وخلْفُها رفعٌ على البدل مِن « كِلا » ، والتقدير : فغدَتْ وخَلْفُها وأمامُها تحسَب أنه يلِى المخافةَ ، وإن رفعتَه بتقدير : هو خَلْفُها وأمامُها فجائزٌ .

وبعضُ النحويِّين(١) أبدله مِن « مَوْلَى المخافَة » وذلك فاسدٌ من طريق المعنى ؛ لأن البدلَ يقدَّر إيقاعُه فى مكان المبدَل منه ، وإن منَع من ذلك موجبُ اللفظ فى بعض الأماكن ، فلو قلت : كِلا الفرجين تحسَب أنه خلفُها وأمامُها ، لم تحصُل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفُها وأمامُها ، فليس فى إيقاع الحُسْبان على ذلك فائدة .

* * *

وقال العبّاسُ بن مِرْداسٍ السُّلَمىّ ، يُخاطب كُلَيْبَ بن عُيَيْمةَ السُّلَمىّ :

أَكُلَيْبُ مالَكَ كلَّ يومٍ ظالِماً والظُّلْـمُ أَنْكَـدُ غِبُّـهُ مَلْعـونُ(٢)
أَتُريدُ قومَك ما أرادَ بوائـلٍ يومَ القَلِيبِ سَمِيُّكَ المطعُونُ
وأظنُّ أنّك سوف يُنفِذُ مِثلَها فى صَفْحتيك سِنانىَ المَسْنُونُ
قد كان قومُك يحسَبونك سيِّدًا وأَخـالُ أنَّك سيِّـدٌ مَغْيُـونُ

عُيَيْمة : منقولٌ من مُحَقَّر العَيْمة ، وهى شَهوةُ اللَّبن ، أو مُحقَّر العِيمة ، بكسر العين ، وهى خِيارُ المال ، ومنه قولهم : اعتامَ الرجلُ : أى أخذ العَيْمة ، قال طَرَفة(٣) :

أرى الموتَ يَعْتامُ الكِرامَ وَيَصْطَفِى عَقِيلةَ مالِ الفاحشِ المُتشدِّدِ

وقوله : « ما لَكَ » ما استفاميةٌ ، وموضعها رفعٌ بالابتداء ، « ولك » الخبر ، والخبر

---

(١) هو رأى أبى علىّ الفارسىّ . ذكره القيسىُّ فى إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤ .

(٢) الأغانى ٣٨/٥ ، ٣٤٢/٦ ، ٣٤٣ ، والنقائض ص ٩٠٧ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والحيوان ٣٢٢/١ ، ١٤٢/٢ ، والمقتضب ١٠٢/١ ، والخصائص ٢٦١/١ ، والتبصرة ص ٨٨٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٧ – ٣٨٩ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب . وأعاد ابن الشجرى إنشادَ البيت الرابع فى المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) ديوانه ص ٣٦ ، وتخريجه فى ص ٢١٣ .

هو العامل فى الظرف والحال ، وإن شئتَ نصبتَ الظرفَ بالحال ، ومثله فى التنزيل : ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾(١) إن شئت نصبت « قِبَلَكَ » بالخبر ، وإن شئت أعملت فيه « مُهْطِعِين » وكان حقُّ المعنى أن لا يعمل فى الحال ، لأن
١١٢ الحالَ عبارةٌ عن ذى الحال ، ولكنْ عَمِل فيها المعنى لشبهها(٢) بالظَّرف ، من حيث / كان قولك : جاءنى زيدٌ راكبًا ، معناه : جاء فى حال الركوب ، ولذلك عُطِفَ عليها الظَّرفُ فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ ﴾(٣) وليس الشَّبهُ الذى بينَهما بمُسْتَحكِم ، لأنك لا تقدِرُ أن تقول : جاء زيدٌ فى راكب ، كما تقول : جاء فى يوم السبت ، وجلَس فى مكانِه(٤) ، وإنما أدخلوا حرف الظرف على لفظٍ متأوَّل ، ولما لم يستحكم الشبه(٥) بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المعنوىّ ، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامل فيه ، كقولهم : « كلَّ(٦) يوم لك ثَوْبٌ » فإن جاءت الحالُ بلفظ الظَّرف جاز تقديمُها على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾(٧) هنالك ظرفٌ فى موضع الحال ، والعامل فيه قوله : « لِلَّهِ » وذو الحال المضمَرُ المستكنُّ فى « لله » .

وقوله : « والظُّلْمُ أنْكدُ غِبُّهُ مَلْعونُ » النَّكَدُ : العُسْرُ وخُروجُ الشيء إلى طالِبه بشدّة ، وغِبُّه : عاقبته ، واللَّعن : الطَّردُ والإبعاد ، يقال للرجل المَطْرُود : لَعِينٌ .

---

(١) سورة المعارج ٣٦ . وفى الأصل وهـ ﴿ فما للذين ﴾ ورددته إلى رسم المصحف .

(٢) انظر وجوه شبه الحال بالظرف فى كتاب الشعر ص ٢٤٤ ، وحواشيه ، وذكر ابن الشجرى شيئاً منه فى المجلسين الخامس والعشرين ، والمجلس الرابع والثلاثين ، والحادى والسبعين .

(٣) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤) فى هـ : مكانك .

(٥) عرض ابن الشجرى لذلك بأبسط من ذلك فى المجلس الحادى والسبعين . وانظر أصل هذه المسألة فى المقتضب ٤/١٧١ ، وحواشيه .

(٦) ويروى : « أكلَّ ... » . وانظره فى الكتاب ١/١١٨ ، والأصول ١/٦٤ ، ٢/٢٤٧ ، والبغداديات ص ٥٥٥ ، والمسائل المنثورة ص ١٥٨ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجالس : الخامس والعشرين ، والتاسع والستين ، والحادى والسبعين .

(٧) سورة الكهف ٤٤ .

وقوله : « أتُرِيد قومَك ما أرادَ بوائلٍ » أراد : بقومك ، فحذف الباءَ ، فظهر النصبُ المعاقِبُ لها ، ومثلُه النصبُ فى قول الآخر :

ومِن قَبْلُ آمنَّا وقد كان قومُنا يُصلُّون للأوثـانِ قَبْـلُ محمَّـدا [(١)]

نصَبَ « محمداً » بآمنّا ، والأصل : بمحمّد .

وأراد بوائلٍ بكراً وتغلبَ ابنى وائل بن قاسِط بن هِنْب بن أفْصَى بن دُعْمِىّ بن جَدِيلة بن أسد بن ربيعة بن نِزار بن مَعَدّ بن عَدنان .

وقوله : « سَمِيُّك المطعُون » أراد كُلَيب بن ربيعة [بن مُرَّة][(٢)] بن الحارث بن زُهير ابن جُشَم بن حُبَيب[(٣)] بن تغلِب بن وائل ، طعنَه جَسّاسُ بن مُرَّة بن ذُهْل بن شيبان ابن ثعلبة ، فقتلَه[(٤)] ، وسأذكر قصتَّه بعد شرح هذه الأبيات بمشيئة الله .

وقوله : « يُنفِذُ مثلَها » أى مِثلَ الطَّعنة التى طعنَها جَسَّاسُ بن مُرَّة كُلَيْبَ بنَ / ١١٣ ربيعة ، وحَسُن إضمارُ الطعنة ولم يجرِ لها ذِكر ، لأنَّ ذِكْرَ المطعون دلَّ عليها ، كما دلَّ السفيهُ على السَّفَه فى قول القائل[(٥)] :

إذا نُهِىَ السَّفيهُ جَرَى إليه

أراد إلى السَّفَه ، وقد شرحتُ هذا فيما قدّمتُه من الأمالى ، وذكرتُ أنه لابدَّ من

---

(١) قائله العباس بن مرداس ، رضى الله عنه ، كما فى الإفصاح ص ١٦٢ ، ومعيد النعم ص ٩٩ ، وأنشد من غير نسبة فى شرح القصائد السبع ص ١٤٩ ، والتهذيب ٥١٧/١٥ ، واللسان (أمن) ، وتوجيه النصب فى هذه الكتب على أنّ « آمنّا » بمعنى صدَّقنا ، وليس على إسقاط الجارّ ، كما يرى ابن الشجرى ، وقد استحسن السخاوىُّ النصب على إسقاط الجارّ . راجع سفر السعادة ص ٧١٩ ، والأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .

(٢) لم يرد هذا فى سلسلة نسب « كليب » فى مختلف القبائل لابن حبيب ص ٢١ ، وجمهرة ابن حزم ص ٣٠٥ ، والنقائض ص ٩٠٥ .

(٣) بضم الحاء وفتح الباء ، على ما قيّده ابن حبيب فى مختلف القبائل ص ٦ .

(٤) فى هـ : نقلتُه .

(٥) سبق تخريجه فى المجلس العاشر .

دليل على مايعود [الضميرُ](١) عليه إذا لم يجرِ له ذِكر ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ – ثم قال : – وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾(٢) فأضمرَ النارَ أو جهنَّمَ ، لأنّ ذِكر العذاب دلَّ عليها .

وقوله : « وأُخالُ أنك سيِّد مَغْيُونُ » أخالُ بفتح أوله ، وهو الأصل ، وإخالِ بالكسر فيه لغةُ الذين(٣) كسروا حرفَ المضارعة ، مما جاء على مثال تَفْعَل نحو تَعْجَب وتَعْلَم وتَرْكَب ، لتدلَّ كسرتُه على كسرة العين مِن عَجِب وعَلِم ورَكِب ، ونحو ذلك ، يقولون : أنا إعجب وأنت تِعلم ونحن نِركب ، واستثقلوا الكسرة على الياء فألزموها الفتح .

ومَغْيون : مفعولٌ مِن قولهم : غِينَ على قلبِه ، أى غُطِّيَ عليه ، وفى الحديث : « إنَّه لَيُغانُ عَلَى قَلْبى »(٤) ولكنّ الناسَ يُنشدونه بالباء ، وهو تصحيف ، وقد رُوِى « مَعْيون » بالعين غيرِ المعجمة ، أى مُصابٌ بالعين ، ومغيونٌ هو الوجْه ، وكِلاهما مما جاء فيهِ التصحيح ، وإن كان الاعتلال(٥) فيه أكثر ، كقولهم : طعامٌ مَزْيُوتٌ ، وبُرٌّ مَكْيُولٌ ، وثوبٌ مَخْيُوطٌ ، والقياس : مَعِينٌ ، ومَزِيتٌ ، ومَكِيلٌ ، ومَخِيطٌ ، حملًا على غِين وزِيت وكِيل وخِيط ، قال أبو على : « ولو جاء التصحيحُ فيما كان من الواو لم يُنكر ، ألا تراهم قد قالوا : الغُؤور ، فهو مثل مفعول(٦) من الواو ، لو صَحّ » انتهى كلامه .

---

(١) ساقط من هـ .

(٢) سورة الشورى ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) وتسمى هذه الظاهرة : تلتلة بَهْراء – وبهراء : حيٌّ من اليمن – وانظر القبائل التى تنطق بهذه اللغة فى مجالس ثعلب ص ٢٨١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٣٩ ، والصاحبى ص ٣٤ ، وكتاب الشعر ص ١٩٤ ، والخصائص ١١/٢ ، واللسان (تلل) . وانظر اللهجات فى كتاب سيبويه ص ١٦٢ .

(٤) تمامه : « وإنى لأستغفر الله مائة مرَّة » . وهو فى صحيح مسلم (باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه . من كتاب الذكر والدعاء) ص ٢٠٧٥ ، وسنن أبى داود (باب الاستغفار من كتاب الصلاة) ٨٥/٢ ، ومسند أحمد ٢١١/٤ ، ٢٦٠ ، وغريب الحديث لأبى عبيد ١٣٦/١ .

(٥) يأتى الكلام عليه بأوسع ممَّا هنا فى المجلسين الحادى والثلاثين ، والسادس والأربعين .

(٦) فى هـ « فعول » . وانظر كلام أبى على فى التكملة ص ٢٥٥ ، وراجع المنصف ٢٨٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٠ ، عن ابن الشجرى .

وقد صحَّحوا أحرُفاً من ذوات الواو ، وقالوا : مِسْكٌ مَدْوُوف ، وثوبٌ مَصْوُون ، وفَرسٌ مَقْوُود .

والغُؤور : مصدر غارَتْ عينُه تغُور غُؤورًا ، وإنما صَحَّ اسم المفعول من هذا التركيب ، فخالف بذلك اسم الفاعل ، لأن اسمَ المفعول غيرُ جارٍ على فِعْله ، فى حركاته وسكونه ، كما تجرى أسماءُ الفاعلين / على أفعالها ، فلمَّا خالف اسمُ المفعول فعلَه فيما ذكرناه خالَفه فى إعلاله . [1] ١١٤

وهذا ماوعدتُك به من حديث كُلَيب بن ربيعة ، وذلك أن العربَ كانت تضرب به المثلَ فى العِزّ ، فيقولون : « أعَزُّ مِن كُلَيبِ وائل » [2] ، وكان سيِّدَ ربيعةَ بن نِزار فى دَهْره ، وهو الذى كان يُنزِلهم فى مَنازِلهم ، لم يكونوا يَظْعَنُون من منزلٍ ، ولا يَنزِلون إلا بأمره ، فبلغ مِن عِزِّه وبَغْيه أنه اتَّخذ جِرْوَ كلبٍ ، فكان إذا نزل منزِلًا مُكْلِئًا قذَف بذلك الجِرْو فيه فَيَعْوِى ، فلا يَقْرَبُ أحدٌ ذلك الكلأَ إلا بإذنه ، أو أن يُؤْذِنَ بحَرْب ، وكذلك كان يفعل فى الماء [3] ، وفى أرض الصَّيد ، كان إذا ورَدَ الماءَ قذَف بالجِرو عند الحوض ، فلا يقرَبُ أحدٌ ذلك الماءَ حتى تُصْدِرَ إبلُه ، وكان يَحمِى الصيدَ ، فيقول : صَيْدُ أرضٍ كذا فى جِوارى ، فلا يُهاجُ ذلك الصَّيْدُ ، وكان لايَخُوض معه أحدٌ فى حديثٍ ، ولا يمُرُّ أَحدٌ بين يديه [وهو جالسٌ [4]] ولا يَحْتَبِى فى مجلسه غيرُه ، فصار فى العِزّ والبَغْى مَثَلًا ، وكان سببَ قتلِه أن البَسُوسَ ، وهى امرأةٌ مِن غَنِىّ ، وضربت العربُ بها المَثَل فى الشُّؤْم ، فقالوا : « أشْأَمُ من البَسُوس » [5] كانت فى جِوار جَسّاس بن مُرَّة ، فمرَّت إبلٌ لكُلَيب تريد الماء ، فاختلطت بها ناقةٌ للبَسُوس

---

(١) هذا التعليل لأبى على فى التكملة ص ٢٥٦ .

(٢) الفاخر ص ٩٣ ، والدرة الفاخرة ص ٣٠٠ ، ومجمع الأمثال ٤٢/٢ (باب ماجاء على أفعل من باب العين) .

(٣) فى هـ : بالماء .

(٤) سقط من هـ .

(٥) الفاخر ص ٩٣ ، والدرّة الفاخرة ص ٢٣٦ ، ومجمع الأمثال ٣٧٤/١ (ما جاء على أفعل من باب الشين) .

فوردَتْ معها ، فرآها كُليبٌ فأنكرها ، فقال : لمَنْ هذه الناقة ؟ فقال الرِّعاء : للبَسُوس جارةِ جَسّاس ، فرماها بسهم فانتظم ضَرْعَها ، فأقبلت الناقةُ تَعِجُّ وضَرعُها يَسيلُ دماً ولبناً ، فلما رأتها البَسُوسُ قذَفت خِمارها ثم صاحت : واذُلَّاه ، واجاراه ، فأحْمشَتْ (١) جَسَّاساً ، أى أغضبتْه ، فركِب فرسَه وأخذ رُمحَه ، وتبعه عمرو بن الحارث بن ذُهل بن شَيبان ، علَى فرسه ومعه رمحٌ ، فركضا نحو الحِمَى والجِباء ، فلقيا رجلًا فسألاه : مَن رمى الناقة ؟ فقال : مَن حَلَّأَكُما عن بَرْدِ الماء ، وسامَكما الخَسْفَ فأقْررتُما به ، فزادهما ذلك حَمِيَّةً وغَضباً .

١١٥ / يقال : حَلَّأه عن الماء : إذا طَرَده عنه ، وسامَ فلانٌ فلاناً الخَسْفَ : إذا أولاه الدَّنِيَّة ، وقيل : أراد ذلك منه .

رجع الحديث : فأقبلا حتّى وقفا على كُلَيب ، فقال له جَسّاس : ياأبا الماجد ، أما علمتَ أنها ناقةُ جارتى ؟ فقال كُلَيب : وإن كانت ناقةَ جارتك ، فَمَهْ ؟ أتُراك مانِعِى أن أذُبَّ عن حِماى ! فأحْفَظَه ذلك – يقال : أحفظتُه إذا أغضبْتَه – فحَمَل عليه فطعنه ، وطعنه عمرٌو فقتَلاه . وذلك قولُ مُهَلْهِل بن ربيعة أخى كُلَيب :

وكُلَيبٌ قتيلُ عمرٍو وجَسَّا ... سٍ قدَ آوْدَى فمالَهُ مِن تَلاقِ (٢)

وقال كُلَيبٌ لجَسّاس ، وهو يجُودُ بنَفْسِه : اسقِنى ماء ، فقال له جَسّاس : « هيهات ! تجاوَزْتَ الأَحَصَّ وشُبَيْثًا (٣) » ، فذهب قولُه مَثَلًا ، والأَحَصُّ وشُبَيْث : ماءان (٤) ، وفى ذلك هاجَتْ حربُ بكرٍ وتَغْلِب ابنى وائل أربعين عامًا .

---

(١) بحاشية الأصل : « بخط الكِندى : أحشمتُ فلاناً وأحمشتُه لغتان » .

(٢) من قصيدته التى فيها هذا البيت السيّار :

ضربت صدرَها إلىَّ وقالت ... ياعديًّا لقد وقتك الأواقى

راجع الأغانى ٥/٥٤ ، وشرح الشواهد للعينى ٤/٢١١ ، ولم أجد فيهما هذا البيت المذكور هنا .

(٣) ويروى : « تخطَّى إلىَّ شبيثا والأحصّ » مجمع الأمثال ١/١٤٥ (باب التاء) .

(٤) فى بلاد نجد . معجم البلدان ١/١٤٩ ، ٣/٢٥٧ ، وبالشام أيضاً من نواحى حلب موضعان يقال لهما : الأحص وشبيث .

وقالت الشعراءُ فى بَغْيِ كُلَيب ، وضَرَبوه مَثلًا ، فمن ذلك قولُ عمرو بن الأهتم السَّعْدىّ :

فإنّ كُليبًا كان يَظْلِمُ رَهْطَهُ ... فأدْرَكَه مثلُ الذى تَرَيانِ (١)

فلمّا حَساه السَّمَّ رُمْحُ ابنِ عَمِّهِ ... تذكَّرَ غِبَّ الظُّلمِ أىَّ أوانِ

وقولُ رجلٍ من بنى عَبْس (٢) :

أتيتَ مَاأَتَى كُلَيبٍ فى عَشيرتِه ... لو كان فى الحَىِّ خِرْقٌ (٣) مِثْلُ جَسّاسِ

وقولُ مَعْبَد بن سَعْنَةَ الضَّبّىّ :

أظَنَّ ضِرارٌ أنّنى سأُطِيعُه ... وأنّى سأُعطيه الذى كنتُ أَمنَعُ

إذا اغْرَوْرَقَتْ عيناه واحْمَرَّ وجهُهُ ... وقد كاد غَيْظًا جِلْدُه يتمزَّعُ

كفِعْلِ كُلَيْبٍ ظَنَّ بالجهلِ أنه ... يُحَوِّزُ أكْلاءَ المياهِ ويَمنَعُ (٤)

يتمزَّع : يتقطَّع ، والمُزْعة : القطعة من اللَّحم ، وقد تُكسر (٥) مِيمُها .

وسَعْنة : منقولٌ من قولهم : ماله سَعْنةٌ (٦) ولا مَعْنَة : أى مالَه شيءٌ كثيرٌ ولا قليل ، ١١٦
وممن قال فى ذلك النابغةُ الجعدىّ ، واسمه قيس بن عبد الله بن عُدَس

---

(١) من قصيدة فى الموضع الثانى المذكور من معجم البلدان . وعمرو بن الأهتم هذا هو الذى قال له النبىُّ ﷺ ، حين أعجبه حسنُ بيانه : « إن من الشعر لحكماً ، وإن من البيان لسحراً » راجع الاستيعاب ص ١١٦٤ ، ولباب الآداب ص ٣٣٣ ، ٣٥٤ .

(٢) هو بُشَير – بالتصغير – بن أُبَىّ العَبْسىّ . على ماذكر أبو زيد فى النوادر ص ١٥١ ، وأنشد بعده بيتا ، وأنشدهما الجاحظ فى الحيوان ٣٢٣/١ ، ونسبهما لرجل من بنى كلابٍ من الخوارج ، قالهما لمعاوية رضى الله عنه ، وكذلك صنع ابن عبد البرّ فى بهجة المجالس ١٨٤/٢ .

وبشير هذا ذكره الآمدى هكذا : بُشَير بن أبى جذيمة العَبْسىّ . المؤتلف والمختلف ص ٧٩ .

(٣) الخِرْق ، بكسر الخاء : الكريم المتخرِّق فى الكَرم .

(٤) البيت مع آخر فى مجمع الأمثال ٤٢/٢ .

(٥) وأصلُها الضمّ .

(٦) فى هـ : « مالهم سعنةٌ ولا معنة ، أى مالهم شىء ... » وما فى الأصل مثله فى إصلاح المنطق ص ٣٨٤ (باب مايتكلم فيه بالجحد) . والأمثال لأبى عبيد ص ٣٨٨ .

ابن ربيعة بن جَعْدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعة [قال لِعقال بن خُوَيْلد ، أحدِ بنى كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعة][1] :

كُلَيبٌ لَعَمْرِى كان أكثرَ ناصِرًا وأيْسَرَ جُرْماً منكَ ضُرِّج بالدَّمِ
رَمَى ضَرْعَ نابٍ فاستَمَرَّ بطَعْنةٍ كحاشيةِ البُرْدِ اليَمانِى المُسَهَّمِ
فقال لجَسّاسٍ أَغِثْنِى بشَرْبةٍ مِن الماءِ فامْنُنْها علىَّ وأنْعِمِ

الناب : الناقة المسِنَّة ، وشبَّه الطَّعنةَ بحاشية البُرْد ، لحُمرةِ الدم ، والمُسَهَّم : المُخَطَّط الذى عليه أمثالُ السِّهام .

وقال بعضُ النَّسَّابين المتقدِّمين[2] :كلُّ اسم فى العَرب من تركيب (ع د س) فهو عُدَس ، مفتوحُ الدال ، إلا عُدُسَ بن زيد بن تميم ، فإنه مضمُوم الدال . انتهى كلامه .

وأقول : إن مَن فتح الدال منه عدَله عن عادِسٍ ، فلم يصرِفْه ، فإن شئتَ اشتقَقْتَ عادِسًا من العَدْس ، وهو شِدَّة الوَطْء ، يقال : عَدَسه يَعْدِسه : إذا وَطِئه بشدَّة ، وإن شئتَ أخذتَه من قولهم : عَدَس فى الأرض : إذا ذَهَب فيها ، وأنشدنى الشريفُ أبو المعمَّر يحيى بن محمد ، شيخُنا رضى الله عنه ، قال : أنشدَنا أبو القاسم ابن بَرْهان ، لحاجب بن زُرارة التَّميمىّ :

شربتُ الخمرَ حتى خِلْتُ أنِّى[3] أبو قابُوسَ أو عبدُ المَدانِ
أُمَشِّى فى بنى عُدُسٍ بن زَيْدٍ رَخِىَّ البالِ مُعْتَقَلَ اللِّسانِ

---

(١) سقط من هـ . والأبيات فى ديوان النابغة ص ١٤٣ ، وتخريجها فى ص ١٣٧ .

(٢) يُنسَب هذا إلى أبى عبيدة ، كما ذكر ابن حبيب فى مختلف القبائل ص ٤ ، وراجع النقائض صفحات ١٨٢ ، ٤٥١ ، ٥٨٧ ، وانظر فهارسه . وشرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٨٧ ، ٩٩ ، وتاج العروس (عدس) ٢٣٥/١٦ .

(٣) البيتان فى الكامل ١٢٣/١ ، ونسبهما المبرد للقيط بن زُرارة ، أخى حاجب .

فضم الشريفُ الدالَ وكسَرَ السين ، وكان ابنُ بَرْهان له فى عِلم النَّسب قدمٌ راسِخة ، وذكر أبو بكر بن دريد فى كتاب الاشتقاق[1] أنه عُدَسُ بن زيد ، مفتوحُ الدال .

وأبو قابُوس : أراد به النُّعمانَ بن المنذر ، وعبدُ المَدان من بنى الحارث بن كعب ، كان من أكابر ساداتهم ، وقال شَرِيكُ بن الأعور الحارثىّ ، وقد حرَّكه معاويةُ / بكلامٍ أغضبه ، وكان مِن ولِدِ عبد المَدان : ١١٧

أيَشْتُمُــنِى معاويةُ بنُ حَرْبٍ ... وسَيفى صارِمٌ ومَعِى لِسانى[2]
وحَولِى مِن ذوِى يَمَنٍ لُيوثٌ ... ضَراغِمةٌ تَهَشُّ إلى الطِّعانِ
فلا تبسُطْ لسانَك ياابنَ حَرْبٍ ... فإنك قد بلَغْتَ مدَى الأمانى
فإن تكُ مِن أُمَيَّةَ فى ذُراها ... فإنى فى ذُرَى عبدِ المَدانِ
وإن تَكُ للشَّقاء لَنا أميرًا ... فإنّا لا نُقيمُ علَى الهَوانِ

فترضَّاه معاوية .

وقابُوسُ غير مصروف ، لأنه أعجميّ ، وأصله كاوُوس[3] .

* * *

(١) ص ٢٣٤ .
(٢) أعاد ابن الشجرى هذه الأبيات فى المجلس الموفّى الخمسين ، وهى فى الحماسة البصرية ١/٢٣٢ ، وثمرات الأوراق ص ٦٥ ، والمستطرف ١/٧٢ – طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ – والكشكول ١/٣٦٣ .
(٣) فى الأصل : « كاووش » بالشين المعجمة ، وأثبته بالسين المهملة من هـ ، والمعرَّب ص ٢٥٩ .

المجلس الثامن عشر

وهو مجلس يوم السبت ، العشرين من رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمس مائة . وأبيات الجعديّ[(١)] من قصيدةٍ أولها :

أيا دارَ سَلْمَى بالحَزْونِ ألا اسْلَمِى ... نُحَيِّيكِ عن شَحْطٍ[(٢)] وإن لم تَكَلَّمِى

عَفَتْ بعدَ حَيٍّ من سُلَيمٍ وعامِرٍ ... تَفانَوْا وَدَقُّوا بينَهُمْ عِطْرَ مَنْشِمِ[(٣)]

ومَسْكَنُها بينَ الفُراتِ إلى اللِّوَى ... إلى شُعَبٍ تَرْعَى بهِنّ فَعَيْهَمِ

أقامَتْ به البَرْدَيْنِ ثم تذكَّرتْ ... مَنازِلها بينَ الجِواءِ فجُرْثُمِ

لَيالِيَ تَصْطادُ الرِّجالَ بفاحِمٍ ... وأبيضَ كالإغْريضِ لم يَتَثَلَّمِ

خاطَب الدارَ بقوله : أيا دارَ سَلْمَى ، وبقوله : اسْلَمِى ومابعده ، ثم انصرف عن خِطابها إلى إضمار الغَيبة فى قوله : عفَتْ ، والعربُ كثيراً ماتنصرِفُ عن الغَيبة إلى الخِطاب ، وعن الخِطاب إلى الغَيبة ، وهذا الفنُّ من التصرُّف متَّسِعٌ فى القرآن وفى الشّعر ، قال أبو كبير الهذليّ[(٤)] :

---

(١) فى الأصل : « من قصيدة للجعدى أولها » ، وأثبت مافى هـ . والأبيات فى ديوان النابغة الجعدى ص ١٣٧ – ١٤١ ، مع بعض اختلاف فى الرواية . وقد روى البغداديّ الأبيات فى الخزانة ٤/٤٠٦ ، برواية ابن الشجرى ، حكايةً عنه .

(٢) فى هـ : « سحط » ، والصواب فى الأصل والخزانة . وقال البغداديّ : « والشحط : البعد ، وفعله من باب منع » الخزانة ٤/٤٠٨ ، ورواية الديوان :

إلى جانب الصمّان فالمتثلم

(٣) يأتى هذا العَجُزُ قريباً فى شعر زُهير .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨١ ، وتخريجه فى ص ١٤٨٨ .

يالَهْفَ نَفْسِى كان جِدَّةُ خالِدٍ ... وبياضُ وجهِكَ للتُّرابِ الأعْفَرِ

فخاطَب بعد الغَيْبة ، ونقيضُ ذلك فى قول كُثَيِّر :

/ أسِيئى بِنا أو أحْسِنِى لامَلُومَةٌ ... لَديْنا ولا مَقْلِيّةٌ إن تَقَلَّتِ[1] ١١٨

أراد : لا أنت ملومةٌ ولا مَقْلِيَّة ، أى مُبْغَضةٌ إن تَبَغَّضَتْ و [مثله[2]] فى التنزيل : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى[3] ﴾ ونظيرُه فى التنزيل : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ[4] ﴾ ومثله : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَوةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ[5] ﴾ وقال جل ثناؤه : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ[6] ﴾ ثم قال : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ[7] ﴾ ثم قال : ﴿ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

والخروجُ من الغَيبة إلى الخِطاب جاء فى قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ[8] ﴾ وتعقيبُه بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ[9] ﴾ .

---

(١) فرغت منه فى المجلس الثامن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) الآية الثالثة من سورة الضحى ، قال الزركشى فى البرهان ٣/٣١٩ ، فى أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وجعل منه ابنُ الشجرى ﴿ ماودَّعك ربُّك وماقَلَى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا التفات » . وانظر البرهان ٣/١٦٧ ، وقد أعاد ابن الشجرى هذه الآية الكريمة فى المجلسين : التاسع والثلاثين والذى بعده ، شاهدًا على حذف المفعول ، كما يرى الزركشى .

(٤) سورة يونس ٢٢ .

(٥) سورة الروم ٣٩ .

(٦) سورة الزخرف ٧٠ .

(٧) سورة الزخرف ٧١ ، وجاء فى الأصل وهـ : ﴿ وفيها ماتشتهى الأنفس ﴾ وهو خطأ .

(٨) أول فاتحة الكتاب .

(٩) سورة الفاتحة ٥ .

وقوله : « ومَسْكَنُها » ترك إضمار الدار إلى إضمار سلْمَى ، وقوله : « إلى شُعَبٍ » الشُّعَب[١] : جمع شُعْبة ، وهو مَسِيلٌ مِن ارتفاع إلى بطْنِ الوادى ، أصغرُ من التَّلْعة .

وقوله : « أقامَتْ به البَرْدَيْن » أضمر المَسْكَنَ بعد إضمار الشُّعَب ، وأراد بالبَرْدَيْن طَرَفي الشّتاء ، والبَرْدان أيضًا : الغَداةُ والعَشِيُّ .

وقوله : « وأبيضَ كالإغْرِيض » شبَّه ثَغْرَها بالإغْرِيض ، وهو الطَّلْع . وسُلَيم وعامر اللذان ذكرهما : سُلَيم بن منصور بن عِكْرِمة بن خَصَفة بن قَيس بن[٢] عَيْلان ، وعامر ابن صَعْصَعة بن معاوية بن بكر بن هَوازِن بن منصور بن عِكرمة بن خَصَفة بن قَيْس عَيْلان .

وقوله : ودَقُّوا بينَهم عِطرَ مَنْشِمِ : أراد امرأةً من خُزاعة يقال لها : مَنْشِم[٣] بنت الوَجِيه ، كانت تبيع العِطرَ فى الجاهليّة ، فلما وقعت الحربُ بين جُرْهُم وخُزاعة كانت إذا حضر القتالُ تجيء بالطِّيب مدقوقاً فى الأوعية فتُطيِّبُ به فِتيانَ خُزاعة ، فكان مَن مَسَّ من ذلك الطِّيب شيئاً لم يرجعْ من يومه حتى يُبْلَى ، فإمّا أن يُحملَ جريحاً ، أو يُقتَل ، فضربت العربُ المَثَل بِعطْرها فى الشُّؤم ، قال زُهير للحارث بن ١١٩
عوف ، وهَرِم بن سِنان المُرِّيَّين :

تداركْتُما عَبْسًا وذُبيانَ بعدَما تَفانَوْا ودَقُّوا بينَهم عِطرَ مَنْشِمِ[٤]

---

(١) فى هـ « والشعب » بإقحام الواو .

(٢) هكذا ثبتت « بن » هنا بين « قيس وعيلان » وحُذفت بعد قليل . قال ابن حزم فى الجمهرة ص ١٠ : « وقد قال قومٌ : « قيس بن عيلان بن مضر ، والصحيح : قيس عيلان » . وحول هذا كلامٌ كثير ، انظره فى التاج (قيس) ٤١٧/١٦ ، وفهارس الجمهرة .

(٣) الأقاويل فيها كثيرة . انظر المعارف ص ٦١٣ ، والدرة الفاخرة ص ٢٤٣ ، وثمار القلوب ص ٣٠٨ ، ومجمع الأمثال ٣٨١/١ (ما جاء على أفعل من باب الشين : أشأم من عطر منشم) ، واللسان (نشم) . وفى شرح القصائد السبع ص ٢٦١ ، عن ابن الكلبيّ : « منشم امرأة الوجيه الحميرى » .

(٤) ديوان زهير ص ١٥ ، وشرح القصائد السبع ، الموضع السابق .

هذا قولُ نصر بن شاهدٍ الخُزاعىّ ، وزَعم إسحاق بن زكريا اليربُوعىّ أن مَنْشِمَ امرأةٌ مِن بنى غُدانة ، وهى صاحبةُ يَسارِ الكَواعِب .

ومن حديثها[1] أنّ يَسارَ الكَواعِبِ كان عبداً أسودَ دميماً قبيحاً ، وقيل له : يَسارُ الكواعب ، لأن النِّساء [الكَواعِبَ[2]] كُنَّ إذا رأينه ضحكْنَ من قُبْحه ، وكان يَظُنُّ أنهنّ إنما يضحكْنَ مِن عُجْبهنّ به ، حتى نظرت إليه امرأةُ مولاه ، وهى مَنْشِم ، فضحكت فظنَّ أنها خَضعَت إليه ، فقال لصاحبٍ له أسود ، كان يكون معه فى الإبل : قد واللهِ عشقتْنى مولاتى ، فلأَزُورنَّها الليلةَ ، ولم يكن يُفارِق الإبل ، فقال له صاحبه : يايَسار ، اشرَبْ لبنَ العِشار ، وكُلْ لحمَ الحُوار ، وإيَّاك وبناتِ الأحرار ، فقال له : ياصاحب ، أنا يَسارُ الكواعِب ، واللهِ مارأتْنى حرَّةٌ قَطُّ إلَّا عشقتْنى ، فلما أمسى قال لصاحبه : احفظ عَلىَّ الإبل حتى أنصرفَ إليك ، فنهاه صاحبُه فلم ينته ، حتى دخل على امرأة مولاه ، يريدُها عن نفسها ، فقالت له : مكانَك فإنَّ للحرائر طِيباً فأُشِمُّك إيّاه ، فقال لها : فهاتِيه ، فأتته بطِيبٍ وبمُوسَى خَذِمة[3] ، أى قاطعةٍ ، فأشمَّتْه الطِّيب ، ثم أنْحتْ بالمُوسَى علىٰ أنفِه فاستوعَبَتْه قطْعاً ، فخرج هارباً حتى أتى صاحبَه ودمُه يَسيل ، فقال له : لايُبْعِدِ اللهُ غيرَك ، وضرَبتْ به العربُ المَثَلَ فى الشرّ ، وبطِيبِ مَنْشِم ، قال الفرزدقُ لجرير :

فهل أنت إن ماتَتْ أتانُكَ راحِلٌ ... إلى آلِ بَسْطامِ بن قَيْسٍ فخَاطِبُ[4]

---

(١) راجع النقائض ص ٨١٦ ، وثمار القلوب ص ١٠٨ ، والفاخر ص ٩٩ ، ومجمع الأمثال ٣٩٣/١ ، فى شرح المثل : « صبراً على مجامر الكرام » .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) فى هـ : « حذمة » بالحاء المهملة ، وصوابه بالخاء المعجمة ، كما فى الأصل ، والنهاية ١٧/٢ ، والخَذْمُ : سرعة القطع ، وبه سُمِّىَ السيفُ مِخْذماً .

(٤) البيتان من قصيدة مجرورة القافية ، وهما متباعدان فى ديوان الفرزدق ، فقد جاء الأول فى ص ١١١ ، والثانى فى ص ١١٣ ، وكذلك جاءا فى النقائض ، ص ٨١٣ ، ٨١٦ ، والرواية فيهما :

ألسْتَ إذا القَعْساءُ أنسلَ ظهرُها ... إلى آل بَسْطامِ بن قيس بخاطبِ

وإنى لأَخشى إن خطبتَ إليهمُ ... عليك الذى لاقى يسارُ الكواعبِ

ولا إقواءَ على هذه الرواية . ورواية ابن الشجرى للبيت الأول – وبها جاء الإقواء – مطابقة لرواية ابن سلّام ، فى طبقات فحول الشعراء ص ٣٦٦ ، وشروح سقط الزند ص ٥٣ . =

وإنى لأخشى إن رحَلْتَ إليهِمُ ... عليكَ الذى لاقَى يَسارُ الكَواعِبِ

١٢٠ رفع قافيةً وجَرَّ أخرى ، وهذا يُسمَّى الإقواء ، من قولهم : أقْوَى الحابِلُ : / إذا جاء بقُوَّة من قُوَى الحَبْل تُخالفُ سائرَ قُواه[1] .

وقيل : مَنْشِم : امرأةٌ كانت بالبَحْرَين ، دقَّتْ عِطْراً لقومٍ فتَحالَفُوا عليه وغمَسُوا أيديَهم فيه ، ثم وقَع بينَهم شرٌّ بعد ذلك ، فتشاءموا بذلك العِطر .

وقيل : مَنْشِم : امرأةٌ كان لها خِلْمٌ ، يعنى صديقاً ، فشَمَّ زوجُها من رأس خِلْمِها رائحةَ دُهْنِه وعِطْرِه ، وقد كان اتَّهمه بها ، فحقَّق عند ذلك ماوقع فى ظَنِّه ، فقتله ، فوثَب قومُه على زوجها فقَتلوه ، فوقعتْ بينَ قومَيْهما الحربُ حتى تَفانَوْا ، فضربت العربُ بها المَثَلَ فى الشُّؤم .

= وقد حكى التبريزى عن أبى العلاء المعرّى ، قال : « والذى أذهب إليه أن قوله : « فخاطبِ » أمرٌ لجرير ، من قولهم : خاطبهم يُخاطبهم خِطاباً ، كما تقول للرجل إذا لمته على الشىء فسكت : تكلَّمْ ، أى هاتِ حُجَّتك على ما فعلت » قال شيخنا محمود محمد شاكر حفظه الله ، تعليقاً عليه : يريد أبو العلاء أن يرفع الإقواء ، فتكلَّف تكلُّفا .

هذا وقد جاء بهامش أصل الأمالى حاشية من كلام تاج الدين الكندى ، هذا نَصُّها : « هذان البيتان يرويان للعرزدق بهذا اللفظ على الإقواء ، وليسا كذلك ، والصواب أنهما ، على ماتتبَّعْتُه من شعرهما فى النقائض : أن الفرزدق أجاب جريراً عن قصيدة بائية مرفوعة ، يُعيِّره فيها بتزوج حدراء ، وهى نصرانية ، وقصيدة الفرزدق على وزنها ورَوِيِّها ، إلا أنها مجرورة ، وأحد البيتين بعد الآخر بأبيات ، الأول منهما :

ألستَ إذا القعساءُ أنسل ظهرُها ... إلى آل بسطام بن قيس بخاطبِ

والثانى :

وإنى لأخشى إن خطبتَ إليهمُ ... عليك الذى لاقى يسارُ الكواعبِ

وكنت قديماً أرويهما كما رواهما مشايخُنا ، فلما تتبّعت شعريهما ... » وهنا ذهب بقيةُ كلامِ الكندى فى التصوير . وانظر قصيدة جرير المشار إليها فى النقائض ص ٨٠٧ .

(١) فلما خالفت القافية سائر قوافى القصيدة معها باختلاف حركات المجرى ، قيل : أقوى ، أى خالف بين قوافيه . الكافى للتبريزى ص ١٦١ ، وقيل الإقواء من قولهم : أقوى الربعُ : إذا عَفَى وتغيَّر وخلا من سُكّانه ، فكذلك الروىُّ تغيّرت جَرْيتُه ، وخلا من حركته . العيون الغامزة ص ٢٤٧ .

ويقال : إنّ مَنْشِم امرأةٌ مِن جُرْهُم ، كانت تَبيع العِطْر ، فكانوا إذا أرادوا أن يَحْتَرِبوا تطيَّبوا مِن عِطْرِها عند القتال .

وقال أبو عمرو الشَّيبانيّ : هى امرأةٌ من خُزاعة ، كانت تبيع العِطر ، فإذا حاربوا اشْتَرَوْا منها كافُوراً لقَتْلاهم ، فتشاءموا بها ، وكانت تسكُن مكّة .

بيتٌ للمُتنبِّى :

حَشاىَ علَى جَمْرٍ ذَكِيٍّ مِن الهَوَى   وعَيناىَ فى رَوضٍ من الحُسن تَرْتَعُ (١)

الحَشا : مابين الضِّلَع التى فى آخر الجَنْب إلى الوَرِك ، والجمع أحشاء ، وذَكَتِ النارُ تَذْكُو : اتَّقدَتْ وارتفع لَهَبُها . والرَّوضة : موضِعٌ يتّسِع ويجتمع فيه الماءُ فيكثُر نَبْتُه ، ولا يُقال لموضع الشجر : رَوضة . والرُّتُوع فى الأصل للماشية : وهو ذَهابها ومَجيئها فى الرَّعْى ، وكثُر ذلك حتى استُعمِل للآدميّين ، وفى التنزيل : ﴿ نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ ﴾ (٢) ومن قرأ ﴿ نَرْتَعِ ﴾ بكسر العين ، فهو نَفْتَعِلْ (٣) مِن الرَّعْى ، وأصل رَتَع : أكل ماشاء ، ومنه قول سُوَيد بن أبى كاهِل :

ويُحَيِّينى إذا لاقَيْتُـــهُ   وإذا يَخْلُو له لحمى رَتَعْ (٤)

وإنما قال : عيناى ، فثَنّى ثم قال : تَرْتَع ، فأخبر عن الاثنتين بفعْلٍ (٥) واحدةٍ ، لأنّ / العضوين المشتركَين فى فعلٍ واحدٍ ، مع اتفاقهما فى التسمية ، يَجرِى عليهما ١٢١

---

(١) ديوانه ٢/٢٣٥ .

(٢) سورة يوسف ١٢ و ﴿ نَرْتَعْ ونلعبْ ﴾ بالنون فيهما وتسكين العين والباء ، كما فى الأصل ، وهـ والخزانة ٧/٥٥٤ حكاية عن ابن الشجرى . وهى قراءة أبى عمرو وابن عامر . والقراءة التالية ، بالنون وكسر العين من غير ياء ، من ارتعيتُ ، وقرأ بها ابنُ كثير . وقرأ عاصم وحمزة والكسائى ويعقوب ﴿ يرتع ويلعب ﴾ بالياء التحتية وسكون العين والباء . السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٢ ، وانظر تفسير الطبرى ١٥/٥٦٩ .

(٣) فى هـ : « تفعيل » وكتب كاتب فى الهامش : الصحيح افتعال .

(٤) من قصيدته المفضلية العالية . شرح المفضليات لأبى محمد الأنبارى ص ٤٠٢ ، والمقتضب ٤/١٧٠ ، واللسان (رتع) وغير ذلك كثير .

(٥) فى هـ : فعل .

ما يجرى على أحدِهما،[1] ألا ترى أن كلَّ واحدةٍ من العينين لا تكاد تَنفردُ بالرؤية دونَ الأُخرى ، فاشتِراكُهما فى النظر كاشتراك الأذنين فى السّمع ، والقدَمين فى السَّعى ، ويجوز أن يُعَبَّر عنهما بواحدة ، يقال : رأيتُه بعينى ، وسمعتُه بأذنى ، وما سَعَتْ فى ذاك قدَمى ، كما قال :

خَدَلَّجُ السَّاقَيْن خَفَّاقُ القَدَمْ[2]

فإن قلت : بعينىَّ وبأذنىّ وقدمىّ ، فثنَّيتَ فهو حَقُّ الكلام ، والأوّلُ أخفُّ وأكثرُ استعمالًا .

ولك فى هذا الباب[3] أربعةُ أوجهٍ من الاستعمال ، أحدها : أن تستعملَ الحقيقةَ فى الخبرَ والمخبَر عنه ، وذلك قولك : عيناىَ رأتاه ، وأذناى سَمِعتاه ، وقدماى سَعَتا فيه ، والثانى : أن تُعبِّرَ عن العضوين بواحِد ، وتُفردَ الخبرَ حملًا على اللفظ ، تقول : عينى رأتْه ، وأذنى سمعتْه ، وقَدمى سَعتْ فيه ، وإنما استعملوا الإفراد فى هذا تخفيفاً ، وللعِلم بما يريدون ، فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية .

فلو قيل على هذا : « وعَيْنىَ فى رَوضٍ من الحسنِ تَرتَعُ » كان جيّداً .

والثالث : أن تُثنِّىَ العضو ، وتُفردَ الخبر ، لأن حُكمَ العينين أو الأذنين أو القدَمين حكمُ واحدةٍ ، لاشتراكِهما فى الفعل ، فتقول : أذناىَ سمعتْه ، وعيناىَ رأتْه ، وقدماىَ سعَتْ فيه ، كما قال : وعيناىَ فى روضٍ من الحسن ترتَعُ ، ومنه قول سُلْمِىّ ابن ربيعة السِّيدِىّ :

---

(١) يقول أبو على المرزوقى : متى اجتمع شيئان فى أمر لايفترقان فيه اجتُزئ بذكر أحدهما عن الآخر . شرح الحماسة ص ٥٤٧ .

(٢) من رجز لرُشيد بن رُمَيض العنبرى ، وينسب لغيره . الأغانى ٢٥٤/١٥ ، واللسان (حطم) . وإنشاد الحجاج لهذا الرجز ذائعٌ الصِّيت ، دائرٌ فى كتب اللغة والأدب والتاريخ . انظر البيان والتبيين ٣٠٨/٢ ، والكامل ص ٤٩٩ ، والعقد الفريد ١٢٠/٤ ، ١٧/٥ ، ومعجم الشواهد ص ٥٢٨ .

(٣) فى هـ : « البيت » وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، وديوان المتنبى ، الموضع السابق ، وذكر شارحه هذه الأوجه الأربعة ، ولم يعزها إلى ابن الشجرى .

فكأنّ فى العَينينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلًا كُحِلَتْ به فانهَلَّتِ(١)

ومثلُه قولُ امرئ القيس(٢) :

لِمَنْ زُحْلُوفةٌ زُلُّ بِها العَيْنانِ تَنْهَلُّ

وللفرزدق(٣) :

/ ولو بَخِلتْ يداىَ بها وضَنَّتْ لكان علىَّ للقَدَرِ الخِيارُ ١٢٢

والرابع : أن تعبِّر عن العضوين بواحد ، وتُثَنِّىَ الخبر ، حملًا على المعنى ، كقولك : أذني سمعتاه ، وعيني رأتاه ، وهذا قليل ، ومنه قولُ امرئ القيس(٤) :

وعينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مآقِيهما مِن أُخُرْ

وقولُ الآخر :

إذا ذكَرتْ عينى الزمانَ الذى مَضَى بصَحْراءِ فَلْجٍ ظَلَّتـا تَكِفـانِ(٥)

فأمّا ما أنشده ابن السِّكِّيت(٦) من قول الراجز :

والساقُ منّى بارِداتُ الرَّيْرِ(٧)

---

(١) سبق تخريج القصيدة التى منها هذا البيت فى المجلس الرابع . وانظر شواهد التوضيح ص ٦٢ .

(٢) ملحقات ديوانه ص ٤٧٢ ، وتخريجه فيه ، وزِد عليه مافى معجم الشواهد ص ٢٩٨ ، وشرح ديوان المتنبى للواحدى ص ٤٣ ، وأنشد العجز فقط من غير نسبة .

(٣) ديوانه ص ٣٦٤ ، برواية :

ولو رضيت يداى بها وقَرَّت لكان لها على القدر الخيارُ

وانظر حواشى الديوان ، ومعجم الشواهد ص ١٦٦ . وحواشى طبقات فحول الشعراء ص ٣١٨ .

(٤) ديوانه ص ١٦٦ ، وزدته تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٢١١ ، ٣٠٨ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثالث والثلاثين .

(٥) شرح ديوان المتنبى ٢٣٦/١ ، والهمع ٥٠/١ ، والدرر اللوامع ٢٥/١ ، وذكر مصنِّفه كلام ابن الشجرى دون عزو .

(٦) إصلاح المنطق ص ٨٩ . واللسان (رير) ، والخزانة ، الموضع المذكور .

(٧) هكذا فى الأصل وهـ « باردات » هنا ، وفيما يأتى من مشتقّاته . ومثله فى إصلاح المنطق ، =

فكان الوجه أن يقول : بارِدة ، حملًا على لفظ الساق ، أو بارِدتان ؛ لأن المرادَ بالساق الساقان ، ولكنه جَمع فى موضع التثنية لقُرْب الجمع من التثنية ، ويُشبِه ذلك قولك[١] : ضربْتُ رءوسَهما ، ويمكن أن تكون الألف فى باردات إشباعاً كقول القائل[٢] :

وأنتَ مِن الغوائِل حينَ تُرْمَى ... ومِن ذَمِّ الرجالِ بمُنْتَزَاحِ

أراد : بمُنْتَزح ، فأشبع الفتحةَ فنشأتْ عنها الألف .

ويقال : مُخٌّ رَارٌ وَرَيْرٌ ، للرَّقيق منه .

وقوله : « مِن الهَوى » مفسِّرٌ للجَمْر ، وكذلك قوله : « مِن الحُسْن » مفسِّرٌ للرَّوض ، فمِن متعلّقةٌ بمحذوف ، وصفٍ للمفسَّر .

وقال : « حَشاىَ » والمراد ما جاور الحَشا ، وهو القلب ، والعربُ تُعبِّر عن الشيء بمجاورِه ، فالمعنى : قَلْبى على جَمرٍ من الهوى شديدِ التوقُّد لفِراقهم ، وعَينى تَرتَعُ من[٣] وجه الحبيب فى روضٍ من الحسن ، واستعار الرُّتوعَ للعَين ، لتصويبِ النظر وتصعيدِه فى محاسن المنظور إليه ، واستعار لحُسنه رَوضاً ، تشبيهًا لعينيه بالنَّرجس ، ولخَدَّيه بالشَّقِيق ، ولثَغْره بالأُقْحُوان ، ومعنى البيت ناظرٌ إلى قول أبى تمام[٤] :

= والخزانة ٥٥٦/٧ ، وهو من قولهم : « برد فلان : إذا ضعفت قوائمه ، وغيَّره مصحح طبعة الهند فجعله « باديات » هنا وفيما يأتى ، وهو كذلك فى اللسان ، ونسخة من إصلاح المنطق .

(١) فى هـ : « قولهم » . وتقدم الكلام على ذلك فى المجلس الثانى .

(٢) إبراهيم بن هرمة . ديوانه ص ٩٢ ، وتخريجه فى ص ٢٥١ ، وزد عليه مافى حواشى كتاب الشعر ص ١٦ ، والفصول الخمسون ص ٢٧١ . وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : الحادى والثلاثين ، والمتمّ الستين .

(٣) فى هـ : فى .

(٤) ديوانه ٢٢٠/٤ ، برواية :

أسكُنُ قلباً هائماً فيه مأتمٌ ... من الشوق إلّا أن عينىَ فى عُرسِ

والذى فى الخزانة وشرح ديوان المتنبى مطابقٌ لرواية ابن الشجرى ، وهما ناقلان عنه ، كما أسلفت .

/ أفى الحَقِّ أن يُمْسِى بقَلْبِىَ مأتمٌ ... مِن الشَّوقِ والبَلْوَى وعَيناىَ فى عُرْسِ ١٢٣

وأُنْشِدْتُ للرَّضِىِّ (١) :

فالقلْبُ فى مأْتمٍ والعَينُ فى عُرْسِ

واستعمالُ المأتَم لجماعة النساء فى المناحة خاصَّةً مما لم تُرِده العرب ، ولكنه عندهم لجماعة ، فى المناحة وغيرِها ، قال أبو حَيَّة (٢) :

رمَتْه أنـاةٌ (٣) مِن ربيعةِ عامِرٍ ... نَؤُومُ الضُّحَى فى مأْتمٍ أىَّ مأتمِ

وقولُ امرئ القيس فيما ذكرتُه شاهداً :

وعينٌ لَها حَدْرةٌ بَدْرةٌ ... شُقَّتْ مآقِيهما مِن أُخُرْ

وصفَ به عينَ فَرس ، ومعنى حَدْرَة : مُكْتَنِزةٌ ضَخْمة ، وبَدْرة : تَبْدُرُ النظرَ (٤) ، وشُقَّت مآقِيهما مِن أُخُرْ : أى اتَّسعَت مِن آخِرها .

والبيت من ثالث البحر المسمَّى المتقارِب ، عَرُوضه (٥) سالمةٌ وضَرْبه محذُوف ، ووزنه

(١) ديوانه ١/٥٥٧ ، وصدره :

تلذّ عينى وقلبى منك فى ألمٍ

(٢) النُّميرى . والبيت فى أدب الكاتب ص ٢٥ ، وشرحه الاقتضاب ص ٢٩٣ ، وشرح الحماسة ص ١٣٦٨ ، ومقاييس اللغة ١/٤٨ ، واللسان (أتم – أنى) .

(٣) فى اللسان ، عن الأصمعىّ : الأناة من النساء : التى فيها فتورٌ عن القيام وتأنٍّ .

(٤) وكذا فى الخزانة . والذى فى اللسان والقاموس : « بالنظر » . ومعنى « تبدُر » . تسرع وتسبق . وقيل : حدرة : واسعة . وبدرة : تامَّةٌ كالبدر . وهناك أقوال أخرى تراها فى اللسان . وقال ابن فارس : « وعينٌ بدرة : أى ممتلئة » . المقاييس ١/٢٠٨ .

(٥) بهامش الأصل بخط الناسخ حاشية : « هذا البيت عَروضُه وضَرْبُه جميعا محذوفان » وبعد ذلك بخطٍّ مغاير : « وقوله : « سالمة » ينبغى أن يكون غلطاً من الكاتب إن شاء الله » . وجاء بحاشية الخزانة لمصحح طبعة بولاق « قوله : « عروضه سالمة » فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .

والحذف : سقوط السبب الخفيف من فَعُولُنْ ، فتصير « فَعُو » أو « فَعَلْ » ، وهو الذى جاء فى العروض والضرب معاً .

فَعَلْ ، وقد استُعمِل فيه الخَرْمُ الذى يُسمَّى الثَّلْم[1] ، فى أول النصف الثانى ، وقلَّ ما يُوجَد الخرمُ إلّا فى أوّل البيت[2] .

وقوله : لِمَنْ زُحْلُوفَة : الزُّحْلُوفة : الزَّلّاقة التى يترجَّح فيها الصِّبيان فيزلقون ، ويُروى « زُحْلُوقة » بالقاف . آخر المجلس .

* * *

(١) فى الأصل : « أثلم » ، وأثبتُّ مافى هـ ، والخزانة .
(٢) راجع المنصف ٦٨/١ ، والكافى ص ٢٧ ، ١٤١ .

المجلس التاسع عشر

وهو مجلس يومِ السبت ، سابعَ وعشرين[١] رجب سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

قال أعشى تَغلِب ، واسمه ربيعة بن نجْوان ، وقال أبو جعفر محمد بن حبيب : هو نُعمان بن نَجوان[٢] ، وكان نَصرانيًّا من بنى معاوية بن جُشَم بن بكر بن حُبَيب بن عمرو بن غَنْم بن تَغْلِب :

كأنَّ بنى مَرْوانَ بَعْدَ وَليدِهمْ ... جَلامِيدُ ماتَنْدَى وإنْ بلَّها القَطْرُ[٣]
وكانوا أناسًا يَنْفَحُونَ فأَصبَحُوا ... وأَكثَرُ مايُعطُونكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ
/ أَتُنْسَى[٤] إذا مالم تَنُبْكُمْ كريهةٌ ... ونُدْعَى إذا ماهُزْهِزَ الأَسَلُ الحُمْرُ ١٢٤
أَلمْ يَكُ غَدْرًا مافعلتُمْ بشَمْعَلٍ ... وقد خاب مَن كانت سَرِيرتَه الغَدْرُ
وكائِنْ دَفعْنا عنكُمُ مِن عَظِيمةٍ ... ولكنْ أبيتُمْ لا وَفاءٌ ولا شُكْرُ
ونحن قَتلْنا مُصْعَباً قد علمتُمْ ... بِمَسْكِنَ يومَ الحربُ أنيابُها خُضرُ

---

(١) فى هـ : « سابع عشر » ، وهو خطأ ، فإن تاريخ المجلس السابق : العشرون من رجب .

(٢) مكان هذا فى تاج العروس (عشى) ٢٤٤/١٠ « جاوان » ، وفى الأغانى ٢٨١/١١ « يحيى » ، وكذلك فى معجم الأدباء ١٣٢/١١ . وما فى المؤتلف والمختلف ص ٢٠ مطابق لما عند ابن الشجرى . وذكر المرزبانى فى معجم الشعراء ص ٦٩ « عمرو بن الأيهم بن أفلت التغلبى » ، وقال : « نصرانىٌّ كثير الشعر ، وقيل : اسمه عمير . ويقال : هو أعشى بنى تغلب » وذكر صاحب المكاثرة عند المذاكرة ص ٦ « أعشى بنى تغلب » ، ثم قال : لم أجد اسمه ولا نسبه » . وانظر شرح شواهد المغنى ص ٨٦ .

(٣) الأبيات من قصيدة فى ديوان الأَعْشَيْن ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والبيت الأول فى الأغانى ، والثالث فى المكاثرة ، وانظر الحماسة البصرية ٩٨/١ .

(٤) فى ديوان الأَعْشَيْن : « أينسى ... وننسى » .

فمارَبَّ ذاك الفَضْلَ كاسِرُ عَيْنِهِ هشامٌ ولا عبدُ العزيزِ ولا بِشْرُ
فإن تكفُروا ماقد علمتُمْ فرُبَّما أُتِيحَ لكُمْ قَسْراً بأسيافِنا النَّصْرُ

قوله : « بعدَ وليدِهم » أراد الوليدَ بن عبد الملك ، لا الوليدَ بن يزيد بن عبد الملك .

وقوله : « وكانوا أُناساً يَنفَحُون » وزن أُناس : فُعال ، وناسٌ مَنقُوصٌ منه ، عند أكثر النحويين ، فوزنه عال ، والنقصُ والإتمامُ فيه متساويان فى كثرة الاستعمال مادام منكوراً ، فإذا دخلت عليه الألفُ واللام التزموا فيه الحذف ، فقالوا : الناس ، ولا يكادون يقولون : الأُناس إلا فى الشّعر ، كقوله[(١)] :

إنَّ المَنايا يَطَّلِعْنَ علَى الأُناسِ الآمِنِينا

وحُجّة هذا المذهب وقوعُ الإنس على الناس . فاشتقاقه من الأُنْس : نقيض الوَحْشة ، لأن بعضَهم يأنَسُ ببعض .

وذهب الكسائىّ إلى أن الناسَ لغةٌ مفرَدة ، وهو اسمٌ تامّ ، وألفه منقلبةٌ عن واو ، واستدلّ بقول العرب فى تحقيره : نُوَيْس ، قال : ولو كان منقوصا من أناس ، لردَّه التحقيرُ إلى أصله فقيل : أُنَيْس .

وقال بعضُ مَن وافق الكسائىَّ فى هذا القول : إنه مأخوذ من النَّوْس ، مصدر ناسَ يَنُوسُ : إذا تحرَّك ، ومنه قيل لِلمِلِكِ من ملوك حِمْيَر[(٢)] : ذو نُوَاس ، لضَفِيرتَيْن

---

(١) ذو جدن الحميرى . المعمَّرون ص ٤٣ ، والخصائص ١٥١/٣ ، ومجالس العلماء ص ٧٠ ، والخزانة ٢٨٠/٢ ، واللسان (أنس – نوس) ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والأربعين .

(٢) فى هـ : ومنه قيل لملك من الملوك : ذو نواس .

كانتا تَنُوسان على عاتِقِه ، قال الفراء[(١)] : والمذهبُ الأول أشْبَهُ ، وهو مذهب المَشْيخة .

وقال أبو علىّ : أصل الناس : الأُناس ، فحُذِفت الهمزةُ التى هى فاء ، ويدلُّك على / ذلك الإنس والأَناسىّ ، فأما قولهم فى تحقيره : نُوَيْس ، فإنّ الألف لمّا صارت ١٢٥
ثانيةً وهى زائدة ، أشبهت ألفَ فاعِل ، يعنى أنها أشبهت بكونها ثانيةً وهى زائدة ، ألفَ ضارِب ، فقيل : نُوَيْس ، كما قيل : ضُوَيْرِب .

وقال سلَمةُ بن عاصِم ، وكان من أصحاب الفرّاء : الأشْبَهُ فى القياس أن يكون كلُّ واحدٍ منهما أصلًا بنفْسِه ، فأُناسٌ مِن الأُنْس ، وناسٌ مِن النَّوْس ، لقولهم[(٢)] فى تحقيره : نُوَيْس ، كبُوَيْب فى تحقير باب .

ومعنى يَنْفَحُون : يُعْطُون المال ، يقال : نفحه بالمال : إذا أعطاه ، ولفُلانٍ نَفَحاتٌ من المعروف : أى عَطايا .

والنَّظَرُ الشَّزْر : نَظَرُ الغَضبان بمُؤْخِر عينه .

وقوله : « أُنْتَسَى » يَحْتَمِل أن يكون مِن النسيان ، الذى هو نقيضُ الذُّكْر ، بضمّ الذال ، من قولهم : اجعَلْه منكَ على ذُكْر : أى لاتَنْسَه ، ويَحْتَمِل أن يكون من النسيان الذى هو التَّرك ، من قوله تعالى : ﴿ نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾[(٣)] أى تَرَكُوا اللهَ فتركَهم .

وقوله : « مالم تَنُبْكُمْ كَرِيهة » يقال : نابَه أمرٌ : أى نزلَ به ، والكريهة : الشِّدّة فى الحرب .

---

(١) وهو مذهب جماعة من البصريين ، وافقهم فيه الفراء ، كما ذكر المصنف فى المجلس السابع والأربعين .
(٢) فى هـ : كقولهم .
(٣) سورة التوبة ٦٧ .

وقوله : « هُزْهِزَ الأَسَلُ » الأَسَلُ : القَنا ، والهَزْهَزة : الهَزّ .

وقوله : « ألم يكُ غَدْراً مافعلتُمْ بشَمْعَل » شَمْعَل : ترخيم شَمْعَلَة ، وهو منقولٌ من قولهم : ناقةٌ شَمْعَلَة : أى سريعة ، ومنه اشْمَعَلَّ فى أمره : إذا جَدَّ فيه ومضَى ، قال الشّماخ[1] :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ

وهو شَمْعلة بن فائد بن هِلال التَّغلبىّ ، وكان عظيمَ القَدْر فى البادية ، ذا جمالٍ وفَضْل ، وكان نصرانيًّا ، فطالبه هشامُ بن عبد الملك بأن يُسْلِم ، لِما رأى من فَضله وجَماله ، فأبى ، فقال له هشام : لئن لم تفعلْ لَأُطعِمَنَّك لحمك ، وقال : حُزُّوا من فَخِذه حُزَّةً خفيفة ولا تَزيدُوا على ذلك ، ففعلوا ، فقال : لو قُطِّعْتُ لمَا أسلمتُ على هذا الوجه ، فلما خُلِّى عنه قال أعداؤه : أطْعَمه هشامٌ لَحْمه ، فقال[2] :

١٢٦ / أَمِنْ حُزَّةٍ فى الفَخْذِ منِّى تَباشَرَتْ   عِداتِى فلا نَقْصٌ علىَّ ولا وِتْرُ
وإنَّ أميرَ المؤمنينَ وفِعْلَه   لكالدَّهرِ لاعارٌ بما فَعل الدَّهْرُ

ورخّم « شمعلة » فى غير النداء ضرورةً ، وأعربه ، لأنه رخَّمه على لغة من قال : ياحارُ ، ولو رخَّمه على اللغة الأخرى أقرَّ فتحةَ اللام ، واتَّفق النحاةُ على جواز الترخيم فى غير النداء ، على لغة الذين قالوا : ياحارُ ، بالضم ، لأن أصحاب هذه اللغة يجعلون الاسم بمنزلة مالم يُحذَف منه شىء ، فهُم لايريدون المحذوف ، واختلفوا فى

---

(١) ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، مع نسبته لحُبار بن حَزْء ، وجَزْء : أخو الشمّاخ . وانظر تخريجه ف ص ٣٩٦ من الديوان ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٢٩ . وانظر المجلس التاسع والستين .

(٢) وهكذا نُسب البيتان إلى شمعلة فى المكاثرة ص ٧ ، وجعلهما أبو الفرج فى الأغانى ٢٨٢/١١ من قول أعشى تغلب ، والبيت الثانى فى رسالة الغفران ص ٣٦٠ منسوباً لشمعلة ، والبيتان باختلاف فى الرواية ف الكامل ١٥٨/٣ ، منسوبين لشمعل التغلبى . وكذلك فى زهر الآداب ص ١٠٣٢ ، ونسب البيت الثانى ف المصون ص ٦٩ ، ٩٩ ، إلى الأخطل ، وصحّح شيخنا رحمه الله نسبته إلى شمعلة .

الترخيم على اللغة الأخرى ، فأجازه سيبويه ، وأنشد فيه أبياتا ، منها قولُ زهير[١] :

خُذُوا حظَّكُمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا أَواصِرَنا والرَّحْمُ[٢] بالغَيبِ تُذكَرُ

أراد عِكْرِمَةَ ، فحذف التاء ، وبقيت فتحةُ الميم دالَّةً عليها .

ومنها قولُ ابن حَبْناء[٣] :

إنَّ ابْنَ حارِثَ إن أشْتَقْ لرؤيتِهِ أو أمتدِحْهُ فإنَّ الناسَ قد عَلِمُوا

أراد حارثة ، وقولُ حسّان بن ثابت[٤] :

أتاني عن أُمَيَّ نَثا حَدِيثٍ وما هُوَ فى المَغِيبِ بِذِى حِفاظِ

وقولُ جرير[٥] :

---

(١) ديوانه ص ٢١٤ ، والكتاب ٢٧١/٢ ، وضرورة الشعر ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٨ ، والتبصرة ص ٣٧٢ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وشرح الجمل ٥٧١/٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والخمسين .

(٢) الرُّحم ، بكسر الراء : القرابة ، مثل الرَّحِم .

(٣) هو المغيرة بن حبناء — والبيت فى الكتاب ٢٧٢/٢ ، والأصول ٤٥٨/٣ ، والإنصاف ص ٣٥٤ ، وأسرار العربية ص ٢٤١ ، ورسالة الغفران ص ٢٣٥ ، والصاهل والشاحج ص ٤٨٨ ، والتبصرة ص ٣٧٣ ، والضرائر ص ١٣٩ ، والمقرب ١٨٨/١ ، وشرح الجمل ٥٧٣/٢ ، وغير ذلك كثير . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والخمسين .

وقد أورد أبو الفرج البيت ضمن قصيدة فى مدح المهلب بن أبى صفرة ، برواية :

إن المهلبَ إن أشتقْ لرؤيته أو أمتدحه فإن الناسَ قد علموا

وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد . الأغانى ٨٨/١٣ .

(٤) مطلع قصيدة فى ديوانه ص ١٥٣ ، يهجو بها أميّة بن خلف الجمحيّ . وأعاد ابن الشجرى إنشاده فى المجلس الخامس والخمسين من غير نسبة ، وذكر أنه مما أنشده سيبويه ، ولم أجده فى الكتاب المطبوع ، وليس فى شواهد سيبويه من قافية الظاء شئ .

(٥) ديوانه ص ٢٢١ ، برواية :

أأصبح وَصْلُ حَبلكُمُ رِماما وما عَهْدٌ كعَهْدِك ياأُماما

وعليها يفوت الاستشهاد . والبيت بروايتنا فى الكتاب ٢٧٠/٢ ، وضرورة الشعر ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٨ ، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٦٤ ، والإنصاف ص ٣٥٣ ، وشرح =

ألا أضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وأضْحَتْ مِنكَ شاسعةً أُماما

حذَف تاءَ التأنيث من أمامة ، وهى مرفوعةٌ بأضحت ، وبَقَّى فتحة الميم ، وجاء بعدها بألف الإطلاق ، ومثلُ هذا فيما أنشده قولُ ابن أحمر (١) :

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقنا وطَلْقٌ وعَمَّارٌ وآونِةً أُثـالا

أراد أُثالة ، وأنشدَ قبله ليُعلِمَ أن القوافىَ منصوبة (٢) :

١٢٧ / أرَى ذا شَيْبةٍ حَمَّالَ ثِقْلٍ وأبْيضَ مِثْلَ صَدْرِ الرُّمحِ نالا (٣)

يقال : رجلٌ نالٌ : إذا كثُر نائلُه (٤) ، كقولهم : رجلٌ مالٌ : إذا كان كثيرَ المال ، والأصل نَوِلٌ ومَوِلٌ ، بوزن وَتِدٍ ، لأنّ مثال فَعِلٍ من أمثلة المبالغة فى الوصف ، ومنه فى التنزيل : ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ (٥) ومِثلُ نالٍ ومالٍ : كَبْشٌ صافٌ : كثيرُ الصُّوف ، ويومٌ راحٌ : شديدُ الرِّيح ، ومِن الياء : يومٌ طانٌ : كثيرُ الطِّين .

ومثل ترخيمِ شَمْعَلة ترخيمُ حَنْظلة فى قول القائل (٦) :

= الجمل ٥٧١/٢ ، والكلام على الروايتين فى نوادر أبى زيد ص ٣١ ، والخزانة ٣٦٣/٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والخمسين .

(١) ديوانه ص ١٢٩ ، وتخريجه فى ص ٢١٤ ، والكتاب ٢٧٠/٢ ، وضرورة الشعر ص ٨٥ ، والإنصاف ص ٣٥٤ ، وشرح الجمل ٥٧٢/٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس المشار إليه قريبا . وستأتى القصيدة التى منها هذا البيت فى المجلس الحادى والعشرين .

(٢) لم ينشد سيبويه قبل هذا البيت شيئاً لابن أحمر . ومثلُ قولِ ابن الشجرىّ ذكر العينىُّ ، قال فى شرح الشواهد الكبرى ٤٢٢/٢ : « وأنشد سيبويه فى كتابه بيتاً آخَرَ قبل قوله « أبو حنش » وهو : أرى ذا شيبة .
ويظهر أن فى أصول كتاب سيبويه المطبوع نقصاً ، فقد جاء هذا البيت الذى ذكر ابن الشجرى أن سيبويه أنشده ، فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩١ ، وجاء فى شرح أبياته لابن السِّيرافى ٤٨٧/١ مكانَه بيتٌ آخر ، قافيته « خيالا » مما يدلّ على أن سيبويه أراد أن يُعلم أن القوافى منصوبة .

(٣) ديوان ابن أحمر ص ١٣٠ .

(٤) شرح أبو أحمدَ العسكرىّ « نالا » فى البيت على غير هذا الوجه ، فهو عنده فعلٌ مسند لألف الاثنين . قال فى المصون ص ٨٣ : « ويريد أن هذين من قومه نالا مايريدان » .

(٥) سورة الزخرف ٥٨ .

(٦) بحاشية الأصل : « هو الأسود بن يعفر النهشلى » . والبيتان فى ديوانه ص ٥٦ ، ونوادر أبى زيد ص ١٥٩ ، والكتاب ٢٤٦/٢ ، وضرورة الشعر ص ٨٣ ، وضرائر الشعر ص ١٣٦ ، والتبصرة ص ٣٧٤ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠١ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وشرح الجمل ١٢٦/٢ ، وغير ذلك . وأعادهما المصنف فى المجلس المذكور .

ألا مالِهذا الدَّهرِ مِن مُتَعلَّلِ   عن الناسِ مَهْما شاء بالناسِ يَفْعلِ
وهـذا رِدائى عنـدَه يستعيـــرُهُ   ليسلُبَنِى عِزِّى أمالِ بنَ حنظَلِ

فأما ترخيمُ حَنْظلة فى قولِ الراجز[1] :

وقد وسَّطْتُ مالِكًا وحَنْظَلا   صُيَّابَها والعَدَدَ المُجَلْجِلا

فتَحْتملُ الفتحةُ أن تكونَ فتحةَ البناء التى فى حَنْظلة ، على لغة من قال : ياحارِ بالكسر ، وتَحْتَمِل أن تكون نصباً على اللغة الأخرى بالعَطْف على مالك ، والألفُ فى القول الأول للإطلاق ، وفى القول الثانى بدلٌ من التنوين .

ومثلُه قولُ الآخر[2] :

أرَقُّ لأرحامٍ أراهـا قريبـةً   لِحارِ بن كعبٍ لالِجَرْمٍ وراسِبِ

تَحتمل الكسرةُ أن تكون التى للبناء فى حارث ، على لغة الذين أبْقَوا ماقبلَ المحذوف على ماكان عليه ، ويَحتَمِل أن يكونَ جرًّا على اللغة الأخرى ، وأراد لحارٍ ، فحذف التنوين ، كما تحذفه فى قولك : لزيدِ بن بكر .

وأبى أبو العباس محمد بن يزيد أن يكون ترخيمَ الضرورة ، إلا على لغة من قال : ياحارُ ، بالضم ، وخرَّج بعضَ الأبيات التى أنشدها سيبويه على مايَسُوغ فى مذهبه الذى عوَّل عليه ، وروى بعضَ تلك الأبيات على غير رواية صاحب الكتاب ، فروى عَجُزَ بيتِ جرير :

١٢٨ / وما عهدٌ كعهدِك ياأُماما[3] .

---

(١) هو غيلان بن حريث ، كما فى مجالس ثعلب ص ٢٥٤ ، وانظر الكتاب ٢٦٩/٢ ، والضرائر ص ١٣٧ ، واللسان (صيب – وسط) .

(٢) بعض بنى عبس ، كما فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٣٢٨ ، والإنصاف ص ٣٥٥ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس المذكور .

(٣) وهى رواية الديوان التى أشرت إليها عند تخريج البيت .

وقال فى قول زهير : « ياآلَ عِكْرِمَ » إنه ترخيم عِكْرِمة ، على لغة من قال : ياحارُ بالضم ، وكان حقُّه أن يقول : ياآلَ عكرمٍ ، بالجر ، ولكنه جعل عِكْرِم قبيلة ، فلم يَصرِفْ لاجتماع التعريف والتأنيث .

قال السِّيرافىّ : وعِكْرِمةُ هذا : عِكْرِمةُ بن خَصَفة بن قيس[(١)] عَيلان بن مُضَر ، وهو أبو القبائل .

وقال أبو العباس فى قول ابن حَبْناء : « إنّ ابنَ حارِث » كما قال فى « ياآلَ عِكْرِم » وقال فى قول ابن أحمر :

أبو حَنَش يُؤرِّقنا وطَلْقٌ وعمَّارٌ وآونةً أُثالا

إن أثالا ترخيمُ أثالة ، على لغة من قال : ياحارُ ، بالضم ، وانتصابُه بالعطف على الضمير المنصوب فى « يؤرِّقنا » .

وهؤلاء المُسَمَّون فى البيت مِن عشيرة ابن أحمر ، كانوا هلَكوا قَتْلًا أو موتًا ، فرثاهم ، فقوله « أثالا » على مذهب سيبويه ممن كان قُتِل أو مات يومئذ ، لأنه معطوفٌ على الأسماء المرفوعة ، وفتحةُ اللام هى فتحتُها التى فى أُثالَة ، وهو[(٢)] فى قول أبى العباس ممّن كان يومئذ حيًّا ، لأن التأريقَ واقعٌ عليه ، وفتحةُ اللام على مذهبه إعرابٌ .

قال السِّيرافىّ[(٣)] : والذى عندى أنه وقع وَهْمٌ فى أن الرجلَ أُثالَة ، وإنما هو أُثال ، ولا نعلم فى أسماء العرب ولا فى أسماء المواضع أُثالة ، وقد عُرِف من كلامهم فى

---

(١) فى هـ : « بن عيلان » وتكلمت عليه فى المجلس السابق .
(٢) فى الأصل : « وهى » . وقد بسط ابن الشجرى الكلام على هذه المسألة فى المجلس الخامس والخمسين .
(٣) قاله فى ضرورة الشعر ص ٨٦ ، وهو مستلٌّ من شرحه على الكتاب .

أسماء الناس وغيرِهم أُثال ، ووافق سيبويه فى أنه داخلٌ فى جملة الهالِكين يومئذ ، وجَعل انتصابَه بإضمار فِعلٍ دلَّ عليه « يؤرِّقنا » فكأنه قال : ونتذكَّر آونةً أُثالا ، وآوِنة : جمع أَوان .

ومِن الاحتجاج لأبى العباس فى هذه المسئلة أن مَن يقول : ياحارِ ، يريد المحذوف ، وإذا(١) أراد / المحذوفَ كان منادًى مستوجباً إعرابَ النداء ، وإذا استوجب ١٢٩
إعرابَ النداء لم يصحَّ أن يُرخَّم فى غير النداء ، لاختلاف الإعراب والحكم فى البابين ، بابِ النداء ، وبابِ الخبر ، وهذا لايَلْزَم سيبويه ، لأن الترخيمَ فى اللغتَين أصلُه فى باب النداء دون غيره ، وإن اختلف الحكمُ فيهما ، وإذا ثبَت جوازُه فى أحد الوجهين ، والأصلُ فيهما واحدٌ جاز فى الوجه الآخر .

ومما يدلُّ على مذهب سيبويه ، ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس فى بيت زهير ، فزعم أنه أراد ياآل عِكْرِمٍ ، بالجر والتنوين ، قولُ الشاعر :

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدْعُوه داعى موتِه فيُجيبُ(٢)

ألا ترى أنه لايُمكِن أبا العباس أن يقول : إن « عُرْوَ » قبيلةٌ ، كما قال ذلك فى عِكْرِمة ، ولا يمكنه أن يقول : أراد أبا عُرْوٍ ، بالجرِّ والتنوين ، فمنَعه من ذلك أن عُرْوَ لا ينصرف للتأنيث(٣) فى التعريف ، وكذلك قول حَسّان :

أتانى عن أُمَىَّ نَثا حَديثٍ

شاهدٌ لسيبويه على أبى العباس ، لأنه أراد أميَّةَ بن أبى الصَّلت الثَّقفىّ(٤) ، ولم يُرِدِ

---

(١) فى هـ : فإذا .

(٢) معانى القرآن ١٨٧/١ ، والتبصرة ص ٣٧٣ ، والإنصاف ص ٣٤٨ ، وأسرار العربية ص ٢٣٩ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٩ ، وشرح الشواهد الكبرى ٢٨٧/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٨٤/٢ ، والخزانة ٣٣٦/٢ .

(٣) فى هـ : « للتأنيث والتعريف » . وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، عن ابن الشجرى .

(٤) الذى فى الديوان أنه أراد أميّة بن خلف الجمحى .

القبيلة التى هى أميَّةُ بن عبد شمس ، ويُوضِّح ذلك مع الرواية قولُه :

وما هو فى المَغِيب بذى حِفاظِ

فقد ثبت بهذا صحَّةُ ما ذهب إليه سيبويه .

وقوله : « نَثَا حديث » : أى ظاهِرُ حديث ، يقال : نَثَا الحديثَ يَنْثُوه : إذا أظهره ، وقال بعض أهل اللغة : النَّثا : الذِّكْرُ القبيح ، وقال أكثرهم : النَّثا : الخَبَر ، يكون فى الخير والشرّ ، فأما الثَّناء فممدود ، وهو المدح لا غَيْرُ .

وقول زهير : « واذكُروا أواصِرَنا » الأَواصِر : جمع آصِرة ، وهى القَرابة .

وقول الراجز : صُيَّابَها والعَدَدَ المُجَلْجِلا .

الصُّيَّاب : جمع صُيَّابة ، وهى الخِيارُ من كلّ شىء . والمجلْجِل : المصوِّت ، وسَحابٌ مُجَلْجِل : ذو رَعْد .

وقول أعشى تَغْلِب :

وقد خاب مَن كانت سريرتَه الغَدْرُ

أنَّث الغدر لما كان السَّريرةَ فى المعنى ، / لأن الخبرَ المفرَد هو فى المعنى ما أخبرتَ ١٣٠
به عنه ، ومثلُ هذا فى التنزيل فيما وردت به الروايةُ عن نافع وأبى عمرٍو وعاصم ، فيما رواه عنه أبو بكر بن عَيّاش : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[1] بنصب الفتنة ، وإسناد « تَكُنْ » إلى « أن قالوا » ، فالتقدير : ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلَّا قولُهم ، وجاز تأنيثُ القولِ لأنه الفتنةُ فى المعنى ، ومثلُه رفْعُ الإقدام ونصبُ العادةِ فى قول لبيد[2] :

(١) بسورة الأنعام ٢٣ ، وانظر لهذه القراءة السبعة ص ٢٥٥ ، وتفسير الطبرى ١١/٢٩٨ ، والكشف ١/٤٢٦ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٦ ، وتخريجه فى ص ٣٩٤ ، وانظر الموضع السابق من تفسير الطبرى ، وشرح القصائد السبع ص ٥٥١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٢٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٣ ، والمذكر والمؤنث ص ٦٠٨ .

فمضَى[1] وقَدَّمها وكانت عادَةً منه إذا هِىَ عَرَّدَتْ إقْدامُها

وإنما استجاز تأنيثَ الإقدام لتأنيث خبره ، لأن الخبرَ إذا كان مفردًا فهو المخبَرُ عنه فى المعنى ، وقد قيل فى الآية وفى بيت لبيد قولٌ آخر ، وذلك أنهم حملوا « أن قالوا » على معنى المقالة ، وحملوا الإقدام على معنى التَّقدِمة ، فجاء التأنيثُ فى فِعليهما ، كما جاء تأنيثُ فِعل العُذْر فى قول حاتم[2] :

أماوِىَّ قد طال التجنُّبُ والهَجْرُ وقد عذَرَتْنِى فى طِلابِكُمُ الْعُذْرُ

لأنه ذهب به مذهَبَ المعذِرَة[3] ، والقولُ الأوَّل هو المأخوذ به ، والثانى قولُ الكسائىّ ، وليس فى بيت أعشى تَغْلِبَ إلا ما ذكرناه أوَّلًا ، فيجب أن يكونَ العملُ عليه .

وقوله : « وكائنْ دَفعْنا عنكم » قد تقدم القول فى أصل كائن[4] ، ومعناها ، وموضعُها نصبٌ بدفَعْنا ، لأنه غير مشغولٍ عنها ، وقوله : « مِن عَظيمةٍ » تبيينٌ لها ، وقوله : « ولكن أبيتم لا وفاءٌ ولا شُكْرٌ » حذف مفعول « أبيتم » وكذلك حذف خبر المبتدأ الذى هو « وفاء » والتقدير : أبيتم أن تَفُوا[5] لنا وتشكروا ، فلا وفاءٌ عندكم ولا شُكْرٌ — آخر المجلس .

* * *

---

(١) فى هـ : « فمضت » وما فى الأصل مثله فى الديوان ، والضمير راجعٌ إلى حمارٍ قدَّم الأُتُنَ . وعَرَّد : ترك القَصْد وانهزم .

(٢) ديوانه ص ٢٠٩ ، وتخريجه فى ص ٣٥٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، والمذكر والمؤنث ص ٦٠٩ .

(٣) ردَّ هذا ابنُ عصفور ، فى الضرائر .

(٤) فى المجلس السادس عشر .

(٥) فى هـ : أبيتم أن تقولوا لنا وتشكر .

المجلس الموفّى العشرين

وهو مجلس يوم السبت ، رابعَ شعبان من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

١٣١ / وقوله : « ونحن قتلْنا مُصعَباً » كانت تغلِبُ ممَّن أبْلَى فى محاربة مُصعَب بن الزبير ، مع عبد الملك بن مروان ، وتَغلِبُ مِن ربيعة ، والذى تولَّى قتْلَ مُصعبٍ رَبَعِيٌّ ، وهو عبيد(١) الله بن زياد بن ظَبْيان ، أحدُ بنى تَيْم اللات بن ثعلبة ، ويُكْنى أبا مَطَرٍ ، وكان فاتِكًا جِلْفاً فَظًّا جبَّاراً ، وهو الذى قال له مالكُ بن مِسْمَع : أكثَرَ اللهُ فى العشيرة مثلَك ، فقال : سألتَ ربَّك شَطَطاً(٢) .

ومَسْكِنُ : مِن دُجَيل ، ويُعرَف أيضاً بدَيْرِ الجاثَلِيق ، وهو المكان الذى فيه قبرُ مُصْعَب ، ولم يَصرف مَسْكِن ، لأنه ذَهَب به مَذهَبَ البُقْعة .

وكان مُصْعبٌ جمعَ الشجاعةَ والجُود [والجَمال(٣)] وبَذَل له عبدُ الملك الأمان ، وجعل له بعد ذلك حُكْمَه ، فقال له ابنُه عيسى : اقبَلْ مابذَلَه لك ، فقال : لا واللهِ ، لاتتحدَّثُ عنِّى نساءُ قريشٍ على مَغازِلها أنى هِبْتُ الموت ، ولكن اذهبْ أنت حيثُ شِئت ، فقال عيسى : لا واللهِ ، لا يتحدَّثُ الناسُ عنِّى أنى أسلمتُ

---

(١) فى الأصل وهـ « عبد الله » ، وأثبت مافى تاريخ الطبرى ١٥٩/٦ ، والكامل لابن الأثير ١٦٠/٤ (حوادث سنة ٧١) والجمهرة لابن حزم ص ٣١٥ ، ٣٢٤ .

(٢) راجع هذا الخبر فى البيان والتبيين ٣٢٦/١ ، والعقد الفريد ١٩٠/٢ .

(٣) ليس فى هـ .

أبى ضِنًّا[1] عليه بنفْسى ، وقاتلَ حتى قُتل ، وتمثَّل مُصْعبٌ[2] بقول القائل :

فإنَّ الأُلَى بالطَّفِّ[3] من آلِ هاشِمٍ تآسَوْا فسنُّوا للكِرامِ التَّآسِيا

وقاتل حتى قُتِل ، فقال بعضُ شعراءِ الكوفة[4] :

لقد أورثَ المِصْرَيْنِ حُزْناً وذِلَّةً قَتِيلٌ بدَيْرِ الجاثَلِيقِ مُقِيمُ

تَولَّى قِتالَ المارِقِينَ بنَفْسِهِ وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

فما قاتَلَتْ فى اللهِ بَكْرُ بنُ وائِلٍ ولا صَبَرتْ عندَ اللِّقاءِ تَمِيمُ

وقوله : « يومَ الحَرْبُ أنيابُها خُضْرٌ » أضاف اليوم إلى جملة الابتداء ، وأصل إضافةِ أسماء الزمان إلى الجُمل إضافتُها إلى جملة الفعل ، للشَّبه الذى بين الفعل والزمان ، وذلك من حيث كان الفعلُ عبارةً عن أحداثٍ مُتقضِّية ، كما أنَّ الزمانَ حادِثٌ يتقضَّى ، والفِعلُ نتيجةُ حركاتِ الفاعِلِين ، كما أنّ الزمانَ نتيجةُ حركاتِ الفَلَك ، ولذلك بَنَوا الفعلَ على أمثلة مختلفة ، ليدلَّ كلُّ مِثالٍ على زمانٍ غيرِ الزمان / ١٣٢
الذى يدلُّ عليه المثالُ الآخر ، ولمَّا أضافوا اسمَ الزمان إلى جملةِ الفعل لِما ذكَرْنا ، أضافوه أيضاً إلى جملة الابتداء ، لأنها أختُها ، فمِن إضافته إلى جملة الفِعل فى التنزيل ، قولُه تعالى : ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾[5] و ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ ﴾[6]

---

(١) هكذا ضبطت الضاد فى الأصل بالكسر ، وهو الأكثر . راجع النهاية ١٠٤/٣ ، والمصباح .

(٢) سليمان بن قَتَّة . كما فى الأغانى ١٢٩/١٩ ، وأنساب الأشراف ٣٣٩/٥ ، ٣٤٤ ، وتفسير الطبرى ٢٣١/٧ . والبيت من غير نسبة فى الكامل للمبرد ١٤/١ ، ولابن الأثير ١٥٩/٤ ، وشرح الحماسة ص ١٠٧ ، واللسان (أسا) وفيه عن ابن برّى : « وتآسوا فيه من المؤاساة » كما ذكر الجوهرى ، لامن التأسّى ، كما ذكر المبرّد ، فقال : تآسوا بمعنى تأسَّوا ، وتأسَّوا بمعنى تعزَّوا . وفى تاج العروس (قتت) تخليطٌ فى نسب الشاعر ، قارنه بما فى حواشى تفسير الطبرى . وانظر التنبيهات لعلى بن حمزة ص ٩٤ .

(٣) الطفُّ ، بفتح أوله وتشديد ثانيه : بناحية العراق ، من أرض الكوفة ، وبه الموضع المعروف بكربلاء ، الذى قتل فيه الحسين رضى الله عنه . معجم مااستعجم ص ٨٩١ .

(٤) هو عبيد الله بن قيس الرقيّات . والأبيات فى ديوانه ص ١٩٦ ، وتخريجها فيه . والبيت الثانى من شواهد النحو السيَّارة . وسيتكلم عليه المصنف قريبا . وانظر معجم الشواهد ص ٣٤٣ .

(٥) سورة المعارج ٤٣ .

(٦) سورة المرسلات ٣٥ .

وأضافه القُطامِىُّ إلى جملةِ الابتداء فى قولهِ(١) :

الضَّارِبينَ عُمَيْراً عن بُيُوتِهِمُ   بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظالِمٌ عادِى

وسَمَّى السُّيوفَ والرِّماحَ والسِّهامَ أنيابَ الحرب ، لأنهم يقولون : عضَّتْهم الحربُ ، وحَرْبٌ ضَرُوس .

وقوله : « كاسِرُ عينِه هِشامٌ » أراد هِشامَ بن عبد الملك ، وكان أحْوَلَ ، وعبد العزيز وبِشْر : ابنا مَروان بن الحكَم .

وقوله : « أُتِيحَ لكم قَسْراً بأسيافِنا النَّصرُ » الإتاحة : التقدير ، أتاح اللهُ الشىءَ : أى قدَّره ، والقَسْر : القَهر ، ومنه قيل للأسد : قَسْوَرة ، لأن الواو فيه زائدة ، والنَّصر : الإعانة ، والنَّصر : الإتيان ، نصرْتُ أرضَ بنى فُلان : أتيتُها ، والنَّصر : الإمطار ، نُصِرت الأرضُ : إذا مُطِرتْ .

ومجىءُ الألِف فى قول القائل : « وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ » لغة الذين قالوا : « أكلُونى البَراغِيثُ(٢) » ، تقول على هذه اللغة : قاما أخواك ، وخرجوا إخوتُك ، وانطلَقْنَ إماؤك ، فالألف والواو والنون علاماتٌ للتثنية والجمع ، بمنزلة علامةِ التأنيث فى نحو : خرجت هندُ ، وجاءت المرأة ، وإنما لزِمت علامةُ التأنيث الحقيقىّ فى لغة جميع العرب ، ولم تلزم علامةُ التثنية والجمع ، لأن التأنيثَ معنًى لازِمٌ ، والتثنية والجمع لا يلزمان ، ألا ترى أن الاثنين يفترقان ، وكذلك الجماعة ، فممَّا جاء على هذه اللغة قولُ الشاعر(٣) :

---

(١) ديوانه ص ٨٨ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، ومعجم الشواهد ص ١٢١ .

(٢) هذا الشاهد النثرىُّ الذائع لم أجد من نسبه من النحاة ، ثم وجدت أبا عبيدة ينسبه إلى أبى عمرو الهذلى ، وهو من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة ، وأبو زيد . مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ . وقد أشبعته تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٤٧٣ .

(٣) هو عمرو بن مِلْقط . نوادر أبى زيد ص ٦٢ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجى ص ٢٢٠ ، وشرح الجمل ١٦٧/١ ، والمغنى ص ٤١٠ ، وشرح أبياته ٣٦٣/٢ ، ١٥٤/٦ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٥٨/٢ ، والتصريح على التوضيح ٢٧٥/١ ، والخزانة ٦٣٣/٣ .

أَلْفِيَتا عَيْناكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واقِيَهْ

وقولُ الآخر :

/ يلُومُونَنى فى اشتِراءِ النَّخيـ ـلِ قَوْمِى فكلُّهُمُ أَلْـوَمُ (١) ١٣٣

وقول الفرزدق (٢) :

ولكـنْ دِيافِـىٌّ أبـوه وأُمُّـــهُ بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ

[دِيافِىٌّ : منسوبٌ إلى قرية بالشام . والسَّلِيط : الشَّيرق ، وهو دُهن السِّمْسِم (٣)]

وقد استعمل المتنبّى هذه اللغةَ فى مواضِعَ من شِعره ، منها قوله (٤) :

ورَمَى ومارَمَتا يَداهُ فصَابَنِى سَهْمٌ يُعذِّبُ والسِّهامُ تُرِيحُ

وقوله (٥) :

نَفْدِيكَ مِن سَيْلٍ إذا سُئِلَ النَّدَى هَوْلٍ إذا اخْتَلَطا دَمٌ ومَسِيحُ

المَسِيح : هاهنا العَرَقُ ، وسُمِّىَ مَسِيحاً لأنه يُمْسَح ، فهو فَعِيلٌ بمعنى مَفْعول .

وقد حمل بعضُ النَّحويين موضعيْن من القرآن على هذه اللغة : أحدهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ (٦) ﴾ والآخر قولُه جَلَّت عظمتُه : ﴿ وَأَسَرُّوا

---

(١) يُنسب إلى أُحيحة بن الجُلاح ، وإلى أمية بن أبى الصلت . وهو فى ملحق ديوان أمية ص ٣٥٧ ، بقافية « فكلهم يعذلُ » . وليس فى ديوان أحيحة المطبوع بالنادى الأدبى بالطائف . وانظر معانى القرآن ٣١٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٥ ، وشرح أبياته ١٣٢/٦ ، ومعجم الشواهد ص ٢٩٩ ، ٣٥٨ .

(٢) ديوانه ص ٥٠ ، والكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، والتبصرة ص ١٠٨ ، والبسيط ص ٢٦٩ ، وانظر فهارسه ، وتفسير القرطبى ٢٤٨/٦ ، ومعجم الشواهد ص ٤٢ .

(٣) ليس فى هـ . وراجع معجم البلدان ٦٣٧/٢ ، وأنشد البيت .

(٤) ديوانه ٢٤٥/١ ، والمغنى ص ٤١٠ .

(٥) ص ٢٥٣ من القصيدة نفسها .

(٦) سورة المائدة ٧١ .

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[١] فكثيرٌ والذين ظَلَموا ، على هذا القول فاعلان[٢]، وتَحتمِلُ الواو فى « عَمُوا وَصَمُّوا » أن يكونا ضميرين ، و « كثِيرٌ » بدلًا من الواو التى فى « عموا » والواو الأخرى عائدة على « كَثِير » فكأنه قيل : عَمِىَ كثيرٌ منهم وصَمُّوا ، وإنما اخترتُ هذا ليتناولَ العَمى والصَّممُ الكثيرَ منهم لفظا ومعنى ، ويحتمل[٣] [كثيرٌ] أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف ، تقديره : وهُمْ كثيرٌ منهم ، أى أصحاب [هذين الوصْفَين[٤]] كثيرٌ منهم ، وتَحتمل واو « وأَسَرُّوا النَّجْوى » أن تكون ضميراً عائداً على الناس ، و « الَّذِينَ ظَلَمُوا » بدلًا منها ، ويَحتمل موضع « الَّذِينَ ظَلَمُوا » أن يكون جرًّا على البدل من الهاء والميم اللَّتين فى « قُلُوبُهُمْ » فكأنه قيل : لاهيةً قُلُوبُ الذين ظَلَمُوا ، ويَحْتَمِل أن يكون موضعُه رفعاً على البدل من الواو التى فى « اسْتَمَعُوهُ » فكأنه قيل : استمعه الذين ظلموا وهم يلعبون ، ويَحْتَمِل أن تكون خبرَ مبتدأ

١٣٤ محذوف ، أى هم الذين ظلموا ، ويَحْتَمِل أن يكون موضعُه نصباً / على البدل من الهاء والميم اللَّتين فى « يَأْتِيهِمْ » فكأنه قيل : مايأتى الذين ظلموا مِن ذِكْرٍ من ربِّهم مُحْدَثٍ إلا استمعوه لاعبين ، ويَحْتَمِل أن يكون منصوبَ الموضع على الذّم ، بتقدير : أعنى الذين ظَلَمُوا [أو أَذُمُّ الذين ظَلَمُوا[٥]] ويَحْتَمِل أن يكون موضعه رفعاً بالقول المضمَر الذى حُكِيت به الجملةُ الاستفهاميةُ بعدَه ، كأنه قيل : يقول الذين ظَلَمُوا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم .

وقال السِّيرافىُّ[٦] فى شرح الكتاب فى قولهم : « أَكَلُونى البَراغِيثُ » ثلاثة

---

(١) الآية الثالثة من سورة الأنبياء .

(٢) راجع معانى القرآن ٣١٦/١ ، ١٩٨/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٤/١ ، ٣٤/٢ ، وتفسير القرطبى ٢٤٨/٦ ، ٢٦٩/١١ ، والتبيان فى إعراب القرآن ص ٤٥٣ ، ٩١١ .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) ساقط من هـ .

(٦) فى الأصل « ومثله » ثم وضع الناسخ فوقها علامة تشبه أن تكون تضبيباً . وقد أعاد ابن الشجرى كلامَ السِّيرافىّ هذا فى المجلس الحادى والستين .

أوجُه : أحدها ماقاله سيبويه ، وهو أنهم جعلوا الواوَ علامةً تُؤْذِن بالجماعة وليست ضميراً ، والثانى : أن تكون البراغيثُ مبتدأ ، وأكلونى خبراً مقدَّماً ، فالتقدير : البراغيثُ أكلُونى ، والثالث : أن تكون الواوُ ضميرًا على شرط التفسير ، والبراغيثُ بدلًا منه ، كقولك : ضربونى وضربتُ قومُك ، فتضمر قبلَ الذِّكْر على شرط التفسير ، قال : وقد كان الوجه على تقديم[1] علامة الجماعة أن يقال : أكلَتْنى البراغيثُ ، لأن ضميرَ ما لا يعقِلُ من الذّكور كضمير الإناث ، إلا أنهم جعلوا البراغيثَ مشبَّهةً بما يعقِلُ حين وصفوها بالأكل ، وهى[2] مما يُوصَفُ بالقَرْص كالبَقِّ وشِبهه ، فأَجْرُوها مُجْرَى العقلاء ، ولهذا نظائرُ ، منها قولُه تعالى : ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَاجِدِينَ[3] ﴾ لمَّا وصفَها بالسُّجود الذى لا يكون إلا للعقلاء ، أجراها فى الإضمار والجمع مُجْراهم ، وكذلك القولُ فى قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّمْلُ ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ[4] ﴾ لمّا وجَّه الخطاب إلى النمل ، والخطابُ لا يُوجَّهُ فى الحقيقة إلا إلى العُقلاء أُجريتْ فى الإضمار مُجْرَى العقلاء . انتهى كلام أبى سعيد .

وأقول : إنَّ حَمْلَ الأكلِ على السُّجود والخِطاب ، فى الاختصاص بالعقلاء ، سهوٌ منه ، لأن البهائمَ مشارِكةٌ للعقلاء فى الوصف بالأكل ، والقولُ عندى / ١٣٥
أننا لا نحمل قولَهم : أكلونى البراغيث ، على الأكل الحقيقىّ ، بل نحملُه[5] على معنى العُدوان والظّلم والبَغْى ، كقولهم : أكل فلانٌ جارَه : أى ظلَمه وتعدَّى عليه ، وعلى ذلك قولُ عُلَّفة بن عَقِيل بن عُلَّفَة المُرِّىّ لأبيه :

---

(١) جاء بهامش الأصل فى المجلس المذكور : « لعله : تقدير » .
(٢) فى هـ : وهو .
(٣) الآية الرابعة من سورة يوسف .
(٤) سورة النمل ١٨ .
(٥) حكاه ابن هشام فى المغنى ص ٤٠٥ عن ابن الشجرى .

أكَلْتَ بَنِيكَ أكْلَ الضَّبِّ حتَّى وَجدْتَ مَرارةَ الكَلإِ الوَبِيلِ (١)

أى ظلمتَهم وبَغيْتَ عليهم ، ومنه قولُ المُمَزَّق العَبْدىّ :

فإن كنتُ مأكولًا فكن أنت آكِلِى وإلّا فأدْرِكْنى ولمّا أُمَزَّقِ (٢)

أى إن كنتُ مظلوماً فتولَّ [أنتَ (٣)] ظلمى ، فظلمُك لى أحبُّ إلىَّ مِن أن يظلِمَنى غيرُك ، فإذا حمَلْنا الأكلَ فى قولهم : « أكلونى البراغيث » على هذا المعنى ، صَحَّ إجراء البراغيث مُجْرَى العقلاء ، لأن الظلمَ والبَغْىَ والتعدِّىَ من أوصاف العقلاء .

وقول عُلَّفة بن عَقِيل : « أكلتَ بَنِيكَ أكْلَ الضَّبِّ » شبَّه فيه الأكلَ المستعارَ للتعدِّى بالأكل الحقيقىّ ، فإن شئتَ قدَّرتَ أن المصدرَ مضافٌ إلى المفعول ، والفاعل محذوف ، أى أكلتَ بنيك أكلًا مثلَ أكلِك الضَّبَّ ، وخصَّ الضبَّ بذلك لأن أكْلَ الضِّبابِ يُعْجِبُ الأعراب ، قال راجِزُهم (٤) :

وأنتَ لو ذُقْتَ الكُشَى بالأكْبادْ لَما تركْتَ الضَّبَّ يَعْدُو بالوادْ

الكُشَى (٥) : جمع كُشْيةٍ ، وهى شَحْمةٌ مستطيلةٌ فى عُنق الضَّبِّ إلى فَخِذه ، وإن شئتَ قدَّرتَ المصدرَ مضافاً إلى فاعله ، والمفعول محذوف ، أى أكلتَ بَنِيك أكلًا

---

(١) أعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والستين . والبيت يُنسب أيضاً إلى عَمَلَّس بن عَقيل ، وإلى أرطاة بن سُهَيَّة . راجع كتاب العققة والبررة (نوادر المخطوطات) ٣٥٩/٢ ، والحيوان ٤٩/٦ ، والأغانى ٢٦٩/١٢ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٥ وشرح أبياته ١٣٤/٦ ، والبيت من غير نسبة فى الموضع السابق من المغنى ، ونسب فى المجازات النبوية للشريف الرضىّ ص ٣٣١ لعلقمة بن عقيل ، وهو تصحيف .

(٢) هذا بيتٌ دائرٌ فى كتب العربية ، وهو من قصيدة أصمعية . فى الأصمعيات ص ١٦٦ ، وتخريجه فيها .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) الحيوان ١٠٠/٦ ، ٣٥٣ ، وعيون الأخبار ٢١١/٣ ، والصاهل والشاحج ص ١٥٠ ، واللسان (كشا) .

(٥) بضم الكاف وفتح الشين ، والمفرد بضم فسكون .

مثل أكلِ الضّبِّ أولادَه (١) ، ومن أمثالهم : « أعَقُّ مِن ضَبٍّ » (٢) ، لأنه فيما يُؤْثَر يَأكل أولادَه ، وقال بعضُ أهلِ اللغة : قولهم : أعَقُّ مِن ضَبّ ، أصلُه : مِن ضَبَّة ، وكثُر ذلك فى كلامهم ، فأسقطوا الهاء ، قال : وعُقوقُها أنها تأكل أولادَها ، وذلك أنها إذا باضتْ حرسَتْ بيضَها من الحَيَّة والوَرَل (٣) ، وغيرِ ذلك مما يقدر عليه ، فإذا نقَبتْ أولادَها وخرجتْ مِن البيض ظنَّتْها شيئًا يريد بيضَها فوثبَتْ عليها فقتلتْها وأكلتْها ، فلا ينجو منها / إلا الشَّريد . ١٣٦

عُلَّفة : منقولٌ مِن واحد العُلَّف ، وهو ثَمَر الطَّلْح (٤) ، والوَبِيل فى قوله : « وجَدْتَ مَرارَة الكلإِ الوَبِيلِ » الوبيل : الوَخِيم ، ويقال : وَبِلٌ ووَخِمٌ ، بحذف الياء منهما ، والوَبِيل أيضًا : الضَّرْبُ الشَّديد ، والوَبِيلُ : الحُزْمةُ مِن الحطَب ، والوَبِيلُ : خَشبَةُ القَصَّار التى يُدَقُّ بها الثوبَ بعد غَسلِه ، والوَبِيلُ من الرِّجال : الذى لا يُصلِحُ شيئاً يتولَّاه .

وكان عَقِيل بن عُلَّفة غَيورًا ، فكان يُجِيعُ بناته ويُعَرِّيهن ، فقيل له فى ذلك ، فقال : أُجيعُهُنّ فلا يَبْطَرْن ، وأُعَرِّيهُنّ فلا يَظْهَرْن (٥) ، وكان من غَيْرته [أنه] (٦) يُسافر معه بناتِه ، فبينما هو فى بعض أسفاره ومعه بَنُوه وبناتُه إذ قال :

قَضَتْ وطَراً مِن دَيْرِ سَعدٍ وربَّما ... علَى عَجَلٍ ناطَحْنَه بالجَماجِمِ (٧)

ثم قال لابنه العَمَلَّس : أَجِزْ يا عَمَلَّس ، فقال :

فأصْبَحْنَ بالمَوْماة يَحمِلْنَ فِتْيةً ... نَشاوَى مِن الإدلاجِ مِيلَ العَمائمِ (٨)

---

(١) اختار هذا ابنُ هشام فى المغنى ، قال : لأن ذلك أدْخَلُ فى التشبيه .
(٢) الدرة الفاخرة ص ٣٠٦ ، ومجمع الأمثال ٤٧/٢ ، وثمار القلوب ص ٤١٦ .
(٣) دابة كالضبّ ، أو العظيم من أشكال الوَزَغ (وهو سامُّ أبرص) طويل الذنب ، صغير الرأس .
(٤) المبهج لابن جنى ص ٨٧ .
(٥) فى هـ : « فلا يطرن » وجعلها مصحح طبعة الهند : فلا ينظرن .
(٦) زيادة من هـ .
(٧) طبقات فحول الشعراء ص ٧١٥ ، وأمالى المرتضى ٣٧٣/١ . وفى حواشى الطبقات فضل تخريج .
(٨) هذا والذى بعده من غير نسبة فى ديوان المعانى ١٣١/٢

فقال لابنته الجَرْباء : أجيزى ياجَرْباء ، فقالت :

كأنّ الكَرَى سَقَّاهُمُ صَرْخَدِيَّةً عُقاراً تَمشَّى فى المَطَا والقَوائِمِ

فقال : واللهِ ماوصفتِها بهذا الوصف إلا وقد شربْتِها ، وأقْبل عليها بالقَطِيع يضربُها ، فحال بنُوه بينَه وبينَها ، ورماه أحدُهم بسهم فانتظم فَخِذيه ، فقال :

إنّ بَنِيَّ ضَرَّجُونى بالدَّمِ مَن يَلْقَ أبطالَ الرِّجالِ يَكْلَمِ[١]

ومَنْ يكنْ ذا أَوَدٍ يُقَوَّمِ شِنْشِنةٌ أعرِفُها مِن أَخْزَمِ

أَخْزَم : اسمُ فَحْل ، والشِّنْشِنة : الشَّبَه ، وقيل : هى السَّجيّة والخَلِيقة ، وهذا مَثَلٌ قديمٌ اجْتَلَبه عَقِيلُ بن عُلَّفة ، لأن أَخْزَمَ[٢] هذا فى أكثر القولَيْن جَدُّ حاتِمٍ الطائىّ ، وهو حاتمُ بن عبد الله بن سَعد بن الحَشْرَج بن أَخْزَم بن أبى أَخْزَم . والعَمَلَّس : مِن أسماء الذئب ، والصَّرْخَدِيَّة : منسوبةٌ إلى صَرْخَد ، قرية[٣] ، والمَطا : الظَّهر .

١٣٧ / والقَطِيع : السَّوط .

وأخذ الشريفُ الرَّضِىّ قولَ العَمَلَّس :

نَشاوَى مِن الإدلاجِ مِيلَ العَمائِم

فى قوله :

مَنِ الرَّكبُ مابَيْنَ النَّقا والأناعِمِ نَشاوَى مِن الإدلاجِ مِيلَ العَمائِمِ[٤]

* * *

---

(١) أمالى المرتضى ، الموضع السابق ، وطبقات فحول الشعراء ص ٧١٣ ، وفى حواشيها تخريج كثير .

(٢) قيل : كان عاقًّا فمات وترك بنين فوثبوا يوماً على جَدِّهم أبى أخزم فأَدْمَوْه ، فقال الرجز . يعنى أن هؤلاء أشبهوا أباهم فى العقوق . غريب الحديث لأبى عبيد ٢٤١/٣ ، ومجمع الأمثال ٣٦١/١ .

(٣) من أعمال دمشق .

(٤) ديوانه ٤٢٩/٢ . وفى هـ : « فالأناعم » وما فى الأصل مثله فى الديوان .

المجلس الحادى والعشرون

وهو مجلس [يوم السّبت][1] ثالثَ عشرَ شعبان ، سنة أربعٍ وعشرين وخمسمائة .

ومن قصيدة لابن أحمرَ الباهليّ ، وهو عمرو بن أحمر بن العَمَرَّد بن عامر بن عَبدِ شَمس بن مَعْن بن مالك بن أعْصُر بن سَعد بن قَيسِ عَيْلان بن مُضَر ، وكان مِن شعراء الجاهليّة ، وأدرك الإسلام :

أَبَتْ عَيناكَ إلّا أن تَلَجّا ... وتَحْتـالا بمائِهمـا اخْتِيـالا[2]
كأنَّهُما شَعِيبا مُسْتغِيثٍ ... يُزَجِّى ظالِعًا بِهما ثِقالا
وَهَى خَرْزاهُما فالماءُ يَجْرِى ... خِلالَهُما ويَنْسَلُّ انسِلالا
علَى حَيَّيْنِ فى عامَيْنِ شَتَّا ... فَقدْ عَنَّا طِلابُهما وطـالا[3]
وأيّـامَ المدينـةِ وَدَّعُونـا ... فلم يَدَعُوا لِقائلةٍ مَقالا
فأيَّةُ ليلةٍ تأتيكَ سَهْواً ... فتُصبِحَ لا تَرَى مِنهُم خَيالا
يُؤرِّقُنا أبو حَنَشٍ وطَلْقٌ ... وعَمّـارٌ وآوِنَـةً أُثـالا
أراهُمْ رُفْقَتِى حتّى إذا ما ... تَجافَى الليلُ وانْخزلَ انخِزالا

---

(١) سقط من هـ .

(٢) ديوان ابن أحمر ص ١٢٩ – ١٣٢ ، وتخريجه فى ص ٢١٤ ، عن ابن الشجرى . وأنشد ابن الشجرى شيئاً من هذه القصيدة فى المجلس التاسع عشر ، والخامس والخمسين .

(٣) فى هـ « فقد عنّا بهما » وجعلها مصحح طبعة الهند : فقلّ غناءنا بهما وطالا » ونقله عنه جامع شعر ابن أحمر ، وهو فاسد ، وصوابه فى الأصل ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٢٢/٢ .

إذا أنا كالَّذِى أجْرَى لِوِرْدٍ   إلى آلٍ فلم يُدْرِكْ بِلالا
أرَى ذا شَيْبَةٍ حَمَّالَ ثِقْلٍ   وأبْيَضَ مِثْلَ صَدْرِ السَّيفِ نالا
غَطارِفُ لايَصُدّ الضَّيْفَ عَنهُمْ   إذا ما طَلَّقَ البَرَمُ العِيالا
بِهِمْ فَخْرُ المُفاخِرِ يومَ حَفْلٍ   إذا ما عَدَّ بأساً أو فَعالا
وَبِيضٍ لم يُخالِطْهُنَّ فُحْشٌ   نَسِينَ وِصالَنا إلّا سُؤالا
/ وجُرْدٍ يَعْلَهُ الدّاعِى إليها   متَى رَكِبَ الفَوارِسُ أو مَتالا (١) ١٣٨
فَوارِسُهُنَّ لا كُشُفٌ خِفافٌ   ولا مِيلٌ إذا العُرْضِىُّ مالا

قوله :

أبت عيناكَ إلّا أن تَلَجّا

دخلتْ « إلّا » هاهنا مُوجِبةً للنفى الذى تضمَّنه هذا الفِعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : أبَى زيدٌ أن يقومَ ، فقد نفيتَ قِيامه ، فإذا قلت : أبَى إلّا أن يقومَ ، فقد أوجبتَ بإلّا قِيامَه ، لأنّ المعنى : لم يُرِدْ إلّا أن يقوم ، وفى التنزيل : ﴿ ويأْبَى اللهُ إلّا أنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ (٢) أى لايُرِيدُ اللهُ إلّا إتمامَ نُورِهِ .

وقولهم : أبَى يأبَى ، مما شَذَّ عن القياس ، لمجيئه على فَعَل يَفْعَل ، بفتح العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينُه ولا لامُه مِن حُروف الحَلق ، وكان قِياسه : يأبِى مثل يأتِى (٣) .

---

(١) رُسِمت فى الأصل ، والديوان : « متى لا » وأثبت مافى هـ ، وسيتكلم المصنّفُ قريبا عن عِلّة كتابتها بالألف .

(٢) سورة التوبة ٣٢ ، وكلامُ ابن الشجرى على دخول « إلّا » هنا ، مسلوخٌ من كلام الفراء ، مع اختلاف العبارة . راجع معانى القرآن ٤٣٣/١ ، وتفسير القرطبى ١٢١/٨ .

(٣) راجع الكلام عليه فى الكتاب ١٠٥/٤ ، ١١٠ ، وإصلاح المنطق ص ٢١٧ ، وتهذيبه ص ٥٠٦ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٢ ، وديوان الأدب ١٣٨/٢ ، وليس فى كلام العرب ص ٢٨ ، والخصائص ٣٨٢/١ ، وبغية الآمال فى معرفة مستقبلات الأفعال صفحات ٣٣ ، ٦٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، وشرح الشافية للرضى ١٢٣/١ ، والمزهر ٩٢/٢ ، واللسان (أبى) .

وقيل فى علّة ذلك قولان : أحدهما أنهم حملوه على مَنَع ، لأن الإباءَ والمنعَ نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملُوا يَذَرُ[(١)] على يَدَع ، لاتّفاقهما فى المعنى ، وإن لم يكن فى يذَرُ حرفٌ حلْقىّ .

والقول الآخر : أنهم أجْرَوا الألف مُجْرَى الهمزة ، لأنها مِن مَخْرَجها ، فقالوا : أَبَى يَأْبَى ، كما قالوا : بدَأ يبدَأ ، والقولُ الأوّلُ أصحّ ، لأن أَلفات الأفعال لَسْنَ بأصول ، وإنما هُنّ منقلبات عن ياءٍ أو واو ، وألف « يأْبَى » إنما وُجِدت بعد وجودِ الفتحةِ الملاصقةِ لها ، فلولا الفتحةُ لم تصِر الياءُ ألفاً ، والفتحة فى يمنَع ويبدَأ ويَجْبَه ، ونحوِ ذلك إنما حدَثت بعد وجودِ حرفِ الحَلْق .

وقال بعضُ النحويِّين : إنما فتحوا عينَ يَأْبَى على سبيلِ الغَلَط ، توهَّموا أن ماضِيَه على فَعِل ، وعوَّل أبو القاسم الثَّمانينىّ على هذا القول ، والصوابُ ماذكرتُه أوّلًا .

وقد حُكِيت حروفٌ أُخَرُ[(٢)] مُتأوَّلة ، وهُنَّ سلَا يَسْلَا ، وقَلَى يَقْلَى ، وغَسا الليلُ يَغْسا ، وجَبا يَجْبا ، من قولهم : جَبا الخَراجَ يَجْباه ، ووجْهُ تأوُّلها أن بعضَ العرب قالوا / سَلِيَ يَسْلَى ، مثل رَضِيَ يَرْضَى ، وقال آخرون : سَلا يَسْلُو ، مثل خَلَا يَخْلُو ، فركَّبت[(٣)] طائفةٌ ثالثةٌ من اللغتين لغةً ثالثة ، وأخذوا الماضِيَ من لغة من قال : سَلا ، والمستقبلَ مِن لغة من قال : يَسْلَى ، قال رؤبة[(٤)] : ١٣٩

لو أشْرَبُ السُّلْوانَ ما سَلِيتُ ... مابِى غِنًى عنكَ وإن غَنِيتُ

السُّلوان : جمع سُلْوانة ، وهى خَرَزةٌ كانوا يقولون : مَن شرِب عليها سَلا ، قال آخَر :

شَرِبْتُ على سُلوانةٍ ماءَ مُزْنةٍ ... فَلا وَجَدِيدِ العَيْشِ يامَيَّ ماأسْلُو[(٥)]

---

(١) راجع كتاب الشعر ص ١٦٤ ، والمقتضب ٣/٣٨٠ .

(٢) راجع الموضع السابق من ليس فى كلام العرب ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم . القسم الثانى من الجزء الثانى ص ١١٩ ، ورحم الله مصنِّفه رحمة واسعة .

(٣) راجع الخصائص ١/٣٧٦ (باب تركّب اللغات) .

(٤) ديوانه ص ٢٥ ، ٢٦ ، واللسان (سلا) . والبيت الأول فى المقاييس ٣/٩٢ من غير نسبة .

(٥) البيت من غير نسبة فى الموضع السابق من المقاييس واللسان .

وكذلك الأحرفُ الأُخَر ، قال قومٌ : قَلَى يَقْلِى ، مثل مَشَى يَمْشِى ، وقال آخرون : قَلِيَ يَقْلَى ، مثل شَقِيَ يَشْقَى ، فركَّبت قبيلةٌ أخرى لغةً أخرى ، فقالوا : قَلَى يَقْلَى ، وكذلك قال بعضُهم على القِياس : غَسا[1] يَغْسُو ، وبعضٌ [غَسَا][2] يَغْسِى ، وقال قليلٌ منهم : غَسَا يَغْسَى ، وحُكِى عن آخرين : أغْسَى يُغْسِى

وجاء من الصحيح على طريقة هذه الأحرف حرفان ، أحدُهما قولُهم على القِياس : قَنَط يَقْنِط ، مثل ضَرَب يَضْرِب ، وقَنِطَ يَقْنَط ، مثل عَلِم يَعْلَم ، وقال آخرون : قَنَط يقْنَط ، مثل مَنَعَ يَمْنَع ، فأخذوا الماضِيَ مِن لغة مَن فتح عينَه ، والمستقبلَ مِن لغة مَن فتح عينَه .

والحرفُ الآخرُ لحِقه الشذوذُ مِن جِهتين ، وذلك قول بعضِهم : رَكِنْتُ أرْكَنُ ، مثل رَكِبْت أرْكَب ، قال الخليل : هى لغة سُفْلَى مُضَر ، وقولُ آخرين : رَكَنْتُ أرْكُن ، مثل خرَجْت أخْرُج ، وركَّبتْ قبيلتان أخْرياانِ من اللُّغتين لُغَيَّتَيْن نادِرَتَيْن ، فقالت إحداهما : رَكَنْت أرْكَن ، مثل سألْتُ أسْأَل ، وقالت الأخرى : ركِنت أركُن ، بكسر العين من الماضى وضمّهامن المستقبل ، وهذه أوغَلُ فى الشُّذوذ ، ومثلُها ما حُكِى عن ناسٍ قليل أنهم قالوا : فَضِلَ يَفْضُلُ[3] .

فأمّا ما عينُه أو لامُه حرفٌ من حروف الحلق الستة ، فإن العين من مضارع فَعَلَ
١٤٠ من هذا الضرب تُفْتَح ، طلباً للتَّشاكُل ، وذلك أن الفتحةَ من الألف ، / والألفَ تنشأ مِن الحلق ، فحرَّكوا العينَ بالحركة التى هى أقربُ الحركات إلى حروف الحلق .

ولحُروف الحلق ثلاثة مخارج ، فأقصاها مَخْرجُ الهمزة والهاء ، وأوسَطُها مَخرجُ

---

(١) غسا الليل : أظلم .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) راجع الكتاب ٤٠/٤ ، والاشتقاق ص ٦٤ ، والمنصف ٢٥٦/١ ، والخصائص ٣٨٠/١ ، وشرح الشافية ١٣٤/١ ، ١٣٦ ، وشرح المفصل ١٥٤/٧ .

العَيْن والحاء ، وأدناها إلى الفم مَخرجُ الغَين والخاء ، فممّا وقع الحلقىُّ فيه همزةً : سأل يسأل ، ودأب يَدْأب [وبَدأ يَبْدأُ](١) وبَسَأ به يبْسَأ ، إذا أنِسَ به

وممّا الحلقىُّ منه هاء : ذهَب يذهَب ، ونهَض ينهَض ، وجَبَه يَجْبَه ، ونَقَه المريضُ يَنْقَه .

وممّا الحلقىُّ منه عين : جعَل يجعَل ، ونعَت ينعَت ، وصنعَ يصنَع ، ورتَع(٢) يرتَع .

وممّا الحلقىُّ منه حاء : سَحَر يَسْحَر ، ونَحَر يَنْحَر ، ومدَح يمدَح ، وسنَح يسنَح .

ومما الحلقىُّ منه غين : شغَل يَشْغَل ، وفَغَرفاه يَفْغَر ، ونزَغ الشيطانُ ينْزَغ ، ونَبغ الرجلُ يَنْبَغُ : إذا قال الشعرَ فأجاد وليس ذلك فى أصله ، ومنه النابغة .

ومما الحلقىُّ منه خاء : فَخَر يفْخَر ، وشَخَص يَشْخَص ، وسَلَخ يَسْلَخ ، وشَمَخ بأنفه يَشْمَخ .

وليس هذا بمطَّرِد ، بل قد يتْبَع بعضُ الأفعال القِياسَ ، فيجىء على يَفْعِل أو يَفْعُل ، كقولهم : رجَع يرجِع ، وزأر يزئِر ، ونأم يَنْئِم ، والنَّئِيمُ : صوتٌ فيه ضَعْف ، ومنه دَخَل يَدْخُل ، ونَفَخ يَنْفُخ ، وفَرَغ يَفْرُغ ، وصَلَح يصلُح ، وهو كثير ، وربّما جاء فيه الفتحُ وغيره ، كقولهم : صبَغ يصبَغ ويصبُغ ، ومضَغ يمضَغ ويمضُغ ، ودبَغ يدبَغ ويدبُغ ، ومخَض يمخَض ويمخُض ، ونطَح ينطَح وينطُح ، ومنَح يمنَح ويمنِح ، وهذا كثيرٌ أيضاً(٣) .

فإن كان(٤) حرفُ الحلق فاءً لم تُفتح له العين ، لأن الفاءَ من يَفْعِل لا تكون إلا

---

(١) ليس فى هـ .

(٢) فى هـ : ربع يربع .

(٣) انظر المقتضب ٢/١١٠ ، والمخصص ١٤/٢٠٥ ، والممتع ص ١٧٥ ، وشرح المفصل ٧/١٥٣ .

(٤) هذا كلام أبى العباس المبرد ، فى المقتضب ٢/١١١ ، وانظر حواشيه .

ساكنة ، وإنما تتحرَّك فى المعتلّ العينِ بحركةٍ منقولةٍ إليها ، كتحرُّكها فى يقُول ويبِيع .

رجع التفسيرُ إلى بيت ابن أحمر ، وقوله : « وتَخْتالا بمائِهما » من قولهم : اختالت السماءُ وتخيَّلَتْ وأخالَتْ وخَيَّلَتْ : إذا تهيَّأت للمَطَر ، وسحابةٌ مُخِيلة ، بضمّ
١٤١ أولها : / متهيِّئةٌ للمطر ، وماأحْسَنَ مَخِيلَتَها ، مفتوحةَ الميم : أى دَلالتَها على الأمطار .

وقوله : « كأنَّهما شَعِيبا مُسْتَغِيثٍ » شبَّه عينَيْه بشَعِيبَىْ رجُلٍ استغاث بالماء لشدّة عطشِه وعطشِ أهلِه ، وإذا كان كذلك بالغَ فى مَلْءِ سِقائه . والشَّعِيب : المَزادةُ الضَّخمة ، وقال بعضهم : السِّقاءُ البالِى .

وقوله : يُزجِّى ظالِعًا بِهما ثِفالا

أى يسُوقُ بالمَزادَتَيْن بعيرًا غامِزاً[1] بطيئا ، وإذا كان بهذين الوصفين كان انصبابُ الماء أكثر .

وقوله : « وَهَى خَرْزاهُما » الوَهْى : الاستِرخاء ، أى استرخى خَرْزا هاتَيْن المَزادَتين ، « فالماء يَجْرِى خِلالَهما » أى خِلالَ الخَرْزَيْن .

وقوله : « علَى حيَّين » الحىُّ مِن أحياءِ العرب : قبيلةٌ مُتَجاوِرةٌ بيوتُها .

وإن عَلَّقْت « على » بتَلَجَّا ، لفظًا لم يَجُز ، لأنه صِلةُ « أن » ، وقد فَصل[2] بينَه وبين « علَى » كلامٌ أجنبي ، وكذلك لا تُعلِّقه بتَخْتالا ، لأنه معطوفٌ على « تَلَجّا » فقد دخل بالعطف فى الصِّلة ، ولكنْ تُعلِّقه بفعلٍ مقدَّر يدلُّ عليه « تلجّا » كأنك قلت : تَبكِيان على حَيَّيْن ، لأنه أراد بقوله : « أن تَلَجَّا » لَجاجَهُما في البكاء .

وقوله : « في عامَيْن » متعلِّقٌ بشتّا ، ومعنى « شَتّا[3] » افْتَرقا ، ولايجوز أن تُكتب

---

(١) الغَمْز . فى الدابّة : هو الظَّلْع والعَرَج .

(٢) سيتكلم ابن الشجرى على أن الفصل بالأجنبىّ يمنع التعلّق ، فى المجلس التاسع والعشرين .

(٣) كتب فوقها فى الأصل : فعلٌ ماضٍ .

« شتا » هاهنا بالياء ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ (١) لأن ألف « شَتَّا » فى البيت ضمير ، وشَتَّى فى الآية اسمٌ على فَعْلَى ، جمع شَتِيتٍ ، كَقَتيلٍ وقَتْلَى ، وإنما ذكرتُ هذا لأنى وجدتُه فى نسخةٍ بالياء .

وقوله :

فلم يَدَعُوا لقائلةٍ مَقالا

أى لم يَدَعُوا بهلاكهم لنائحةٍ تأبينًا ، والتَّأبين : مدْحُ الميّت ، أى قد أنفَد الحزنُ عليهم أقوالَ النَّوائح .

وقوله :

فأيَّةُ ليلةٍ تأتِيكَ سَهْوًا

أى تأتيك ذاتِ سُكون ولِين ، أى ليست تمرُّ بكَ ليلةٌ لا شرَّ فيها يُسْهِرُك إلا رأيتَ منهم خَيالا

وقوله : « يؤرِّقُنا أبو حَنَشٍ » قد تقدم (٢) الكلامُ فى هذا البيت .

وقوله : « أراهُمْ رُفْقَتِى » [أى أُراهم رُفقتى] (٣) فى المنام ، « حتى إذا ماتَجافَى الليل » : أى ارتفع ، مِن قولِه تعالى : ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ (٤) أى تَنْبُو عنها وترتفِع .

١٤٢ وقوله : « انْخَزَل » : أى انقطع ، وجوابُ إذا / من قوله :

إذا أنا كالّذِى أُجْرَى لِوِرْدٍ

---

(١) سورة الحشر ١٤ .
(٢) فى المجلس التاسع عشر .
(٣) ساقط من هـ .
(٤) سورة السجدة ١٦ .

أوقع إذا المكانيّة جواباً للزمانية ، لأنّ الزمانيةَ مِن أدوات الشرط ، والمكانية تَكْفِى من الفاء فى الجواب ، كقولِه تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (١) أى فَهُم (٢) يَقْنَطون ، والمعنى : أراهم فى المنام كأنهم رُفْقةٌ لى ، فإذا استيقظتُ عند زوال الليل ، كنتُ كالّذى أجرى دابّته ليرِدَ سَرابًا ظنَّه ماءً فلم يُدرِك (٣) ما يَبُلُّ يدَه .

وقوله : « أرَى ذا شَيْبةٍ » أى أرى منهم فى منامى أشْيَبَ حَمَّالًا للثِّقْل ، وأبيضَ كصدْرِ السيف فى المَضاء والحُسْن ، نالا (٤) : أى ذا نوالٍ كثير .

وقوله : « غَطارِف » القياس : غَطاريف أو غَطارِفة ، على تعويض تاء التأنيث من الياء ، لأن الواحدَ غِطْرِيفٌ أو غِطراف ، وإذا وقعَ حَرْفُ اللين رابعاً لم يُحذَف فى التكسير والتحقير ، لأنهم قد استجازوا أن يُعوِّضوا من الحرفِ المحذوف ياءً قبل الطَّرْف ، كقولك فى تكسير جِرْدَحلٍ (٥) وتحقيرِه : جَرادِح وجُرَيْدِح ، فإذا ظَفِروا بحرف اللين واقعاً هذا الموقع تَمسّكُوا [به] (٦) إلا إذا اضْطُرّ شاعر ، ونقيضُ هذا زيادةُ الياء فيما لم يدخُلْه حذفٌ ، كزيادتها فى الصَّيارِيف (٧) من قوله :

---

(١) سورة الروم ٣٦ .

(٢) كما قال تعالى فى آية الشورى ٤٨ : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدَّمتْ أيديهم فإن الإنسان كفور ﴾ .

(٣) فى هـ : ماءا .

(٤) لأبى أحمد العسكرى شرحٌ آخر ، ذكرتُه فى المجلس التاسع عشر .

(٥) الجِردحل ، بكسر الجيم : الضخم من الإبل ، للذكر والأنثى ، وهو أيضاً : الوادى .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) الفرزدق . وهو بيتٌ مفردٌ فى ديوانه ص ٥٧٠ ، وراجع الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والكامل ٢٥٣/١ ، والأصول ١٢/٣ ، ٤٥٠ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٨ ، ٤٤٧ ، وضرورة الشعر ص ٧٣ ، وضرائر الشعر ص ٣٦ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ورسالة الغفران ص ٥٢٦ ، والإنصاف ص ٢٧ ، ١٢١ ، والفوائد المحصورة ص ٣٢٩ ، والخزانة ٢٥٥/٢ ، وغير ذلك كثير . وأعاده ابن الشجرى فى المجالس : الحادى والثلاثين ، والخامس والخمسين ، والمتمّ الستّين .

تَنْفِي يَدَاها الحَصا فى كلِّ هاجِرَةٍ نَفْىَ الدَّراهِيم تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ

والغِطْرِيفُ : السيِّدُ السَّخِيّ ، وقال بعضُ أهل اللغة : الغِطْرِيف : مِن الغَطْرَفة ، وهى التكَبُّر ، ومثلُها الغَطْرَسَة .

وقوله : « لا يَصُدُّ الضَّيفُ عنهم إذا ما طَلَّق البَرَمُ العِيالا » أى لا يتجاوَزُهم الضيوفُ فى وقتِ تطليق البَرَمِ عِيالَه ، وذلك فى زمان البردِ والجَدْب ، والبَرَمُ : الذى لا يدخُلُ مع القومِ فى الميسِر ، ولا يتحمَّلُ غُرْمًا لإصلاحِ حال . آخر المجلس .

* * *

المجلس الثانى والعشرون

وهو مجلس يومِ الثلاثاء ، الثالثَ والعشرين مِن جُمادى الأولى ، سنةَ ست
١٤٣ وعشرين وخمسمائة .

يتضمَّن تفسيرَ مابقىَ من أبيات ابن أحْمَر ، وتفسيرَ قولِ الله تعالى : ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾[1] .

قوله :

بِهِمْ فَخْرُ المُفاخِرِ يَوْمَ حَفْلِ

أى يومَ اجتماعٍ ، يقال : حَفَل القومُ واحتفلوا ، والمَحْفِل : مكانُ اجتماعِهم .

وقوله :

إذا ماعَدَّ بأسًا أو فَعالا

البأس : الشدَّةُ فى الحرب ، والفَعال بفتح الفاء : كلّ فِعلٍ حسَنٍ ، مِن حِلم أو سخاءٍ أو إصلاحٍ بين الناس ، أو نحوِ ذلك ، فإن كسرتَ فاءَه صلَح لِما حَسُن من الحال وما لم يَحسُن .

وقوله : « وبيضٍ » اختلف النحويُّون فى هذه الواو ، فذهبت طائفةٌ من المحققين ،

---

(١) سورة الكهف ٢٨ .

منهم أبو علىّ وعثمانُ بن جنّى ، إلى أنها عاطفةُ جملةٍ على جملة ، ورُبَّ هى الجارَّةُ مضمرةً بعدها ، وجاز إعمال الجارِّ مضمَرًا ، لأن اللفظَ بالواو سَدَّ مَسدَّه ، وقال مَن[1] خالفهم : بل الواو هى الجارّة ، لأنها صارت عِوضًا مِن رُبَّ ، فعمِلت عملَها ، بحُكْم نيابتها عنها ، كما عمِلت همزةُ الاستفهام وحرفُ التنبيه الجرَّ فى القَسَم ، بحكم النيابة عن واوه نحو : آللهِ لتنطلقنَّ ؟ ولاها اللهِ ذا ، وقالوا : لو كانت عاطفةً لم تقع فى أول الكلام ، لوقوعِها فى نحو :

وبَلَدٍ عامِيَةٍ أعماؤُهُ[2]

عامِيَة : مستعارٌ مِن عَمَى العين ، وأعماؤه : أقطارُه .

وقال مَن زعمها عاطفةً : إنهم إذا استعملوها فى أوّل الكلام عطفوا بها على كلامٍ مقدَّر [فى نُفوسِهم[3]] واحتجُّوا بأن العربَ قد أضمرت رُبَّ بعد الفاء فى جواب الشرط ، كقول ربيعةَ بن مَقْرُومٍ الضَّبِّىّ .

فإن أهلِكْ فَذِى حَنَقٍ لَظاهُ يكادُ عليَّ يَلتَهِبُ التِهابا[4]

وقال تأبَّط شرًّا[5] :

فإمَّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عنِّى وَينْزِعْكِ الوُشاةُ أُولو النِّياطِ[6]

---

(١) وهم الكوفيّون والمبرِّد . راجع المغنى ص ٤٠٠ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف ص ٣٧٦ .

(٢) لرؤبة . ديوانه ص ٣ ، وأشبعته تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٢٣٨ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : الثالث والأربعين ، والمتمّ الخمسين .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) شرح الحماسة ص ٥٤٤ ، والمغنى ص ١٧٧ ، وشرح أبياته ٣٤/٤ ، والخزانة ١٠١/٤ .

(٥) هكذا ينسب ابن الشجرى البيتين لتأبط شراً ، وفى المجلس الثالث والأربعين ينسبهما للهذلىّ ، من غير تعيين . وليسا فى ديوان تأبط شرًّا المطبوع . وهما من قصيدة للمتنخل الهذلىّ . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ ، وتخريجهما فى ص ١٥١٤ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٥٠ ، وحواشيه .

(٦) هكذا « النياط » بالياء التحتية بعد النون ، ويشرحه المصنف قريبا . والذى فى شعر الهذليين : « النباط » بالباء الموحدة ، وسيشير إليه ابن الشجرى .

فَحُورٍ قد لَهوْتُ بِهِنّ عِينٍ   نَواعِمَ فى البُرُودِ وفى الرِّياطِ

١٤٤ فالفاء جواب الشرط كما ترى ، فلابدَّ أن يكون التقدير : فرُبَّ ذى حَنَقٍ ، / وفَرُبَّ حُورٍ ، لأن الفاء لم تُوجَدْ جارَّةً فى شىء من كلامهم .

قال أبو علىٍّ : « وقد[1] انجرَّ الاسمُ بعد « بلْ » فى قوله[2] :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ

فلو كان الجرُّ بالواو دون رُبَّ المضمرةِ ، لكان الجرُّ فى قوله : « بل بَلَدٍ » ببَلْ ، قال : وهذا لا نعلمُ أحداً به اعتدادٌ يقوله » .

وقوله :

وجُرْدٍ يَعْلَهُ الدَّاعِى إليها

يقال : عَلِهْتُ إلى الشىء : إذا نازعَتْكَ نفسُك إليه .

وقوله :

متَى رَكِبَ الفوارِسُ أو مَتالَا

تقديره : أو متى[3] لارَكِبوا ، ولا رَكِبوا بمعنى لم يركبوا ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَاصَلَّى[4] ﴾ أى فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ ، ومثلُه :

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّا   وأَىُّ عَبْدٍ لكَ لا أَلَمَّا[5]

---

(١) قاله فى كتاب الشعر ص ٥١ .

(٢) رؤبة . ديوانه ص ١٥٠ ، وتخريجه فى كتاب الشعر ص ٥٠ . ويأتى فى المجلس الثالث والأربعين .

(٣) جاءت العبارة فى هـ هكذا : « أومتى لا تركبوا كما جاء فى التنزيل ... » . وقد تكلم ابن الشجرىّ على استعمال « لا » بمعنى « لم » فى المجلسين : الخامس والخمسين ، والسابع والستّين .

(٤) سورة القيامة ٣١ ، وانظر مجاز القرآن ٢/٢٧٨ ، وتفسير القرطبى ١٩/١١٣ .

(٥) أنشد ابن الشجرى الشطرين فى المجلس الخامس والخمسين من غير نسبة ، ونسبهما لأبى خراش الهذلى فى المجلس السابع والستين . والبيتان ينسبان إلى أبى خراش ، وإلى أمية بن أبى الصلت ، وهو الأكثر . انظر ما ينسب إلى أبى خراش فى شرح أشعار الهذليين ص ١٣٤٦ ، وديوان أمية ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٠ .

أى لم يُلِمَّ بالذنوب ، ومثلُه للأعشى [(١)] :

أىُّ نارِ الحَرْبِ لا أُوْقَدَها

ومنه قولُ المتنبى [(٢)] :

يَطَأْنَ مِن الأبطالِ مَن لاحَملْنَه

و « متى » هاهنا شَرْط ، وجوابه محذوفٌ للدّلالة عليه ، فالتقدير : متى ركِب الفوارسُ أو متى لم يركبوا عَلِهَ الدّاعِى إليها ، وأراد بالدّاعى الذى يدعوها لشدّةٍ تنزِلُ به .

وينبغى أن تُكْتَب « متَالَا » الثانية بالألف ، لأن ألفَها رِدْفٌ ، وإذا صوّرْتَها ياءً كان ذلك داعياً إلى جواز إمالتها ، وإمالتُها تُقرِّبُها من الياء ، وإذا كانت الألفُ رِدْفاً انفردت بالقصيدة أو المقطوعة .

وقوله : « فَوارسُهُنّ لا كُشُفٌ خِفافٌ ولا مِيلٌ » الكُشُف : جمع الأَكْشَف ، وهو الذى لا تُرسَ معه ، والمِيلُ : جمع الأَمْيل ، وهو الذى لا يُحسِن الرُّكوب . وقال ابن السِّكِّيت [(٣)] : العُرْضِيّ : الذى فيه عَجارِفُ ، فليس برقيق ، قال : ويقال للناقة التى ليست بذَلُول : فيها عُرْضِيّة .

---

(١) ديوانه ص ٢٤١ ، وتمام البيت :

حطباً جَزْلًا فأَوْرَى وقَدَحْ

يمدح إياس بن قبيصة الطائى .

(٢) ديوانه ٣/٣٥٣ ، وتمام البيت :

ومِن قِصَدِ المُرّانِ مالا يُقَوَّمُ

القِصَد : قِطَعُ الرماح إذا انكسرت . الواحدة قِصْدَة . والمُرّان : الرِّماح .

(٣) انظر تهذيب ألفاظ ابن السِّكيت ، للتبريزى ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، واللسان (عرض) .

والنِّياط فى البيت الذى أوردتُه آنِفاً لتأبَّطَ :

فإمّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عَنِّى وتَنْزِعْكِ الوُشاةُ أُولُو النِّياطِ

[النِّياط](١) : جمع نَوْطة ، وهى الحِقد ، والنِّياط أيضاً : مُعَلَّق القَلْبِ(٢) ، قال
١٤٥ أبو الحسين بن فارس / فى المجمل(٣) : « ونِياطُ المَفازة مشتقٌّ منه ، كأنها قد نِيطت بغيرها ، ولذلك قيل للأرنب : مُقَطِّعةُ النِّياط » ، والصوابُ عندى أنهم قالوا [لها](٤) مقطِّعةُ النِّياط ، لأنها تُقَطِّع نِياطَ قلبِ الكَلْب بالعَدْوِ(٥) فى طَلَبها ، كما قالوا لها : مقطِّعةُ الأسحار ، يريدون جمع سَحْرٍ ، وهى الرِّئة .

وروى بعضُهم « أُولو النِّباط » وفسَّره بأنه الكذب ، فكأنه مِن استنباط الحديث ، وهو استخراجُه ، وأصلُه استنباطُ الماء ، ويقال لكلِّ مااستُخرِج حتى تقعَ عليه رؤيةُ العين أو معرفةُ القلْب : قد استُنْبِط ، وأنبطتُ الماءَ أيضاً : استخرجْتُه ، ويقال للماء الذى يَخرج من البئر أولَ ماتُحفَر : نَبَطٌ ، بفتح أوله وثانيه ، ومنه سُمِّى النَّبطُ من الناس ، لاستخراجهم ماءَ العُيون .

تفسير قول الله عز وجل

﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَاتَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَلَاتُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾(٦) الصبرُ فى قولك : صَبَرْتُ على كذا وصبرتُ عنه ،

(١) ليس فى هـ .
(٢) فى الموضع الآتى من المجمل : « النِّياط : عِرقٌ معلَّقٌ بالقلب » .
(٣) المجمل ٨٤٨/٤ ، وفيه « كأنه قد نيط بغيره ، ولذلك يقال ... » وانظر أيضا مقاييس اللغة ٣٧٠/٥ .
(٤) ليس فى هـ .
(٥) ومثل ذلك قال الزمخشرى فى الأساس – وهو معاصرٌ لابن الشجرى – قال : ويقال للأرنب : مقطِّعةُ النِّياط ، كأنها تقطع نياط من يطلبها لشدّة عَدْوِها .
(٦) سورة الكهف ٢٨ .

معناه : حَبستُ نفسي عليه وحبَستُها عنه ، فلذلك تعدَّى اصبرْ فى قوله : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ بغير وساطة الجارّ[1] ، لأن المعنى : احبِسْ نفْسَك ، وقولهم : « قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا » معناه حَبْسًا ، وهو مصدرٌ وقَع مَوقعَ الحال ، يريدون مَصْبُورًا ، قال عنترة[2] :

فَصبَرْتُ عارِفَةً لذلك حُرَّةً ترْسُو إذا نَفْسُ الجَبانِ تَطَلَّعُ

أى حبستُ نَفْسًا عارفةً للشّدائد .

وقرأ ابنُ عامر[3] : ﴿ بالغُدْوَةِ ﴾ وبها قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمىّ ، وأَوْجَهُ القراءتين : ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ لأن غُدْوَةَ معرفةٌ : عَلَمٌ للحِين[4] ، ومثلُها بُكْرَةَ ، تقول : جئتُك أمسِ غُدْوَةَ ، ولقيتُه اليومَ بُكْرَةَ .

١٤٦ / قال الفراء[5] : سمعتُ أبا الجَرَّاح يقول فى غَداةِ يومٍ بارد : ما رأيتُ كَغُدْوَةَ قطُّ ، يريد غَداةَ يومِه ، وقال الفرَّاء : ألا ترى أن العربَ لاتُضيفها ، وكذلك لاتُدْخِلُها الألفَ واللام ، إنما يقولون : أتيتُكَ غَداةَ الخميسِ ، ولا يقولون : غُدْوَةَ الخميس ، فهذا دليلٌ على أنها معرفةٌ . انتهى كلامه .

وأقول : إن حَقَّ الألِفِ واللامِ الدخولُ على النَّكرات ، وإنما دخلَتا فى الغَداة ، لأنك تقول : خرجْنا فى غَداةٍ باردة ، وهذه غَداةٌ طيِّبة .

ووجْهُ قراءةِ ابن عامر أن سيبويه[6] قال : « زعم الخليلُ أنه يجوز أن تقول : أتيتك[7] اليومَ غُدْوةً وبُكْرةً ، فجعلتَهما[8] بمنزلةِ ضَحْوةٍ » .

---

(١) فى هـ : بغير واسطة لأن المعنى ....

(٢) ديوانه ص ١٠٤ ، واللسان (عرف) . وأنشده ابن الشجرى فى المجلسين : الثامن والثلاثين ، والثامن والستين .

(٣) السبعة ص ٣٩٠ ، وتفسير القرطبى ٣٩١/١٠ ، والبحر ١٣٦/٤ .

(٤) راجع الكتاب ٢٩٣/٣ ، والمقتضب ٣٧٩/٣ ، واللسان (غدا) .

(٥) معانى القرآن ١٣٩/٢ .

(٦) الكتاب ٢٩٤/٣ ، وانظر حواشى المقتضب ٣٧٩/٣ ، وزاد المسير ٤٦/٣ .

(٧) فى الكتاب : « آتيك » . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والستين : جئتك .

(٨) فى هـ : « فجعلهما » ، وفى الكتاب : تجعلهما .

وإنما علَّقوا غُدوةَ وبُكْرَةَ على الوقت علَمَيْن ، لأنهما جُعِلا اسمَين لوقتٍ مُنْحصِرٍ ، ولم يفعلوا ذلك فى ضَحْوةٍ وعشِّيةٍ ، لأنهما لوقتين مُتَّسعيْن .

ومما يُحتجُّ به لليَحْصُبِىّ ، والسُّلَمىّ[1] أنّ بعضَ أسماء الزمان قد استعملتْه العربُ معرفةً بغير الألف واللام ، وقد سُمع منهم إدخالُ الألف واللام [عليه][2] نحو ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم[3] : لقيتُه فَيْنةَ فَيْنةَ يافتى ، غيرَ مصروف ، ولقيتُه الفَيْنةَ بعدَ الفَيْنةِ[4] ، أى الحِين بعد الحين ، ووَجْهُ إدخالِ الألف واللام فى هذا الضَّرب أنه يُقَدَّرُ فيه الشِّياع .

قال أبو علىّ : ومثل ما حكاه سيبويه[5] من قولِ العرب : هذا يومُ اثنينِ مُبارَكاً فيه ، وجئتُك يومَ اثنينِ مُبارَكاً فيه ، استعملوه معرفةً بغير ألف ولام ، كما استعملوه معرفةً بألف ولام ، ومِن ثَمَّ انتصبَ الحالُ عنه .

وإنما خَصّ الله سبحانه الدُّعاءَ بالغَداة والعَشِىّ لشرَفِ هذين الوقتين ، فللدعاء فيهما فَضْلٌ ، وقال قَتادة[6] : هما صَلاتان ، صلاةُ الصبح وصلاةُ العصر ، فذهب بالدُّعاء إلى الصلاة ، وقال الزَّجّاج[7] : يدْعُونه بالتوحيد والإخلاص ، ويعبُدونه ، فقوله : « ويعبُدونه » موافقٌ لقول قتادة : هما صلاتان ، صلاةُ الصبح وصلاةُ
١٤٧ العصر ، / قال : ومعنى ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ لايَقصِدُون بعبادتهم إلا إيَّاه ، وقال قَتادة : ذُكِر لنا أنه لمّا نزلت هذه الآيةُ قال النبىُّ صلىَّ الله عليه وآلِه وسلَّم[8] : « الحمدُ لله الذى جعَلَ فى أُمّتى مَن أَمَرنى أن أُصْبِرَ نَفْسِى معه » .

---

(١) يعنى ابنَ عامر ، وأبا عبد الرحمن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) النوادر ص ٤٠٣ ، مع بعض اختلاف . وانظر سرّ صناعة الإعراب ص ٣٥٩ ، والحلبيات ص ٢٨٧ ، واللسان (فين) .

(٤) بعده فى اللسان : قال : فهذا مما اعتقب عليه تعريفان ، تعريف العلمية والألِف واللام .

(٥) الكتاب ٢٩٣/٣ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٤٧ .

(٦) تفسير الطبرى ٣٨٣/١١ ، فى أثناء تفسير الآية (٥٢) من سورة الأنعام .

(٧) معانى القرآن ٢٨١/٣ .

(٨) أخرجه أبو داود فى سننه (باب فى القَصَص من كتاب العِلم) ٤٤٠/٣ ، من حديث أبى سعيد الخدرى ، رضى الله عنه . وانظر زاد المسير ١٣٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ١٤٩/٥ ، والدر المنثور ٢١٩/٤ .

وقوله : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ أى لاتتجاوزْهم عيناك ، مِن قولهم(١): لاتَعْدُ هذا الأمْرَ ، ولَاتتعدَّهْ ، أى لاتتجاوَزْه ، ولكنه أُوصِل إلى المفعول بعَنْ ، حملًا على المعنى ، لأنك إذا جاوزتَ الشىءَ وتعدَّيْتَه فقد انصرفْتَ عنه ، فحُمِل ﴿ لَاتَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ على : لاتنصرِفْ عيناك عنهم ، وبهذا اللَّفْظِ فسَّره الفرّاء(٢) ، ولهذا نظائرُ فى القرآن ، وفى شِعر العرب ، فمنها تعديةُ الرَّفَثِ بإلى فى قوله تعالى جَدُّه : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ(٣) ﴾ وأنت لاتقول : رفَثْتُ إلى النِّساء ، ولكنه جىء به محمولا على الإفضاء الذى يُرادُ به المُلامَسةُ فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ(٤) ﴾ ومنها تعديةُ الإحماء فى قوله : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ(٥) ﴾ وهو مُتَعدٍّ بنفسه فى قولك : أحمَيْتُ الحديدةَ ، قال(٦) الشاعر(٧) :

إنْ تَكُ جُلْمُودَ صَخْرٍ لا أُؤَيِّسُهُ(٨) أُوقِدْ عليهِ فأُحْمِيه فيَـنْصَدِعُ

أُؤَيِّسُه : أُذلِّلُهُ ، وإنما حُمِل « يُحْمَى » على يُوقَد ، لأن الإيقادَ عليها هو السببُ

---

(١) فى هـ : قوله .

(٢) معانى القرآن ٢/١٤٠ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ ، وراجع تفسير القرطبى ٢/٣١٦ ، فقد أورد معظم ماذكره ابن الشجرى من حمل الأفعال بعضها على بعض فى التعدّى . وانظر المغنى ص ٧٦٢ (الباب الثامن ، القاعدة الثالثة) وهو مبحث التضمين . وانظر التمام فى تفسير شعر هذيل ص ٢٠٥ ، ٢٢٩ ، وأحال ابن جنى على موضع سابق فى كتابه تحدَّث فيه عن التضمين فى الآية الكريمة ، ولم أجده فى المطبوع من كتاب التمام ، مما يدل على أن مخطوطة الكتاب ناقصة .

(٤) سورة النساء ٢١ .

(٥) سورة التوبة ٣٥ .

(٦) فى هـ : « وقال » بإقحام الواو .

(٧) العباس بن مرداس ، كما فى اللسان (بصر – أبس) ، وصدر البيت من غير نسبة فى المقاييس ١/١٦٤ ، وقصيدة العباس فى الأغانى ١٨/٨٣ ، ٨٤ ، وليس فيها هذا البيت الشاهد . ونُسب إلى خفاف بن ندبة . ديوانه ص ١٣٥ ، وتخريجه فيه .

(٨) هكذا « أؤيّسه » بالياء التحتية ، وكذلك فى المقاييس ، مع رواية « يؤيّسه » . والذى فى اللسان فى الموضعين : « أؤبّسُه » بالباء الموحدة ، والفعلان يرجعان إلى معنًى واحد ، هو التذليل والتأثيرُ فى الشىء .

المؤدِّى إلى إحمائها ، فأجرى ﴿ يُحْمَى عَلَيْهَا ﴾ مُجْرَى يُوقَدُ عليها ، والمعنى تَحْمَى هِىَ .

ومن ذلك تعديةُ « يُخالِفُ » بعَنْ في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[1] وهو فى قولك : خالفْتُ زيداً ، غيرُ مفتقرٍ إلى التعدِّى بالجارّ ، وإنما جاء محمولًا على يَنْحرِفون عن أمره ، أو يَرُوغون[2] عن أمره .

ومثله تعديةُ « رحِيم » بالباء فى نحو : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾[3] حملًا على رءوف فى نحو ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[4] ألا ترى أنك تقول : رأفْتُ به ، ولا تقول : رحِمْتُ به ، ولكنه لمّا وافقه فى المعنى نُزِّل مَنْزِلَته فى التعدية ، ومن هذا الضرب قولُ أبى كَبِيرٍ الهذلىّ :

١٤٨ / حَمَلَتْ به فى لَيْلةٍ مَزْءُودَةٍ كَرْهاً وعَقْدُ نِطَاقِهَا لم يُحْلَلِ[5]

عَدَّى « حَملتْ » بالباء ، وحقُّه أَنْ[6] يصلَ إلى المفعول بنفسه ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾[7] [ولكنه[8] قال : حملتْ به ، لأنه فى معنى : حَبِلَتْ به]

(١) سورة النور ٦٣ ، وذهب أبو عبيدة والأخفش إلى أن « عن » فى الآية زائدة . وقال الخليل وسيبويه : ليست بزائدة . والمعنى : يخالفون بعدَ أمرِه . انظر مجاز القرآن ٦٩/٢ ، وتفسير القرطبى ٣٢٣/١٢ ، وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه ابن الشجرى . راجع المغنى ص ٣٢١ ، ٥٧٥ ، ومجىء « عن » بمعنى « بعد » ذكره المصنف فى المجلس المتمّ السبعين ، وساق له شواهد كثيرة ، لكنه لم يذكر فيها هذه الآية الكريمة .

(٢) بهامش الأصل : « أو يزيغون » وبجانبها « صح » . وما فى هذا الهامش مثله فى تفسير القرطبى . وقد رجّحت أن القرطبىَّ نقل عن ابن الشجرى ، أو أن الاثنين نقلا عن مصدرٍ واحدٍ لم يذكراه .

(٣) سورة الأحزاب ٤٣ .

(٤) سورة التوبة ١٢٨ .

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢ ، وتخريجه فى ص ١٤٨٥ ، وزد عليه : الصاهل والشاحج ص ٢٦١ ، وتفسير القرطبى .

(٦) فى هـ : « وحقه يصل » بإسقاط « أن » وضبط « يصل » بالرفع ، وهو صحيح على حدِّ قول جرير : « وحقك تنفى من المسجد » راجع كتاب الشعر ص ٤٠٢ .

(٧) سورة الأحقاف ١٥ .

(٨) مكان هذا فى هـ : « ولكنه قال حملت به » فقط . وما فى الأصل جاء مثله فى تفسير القرطبى ، =

وشبيهٌ بهذا وضعُ الجارِّ فى موضع الجارّ ، لاتفاق الفِعلين فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾(١) والجارى على ألسنتهم : ظَفِرْتُ به ، وأظفرنى اللهُ به ، ولكنْ جاء أظفرَكُم عليهم ، محمولًا على أظْهَرَكم عليهم(٢) .

ومَن زَعم(٣) أنه كان حقُّ الكلام : « لاتَعْدُ عَيْنَيْك عنهم » لأن « تَعْدُو » متعدٍّ بنفسه ، فليس قولُه بشىء ، لأنّ عَدَوْتُ وجاوَزْتُ بمعنًى ، وأنت لا تقول : جاوزَ فلانٌ عينَيْه عن فُلان ، ولو جاءت التِّلاوةُ(٤) بنصب العينين ، لكان اللفظُ بنصْبهما محمولًا أيضًا على : لا تَصرِفْ عينَيْك عنهم ، وإذا كان كذلك فالذى وردت به التلاوةُ مِن رفْعِ العينين يَئُولُ إلى معنى النَّصب فيهما ، إذ كان ﴿ لَاتَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ بمنزلةِ لاتَنْصرِفْ عيناكَ عنهم ، ومعنى لاتَنصرفْ عيناك عنهمْ : لاتَصرِفْ عينَيْك عنهم ، فالفِعلُ مسنَدٌ إلى العينينِ وهو فى الحقيقة موجَّهٌ إلى النبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، كما قال : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ﴾(٥) فأسند الإعجابَ إلى الأموال ، والمعنى لاتَعْجَبْ يامحمدُ بأموالهم . فَتبيَّنْ ماذكرتُه فى هذا الفصل ، فإذا عرفْتَه عرفْتَ جَهْلَ الذى زعَم أنه كان حقُّ العينين فى الآية النصب .

= وزدت « به » الأخيرة منه . وقد حكى البغدادىُّ كلامَ ابن الشجرى هذا بشىء من التصرف . الخزانة ١٩٨/٨ .

(١) سورة الفتح ٢٤ .

(٢) حكى ابن الجوزىّ فى زاد المسير ٤٣٩/٧ : « ظفرتُ بفلان ، وظفرتُ عليه » ، وهو فى اللسان (ظفر) عن الأخفش ، فلا حَمْلَ إذن ، وإنما الفعل يتعدَّى بالباء ، كما يتعدّى بعلَى .

(٣) من هنا إلى آخر الفقرة حكاه الزركشى فى البرهان ٣٤٠/٣ ، عن ابن الشجرى ، وحكى معظمه القرطبى ٣٩١/١٠ ، دون عَزْو .

(٤) جاءت فى الشواذّ قرأ الحسن : ﴿ ولا تُعْدِ عينيك ﴾ بضمِّ التاء وسكون العين وكسر الدال المخففة . قال ابن جنى : « هذا منقول من : عَدَتْ عيناك ، أى جاوزتا ، من قولهم : جاء القومُ عدا زيداً ، أى جاوز بعضُهم زيدا ، ثم نقل إلى أعديتُ عينى عن كذا ، أى صرفْتُها عنه » . وقرئ أيضا فى الشواذّ عن عيسى والحسن ﴿ ولا تُعَدِّ ﴾ بالتشديد . المحتسب ٢٧/٢ ، ومختصر فى شواذ القراءات ص ٧٩ ، وتفسير القرطبى .

(٥) سورة التوبة ٥٥ ، وانظر أيضاً الآية ٨٥

ويَزيدُك وضوحاً فى أن معنى الرفع كمعنى النَّصب ، وأن الفعلَ فى كِلا الوجهين محمولٌ على معنى الصَّرْف ، قولُ الزجّاج[(١)] : إنّ معنى لاتَعْدُ عيناك عنهم : لا تَصْرِفْ بَصَرَك عنهم إلى غيرهم مِن ذوِى الهيئات والزينة ، وذلك أن جماعةً من عظماء المشركين قالوا لِلنبى عليه السلام : باعِدْ عنك هؤلاء الذين رائحتُهم رائحةُ الضأن ، وهم موالٍ وليسوا بأشراف ، لنُجالِسَك ونَفْهمَ عنك ، يعنُونَ خِبّاباً وصُهَيْباً وعمّاراً
١٤٩ وسَلْمانَ وبِلالًا ، ومَن أشبههم ، فأمره اللهُ أن يجعلَ إقبالَه على المؤمنين ، ويُلْزِمَ / نفسه مجالستَهم ، ولَا يلتفتْ إلى قولِ مَن سوَّل له مُباعَدتَهم بقوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ومعنى أغْفَلْنا قلبَه : وجَدْناه غافِلًا[(١)] ، كقولك : لقيتُ فلاناً فأحْمدْتُه ، أى وجدتُه محموداً . وقال عمرو بن مَعْدِيكَرِب لبنى الحارِث بن كعب : « واللّهِ[(٢)] لَقد سألناكُم فما أبْخَلْنَاكم ، وقاتلْناكُم فما أَجْبَنَّاكُم ، وهاجَيْناكُم فما أفْحَمْناكم » أى ما وجدناكم بُخلاءَ ولا جُبناءَ ولا مُفْحَمِين .

وقوله : ﴿ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً ﴾ قال المفسِّرون : سَرَفاً ، وقال بعضُهم : سَرَفاً وتَضْييعاً ، وقال أبو عُبيدة[(٣)] : نَدَماً ، وقال ابن قتيبة كقولِ أبى عُبيدة ، وقال : أصلُه العَجَلةُ والسَّبْقُ ، يقال : فَرَط منه قولٌ قَبيحٌ : أى سَبَقَ ، ومنه فَرَسٌ فُرُطٌ : أى متقدِّمٌ للخيل .

---

(١) معانى القرآن ٢٨١/٣ .

(١) بهامش الأصل : « قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام ، أبقاه الله سبحانه : هذه المقالة ، أعنى كون « أغفَلْنا » بمعنى وجدناه غافلا ، تقدَّمه إليها ابنُ جنى ، نَصَّ عليها فى المحتسب وغيره ، وحامِلُه عليها الاعتزال . من خطّ تلميذ ابن هشام » انتهى .

قلت : وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة : أن الله لايخلق فعلَ الضلال والمعصية ، وإنما ذلك مِن فِعل العبد . وانظر كلام ابن جنى المشار إليه فى المحتسب ٢٨/٢ ، وقد انتصر لهذه المقالة بكلامٍ عالٍ نفيس ، فى الخصائص ٢٥٣/٣ – ٢٥٥ وانظر أيضاً الكشاف ٤٨٢/٢ ، والبحر المحيط ١١٩/٦ ، واللسان (غفل) .

(٢) أعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والثلاثين . وانظره أيضاً فى إصلاح المنطق ص ٢٥٠ ، وأدب الكاتب ص ٤٤٧ ، والروض الأنف ١٥٠/٢ ، وتفسير القرطبى ٣٩٢/١٠ ، والموضع السابق من المحتسب .

(٣) الذى فى مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٩٨/١ : « سَرَفاً وتضييعاً » . وكأنّ ابن الشجرى ينقل كلام أبى عبيدة من طريق ابن قتيبة ، فهو الذى حكى عن أبى عبيدة « نَدَماً » راجع تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٦٦ .

وقال الزجّاج(١) : أى كان أمرُه التَّفريط ، والتَّفريط : تَقديمُ العَجْز ، وقال الفرّاء(٢) : كان أمرُه متروكاً لإفراطهِ فى القول ، يعنى عُيَيْنَةَ بن حِصْن الفَزارِىّ ، قال : نحن رءوسُ مُضَرَ وأشرافُها ، إن أسْلَمْنا أسلَم الناسُ ، وعابَ سَلْمانَ وأشباهَه . آخر المجلس .

* * *

(١) معانى القرآن . الموضع السابق .
(٢) معانى القرآن ٢/١٤٠ .

المجلس الثالث والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، سَلْخَ جُمادَى الأُولى من سنة ستٍّ وعشرين وخمسمائة .

تفسير قوله عز وجل : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

يقال : اجتنبْتُ الشيءَ : أي اعتزلتُه جانبًا ، وإن شئتَ أخذْتَه من الجَنابة ، وهي البُعْد ، قال عَلْقمة بن عَبَدَة (٢) :

فلا تَحْرِمَنِّى نائلًا عَن جَنابةٍ ... فإنِّى امرُؤٌ وَسْطَ البُيُوتِ غَرِيبُ

فالمعنى على هذا : باعِدُوا ، وكِلا القولين يرجع إلى أصلٍ واحد .

١٥٠ والظنّ ها هنا : / التُّهمة ، ومنه قراءةُ مَن قرأ : ﴿ وَمَاهُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ (٣) أى بمتَّهم ، قال أبو علىٍّ فى كتاب العوامل : وعلى هذا قولُه : « أو ظَنِين فى وَلاء » والصواب : « أو ظَنِيناً » هكذا هو منصوب ، عطْفٌ على مستثنًى موجَبٍ فى رسالة (٤)

---

(١) سورة الحجرات ١٢ .

(٢) ديوانه ص ٤٨ ، وتخريجه فى ص ١٤٤ .

(٣) سورة التكوير ٢٤ ، وهى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو ، والكسائىّ . السبعة ص ٦٧٣ ، والكشف ٣٦٤/٢ .

(٤) أوردها أبو العباس المبرّد فى كتابه الكامل ١٢/١ .

عمر رضوانُ الله عليه إلى أبي موسى ، وذلك قوله : « المسلمون عُدولٌ بعضُهم على بعض إلا مجلُوداً فى حَدّ ، أو مُجرَّباً عليه شَهادةُ زُور ، أو ظَنِيناً فى وَلاءٍ أو نَسَب » .

وقال أبو إسحاق الزجّاج[1] : أمر اللهُ باجتناب كثيرٍ من الظّن ، وهو أن نَظُنَّ بأهل الخيرِ سُوءًا ، إذا كُنّا نعلم أن الذى ظَهر منهم خير ، فأمّا أهلُ السوء والفُسوقِ فلَنا أن نَظُنَّ بهم مثلَ الذى ظهَر منهم .

وقوله : ﴿ ولا تَجَسَّسُوا ﴾ : أى ولا تبحثُوا عن الأخبار ، ومنه أُخِذ الجاسوسُ ، فهذا يُعرَف بالنُّطق والسَّمع ، وقد يكون هذا المعنى باليد ، كقولك : جَسَسْتُ الكَبْشَ بيَدِى ، وذلك لِتنظُرَ أسَمِينٌ هو أم هَزِيل .

وقال ابن دريد[2] : وقد يكون الجَسُّ بالعين ، وأنشد :

فاعْصَوْصَبُوا ثم جَسُّوه بأعيُنِهم[3]

قال الضَحّاك بن مُزاحِم : قوله : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ أى لا تَلتمِسْ عَوْرةَ أخيك ، وقرأه[4] أبو رجاء والحسنُ وابنُ سِيرين : ﴿ وَلَا تَحَسَّسُوا ﴾ بالحاء ، وهو من إحساس البصَر ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾[5] أى هل تَرَى ؟ .

---

(١) معانى القرآن ٣٦/٥ .

(٢) الجمهرة ٥١/١ ، ٥٢ .

(٣) تمامه :

ثم اختفَوه وقَرْنُ الشمس قد زالا

والبيت مع آخر قبله فى الموضع السابق من الجمهرة ، ونُسبا فى حواشيها لعُبيد بن أيوب العنبرى ، ولم أجدهما فى شعره الذى جمعه الدكتور نورى القيسى ، الذى نشره بمجلة المورد العراقية (المجلد الثالث — العدد الثانى ١٩٧٤ م) . والبيتان لعُبيد بن أيوب فى التاج (جسس) مع اختلاف فى الرواية . ومن غير نسبة فى اللسان (جسس) أيضا . والبيت الشاهد فيه وفى التاج (خفا) من غير نسبة أيضا .

(٤) مختصر فى شواذّ القراءات ص ١٤٣ ، وزاد المسير ٤٧١/٧ ، وتفسير القرطبى ٣٣٢/١٦ ، والإتحاف ص ٣٩٨ .

(٥) ختام سورة مريم .

وقوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ قال قَتادةُ بن دِعامة : ذُكِرَ لنا أن الغِيبةَ أن تذكُرَ أخاك بما يَشِينه ، وتَعِيبَه بما فيه ، فإن كذبْتَ عليه فذاك البُهْتان ، وقال الزَّجّاج[1] : الغِيبة أن تذكُرَ الإنسانَ مِن خَلْفِه بسُوء ، وإن كان فيه السُّوء ، فأمّا ذِكْره بما ليس فيه فذلك البَهْتُ والبُهْتان ، كذلك جاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم .

وقوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ الهاء فى

١٥١ ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ عائدةٌ على الأكل ، وفى الكلام اختصارٌ / شديد ، والتقدير فيما أراه أن الجملة التى هى ﴿ كَرِهْتُمُوهُ ﴾ خبرٌ لمبتدإٍ مقدَّر ، وبعدها تقديرُ كلامين حُذفا للدلالة عليهما ، كأنه قِيل : فأَكْلُ لحمِ أخيكم ميْتاً كرهتموه ، والغِيبةُ مثلُه فاكرهوها ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبرِه معطوفةٌ على الجواب الذى يقتضيه الاستفهام ، لأن قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيه مَيْتاً ﴾ جوابُه : لا و « لا » إنما تقع فى الجواب نائبةً عن جملة ، وكذلك كل حرفٍ جوابىٌّ ، نحو بلَى ونَعَم ، يقوم مَقامَ جملة ، فإذا قال القائل : ألم أُكرمْك ؟ قلت : بلَى ، فالتقدير : بلَى قد أكرمتَنى ، وإن قلت : لا ، فالتقدير : لا لم تُكرِمْنى ، فالحرفُ الجوابىُّ ينُوبُ عن هذه الجملة ، وربَّما جيء بها مذكورةً بعدَه توكيدًا كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ[2] ﴾ وإذا عرفتَ هذا فجواب قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ﴾ تقديره : لا يُحبُّ أحدٌ منّا ذلك ، فقيل لهم : فأَكْلُ لحم أخِيكم ميتاً كرهتُموه ، والغِيبةُ مثلُه فاكرهوها . ﴿ وَاتَّقُوا اللّٰهَ ﴾ فيجوز أن يكون قوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ معطوفاً على هذا الأمر المقدَّر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على ماتقدَّم من الجملة الأمريّة فى أول الآية ، وهى قوله : ﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ ﴾

---

(١) معانى القرآن ٥/٣٧ .

(٢) من الآيتين الثامنة والتاسعة من سورة الملك .

ويجوز أن يكون معطوفاً على الجملة النَّهييّة التى هى قوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً ﴾ فإنْ عطفْتَه على المحذوف المقدَّر فحَسَنٌ ، ونظيرُه قوله : ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ (١) .

التقدير : فضَرَبَ فانفجَرَتْ ، وقد جاء ماهو أكثرُ مِن هذا ، وهو تقديرُ معطوفَيْن ، فى قوله جَلّ اسمُه : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِى اللهُ الْمَوْتَى ﴾ (٢) التقدير : فضَرَبُوه (٣) فَحَيِيَ ، وجاء ماهو أشدُّ من هذا ، وهو تقدير ثلاث جمل معطوفة فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ — ثم قال : — يُوسُفُ أَيُّها الصِّدِّيقُ (٤) ﴾ فالتقدير : فأرسَلُوه فأتى يوسُفَ فقال له : / يوسفُ أيُّها الصدِّيق . فحُذُوف القرآنِ كثيرةٌ عجيبة ، والذى ذكرته ١٥٢
من التقديراتِ والحُذُوف فى هذه الآية مشتملٌ على حقيقة الإعراب مع المعنى .

وذكر الزجَّاج وأبو علىّ فى تفسير قوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوه ﴾ تفسيراً تضمَّن المعنى دون حقيقةِ الإعراب ، قال الزجّاج فى تقدير (٥) المحذوف : فكما تَكرهُون أَكْلَ لحمِهِ مَيْتًا ، كذلك تجنَّبوا ذِكْرَه بالسُّوء [غائبا (٦)] وقال أبو علىّ فى التذكرة : فكما (٧) كرهتم أكل لحمه ميْتاً فاكرهوا غِيْبتَه واتَّقوا الله .

---

(١) سورة البقرة ٦٠ .

(٢) سورة البقرة ٧٣ .

(٣) فى هـ « ضربوه » ، وصوابه بالفاء ، كما فى الأصل هنا ، وفى المجلس الثالث والأربعين .

(٤) سورة يوسف ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) فى هـ : فى حقيقة المحذوف .

(٦) سقط من هـ . وهو فى الموضع السابق من معانى القرآن .

(٧) فى هـ « وكما » . وأثبته بالفاء من الأصل ، ومما يأتى فى المجلس السادس والسبعين . وقد حكى أبو حيان تأويل أبى على الفارسىّ ، ثم تعقَّبه ، فقال : « وفيه عجرفة العجم » . ثم حكى كلامَ الزمخشرىّ — وفيه مشابه من كلام الفارسىّ وابنِ الشجرى — وتعقَّبه كذلك قائلًا : « وفيه أيضاً عجرفة العجم » . البحر المحيط ١١٥/٨ ، والكشاف ٥٦٨/٣ .

بقى أن أقول : إن كلام الفارسىّ فى رواية ابن الشجرى ، شبيهٌ بما أُثِر معناه عن مجاهد ، كما ذكر القرطبى ٣٤٠/١٦ . وانظر تفسير مجاهد ص ٦١٢ .

وقال الفرَّاء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه[(١)] ، يريد : فقد كرهتم أكْلَ لحمه ميْتاً فلا تغتابوه ، فإنَّ هذا كهذا[(٢)] ، فلم يُفصِحْ بحقيقة المعنى .

وقرئ فيما خَرَج عن القراءات المشهورة ﴿ فكُرِّهْتُمُوهُ ﴾ بالتشديد[(٣)] ، على مالم يُسَمّ فاعلُه ، أى بُغِّضَ إليكم .

وقرأ نافعُ بن أبى نُعيم [ميِّتاً[(٤)]] بالتشديد ، والميِّتُ والمَيْتُ بمعنًى ، كالهيِّن والهَيْن ، واللّيِّن واللَّيْن ، والطيِّب والطَّيْب ، ومنه طَيْبَةُ ، اسم المدينة ، سمَّاها به رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مخفَّفةً مِن طَيِّبة ، ويدلُّك على أنه لا فرْقَ بين المَيِّت والمَيْت قولُ الشاعر[(٥)] :

ليس مَن مات فاستراحَ بِمَيْتٍ إنما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ

ألا ترى أنه أوقع المخفَّفَ والمشدَّدَ على شيءٍ واحد ، قال أبو علىّ فى الحُجّة : وكذلك قول الآخر :

ومَنْهَلٍ فيه الغُرابُ المَيْتُ[(٦)]

قال : فلو شَدَّد لجاز .

---

(١) فى الأصل وهـ : « فلا تفعلوا » ، وأثبتُّه بالهاء من معانى القرآن للفراء ٧٣/٣ – والنقل عنه – وفيما حكاه عنه أبو حيان فى البحر ، وقال بعد ذِكر تأويل الفارسىّ والزمخشرىّ ، الذى أشرت إليه : « والذى قدَّره الفرَّاء أسهل وأقلُّ تكلُّفاً ، وأجْرَى على قواعد العربية » .

(٢) فى هـ : هكذا .

(٣) أى بضم الكاف وتشديد الراء . وقرأ بها أبو سعيد الحدرىُّ ، وأبو حيوة ، والضحاك ، وعاصم الجحدرى . مختصر فى شواذ القراءات ص ١٤٣ ، وزاد المسير ٤٧٢/٧ ، والبحر ، الموضع المذكور .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) عدىّ بن الرَّعْلاء الغَسَّانى . الأصمعيات ص ١٥٢ ، وحماسة ابن الشجرى ١٩٥/١ ، والمنصف ١٧/٢ ، ٦٢/٣ ، والعقد الفريد ٤٩١/٥ ، والصاهل والشاحج ص ٥٢٢ ، والكافى فى العروض والقوافى ص ١١٦ ، وغير ذلك كثير .

(٦) هذا البيت والذى بعده من أرجوزة تُنسَب لأبى محمد الفقعسى ، وللعَجّاج . أمالى القالى ٥٢/١ ، ٢٤٤/٢ ، والسِّمط ٢٠٠/١ ، ٢٠١ ، واللسان (غفف – أجن) .

قلت : يجوز ذلك إذا أُخرِجَ عمّا بعده ، لأن بعدَه :

سَقَيْتُ منه القَوْمَ واسْتَقَيْتُ

وانتصاب « مَيْت » فِي الآية على الحال مِن « أخِيه » وقد قدَّمت فيما مرَّ من الأمالى[١] أن الحالَ مِن المضاف إليه مما قلَّ استعماله ، وجاء ذلك فى قول الجعدىّ[٢] :

كأنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِراً

وفى قول أبى الصَّلْت الثقفىّ[٣] :

فى رأسِ غُمْدانَ دارًا مِنْكَ مِحْلالا

فى أحد الوجهين ، وسأذكُر لك إن شاء الله شرْح هذين البيتين ، بعد استقصاءِ الكلام فى « كُلّ وبَعْض » وذلك أنه تعالى جَدُّه قطَع « بعضًا » عمَّا يقتضيه من الإضافة فى قوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً ﴾ وكذلك قوله : ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ ﴾[٤] ١٥٣
والأصل : لا يغتَبْ بعضُكم بعضَكم ، وكلُّهم آمنَ بالله ، ولتقدير الإضافة فيهما امتنع بعضُ النّحويين من إدخال الألف واللام عليهما ، ويجوز فى قياس قولِ سيبويه ، وفى رأى أبى علىّ ، لحاقُ الألِف واللامِ لهما ، وذلك أن سيبويه أجاز فى قول الشاعر[٥] :

تَرَى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَوِيمَةً   ونِصْفاً نَقاً يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

---

(١) فى المجلس الثالث وغيره مما ظهر فى تخريج بيت النابغة الجعدى الآتى .

(٢) سبق تخريجه فى المجلس المذكور .

(٣) يأتى تمامه وتخريجه ، إن شاء الله تعالى ، فى المجلس السادس والعشرين ، وقد عقده ابن الشجرى للقصيدة كلّها .

(٤) سورة البقرة ٢٨٥ .

(٥) ذو الرمة . والبيت فى ديوانه ص ٦٢٣ ، وتخريجه فى ص ١٩٨٢ ، وزد عليه : الجمل المنسوب للخليل ص ١٠١ ، وراجع الكتاب ١١/٢ .

[يُروَى : « تَرَى خَلْفَها » ودل على ذلك قوله : « ونصفاً نقاً » وذلك لأن العَجِيزةَ لا تكون إلا خَلْفَها[(١)]] .

أن تنصِبَ نِصْفاً على أنه حالٌ[(٢)] ، يعنى أنه كان أصله : ترى خَلْقَها قَناةً قويمةً نِصْفاً ، ونَقاً يرتجُّ نِصْفاً ، فلما قُدِّم وصْفُ النكرةِ عليها ، صار انتصابُه على الحال ، ولمّا أجاز انتصابَ « نِصْف » على الحال دلَّ ذلك على أنه عندَه نَكِرة ، وإذا كان نكرةً جاز دخولُ الألِفِ واللامِ عليه ، لأنه إنما يكون فى قَطْعِه عن الإضافة معرفةً ، إذا قدَّرْتَ إضافتَه إلى معرفة ، وإذا لم تُقدِّر إضافتَه إلى معرفة كان نكرة ، وإذا كان نكرةً جاز دخولُ الألف واللام عليه ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ فَلَهَا النِّصْفُ ﴾[(٣)] وكلٌّ وبَعْضٌ مَجراهما مَجرى نِصْف ، لأنه يقتضى الإضافةَ إلى ماهو نِصفٌ له ، كما أن كلًّا يقتضى الإضافةَ إلى ماهو كلٌّ له ، وبعضًا يقتضى الإضافةَ إلى ماهو بعضٌ له ، فإذا قدَّرت إضافةَ كلٍّ وبعضٍ إلى المعارف كانا معرفَتيْن ، وإذا قدَّرْتَ إضافتَهما إلى النَّكرات كانا نكرتين ، فهما فى هذا بمنزلة نِصْفٍ ، تقول : نِصفُ دِينارٍ ، ونِصْفُ الدينارِ ، وكلُّ رجلٍ ، وكلُّ الرجالِ ، وبعضُ رغيفٍ ، وبعضُ الرغيفِ .

قال أبو علىّ : وممّا يدلُّ على صحةِ جوازُ دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكَى أنهم يقولون : مررتُ بهم كُلًّا ، فينصبونه على الحال ، ويُجرونه مُجرى : مررت بهم جميعًا ، وإذا جاز انتصابُه على الحال ، فيما حكاه عن

---

(١) ساقط من هـ . وكنت ظننت فى أول الأمر أن هذه حاشيةٌ مقحمة ، لكنى رأيت الكلامَ بخط الناسخ نفسِه ، ولم تجر عادته أن يقحم حواشىَ على صلب الأمالى ، ولا نُكرانَ إن شاء الله ، فهذا هو أسلوب المجالس والأمالى التى تلقى على الطلبة ، وقد جرى عليه ابنُ الشجرى فى غير مكان من الأمالى ، ولكنه يبدو غريباً هنا ، لفصلِه بين الفعل « أجاز » ومعموله « أن تنصب » . وانظر مثلا ص ٣٣٤ .

وهذه الرواية « خلفها » بالفاء هى رواية الديوان . ورواية سيبويه بالقاف ، كرواية ابن الشجرى .

(٢) فى هـ : « على الحال » وجاء بهامش الأصل : « الكلام فى جواز تعريف « كلّ وبعض » بالألف واللام ، مما تنبَّه له أبو على ، وزعم أنه قياسُ قولِ سيبويه ، ولم يُسبَق إليه ، وقد شرحه فى المسائل الحلبيات » انتهى . ولم أجده فى المطبوع من الحلبيات . ومعلوم أن فى نسختها نقصا .

(٣) سورة النساء ١١ .

/ العرب ، فلا إشكالَ فى جواز دخول الألف واللام عليه ، ولا اعتبارَ بما وقع مِن ١٥٤
المعارِف فى مواقع الأحوال ، كقولهم[(١)] : طَلَبْتَه جَهْدَك ، ورجَعَ عَوْدَه علَى بدئِه ، وأرسلَها العِراك ، لأن هذه مصادِرُ عمِلتْ فيها أفعالٌ مِن ألفاظها مقدَّرةٌ ، وتلك الأفعالُ واقعةٌ فى مواقع الأحوال ، والأفعالُ نكراتٌ فلا يمتنع وقوعُ الفعل موقعَ الحال ، والتقدير : طلبْتَه تَجْهَدُ جَهْدَك ، ورجَعَ يَعودُ عَوْدَه ، وأرسلَها يُعارِكُ بعضُها بعضَها العِراك .

فإن قيل : فقد قالوا : القومُ فيها الجَمَّاءَ الغَفِيرَ ، فنصبُوا الجَمَّاءَ على الحال ، وفيه الألفُ واللام وليس بمصدر .

قيل : إن النحويين قد قدَّروا الألفَ واللامَ فى هذا الاسم تقديرَ الزِّيادة ، كما قدَّروهما زائدَيْن فى قولهم : إنى لأَمُرُّ بالرجلِ مِثْلِك فيُكرِمُنى ، وكما جاءت زيادتُهما فى مواضعَ كثيرةٍ نحو :

علَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما[(٢)]

و :

ياليْتَ أُمَّ العَمْرِ كانتْ صاحِبِى[(٣)]

---

(١) أعاد ابن الشجريّ الكلامَ على ذلك مستوفًى فى المجلس الحادى والسبعين ، وقد قصره على الكلام فى الحال .

(٢) صدره :

أما ودماءٍ ثائراتٍ تَخالُها

وهو لعمرو بن عبد الجنّ . المنصف ١٣٤/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٦٠ ، ومعجم الشعراء ص ١٨ ، والتبيين ص ٤٣٥ ، والإنصاف ص ٣١٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٤٨ ، وشرح الشواهد الكبرى ٥٠٠/١ ، والخزانة ٢١٤/٧ ، وأنشد ابن الشجرى البيت الشاهد مع بيتين بعده فى المجلس السابع والسبعين .

(٣) المنصف ١٣٤/٣ ، والمخصص ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/١٣ ، والإنصاف ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ٤٤/١ . والبيت فى إصلاح المنطق ص ٢٦٢ ، برواية « الغمر » بالغين المعجمة . وهو فى اللسان (وبر) بالعين المهملة ، عن الأصمعيّ ، ثم قال بعد إنشاده : « يريد أنه عمرو ، فيمن رواه هكذا ، وإلّا فالأعرف : ياليت أم الغمر » . وانظر ما يأتى فى المجلس التاسع والستّين . وفيه الكلام عن إثبات الواو وحذفها من « العمرو » .

و :

وجَدْنا الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا(١)

وكزيادتهما فى الذى ونحوه ، وإذا ساغ التأويلُ فى قولهم : « هم فيها الجَمَّاءَ الغَفِيرَ » لم يكن لمن جعلَ الحالَ معرفةً حُجَّةٌ فى ذلك ، وتأنيثُ الجَمّاء لتأنيث الجماعة ، واشتقاقها من الجَمّ وهو الكثير ، وفى التنزيل : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾(٢) والغفير : مأخوذٌ مِن الغَفْر ، وهو التَّغطيةُ والسَّتر ، كأنهم يستُرون الأرضَ بكثرتهم .

فإن قلت : فقد قالوا : كلَّمتُه فاهُ إلى فِيّ ، فنصبوا المضافَ إلى المعرفة على الحال وليس بمصدر فتُعملَ فيه فِعلًا من لفظه ، وتَحكُمَ بأن فِعلَه واقعٌ موقعَ الحال ، ولا هو من أسماء الفاعلين وغيرِها ، مما يُقدَّرُ بإضافته(٣) الانفصالُ .

فالجواب : أن « فاه » عند النحويين منتصبٌ بمحذوفٍ مقدَّر ، وذلك المحذوفُ كان هو الحالَ فى الحقيقة ، وهذا المنصوبُ المعرفة قائمٌ مَقامَه ، وتقديرُه : جاعِلًا(٤) ١٥٥ / فاه إلى فِيّ .

على أنّ هذه الكَلِمَ التى وضعوها مواضعَ الأحوال وهى مَعارِفُ ، لو كانت خاليةً

---

(١) تمامه مع اختلاف الرواية :

مطيقاً لأعباء الخلافة كاهلُهْ

وهو لابن ميَّادة ، واسمه الرمَّاح بن أبرد . والبيت فى ديوانه ص ١٩٢ ، وتخريجه فى ص ١٩٥ ، وزد عليه : شرح شواهد الشافية ص ١٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : التاسع والستين ، والسابع والتسعين .

(٢) سورة الفجر ٢٠ .

(٣) فى هـ : بإضافة .

(٤) هذا تقدير الكوفيين ، كما ذكر ابن يعيش فى شرح المفصل ٦١/٢ ، وهو ما فهمه أبو حيان من كلام الفراء ، وحكاه البغداديُّ فى الخزانة ٢٠٠/٣ ، أما تقدير سيبويه والمبرد ، وأكثر البصريين فهو : مشافهةً ، أو مشافهًا . راجع الكتاب ٣٩١/١ ، والمقتضب ٢٣٦/٣ . وقد ذكر ابن الشجريّ التقديرين فى المجلس الحادى والسبعين ، دونَ عَزْو .

من تأويلٍ يُدخِلُها فى حيِّز النَّكِرات لمَا ساغ الاحتجاجُ بها ، لأن ذلك عدولٌ عن العامّ الشائع إلى الشاذّ النادِر .

فقد ثبت بما ذكرنا أن دخولَ الألف واللام على « كُلٍّ وبعضٍ » جائز من جِهتين : إحداهما أنك لا تُقَدِّرُهما مُضافين إلى معرفة ، وإذا لم تُقدِّر إضافتَهما إلى معرفة جَريا مَجرى « نِصْفٍ » وغيره من النَّكرات المتصرِّفة .

والجهةُ الأخرى : أن يكون « كُلٌّ » على ما ذكره أبو الحسن مِن استعمالهم إيَّاه حالًا بمعنى جميعاً ، فيجوز دخولُ الألف واللام عليه ، كما دخلا فى الجميع ، فقد ثبَت بهذا أنَّ مَن امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطىء .

فإن قيل : فقد علمتَ أن « كُلًّا وبَعْضاً » مما لا ينفكُّ من الإضافةِ لفظاً ومعنى ، أو معنًى لا لفظاً ، فهما فى ذلك بمنزلة « قَبْلُ وبَعْدُ » فما الفرقُ بينهما وبين « قَبْلُ وبَعْدُ » حتى أجزْتُم دخولَ الألِف واللامِ عليهما ، ولم يأت ذلك فى « قَبْلُ وبَعْد » وحتى[1] جاء بناء « قَبْلُ وبَعْدُ » على الضمِّ فى حال إفرادهما ، إذا قُدِّرَا مضافَيْن إلى معرفة ، ولم يأت ذلك فى كُلٍّ وبَعْض ؟

فالجواب : أنَّ امتناعَ الألف واللام من الدخول على « قَبْلُ وبَعْدُ » من حيث لم يُستعمَلا إلَّا ظرفَيْن ناقِصَى التمكّن ، فجريا فى ذلك مَجرى الظّروفِ التى لم تتمكَّن كإذْ ولَدُنْ وعِنْدَ ولَدَى ، وساغَ البناءُ فيهما إذا أُفردا لنُقصان تمكّنهما فى حال الإضافة ، ألا تَراهما لايُرْفعان مُضافَيْن ، وليس بعدَ نُقْصان التمكُّن مع حذف المضاف إليه ، وهو جارٍ مَجرى بعض أجزاءِ المضاف إلا البناءُ ، وليس كذلك « كلّ وبعض » ، لأنهما اسمان متمكّنان كلَّ التمكُّن ، فأنْعِمِ النظرَ فيما ذكرتُه لك مِن هذه الفصول ، لتعرفَ حقيقتَها بتوفيق الله .

---

(١) فى الأصل « حتى » بطرح الواو .

المجلس الرابع والعشرون

١٥٦ / وهو مجلس يوم الثلاثاء ، الثامنَ مِن جُمادى الآخرة ، سنةَ ستٍّ وعشرين وخمسمائة .

يتضمَّن قول النابغةِ الجعدىّ فى وصفِ فَرس :

كأنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِـرًا خُضِبْنَ وإنْ كان لم يُخْضَبِ[1]
حِجارةُ غَيْلٍ برَضْراضَةٍ كُسِينَ طِلاءً مِن الطُّحْلُبِ

الحامِيتان : ناحِيتا الحافِر عن يمينٍ وشِمال ، وقال ابنُ قتيبة[2] : « الحامِيتان عن يمين السُّنْبُك وشماله ، والسُّنْبُك : طَرَفُ مُقدَّمِ الحافِر » ، وقيل : الحامِية : أعلى الحافر ، والقولُ الأوّل أثبَت .

والغَيْل : الماءُ الجارِى على وَجهِ الأَرض .

والرَّضْراضَة : [الأرضُ[3]] الصُّلْبة ، ويُستحبُّ فى الحوافِر أن تكونَ سُوداً أو خُضراً لا يبيضُّ منها شىء ، لأنّ ابيضاضَها رِقَّة ، شبَّه حوافِرَه بِحجارةٍ مُقيمةٍ فى ماءٍ قليل ، وذلك أصْلَبُ لها ، ويقال للصَّخرة التى بعضُها فى الماء وبعضُها خارجٌ : أتانُ

---

(١) فرغت منه فى المجلس الثالث .

(٢) فى أدب الكاتب ص ١٣٦ . وقال فى المعانى الكبير ص ١٦٦ : « الحوامى : جوانبُ الحوافر . يقول : هى سودٌ كأنها خُضِبت » . وهذا التفسير الذى حكاه ابن الشجرى عن ابن قتيبة يُنسَب لأبى عبيدة أيضا ، على مافى اللسان (حمى) . وانظر كتابه الخيل ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) سقط من هـ .

الضَّحْل ، والضَّحْلُ : الماءُ القَليل ، وذلك النهايةُ فى صَلابتها ، وإيَّاها عنى المتنبِّى بقوله :

أنا صَخْرةُ الوادِى إذا ما زُوحِمَتْ(١)

وإذا كانت جَوانبُ الحافِر صِلَابًا ، على الوصفِ الذى ذكرناه ، وكانت سُوداً أو خُضْراً ، فَمقادِيمُها أَصْلَبُ وأشَدُّ سَوادًا أو خُضْرة .

وقوله : « خُضِبْن » عند أبى علىّ : فى موضع نصب ، بأنه حال من الحَوامِى ، والعاملُ فيه ماقى « كأنّ » من معنى الفِعل ، كقول النابغةِ الآخر ، فى وصفِ قَرْنِ الثَّور ، ونفوذِه فى صَفْحة الكَلْب :

كأنّه خارِجاً مِن جَنْبِ صَفْحتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عِنْدَ مُفْتَأَدِ(٢)

والشَّرْبُ : جمعُ شارِب ، والمُفْتَأَد : المُطَّبَخ والمُشْتَوَى .

ولم يجعل « خُضِبْن » خبرَ كأنّ ، لأنه جعل خبرَها قوله : « حِجارةُ غَيْلٍ » ولم يُجز أن يكونا خبرَيْن لكأنّ ، على حدِّ قولهم : هذا حُلْوٌ حامِضٌ(٣) ، أى قد جمع الطَّعمَيْن ، قال : لأنك لا تجدُ فيما أخبروا / عنه بخبرين أن يكونَ أحدُهما ١٥٧
مفرَدًا والآخَرُ جُملة ، لا تقول : زيدٌ خرَج عاقِلٌ .

والقولُ عندى أن يكونَ موضع « خُضِبْن » رفعاً بأنه خبرُ كأنَّ ، وقوله :

---

(١) تمامه :

وإذا نطقتُ فإننى الجوزاءُ

ديوانه ١/١٥ ، والخزانة ١٦٣/٣ .

(٢) ديوان النابغة الذبيانى ص ١١ ، وكتاب الشعر صفحات ٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، وحواشيه ، والجمل المنسوب للخليل ص ٧٥ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والسبعين .

(٣) الكتاب ٨٣/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٩ ، ٢٤٣ .

« حِجارةُ غَيْلٍ » خبرُ مبتدأ محذوف ، أى هى حِجارةُ غَيْلٍ ، وأداةُ التشبيه محذوفة ، كما قال :

فهُنَّ إضاءٌ صافِياتُ الغَلائِلِ (١)

أى مِثْلُ إضاءٍ ، والإضاء : الغُدْران ، واحِدُها : أضاةٌ ، فَعَلَةٌ جُمِعت على فِعال ، كرَقَبةٍ ورِقاب ، شبَّه الدُّروعَ فى صَفائها بالغُدْران ، ومِثْلُه فى حذف حرف التشبيه فى التنزيل : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (٢) أى مِثْلُ أمّهاتِهم فى تحريمهنّ عليهم ، والتزامهم تعظيمَهُنّ .

وأما قوله : « مُدْبِرًا » فحال من الهاء ، والعامل على رأى أبى علىّ ماتقدَّره فى المضاف إليه من معنى الجارّ ، يعنى أن التقدير : كأنَّ حَوامِىَ ثابتةً له مدبراً ، أو كائنةً له ، قال : ولا يجوز تقديمُ هذه الحال ، لأنّ العاملَ فيها معنًى لا فِعلٌ مَحْضٌ ، قال : ولا يجوز أن يكون العاملُ فى قوله : « مُدْبرًا » مافى « كأن » من معنى الفعل ، لأنه إذا عَمِل فى حالٍ لم يعمَلْ فى أخرى ، يعنى أنَّ « كأن » قد عمِلَ فى موضع « خُضيْبَنَ » النصبَ على الحال ، فلا يعملُ فى قوله : « مدبراً » . وهذا القولُ يدلُّ على أنه يُجيزُ أن يَنْصِبَ حالَ المضافِ إليه العاملُ فى المضاف ، وإذا كان هذا جائزاً عنده ، وقد قرَّرتُ لك أن تجعلَ (٣) « خُضيْبْن » خبرَ كأن ، فالعاملُ إذاً

---

(١) صدره .

عُلِينَ بِكِدْيَونٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً

وهو للنابغة ، يصف دروعاً بالصفاء . والكِدْيَوْن : دُهْنٌ من الزيت أو الدَّسَم تُجْلَى به الدُّروع . والكُرَّة . البَعَرُ ، وقيل : سِرْقِينٌ وترابٌ يُدَقّ ثم تجلى به الدروع أيضا . ديوان النابغة ص ١٤٧ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٣ ، وحواشيه ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٥ ، ٧٩١ . وقد أعاد ابن الشجرى موضع الشاهد من البيت فى المجلس السابع والعشرين .

(٢) الآية السادسة من سورة الأحزاب .

(٣) فى هـ : « وقد قررت أن يُجعل خُضبْن كأن فالعامل ... » وهو كلام مضطرب أصلحه مصحح الطبعة الهندية بزيادة « عامل » ، ولكنَّه بقى على فساده . وفى الخزانة ١٦٥/٣ عن ابن الشجرى : « وإذا كان هذا جائزًا عنده فإنْ جعل خُضيبن خبرَ كأنّ فالعامل .... » وهو تغيير من البغدادىّ لكلام ابن الشجرىّ .

فى قوله « مدبِراً » مافى كأنَّ من معنى الفعل ، وهذا – أعنى نَصْبَ حالِ المضاف إليه بالعاملِ فى المضاف – إنما يجوز إذا كان المضافُ ملتبِساً بالمضاف إليه ، كالتِباس الحوامِى بما هى له ، ولا يجوز فى قولك : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ، أن تنصبَ « جالسة » بضربت ، لأن الغلامَ غيرُ ملتبسٍ بهند ، كالتباسِ الحوامى بصاحِبها ، ولا يَجوزُ عندى أن تنصب « جالسة » بما تُقدِّره من معنى اللام فى المضاف إليه ، فكأنك قلت : ضربتُ غلاماً كائناً لهندٍ جالسةً ، لأن ذلك يوجب أن يكون الغلامُ لهندٍ فى حال جلوسِها خاصَّة ، وهذا مستحيل ، فكذلك قوله : « كأنَّ حَوامِيَه مُدْبِرًا » إن قدَّرْتَ / فيه : حوامِيَ ثابتةً له مُدْبراً ، وجب أن يكونَ الحَوامِى ١٥٨
له فى حال إدباره ، دُونَ حال إقبالِه ، وهذا يُوضِّح لك فسادَ إعمالِك فى هذه الحال معنَى الجارّ المقدَّر فى المضاف إليه ، فلا يجوزُ إذاً : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً لذلك(١) ، ولعدم التباس المضافِ بالمضافِ إليه .

ونظيرُ ماذكرناه : من جوازِ مجيء الحالِ من المضاف إليه إذا كان المضافُ ملتبِساً به ، قولُه تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾(٢) أخبر بخاضِعين عن المضاف إليه ، ولو أخبرَ عن المضاف لقال : خاضِعةً ، أو خُضَّعاً أو خواضِعَ ، وإنما حَسُن ذلك ، لأن خُضوعَ أصحابِ الأعناق بخُضوعِ أعناقهم(٣) ، وقد قيل فيه غيرُ هذا ، وذلك ما جاء فى التفسير ، مِن أنّ المرادَ بأعناقهم كبراؤُهم ، وقال أهلُ اللغة : أعناقُهم : جماعاتُهم ، كقولك : جاءنى عُنُقٌ(٤) مِن الناس : أى جماعةٌ ، فالخبرُ فى هذين القولين عن الأعناق .

وقال أبو علىّ فى « مُخَضَّبِ »(٥) من قول الأعشى :

---

(١) فى هـ : « كذلك » . وما فى الأصل مثله فى الخزانة .

(٢) الآية الرابعة من سورة الشعراء .

(٣) وهذا اختيار الفرّاء . راجع معانى القرآن ٢٧٧/٢ ، وانظر مجاز القرآن ٨٣/٢ ، والكامل ١٤١/١ .

(٤) بضم العين والنون .

(٥) ديوانه ص ١١٥ . وكلام أبى علىٍّ فى التكملة ص ١٣٤ ، وانظر أيضاً مجالس ثعلب =

أرى رجُلًا منكُمْ أَسِيفاً[1] كأنّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْه كَفًّا مُخَضَّباَ

أقوالا : أحدُها : أن يكونَ وَصْفاً[2] لكفّ ، وقال : يجوز أن يكونَ كقوله[3] : .

ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقالَها

ويجوز أن يكونَ حمل الكَفَّ على العُضو ، كما حمل الآخَرُ البِئْرَ على القَلِيبِ ، فى قوله :

يابئرُ يابئرَ بنى عَدِىٍّ لَأُنزَحَنْ قَعْرَكِ بالدُّلِىِّ[4]

حتى تَعُودِى أقْطَعَ الوَلِىِّ

أى حتَّى تَعُودِى قَليباً أقْطَعَ الولِىِّ[5] ، لأنّ التذكيرَ فى القَلِيب أكثرُ ، ألا ترى أنهم قد قالوا فى جَمْعه : أقْلِبة ، يعنى أن أفْعِلةً هو القياس فى جمع ماكان على فَعِيلٍ ونحوه ، كفِعال وفُعال [وفَعَال[6]] إذا كان واقعاً على مُذَكَّر ، كقَفِيزٍ وحِمارٍ وغُرابٍ وفَدَان[7] ، فإذا كان اسماً لمؤنَّث غلب عليه جمعُه على أفْعُل ، كيَمِين وأيْمُن ، وشِمالٍ

= ص ٣٨ ، وضرورة الشعر ص ٢١٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٣ ، والبلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٠ ، وغير ذلك كثير تراه فى حواشى ماذكرت . وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين الحادى والثلاثين ، والثانى والثمانين . وأنشده ابن منظور فى اللسان (أسف) وترحَّم على الأعشى ، وليس يصحّ ، لأنه مات على الكفر فى أكثر الأقوال .

(١) فى الأصل : « منهم » . وما فى الأصل مثله فى الديوان ، وانظر حواشى البلغة .

(٢) لم يرد هذا الوجه عند أبى علىّ فى التكملة .

(٣) هو عامر بن جُوَين الطائى . وصدر البيت :

فلا مُزْنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها

وهو فى غير كتاب . انظر سيبويه ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمحتسب ١١٢/٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، والبلغة ص ٦٤ ، وحواشيها .

(٤) الموضع السابق من التكملة ، والمخصص ١٤٨/١٦ ، ٨/١٧ ، والإنصاف ص ٥٠٩ .

(٥) قال صاحب الإنصاف : « وكان الأصل أن يقول : « قَطْعَى الولىّ » ؛ لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكَّره حملًا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليبًا أقطعَ الولىّ » . ثم ذكر بقية كلام ابن الشجرى .

(٦) سقط من هـ .

(٧) فى هـ : « وفلان » خطأ ، والفَدان بتخفيف الدال : الذى يجمع أداة الثَّورَيْن فى القِران — وهو الحبل — للحرث .

وأشْمُل ، وعَناق / وأعنُق ، وعُقاب وأعقُب ، وأتان وآتُن ، وقد جاء فى القَلِيب ١٥٩
التَّذكيرُ والتأنيث ، فجمْعُهم إياه على أقْلِبة ، كقَفِيزٍ وأقْفِزة ، دليلٌ على قُوَّة التذكير فيه ، فلمّا لم يقُل : قَطْعاءَ الوَلِيّ ، علِمْنا أنه حَمل البئرَ على القَلِيب .

وأمّا « الوَلِىّ » فكأنه أراد به الماءَ الذى يلى الماءَ الموجودَ فى البئر ، إذا نُزِح الموجودُ وَلِيَهَ ماءٌ آخَر ، كان معدوماً فظَهَر .

قال أبو علىّ : ومثله فى الحَمْل على المعنى قولُ الأعشى أيضاً[1] :

لِقَوْمٍ وكانوا هُمُ المُنْفِدِينَ شَرابَهُـمُ قَبْـلَ إنفادِهـا

أنَّث الشَّرابَ ، حيث كان الخمرَ فى المعنى ، كما ذكَّر « الكَفَّ » حيث كان عضواً فى المعنى ، وهذا النحوُ كثير .

قلت : إن قوله : « لِقَوْمٍ » وصفٌ لنكرةٍ تقدَّم ذكرُها [فى قوله][2] :

فباتَتْ رِكابٌ بِأَكْوارِها لَدينْا وخَيْلٌ بأَلْبادِها

وإنما قال : « باتَتْ رِكابٌ بأَكْوارِها ، وخيلٌ بأَلْبادِها » لأنهم جاءوا فى طلَب الخمر ، فباتت رِكابُهم وخيلُهم بحالها ، لأنهم على سَفَر ، والرِّكابُ : إبلُ القوم التى يركبونها ويَمتارُون عليها ، وواحد الأكوار : كُورٌ ، وهو رَحْلُ البعيرِ بأداته .

وفى تأنيث الضمير من قوله : « قبلَ إنفادِها » قولان : أحدهما أن يكون أراد قبلَ إنفادِ عقولهم ، فيكون من باب : ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾[3] لأن ذِكرَ الشَّراب وإنفادَه دليلٌ على نَفادِ عقولِ شاربِيه ، وقد أشبعتُ الكلامَ على هذا الضَّرب من الإضمار فيما سَبَق من[4] الأمالى ، وهذا قول الأصمعىّ .

---

(١) ديوانه ص ٧١ ، والإنصاف ص ٥٠٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٦ .
(٢) ليس فى هـ .
(٣) الآية الأخيرة من سورة فاطر .
(٤) فى المجلس التاسع .

والقولُ الآخر الذى ذكره أبو عليٍّ هو قول المؤرِّج السَّدُوسِيّ ، وذلك حَمْلُ الشَّراب على الخمر ، ومفعولُ الإنفاد على هذا القول محذوف ، أى قبل إنفادِها عُقولَهم ، والفاعلُ فى القول الأول هو المحذوف ، أى قبل إنفاد الشَّرابِ عُقولَهم ، لأن فاعل المصدر يُحذَفُ كثيراً .

١ / فإن قيل : ماوَجْه التَّمدُّح بإنفادِ خَمْرِهم قبلَ نَفادِ عقولِهم ؟

فالجواب : أنهم يُمْدَحُون ويتمدَّحُون بكثرة شُربِ الخمر ، فيقولون : رجلٌ خِمِّيرٌ وشِرِّيبٌ ، كما قال[1] :

شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُروبِ

وإنما بَنَوْه على فِعِّيل ، لأنه من أبنية التَّكثير ، ومثله : رجلٌ سِكِّيت : كثيرُ السُّكوت ، وإذا لم يكَدْ يَسكَرُ شاربُ الخمر دلَّ ذلك على إدمان شُربِها ، وبذلك مدَح المتنبى سيفَ الدَّولة فى قوله[2] :

تَعجَّبتِ المُدامُ وقدْ حَساها فلم يَسْكَرْ وجادَ فَما أفاقا

ومدَح آخَرَ[3] فقال :

مَرَتْكَ ابنَ إبراهيمَ صافيةُ الخَمْرِ وهُنِّئْتَها مِن شاربٍ مُسْكِرِ السُّكْرِ

قال أبو عليّ : ويجوز أن يكونَ جَعل « المُخضَّب »[4] للرجُل ، لأنك تقول : رجلٌ مخضوبٌ : إذا خُضِبتْ يدُه ، كما تقول : مَقْطُوع : إذا قُطِعتْ يدُه ، فتقولُ على هذا : رجلٌ مُخَضَّب : إذا خُضِّبت يدُه ، ويُقَوِّى ذلك قولُ الشاعر :

---

(١) حسان بن ثابت رضى الله عنه . وقيل غيره . ديوانه ٤١٠/١ ، والهمع ٩٧/٢ . وصدر البيت :
لا تنفرى يا ناق منه فإنه

(٢) ديوان المتنبى ٣٠١/٢ .

(٣) ديوانه ١٣٧/٢ ، والممدوح هو : على بن إبراهيم التنوخى . شرح الواحدى ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) فى بعض نُسَخ التكملة زيادة « صفة » . فجاءت العبارة هكذا : « جعل المخضَّب صفة للرجل » .

سَقَى العَلَمَ الفَرْدَ الذى فى ظِلالِه غَزالانِ مكحُولانِ مُخْتَضِبانِ (١)

فإذا استقام ذلك أمكن أن تجعل « مُخَضَّبا » صفة لرجُلٍ المنكور ، وإن شئت جعلتَه حالًا من الضمير المرفوع فى يَضُمّ ، أو المجرور فى قوله : « كَشْحَيهِ » لأنهما فى المعنى لِرجُلٍ المنكور . انتهى كلامه ، وذلك فى باب ما أُنِّث من الأسماء من غير لحاق (٢) علامةٍ من العلاماتِ الثلاثِ به .

وأقول (٣) : إنك إذا جعلتَه حالًا من (٤) المضمر فى « يضُمّ » كان أمْثَلَ من أن تجعلَه حالًا من المضاف إليه ، إلا أن ذلكَ جاز لالتباس الكَشْحَين بما أُضيفتا إليه ، وأما إجازتُه أن يكون وَصْفاً لرجل ، ففاسِدٌ فى المعنى ، وهو محمولٌ على ترك إنعامِ نظرِه فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك أخرجْتَه مِن حيِّز التشبيه والمجاز ، فصار وصفاً حقيقيًّا ، والشاعرُ لم يُرِد / ذلك ، لأن الرجلَ الذى عَناه لم يكن مُخضَّباً على الحقيقة ، وإنما ١٦١
شبَّهه بمَن قُطِعت يدُه ، وضَمَّها إليه مُخضَّبةً بالدَّم .

والأَسِيف : الحزين ، والأسيفُ [أيضاً (٥)] والأَسِفُ : الشَّديدُ الغَضب ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا (٦) ﴾ وقوله : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا

---

(١) البيت فى الأغانى ٢٨٦/٩ ، والقافية فيه : « مؤتلفان » . وهو مما ينسب إلى مجنون بنى عامر . وهو فى ديوانه ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، برواية :

أيا جبل الثلج الذى فى ظلاله غزالان مكحولان مؤتلفان

ويروى : أيا جبل الدوم .

هذا وقد ذكر القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٧ ، أن أبا زيد أنشده فى نوادره لبعض الأعراب من بنى جشم ، وأنشد بعده بيتاً . قلت : ولم أجده فى نوادر أبى زيد المطبوع .

(٢) فى هـ : « إلحاق » . وما فى الأصل مثله فى التكملة لأبى على ص ١٣٢ ، والنقل منه .

(٣) فى هـ : وذلك أنك ... .

(٤) فى هـ : حالًا لهو المضمر ...

(٥) ليس فى هـ .

(٦) سورة الأعراف ١٥٠ ، وانظر أيضاً سورة طه ٨٦ .

انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ (١) .

فالمعنى : أرى رجلًا منكم (٢) حزيناً أو شديدَ الغضب ، كأنه مِن بُغضِه لى وغضبه علىَّ قد (٣) قُطِعت كفُّه فضمَّها إلى خاصِرَتْيه مخضَّبةً بدمِها ، فإذا جعلتَ « مُخضَّباً » وصفاً لرجل ، فالتقدير : أرى رجلًا منكم مخضّباً ، كأنه يضُمّ إلى كَشْحَيه كفًّا ، فجعلتَ التَّخضيبَ حقيقةً له ، فأخرجْتَه من التشبيه ، وليس الأمْرُ كذلك .

فأما إجازتُه أن يكونَ قوله : « كَفًّا مخضَّبًا » كقول الآخر :

ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

وأن يكونَ حَمل الكَفَّ على العضُو ، فعليه اعتراضٌ (٤) ، وهو أن يُقال : أىُّ فَرقٍ بين هذين الوجهين ، ونحن إنما نحملُ الأرضَ فى قوله :

ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها

على المكان ، كما نَحملُ الكفَّ على العضو ؟

والجواب : أنَّ بينَهما فَصْلًا ، وهو أن يُجعلَ تأنيثُ الأرضِ فى قوله :

ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

مُعْتدًّا به ، إلا أنه مع الاعتداد به لمَّا كان تأنيثاً ضعيفاً ، لأنه غيرُ حقيقىّ ، وليست له علامة ، جاز فى الضَّرورة تذكيرُ المضمَر فى « أبقَل » ، ويُجْعلَ الكَفُّ بمنزلة العُضو ، فلا يَعتدَّ بتأنيثها ، بل يَجعلها مجرَّدةً من معنى التأنيث ، حتى كأنه

---

(١) سورة الزخرف ٥٥ .
(٢) فى هـ « منكم » هنا وفى الموضع التالى . وانظر ماتقدم فى تخريج البيت .
(٣) فى هـ : « وقد » بإقحام الواو .
(٤) فى هـ : الاعتراض .

قال : عضواً مخضَّباً ، ومثلُه فى حَمْل المؤنّث على النظيرِ المذكّر قولُ المتنبى[(١)] :

مثّلتِ عينَكِ فى حَشاىَ جِراحةً فتشابها كِلْتاهُما نَجْلاءُ

كان الوَجهُ أن يقول : فتَشابَهَتا ، ولكنه حَمل الجِراحةَ على الجُرْح ، والعينَ على العُضْو . آخر المجلس .

* * *

(١) ديوانه ١٤/١ .

المجلس الخامس والعشرون

وهو مجلس يومِ الثلاثاء ، منتصفَ جُمادى الآخرة ، من سنة ستٍّ وعشرين
وخمسمائة . ١٦٢

يتضمَّن ما وعدتُك به من تفسير قولِ أبى الصَّلت الثقفىّ :

اشرَبْ هنيئاً عليك التاجُ مُرْتَفِقاً   فى رأس غُمْدانَ دارًا مِنْكَ مِحْلالا (١)

يقال : هَنَأه الطّعامُ والشَّرابُ يَهْنِئُه ، وما كان هنيئاً ، ولقد هَنُؤَ ، والمصدَرُ الهَنْء ، وكلُّ بمالم يأتِ بمَشقَّةٍ ولا عَناءٍ فهو هَنِىءٌ ، وهَنِىءٌ اسمُ الفاعل مِن هَنُؤ ، كظَرِيف مِن ظَرُف ، ويَحْتَمِل أن يكونَ معدولًا عن هانِئ ، مِن قولك : هنأنى فهو هانِىءٌ ، كما عُدِلَ رَحِيمٌ وعَلِيمٌ ، عن راحِمٍ وعالِمٍ ، ومنه سُمِّى الرجل : هانِئاً ، لامِن قولهم . هنأْتُ البعيرَ : إذا طلَيْتَه بالهَناء ، وهو القَطِران ، ولذلك قال بعضُ العرب : إنما سُمِّيتَ هانِئاً لتَهْنِىءَ (٢) .

وذهب أبو علىّ (٣) إلى أن « هنيئاً » حالٌ وقَعت موقعَ الفعل ، بدلًا من اللفظ به ، كما وقع المصدرُ فى قولهم : سَقْياً له ورَعْياً ، بدلًا من اللفظ بسَقَاه اللهُ ورَعاه اللهُ ،

---

(١) يأتى تخريجه ، إن شاء الله ، مع القصيدة كلها فى المجلس التالى .

(٢) ولتَهْنَأ أيضاً ، فهما لغتان . والمعنى : لتَعُولَ وَتكْفِى ، وهو مثلٌ يُضرب لمن عُرِف بالإحسان ، فيقال له : اجْرِ على عادتك ولا تقطعها . مجمع الأمثال ١٨/١ ، والخصائص ٢٧١/٣ ، واللسان (هنأ) .

(٣) ذكره فى الشيرازيات ، ورقة ٧١ ب – ٧٣ ب ، وسيذكر ابن الشجرى شيئاً من ذلك فى المجلس الحادى والأربعين .

فلا يجوز ظهورُ الفِعل معه ، لأنه قام مَقامَه ، فصار عِوَضاً عنه ، فقوله : « هنيئا » لاتعلُّقَ له باشْرَبْ ، لأنه وقع موقعَ لِيَهْنِئْكَ أو هَنَأَك أو هَنُؤ ، والتقدير : لِيَهْنِئْكَ شُرْبُكَ . أو هَنأك شُربُك ، أوهَنُؤ شُرْبُك .

قال : ويدلُّك على كونِه بدَلًا من الفِعل تعاقُبهما على الموضع الواحد ، كقوله[(1)] :

أظْفَرَه اللهُ فلْيَهْنِيءْ له الظَّفَرُ

فهذا بمنزلة : فهنيئًا له الظَّفَرُ ، واستدَلَّ أيضاً على أن هنيئاً صار بدلًا من اللفظ بالفعل ، بأنه أُجْرِىَ بلفظ الإفراد على الجميع ، فى قولِه تعالى : ﴿ كُلُوا وَٱشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ ﴾[(2)] وقوله : ﴿ كُلُوا وَٱشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * مُتَّكِئِينَ ﴾[(3)] أراد أنه قال تعالى : ﴿ هَنِيئاً ﴾ ولم يقُلْ : هَنِيئِينَ ، فأفردَ بعد لفظِ الجمع ، لأن « هنيئاً » ناب عن الفِعل ، فصار بدلًا من اللفظ به ، والفعلُ لا يُجمع فكذلك ما ناب عنه ، فصار بدلًا منه ، وأجاز فى « مُتَّكِئِين » أن يكونَ حالًا من الواو فى « كُلُوا » وأن يكونَ حالًا من المضمر فى « هَنِيئاً » قال : وكونُه حالًا من المضمَر فى « هنيئا » أقْيَسُ ، لأنه أقربُ إليه .

١٦٣ / قال : وإذا ثبتَ أن « هنيئًا » بدلٌ مِن هَنُؤ أو هَنَأك أو لِيَهْنِئْك ، لم يكن حالًا من المضمَر فى « اشربْ » كما أن الفعلَ الذى هو بدلٌ منه لا يكونُ كذلك ، قال : ووجْهُ كونِ « هنيئاً » بدلًا من الفعل مِن جهة القِياس : أن الحالَ مُشْبِهةٌ[(4)] للظَّرف ،

---

(١) هو الأخطل . ديوانه ص ١٩٦ ، والكتاب ٣١٧/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/١ . وصدره :
إلى امرئٍ لا تُعَرِّينا نوافلُه
ويعنى بامرئ : الخليفة عبد الملك بن مروان . ولا تُعَرِّينا : أى لا تتركنا ولا تغفلنا .
وانظر حواشى الكتاب .

(٢) سورة الحاقة ٢٤ .

(٣) سورة الطور ١٩ ، ٢٠ .

(٤) انظر لهذه المشابهة ما سبق فى المجلس السابع عشر .

من حيثُ كانت مفعولًا فيها ، كما أن الظرفَ مفعولٌ فيه ، فمن حيثُ وقعت الظروفُ فى الأمر [العام][1] وغيرِه بدلًا من الفعل ، فى قولهم : إليكَ ووراءكَ وعليكَ زيداً ، ودُونَك عَمراً ، وجاءنى مَن عندك ، والذى فى الدار زيدٌ ، كذلك وقعت الحالُ بدلًا من الفعل . أراد أنّ إليكَ ووراءَك ، وقعا موقع : تَنَحَّ وارجِعْ ، وعليكَ ودُونَك ، وقعا موقع : الزَمْ وخُذْ ، ووقع الظرف فى قولك : جاءنى مَن عندك ، والذى فى الدار زيدٌ ، موقع : استَقَرَّ .

قال : فكما قامت هذه الظروفُ مَقامَ الأفعال ، وصارت بمنزلتها ، فكان كلُّ واحدٍ منها بدلًا مِن فِعل ، كذلك صار الحالُ فى قولهم : هنيئاً بدلًا من الفعل الذى هو اهْنَأْ أولِيَهْنِئْك أو هَنَأك أو هَنُؤ ، ولمَّا اجتمع الظرفُ والحالُ فيما ذكرنا ، من كون كلٍّ واحدٍ منهما مفعولًا فيه ، اجتمعا فى أنْ عَمِلَتْ فيهما معانى الأفعال ، نحو : زيدٌ فيها قائما ، وكلَّ يومٍ لكَ ثَوْبٌ[2] ، ولولا ما ذكرناه من الشَّبَه بينَهما ماكان من حُكْمِ المعنى أن يَعملَ فى الاسم المنتصبِ على الحال ، ألا ترى أن الحالَ عبارةٌ عن الاسم الذى يكون مفعولًا به ، فى نحو : ضربتُ زيدًا مشدوداً ، فكما أن المفعولَ به لا تعمل فيه المعانى ، كذلك كان القياس فيما هو عبارةٌ عن المفعول به أن لا يعملَ فيه المعنى ، لولا ما حصل بين الظرف والحال من المُناسَبة .

قال : ومثلُ قوله : « اشرَبْ هنيئاً » فى أنّ « هنيئاً » غيرُ متعلِّق باشربْ ، وإن كان ذلك فيه جائزاً قبل أن يكون بدلًا : انتفاءُ تعلُّق الظرف فى نحو : عندك زيداً ، ١٦٤ / ودُونَك بكراً ، بالفعل الذى صار الظرفُ بدلًا منه ، وإن كان تعلُّقه به جائزا قبلَ أن يقعَ موقعَه ، ويعملَ عملَه ، فصار إذا ذكرْتَه معه فكأنك كرَّرْتَ الفعلَ

---

(١) لم ترد هذه فى نسخة الشيرازيات التى بيدىّ ، وقد تصرّف ابن الشجرى بعض التصرف فى عبارة أبى على .

(٢) سبق تخريجه فى المجلس السابع عشر .

مرَّتين كقول القائل (١) :

إذا جَشَأَتْ نَفْسِى أقولُ لها ارْجِعِى ... وراءَكِ واسْتَحْيِى بَياضَ اللهازِمِ

فقوله : « ارْجِعِى وراءَكِ » بمنزلة ارْجِعى ارْجِعى ، وعلى هذا حُمِل قولُ الله تعالى : ﴿ قِيلَ ٱرۡجِعُوا وَرَاءَكُمۡ ﴾ (٢) [لا علَى أن « وَراءكم » ظرفٌ عَمِل فيه ارْجِعُوا] (٣) ومنه ما أنشده أبو عبيدة (٤) :

فقلتُ لَها فِيئى إليكِ فإنَّنى ... حَرامٌ وإنِّى بعدَ ذاكِ لَبِيبُ

فهذا كأنه قال : فِيئى فِيئى ، ومثلُه قولُ الآخَر فيما أنشده أحمدُ بن يحيى :

اذهَبْ إليكَ فإنِّى مِن بنى أسَدٍ ... أهلِ القِبابِ وأهلِ الخيلِ والنَّادى (٥)

انتهت الحكاياتُ عن أبى علىٍّ رحمه الله .

فإن قيل : فما فاعلِ الحال فى [قوله : « اشرَبْ هنيئاً » وما فاعلُ الفعل الذى صارت الحالُ بدلًا منه على (٦)] قولِ أبى علىّ ؟

فالجواب : أنَّ الفاعلَ على قوله ضميرُ المصدرِ الذى دلَّ عليه اشرَبْ ، فكأنه قيل : هنيئاً شُرْبُك ، ولِيَهْنِئْك شُرْبُك ، وهَنُؤَ شُرْبُك ، وهَنَأك شُرْبُك ، ومثلُه فى إضمار المصدر الذى دلَّ عليه فِعلُه قولُه تعالى : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَاناً ﴾ (٧) أراد

---

(١) الفرزدق . ديوانه ص ٨٥١ ، وكتاب الشعر ص ٤ .

(٢) سورة الحديد ١٣ .

(٣) ساقط من هـ . وقال العكبرى : « وراءَكم : اسمٌ للفعل ، فيه ضمير فاعل ، أى ارجعوا ارجعوا ، وليس بظرف لقلّة فائدته ؛ لأن الرجوع لا يكون إلّا إلى وراء » . التبيان ص ١٢٠٨ .

(٤) مجاز القرآن ١/١٤٥ ، ٢/٣٠٠ . والبيت للمضرِّب بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، كما فى السِّمط ص ٧٩١ ، ونُسب إلى غيره . راجع كتاب الشعر ص ٣ ، والاقتضاب ص ٤٧٥ ، وحواشى المجاز والسِّمط . وقوله « لبيب » أى مُلِبٌّ بالحج ، وحرام : أى مُحْرِم .

(٥) قائله عَبيد بن الأبرص . ديوانه ص ٤٩ ، وكتاب الشعر ص ٤ ، ومختارات ابن الشجرى ص ٣٧٢ .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) سورة الإسراء ٦٠ .

فما يزيدُهم التخويفُ ، وقولُه : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾[١] أى لَكان الإيمانُ .

وقولُ الزجّاج فى تفسير قولِ الله تعالى : ﴿ كُلُوا وَٱشْرَبُوا هَنِيئاً ﴾ مخالفٌ لقولِ أبى علىّ ، وذاك أنه قال : إن « هنيئاً » وقع وهو صفةٌ فى موضع المصدر ، فالمعنى : كُلوا واشربُوا هُنِئْتُم هنيئاً [وليَهْنِئْكُم ماصِرتُم إليه هنيئاً][٢] أراد أن « هنيئاً » وقع موقعَ هَناءً ، كما وقع قائماً وصائماً فى قول القائل :

قُمْ قائماً قُمْ قائِمَا إنِّى عَسِيتُ صائِمَا[٣]

فى موضع صياماً وقِياماً ، وعكسُ هذا إيقاعُ المصدر موقعَ اسمِ الفاعل فى نحو :
١٦٥ ﴿ إنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[٤] أى غائراً ، وموقعَ / اسم المفعول فى نحو : قتلْتُه صَبْراً ، أى مَصْبوراً .

وقولُ الزّجّاج أقْيسُ من قول أبى علىّ ، لأنه نصب « هَنيئاً » نَصْبَ المصدر ،

---

(١) سورة آل عمران ١١٠ .

(٢) ليس فى الأصل ، وأثبته من هـ ، ومعانى القرآن للزجاج ٦٣/٥ ، وسيأتى قريبا .

(٣) هكذا جاء الرجز . وقال ابن هشام ، فيما حكاه عنه البغدادى فى الخزانة ٣١٧/٩ : « وقد حرَّف ابنُ الشجرى هذا الرجز ، فأنشده :

قم قائما قم قائما إنى عسيتُ صائمـــا

وإنما « قم قائما » صدر رجز آخر يأتى فى باب الحال ، ولا يتركّب قوله : « إنى عسيتُ صائما » عليه ، بل أصله :

أكثرت فى العَذْل ملحًّا دائما لا تكثرن إنى عسيت صائما »

ومثل هذا ذكر العينىّ فى شرح الشواهد الكبرى ١٦١/٢ ، وهذا الرجز الأخير يُنسب إلى رؤبة ، وهو فى ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ، والمقرب ١٠٠/١ ، والمغنى ص ١٦٤ ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٣٣ . أما الرجز الذى ذكر ابن هشام أنه يأتى فى باب الحال فهو :

قم قائماً قم قائما لاقيتَ عبداً نائمـا

وسينشده ابنُ الشجرى فى المجلس الحادى والأربعين .

(٤) الآية الأخيرة من سورة الملك . وقد كرَّر ابن الشجرى ذلك . راجع ص ٨٢ ، ٩٢ .

والمصدرُ قد استعملته العربُ بدلًا من الفِعل فى نحو : سَقْياً له ورَعْياً ، وجاء هَنيئاً على قولِ الزّجّاج مفرداً بعد لفظ الجمع فى قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَٱشْرَبُوا هَنِيئاً ﴾ لأنه وقعَ موقعَ المصدر ، والمصدرُ يقع مفرداً فى موضع التثنية ، وفى موضع الجمع ، كقولك : ضربتُهما ضرباً وقتلتُهم(١) قتلًا ، لأنه اسمُ جنس ، بمنزلة العَسل والبُرّ والزَّيْت ، فلا يصحُّ تثنيته [وجمْعُه(٢)] إلا أن يتنوَّع ، وجعل أبو الفتح بن جنّى « هنيئاً » فى قول كُثيِّر(٣) :

هَنيئاً مَريئاً غيرَ داءٍ مُخامِرٍ   لِعَزَّةَ مِن أعراضِنا ما استَحلَّتِ

حالًا وقعت بدلًا من اللفظ بالفِعل ، وخالف أبا علىّ فى تقدير ذلك الفعل ، فزَعم أن التقدير : ثبتَ هنيئاً لعزَّةَ ما استحلَّت من أعراضِنا ، فحذف « ثبتَ » وأقام « هنيئاً » مقامَه فرفَع به الفاعلَ الذى هو « ما استحلت » ، وكذلك قال فى قول المتنبى(٤) :

هَنيئاً لكَ العِيدُ الذى أنت عِيدُه

قال : العيدُ مرفوعٌ بفعله ، والأصل : ثَبَتَ هَنيئاً لك العيدُ ، فحذَف الفعلَ وقامت الحال مقامَه ، فرفَعت الحالُ العِيدَ ، كما كان الفعلُ يرفعه .

وقولُ أبى الفتح فى هذا أشبَهُ مِن قولِ أبى علىّ ، لأنّ أبا علىّ زَعم أن هنيئاً وقع موقعَ لِيَهْنِئْكَ ، وهذا لفظُ أمر ، والأمرُ لا يقعُ حالًا ، أو موقعَ هَنَأَك ، وهذا لفظُ خبرٍ يُراد به الدعاء ، كقولهم : رحِم الله فلاناً ، والدعاء أيضاً لا يكون حالًا .

---

(١) فى هـ : وقتلتهما .

(٢) سقط من هـ .

(٣) ديوانه ص ١٠٠ ، وتخريجه فى ص ١٠٤ ، ١٠٦ .

(٤) ديوانه ٢٨٥/١ ، وتمامه :

وعيدٌ لمن سَمَّى وضحَّى وعَيَّدا

وأنشده المصنف فى المجلس الحادى والأربعين .

والفاعلُ فى « اشرَبْ هنيئاً » على تقدير أبى الفتح مضمَرٌ أيضا ، كأنه قيل : اشربْ ثبتَ هنيئاً شُرْبُك ، وقال أبو علىّ أيضاً فى أثناء كلامِه فى قوله : « اشربْ هَنيئا » : « فهذا بمنزلة اشرَبْ واهْنَأ ، جملةٌ أُتْبِعَتْ جُملةً »[1] ، فأتى فى التقدير بعاطِفٍ ليس فى الكلام ، وصرَّح بلفظ الأمر ، والعُدولُ عن هذا التقدير إلى ماقدَّره ابنُ جنّى أولى ، ثم إن أبا علىّ تلزَمه المطالبةُ له بناصبِ هذه الحال ، فلابُدَّ / أن ١٦٦
يقولَ إن الناصبَ لها هو الفعلُ الذى هو بدَلٌ منه ، لأنه قد منَع أن تكونَ متعلّقةً باشْرَبْ ، فالتقدير على مذهبه فيها : اهْنَأْ هنيئاً ، وهذا كقولك ، اجلسْ جالِساً ، أى اجلسْ فى حال جُلوسِك ، وهذا كلامٌ بعيدٌ من الفائدة ، ولا يلزَم هذا الاعتراضُ الزّجّاجَ ، لأن التقديرَ عنده : هُنِئْتُم هنيئاً ، أو لِيَهْنِئْكُم ما صِرتم إليه هنيئاً ، كما أن التقدير فى قول القائل : قُم قائماً : قُم قِياماً .

فأمّا فتحةُ الظّرف من قولهم : وَراءَكَ أوسَعَ لك[2] ، ومن قولهم : عندَك زيداً ، ودُونَكَ بكراً ، فهى بناءٌ عند حُذّاق النحويّين ، لأنّ الظرفَ وقع موقعَ الأمرِ المبنىّ ، فأدّى معناه وعَمِل عملَه .

وأما قوله : « عليكَ التاجُ » فجملة فى موضع الحال ، يجوز أن يكونَ العاملُ فى موضعها : اشْرَبْ ، فيكون التقدير : اشرَبْ مُتوَّجاً ، ويجوز أن يكونَ العاملُ فى موضعها على مذهَب أبى علىّ : هنيئاً ، كأنه قال : اهْنأ مُتَوَّجاً ، ويعملُ فيها على مذهب الزجّاج الفعلُ الذى نصَب هنيئاً نَصْبَ المصدر ، والتقدير : هُنِئْتَ هَناءً متوَّجاً .

وأما قوله : « مُرْتَفِقاً » فيمكن أن يكونَ حالًا مِن أحد ثلاثة أشياء ، وذلك الضميرُ الذى فى « اشْرَب » أو الذى فى « هنيئاً » على قول أبى علىّ ، أو الكاف مِن

---

(١) الشيرازيات ورقة ١٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٨٢/١ ، والأصول ٢٥٣/٢ ، وشرح الحماسة ص ١٧٣٠ ، وسيأتى فى المجلس الحادى والأربعين .

« عليك » والضمائرُ الثلاثةُ واحدٌ فى المعنى ، لأنهنّ للمخاطَب ، وحَسُنَ أن يكونَ « مُرتفِقاً » حالًا من الكاف فى عليك ، لقُرْبها منه ، ولمُلاءمةِ التّتويج للارتِفاق ، وهو الاتّكاء .

وأما قوله : « فى رأسِ غُمْدانَ » فيمكنُ تعلُّقُ الظرفِ فيه بعاملَين : أحدهما « مرتفِقاً » والآخر ما فى « عليك » من معنى الفعل ، فأما تعلُّقه بمُرْتفق فعلَى وجهين : أحدهما أن يكونَ ظرفاً ، كأنه بَيَّنَ موضعَ الارتفاق أين هُو ، والآخر أن يكونَ الظرفُ فى موضع الحال من الذِّكْر[1] الذى فى مُرْتَفِق ، فيتعلَّق / على هذا الوجه ١٦٧
بمحذوف ، وفيه ذِكرٌ يعود إلى ذى الحال ، والتقدير : كائناً أو مستقرًّا فى رأس غُمْدان ، والثانى من العامِلَين اللذين جاز تعلُّقُ الظرفِ بهما هو مافى « عليك » من معنى الفعل .

وتعلُّق الظرفِ أيضاً بعليك على ضربين : أحدُهما أن يكونَ ظرفاً ، والآخر أن يكونَ حالًا ، فتعلُّقُه بعليك على وجه الظرف هو أن يُبَيِّنَ الموضعَ الذى علاه فيه التاج ، ولا ذِكْرَ فى الظرف على هذا الوجه ، لأنه لم يتعلَّق بمحذوف ، وإنما تعلَّق بمعنى الفعل ، كما يتعلَّق بنفس الفعل لو قيل : تُوِّجْتَ فى رأس غُمدان ، وإذا كان حالًا فالعاملُ فيه العاملُ فى ذى الحال ، وذو الحال أحدُ ثلاثة أشياء : إن شئتَ جعلْتَه حالًا من الضمير المستكنّ فى « عليك » العائدِ إلى التاج ، وذلك فى قول مَن رفع التاجَ بالابتداء ، وإن شئتَ جعلْتَه حالًا من التاج ، فى قول مَن[2] رأى أن يرفعَ هذا النحوَ بالظَّرف ، فالتاجُ مرتفعٌ بعليك ارتفاعَ الفاعِل ، ولا ذِكْرَ فى « عليك » على هذا القول ، والتاجُ إذا هو ذو الحال ، وإن شئتَ كان ذا الحال الكافُ من « عليك » كأنه قال : عليكَ التاجُ حالًّا فى رأس غُمْدان .

---

(١) أى الضمير ، وهو من مصطلحات أبى على الفارسى . راجع مقدمتى لكتاب الشعر ص ٥٤ ، والكلام هنا لأبى علىّ فى الشيرازيات ورقة ٧٣ ب .

(٢) هو الأخفش ، كما يأتى التصريح به قريبا . والرأى الآخر – وهو رفعه بالابتداء – لسيبويه ، وقد أشار إلى هذا ابنُ الشجرى فى المجلس الحادى والسبعين . وعلَّقتُ عليه فى حواشى كتاب الشعر ص ٢٦٥ .

وأما قوله : « داراً » فحالٌ من رأس غُمدان ، وأجاز أبو عليّ[(١)] أن يكونَ حالًا من غُمْدان ، قال : لأن الحالَ قد جاءت مِن المضاف إليه ، نحو ماأنشده أبو زيد[(٢)] :

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشِدُونَ عليهِمُ   حَلَقُ الحَدِيدِ مُضاعَفاً يَتَلهَّبُ

وليس فى هذا البيت شاهدٌ قاطِعٌ بأن « مضاعَفاً » حال من « الحديد » بل الوجهُ أن يكونَ حالًا من « الحَلَق » لأمرين : أحدُهما : ضعفُ مجىءِ الحال من المضاف إليه ، على ما قدَّمتُ ذِكرَه فى أماكنَ من هذه الأمالى[(٣)] ، والآخر : أن وصْفَ الحَلَق بالمُضاعَف أشبهُ مِن وصفِ الحديد به ، كما قال أبو الطيِّب[(٤)] :

١٦٨ أقبلْتَ تَبْسِمُ والجِيادُ عَوابِسٌ   يَخْبُبْنَ فى الحَلَقِ المُضاعَفِ والقَنا

ويتوجَّه ضَعْفُ ما قاله من جهةٍ أخرى ، وذلك أنه لا عاملَ [له[(٥)]] فى هذه الحال إذا كانت من الحديد ، إلا ما قدَّره فى الكلام مِن معنى الفِعلِ بالإضافة ، وذلك قوله : ألا تَرى أنه لا تخلو الإضافةُ مِن أن تكون بمعنى اللام أو مِن[(٦)] .

وأقول : إنّ « مضاعَفاً » فى الحقيقة إنما هو حالٌ من الذِّكْرِ المستكنِّ فى « عليهم » إن رفعْتَ « الحَلَق » بالابتداء ، وإن رفعتَه بالظَّرف على قول الأخفش والكوفيين ، فالحالُ منه ، لأن الظرفَ حينئذ يخلو من ذِكر[(٧)] .

---

(١) فى الشيرازيات ٧٤ ب.

(٢) النوادر ص ٣٥٩ ، والهمع ٢٤٠/١ ، والخزانة ١٧٣/٣ ، ٥/٧ ، وأعاده ابن الشجرىّ فى المجلس السادس والسبعين . والبيت من أبيات لزيد الفوارس بن حُصين الضبىّ . جاهلىّ .

(٣) فى المجلسين : الثالث ، والثالث والعشرين ، ويأتى أيضاً فى المجلس السادس والسبعين .

(٤) ديوانه ٢٠٣/٤ ، وأعاده المصنف فى المجلس المذكور .

(٥) سقط من هـ . وهو فى الخزانة ١٧٤/٣ حكاية عن ابن الشجرى .

(٦) قال فى المجلس السادس والسبعين شارحاً هذا : يعنى أنك تعمل فى الحال ما تتضمنه الإضافة من معنى الاستقرار أو الكون .

(٧) زاد فى المجلس المذكور وجهًا آخر ، فانظره هناك . والذكر هنا معناه الضمير .

فإن قيل : إن « داراً » اسمٌ غيرُ وصف ، فكيف انتصَب على الحال ، ومِنْ شرائط الحال الاشتقاق ، لأنها صفةٌ معنويّة ، ومِن شرطِ الصفة أن تكونَ مشتقّة .

فالجواب : أنهم قد استعملوا أسماءً لست بأوصافٍ أحوالًا ، فمن ذلك فى التنزيل قولُه تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ [1] وقولهم : « هذا بُسْراً أطْيَبُ منه رُطَباً » [2] وقولهم : « العَجَبُ مِن بُرٍّ مَرَرْنا بِه قبلُ قَفِيزاً بِدرهم » [3] قال أبو علىّ : وهذا مِن طريق القياسَ بيِّنٌ أيضا ، لأن الحالَ إنما هى زيادةٌ فى الخبر ، فكما أن الخبرَ يكون تارةً اسماً وتارةً وصفاً ، فكذلك الزيادةُ عليه .

وأقول : إن هذه الأسماءَ التى استعملوها أحوالا ، لابدَّ لها من تأويل يُدخلها فى حَيِّز المشتق ، كما قالوا : « مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه » [4] ، لأنهم ذهبوا به مذهبَ خَشِنٍ كُلُّه ، وقولُه تعالى حاكياً عن صالح عليه السلام : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ أراد علامةً دالَّةً على أنى نبىّ ، وقولهم : « هذا بُسْراً أطْيَبُ منه رُطَبا » تقديره : هذا إذا كان صُلْباً أطيبُ منه إذا كان لَيِّناً ، وقولهم : « العَجبُ من بُرٍّ مرَرْنا به قبلُ قَفيزاً بدرهم » أى مقدَّراً ثمانية مَكاكِيكَ بدرهم ، وكذلك نصب « داراً » على الحال ، لأنه ذهب بها مذهَبَ المَسْكَن والمَنْزِل .

---

(١) سورة الأعراف ٧٣ ، وهود ٦٤ ، وأجاز أبو البركات الأنبارى فى نصب « آية » وجهاً ثانيا ، قال : « والثانى أن يكون منصوباً على التمييز ، أى هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات » . البيان ١٩/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٠/١ ، والأصول ٢٢٠/١ ، ٣٥٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٣ .

(٤) ضبطت لام « كلّه » فى الأصل بالفتح ؛ كأنه توهّمه حالًا لمجيئه فى سياق الكلام على الأحوال ، والصواب الرفع ، ذكر ابن جنى فى (باب فى الاستخلاص من الأعلام معانىَ الأوصاف) من الخصائص ٢٧٢/٣ « مررت برجلٍ صوفٍ تكّتُه ، أى خشِنَة ، ونظرت إلى رجلٍ خزٍّ قميصُه ، أى ناعم ، ومررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه ، أى جافٍ وخَشِن . وإن جعلت (كله) توكيدًا لما فى (عَرْفَج) من الضمير ، فالحال واحدة ، لأنه لم يتضمن الضمير إلّا لما فيه من معنى الصفة » . وانظر الإيضاح ٣٨/١ ، والكتاب ٢٤/٢ ، ٢٧ ، والخصائص أيضا ١٢٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٤١ والتنظير هنا لتأويل الجامد بالمشتق .

وقوله : « منكَ » وصفٌ لدارٍ ، بتقدير حذفِ مضاف ، أى داراً مِن دُورِك .

١٦٩ / ومِحْلال : مِن الحُلُول ، وهو النّزول ، وجاء بلفظ التذكير ، والدارُ اسمٌ مؤنَّث ، لأنّ ماجاء على مِفْعال يستوى فيه الذكورُ والإناث ، كاستِوائهما فى فَعُول ، قالوا : امرأةٌ مِذْكار ومِئْناث ، كما قالوا : امرأةٌ صَبورٌ وشَكُورٌ .

* * *

المجلس السادس والعشرون

وهو مجلس يومِ الثلاثاء سَلْخَ جُمادى الآخرة ، سنةَ ستٍّ وعشرين وخمسمائة .

سألتنى سدَّدك الله وأيَّدك ، ووفَّقك لما يُرضِيه وأرشدَك ، أن أذكُرَ لك أبياتَ أبى الصَّلْت التى منها :

اشرَبْ هنيئاً عليك التاجُ مُرْتَفِقاً

وأفسِّرَ منها مايجبُ تفسيرُه ، والممدوحُ بها سَيفُ بن ذِى يَزَنَ الحِميرىّ ، وذلك أنه بعد ظَفَره بالحبشة واستقرارِه فى دار مَمْلكتِه ، وفدَتْ عليه وفودُ العَرب يهنِّئونه بالمُلك والظَّفَر ، ودخل عليه أبو الصَّلت فى وفد ثَقِيف ، وقيل : إن قائل هذه الأبيات أميَّةُ بن أبى الصَّلت[1] ، فأنشده :

لِيَطْلُبِ الْوِترَ أمثالُ ابنِ ذى يَزَنٍ ... لَجَّجَ فى البحرِ للأعداءِ أحْوالا
أَتى هِرَقْلَ وقد شالَتْ نَعامَتُهُ ... فلم يَجِدْ عندَه القولَ الذى قالا
ثُمّ انْتَحَى نحوَ كِسْرَى بعدَ سابِعةٍ ... مِن السِّنينَ لَقدْ أبعَدْتَ قَلْقالا
حتَّى أتى بِبَنِى الأحرارِ يَقْدُمُهُمْ ... تَخالُهُمْ فَوقَ سَهلِ الأرضِ أجْبالا
لِلّهِ دَرُّهُمُ مِن عُصْبةٍ صُبُرٍ ... ما إن رأيتُ لَهُمْ فى الناسِ أمثالا

---

(١) ديوان أمية ص ٣٤١ – ٣٥٠ (قسم الشعر المنسوب إلى أمية) وتخريج القصيدة فيه ، وانظر أيضاً طبقات فحول الشعراء ص ٢٦٠ ، وحواشيه . ويقع اختلاف فى رواية ألفاظ هذه القصيدة أمسكت عنه لكثرته ، وتراه فى حاشية الديوان .

بِيضٌ مَرازِبةٌ غُلْبٌ أساوِرَةٌ ... أُسْدٌ تُرَبِّبُ فى الغَيْضاتِ أشْبالا
حَمَلْتَ أُسْدًا علَى سُودِ الكِلاب فَقَدْ ... أضحَى شَرِيدُهُمُ فى البحرِ فُلَّالا(١)
اشرَبْ هنيئاً عليكَ التاجُ مُرْتَفِقاً ... فى رأسِ غُمْدانَ داراً مِنكَ مِحْلالا(٢)
١٧٠ / ثُمَّ آطَّلِ المِسْكَ(٣) إذ شالَتْ نَعامَتُهُمْ ... وأَسْبِلِ اليومَ فى بُرْدَيْكَ إسْبالا
هَذِى المكارِمُ لاقَعْبانِ مِن لَبَنٍ ... شِيبَا بماءٍ فَعادا بَعْدُ أبْوالا(٤)

الوِتْر : الذَّحْل ، قال يونُس : أهل العالِية يقولون : الوِتْر ، بالكسر ، فى العَدد والذَّحْل ، وتميمٌ تقول : وَتْرٌ ، بالفتح فيهما .

وكان ذو يَزَنَ مَلِكاً ، وإليه نُسِبت الرِّماح اليَزَنِيَّة .

وأَذْواءُ اليَمن كان منهم ملوك ، ومنهم أَقْيال ، والقَيْلُ : دُونَ المَلِك ، فمِن الأَذْواء الأوائل : أَبْرَهةُ ذو المَنار ، وابنُه عمرو ، ذو الأَذْعار ، والمنار : مَفْعَلٌ مِن النُّور(٥) ، والأَدْعار : جَمْع عُودٍ دَعِرٍ(٦) ، وهو الكثيرُ الدُّخان ، وقيل هو : الأذعار بالذال المعجمة(٧)

---

(١) فى الأصل « ضلالا » . وأثبت مافى هـ ، والديوان . وسيأتى .

(٢) هذا هو البيت الشاهد . وقد أنشده ابن الشجرى فى المجالس : الثالث والعشرين ، والخامس والعشرين ، والحادى والسبعين ، والسادس والسبعين .

(٣) فى هـ : « بالمسك » وفى الديوان : « واطل بالمسك » . وما فى الأصل مثله فى الشعر والشعراء ص ٤٦٢ ، وراجع حواشى طبقات فحول الشعراء .

(٤) ينسب هذا البيت إلى النابغة الجعدى . وهو آخر قصيدة فى ديوانه ص ١١٢ . وممَّن صحَّح نسبته إليه ابنُ هشام فى السيرة النبوية ٦٦/١ . وهذا البيت من الشواهد النحوية على أن « لا » مِن وضعها أن تُخرج الثانى عمَّا دخل فيه الأول . يريد أن هذه الأمور الكريمة هى التى يصحُّ أن تُوصَف بأنها مفاخر ، وليس مما يجوز له هذا الوصف قَعْبان من لبن . والقَعْب : القدح . شرح المفصل ١٠٤/٨ .

(٥) قال ابن دريد فى الاشتقاق ص ٥٣٢ : « وذو المنار هو أول من بنى الأميال على الطرق ، فسُمِّى ذا المنار » . والأميال : جمع مِيل ، بكسر الميم ، وهو منارٌ يُبْنَى للمسافر فى مرتفعات الأرض .

(٦) بفتح الدال وكسر العين ، كما قيده البغدادىُّ فى الخزانة ٢٩٠/٢ .

(٧) فى هـ « بالذال المعجمة جمع ذعر » وجاء بهامش الأصل : « هو ذو الأذعار ، بذال معجمة لا غير ، وذلك أنه حمل معه إلى اليمن نسناساً ذعر الناس منه ، فسُمِّى ذا الأذعار . والدال المهملة تصحيف ، وسمعت أنه أنكِر عليه ببغداد فأصرَّ » . وما فى هذه الحاشية ساقه البغدادى فى الخزانة ، ولم يذكر قائله . وفى الخزانة « فأصرَّ عليه » . وقال ابن دريد فى الموضع المذكور من الاشتقاق : « ويزعم ابن الكلبىّ أنه سُمِّى =

وبعدَ ذى الأذْعار بدَهْرٍ : « ذو مُعاهِر » ، واسمُه حَسّانُ ، واشتقاقُ مُعاهِر مِن العَهْر ، وهو الفُجور ، واشتقاقُ حَسّان من الحَسّ ، وهو القَتلُ ، من قوله جَلَّت عظمتُه : ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾(١) ولو اشتققْتَه من الحُسْنِ صَرَفْتَه ، ولم ينصرِفْ فى القول الأوّل ، لأنه فَعْلانُ ، وتصرفُه فى الثانى ، لأنّه فَعّالٌ .

وبعدَ ذِى المُعاهِر بزمان « ذو رُعَيْن الأكْبَر » واسمه يَرِيمُ ، ورُعَين : اسمُ حِصْنٍ كان له ، وهو فى الأصل تصغيرُ رَعْن ، والرَّعن : الأنْفُ النّادِرُ من الجَبل ، ويَرِيمُ مِن قولك : فلانٌ لا يَرِيمُ مكانَه : أى لا يَبْرحُ مِن مكانه ، قال زهير(٢) :

لِمَنْ طَلَلٌ برامةَ لا يَرِيمُ

و « ذُو رُعَيْن الأصغر » واسمُه عَبْدُ كُلال .

وبعدَه بدَهْرٍ : « ذُو شَناتِر » واسمُه يَنُوفُ ، مِن قولهم : نافَ الشيءُ يَنُوفُ : إذا طالَ وارتفع ، والشَّناتِر(٣) : الأصابع فى لُغة أهل اليمن .

ومنهم « ذو القَرْنَين » واسمُه الصَّعْب ، و « ذو غَيْمان » وهو مِن الغَيْم ، الذى هو العطشُ وحَرارةُ الجَوْف ، و « ذو أُصْبَح » وإليه تُنسَب السِّياطُ الأصْبَحِيَّة ، و « ذو سَحَرٍ وذو جَدَنٍ » وجَدَنٌ : اسمٌ مُرْتَجَل ، و « ذو شَعْبان » و « ذو ١٧١
فائشٍ » واسمُه سلامةُ ، وفائِشٌ : من الفِياش ، وهو المُفاخَرة ، و « ذو حُمام » والحُمام : حُمَّى الإبل(٤) ، و « ذو تُرْخَم » مِن قولهم : ما أَدْرِى أىُّ تُرْخَمٍ

= ذا الأذعار ؛ لأنه جلب النسناس إلى اليمن ، فذعر الناس منهم ، فسُمِّى ذا الأذعار ، ولا أدرى ما صحة هذا » . وذكر هذا صاحبُ اللسان ، ثم زاد عليه : « وقيل : ذو الأذعار جدّ تُبَّع ، كان سبى سَبْيًا ، فذعر الناسُ منهم » . اللسان (ذعر) .

(١) سورة آل عمران ١٥٢ .

(٢) ديوانه ص ٢٠٦ ، وتمام البيت :

عفا وخَلا له عهدٌ قديمُ

(٣) ومفرده : الشنترة والشنتيرة .

(٤) وقيل : حُمَّى جميع الدوابّ . راجع حواشى الخزانة .

هو ؟ أى أىُّ الناس ، و « ذو يَحْصُب » مِن قولهم : حصَبه يحصِبه : إذا رماه بالحَصْباء ، وهى الحَصَى الصِّغار ، و « ذو عَسِيم »(١) ، ويَحْتمِل أن يكونَ مِن العَسَم ، وهو يُبْسٌ فى المَرْفِق ، وأن يكونَ من العَسْم ، وهو الطَّمَع ، و « ذو قُثاث » واشتقاقُه من قولهم : قَثَّ يَقُثّ : إذا جَمَع ، و « ذو حُوالٍ » واسمُه عامر ، وحُوالٌ : من المُحاوَلة ، وهى الطَّلَب ، و « ذو مِهْدَم » وهو مِفْعَل مِن هدَمْتُ البيتَ ، و « ذو الجَناح » واسمه شَمِرٌ ، و « ذو أُنَس » والأُنَسُ : الجماعةُ مِن الناس ، و « ذو سُحَيم » وسُحَيْم : تصغير أسْحَم ، وهو الشَّديدُ السَّواد ، و « ذو الكُباس » والكُباس : الرجلُ العظيمُ الرأس ، و « ذو حُفار » وهو مِن قولك : حَفَر البئرَ .

و « ذو نُواس » واسمه زُرْعة ، ونُواس مِن النَّوْس ، وهو تَذبْذُبُ الشيءِ وشدَّةُ حرَكتِه ، وسُمِّى بذلك لضفيرتَيْن كانتا تَنُوسان على عاتِقه ، وهو صاحب الأخدُود الذى حرَّق فيه المؤمنين ، وكانوا نَصارى من أهل نَجْران ، على الدِّين الأوَّل الذى جاء به عيسى بنُ مريم عليه السلام ، وكان ذو نُواسٍ دعاهم إلى اليهوديَّة فأبَوْا فحرَّقهم ، ثم ظهرت الحبشةُ على اليمن ، فحاربوا ذا نُواسٍ أشدَّ حرب ، فلما أيقن بالهلاك اعترض البحرَ بفَرسه ، فكان آخِرَ العَهد به ، وذكره عمرو بن مَعْدِيكَرِب ، فى شعرٍ قاله لعمر رضى الله عنه ، وقد خفَقه عُمَرُ بالدِّرَّة ، لكلامٍ دار بينَهما فقال :

أتضرِبُنى كأنك ذُو رُعَيْـنٍ   بأنْعَمِ عِيشةٍ أو ذو نُواسِ(٢)
فكَمْ ملِكٍ قديمٍ قد رأَيْنا   وعِزٍّ ظاهرِ الجَبُروتِ قاسِ
فأصبَح أهلُه بادُوا وأضْحَى   يُنَقَّلُ مِن أُناسٍ فى أُناسِ

/ فقال : صدقْتَ ياأبا ثَوْر ، وقد هَدَم ذلك كلَّه الإسلامُ ١٧٢

---

(١) فى هـ : « عسم » ، وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، وقيده البغدادى بفتح العين وكسر السِّين المهملتين .

(٢) ديوان عمرو بن معديكرب ص ١١٦ – مع بعض اختلاف فى الرواية – والتخريج فى الديوان ص ١١٥ .

ومنهم « ذو الكُلاعِ الأكبر ، وذو الكُلاعِ الأصغر » وأدرك الأصغرُ الإسلام ، كتَب إليه النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلم ، مَع جَرير بن عبد الله البَجَلىّ ، فأسلم وأعتق يومَ أسلم أربعةَ آلافِ عَبْد ، وهاجر بقومه فى أيام أبى بكرٍ رضى الله عنه إلى المدينة ، ثم سكنوا حِمْص .

واشتقاق الكُلاع من الكَلَع ، وهو شُقاقٌ ووسَخٌ يكون فى القدم ، يقال منه : كَلِعت رِجلُه ، وروى فى كاف « ذى الكلاع » الضم والفتح ، كما قالوا : سُفيان وسَفيان ، فَضمُّوا سِينَه وكسروها (١) ، وكما قالوا : القَطامىّ والقُطامىّ ، بفتح القاف وضمِّها .

ومنهم « ذو عَثْكَلان » وعَثْكَلان من الأسماء المُرْتَجلة ، و « ذو ثُعْلُبان » والثُّعْلُبان : ذكر الثَّعالِب ، و « ذو زَهْران » و « ذو مَكارِب » من قولهم : رجلٌ ذو مَكارِبَ : أى ذو مَفاصِلَ شِدادٍ ، واحدُها مُكْرَب ، و « ذو مُناخ » وكان نَزَل (٢) ببَعْلَبكّ . و « ذو ظَلِيم » واسمُه حَوْشَب ، والحَوْشَب : العظيمُ البَطْن ، والظَّلِيم : ذَكَرُ النَّعام ، وشَهِد ذو الظليم صِفِّينَ مع معاوية .

و « يَزَنُ » : اسمٌ مُرْتَجلٌ ، وهو غيرُ مصروفٍ فى حال السَّعة ، لأن أصله : يَزْأَنُ ، مثل يسأل ، فخفَّفوا همزته ، فصار وزنُه : يَفَل ، مثل يَسَل ، ومنهم مَن ردَّ عينَه فى النَّسَب ، فقال (٣) : رُمْحٌ يَزْأَنىّ .

ولَجَّج : ركِب لُجَجَ البحر ، ولُجَّة البحر : مُعْظَمُه ، وقولُه : « للأعداء » أى لطلبِ الأعداء ، وقوله : « أحوالا » أراد جَمْع حَوْلٍ ، لا جمعَ حالٍ ، وقوله : « شالَتْ نَعامتُه » أى تفرَّقتْ جماعتُه .

---

(١) هكذا فى الأصل ، وهـ . ومقتضى التنظير أن يكون « وفتحوها » ، وأفاد صاحب اللسان (سفى) أن « سفيان » مثلث السين .

(٢) فى هـ : « ينزل » . وما فى الأصل مثله فى الخزانة .

(٣) فى هـ : « فقالوا » . وما فى الأصل مثله فى الخزانة .

و « هِرَقْل » غيرُ مصروفٍ للتعريف والعُجمة ، وهو اسمُ ملكِ الرُّوم ، وكان وفَد عليه سيفٌ يستنصره على الحبشة ، فشاور فى ذلك وزراءَه ، فقالوا له : إن الحبشةَ على دِينك ، وهذا دينُه مخالفٌ لِدينك ، فوعَده ومطَلَه سِنين ، فلما يئس منه رجع إلى
١٧٣ الحِيرة ، فصار إلى ملكٍ من ملوك فارس ، / وهو هُرْمُزُ بن قَباذ ، فبعث معه جُنداً ، فأمَّر عليهم إسْواراً من أكابر أساوِرته يقال له : وِهْرِزُ ، وكان قد أتى عليه مائةٌ وعشرون سنةً ، وسقط حاجِباه على عينيه ، فساروا فى البحر فى عَشْر سَفائن ، فغَرِق منها ثلاث ، وأرفَأوا مابقى منها إلى ساحلِ عَدَن ، وتسامعَتْ بهم الحبشة ، فاجتمعوا إلى ملكهم مَسْروقِ بن أبْرَهَة ، واستعدُّوا لقتالهم ، وخرج مسروقٌ على فِيل ، وعلى رأسه تاجٌ من ذهب ، وبين عينيه ياقوتةٌ حمراء ، وانضمَّ إلى سَيفٍ جمعٌ كثيرٌ من أهل اليمن ، والتقَوا فاقتتَلُوا مَلِيًّا ، فقال وِهْرِزُ : على أىِّ الدوابِّ ملكُهم ؟ فقالوا : علَى الفِيل ، فقاتلهم ساعةً ، فقالوا له : قد تحوَّل إلى فَرسٍ ، فقاتلهم ساعةً ، فقالوا له : قد تحوَّل إلى بَغْل ، فقال : ابنُ الحِمار[1] ! ذلَّ الأسودُ وذلَّ مُلكُه ، ثم قال : اسْمِتُوا لِى سَمْتَه ، فلما استقرَّ بَصرُه عليه ، وقد رفَع حاجِبَيْه عن عينَيه ، أخذ قَوسَه ولم يكن أحدٌ يُوتِرُها غيرُه ، وسدَّد إليه سَهماً ، وقال : إنى راميه رَمْيةً ، فإن أكَبَّتْ عليه الحبشةُ ولم يتفرَّقوا ، فاحمِلوا عليهم فإنى قد قتلتُه ، وإن أكَبُّوا عليه ثم تفرَّقوا ، فلا تَبْرحوا مكانَكم .

ثم نَزع فى قَوسه فرماه ففلَق الياقُوتة ، وتَغلْغَل السهمُ فى رأسه ، فخرَّ لوجهِه ، فأكَبَّتْ عليه الحبشةُ ولم يتفرَّقوا ، فحملت الفُرسُ عليهم ، فقَتلوا مَن أدركوه منهم وانهزم الباقون ، فكان الرجلُ منهم يأخذُ العُودَ ، فيضَعُه فى فِيه يَستأمِنُ به ، ويدخل النَفرُ منهم [إلى[2]] الحائطِ أو الدار ، فتقتلُهم النساءُ والصِّبيان ، حتى أتَى على آخِرهم .

---

(١) فى تاريخ الطبرى ٤١/٢ « ابنة الحمار » ، وفى سيرة ابن هشام ٦٤/١ : بنت الحمار .
(٢) ليس فى هـ .

وكان كِسْرَى عَهِد إلى وِهْرِزَ فقال : إذا ظَفِرْتَ بالحبشة فاجمع وجوهَ أهلِ اليمن ، وسَلْهُم عن سَيف ، فإن كان ابنَ ملوكِها كما زَعم ، فتوِّجْهُ بهذا التاج وملِّكْه عليهم ، وإن كان كاذِبًا فاقتله واكتبْ إليَّ لأكتُبَ إليك برأيى ، فلما تمكَّن فى البلد جَمع أبناء الملوك ورؤساءَ اليمن ، وقال لهم : كيف سَيفٌ فيكم ؟ فقالوا : مِلِكُنا وابنُ أملاكِنا ، أدركَ بثأْرِنا ، فتوَّجَهُ وملَّكَه ، وكتب إلى كِسرى بذلك ، فأقرَّ / وِهْرِزَ ومَن ١٧٤
معه باليمن ، فهم الأبناءُ[(١)] إلى اليوم .

وقوله : « أبْعَدْتَ قَلْقالا » القَلْقال : سُرعةُ الحَرَكة ، ورجلٌ قُلْقُلٌ : خفيفٌ ، وبعيرٌ قُلاقِلٌ : سريعٌ ، وليس فى الكلام فَعْلالٌ إلّا مِن المضاعَف[(٢)] ، نحو الخَضْخاض ، وهو ضَرْبٌ مِن القَطِران ، والجَثْجاث ، وهو نَبْتٌ ، ومِن الصِّفات الحَسْحاس ، وهو من الرِّجال : السَّخِيُّ المُطْعِم ، والقَسْقاسُ : الدَّليلُ الهادِى .

وقوله : « حتّى أتى بَنِى الأحرار » سُمِّيت فارس : الأحرار ، لأنهم خَلَصُوا من سُمرةِ العَرب وشُقْرة الرُّوم وسَوادِ الحبشة ، وكلُّ خالصٍ فهو حُرٌّ ، وطِينٌ حُرٌّ : لارَمْلَ[(٣)] فيه .

والمَرازِبة : واحِدُهم مَرْزُبان ، وهو العظيمُ مِن الفُرس ، قال سُوَيد بن أبى كاهل اليَشْكُرِىّ :

ومِنَّا بُرَيْدٌ إذ تَحَدَّى جُموعَكُمْ فلَمْ تَقْرَبُوه ، المَرْزُبانُ المُسَوَّرُ[(٤)]

---

(١) الأبناء : هم الفرس الذين سكنوا اليمن .
(٢) ويكون الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوّلين . انظر الاستدراك على كتاب سيبويه ص ١٧٢ .
(٣) فسَّر السُّهيلى « الأحرار » تفسيراً يتفق مع مدلول الكلمة فى أيامنا هذه ، قال : « وقوله لفارس : الأحرار ؛ فلأن المُلْكَ فيهم متوارَث من أول الدنيا ، من عهد جيومرث (وهو آدم عند الفرس) فى زعمهم ، إلى أن جاء الإسلام ، لم يدينوا لِمَلِكٍ من غيرهم ، ولا أدَّوا الإتاوة لذى سلطان مِن سواهم ، فكانوا أحرارًا لذلك » . الروض الأنف ١/٥٥ .
(٤) يأتى تخريجه قريباً .

ولهذا البيت قِصّة ، وفيه ما يقتضى كلاماً وسؤالًا ، وسأذكر ذلك بعد انتهاء الكلامِ فيما نحن فيه ، إن شاء الله تعالى .

وقوله : « غُلْبٌ أساوِرَة » واحد الغُلْب : أغْلَبُ ، وهو الغليظُ العُنُق ، وواحدُ الأساورة : أُسْوار ، وهو الفارسُ من الفُرس ، وقد كسر بعضُهم أوّلَه ، والضمُّ أشهَرُ[1] .

وقوله : « تُرَبِّبُ فى الغَيْضات » الغَيْضَة : الأَجَمَة ، وتُرَبِّبُ : تُرَبِّى .

وقوله :

أضحَى شَرِيدُهُمُ فى البحرِ فُلّالا[2]

وضعَ الشَّرِيدَ فى موضع الشُّرّاد ، فلذلك وصفَه بفُلّال[3] ، وفَعِيل كثيراً ما تستعمله العربُ فى معنى الجماعة ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[4] وجاء : ﴿ وَحَسُنَ أُولَـٰئِكَ رَفِيقاً ﴾[5] و ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾[6] .

وغُمْدانُ : قصرٌ كان بصَنعاء ، لم يُر مثلُه من البُنيان القديم ، وكانت الملوك تنزله حتّى هدمه عثمانُ بن عفّان رضى الله عنه فى أيّامه ، وله رُسومٌ باقِيةٌ إلى اليوم ، وصَنعاءُ من المدن التى لايُدْرَى مَن بناها : صنعاءُ باليمن ، وإصْطَخْر بفارس ، والأُبُلّة بالعراق ، وتَدْمُر بالشام .

وقول سُوَيد بن أبى كاهِل :

---

(١) ذكَره الجواليقى بالكسر أوّلًا ، ثم أفاد أن الضمَّ لغةٌ فيه . المعرب ص ٢٠ .
(٢) فى الأصل : « ضلالا » . وانظر ما سبق فى تخريج القصيدة . و« فُلّال » أى منهزمون . واحدهم : فَلّ .
(٣) فى الأصل : « بضلال » . وانظر التعليق السابق .
(٤) الآية الرابعة من سورة التحريم .
(٥) سورة النساء ٦٩ .
(٦) سورة يوسف ٨٠ .

/ ومِنَّا بُرَيْدٌ إذ تَحَدَّى جُموعَكُمْ فَلم تَقْرَبُوه ، المَرْزُبانُ المُسَوَّرُ(١) ١٧٥
فبارزَه مِنَّا غُلامٌ بصارِمٍ حُسامٍ إذا لاقَى الضَّرِيبةَ يَبْتُرُ

قالَه لبنى شَيْبانَ يومَ ذى قار ، وقد بَرز إسوارٌ من عظماء الأعاجم مُسَوَّر ، فى أذنيه دُرَّتان ، فتحدَّى للبِراز ، فنادَى فى بنى شَيبان ، فلم يُبارِزْه أحد ، فدَنا من بنى يَشْكُر فدعا إلى البِراز ، فخرج إليه بُرَيد(٢) بن حارثة ، أخو بنى ثَعلبَة بن عمرو ، فطعنه فأرماه عن فرسه ، ثم نزل إليه فأَجْهَز عليه ضرباً بالسيف ، وأخذ حِلْيتَه وسلاحَه ، ففخر سُوَيدٌ بذلك على بنى شَيبان .

وقوله : « تَحدَّى جُموعَكُم » يقال : تحدَّى فلانٌ فلاناً : إذا دعاه إلى أمرٍ ليُظهرَ عجْزَه فيه ، ونازَعه الغَلَبَةَ فى قتالٍ أو كلامٍ أو غير ذلك ، ويقول له إذا أراد ذلك منه : أنا حُدَيَّاكَ ، أى أبرُزُ لك وحدِى(٣) ، والنبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم تحدَّى العربَ قاطبةً بالقرآن ، حيث قالوا : افْتَرَاه ، فأنزل الله عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾(٤) فلما عجَزوا عن الإتيان بعَشْر سُوَرٍ تُشاكِل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾(٥) ثم كرَّر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾(٦) أى مِن كلامٍ مِثْلِه ، وقيل(٧) : مِن

(١) البيتان مع بعض اختلافٍ فى الرواية ، فى الأغانى ١٠٦/١٣ ، والأول فى النقائض ص ٦٤٣ ، بقافية منصوبة ، وفيها « المُسَوَّدا » بالدال ، وأشار أبو عبيدة إلى رواية الراء .

(٢) فى الأغانى « يزيد » وكذلك فى النقائض ، وفيها : « ويقال : بُرَيْد » .

(٣) بهامش الأصل حاشية : « ليس قوله : « وحدى » بشىء ؛ لأن التحدِّى التتبُّع ، ومنه الحادى » . وفى اللسان (حدى) عن التهذيب : « تقول : أنا حُدَيّاك بهذا الأمر : أى ابرُزْلى وحدك وجارنى » . وقد وجدت هذا الكلام فى التهذيب ١٨٦/٥ ، عن الليث ، وليس فيه « وحدك » . وفى المقاييس ٣٥/٢ : « يقال : أنا حُدَيَّاك لهذا الأمر : أى ابرُزْلى فيه » .

(٤) سورة هود ١٣ .

(٥) سورة يونس ٣٨ .

(٦) سورة البقرة ٢٣ .

(٧) انظر خلافَ أهلِ العلم حولَ ذلك فى طبقات الشافعية ٤٧/١٠ - ٧٢ .

بشرٍ مِثلِه ، ويُحقِّق القولَ الأوّلَ الآيتان المقدَّمُ ذِكرُهما ، فلمّا عجزوا عن أن يأتوا بسُورة تُشبه القرآن ، على كثرة الخُطباء فيهم والبُلغاء ، قال : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾(١) .

فإن قيل : فما العامل فى « إذْ » من قوله : « إذْ تَحدَّى جُموعَكم » وهل يجوزُ أن يعملَ فيه « تحدَّى » ؟

فالجواب : لا يصحُّ أن يعملَ فيه « تحَدَّى » لأن المضافَ(٢) إليه لا يعمل فى المضاف ، من حيث كان المضافُ إليه حالًّا مَحلَّ التنوين من المضاف ، مُعاقِباً له ،
فهو متنزِّلٌ / منزلةَ جُزءٍ من أجزاء المُضاف ، وإذا فسَد أنْ يعملَ فيه « تَحدَّى » ١٧٦
احتمل العاملُ فيه تقديرين : أحدهما أنّ قولَه : « ومنَّا بُرَيْدٌ » كلامٌ افتخر فيه ببُرَيد ، وفِعْلِه فى ذلك اليوم ، فكأنه قال : فَخَرْناكُم ببريْد إذ تحدَّى جُموعَكم المَرْزُبانُ ، أو أفْخَرَنا بُرَيْدٌ ، أى جَعلَنا نَفْخَر .

والتقدير الآخر ، أن يكون أراد : اذكُروا إذ تحدَّى جُموعَكُم المَرْزُبانُ ، كما قِيل فى قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾(٣) إن التقدير : واذكُرْ إذ قال ربُّك للملائكة ، وقد ظهرَ هذا العامِلُ المقدَّرُ هاهنا فى قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾(٤) .

والهاء مِن قوله : ﴿ تَقْرَبُوه ﴾ عائدةٌ على المَرْزُبان ، وإن كان مؤخَّراً فى اللفظ فإنه مقدَّم فى المعنى ، لأن أصلَ الكلام : إذ تحدَّى جُموعَكم المَرْزُبانُ فلم تَقْرَبُوه ، ومثله فى إعمال الأول : أكرَمنى وأكرمتُه زيدٌ ، عادت الهاء من قولك : أكرمتُه ، على زيد ،

---

(١) سورة الإسراء ٨٨ .
(٢) وذلك لأن « إذْ » تلزم الإضافة إلى الجملة .
(٣) سورة البقرة ٣٠ .
(٤) سورة الأعراف ٨٦ .

وهو مؤخَّر ، لأن النيَّةَ به التقديم ، ومثلُه فى إعمال الأول قولُ ذى الرُّمَّة (١) :

ولم أَمْدَحْ لأُرْضِيَه بشِعْرِى لَئِيماً أن يكونَ أصابَ مالا

* * *

(١) ديوانه ص ١٥٣٤ ، وتخريجه فى ٢٠٥٣ .

المجلس السابع والعشرون

وهو مجلسُ يومِ الثلاثاء ، سابعَ رجب ، سنةَ ستٍّ وعشرين وخمس مائة .

قال زيدُ بن عبدِ ربّه(١) ، وقيل : ليزيدَ بن الحكَم الثَّقفيّ :

تُكاشِرُني كَرْهاً كأنّك ناصِحٌ ... وعَينُك تُبْدِى أنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِى(٢)
لِسانُكَ لى أرْىٌ وعَيْـنُك(٣) عَلْقَـمٌ ... وشَرُّك مبسوطٌ وخَيرُك مُلْتَـوِى
أراك إذا لم أهْوَ أمْراً هَوِيتَـهُ ... ولستَ لِما أهْوَى مِن الأمرِ بالهَوِى
١٧٧ / عَدوُّك يخشَى صَوْلَتِى إن لَقِيتُهُ ... وأنت عَدُوِّى ليس هذا بِمُسْتَوِى

---

(١) بهامش الأصل حاشية : « عبد ربه : أخو يزيد بن الحكم الثقفى . وزيد : هو ابن أخى يزيد بن الحكم » .

(٢) هذه القصيدة تُعَدُّ من بليغ العتاب فى الشعر ، وهى ليزيد بن الحكم الثقفىّ ، يعاتب ابنَ عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص . والقصيدة فى شعر يزيد ، المطبوع ضمن (شعراء أمويون) ٢٧٤/٣ ، والتخريج فيه ، وزِد عليه : لباب الآداب ص ٣٩٦ – وأشبعها تخريجاً العلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر – واختيار الممتع ص ٤٦٢ ، وبهجة المجالس ٤٠٤/١ ، ٤١٠ ، ٦٨٦ ، وشرح أبيات المغنى ١٨١/٥ .

وقد روى أبو علىٍّ الفارسى هذه القصيدة كاملة فى البصريات ص ٢٨٥ – ٢٨٧ بروايته عن الأخفش الصغير على بن سليمان . وانظر كتاب الشعر ص ٢٤١ .

وفى القصيدة شواهد نحوية يأتى تخريجُها فى مكانها إن شاء الله تعالى .

(٣) هكذا فى الأصل ، وهـ « وعينك » . وكذلك فى الأغانى ٢٨٥/١٢ ، والبصريات ، وأصل لباب الآداب ، وأصل الخزانة ١٣٢/٣ ، وتوجيهه سهل . وغيَّره محقّقا اللباب والخزانة ، رحمهما الله إلى : « وغيبك » كما فى أمالى القالى ٦٨/١ ، وغيره ، وكذلك هو فى كتاب الشعر ، ويقوّيه كلام أبى علىٍّ فى تأويل « اللسان » فى البيت ، هل هو بمعنى الجارحة ، أو بمعنى الكلام ، وذلك قوله : « وأن تجعل اللسانَ حَدَثاً ، ولا تجعله الجارحة ، لأنه قد عَطف عليه حَدَثاً ، وهو « الغَيْبُ » أشْبَهُ للتشاكل » . كتاب الشعر ص ٢٤٥ .

ورواية بهجة المجالس : « وقلبك » وهى مقوِّيةٌ لرواية : « وعينك » .

وكم مَوْطِنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى بأجرامِه مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

إذا ماابْتَنَى المجدَ ابنُ عَمِّك لم تُعِنْ وقلتَ ألا بل[1] ليتَ بُنْيانَه خَوِى

وإنَّك إن قِيلَ ابنُ عَمِّكَ غانِمٌ شَجٍ أو عَمِيدٌ أو أُخُو مَغْلَةٍ لَوِى

تَملَّأْتَ مِن غَيْظٍ عليه فلم يَزَلْ بكَ الغيظُ حتى كِدْتَ بالغَيْظِ تَنْشَوِى

وقال النِّطاسِيُّونَ إنَّكَ مُشْعَرٌ سُلالًا ألا بَلْ أنت مِن حَسَدٍ جَوِى

جَمعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَمِيمةً خِلالًا ثَلاثاً لستَ عنها بِمُرْعَوِى

فَليتَ كَفافاً كان خيرُك كلُّهُ وشَرُّك عنِّى ماارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِى[2]

قوله : « تُكاشِرُنى » يقال : كاشَرَ الرجلُ الرجلَ : إذا كَشَر كلُّ واحدٍ منهما لصاحبِه ، وهو أن يُبدِىَ له أسنانَه عند التبسُّم .

وقوله : « كَرْها » مصدرٌ وقع فى موضع الحال ، أى كارِهاً ، ومثلُه فى التنزيل : ﴿ لَايَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّساءَ كَرْهاً[3] ﴾ أى كارِهاتٍ ، والكُرْهُ بالضم : اسمٌ للمكروه ، ومنه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ[4] ﴾ وقيل إنهما لغتان ، مثل الشَّرْب والشُّرْب ، والضَّعْف والضُّعْف ، / ومِن غير المصادر : الدَّفُّ والدُّفُّ ، ١٧٨
والشَّهْدُ والشُّهْد .

والدَّوِى : الذى به داء . والأَرْىُ : العَسل ، والعَلْقَم : الحَنْظَلُ الأخضر .

---

(١) فى هـ : « ألا ياليت » وكذلك فى أمالى القالى واللباب ، وما فى الأصل مثله فى الخزانة .

(٢) زاد بعضهم فى حاشية الأصل بعض أبيات من القصيدة ، ولم أر فائدةً فى نقلها ، فالقصيدة بتمامها فيما قدمت من مصادر .

(٣) سورة النساء ١٩ .

(٤) سورة البقرة ٢١٦ .

وقوله : « لِسانُكَ لى أَرْىٌ وعَيْنُك عَلْقَمٌ » من باب : « فهُنَّ إضاءٌ صافِياتٌ »(١) ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾(٢) وأبو يُوسُفَ أبو حنيفة ، وأداةُ التشبيه فى هذا كلِّه محذوفة ، وبتقديرها انتصب المميِّزُ فى قولك : زيدٌ زهيرٌ شِعرًا ، وأخوك حاتِمٌ جُوداً ، وفى قول مِهْيار(٣) :

أيْنَ ظِباءُ المُنْحَنَى سَوالِفــاً وأَعْيُنــا

أراد : أين أمثالُ ظِباءِ المُنحَنَى ، فحذفَ المضافَ وأعملَه مقدَّراً فى النَّكِرة المفسِّرة .

وقوله : « يَخْشَى صَوْلَتِى » الصَّوْلَة : مصدر صالَ(٤) عليه ، إذا استطالَ عليه ، والمرادُ بالصَّوْلَة الكثرةُ ، كالصَّوْل ، وليست بمَنْزلة الضَّرْبة مِن الضَّرْب ، والقَوْلِة مِن القَوْل ، ولكنهما كالغَلَبة والغَلَب ، فالصَّوْلةُ مصدرٌ جاء على فَعْلة ، كالرَّحْمة ، فإذا قلت : فلانٌ ذو صَوْلة ، لم تُرِدْ أنه يفعل ذلك مرَّةً فقط .

وقوله : « وكم مَوْطِنٍ » أى كم مكانِ حَرْبٍ ، ومَقامِ حربٍ ، وفى التنزيل : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾(٥) أى مَكاناتِ(٦) حَرْب ، ويُرْوَى : « وكم خُطَّةٍ »

---

(١) تمامه :

فهُنَّ إضاءٌ صافياتُ الغلائلِ

وسبق تخريجه فى المجلس الرابع والعشرين .

(٢) الآية السادسة من سورة الأحزاب .

(٣) ديوانه ١٤٢/٢ .

(٤) فى هـ : « صال يصول عليه » .

(٥) سورة التوبة ٢٥ .

(٦) هكذا جمع ابن الشجرى « مكان » على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كلَّ مذكرٍ غير عاقل يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول فى حمَّام : حمَّامات . الفصول الخمسون لابن معطى ص ١٦٣ .

والذى فى لسان العرب ، عن ابن سيدهْ : « المكان : الموضع ، والجمع أمكنة ، كقذال وأقذلة ، وأماكن : جمع الجمع » . وعن ابن سيده أيضا : « المكانة : المنزلة عند الملك ، والجمع مكانات » . اللسان (مكن) وانظر أيضا (كون) .

=

والخُطَّة : الحالُ الشاقَّة ، ويقال : طاحَ الرجلُ يَطُوحُ ويَطِيح ، إذا هلَك ، فمَن قال : يَطُوح قال : طُحْت ، مثل قُلت ، ومن قال : يَطِيح قال : طِحْتُ ، مِثل بِعْت .

وقوله : « كما هَوَى بأَجْرامِه » يقال : هَوَى يَهْوِى هُوِيًّا ، إذا سقَط ، وبأجرامه : أى بذُنوبه[1] ، جمع جُرم ، ويُرْوى « بإجرامه » مصدر أَجْرَم ، يقال : جَرَم وأَجْرَم ، لغتان ، إذا أذْنَب ، وأَجْرَم لغةُ القرآن .

والنِّيقُ : أرْفَعُ الجبلِ ، وقُلَّته : ما استَدَقَّ مِن رأسِه ، والجُملة التى هى « لولاىَ طِحْتَ » محلُّها جَرٌّ على النعت لمَوْطِن ، والعائدُ منها إلى الموصوف محذوف مع حرف الجَرّ ، والتقدير : كم موطنٍ لولاىَ طِحْتَ فيه ، فحذف « فيه » فى مَرَّة[2] ، / ١٧٩
ومنهم مَن يُقدِّر حذْفَ الجارِّ أوّلا ، ثم حَذْفَ الضَّميرِ بعدَه ، وقد استوفيتُ القولَ فى هذا فى بعض ماقدَّمتُه من الأمالى[3] .

ويقال : خَوَى المنزلُ يَخْوِى ، مثل رَمَى يَرْمِى ، وخَوِىَ يَخْوَى ، مثل رَضِىَ يَرْضَى ، لُغتان ، الأولى منهما أشْهَر .

= ويبقى أن أذكر أن عبارة أبى جعفر الطبرى فى تفسير (مواطن) فى الآية الكريمة : « أماكن حرب » . تفسير الطبرى ١٧٨/١٤ ، وكذلك فى زاد المسير ٤١٣/٣ .

(١) فسَّره أبو العباس المبرِّد ، على غير هذا الوجه ، فقال بعد إنشاد البيت : « وجِرْم الإنسان : خَلْقُه » الكامل ٣٤٥/٣ .

وقد أخذ البغدادىُّ على ابن الشجرىّ تفسيره هذا ، فقال : « والأجرام : جمع جِرْم بالكسر ، وهو الجسم ، كأنه جعل أعضاءَه أجراماً ، توسُّعًا ، أى سقط بجسمه وثقله ، وليس معناه هاهنا الذنوب ، كما فسَّره ابن الشجرىّ به ؛ فإنه غير مناسب » . وقال مرَّةً أخرى : « وقد زَلَّ قلمُ ابنِ الشجرىّ فقال : بأجرامه ، أى بذنوبه ، جمع جُرْم ... ولا يخفى أنَّ جَعْلَ الأجرام جمع جُرْم بالضمّ ، وتفسيره بالذنب ، لا وَجْهَ له هنا » . الخزانة ١٣٦/٣ ، ٣٤٣/٥ .

وجاء بهامش أصل الأمالى حاشية « قوله : « هوى بأجرامه » مثل شالت مفارِقُه ، كأنه جعل أعضاءه أجراماً توسُّعاً ، أى سقط بجسمه ، وليس لتفسير الجرم بالذنب هاهنا معنًى » .

(٢) يعنى مرَّةً واحدة ، وسبق له التعبيرُ فى مثل هذا الموضع بقوله : « حَذْفَةً واحدة » راجع المجلس الثانى عشر .

(٣) فى المجلسين : الأول ، والثانى عشر .

وقوله :

شَجٍ أو عَمِيدٌ أو أخو مَغْلةٍ لَوِى

الشَّجِى : الحزينُ المهموم ، والشَّجِى : الغَصّان ، وكلّ ما اعْتَرض فى الحَلق فمنع من الإساغة فهو شَجًى ، والعَمِيد : الذى فَدَحه(١) المرضُ حتى احتاج إلى أن يُعمَد ، أى يُسْنَد ، فهو فَعِيلٌ فى معنى مفعول ، وعَمِيدُ القوم : هو سيِّدُهم ، فَعِيلٌ فى معنى فاعِل ، من قولك : عمدْتُ الشىءَ : إذا جَعلْتَ له عِمادًا .

والمَغْلَةُ والمَغَلُ أيضاً : وجَعُ البطن ، فيكون فى الدَّوابِّ عن أكل التُّراب .

واللَّوِى : الوَجِعُ الجَوفِ ، والمصدرُ اللَّوَى(٢) .

وقوله : « تَنْشَوِى » يقال : شَوَيْتُ اللحمَ فانْشَوَى ، هذا حقيقةُ مُطاوِع شَوَيْتُ ، وقد قالوا : شَوَيْتُه فاشْتَوَى ، وهى رديئة(٣) ، والصَّحيحُ أن اشْتَوَيْتُ بمعنى شَوَيْتُ ، جاء منه افْتَعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ ، كما قالوا : قَدَرْتُ واقْتَدَرْتُ ، وعَلَوْتُ واعْتَلَيْتُ ، فالمُشْتَوِى هو الرجلُ .

والنِّطاسىُّ : العالِم ، وأراد بالنِّطاسِيِّين العُلماءَ بالطِّبّ .

وقوله : « مُشْعَرٌ سُلالًا » أى مُلْبَسٌ شِعاراً مِن سُلال ، والشِّعار : ماوَلِىَ الجسدَ من الثِّياب . والسُّلال : السِّلّ ، والجَوِى : مِن الجَوَى ، وهو داءُ القَلْب .

وقوله :

---

(١) فى الأصل والخزانة ١٣٧/٣ : « الذى قد عمده المرض » ، وأثبت مافى هـ ، ومثله فى اللسان (عمد) عن ابن الأعرابى . وفى اللسان أيضا ، قال : « وعمده المرض : أى أضناه » .

(٢) بفتح اللام والواو ، وفعله من باب فَرِح ، كما ذكر صاحب الخزانة .

(٣) لكنّ سيبويه يجيز الاثنتين . راجع الكتاب ٦٥/٤ ، وانظر أيضاً ص ٧٣ ، وحكاه ابن برى ، كما فى اللسان (شوى) . وانظر المنصف ٧٣/١ .

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَمِيمةً[(١)]

أراد : جَمعْتَ غِيبةً ونميمةً وفُحشاً ، فقدَّم المعطوفَ على المعطوفِ عليه ، ولايجوز تقديمُ التابع على المتبوع للضَّرورة إلا فى العطف ، دون الصِّفة والتوكيد والبدل ، فلو قلت : ضربتُ رأسَه زيداً ، وأكلتُ كلَّه الرغيفَ ، لَم يجُز ، وأشدُّ من هذا فى الامتناع أن تقول : رأيتُ[(٢)] أجمعين القومَ ، لأنك أولَيْتَ « أجمعين » العاملَ ، والعربُ لم تستعملْه إلا تابعاً ، وكذلك لا يجوز : مررتُ بالطويل زيدٍ ، على أن تجعلَ الطويلَ صفةً لزيد ، ولكنْ إن أردت : مررتُ بالرجلِ الطويل ، فحذفْتَ الموصوفَ / وأبدلْتَ ١٨٠ زيداً من الصِّفة ، جاز على قُبْح ، لأن حذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مُقامَه مما شَدَّد فيه سيبويه[(٣)] ، وإن كان قد ورد ذلك فى الاستعمال على شُذوذه[(٤)] ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِىَ الشَّكُورُ[(٥)] ﴾ أى العبدُ الشَّكور ، وكقوله : ﴿ أَنِ آعْمَلْ سَابِغَاتٍ[(٦)] ﴾ أى دُرُوعاً سابِغاتٍ ، وكقوله : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ[(٧)] ﴾ أى الأُمَّةِ القَيِّمة .

وإنما جاز فى الضَّرورة تقديمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه ، ولم يَجُز ذلك فى الصفة والتوكيد والبدل ، لأن المعطوفَ[(٨)] غيرُ المعطوفِ عليه ، والصِّفةَ هى الموصوف ،

---

(١) راجع الكلام عليه فى الخصائص ٣٨٣/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢١٠ ، والتصريح على التوضيح ٣٤٤/١ ، ١٣٧/٢ ، وشرح الأشمونى ١٣٧/٢ ، والهمع ٢٢٠/١ ، والخزانة ١٣٠/٣ ، ١٤١/٩ .

(٢) فى هـ : لقيت .

(٣) الكتاب ١١٥/٢ ، ٣٤٥ .

(٤) فى هـ : « شذوذ » وتعبيره بالشذوذ فى الاستعمال القرآنىّ فيه نظر ، ولم أجد فيما بين يدىَّ من كتب النحو من قَبَّح حذف الموصوف ، وقد أجازوه بشرط وجود الدليل عليه ، وشروطٍ أخرى . وابن الشجرى نفسُه قد استشهد لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بشواهد كثيرة فى المجلس التاسع والثلاثين ، وأيضاً فى المجالس : المتمّ الستين ، والرابع والستين ، والتاسع والستين ، ولم يصفه هناك بقبح أو شذوذ كصنيعه هنا . وانظر المغنى ص ٧٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/٢ ، وشرح الأشمونى ٧٠/٢ ، والتصريح على التوضيح ١١٨/٢ ، وعبارته : « ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلم » . والهمع ١٢٠/٢ .

(٥) سورة سبأ ١٣ .

(٦) سورة سبأ ١١ .

(٧) الآية الخامسة من سورة البينة .

(٨) فى هـ : « لأن غير المعطوف عليه ... » وغيَّره ناشر الطبعة الهندية إلى « لأنه » ، وهو فاسدٌ أيضاً .

وكذلك المؤكِّد عبارةٌ عن المؤكَّد ، والبدلُ إما أن يكونَ هو المبدلَ أو بعضَه أو شيئاً ملتبِساً به .

ومثلُ قوله :

جَمعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَمِيمةً

قولُ الآخر :

ألا يانخلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ   عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ(١)

وقوله : « خِلالًا ثلاثاً » بدلٌ من قوله : « غِيبةً ونميمةً وفُحشاً » بدلُ نكرةٍ من نكرة ، وجَمع مِن جَمع .

وقوله : « لستَ عنها بمُرْعَوِى » يقال : ارْعَوَى عن القَبيح : أى رجَع عنه .

فصلٌ فى وقوع المضمَر بعد « لولا » التى يرتفع الاسمُ بعدها بالابتداء

وللنحويين فى ذلك ثلاثة مذاهب : فمذهب سيبويه(٢) أنه يرى إيقاعَ المنفصل المرفوع بعدَها هو الوَجْه ، كقولك : لولا أنتَ فعلتُ كذا ، ولولا أنا لم يكن كذا ،

---

(١) يُنسب إلى الأحوص . حواشى ديوانه ص ١٩٠ ، وتخريجه فيه ، وزِد عليه : الأصول ٣٢٦/١ ، ٢٢٦/٢ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١ ، ٨٤/٢ ، وقد عقَّب البغداديُّ على إنشاد ابن الشجرىّ لهذا البيت بقوله : « فجعله من باب تقديم المعطوف ، لا من باب تقديم المفعول معه ؛ لأنه هو الأصل ، لكنْ فى تنظيره نظر ، فإن قوله : « ورحمة الله » معطوفٌ عند سيبويه على الضمير المستكنّ فى الظرف ، أعنى قوله « عليك» كما تقدَّم بيانُه » . الخزانة ١٣١/٣ ، والبيان الذى أشار إليه تقدّم فى ٣٩٩/١ ، ١٩٢/٢ ، وخلاصة ماذكره فى هذين الموضعين أن سيبويه يرى أن « السلام » مرفوعٌ بالابتداء ، و « عليك » خبر مقدّم ، و « رحمة الله » معطوفٌ على الضمير المستتر فى « عليك » . والتقدير : السلام حصل عليك ، فحذف « حصل » ، ونقل ضميره إلى « عليك » واستتر فيه . ومذهب أبى الحسن الأخفش – وهو اختيار ابن الشجرى – أنه أراد : عليك السلام ورحمة الله ، فقدّم المعطوف ضرورة ؛ لأن « السلام » عنده مرفوعٌ بالاستقرار المقدَّر فى الظرف » . وذهب ابن جنى مذهب سيبويه . الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرح أبياته المختصر للنحاس ص ٢٠٥ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه =

ولايَمتنعُ من إجازة استعمال المتَّصل بعدها ، كقولك : لولاىَ ولولاكَ ولولاه ، ويَحكُم بأن المتّصلَ بعدَها مجرورٌ بها ، فيجعلُ لها مع المضمر حُكماً يخالف حكمها مع المظهر .

ومذهب الأخفش أن الضميرَ المتّصلَ بعدها مستعارٌ للرفع ، فيحكم بأن موضعَه رفعٌ بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضميرِ المنصوبِ أو المجرور ، فيجعلُ حكمَها مع المضمر موافقاً حكْمَها مع المظهَر . ١٨١

ومذهبُ أبى العباس محمد بن يزيد[(١)] أنه لايجوز أن يليَها من المضمَرات إلا المنفصلُ المرفوع ، واحتجَّ بأنه لم يأتِ فى القرآن غيرُ ذلك ، وذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[(٢)] وقد ذكرت أن هذا هو الوجْهُ عند سيبويه ، ولكنه وأبا الحسن الأخفش رويا عن العرب وقوعَ الضمائر المتّصلةِ بعدها ، واحتج سيبويه بقول الشاعر فى هذه القصيدة : « وكَمْ موطن لولاىَ طِحْتَ » ودفع أبو العباس الاحتجاجَ بهذا البيت ، وقال : إن[(٣)] فى هَذه القصيدة شذوذاً فى مواضع ، وخُروجاً عن القياس ، فلا مُعَرَّجَ على هذا البيت .

وأقول : إن الحرفَ الشاذَّ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك فى قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادِحاً فى قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره ، وقد جاء فى شعرٍ لأعرابىّ :

= ص ٦٦٤ ، والإنصاف ص ٦٩١ ، وشرح المفصل ١٢٢/٣ ، والمقرب ١٩٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، والمغنى ص ٢٧٢ ، والهمع ٣٣/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٠٦/٢ ، والخزانة ، ٣٣٩/٥ . وقد تكلم ابن الشجرى كلاماً مفصَّلًا عن « لولا » فى المجلس السادس والستين .

(١) ذكر مذهبه هذا فى كتابه الكامل ٣٤٥/٣ ، وذكر طَرَفاً منه فى المقتضب ٧٣/٣ .

(٢) سورة سبأ ٣١ .

(٣) لم أجد هذا القول فى الموضع المذكور من كتابى المبرد : الكامل والمقتضب ، ولعلّ ابن الشجرىّ قد نقل هذا الكلام عن السِّيرافى والنحاس ، فقد حكيا كلاماً للمبرِّد شبيهاً بهذا . راجع حواشى الموضع السابق من سيبويه ، والخزانة . وانظر لهذه المسألة أيضاً البسيط ص ٥٩٥ ، وشرح الجمل ٤٧٣/١ .

لولاكِ هذا العامَ لم أَحْجُجِ (١)

وللمحتجِّ لسيبويه أن يقول : إنه لما رأى الضمير فى لولاىَ ولولاكَ ولولاه ، خارجاً عن حيِّز ضمائر الرفع ، وليست لولا من الحروف المضارِعة للفعل ، فتعملَ النصب كحروف النداء ، ألحقها بحروف الجر .

وحُجّةُ الأخفش أن العربَ قد استعارت ضميرَ الرفع المنفصلَ للنصب فى قولهم : لقيتُك أنت ، وكذلك استعاروه للجرّ فى قولهم : مررتُ بك أنت ، أكَّدوا المنصوبَ والمجرورَ بالمرفوع كما ترى ، وأشدّ (٢) من هذا إيقاعُهم إياه بعد حرف الجر فى قولهم : « أنا كأنت (٣) ، وأنت كأنا » ، فكما استعاروا المرفوعَ للنصب والجرّ فيما ذكرتُ لك ، كذلك استعملوا (٤) المنصوبَ للرفع فى قولهم : لولاىَ ولولاكَ ولولاه ، وكذلك خالف الأخفشُ سيبويه فى الضمير المتّصل بعَسى فى قول بعض العرب : عسانى أن
١٨٢ أفعل ، وعساك أن تفعل ، وعساه أن يفعل ، فزعم / الأخفش أن هذا الضميرَ فاعلُ عسى ، وإن كان بلفظ ضمير النصب ، كما كان « أنت » فى قولهم : لقيتُك أنت ، فى محلّ النصب ، وإن كان موضوعاً للرفع ، [فكذلك (٥)] تنزّل ضميرُ النصب فى عسانى وعساك وعساه وعساكما وعساكم وعساكنّ وعساهما وعساهم وعساهُنّ [بمنزلة

---

(١) يُنسَب إلى عمر بن أبى ربيعة . زيادات ديوانه ص ٤٨٧ ، ونُسِب إلى العَرْجىّ ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع ، مع وجود قصيدة من وزن البيت وقافيته ص ١٧ . وصدره :

أومت بعينيها من الهودج

وانظر شرح الجمل – الموضع السابق – والإنصاف ص ٦٩٣ ، وشرح المفصل ١١٩/٣ ، وشرح ديوان أبى تمام ٣٠٠/١ .

(٢) فى الخزانة : « وأشذّ » بالذال المعجمة .

(٣) فى كتاب الأزهية ص ١٨١ : « ما أنا كأنت ولا أنت كأنا » .

(٤) فى الخزانة : استعاروا .

(٥) ساقط من هـ .

الضمير فى عسِيتُ وعسِيتما وعسِيتُمْ وعسِيتنّ ، وعسِينا وعَسَوْا وعَسَيْنَ ، ومذهب سيبويه[١] أن الضميرَ فى عسانى وعساكَ وعساهُ منصوب بمنزلة الضمير من رمانى ورماك ورماه ، لأنه ضميرٌ نصب اتصل بفعل فوجب الحكمُ بأنه مفعول ، وقولك : أن أفعلَ وأن تفعل وأن يفعل[٢]] فاعلُ[٣] عسى ، وجاز لعسى أن تُخالفَ حكمَها فتنصبَ الضمير ، وحقُّها أن ترتفع بها الضمائر ، كما يرتفع بها الاسمُ الظاهر فى قولك : عسِيتُ أن أفعلَ ، وعسى زيدٌ أن يفعل ، لأنها مُواخِيَةُ لعلَّ ، لتقاربُهما فى المعنى ، فتنزّل عسانى وعساكَ وعساه ، منزلة لعلّى ولعلّنى ولعلّك ولعلّه ، وهذا عندى هو الوجه ، ومذهبُ الأخفشِ مذهبُ يونُس .

* * *

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٥ ، وانظر المغنى ص ١٦٤ .
(٢) وهذا أيضاً ساقط من هـ ، وهو سقطٌ كبيرٌ كما ترى .
(٣) فى هـ : « منزلة فاعل عسى ... » .

المجلس الثامن والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، السادسَ والعشرين ، من شعبان سنةَ ستٍّ وعشرين وخمسمائة .

يتضَمَّن تفسيرَ قولِه من هذه الأبيات :

فليتَ كَفافاً كان خيرُك كلُّه   وشرُّك عنِّي ماارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِى[1]

قال بعضُ أهل الأدب : هذا البيتُ مُشكِل ، وقد زاده تفسيرُ أبى علىّ له إشكالا .

وأقول : إن اسم[2] ليت ضميرٌ محذوف ، وحذْفُ هذا النحو مما تُجوِّزه الضرورة ، فإن شئتَ قدّرتَه ضميرَ الشأنِ والحديث ، وإن شئتَ قدّرتَه ضميرَ المخاطب .

وكَفافاً : معناه كافًّا ، وهو خبرُ كان ، وخيرُك اسمها ، وكلُّه توكيدٌ له ، والجملة التى هى كان واسمها وخبرها خبر اسم ليت ، فالتقدير على أن المحذوفَ ضميرُ الشأن : فليته كان خيرُك كلُّه كفافاً ، ومثله فى هذا الإضمار : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللهُ ﴾[3] أى

(١) أنشده أبو علىٌّ فى الإيضاح ص ١٢٣ ، والعسكريات ص ١٠٧ ، وأورده أبو العلاء فى رسالة الغفران ص ١٥٣ ، فيما تخيله من حوار بين قائل البيت وأبى علىٍّ منشِده . وانظر المقتصد ٤٦٦/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤١ ، والإنصاف ص ١٨٤ ، والتبيين ص ٣٣٩ ، والمغنى ص ٣٢٠ ، وشرح أبياته ١٨٠/٥ ، وشرح شواهده ص ٢٣٧ ، والخزانة ٤٧٢/١٠ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : السادس والثلاثين ، والسابع والثلاثين .

(٢) حكاه البغدادى فى الخزانة ، ونصّ على أن ابن هشام تبع فيه ابنَ الشجرى .

(٣) الآية التاسعة من سورة النمل .

إن الشأنَ ، أنا الله ، ولا يلزَمُ الجُملَ إذا كانت أخباراً عن ضمير الشأن أن تتضمَّن عائداً إليه ، لأن الجملةَ نفسَها هي الشأن ، فإن حكمتَ بأن التقدير : فليتكَ كان كفافاً خيرُك ، فجائز ، والعائدُ على اسم ليت الذى هو ضمير المخاطب الكافُ من قوله : خيرُك ، / ومثله فى حذف الضمير على التقديرين(١) قولُ الآخر(٢) : ١٨٣

فليتَ دَفعْتَ الهمَّ عنِّى ساعةً فبِتْنا عَلى ماخَيَّلَتْ ناعِمَىْ بالِ

أراد : فليتَكَ أو فليْته .

فإن قلت : هل يجوز أن تَنصِبَ(٣) « كفافاً » بلَيْت ، وتجعلَ « كان » مستغنيةً بمرفوعها ، بمعنى حدَث ووقَع ، وتُخبر بالجملة التى هى كان وفاعلها عن كَفاف ؟

قيل : إن ذلك لا يصحّ ، لخلوّ الجُملة التى هى كان ومرفوعُها من عائدٍ على كَفاف ، فلو قلت : ليت زيداً قام عمرٌو ، لم يَجُز لعدم ضميرٍ فى اللفظ وفى التقدير ، راجعٍ على اسم ليت ، فإن قلت : إليه أو معه ، أو نحو ذلك ، صحَّ الكلام .

وأما قوله : « وشَرُّك(٤) » فقد رُوِى مرفوعاً ومنصوباً ، فمن رفعه فبالعطف على اسم كان ، و « مُرْتَوِى » فى رأى أبى علىٍّ خبرُه ، وكان حقُّ « مُرْتَوِى » أن ينتصب ، لأنه معطوف على « كَفافا » كما تقول : كان زيدٌ جالساً وبكرٌ قائما ، تريد : وكان بكرٌ قائما ، فكأنه قال : ليتك أو ليت الشأنَ كان خيرُك كَفافاً ، وكان شرُّك مُرْتَوِياً

---

(١) فى الأصل وهـ : « على التقدير » ، وأثبتُّ مافى الخزانة ، ويقوِّيه مابعده . وصاحب الخزانة ينقل عن ابن الشجرى .

(٢) هو عدىُّ بن زيد . والبيت فى ذيل ديوانه ص ١٦٢ ، وتخريجه فيه ، وزِد عليه : إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤٠ ، والتبيين ص ٣٣٩ ، والمواضع المذكورة من الإنصاف والمغنى والخزانة ، والهمع ١٣٦/١ ، ١٤٣ ، والأشباه والنظائر ١٣٩/٤ حكاية عن كتابنا . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والثلاثين .

(٣) حكى هذا البغدادىُّ ، وذكر أن ابنَ هشام تبع فيه ابنَ الشجرى . والذى ظهر لى من صنيع ابن هشام فى المغنى ، أنه لم يرتض هذا الوجه من الإعراب ، بل اقتصر على إيراده فقط ، واختار الوجه السابق .

(٤) حكاه فى الخزانة ، وأورد عليه كلاما ، بيانُه فى المجلس السابع والثلاثين إن شاء الله

عنّى ، وأسكن ياء « مُرْتَوِى » فى موضع النصب ، لإقامة الوزن ، كقول بِشْر :

كَفَى بالنأىِ مِن أسماءَ كافِى (١)

وكان حقُّه كافيًا ، لأنه حالٌ ، كما قال الآخَر :

كَفَى الدهرُ لو وَكَّلْتَه بِىَ كافيا (٢)

ومن روى « وشَرَّك » نصباً ، حملَه على ليت ، وليس المرادُ بالحَمل على ليت أنه منصوبٌ بالعطف على منصوب ليت المذكورة ، لأن منصوبَها غيرُ ملفوظٍ به ، ولأنك لو لفظتَ بضمير الشأن لم يَجُز العطف عليه ، لأنه مجهولٌ غير عائدٍ على مذكور ، فكيف وهو محذوف ؟ ولكنك تحمله على ليتَ أخرى تُقدِّرُها ، وليس هذا إضماراً لليت ، ولكنه حَذْفٌ لها ، على نية الاعتدادِ بها ، حتى كأنّها فى اللفظ ، وحَسَّن ذلك تقدُّمُ ذِكرِها .

١٨٤ ومثلُه فى إعمال ليت وهى محذوفة ، جرُّ رؤبةَ بالباء المقدَّرة ، وقد قيل له : / كيف أصبحتَ ؟ فقال : « خيرٍ عافاك اللهُ (٣) » ، فالتقدير : وليت شَرَّك مُرْتَوِى [عنّى ، فمُرْتَوِى (٤)] فى هذا الوجه مرفوع ، لأنه خبرُ ليت ، فهذا الذى أراده أبو علىّ بقوله : إن حملْتَ العطفَ على كان ، كان مُرْتَوِى ، (٥) [فى موضع نصب ، وإن حملْتَه على

---

(١) فرغتُ منه فى المجلس الرابع .

(٢) صدره :

أعان علىَّ الدهرَ إذ حَكَّ بَرْكَهُ

والبَرْك ، بفتح الباء : كلكل البعير وصدرُه الذى يدوك به الشىء تحته ، يقال : حكَّه ودَكَّه وداكه ببَرْكه . والبيت من غير نسبة فى شرح ديوان المتنبى للواحدى ص ٦٧١ ، والشرح المنسوب للعكبرى ٢٤٠/٤ ، والإنصاف ص ١٦٩ .

(٣) كتاب الشعر ص ٥٢ ، وحواشيه ، والبسيط ص ٤٢٠ ، ٨٣٩ ، وحواشيه ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثالث والأربعين .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) وهذا أيضاً ساقط من هـ ، وهو ثابت فى المجلس السابع والثلاثين ، والخزانة ٤٨٢/١٠ حكاية عن ابن الشجرى . ثم هو أيضاً كلامُ أبى علىّ فى الإيضاح ص ١٢٣ .

ليت ، نصبت قوله : وشَرَّك . ومُرْتَوِى] مرفوع ، و « عن » فى الوجهين متعلّقة بمرتوى ، وجاز تعلُّقها به ، حَملًا على المعنى ، لا بموجب اللفظ ، لأن حقَّ اللفظ أن يقول : ارتَوَيْتُ منه أو به ، ولكنه محمولٌ على معنى كافٍّ ، لأن الشاربَ إذا رَوِىَ كَفَّ عن الشُّرب .

ومثله فى القرآن : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [1] وليس حقُّ خالَفَ أن يُعدَّى بعَن ، ولكنه محمولٌ على معنى يَعْدِلُون عن أمره ، ومثلُه تعديةُ الرَّفَثِ بإلى ، فى قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [2] ولا يقال : رَفَثْنا إلى النساء ، إلا أن ذلك جاء حملًا على الإفضاء فى قوله : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ [3] وقد استقصيتُ هذا الفَنَّ فيما تقدم [4] .

وارْتَوَى بمعنى رَوِىَ ، جاء افْتَعَل بمعنى فَعَل ، كقولهم : رَقَى وارْتَقَى ، ومثلُه من الصَّحيح خَطَف واخْتَطَف .

و « الماء » بمقتضَى ماذهبَ إليه أبو علىٍّ مرفوع ، وفى رفعه تأويلان : أحدهما أن تقدِّرَ مضافاً ، أى ما ارتوى شاربُ الماءِ ، أو أهلُ الماء ، وحُذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامه ، فاكْتَسى إعرابَه ، كقولِ مُهَلْهِل [5] :

واسْتَبَّ بعدَك ياكُلَيْبُ الْمَجلِسُ

أى أهلُ المجلس ، وفى التنزيل : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [6] [أى حُبَّ العِجلِ] [7] .

---

(١) سورة النور ٦٣ ، وحول الآية كلام كثير ، ذكرتُه فى المجلس الثانى والعشرين .
(٢) سورة البقرة ١٨٧ .
(٣) سورة النساء ٢١ .
(٤) فى المجلس الثانى والعشرين .
(٥) فرغتُ منه فى المجلس الثامن .
(٦) سورة البقرة ٩٣ .
(٧) ساقط من هـ . وهو ثابت فى المجلسين : الثامن ، والثامن والستّين .

والتأويلُ الآخر : أن يُراد : ما ارتوى الماءُ نفسُه ، وجاز أن يُوصَفَ الماءُ بالارتِواء ، على طريق المبالغة ، كما جاء وصْفُه بالعطش للمبالغة فى قولِ المتنبىّ (١) :

وجُبْتُ هَجِيرًا يترُكُ الماءَ صادِيا

وما هذه مصدريّة زمانيّة ، فهى وصلتُها فى تأويل ارتواء ، وموضعُها بصلتها نصبٌ على الظرف ، بتقديرِ مُضاف ، أى مُدَّةَ ما ارتوى الماء ، أى مُدَّةَ ارتواءِ الماء ، ومثلُه
١٨٥ فى التنزيل : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ ﴾ (٢) أى مُدَّة دوامِ السّموات .

وقد تكلَّف بعضُ المتأخرين نَصْبَ الماء فى القول الذى ذهب إليه أبو علىّ فى البيت ، وذلك على إضمار فاعل ارتوى ، قياساً على ماحكاه سيبويه ، من قولهم : « إذا كان غداً فأتنى (٣) » ، أى إذا كان مانحن فيه من الرَّخاء أو البلاء غداً ، فقدَّر : ماارْتَوَى الناسُ الماءَ ، وأنشد على هذا قولَ الشاعر (٤) :

فإن كان لايُرْضِيكَ حتّى تَرُدَّنِى إلى قَطَرِىٍّ ما إخالُك راضِيا

أراد إن كان لا يُرضِيك شأنى ، أوما أنا عليه ، فأضمرَ ذلك للعِلْم به .

وأقول : إن الإضمارَ فيما حكاه سيبويه ، وفى البيت الشاهِد ، حسَنٌ ؛ لأنه معلوم ، وتقديرُ إضمارِ الناسِ فى قوله : « ما ارْتَوى الماءَ » بعيدٌ .

---

(١) ديوانه ٤/٢٨٩ ، والمحتسب ٢/٢٠١ ، وكنوز العرفان فى أسرار وبلاغة القرآن ص ١٩٦ ، والأشباه والنظائر ٤/١٤١ ، حكاية عن كتابنا . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والثلاثين ، وصدر البيت :

لقيتُ المَرَوْرَى والشَّناخِيبَ دُونَه

والمَرَوْرَى : جمع مَرْوْراة ، وهى الفلاة الواسعة . والشناخيب : جمع شُنْخُوب ، وهى القطعةُ العالية من الجبل

(٢) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) سبق تخريجه فى المجلس الثالث عشر .

(٤) سَوَّار بن مُضَرِّب يخاطب الحجّاج ، وكان هذا قد دعاه إلى أن يكون فى حرب الخوارج . وقطرىّ : هو ابن الفجاءة ، وكان على رأس الخوارج . نوادر أبى زيد ص ٢٣٣ ، والكامل ٢/١٠٢ واستوفيت تخريجه فى كتاب الشعر ص ٥٠٥ .

وغيرُ أبى علىّ ومَن اعتمد على قوله ، رَوَوْا نصْبَ (1) « الماء » ولم يَرْوُوا فيه الرفع ، فلزِمُوا ظاهرَ اللفظ والمعنى ، فذهبوا إلى أن فاعلَ ارْتَوى مُرْتَوِى ، وأبو طالبٍ العَبْدِىُّ منهم ، وذلك أنه ذكر لفظ أبى علىّ فى تعريب البيت ، ثم قال : وأنا مطالَبٌ بفاعل ارتوى ، ثم مثَّل قولَه : « ماارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِى » بقوله : ماشَرِب الماءَ شارِبٌ ، أى أبداً ، فدلَّ كلامُه على أنه لم يَعرِفَ المعنى الذى ذهب إليه أبو علىّ ، مِن نَصْبِ مُرْتَوِى ، على أنه خبر كان ، أو رفعه على أنه خبر ليت .

والقولُ عندى فيه أن الالتزام (2) بالظاهر على ماذهب إليه العَبْدىُّ أشْبَهُ بمذاهبِ العربِ فيما يريدون به التأبيد ، كقولهم : لا أفعلُ (3) كذا ما طارَ طائرٌ ، ولا أكلِّمك ماسَمَر سامِرٌ ، وقد مرَّ بى كلامٌ لأبى علىٍّ ، ذهَب عنى مكانُه ، يتضمَّن تجويز رفع مرتوى بارتوى ، وأنا منذ زمانٍ أُجيلُ فِكرى وطَرْفى فى تعرُّفِ المكانِ الذى سَنَح لى فيه كلامُه ، فلا أَقِفُ (4) عليه .

و « عن » فيما ذهب إليه العَبدىُّ متعلِّقةٌ بمعنى « كَفافاً » كأنه قال : فليتَك / ٨٦
كان خيرُك وشَرُّك كافًّا عنى ما ارتَوَى الماءَ مُرْتَوِى .

فأما نصب « الماء » فبتقدير حذْفِ الجارّ ، أى ما ارتَوى من الماء ، أو بالماء ، وحَذْفُ الجارِّ ثم إيصالُ الفعل إلى المجرور به مما كَثُر استعمالُه فى القرآن والشِّعر ، فمن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا (5) ﴾ أراد : من قومه ، ومثله

---

(1) وهو رأى أبى العلاء ، أجراه على لسان الشاعر ، وقد استنكر علَى أبى علىّ الرفع . انظر رسالة الغفران ص ١٥٣ .

(2) فى هـ : « التلزُّم » وغيره مصحِّح طبعة الهند إلى « التزام » . وما فى الأصل مثلُه فى الخزانة ٤٨٠/١٠ .

(3) ويقال : لا أفعل ذلك ما سمر ابنا سمير ، وما سَمَر السَّمير ، وهو الدهر . جمهرة الأمثال ٢٨٢/٢ ، والمستقصى ٢٤٩/٢ .

(4) ذكر فى المجلس السابع والثلاثين أن هذا الكلام مرَّ به فى « التذكرة » لأبى علىّ .

(5) سورة الأعراف ١٥٥ .

قولُ الفرزدق (١) :

ومِنَّا الذى اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً

وقول رؤبة (٢) ، وذكر النبىَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم :

تحتَ التى اختار له اللهُ الشَّجَرْ

أى تحت التى اختارها الله له مِن الشجر ، يعنى الشجرةَ التى بُويع رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم تحتَها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ (٣) أى إلى درجات (٤) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ (٥) أى على عُقدة النكاح (٦) ، كما قال القائل (٧) :

---

(١) ديوانه ص ٥١٦ ، والكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ ، والأصول ١٨٠/١ ، وتفسير الطبرى ١٤٥/١٣ ، ونتائج الفكر ص ٣٣١ ، والبسيط ص ٤٢٣ ، وشرح الجمل ٤٥٢/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٥ . وهو بيت سيَّار دائرٌ فى كتب العربية ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس الثالث والأربعين . وتمامه :

وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ

(٢) هكذا فى الأصل ، وهـ . والصواب : « العَجّاج » . والبيت من أرجوزته الشهيرة التى مدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمى . ديوانه ص ٧ ، وكتاب الشعر ص ٣٩٧ ، وتفسير الطبرى ١٤٧/١٣ ، وحواشيه .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٤) وعلى هذا الوجه اكتفى مكى فى مشكل إعراب القرآن ١٠٥/١ . وقيل فى نصب « درجات » إنه حال من « بعضهم » أى ذا درجات – على حذف مضاف – وقيل : درجات مصدر فى موضع الحال ، وقيل : انتصابه على المصدر ؛ لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رفعات . وقيل : نصب على المفعول الثانى لرفع ، على طريق التضمين لمعنى بلغ ، ويحتمل أن يكون بدلَ اشتمال ، أى ورفع درجات بعضهم . والمعنى : على درجات بعض . التبيان فى إعراب القرآن ص ٢٠١ ، والبحر ٢٧٣/٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٥.

(٦) وقيل : عقدة منصوب على المصدر ، وتعزموا : بمعنى تعقدوا . وقيل : تعزموا بمعنى تنووا ، وهذا يتعدَّى بنفسه فيعمل عملَه . راجع المشكل ١٠٠/١ ، والتبيان ص ١٨٨ ، والبيان لأبى البركات الأنبارى ١٦١/١ ، وتفسير القرطبى ١٩٢/٣ .

(٧) هو أنس بن مدركة الخثعمى . الكتاب ٢٢٧/١ ، والنكت فى تفسيره ص ٣٢٠ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، والخصائص ٣٢/٣ ، والتبصرة ص ٣٠٨ ، والخزانة ٨٧/٣ ، وأنشده الميدانى فى مجمع الأمثال ١٩٦/٢ (حرف اللام) ، وقال فى شرحه : أى لا يُسوِّد الرجلَ قومُه إلا بالاستحقاق .

عزَمْتُ على إقامةِ ذى صَباحٍ لأمرٍ مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

ومِن حذف الباء قولُه تعالى : ﴿ إنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ (١) أى يُخوِّفكم بأوليائه ، فلذلك قال : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ ومِن حذْف اللامِ قوله : ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾ (٢) [أراد : ويبغُون لها عِوَجاً (٣)] ومثله : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ (٤) أى قدَّرْنا له مَنازِلَ (٥) ، وحذْفُ حرفِ الظَّرف كثيرٌ كقوله :

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِرًا (٦)

وقولِ الآخر :

فى ساعةٍ يُحَبُّها الطَّعامُ

أى يُحَبُّ فيها

بيتٌ للرضىّ

من قصيدةٍ رَثَى بها أبا إسحق إبراهيمَ بنَ هِلال الكاتبَ الصابىَّ :

إنَّ الوفاءَ كما اقْترحْتَ فلو تَكُنْ حَيًّا إذاً ماكنتَ بالمُزْدادِ (٧)

جَزَم بلو ، وليس حقُّها أن يُجزَمَ بها (٨) ، لأنها مفارقةٌ لحروف الشرط ، وإن اقتضت

---

(١) سورة آل عمران ١٧٥ .

(٢) الآية الثالثة من سورة إبراهيم .

(٣) ساقط من هـ . وهو ثابت فى المجلس الحادى والأربعين .

(٤) سورة يس ٣٩ .

(٥) وقيل : إن « منازل » منصوب على الحال ، بتقدير : ذا منازل . وقيل : مفعول ثان ؛ لأن قَدَّرْنا بمعنى صَيَّرنا . راجع المشكل ٢٢٦/٢ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والتبيان ص ١٠٨٣ ، وسيتكلم ابن الشجرى كلاماً مبسوطا على الآية الكريمة فى المجلس الحادى والأربعين .

(٦) سبق تخريجه ، هو والذى بعده فى المجلس الأول .

(٧) ديوان الشريف الرضىّ ٣٨٥/١ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس المتمّ الأربعين .

(٨) جاء بهامش الأصل حاشية : « قال أبو اليمن الكندى : ليس للرضىّ ، ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول ، ولكن لو جاء مثلُ هذا عن العرب فى ضرورات شعرهم لاحتمل منهم ؛ وذلك أن « لو » =

جواباً كما تقتضيه إن الشرطية ، وذلك أنّ حرفَ الشرط ينقلُ الماضيَ إلى الاستقبال ، ١٨٧ كقولك : إن خرجتَ غداً خرجْنا ، ولا تفعلُ ذلك « لو » وإنما تقول : / لو خرجتَ أمس خرجْنا ، وقد جاء الجزمُ بلَو فى مقطوعةٍ لامرأةٍ من بنى الحارث بن كعب (١) :

فارِساً ما غادَرُوه مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ
لَو يَشَأْ (٢) طارَ بِهِ ذو مَيْعةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْـدٌ ذو خُصَلْ
غيرَ أنَّ البأسَ مِنـهُ شِيمـةٌ وصُروفُ الدَّهرِ تَجْرِى بالأَجَلْ

= وإن كانت تطلب جواباً كما يطلبه حرفُ الشرط ليست موجبة للاستقبال كإذا ، بل يقع بعدها الماضى للماضى ، كما يقع المستقبل للمستقبل ، فلا يجزم بها ألبتة » . انتهت الحاشية ، وقد حكاها البغدادى فى الخزانة ٣٠٠/١١ .

قلت : واضحٌ من كلام ابن الشجريّ أنه لا يرى الجزم بلو ، إلّا فى الضرورة ، وواضحٌ أيضاً أن كلام أبى اليمن الكندى راجعٌ إلى كلام ابن الشجرى ، ولكنّ بعض النحويين ينسب إلى ابن الشجرى أنه يجيز الجزم بلو ، وممن قال بذلك ابن أم قاسم المرادى ، فى الجنى الدانى ص ٢٨٦ ، وابن هشام فى المغنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ ، ولم يكتف ابن هشام بذلك حتى نسب إلى ابن الشجرى أنه أنشد شاهداً على الجزم بلو قول الشاعر :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ذكر ذلك فى كتابه شرح قصيدة بانت سعاد ص ١١ ، وحكاه عنه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ص ٢٢٨ ، ولا وجود لهذا الشاهد فى أمالى ابن الشجرى . وممّن نسب إلى ابن الشجريّ جوازَ الجزم بلو ، الأشمونيُّ فى شرحه ٤٢/٤ ، وقد أحسن البغداديُّ كلَّ الإحسان حين قال : « ومانقلوه عن ابن الشجريّ من أنه حوَّز الجزم بلو فى الشعر ، غير موجود فى أماليه ، وإنما أخبرَنا بأنها جزمت فى بيت ، وقد تكلم عليه فى مجلسين من أماليه » . ثم حكى كلامَ ابنِ الشجريّ فى هذا المجلس ، والمجلس الأربعين . الخزانة ٢٩٩/١١ ، وانظر أيضا حاشيته على شرح بانت سعاد ٢٣٧/١ .

(١) وكذلك نسبت الأبيات هذه النسبة فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ١١٠٧ ، وللتبريزى ١٢١/٣ ، والحماسة البصرية ٢٤٣/١ ، ونسبت لعلقمة الفحل ، وهى فى زيادات ديوانه ص ١٣٣ . وانظر بالإضافة إلى ما ذكرت فى التعليق السابق : أسرار البلاغة ص ٥٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٧/١ ، وشرح الأشمونى ٨٢/٢ ، وشرح الشواهد للعينى ٥٣٩/٢ . والأبيات أعادها ابن الشجرى فى المجلس المتمّ الأربعين .

(٢) جاء بهامش الأصل حاشية لأبى اليمن الكندى : « ليس فى قوله : « يشا » شاهدٌ على الجزم بلو ، ولكنه مقصورٌ غير مهموز ، كما يقصر الممدود فى الشعر » ونقله البغدادى فى الخزانة . وذكر ابن هشام فى الموضعين السابقين من المغنى ، أنه على لغة من يقول : شا يشا ، بألف ، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة ، كما قيل : العألم والخأتم ، وهو من كلام ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٣ ، وانظر شرح الشافية للرضى ٣٦/٣ ، ٣٩ .

الرِّوايةُ نصب « فارس »(١) بمضمَرٍ يفسِّره الظاهرُ و « ما » صِلةٌ(٢) ، والمفسَّر من لفظ المفسِّر ، لأن المفسِّر مُتَعدٍّ بنفسه إلى ضمير المنصوب ، ولكن لو تعدى بحرف جَرٍّ أضمرتَ له من معناه دون لفظه ، كقولك : أزيداً مررتَ به ؟ التقدير : أجُزْتَ زيداً ؟ لأنك إن أضمرت مرَرْتَ ، أضمرتَ الجارّ ، وذلك ممّا لايجوز ، فالتقدير إذاً : غادَرُوا فارِساً .

ويجوز رفع « فارس » بالابتداء ، والجملة التى هى « غادَرُوه » وصفٌ له ، وغَيْرُ زُمَّيْلٍ : خبرُه ، ولا موضعَ من الإعراب فى وجه النصب للجملة التى هى « غادروه » ، لأنها مفسِّرة ، فحكمُها حكمُ الجملة المفسِّرة ، وحَسُن رفْعُ « فارس » ، بالابتداء وإن كان نكرة ، لأنه تخصَّص بالصِّفة ، وإذا نصبْتَه نصبْتَ « غيرَ زُمَّيْل » وصفاً له ، ويجوز أن يكون وصفاً للحال التى هى « مُلْحَماً » .

والمُلْحَم : الذى ألحمتْه الحربُ ، وذلك أن يَنْشَبَ فى المعركة ، فلا يتَّجه له منها مَخْرجٌ ، ويقال للحرب : المَلْحَمة ، و الزُّمَّيْل : الجَبانُ الضَّعيف ، والنِّكْسُ مِن الرجال : الذى لا خيرَ فيه ، مُشَبَّهٌ بالنِّكْسِ مِن السِّهام ، وهو الذى ينكسِرُ(٣) فُوقُه ، فيُجعَلُ أعلاه أسْفَلَه ، والوَكِلُ : الذى يَكِلُ أمرَه إلى غيره ، والمَيْعة : النَّشاط ، والمَيْعة : أوَّل جَرْى الفَرس ، والمَيْعة : أوَّل الشَّباب .

والآطال : الخَواصِر ، وواحدها : إِطِل ، وقد يُخفَّف(٤) ، وهو أحدُ ماجاء من

---

(١) هذا اختيار ابن السجرىّ ، وحكاه عنه ابن عقيل فى شرحه ٤٤٧/١ ، والأشمونى ٨٢/٢ ، والبغدادى فى الخزانة . وجاء بهامش أصل الأمالى حاشية لأبى اليمن الكندىّ أيضا : قال : « والرواية برفع « فارس » كذا رواه أبو زكريا ، عن المعرّى وغيره ، وكذا قرأناه على الشيوخ عنه » .

قلت : ورواية الرفع هذه جاءت فى شرح الحماسة للتبريزى ، الموضع المذكور – وهو أبو زكريا فى كلام الكندىّ – وكذلك جاءت فى شرح الحماسة للمرزوق .

(٢) أى زائدة .

(٣) فى هـ « وهو ينكسر » وجعلها مصحّح الطبعة الهندية : « وهو أن يكسر » .

(٤) المراد بالتخفيف هنا سكون الطاء ، ويقال فى مقابلة التثقيل الذى يُراد به تحريك الحرف . =

١٨٨ الأسماء على فِعِل ، ومنه إبِلٌ ، / وحِبِرٌ[١] ، من قولهم : بأسنانِه حِبِرٌ ، ومن الصِّفات : بِلِزٌ وهى الضَّخْمةُ من النساء ، وأتانٌ إبِدٌ ، أى مُتوحِّشة .

ولاحقُ الآطال : أى قد لَصِقت إطِلُه بأختها ، من الضُّمْر ، وجَمَعتِ الإطِلَ فى موضع التثنية ، وذلك أسهَلُ من الجمع فى موضع الوَحْدة ، كقولهم ، شابَتْ مَفارقُه ، وبعيرٌ ذو عَثانِين[٢] ، ولو قالت : لاحِقُ الإطْلَيْن ، بسكون الطاء ، أعطَتِ الوزنَ والمعنى حقَّهما .

والنَّهْدُ من الخيل : الجسيمُ المُشْرِف .

وقولها : « غيرَ أن البأس » نصبُ « غيرٍ » على الاستثناء المنقطع ، والبأسُ : الشدَّة فى الحرب ، والشِّيمة : الطَّبيعة ، وصُروفُ الدَّهر : أحداثُه .

مسألــــة

إن سُئِل عن كِلا وكِلْتا ، فقيل : لِم خالفَت إضافتُهما إلى المضمرِ إضافتَهما إلى المُظهَر ، وكان آخِرُهما فى الإضافة إلى الضمير ألفاً فى الرفع ، وياءً فى الجرّ والنصب ، وفى الإضافة إلى الظاهر ألفاً فى الرفع والنصب والجَرّ ؟

فالجواب : أنّهما لمَّا لزِمَتْهما الإضافةُ ، وقد تجاذَبهما الإفرادُ والتثنيةُ ، فكان[٣] لفظُهما لفظَ المفرد ، ومعناهُما معنى المثنَّى ، فتنزِلُ كِلا فى اللفظ منزلةَ مِعًى[٤] ، وكِلتا منزلةَ دِفْلَى[٥] ، بدلالةِ الإخبارِ عنهما بالمفرَد ، وإعادةِ الضمير إليهما مفرداً ، فى نحو

= راجع مجالس ثعلب ص ٩٨ ، وشرحه على ديوان زهير ص ١٦٣ ، وإصلاح المنطق ص ٤١٩ ، وتهذيب اللغة ٥/٥٠ ، واللسان (رحم) .

هذا وقد ذكر ابن السِّيد أن المعروف « إطْل » بالسكون ، ولم يُسمع محرَّكاً إلَّا فى الشعر . الاقتضاب ص ٢٧٣ ، وانظر الكتاب ٤/٢٤٤ ، وأدب الكاتب ص ٦١١ ، والمنصف ١/١٨ .

(١) الحبر : صفرة تشوب (٢) سبق هو والذى قبله فى المجلس الحادى عشر .

(٣) فى هـ : وكان . (٤) المعى ، بفتح الميم وكسرها مع القصر : واحد الأمعاء .

(٥) الدفلى ، بكسر الدال وسكون الفاء ، مع القصر أيضاً : شجرٌ مرٌّ أخضر ، حسنُ المنظر .

كِلا غُلاميكَ منطلقٌ ، وكِلتا جاريَتيْك حاضرةٌ ، وكِلاهما أكرمتُه ، وكلتاهما رأيتُها ونحو :

أُكاشِرُه وأعلَمُ أنْ كِلانا على ما ساء صاحِبَه حَرِيصُ(١)

و ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾(٢) حُمِلا بحُكْمِ(٣) لفظَيْهما على المفرَدات ، وبحكم معناهما على المثنَّيات ، فأُعرِبا بالإضافة إلى المظهَر بالحركات المقدَّرة ، فقيل : كِلا غلاميك وكِلتا جاريتيك ، فى الرفع والنصب والجر ، فحُكِم بأنَّ على الألف ضمَّةً مقدَّرة ، فى الرفع ، وفتحةً فى النصب ، وكسرةً فى الجر ، كما يقدَّر ذلك فى عَصا زيدٍ ، / وذكرى محمَّدٍ ، واستُعمِلا فى الإضافة إلى الضميرِ على هيئة المثنَّى ، فكانا فى ١٨٩
الرفع بالألف ، وفى الجرّ والنصب بالياء ، وإن كانت الألفُ فى كِلاهما والياء فى كليهما ليستا بحَرْفَىْ تثنية ، بل هما فى موضعِ لامِ الفعلِ ، والألفُ فى كلتاهما ألفُ التأنيث ، انقلبت ياءً فى موضع الجرّ والنصب ، فقد خالَف حكمُ هذين الاسمين فى الإعراب حُكْمَ سائرِ أسماءِ العربيّة .

ويتوجّه [فيهما(٤)] سؤالٌ آخر ، فيقال : فلِمَ حُمِلا على حُكم المفرَدات فى إضافتهما إلى المظهر ، وعلى حكم المثنَّيات فى إضافتهما إلى المضمر ؟

فالجواب عن هذا : أن الإعرابَ بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف ، والاسمُ الظاهر أصلٌ للمضمر ، فأُعطيا الإعرابَ الأصليَّ فى إضافتهما إلى الأصل الذى هو المظهَر ، وأُعطيا شكلَ إعراب التثنية الذى هو إعرابٌ فَرْعيٌّ ، فى إضافتهما إلى

---

(١) نسب فى الكتاب ٧٣/٣ ، ٧٤ ، لعدىّ بن زيد ، وكذلك فى شرح أبياته المختصر للنحاس ص ٢٢٤ ، وإن ذكر « عديًّا » فقط . ولم أجده فى ديوان عدى بن زيد المطبوع ببغداد ، والبيت ينسب لعمرو بن جابر الحنفى ، كما فى حماسة البحترى ص ١٨ ، ودلَّنا عليه محقق المقتصد ١٠٤/١ ، وانظر تخريجه فى كتاب الشعر ص ١٢٧ .

(٢) سورة الكهف ٣٣ .

(٣) فى هـ : « لحكم » هنا ، وفى الموضع التالى . وقوله : « حُمِلا » جواب « لمَّا » المتقدّم .

(٤) ليس فى هـ .

الفَرع الذى هو المضمَر[(١)] . فتأمَّلْ ما استنبطتُه لك فى هاتين اللفظتين حقَّ التأمل ، فهو مِن أعجب ما ألقَتْه أفئدةُ العربِ على ألسنتِها . آخر المجلس .

* * *

(١) حكى هذا الوجهَ مع بعض تغيير فى العبارة : أبو البركات الأنبارى ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » الإنصاف ص ٤٥٠ . والأنبارى تلميذ ابن الشجرى ، ولست أعلم لماذا لم يصرح بنسبة هذا الوجه لشيخه ، وهو لم يُعرف عن غيره من المتأخرين !

المجلس التاسع والعشرون

وهو مجلس يومِ الثلاثاء ، التاسعَ من شوال ، من سنة ستٍّ وعشرين وخمسمائة .

بيت للأخطل[(١)] :

إنَّ العَرارةَ والنُّبوحَ لِدارِمٍ والمُسْتَخِفُّ أخوهُمُ الأثْقالا

قال أبو علىّ فى بعض أماليه : أنشدَناه إبراهيمُ بن السَّرىّ الزّجاج ، وذكَر أن الرواية فى « المُسْتخِفّ » بالنصب وبالرفع ، فأما « الأثقال » فخارجٌ من الصِّلة ، ومنتصبٌ بمضمَرٍ دلَّ عليه المستخِفّ ، انتهت الحكايةُ[(٢)] عن الزجّاج .

وهذا جميعُ ماذكره فى البيت ، فى الجُزء الذى وقع إلىّ ، ولعلّه قد استوفى القولَ / فيه فى موضع آخر[(٣)] . ١٩٠

وذكر أبو سعيد السِّيرافىُّ فى شرح الكتاب أنّ نَصْبَ « المستخِفّ » بالعطْف على اسم إنّ ، ورَفْعَه بالابتداء والاستئناف .

وأقول : إنك إذا جعلْتَه مبتدءًا ، فهو بمعنى الذى استَخَفَّ ، أو الذى يَسْتَخِفّ ،

---

(١) ديوانه ص ١١٦ ، والعسكريات ص ٢٠٨ ، والبصريات ص ٨٨٨ ، والمخصص ٢/٩٠ - وحكى إعراب أبى علىّ - والصاهل والشاحج ص ٦٧٣ ، واللسان (نبح - عرر) .

(٢) فى هـ : حكايته .

(٣) زاد أبو علىٍّ فى العسكريات ، قال : ولو أنشد منشدٌ بالجرّ لكان أسْوغَ ، فانتصب المفعول بما فى الصلة ، ولم يحتج بأن تقدِّر له ناصبًا آخر .

و « أخوهم » خبره ، والعائد على الألف واللام المضمرُ فى مُستخِفّ ، و « هم » من « أخوهم » عائدٌ على دارِم ، لأنه اسمُ قَبيلة ، فكأنه قال : والذى يستخف الأثقالَ أخوهم ، إلا أنه لمّا أخّر الأثقال ، بطَلَ انتصابُها بالمستخِفّ ، للفصلِ بالخبر الذى هو أخوهم ، بينَها وبين المستخِفّ ، لأن الفَصْلَ بالأجنبىّ أخّرها من الدخول فى صِلة الألِف واللام ، فوجب أن يُضمِرَ لها ناصباً من لفظِ(١) المستخِفّ ، فكأنه قال بعد قوله : « والمستخِفّ أخوهم » : يَستخِفّ الأثقالَ .

ومَن نَصب المستخِفّ ، فبالعطف على العَرارة ، وأُخوهم معطوفٌ على خبر إنّ ، وهو قوله : « لِدارم » ونظيرُه قولك : إن المالَ لزيد وعمراً صديقُه ، وتقديره : إن المالَ كائنٌ لزيد ، وإن عمراً صديقُه .

وأسهلُ مِن هذا عند أبى سعيد أن تكونَ الألفُ واللام بمعنى الذين ، فيرتفع أخوهم بمستخف ، ارتفاعَ الفاعلِ(٢) بفعله ، و « هم » من « أخوهم » عائدٌ على الألف واللام ، و « الأثقال » داخلةٌ فى صِلَةِ المستخِفّ ، فكأنه قال : وإنّ الذين يستخف أخوهم الأثقال لِدارم ، أى إن لِدارم القومِ الذين يستخفُّ بعضُهم الأثقال ، أى فِيهم قبيلة يستخفُّ بعضُها الأثقال .

وأسهلُ من هذا عندى أن ترفع المستخفّ بتقدير : وهُم المستخِفُّ أخوهم الأثقالا ، والمضمَر المقدَّرُ عائد [على دارم ، وهُم من « أخوهم » عائدٌ(٣)] على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخفُّ أخوهم الأثقالا .

---

(١) فى هـ : نفس .

(٢) فى الأصل : « العامل » وتحت العين عينٌ أخرى صغيرة ، علامة الإهمال . وليس بشىء .

(٣) ما بين الحاصرتين ليس فى الأصل .

١٩١ والعَرارة : الكَثرةُ والعِزّ ، والعَرارةُ فى غير هذا : سُوءُ الخُلُق ، والعَرارة : / واحدةُ العَرار : شجرٌ طيِّبُ الرِّيح .

والنُّبوحُ : ضَجَّةُ الناسِ وجَلَبتُهم .

ومِثلُ الفصلِ فى هذا البيت قولُ الكُميت :

كذلِك تِيكَ وكالنَّاظِراتِ صَواحِبُها مايُرَى المِسْحَلُ(١)

شبَّه ناقَته بِعَيْرٍ عانةٍ(٢) ، وشبَّه صواحِبَ ناقتِه من الإبل بأُتُن العَيْر ، فالمعنى : كذلك الحِمارُ تلك الناقة ، والناظِرات : بمعنى المُنتظِرات ، مِن قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ(٣) ﴾ فهذا لا يكون إلا بمعنى ينتظرون ، لأن النَّظرَ الذى بمعنى الإبصار لا يقع إلّا علَى الأعيان ، ومنه قولُ الشاعر فى مَرْثِية(٤) :

هَلَ آنتَ ابنَ ليلَى إنْ نظَرْتُكَ رائحٌ مَعَ الرَّكْبِ أوغادٍ غَداةَ غَدٍ مَعِى

والنَّظرُ المرادُ به الانتظارُ بمنزلة الانتظارِ فى التعدِّى ، والذى يُراد به الإبصارُ يتعدَّى بالجارّ ، كقوله تعالى : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ(٥) ﴾ .

---

(١) ديوانه ٣٥/٢ ، عن الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ .

(٢) العانة : جماعة حمر الوَحْش . قال الجاحظ فى (ماله رئيسٌ من الحيوان) : « فأما الإبل والحمير والبقر ، فإن الرياسة لفحل الهجمة ، ولعيْر العانة » . الحيوان ٤١٩/٥ ، ويقال : « فلانٌ على عانة بكر بن وائل : أى جماعتهم وحُرْمتهم . وقيل : هو قائمٌ بأمرهم » اللسان (عون) . والعرب تسمِّى السيِّد العظيم من الرجال عَيْراً ، وإنما قيل للسيِّد من الرجال عيرٌ ؛ لأنه شُبِّه بالحمار فى الصيد ، إذ كان أجلَّ مايُصطاد . شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥٠ ، وللنحاس ص ٥٦٠ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٧١ .

(٣) سورة الزخرف ٦٦ ، وانظر الآية ١٨ من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٤) هو أرطاة بن سُهَيَّة يبكى ولده . والبيت فى التعازى للمدائنى ص ٣٥ ، والتعازى والمراثى للمبرّد ص ١٣٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ص ٨٩٤ ، والصاهل والشاحج ص ٣٣٩ ، هذا وللشريف الرضى بيتٌ شبيه بهذا ، وهو قوله يرثى قاضى القضاة أبا محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف :

هلَ آنت مُجيبى إن دعوتُ بأنَّةٍ وهلْ أنتَ غادٍ بعد طولِ مدًى معِى

ديوانه ٦٤١/١ . وقد أعاد ابن الشجرى بيت أرطاة فى المجلس السابع والخمسين .

(٥) سورة الأنعام ٩٩ .

والمِسْحَلُ : الحِمار ، واشتقاقُه مِن السَّحِيل ، وهو النَّهِيق ، وقوله : « مايَرَى المِسْحَلُ » كان حقُّه أن يُقدَّم على المبتدأ ، الذى هو صَواحِبُها ، لأنه فى المعنى معمولٌ للناظرات ، فلما قُدِّم صَواحبُها عليه ، لم يَرَ أهلُ العربيّة نصبَه إلا بمضمَر يدلُّ عليه ماتقدَّم ، لأن الفصلَ بينَه وبينَ الناظِرات يمنع مِن دخولِه فى صِلة الألِف واللام ، فهو مع الفصل خارجٌ عندَهم من الصِّلة ، محمولٌ على فِعلٍ مقدَّر ، كأنه لما قال : وكالناظِرات صَواحِبُها ، أضْمَر ينتظِرْن ، والمعنى : وصَواحِبُ هذه الناقةِ مِثلُ الأُتُن المُنتظراتِ مايَراه العَيْرُ مِن الوُرُود ، ليفعَلْن كفِعله ، ومثلُه قولُ الشمّاخ[1] :

وهُنَّ وُقُوفٌ ينتَظِرْنَ قَضاءَهُ بِضاحِى عَذاةٍ أمْرَه وهْوَ ضامِزُ

أى ينتظِرْنَ قضاءَه أمْرَه ، وهو وُرودُه بهنّ ، والضَّاحِى من الأرض : الظاهرُ البارِز ، والعَذاة : الأرضُ الطيِّبةُ التربةِ ، والكريمةُ النَّبتِ ، والضَّامِز : الرجلُ
١٩٢ السَّاكِت ، شبَّهه فى إمساكه عن النُّهاق به ، والضامِزُ من الإبل : المُمسِكُ عن / الجِرَّة .

وفى البيت فصلٌ بالظَّرف الأجنبىّ ، بين المصدرِ ومنصوبِه ، لأنّ قولَه : « بِضاحى عَذاة » متعلِّقٌ بوُقُوف أو يَنتظِرْن ، فهو أجنبىٌّ من المصدر الذى هو « قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخَر[2] ، كأنه لما قال : « ينتظرن [قضاءَه[3]] بضاحى عَذاة » أضمرَ « يَقْضِى » ، فنصَب به « أمرَه »[4] ، ومن ذلك

---

(١) ديوانه ص ١٧٧ ، وتخريجه فى ص ٢٠٥ ، وزِد عليه : المقتضب ١٥/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٧٢ ، والمقرب ١٣٠/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٦٤/٧ .

(٢) فى هـ : آخر .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء فى « بضاحى » متعلّقة بقضائه ، لا بوقوف ولا بينتظرن ؛ لئلّا يفصل بين « قضاءه » و « أمره » بالأجنبى . قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره « أمرَه » معمولًا لقضى محذوفا ؛ لوجود مايعمل » . هذا كلام ابن هشام فى المغنى ص ٥٩٥ ، ولكنه نقضه فى =

قولُ المتنبى[(١)] :

يُعْطِى فلا مَطْلُهُ يُكَدِّرُها   بِها ولا مَنُّهُ يُنكِّدُها

أراد : فلا مَطْلُه بها ، فلمَّا فصَل بالأجنبىّ ، بين المصدر والباء ، أضمرَ للباء ماتتعلَّق به ، بعد قوله : يكدِّرها ، وتقديره : لا يَمطُلُ بها ، ومِن هذا الضَّرب فى التنزيل : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ[(٢)] ﴾ المعنى : إنه على رَجْعه يومَ تُبْلَى السرائرُ لَقادِر ، ولمَّا فَصل خبرُ إنّ بين المصدر الذى هو الرَّجْع ، وبين الظَّرف ، بطَل[(٣)] عملُه فيه ، فلزِم إضمارُ ناصبٍ مِن لفظِ الرَّجْع ، فكأنه قيل : يَرجِعُه يومَ تُبْلَى السرائر .

والمَطْل بإنجازِ الوعْد ، مأخوذٌ من قولهم : مَطَلْتُ الحديدةَ : إذا ضرَبْتَها بالمِيقَعة لِتَطُولَ ، وشبَّهوا بذلك إطالةَ العِدات ، والمَنُّ بالنِّعمة : التَّقريعُ بها .

وكلُّ ماخرج إلى طالِبه بشِدَّةٍ فهو نَكِدٌ ، وقولُه عزَّ مِن قائل : ﴿ وَالَّذِى خَبُثَ لَايَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا[(٤)] ﴾ قيل معناه : قليلًا عسيراً .

والهاءاتُ مِن قوله : يُكدِّرها ويُنَكِّدُها ، عائدةٌ على الأيادى من قوله :

= كتابه شرح بانت سعادٍ ص ٩٤ ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضاءه محذوفاً مبدلًا من قضاءه المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ؛ لأن الباء ومجرورها متعلقان بينتظرن ، ولا يفصل المصدرُ من معموله » . انتهى كلامه . وواضحٌ أن هذا الكلام الأخير يرجع إلى كلام ابن الشجرى ، والفرق بينهما أن ابن الشجرى يقدّر المحذوف أو المضمر « يقضى » وابن هشام يقدّره « قضاء » .

(١) ديوانه بالشرح المنسوب إلى العكبرى ٣٠٤/١ ، وفيه كلام ابن الشجرى بحروفه ، من غير عَزْو .

(٢) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٣) ممن قال بعدم بطلان العمل ، وأن « يوم تبلى » منصوب برَجْعِه : الزمخشرىُّ ، ورَدَّه عليه ابنُ هشام . راجع الكشاف ٢٤١/٤ ، والمغنى ص ٥٩٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، وما ذهب إليه ابنُ الشجرى من أن التقدير : « يرجعه يوم تُبْلَى السرائر » سبق إليه ابنُ جنى فى الخصائص ٤٠٢/٢ .

(٤) سورة الأعراف ٥٨ .

له أيادٍ إلَىّ سابقةٌ[(١)]

وليس يريد بقوله : « فلا مَطْلُه يُكَدِّرُها » وقوله : « ولامَنُّه يُنكِّدُها » أن له مَطْلًا لايُكَدِّر ، ومنًّا لا يُنكِّد ، وإنما أراد انتفاءَ المَطْلِ والمَنِّ عنه ألْبتَّةَ ، ومِن هذا الضَّرب قولُ امرئ القيس[(٢)] :

على لاحِبٍ لايُهْتَدَى بمَنارِهِ … إذا سافَهُ العَوْدُ الدِّيافِيُّ جَرْجَرَا

لم يُرِدْ أن فيه[(٣)] مَناراً لا يُهْتَدَى به ، ولكنّه نفَى أن يكونَ به مَنار ، والمعنى لا مَنارَ فيه فيُهْتَدَى به ، ومنه قولُ الآخَر فى وصفِ مَفازة :

لا تُفْزِعُ الأرْنَبَ أهوالُها … ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ[(٤)]

١٩٣ / لم يُرِد أنَّ بها أرانِبَ لاتُفْزِعُها أهوالُها ، ولا ضِباباً غيرَ مُنْجَحِرة ، ولكنه نَفى أن يكونَ بها حَيوان .

فحقيقةُ المعنى أنها أيادٍ لايُكَدِّرُها مَطْلٌ ، ولا يُنكِّدُها مَنٌّ .

وقولُ امرئ القيس : « على لاحِب » : أى على طريقٍ واضح ، ويُقال له : لَحْبٌ أيضاً ، والمَنار : جمع مَنارة ، وأصلُها مَنْوَرَةٌ ، مَفْعَلَة مِن النُّور ، وسُمِّيت بذلك لأنها فى الأصل : كلُّ مُرْتفِع عليه نار ، ولذلك قالوا فى جمعها : مَناوِرُ .

---

(١) تمامه : أُعَدُّ مِنها ولا أُعَدِّدُها

(٢) ديوانه ص ٦٦ ، والخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، والخزانة ١٩٣/١٠ .

وهذا الضَّربُ من البيان قائمٌ على أن العرب قد تنفى عن شيءٍ صفةً مّا ، والمراد نفى ذلك الشيء أصلا . ويسمّيه ضياء الدين بن الأثير : عكس الظاهر ، وهو نفيُ الشيء بإثباته . انظر المثل السائر ٢٥٧/٢ . وقد كشفه أبو الفتح بن جنى ، فى الموضع المذكور من الخصائص ، وانظر أيضاً أمثلةً له فى الكامل ٣٣٥/١ ، والكشاف ٤٧٠/١ ، فى تفسير الآية (١٥١) من سورة آل عمران ، ومنال الطالب صفحات ١١٢ ، ٢١٥ ، ٤٢٤ . وشرح الحماسة ص ١٢٠ ، والبيان والتبيين ٢٨٥/١ ، والإنصاف لابن السِّيد ص ١١٨ .

(٣) فى هـ « فيها » .

(٤) البيت لعمرو بن أحمر ، وهو فى ديوانه ص ٦٧ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠ ، وزِد عليه : شرح المفضليات ص ٥٩ ، وشرح الحماسة للتبريزى ١١٥/١ ، ٢٣٥ ، ١٥٨/٢ ، ٩٠/٣ ، ١٣٣/٤ ، والمراجع المذكورة من قبل .

وسافَهُ : شَمَّه ، ومصدرُه السَّوْف .

والعَوْدُ : البعيرُ الهَرِم ، وجمْعُه عِوَدَةٌ ، وقد عَوَّد البعيرُ : إذا صار عَوْداً ، وذلك بعدَ بُزولِه بأربع سنين ، واشتقاقُه مِن عادَ يعُودُ ، لأنه لعلوِّ سِنِّه يَعُودُ فى الطُّرُق مِراراً .

والدِّيافىُّ : منسوبٌ إلى دِياف ، قريةٍ بالشام ، وقيل : بالجزيرة ، وقيل : بل دِيافٌ أنْباطٌ بالشام ، وفتحَ بعضُهم أوَّلَه .

والجَرْجَرةُ : صوتٌ يُردِّده البعيرُ فى حَنْجَرته ، وإنما يُجَرْجِر فى الطريق إذا شمَّه ، لِما يَعْرِف مِن شِدَّته وصُعوبةِ مَسْلَكه .

وممَّا وقعَ الفصلُ فيه بين المصدَر وما اتَّصل به فى المعنى ، فوجَب حَملُه على فِعلٍ يدلُّ عليه المصدر قولُ المتنبى (١) :

وفاؤكما كالرَّبع أشجاهُ طاسِمُـهْ   بأنْ تُسعِدَا والدَّمْعُ أشْفاهُ ساجِمُهْ

قوله : « بأنْ تُسْعِدَا » متعلِّق فى المعنى بالوفاء ، لأنه أراد : وفاؤُكما بأن تُسْعِدا كالرَّبع ، فلما فصَل بينَهما بأجنبىّ ، وجب عندَ النحويين تعليقُه بمُضمَر ، تقديرُه عند أبى الفتح : وفَيْتُما بأن تُسْعِدا ، والمعنى : وفَيْتُما بإسعادى وفاءً ضَعِيفًا ، ولذلك شَبَّه وفاءَهما بالرَّبْع الدارس .

قال أبو الفتح : كلَّمتُه وقتَ القراءة فى إعراب هذا البيت ، فقلتُ له : بأىِّ شىءٍ تتعلق الباءُ من « بأنْ » ؟ فقال : بالمصدر الذى هو وفاؤُكما ، فقلت له : وبِما ارتفع « وفاؤكما » ؟ فقال : بالابتداء ، فقلت : وما خَبرُه ؟ فقال : كالرَّبْع ، فقلت : وهل / يصحُّ أن تُخبرَ عن اسمٍ وقد بقيتْ منه بقيَّةٌ ، وهى الباء ومجرورُها ؟ فقال : هذا ١٩٤ لا أدرِى ماهو ، إلا أنه قد جاء فى الشعر له (٢) نظائر ، وأنشدنى :

---

(١) ديوانه ٣٢٥/٣ ، والخصائص ٤٠٣/٢ ، والمغنى ص ٥٩٦ . وشرح أبياته ١٦٧/٧ ، وأمالى ابن الحاجب ١٠٩/٣ . والفتح على أبى الفتح ص ٢٧٣ ، وشرح مشكل شعر المتنبى ص ١٦٧ – ١٦٩ ، وتفسير أبيات المعانى من شعر أبى الطيب ص ٢٢٣ .

(٢) فى الأصل : « وله » ولم ترد الواو فى هـ ، وديوان المتنبى ، الموضع المذكور .

لَسْنا كمَنْ حَلَّتْ إيادٍ دارَها تَكْرِيتَ ترقُبُ حَبَّها أن يُحصَدَا (١)

أى لسنا كإيادٍ ، فدارها الآن ليست منصوبةً بحلَّتْ هذه ، وإن كان المعنى يقتضى ذلك ، لأنه لا يُبدَل من الاسم إلا بعدَ تمامه (٢) ، وإنما هى منصوبةٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه « حَلَّت » الظاهرة ، كأنه قال فيما بعد : حَلَّت دارَها ، انتهى كلام أبى الفتح .

ومعنى البيت أنه خاطبَ صاحِبَيْه ، وقد كانا عاهَداه بأن يُسعِداه ببكائهما عندَ رَبْع أحِبَّته ، فقال : وفاؤكما بإسعادِى مُشْبِهٌ للرَّبْع ، ثم بيَّن (٣) وجْهَ الشَّبه بينَهما بقوله : « أشْجاه طاسِمُه » يعنى أن الرَّبْعَ إذا تقادَم عَهدُه فدَرَس ، كان أشْجَى لزائره ، أى أبْعَثَ لشَجْوه ، أىْ لحُزنه ، لأنه لا يتَسَلَّى به المحبُّ ، كما يتسلَّى بالرَّبْع الواضِح ، وكذلك الوفاءُ بالإسعاد إذا لم يكن بدَمْعٍ ساجِمٍ [أى هامِلٍ ، كان أبعثَ للحزن ، فأراد آبكيا معى بدمعٍ ساجم] (٤) فإن الدمعَ أشْفَى للغليل إذا سَجَم ، كما أن الرَّبعَ أشْجَى للمحبِّ إذا عَفا وطَسَم ، كما قال جرير (٥) :

لاتَطْلُبَنَّ خُؤُولَةً فى تَغْلِبٍ فالزِّنْجُ أكْرَمُ مِنْهُمُ أخْوالا

غَضِبت العبيدُ من الزِّنْج ، وقالوا : مَنْ يَعْذِرُنا مِن ابن الخَطَفَى ؟ مَن لنا بمَن (٦) يَرُدُّ عليه ؟ فقال رجلٌ منهم ، يقال له : سَفِيحُ (٧) بن رَباح ، مولَى بنى ناجِية : أنا

(١) للأعشى . ديوانه ص ٢٣١ ، واستقصيت تخريجه فى كتاب الشعر ص ٢٧٢ ، وأنشده أبو على أيضا فى العسكريات ص ٢٠٩ ، والبغداديات ص ٣٦١ ، وابن جنى فى الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣

(٢) تكلم عليه الجوهرى فى الصحاح (منن) .

(٣) بعض هذا الكلام للواحدى . راجع شرحه على الديوان ص ٣٧٣ .

(٤) ساقط من هـ وهو فى شرح أبيات المغنى ، الموضع السابق ، حكاية عن ابن الشجرى .

(٥) ديوانه ص ٦٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل . وانظر نقائض جرير والأخطل ص ٨٨ ، والكامل ص ٦٨٨ ، ٨٦٢ . ولا صلة بين قول جرير وقول المتنبى ، إلّا أن تكون فى توجيه أفعل التفضيل فى البيتين « أشْجَى » و « أكرم » فكما أريدت المبالغة فى تأثير الربع الدارس على المحبّ ، فكذلك أريدت المبالغة فى وصف تغلب باللؤم ، بأن الزنج أكرم منهم خؤولةً وصِهْراً .

(٦) فى هـ : من .

(٧) هكذا فى الأصل وهـ ، وضبط فى الأصل بفتح السين وكسر الفاء . وقد اختلف فى اسم هذا =

لكم [به] [1] ثم قال :

إنّ الفرزدقَ صَخرةٌ مَلْمومَةٌ طالَتْ فليس تنالُها الأوعالا [2]
قد قِسْتُ شِعْرَكَ ياجريرُ وشِعْرَه فقَصُرْتَ عنه ياجريرُ وطالا
ووزَنْتُ فَخْرَكَ ياجريرُ وفَخْرَهُ فخفَفْتَ عنه حينَ قُلْتَ وقالا
الزَّنْجُ لو لاقَيْتَهُمْ فى صَفِّهِمْ لاقَيْتَ ثَمَّ جَحاجِحاً أبْطالا
/ كان ابنُ نَدْبَةَ [3] فيكُمُ مِن نَجْلِنا وخُفافُ المُتَحَمِّلُ الأثقالا ١٩٥

قولهم : « مَن يَعْذِرُنا مِن ابنِ الخَطَفَى » أى مَن يأتِينا بعُذْرٍ منه فيما قال ؟ أى ليس له فى ذلك عُذر [4] ، وقولهم : مَن لَنا بمَنْ يَرُدُّ عليه ؟ يقال : مَن لى بِكذا ؟ : أى مَن كافِلٌ لى به ؟ وقولُ سَفِيح : أنا لَكُم به ، أى كافلٌ لكم بمَن يَرُدُّ عليه .

ويقال : صَخرةٌ مَلْمُومةٌ ومُلَمْلَمَة ، إذا كانت صُلْبةً مُستديرة .

والأوعال : تُيوسُ الجِبال ، واحدها : وَعِلٌ ، وجمْعُه فى الكثرة وُعُولٌ ، وأُنْثاه أُرْوِيَّةٌ ، وجَمْعُها أُرْوَى وأراوَى ، مثل عَذارَى .

وانتصابُ الأوعال بطالَتْ ، أى طالت الصَّخرةُ المشبَّهُ بها الفرزدقُ الأوعالَ ، فليس تنالُها الأوعالُ ، وإنما قال هذا ، لأنّ مَأوَى الوَعْلِ قُلَلُ الجِبال .

وطال هذه : أصلها طَوَلَ ، مفتوح العين ، فلذلك تعدَّت ، والأخرى التى نقيضها

= الرحل واسم أبيه اختلافاً كثيرا . راجع حواشى كتاب العربية ، ليوهان فك ص ٣٦ ، والمراجع التالية فى تخريج الأبيات .

(١) ليس فى هـ .

(٢) الأبيات من قصيدة أوردها الجاحظ فى رسائله ١/١٩٠ (رسالة فخر السُّودان على البيضان) وذكر بعضها المبرّد فى الكامل ص ٨٦٢ ، والبيت الأول فى أمالى المرتضى ٢/٢٢٤ ، واللسان (طول) . وانظر الموضع السابق من نقائض جرير والأخطل . والمقتضب لابن جنى ص ٨٣ .

(٣) ضبطت النون فى الأصل بالفتح ، وهو صحيح ، وتضبط بالضمّ أيضا . راجع مقدمة ديوان خفاف ابن ندبة ص ٧ ، و « ندبة » اسم أمه ، وكانت سوداء حبشية .

(٤) وقيل : معنى من يعذرنى من فلان ؟ أى مَن يقوم بعذرى إن أنا جازيته بسوء صنيعه ، ولا يلزمنى لوما على ما يكون منى إليه . وتقول : عذرتُه من فلان ؛ أى لمتُه ولم أَلُمْ هذا . راجع مقاييس اللغة ٤/٢٥٣ ، واللسان (عذر) ، وهذان التفسيران أقرب مما ذكره ابن الشجرى .

قَصُر أصلها طَوُل ، بضمّ العين ، واسم الفاعل منها طَوِيل ، ومِن الأُولى طائِل ، يقال : طاوَلَنى فطُلْتُه ، أى غَلَبْتُه فى الطُّول ، وقال : فليس تنالُها ، ولم يقل : فليستْ ، لأنه أضمرَ فى « ليس » الشأن .

وقيل : بل شَبَّه « ليس » بما ، فأخلاها مِن ضمير ، كما قالوا : « ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ »(١) .

ويقال : قِسْتُ الشىءَ بالشىء : أى قدَّرْتُه به ، وقوله : « قِسْتُ شِعرَك وشِعرَه » تَحتمل الواو أن تكونَ عاطفةً ، وأن تكونَ بمعنى مع ، وأن تكون بمعنى الباء ، كما قالوا : اشتريت الحُمْلان : حَمَلًا ودِرْهما(٢) ، يُريدون بِدرهم .

والبَطَل : الشُّجاع ، وألزموه فى الجمع مِثالَ أفعال ، كما قالوا فى الاسم : أرسان [وأقلاب(٣)] وأقلام وأقتاب ، فلم يجاوزوا ذلك ، ومصدرُه البُطولة والبَطالة ، وفِعله بَطُل ، مثل ظَرُف ، واشتقاقُه فيما زعموا مِن البُطلان ، قالوا : لأنه الذى تَبْطُلُ عنده الدماء(٤) .

١٩٦ / والجَحْجاح : السِّيد ، وقياس جَمْعه : جَحاجِيح ، ويَحذفون الياءَ ويُعوِّضون

---

(١) هذا من شواهد النحو النثرية السيّارة . راجع الكتاب ١٤٧/١ ، والمجلس الأول من مجالس العلماء للزجاجى ، وفيه قصة الشاهد وتخريجه . وانظر أيضاً كتاب الشعر ص ٧ .

(٢) إلّا أنك لما عطفته على المنصوب انتصب بالعطف عليه . راجع الأزهية ص ٢٤٢ ، وتمثيله بالرفع . وانظر الكتاب ٣٩٣/١ ، وكتاب الشعر ص ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، وهو فى المغنى ص ٣٩٧ ، بالنصب « بعتُ الشاءَ شاةً ودِرهماً » .

(٣) زيادة من هـ . وهو جمع « قُلْب » بضم القاف وسكون اللام ، وهو لُبُّ النخلة وشحمُهَا . ويبقى أن هذا المِثال دخيل على سائر ماأورده المصنّف من أمثلة مفرد هذا الجمع ، فكل ماذكره من وزن « فَعَل » بفتح الفاء والعين .

(٤) تمام هذا التفسير : « فلا يدرك عنده ثأر » كما فى اللسان (بطل) ، وقيل سُمِّى بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته ، أو لبطلان العظائم به ، كما قال الفيومى فى المصباح . وأفاد ابن فارس أن مادة (بطل) ترجع إلى أصلٍ واحد ، وهو ذهاب الشىء وقلّةُ مكثه ولبثه . قال : « والبطل الشجاع ، قال أصحاب هذا القياس : سُمّى بذلك لأنه يعرّض نفسه للمتالف ، وهو صحيح » . المقاييس ٢٥٨/١ .

منها تاءَ التأنيث[١] ، فيقولون : جَحاجِحَة ، وحَذْفُ الياء مع ترك التعويض جائزٌ فى الشِّعر ، وأجازه بعضُهم فى غير الشعر .

والنَّجْلُ : الوَلد [يقعُ على الواحد وما جاوزه من العدد ، كالنّسْلِ ، وتناجَلَ القومُ وتناسَلُوا وتوالَدُوا[٢]] .

و « خُفاف » هو ابن نَدْبة ، فلا يجوز أن يكونَ ارتفاعُه بالعطف عليه ، لأنّ عطفَ الشيء على نفسِه غيرُ جائز ، ولكنّك ترفعُه بالابتداء ، و « المُتَحمِّل » خبره ، ولك أن تجعلَه خبرَ مبتدإٍ محذوف ، والمتحمِّلُ صِفتُه ، يريد : وهو خُفافٌ المتحمِّلُ .

آخر المجلس .

* * *

(١) سبق هذا فى المجلس الحادى والعشرين .

(٢) ساقط من هـ .

المجلس الموفِى الثلاثين

وهو مجلس يومِ الثلاثاء ، السادسَ عشر من شوال ، سنةَ ستٍّ وعشرين وخمسمائة .

مسألة

إن قيل : لِمَ لَزِم حذفُ النون من اسمِ الفاعل إذا اتَّصلت به الكافُ والهاء ، ونظائرُهما من الضمائر ، فى قولهم : مُكرِماك ومُكرِموك ، وضارِباه وضارِبُوه ، ولم يقولوا : مُكرمانك ولا مُكرمونك ، ولا ضارِبانه ولاضارِبونه ، كما قالوا فى الفعل : يُكرمانك ويُكرمونك ، ويَضربانه ويَضرِبونه ؟

فالجواب : أنَّ بينَ النُّونين فرقاً ، وذلك أن النونَ فى الفعل إعراب ، فهى تثبُت إذا اتصل الفعلُ بمضمَر أو مظهَر ، علامةً للرفع ، وتسقطُ فى الجزم والنصب ، والنونُ فى الاسم إنما هى بدلٌ من حركة الواحِدِ وتنوينه ، فهى تسقط إذا أضفتَه إلى اسمٍ ظاهرٍ ، كقولك : مُكرِما زيدٍ ، ومُكرِمو عمرٍو ، وتثبُت إذا حملتَه على الفِعل فقلت : مكرمانِ زيداً ومكرمون عمراً ، فإذا اتصل بالضمير اعتزَمَت العربُ على حذفها ألْبَتَّةَ ، فقالوا : مكرماك ومكرموك ، وضارباه وضاربوه ، قصَروه فى هذه الحال على الإضافة ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾[1] و﴿ إِنَّا رادُّوهُ إِلَيْكِ

---

(١) سورة العنكبوت ٣٣

وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (١) .

١٩٧ / وعِلَّة ذلك عند النحويين أنّ الحذفَ لزِم النونَ فى هذا الوجه ، حملًا لها على التنوين ، كأنهم لما ألزموا التنوينَ الحذْفَ ، فى قولهم : مُكرِمُك وضارِبُه ، فلم يقولوا : مكرِمُنْك ولاضارِبُنْه ، ألزموا النونَ الحذفَ ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك ، ولا ضاربانه ولا ضاربونه ، قالوا : وإنما لزِم حذفُ التنوين مع الضمير لأنه مُماثِلُه ، من حيث كان التنوين مما لاينفصل ، كما أن هذا الضميرَ وُضِع متَّصلًا ، فلا ينفصِل ، وكرهوا (٢) الجمعَ بينه وبين التنوين ، كما كرِهوا الجمعَ بين حرفين لمعنًى واحد ، كالجمع بين إنّ ولام التوكيد ، وبينَ حرفِ النداء ولامِ التعريف ، ولمَّا كان هذا الضرب [من الضمير] (٣) يلْزَمه الاتِّصالُ ، وكان التنوين يُحذَف مع الاسم الظاهر حذفَ جوازٍ ، فيقال : ضاربُ زيدٍ ، حُذِف مع هذا الضمير حذْفَ وُجوب ، فقيل : ضارِبُك ، ولم يقولوا : ضارِبُنْك ، كما قالوا : ضارِبٌ زيداً ، لأن زيداً ونحوه ممّا وُضِع منفصِلًا قائماً بنفسه ، والكافُ ونحوُها ممّا وُضع متَّصلًا ، لا يقوم بنفْسه ، ولمَّا وجب عندهم حذفُ التنوين لِما ذكروه ، حُمِلت النونُ على التنوين ، فأُلْزِمت الحذفَ فى الموضع الذى لَزِم فيه حذفُ التنوين .

وأقول : إنّ فى العِلّة التى ذكَرها النحويُّون نظراً ، من حيث كان الشَّبهُ العارضُ بينَ التنوين والضميرِ غيرَ مانعٍ من الجَمع بينَهما ، كما لم يمتنع الجمعُ بينَ هذا الضميرِ ونونِ التوكيد الخفيفة ، فى نحو : لا يُطْغِيَنْكَ مالُك ، ﴿ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ

(١) الآية السابعة من سورة القصص .

(٢) فى هـ : فكرهوا .

(٣) زيادة من هـ .

لَا يُوقِنُونَ ﴾[(١)] فى قراءة مَن خَفَّف النون ، وحُكمُ هذه النون حكمُ التنوين فى أنه لا ينفصِل .

وأقول أيضًا : إن النونَ التى تُزاد فى التثنية والجمع ، وإن كانت تُوافقُ التنوين ، فى
١٩٨ أنها تُحذَف فى الإضافة ، فإنها تُخالفه بثبُوتها فى مواضعَ لا يثبت فيها التنوين ، فمن ذلك ثبوتُها مع الألف واللام ، فى نحو : الزيدان والزيدون ، وفى النداء فى قولهم : يازيدان ويازيدون ، وفى باب التَّبرِئة فى نحو : لا زيدَيْنِ عندى ، ولا زيدِينَ ، وإذا كانت النون مخالفةً للتنوين بثُبوتها فى هذه الأماكن ، فليس بمستنكَرٍ أن يجوزَ ثباتُها مع الضمير ، وإن لم يَجُز ثباتُ التنوين .

والجوابُ الذى خطَر لى فى امتناع ثُبوتِ التنوين والنون مع الضمير : أن اتصال الاسم بالاسم يُوجِبُ عَملَ الأوّلِ فى الثانى ، ولا يخلو الأوّلُ من أن يكونَ جامداً أو مشتَقًّا أو مضارِعاً للمشتقّ ، والجامدُ على ضربين ، مصدرٌ وغيرُ مصدر ، فغيرُ المصدر : كَجَملٍ وَجَبلٍ وجَعْفر ، فهذا الضربُ لا يعملُ فيما اتَّصل به إلا الجرَّ ، تقول : جملُ زيدٍ ، وجبلا طَيِّئٍ[(٢)] وجَعْفَرُو[(٣)] عشيرتِكم ، إلا ما كان من ذلك مِقدارًا ، وما أشْبَهَ المِقدار ، فإنه يَنْصِب النَّكراتِ من أسماء الأجناس على التمييز ، كقولك : قَفِيزٌ بُرًّا ، ومَنوانِ سَمْنًا ، والمصدرُ يعمل الجرَّ بحقِّ الأصل ، لأنه فى الجمود بمنزلة الجَمل والجَبل وجَعفر ، ويعمل النصبَ بحقِّ الشَّبه بالفعل ، كقولك : ضَرْبُ زيدٍ ، وضربٌ زيدًا ، وكذلك المشتقُّ يعمل الجرَّ بحقِّ الاسميّة ، ويعمل النصبَ بحقِّ مشابهته للفعل ، وهو أسماءُ الفاعلين وأسماءُ المفعولين ، ونحوهما من الصِّفات ، تقول : ضاربُ زيدٍ ، وضاربٌ زيداً ، وضاربا بكرٍ وضاربانِ بكرًا ، وضارِبو أخيك وضاربونَ أخاك ، والمضارع للمشتقّ أسماء العَدد ، من نحو عشرين وثلاثين ، ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون وعشرين ، كما تقول : ضاربون وضاربِين ، فهذا

---

(١) آخر سورة الروم . وهى قراءة ابن أبى عبلة ، ويعقوب . البحر المحيط ١٨٢/٧ .
(٢) هما أجأ وسَلْمَى .
(٣) فى هـ « وجعفر » بالإفراد .

الضربُ يعمل الجرَّ والنصبَ ، فالجرُّ فى المعارِف والنكرات ، والنصبُ فى النكراتِ خاصَّة ، تقول فى الجر : تلك عِشرُو زيدٍ ، وهذه عِشرُو رَجُلٍ آخَرَ[1] ، وقبضت خَمْسِيك ، وخَمْسِى بكرٍ ، وخَمْسِى رجلٍ غيرِه ، وفى النصب : عندى عشرون ١٩٩ رجلًا ، وقبضت خمسين درهماً ، فقد بان لك أنَّ عملَ الاسمِ الجرَّ حُكمٌ تُوجِبه الإضافةُ ، والإضافةُ مختصٌّ بها الاسمُ دونَ الفعل ، وعملَه النصبَ عارضٌ طرأ عليه بمُضارعتِه الفِعل ، فوضَح أنّ عملَه النَّصبَ فرعٌ علَى عملِه الجَرَّ [لأنَّ عملَه الجرَّ][2] بحقِّ الأصل ، وعملَه النصبَ بحقِّ الشَّبهِ بالفعل ، ألا ترى أن الأسماءَ المعربةَ لا يمتنع شيءٌ منها من عمل الجَرِّ ، والجوامدُ منها العاريةُ من شَبَهِ الفعل وما ضارعَ الفعلَ ممتنعةٌ[3] مِن عمل النَّصب ، فلما كانت الإضافةُ جائزةً فى جميعها ، والنصبُ يجوز فى بعضها دونَ بعض ، علِمْتَ أن عملَها النصبَ فرعٌ على عملها الجَرّ ، ولمّا كان اسمُ الفاعل يتَّصل بالمفعول تارةً بحقّ الأصل ، كقولك : ضاربُ زيدٍ ، وتارة بحقّ الفَرْع ، وهو شِبْهه بالفعل ، كقولك : ضاربٌ زيداً ، ثم اتَّصل بالضمير ، ألزمه الضميرُ الأصلَ الذى هو الإضافة ، لأن الضميرَ يردُّ مااتصل به إلى أصله ، فلذلك وجَب حذفُ التنوينِ والنون ، فقيل : ضارِبُك وضارباك وضاربوك ، فاعرِفه .

ويَزيدُ هذا القولَ وضوحاً قولُهم فى باب النداء وبابِ التبرئة : إن الاسمَ الطويلَ مضارعٌ للمضافِ ، من أجل طوله ، فلذلك انتصب فى البابين ، كما ينتصب المضافُ ، فقيل : ياضارباً زيداً ، كما قيل : ياضاربَ زيدٍ ، ولا ضارباً رجلًا عندى ، كما قيل : لا ضاربَ رجلٍ ، وإذا كان الاسمُ الطَّويلُ مشبَّهاً بالمضاف ، فالمُشبَّه فرعٌ على ماشُبِّه به ، فقد بيَّن لك هذا أن عملَه النصبَ فرعٌ على عمله الجَرَّ ، فلذلك ردَّ الضميرُ اسمَ الفاعل إلى عمل الجَرّ ألْبتَّةَ .

---

(١) فى الأصل : أُخَرَ .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) فى هـ : غير ممتنعة .

وإن شئتَ قلت : إن الاسمَ المشتقَّ فرعٌ على الجامد [لأن المشتقَّ مأخوذٌ من الفعل ، والأفعالُ فروع على الأسماء ، لأنها مأخوذة من مصادرها ، والأسماء الجوامدُ من نحو : رجل وحمار وفرس وزيد وجعفر ، لاتعمل النصبَ ؛ لعدم شبهها بالفعل ، فهى مقصورة فى العمل على الجرّ ، بحكم نيابتها عن حرفه ، وإذا ثبت بما ذكرته أن المشتقّ الذى هو اسم الفاعل ونحوه فرع على الجامد](1) والجامدُ لا يعمل إلا الجَرّ ، والجرّ يحدث عن الإضافة ، وكان اسمُ الفاعل يعمل فى الأسماء الظاهرة ، جرًّا ونصباً ، ألحقه اتصالُه بالضمير بالأصول التى هى الجوامد ، وذلك لأنّ الضميرَ قد
٢٠٠ ثبَت أنه / فرعٌ على المظهر ، فلم يَجمعُوا بين فرعَيْن ، عملِ النصب والضَّمير ، ويدلُّك على أن الضميرَ يَرُدُّ ما اتصل به إلى أصله أنك تقول : أعطيتكمو دِرهماً ، وإن شئت قلت : أعطيتكم ، فحَذَفْتَ الواو ، وإثباتُها هو الأصل ، فإذا قلت : الدرهمُ أعطيتكموه ، ردَّه اتصالُه بالضَّمير إلى أصله ، ولم يَجُزْ غيرُ ذلك ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾(2) وكذلك أكرمتموا هنداً ، وأكرمتُم ، بإثبات الواوِ وحذفها ، فإن قلت : هندٌ أكرمتموها ، أثبتَّ الواوَ لا غير ، كما قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِى أُورِثْتُمُوهَا ﴾(3) .

تعريبُ بيتٍ للأخطلِ(4) :

كانتْ منازِلَ أُلّافٍ عَهِدْتُهُمُ ... إذ نحن إذ ذاك دُونَ الناسِ إخوانا

خبرُ المبتدأين اللذين هما « نحن وذاك » محذوفان ، أراد : عهدتُهم إخواناً إذ نحن مُتَألِّفون(5) أَوْ متآخُون ، يدلُّ على التقدير الأول ذِكرُ الأُلّاف ، وعلى الثانى ذِكرُ

(1) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ ، وهو سقطٌ كبير كما ترى .
(2) سورة هود ٢٨ .
(3) سورة الزخرف ٧٢ .
(4) ليس فى ديوانه المطبوع ، وقد سبق إلى نسبته إليه أبو علىٍّ فى كتاب الشعر ص ٢٨٤ ، وانظر مزيد تخريج فى حواشيه .
(5) هكذا جاء مضبوطاً فى الأصل بتشديد اللام المكسورة ، وكذلك فى أصول كتاب الشعر .

الإخوان ، وأراد إذ ذاك كائنٌ ، ولا يجوز أن يكون « إذ ذاك » خبر « نحن » لأن ظروفَ الزمان لا يصحُّ الإخبارُ بها عن الأعيان ، فلو قلت : زيدٌ أمسِ ، لم تحصُلْ بذلك فائدة ، و « إذ » الأولى ظرفٌ لعهدتهم ، وأما الثانية فيعمل فيها الخبرُ المقدَّرُ الذى هو مُتَآلِّفون أو متآخُون .

وأما قوله : « دونَ الناسِ » فيَحْتَمِل أن يكون العاملُ فيه « عهدتهم » ويَحتمِل أن تعلِّقَه بالخبر المضمَر ، كأنك قلت : مُتآلِّفون دون الناس ، ويجوز أن تعلِّقه بمحذوفٍ غيرِ الخبر المقدَّر ، على أن يكون فى الأصل صفةً لإخوان ، كأنه قال : عهدتهم إخواناً دون الناس ، أى[(١)] مُتصافِين دون الناس ، فلما قُدِّم على الموصوف صار حالًا ، وجاز أن تجعلَه وصفاً لعَيْن وحالًا منه ، لأنه ظرفٌ مكانىٌّ .

فإن قيل : إلامَ توجَّهت الإشارةُ بذاك ؟ فالجواب : إلى التَّجاوُر الذى دلَّ عليه ذِكرُ المنازِل .

تعريب قول المتنبى[(٢)] : ٢٠١

كَفَى ثُعَلًا فخراً بأنك مِنهُمُ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَدَهْرٌ لأَنْ أمسَيْتَ مِن أهلِه أَهْلُ

الكِفاية : بلوغُ الغاية فى الشىء ، فقولُهم : كفاكَ به رجلًا ، وهو كافِيك مِن رجل : معناه قد بلَغ الغايةَ فى خِصال المدح ، وفلانٌ كافٍ : إذا قام بالأمر ، وانتهى إلى الغاية فى التدبير ، ويَكْفِى ويُجزِئُ ويُغنى بمعنًى واحد ، فهذا يتعدَّى إلى مفعول واحد ، كقولك : يكفِينى درهمٌ ، وكفانى قُرْصٌ : أى أجزأنى وأغنانى عن كلِّ[(٣)] قُرصٍ آخر ، وعن بعضِ قُرْصٍ [آخر][(٤)] فأما كفَى المتعدِّى إلى مفعولين ، فى نحو : كفيتُ

---

(١) فى هـ : أو .
(٢) ديوانه ١٩٠/٣ ، والمغنى ص ١١٣ ، وشرح أبياته ٣٤٥/٢ .
(٣) فى الأصل : أكل .
(٤) زيادة من هـ .

فلاناً شرَّ فلان ، فمعناه منعْتُه منه وحُلْتُ بينَه وبينَه ، ومنه فى التنزيل : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾[1] فهما مختلِفان معنًى وعملًا ، فمِن الضَّرب الأول قولُه :

كفَى ثُعَلًا فخراً بأنك منهمُ

فثُعَلًا مفعول به ، وفخراً تمييز ، والفاعل أنَّ بصِلتها ، والباء مَزِيدة ، كما زِيدت فى ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[2] وفى زيادتها فى كَفَى بالله قولان : أحدهما قولُ الزجّاج[3] ، وهو أنه دخله معنى اكتَفُوا بالله ، والقول الآخر[4] « أنها دخلتْ لتأكيدِ الاتِّصال ، لأن الاسمَ فى قولك : كَفَى اللهُ ، يتصِلُ بالفِعل اتصالَ الفاعلية ، فإذا قلت : كفى بالله ، اتصل اتِّصالَ الإضافةِ واتصالَ الفاعلية ، وفعلوا ذلك إيذاناً بأن الكفايةَ من الله سبحانه ليست كالكِفاية من غيره ، فى عِظَم المنزِلة ، فضُوعِف لفظُها لتضاعُف معناها » فإذا قلت : كفى بزيدٍ عالماً ، حملته على معنى اكتفِ به .

وثُعَل : رَهْطُ الممدوح ، بطنٌ من طيِّئ ، وثُعالةُ : مِن أسماء الثعلب .

وأَهْل هاهنا : معناه مستأهِلٌ ومستحِقٌّ ، فلذلك عَلَّق به « لأَنْ أمسيْتَ من أهله » لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوَّى باللام ، فى وصوله إلى المفعول ، وإن كان فعلُه متعدّيًا بنفسه ، كقولك : ظلمَ فلانٌ فلاناً ، وهو ظالِمٌ له ، وكذلك استحَقَّ فلانٌ هذا الصُّنعَ ، واستأهله ، وهو مستحِقٌّ له ومستأهِلٌ له ، ولو قلت : مستحِقُّه
٢٠٢ ومستأهِلُه ، وهو / ظالمه ، لم يكن إيصالُه[5] بنَفْسِه فى الحُسْن كإيصاله باللام ، فلذلك

(١) سورة البقرة ١٣٧ .
(٢) جزء من آية كريمة ، فى مواضع كثيرة من الكتاب العزيز ، وقد علقت عليها فى المجلس الثالث عشر .
(٣) معانى القرآن ٥٧/٢ ، فى توجيه الآية (٤٥) من سورة النساء .
(٤) هو قول الرمانى ، كما ذكر البغدادى فى شرح أبيات المغنى .
(٥) فى هـ : اتصاله ..... كاتصاله .

جاء فى التنزيل : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾(١) وممّا جاء فيه أهلٌ فى معنى مستأهِل ، قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾(٢) أى ومُسْتأْهِلِيها .

وقد رُوِى فى « دهر » الرفعُ والنصب ، فالرفعُ روايةُ ابن جِنّى والرَّبَعىّ ، والنصبُ رواية الشاميّين ، وعليها اعتمد المَعَرِّى .

قال أبو الفتح : ارتفع « أهل » لأنه وصفٌ لدهر ، وارتفع « دهر » بفعلٍ مضمَر دلَّ عليه أوَّلُ الكلام ، فكأنه قال : ولْيَفْخَرْ دهرٌ أهلٌ لأن أمسيْتَ من أهله ، لايتَّجه رفعهُ إلّا على هذا ، لأنه ليس قبلَه مرفوعٌ يجوز عطفُه عليه ، ولا وجهَ لرفعه بالابتداء ، إلّا على حذْف الخبر ، وليس فى قُوّة إضمار الفِعل هاهنا ، انتهى كلامه(٣) .

والمعرِّى أسقطَ حكمَ الرفع ، وذلك أنه قال : وبعضُ الناس يرفع « دهراً » ولا ينبغى أن يُلْتفَتَ إليه ، وعَطَفَ(٤) « دهراً » على « ثُعلًا » ورفع « أهل » بتقدير : هو أهلٌ ، وحكايةُ اللفظِ الذى قدَّره للنصب : كَفَى ثُعَلًا فَخْراً أنك منهم ، وكفى دهراً هو أهلٌ لأن أمسيْتَ من أهله أنه أهلٌ ، لكونك من أهله . وهذا قولٌ فيه إسهابٌ كما تَرَى ، وتكلُّفٌ شاقٌّ ، والرفع ، وإن كان فيه تكلُّفُ إضمارِ فعلٍ ، أقربُ متناوَلًا وأصحُّ معنًى ، وأكثرُ فائدةً .

وحمَلَ الربعىُّ نصْبَ « دهر » على أنه معطوفٌ على اسم إنّ ، وأهلٌ خبرٌ عنه ، أى كفى ثُعَلًا فخراً أنك منهم ، وأن دهراً أهلٌ لأن أمسيْتَ من أهله ، وهذا القولُ بعيدٌ مِن حصول فائدة ، ثم قال : والرفعُ أجودُ ، عَلَى : ولْيَفْخَرْ دهرٌ ، وهو روايتى ، والنصبُ روايةٌ شاميّة ، ذكرتُها لِتُعْرَفَ .

---

(١) سورة فاطر ٣٢ ، وراجع ماتقدم فى المجلس العاشر .

(٢) سورة الفتح ٢٦ .

(٣) الفتح الوهبى ص ١٢٦ ، وهو الشرح الصغير لديوان المتنبى ، وابن الشجرى كأنه ينقل من الشرح الكبير .

(٤) وهذا رأى ابن فُورَّجة أيضا . راجع كتابه الفتح على أبى الفتح ص ٢٥٠ ، وذهب ابن سيده إلى ماذهب إليه ابن جنى . انظر شرح مشكل شعر المتنبى ص ٥٦ . وانظر تفسير أبيات المعانى ص ٢٠٧ .

فهذه جملةُ الأقوال فى رفع « دهر » ونصبِه ، وإن رفعتَه بالابتداء وأضمرْتَ له خبراً مدلولًا عليه بأوّل الكلام ، فليس بضعيفٍ وإن كان نكرةً ، لأنه[1] متخصِّصٌ بالصِّفة ، والتقدير : ودهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهله فاخِرٌ بك .

٢٠٣ وأما قول / أبى الفتح إنه ليس قبلَه مرفوعٌ يجوز عطفُه عليه ، فقولُ مَن لم يُنْعِم النَّظَر ، وقَنَع بأوّل لَمْحة ، فقد يجوز عطفُ « دهر » على فاعِل كَفَى[2] ، وهو المصدرُ المقدَّر ، لأن « أنَّ » مَع خبرها هاهنا بمعنى الكَوْن ، لتعلُّقِ « منهم » باسم الفاعل المقدَّر الذى هو كائن ، فالتقدير : كفَى ثُعَلًا فخراً كونُك منهم ، ودهرٌ مستحِقٌّ لأن أمسيْتَ من أهله ، أى وكفاهم فخراً دهرٌ أنت فيه ، فأراد أنهم فَخَرُوا بكونه منهم ، وفَخَرُوا بزمانه لنَضارةِ أيامه ، كما قال أبو تمام[3] :

كأنَّ أيّامَهُمْ مِن حُسْنِها جُمَعُ

والعادةُ جاريةٌ فى الكلامِ والشِّعر بمدحِ زمانِ الممدوحِ ، وذمِّ زمانِ المذموم .

وَعُطِف « دهر » وهو اسمُ حدثٍ على الكون المقدَّر ، وهو اسمُ حدث ، ودهرٌ موصوفٌ بصفةٍ فيها ضميرٌ عائدٌ على اسم إنّ ، وهو التاء من « أمسيْتَ » فهذا وجهٌ فى الرفع ، صحيحُ المعنى ، ليس فيه تقديرُ محذوف ، والأوجُهُ المذكورةُ عمَّن عزَوْتُها إليهم ليس فيها وجهٌ خالٍ مِن حذْف ، إلا الوجهَ الذى ذهَب إليه الرَّبعِىّ فى النَّصب ، وهو قولٌ لا تَصْحَبُه فائدة ، فأبو الفتح والرَّبعِىّ قدَّرا فِعْلًا لرفع « دهر » والمعرِّى قدَّرَ مبتدأً لرفع « أهل » وقدَّر المعرِّىُّ أيضاً لنصب دهر ما حكيتُ لك لفْظَه الشاقّ .

---

(١) فى المغنى ص ١١٤ – عن ابن الشجرى – : لأنه قد وُصِف بأهل .

(٢) نسب الواحدىُّ فى شرحه لديوان المتنبى ص ٧٢ ،اهذا الوجه إلى ابن فُورّجة ، ولم أجده فى الموضع الذى ذكرته من كتاب ابن فورّجة : الفتح على أبى الفتح . على حين ينسبه ابن هشام إلى ابن الشجرى . راجع الموضع السابق من المغنى .

(٣) ديوانه ٩١/٤ ، وديوان المعانى ١٧٧/٢ ، وصدر البيت :

ويضحك الدهرُ منهم عن غطارفة

ويتّجه عندى فى إعراب البيت بعدَ هذا وجهٌ لم يذهب إليه مَن تقدَّم ، كما لم يذهبوا[(١)] إلى عطف « دهر » على فاعل « كَفَى » ، وهو أنك ترفعُ الفخر بإسناد « كَفى » إليه ، وتُخْرِجُ الباء عن كونها زائدة ، فتجعلها مُعَدِّيةً متعلقةً بالفخر ، وتجرُّ « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » [بتقدير[(٢)]] المبتدأ الذى تقدَّم ذكره ، فيصير اللفظ : كفَى تُعَلًّا فخرٌ بكونك منهم ، وبدهرٍ هو أهلٌ لأن أمسيْتَ من أهله ، والمعنى أنهم اكتَفُوا بفخرهم [به[(٢)]]وبزمانه عن الفخرِ بغيرهما .

* * *

(١) قد ذكرت قريباً أن الواحدىَّ عزا عطف « دهر » على فاعل « كفى » إلى ابن فُورَّجة ، وأنى لم أجده فى كتابه المطبوع .

(٢) ساقط من هـ فى الموضعين . وهو فى شرح أبيات المغنى ٣٥١/٢ ، عن ابن الشجرى . هذا وعبارة ابن هشام فيما حكاه عن ابن الشجرى أَبْيَنُ ، قال : « وتُقدِّر أَهْلًا خبراً لِهُوَ محذوفاً » المغنى ص ١١٤ .

المجلس الحادى والثلاثون

٢٠٤ / وهو مجلس يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال سنة ست وعشرين وخمسمائة .

مسألة(١)

الخِلافُ فى اسم المفعول مِن الثلاثىّ المعتلّ العين ، نحو : قال وباع وخاف وهاب . الاسمُ المبنىُّ للمفعول مِن هذا الضَّرب يَلْحَقُه الإعلال ، كما لَحِق فِعلَه ، واسمَ الفاعِلِ منه ، والإعلال فى الباب مُختلِف ، فمنه قَلْبٌ فقط ، وذلك فى الماضى واسم الفاعل ، ومنه نَقْلٌ فقط ، وذلك فى نحو : يَقُول ويَبِيع ، ومنه قلْبٌ بعد نَقْل ، وذلك فى [نحو يخاف ويهاب ، ومنه حَذْفٌ بعد نَقْلٍ ، وذلك فى](٢) مثال الأمر ، وفى الاسم المبنىّ للمفعول ، لأن أصله ممَّا عينُه واو : مَقْوُول ومَخْوُوف ، فنَقَلُوا الضمة مِن عينِه إلى فائه ، فالتقى ساكنان ، العينُ وواوُ مفعول ، فحذفوا أحدَهما ، فصار إلى مَقُول ومَخُوف ، فمذهب الخليل وسيبويه أن المحذوفَ واوُ مفعول ، ومذهبُ أبى الحسن الأخفش أن المحذوفَ هو العين ، فوزنُه على قولهما : مَفُعْلٌ ، وعلى قوله : مَفُول ، وأصلُه ممّا عينُه ياء : مَبْيُوع ومَهْيُوب ، فلما نُقِلت ضمةُ عينه إلى فائه ، ثم

---

(١) عالج ابن الشجرى شيئاً من هذه المسألة فى المجلس السابع عشر ، ويأتى عنها كلام فى المجلس السادس والأربعين . وانظر الكلام عليها فى الكتاب ٣٤٨/٤ - ٣٥٠ ، والمقتضب ١٠٠/١ - ١٠٣ ، والأصول ٢٨٣/٣ ، والمنصف ٢٨٢/١ - ٢٩١ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، ٦٦/٢ ، ٤٧٧ ، والتبصرة ص ٨٨٧ ، وشرح الشافية ١٤٧/٣ ، والممتع ص ٤٥٤ ، ٤٦٢ . وشرح المفصل ٦٦/١٠ ، ٦٧ . وقد أفرد ابن جنى لهذه المسألة رسالة سماها « المقتضب فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين » . وهى مطبوعة .

(٢) ساقط من هـ .

حُذِف على مذهب الخليل وسيبويه واوُ مفعول ، أُبدِل من الضمَّة المنقولِة كسرةٌ ، فقيل : مَبِيع ومَهِيب ، مَخافةَ أن تنقلب الياءُ لسكونِها وضمِّ ما قبلها واواً ، فيقال : مَبُوع ومَهُوب ، فيلتبس ذواتُ الياء بذوات الواو ، والأخفش يزعُم أن الياء من مَبِيع ونحوه ، أصلُها واو مفعول ، لأن الياء التى هى عينٌ سقطت فى قوله ، فكَرِهوا أن يقولوا : مَبُوع ، فتُوافق ذواتُ الياء ذواتِ الواو فى اللفظ ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، فصارت واو مفعول ياءً ، فوزن مَبِيع على المذهب الأول : مَفِعْل ، وعلى مذهب الأخفش : مَفِيل .

فمِن حُجّة الخليل وسيبويه أنّ حذْفَ واو مفعول الزائدة أولَى مِن حذْفِ / حرفٍ ٢٠٥
أصلٍ ، وهو مع كونه أصلًا مُتَحصِّنٌ بكونه عيناً سابقاً للزائد .

ومِن جواب الأخفش عن هذا القول : أنَّ واو مفعول وإن كانت زائدة ، فإنها زِيدت لمعنًى ، فوجب المحافظةُ عليها ، وقد وجدناهم حذَفوا الأصل وأبْقَوا الزائد ، والأصلُ سابقٌ للزائد ، وذلك فى قول مَن قال : تَقِ الله ، قال عبد الله بن همّام السَّلُولىّ :

زِيادتَنا نُعمانُ لاتَنْسَيَنَّها   تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذى تَتْلو (١)

وقالوا فى الماضى : تَقَى ، وفى المستقبل : يَتَقِى ، والأصل : اتَّقَى واتَّقِ ويتَّقى ، فأسقطوا التاء التى هى فاء ، وأبقوا تاءَ افتعل ، لأنها لمعنًى ، فوزن تَقِ [تَعِ] (٢) وتَقَى تَعَل ، ويَتَقِى يَتَعِل ، وإذا كانوا قد حذَفوا الفاءَ وهى سابقةٌ للزائد ، والفاءُ أقوى من

---

(١) البيت فى نوادر أبى زيد ص ٤ ، ٢٧ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٩٨ ، وأمالى القالى ٢٧٩/٢ ، والأضداد لأبى الطيب ص ٣٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٦ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ٢٥٠/١ واللسان (بسل – وق) وغير ذلك كثير .
والنعمان فى البيت : هو ابن بشير الأنصارى رضى الله عنه .

(٢) سقط من هـ .

العين ، وأبعدُ من الاعتلال ، وأثبتوا[(١)] الزائدَ لأنه لمعنًى ، فحذْفُ العين وإثباتُ الحرف الزائد لمعنًى أسهلُ .

ومِن جواب الخليل وسيبويه عن هذا أنَّ واوَ مفعول ليست وحدَها دالَّةً على وضْعِه للمفعول ، ولكنّها والمِيمَ مشتركان فى ذلك ، ودلالةُ الميم أقوى من دلالتها عليه ، ألا تراها تنفردُ بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة ، نحو مُخرَج ومُدَحْرَج ومُستَخْرَج ، وليست الواو كذلك ، وإذا كان حكمُ الميم حكمَ الواو فى هذا المعنى ، جاز حذفُ الواو ، اجتزاءً بإحدى الدلالتين .

وليس احتجاجُ الأخفش بحَذْف التاء من اتَّقَى ، وإثبات التاء الزائدة ، بلازِمٍ ، لأن تاءَ افتعل علامةٌ مفردة ، فلو سقطَتْ بطَل المعنى الذى زِيدت له ، فليس حكمُ الزيادتين لمعنًى حكْمَ الزيادة الواحدة .

فمِن جواب أبى الحسن عن هذا : أن الزيادةَ التى لمعنًى إذا شَرِكتْها[(٢)] فى الدلالة عليه زيادةٌ أخرى ، جَرَتا مَجْرى الزيادة الواحدة ، لأن الدلالةَ تحصل بمجموعِهما
٢٠٦ معاً ، وإذا حصلت الدلالةُ / بمجموعهما ، لم يَجُز أن تُحذفَ إحداهما ، كما لم يَجُز أن تُحذفَ الزيادةُ المفردة ، إذ[(٣)] كان وقوعُ الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة ، فلو جاز أن تُحذَف إحداهما ، وجب حذْفُ الأخرى معها ، كما أنهم لمَّا حذفوا إحدى الزِّيادتين فى سَعْدان ونحوه للترخيم ، أتبعوها الأخرى .

فمِن جواب سيبويه والخليل عن هذا : أننا إذا جعلْنا حُكمَ الزيادة حكْمَ الأصل فى باب الحذف ، لم يلزمْنا أكثرُ من ذلك ، وقد وجدْناهم استجازُوا حذْفَ بعضِ

---

(١) فى الأصل : فأثبتوا .

(٢) فى هـ : أشركتها .

(٣) فى هـ : إذا .

الحروف الأُصول ، لدلالة ما يَبْقى على مايُلْقَى ، كحذْفهم النونَ فى لم يَكُ ، والياءَ فى لا أَدرِ(١) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾(٢) وإذا استجازوا ذلك فى الأصول ، كان فى الزيادة أَجْوَزَ ، فإن لم يكن أَجْوَزَ كان الزائد مساوياً للأصل فى هذا ، فإذا ساغ حذْفُ بعض الحروف الأصلية ، لدلالة الباقى عليه ، كذلك يجوز حذْفُ بعضِ الزائد ، لدلالة الباقى منها عليه .

وقوله : إن الحرفين اللذين زِيدا معاً لمعْنًى ، لو جاز حذفُ أحدِهما تبعه الآخر ، كالزائدين فى سَعدان ونحوه : غيرُ لازم ، لأن السين والتاء زِيدا معاً فى باب استفعل ، وقد قالوا : اسْطاعَ يَسْطيع ، فحذفوا إحداهما لأن الباقيةَ تدلُّ على المحذوفة ، وهما فى كونهما زائدين معاً لمعْنًى ، كالميم والواو فى مفعول .

وشيءٌ آخرُ ينفصل به جِنسا الزِّيادتين ، وهو أن الزيادتين فى مفعول وقَعَتا متفرِّقَتَيْن غيرَ متطرِّفَتَيْن ، والألف والنون فى مَرْوان ونحوِه ، وقعا مُتلاصِقَيْن(٣) متطرِّفين فلما وقعا بهذين الوصفين كان الحذفُ أغلبَ عليهما ، إذ كان الطَّرَفُ موضعاً تُحذَف فيه الأصولُ فى الترخيم والتكسير والتحقير ، فقد افترق حُكما جِنسى الزيادتين بما بيَّنتُه لك .

ويَزِيدُ ذلك عندك وضوحاً ، أن مَن حذف ياءَىِ النَّسَب(٤) لياءَىِ النَّسَب ، فقال / فى النسب إلى بُخْتِيٍّ : بُخْتِيٌّ ، لم يَحذِف الألفَ من يَمانٍ ونحوِه ، إذا نُسب إليه ، ٢٠٧
وإن كانت الألفُ كإحدى اليائين مِن يَمَنِيٍّ ، قد(٥) زِيدت هى والياءُ جميعاً لمعنًى ، وإنما

---

(١) يأتى الكلام عليها إن شاء الله فى المجلس الثالث والخمسين .

(٢) الآية الرابعة من سورة الفجر .

(٣) فى هـ : متلاصقتين متطرفتين .

(٤) قال المبرد : « فإن كانت الياء زائدة مثقلة فلا اختلاف فى حذفها لياء النسب ، وذلك قولك فى النسب إلى بُخْتِيٍّ : بُخْتيٌّ فاعلم . وإلى بخاتِيَّ : بخاتِيٌّ فتصرف ؛ لأن الياء الظاهرة ياءُ النسب » المقتضب ١٣٨/٣ ، وانظر التبصرة ص ٦٠٣ ، والمقرب ٥٤/٢ .

(٥) فى هـ : وقد .

أجمعوا فى النَّسَب إلى يَمانٍ على يَمانىٌّ ، حيث انفصلت الياءُ عن الألف ، كما انفصلت واوُ مفعولٍ عن ميمه .

ومما احتجَّ به الأخفش : أن العينَ لمّا دخلتْ عليها ألفُ فاعِل ، لحقها الإعلالُ بالإبدال أو الحذف ، فالإبدالُ إبدالُهم الهمزةَ من الواو والياء ، فى قائلٍ وبائع ، والحذْفُ فى قول بعض العرب : شاكُ السِّلاح ، برفع الكاف ، وأصله شائِك ، فاعِلٌ من الشوكة ، وهى الحَدّ ، فوزْنُه فى هذا القول : فال ، ومن قال : شاكِى السلاح ، قدَّم اللامَ على العين ، فمثاله : فالِع ، ولَحِقها الإعلالُ فى الماضى بالقَلْب ، وفى المستقبل بالنقل ، وإذا كانت قد أُعِلَّت فى اسم الفاعل بالقَلْب أو الحذف ، وفى الفعل بالقَلْب أو النَّقْل ، فكذلك أُعلَّت فى اسم المفعول بالحذف .

والجواب : أنها قد أُعِلَّت فى اسم المفعول بالنَّقْل ، قياساً على نَقْلِها فى يَقُول ويَبِيع ، فكما نُقِلَتْ حركَتُها فى يَقُول ويبيع ، إلى الفاء ، كذلك نُقِلت فى مَقُول ومَبِيع ، فمَن ادَّعى زيادةً على هذا فعليه الدليل .

ومِن حُجّته أيضاً : أن العين هى التى لَحِقها الحذفُ فى قُلْ وبِعْ ، فكذلك هى التى حُذِفت فى مَقُول ومَبِيع .

والجواب : أنَّ هذا لا يلزَم ، لأنّ الساكنَ الثانى فى قُلْ وبِعْ ، حرفٌ صحيح ، وإذا اجتمع حرفُ عِلّة وحرفُ صِحّة فحَرْفُ العِلّة أولى بالحذفْ ، والساكنان فى مفعول متساويان فى الاعتلال .

ومن حُجَّته : أن الساكنين إذا التقيا فى كلمة ، حُذِف الأوّل منهما ، كحَذْف الياء من قاضٍ ، دون التنوين .

٢٠٨ وهذا لا يلزَمُ ؛ لأن التنوينَ عَلَمٌ للصَّرف ، فلو حُذِف / التبس المُنصرِف بغير المُنْصرِف ، ولا دليلَ عليه لو حُذِف ، كدلالة الميم فى مَقُول ومَبِيع على أنه اسمُ

مفعولٍ ، فلذلك وجب حذفُ ياء قاضٍ ، دون التنوين ، ولأن الكسرةَ قبل يائه تدلُّ عليها ، ولأن التنوينَ حرفٌ صحيح ، وقد تقدَّم أن الساكنين إذا التقيا وأحدُهما معتلٌّ وقع الحذف بالمُعتلّ .

ومن حُجَج أبى الحسن أيضاً : أن واوَ مَفْعول لو كانت هى المحذوفة ، وقع بذلك لَبْسٌ ، بين اسمِ المفعول والمصدر الذى جاء على المَفْعِل ، كالمَسِير والمَبِيت .

وهذا القولُ ليس بشىء ، لأن هذا النحوَ من المصادر إنما يُوافِق اسمَ المفعول ، مما عينُه ياء ، فى هِجائه وزِنَته ، على قول الخليل وسيبويه ، فالمصدرُ واسمُ المفعول فى مذهب الخليل وسيبويه ، مِثالُه بعد النَّقْل مِن مَفْعِل : مَفِعْل ، مكسور الفاء ساكن العين ، وهما متّفقان على مذهب الأخفش فى الهِجاء ، وإن كانا مختلِفين فى الزِّنَة ، فوزن مَبِيع فى قوله ، إذا أردت به اسمَ المفعول : مَفِيل ، وإذا أردتَ به المصدر : مَفِعْل ، بكسر الفاء وسكون العين ، فاللفظُ فى كِلا القولين واحِد ، وإن اختلفا فى التقدير ، فكيف يقع لَبْسٌ بين المصدرِ واسمِ المفعول فى مذهب الخليل وسيبويه دُونَ مذهبِه ؟ ولا فرق بينَهما على المذهبين فى اللفظ ، ثم إن اسمَ المفعول ينفَصِل من المصدر فى المعنى ، بما يَصْحَبُ كلَّ واحد منهما مِن القَرِينة ، كقولك : قبضْتُ المَبِيع ، وبِعْتُ الثوبَ مَبِيعًا ، وهل اتفاقُ المصدرِ واسمِ المفعول هاهنا إلا كاتِّفاقهما فى الزِّنة ، إذا بنيْتَهما ممَّا جاوزَ الثلاثة ، نحو أكرم ودَحرج واستخرج ، والقرائنُ فارِقةٌ بينَهما ، تقول : أخوك المُكْرَم ، وعِدْلُك المُدَحْرَج ، ومالُكَ المُستَخْرَج ، وأكرمْتُ زيداً مُكْرَماً ، ودَحْرجتُ العِدْلَ مُدَحْرَجاً ، واستخرجت المال مُستَخْرَجاً ، ومنه : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا ﴾ (١) أى إنزالا ، وقرأ بعضُ أصحابِ الشَّواذّ : ﴿ وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ ﴾ (٢) أى إكرام . ٢٠٩

---

(١) سورة المؤمنون ٢٩ .

(٢) سورة الحج ١٨ ، وقراءة (مكرَم) بفتح الراء قرأ بها ابنُ أبى عبلة ، وذكرها أبو معاذ . راجع البحر ٣٥٩/٦ ، ومختصر فى شواذّ القراءات ص ٩٤ ، وذكرها الفرّاء من غير عزو . معانى القرآن =

ومِن حُجّة سيبويه والخليل : أن الظاهِرَ من ثبات(١) الياء حذفُ واو مفعول ، فثباتُ الياء فى مَبِيع ، يدلُّ على أن المحذوف واو مَبْيُوع ، ولو كانت الياءُ ذاهبةً والواوُ ثابتةً ، لقالوا مَبُوع ، وادِّعاءُ الأخفش أن ياء مَبِيع أصلها واو مَبْيُوع ، ليس بظاهر ، والأخذُ بالظاهر أولَى .

وشىءٌ آخَرُ يُحتَجُّ به عليه : وذلك أنه يزعُم أنهم يُفرِّقون بين ذوات الياء وذوات الواو ، بإبدال الضمة كسرةً فى الجمع ، من نحو : بِيضٍ وعِينٍ ، كراهةَ أن يقولوا : بُوضٌ وعُونٌ ، فيلتبس بنحو سُودٍ وعُورٍ ، قال : ولو صُغْتُ مِثال فُعْل من البَياض ، أُرِيدُ به واحداً لقلتُ : بُوضٌ ، والخليلُ وسيبويه يريان هذا الفرقَ فى الجموع والآحاد ، فيقال للأخفش ، فى قوله : إنهم أبدلوا من الضمة فى مَبْيُوع كسرة ، فانقلبت واوُ مفعول ياءً ، لئلّا تلتبسَ ذواتُ الياء بذوات الواو : قد تركتَ أصلَك ، لأنك تزعُم أن هذا مُخْتصٌّ(٢) به الجمعُ دونَ الواحد .

ومما يُحتَجُّ به عليه : أنهم قالوا من الشَّوْب : مَشُوب ومَشِيب ، وقالوا : غارٌ مَنُولٌ(٣) ومَنِيلٌ ، وهو من النَّوْل ، فلو كانت الواوُ(٤) من مَقُول هى واو مَفعول لم تُقلَبْ ياءً فى مَشِيب ومَنِيل ، لأنَّ واوَ مفعول لاتُقلَبُ ياء ، إلا أن تُدغَم فى الياء فى نحو مَرْمِيّ ومَخْشِيّ ، فلمّا قالوا فى مَشُوب : مَشِيب ، دلَّ على أنَّ واو مَشُوب عَيْنٌ قُلِبَتْ ياء ، كما قُلِبت عينُ حُورٍ للإتْباع(٥) ياءً ، فى قوله :

= ٢١٩/٢ ، وذكرها القرطبى فى تفسيره ٢٤/١٢ ، حكاية عن الأخفش والكسائىّ والفراء .

(١) فى الأصل : بنات .

(٢) فى هـ : « تزعم أن يختصّ ... » . وكلام ابن الشجرى هنا فى الاحتجاج على الأخفش مسلوخٌ من كلام المبرد فى المقتضب ١٠١/١ .

(٣) قال أبو علىّ الفارسى : « معناه يُنال مافيه » . المنصف ٢٨٩/١ .

(٤) فى هـ « فلو كانت الواو مقول » ، وجعلها مصحح الطبعة الهندية : فلو كانت واو مقول » .

(٥) من أرجوزة تنسب إلى منظور بن مرثد . النوادر لأبى زيد ص ٢٣٦ ، والمنصف ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٤ ، ٧٩/١٠ ، ومعجم الشواهد ص ٤٧١ .

عَيْناءُ حَوْراءُ مِن العِينِ الحِيرْ

واختلفت العرب فى اسم المفعول من بنات الياء ، فتمَّمه بنو تميم ، فقالوا : مَعْيُوب ومَخْيُوط وَمكْيُولٌ ومَزْيُوت ، وقال أهل الحِجاز[1] : مَعِيب ومَخِيط ومَكِيل ومَزِيت ، وأجمع الفريقان على نَقْص ما كان من بنات الواو ، إلَّا ماجاء على جهة الشُّذوذ ، وهو قولهم : ثوب مَصْوُون ، ومِسْكٌ مَدْوُوف ، وفَرَسٌ مَقْوُود ، وقولٌ مَقْوُول ، والأشهر : مَصُون / ومَدُوف ومَقُول ومَقُود ، وأبو العباس محمد بن يزيد[2] أجاز ٢١٠
إتمامَ ما كان من ذوات الياءِ فى الشِّعر خاصَّة ، وأنشد فى ذلك قول علقمة[3] :

حتَّى تذكَّرَ بَيْضاتٍ وهَيَّجَهُ يَوْمٌ رَذاذٌ عليه الطَّلُّ مَغْيُومُ

قال : وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكأنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبةٌ[4]

وأنشد ، أعنى أبا العباس ، لعباس بن مِرْداس :

قد كان قومُك يَحسَبُونك سيِّداً وإخـالُ أنَّك سيِّـدٌ مَغْيُــونُ[5]

مَغْيُون : مِن قولهم : غِينَ علي كذا : أى غُطِّىَ عليه ، وكأنه مأخوذٌ من الغَيْن ، الذى هو الغَيْم ، ومنه قول الشاعر[6] :

---

(١) راجع البحر ٣٦٤/٨ . وانظر ماسبق فى المجلس السابع عشر .

(٢) فى المقتضب ١٠١/١ .

(٣) ديوانه ص ٥٩ ، وتخريجه فى ص ١٤٧ ، والمقتضب ، الموضع السابق ، ومقتصب ابن جنى ص ٢٢ ، ٩٤ .

(٤) ليس له تكملة ، وانظره فى الموضع السابق من المقتضب ، والمنصف ٢٨٦/١ ، ٤٧/٣ ، والخصائص ٢٦١/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١٠ ، واللسان (طيب) وفى معجم الشواهد ص ٥٨١ فضلُ تخريج .

(٥) سبق تخريجه مع أبيات أُخرى فى المجلس السابع عشر . وجاء بهامش الأصل حاشية : « هذا البيت يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة ، إلا الشريف – يعنى ابنَ الشجرىّ – ألفيته رحمه الله قد رواه بالغين المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أُنكِر عليه تصحيفه » وسيشير ابنُ الشجرى إلى رواية العين المهملة قريبا . وهذا الشاهد وشواهد المسألة كلها فى المقتضب لابن جنى .

(٦) هو المعرور التيمى ، شاعر جاهلى ، معجم الشعراء ص ٤٣٨ ، وانظر الكامل ٨٤/٣ ، والإبدال لابن السكيت ص ٧٧ ، وللزجاجى ص ١٠٠ ، والمنصف ٤٨/٣ ، والمحتسب ٨٨/١ ، واللسان (غين) .

كأنِّى بَيْنَ خافِيَتَىْ عُقابٍ[1] أصابَ حَمامةً فى يومِ غَيْنِ

فمعنى مَغْيُون : مُغَطًّى علَى عقلِه .

وقد رُوِى « مَعْيُون » بالعين ، أى مصابٌ بالعَين .

والبصريُّون أجمعون لا يُجيزون إتمامَ ما كان منه من ذوات الواو ، إلا أبا العباس[2] ، فإنه جَوَّز ذلك فى الضرورة ، قِياساً على السُّؤُورِ والغُؤُور[3] ، مصدرَىْ سُرْتُ سُؤُوراً ، وغارَتْ عينُه غُؤُوراً ، قال : فهذا أثقل مِن « مفعول » من الواو ، لأن فيه واوَيْن وضمَّتَيْن ، وذَكَر مع السُّؤُور النُّؤُور ، وهو قريبٌ منه فى الثِّقل ، وأنشد بيت أبى ذؤيب فى وصف ظَبْية :

فسَوَّدَ ماءُ المَرْدِ فَاها فلَوْنُهُ كلَوْنِ النُّؤُور وهْىَ أَدْماءُ سارُها[4]

المَرْد : ثَمر[5] الأراك ، والنُّؤُور : دُخان الفَتِيلة يُتَّخَذُ كُحْلًا للوَشْمِ ، وسارُها : بمعنى سائرِها ، أى باقيها ، وارتفاعُه على البدَل[6] من « هى » وغُؤُور العَيْن : دُخولُها ، والسُّؤُور : الوُثُوب فى غَضَبٍ ، قال الأخطل فى وصف الخمر[7] :

لمَّـا أتَوْهـا بمِصباحٍ ومِبْزَلِهِـمْ سارَتْ إليهم سُؤُورَ الأَبْجَلِ الضَّارِى

الأَبْجَلُ : عِرْقٌ فى باطِنِ الذِّراع ، ويُقال : ضَرَا العِرْقُ يَضْرُو : إذا نَفَح دمَه / ولم ينقطع[8] . تم المجلس . ٢١١

* * *

(١) فى الأصل : « غراب » وأثبت مافى هـ ، والمراجع المذكورة .

(٢) المقتضب ١٠٢/١ ، ١٠٣ .

(٣) لم يذكر « الغؤور » فى الموضع المذكور من المقتضب . وقد سبق فى المجلس السابع عشر .

(٤) المقتضب ، وشرح أشعار الهذليين ص ٧٣ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٨ .

(٥) فى شرح أشعار الهذليين : النضيج من ثمر الأراك .

(٦) وفيه الفصل بين البدل والمبدل منه ، وهو جائز . راجع حواشى المقتضب .

(٧) ديوانه ص ١٧١ ، والكتاب ٥٠/٤ ، واللسان (سور – ضرى) .

(٨) لم يشرح المصنف « المبزل » وهو حديدة تكون عند الخمّارين ، تُغرز فى زِق الخمر إذا حضر المشترى ليكون أنموذجاً للشراب ، ويشتريه حينئذ . ذكره صاحب اللسان فى (ضرى) .

هذه زِيادةٌ أُلحقت بهذا الجزء ، فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعَدَّ فى مجالِسه ، وهى مضمَّنةٌ فوائدَ جَمَّة .

منها الكلامُ فى قوله عزَّ وجل : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَم يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾[1] قيل فى الإنسان هاهنا قولان : أحدُهما أنه آدمُ عليه السلام ، والآخر : أنّ المرادَ به الناس ، كما جاء : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[2] فلذلك استُثْنِىَ منه فقيل : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ واختُلِف فى « هَلْ » هاهنا فقيل : هى بمعنى قَدْ ، وقيل : هى علَى بابِها فى الاستفهام .

قال بعضُ المفسِّرين[3] : والأحسن أن تكونَ للاستفهام الذى معناه التقرير ، وإنما هو تقريرٌ لمن أنكر البَعْث ، فلابدَّ أن يقول : نعم قد مضى دهرٌ طويلٌ لا إنسانَ فيه ، فيقال له : فالذى أحدَثَ الناسَ وكوَّنَهم بعدَ عدَمِهم ، كيف يمتنع عليه إحياؤُهم بعد موتِهم ؟ وهو معنى[4] قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[5] أى فهلَّا تذكَّرُون فتعلَمُون أنَّ مَن أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن ، قادرٌ على إعادتِه بعد عدَمِه .

وقال أبو إسحاق الزجاج[6] : قولُه عزّ وجلّ : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً ﴾ المعنى : ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدَّهر ، وإنما قال : لم يكن شيئاً مذكورا ؛ لأنه كان تُراباً وطِيناً إلى أن نفخ فيه الروح ، ويجوز أن يعنى به جميع الناس ، أنهم كانوا نُطَفاً ثم عَلَقاً ثم مُضَغًا ، إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً .

---

(١) أول سورة الإنسان .

(٢) سورة العصر ٢ ، ٣ .

(٣) راجع تأويل مشكل القرآن ص ٥٣٨ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، والصاحبى ص ٢٩٥ ، ورصف المبانى ص ٤٠٧ ، والجنى الدانى ص ٣٤٤ ، والمغنى ص ٣٨٨ .

(٤) فى هـ « بمعنى » وما فى الأصل مثله فى المغنى ، وفيه هذا الكلام دون عَزْو .

(٥) سورة الواقعة ٦٢ .

(٦) فى معانى القرآن وإعرابه ٢٥٧/٥ ، مع بعض اختلاف .

ورُوِى عن أبى أحمد عبد السلام بن الحسين البصرىّ[(١)] : أنه قال : كتب إلىّ شيخُنا أبو القاسم الحسن بن بِشر بن يحيى الآمِدِىّ[(٢)] رُقعةً نُسْخَتُها : أريد ، قُدِّمْتُ قَبْلَك ، أن تسألَ القاضىَ أبا سعيد[(٣)] ، أدام الله عِزَّه ، عمَّا أنا ذاكره فى هذه الرُّقعة ، وتَتَطوَّلَ بتَعْريفى ما يكون فى الجواب :

٢١٢ / ذكر أبو العباس محمد بن يزيد فى الكتاب المقتضب[(٤)] ، عند تحديد حروف المعانى مواضع « قد » فقال : تكون اسماً بمعنى حَسْبُ ، فى قولك : قَدْكَ ، وتكون حرفاً فى موضعين ، أحدُهما أن يكونَ قومٌ يتوقَّعون جواب : هل قام زيد ؟ فيقال : قد قام ، وتكون فى موضع رُبَّما كقوله[(٥)] :

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفرًّا أناملُهُ

ثم ذكر « هل » فقال : ومن الحروف هل ، وهى لاستقبال الاستفهام نحو [قولك][(٦)] : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، فى قوله جلَّ اسمه : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ .

وهو قد ذكر مواضع « قد » وحصرَها ، ففى أىِّ مواضع « قد » الثلاثة تكون « هل »

---

(١) كان قارئا للقرآن ، عارفاً بالقراءات ، من أحسن الناس إنشاداً للشعر ، وكان يتولى ببغداد النظرَ فى دار الكتب ، وإليه حفظُها والإشراف عليها . ولد سنة ٣٢٩ ، وتوفى سنة ٤٠٥ ، إنباه الرواة ١٧٥/٢ .

(٢) هذا صاحب الموازنة ، والمؤتلف والمختلف .

(٣) وهذا الإمام السيرافىّ شارح سيبويه .

(٤) المقتضب ٤٢/١ ، مع بعض اختلاف فى العبارة

(٥) عَبيد بن الأبرص . ديوانه ص ٤٩ ، والكتاب ٢٢٤/٤ ، والمقتضب ٤٣/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٩١ ، وتخريجه فيه .

وتمامه :

كأن أثوابه مُجَّتْ بفِرْصادِ

والقِرْن ، بكسر القاف : المِثل فى الشجاعة . ومُجَّت : دَمِيَتْ ، والمراد صُبِغت ، والفرصاد ، بكسر الفاء : التُّوت ، شبَّه الدم بحمرة عصارته .

(٦) سقط من هـ ، هو والموضعان الآتيان .

بمعناها ؟ والعِلمُ محيطٌ بأنها لا تكون بمعنى حَسْب ، ولا تكون جواباً لقول من قال : هل قام زيد ؟ فيقال : [هل قام] بمعنى قد قام ، لأن المجيبَ [يكون] كأنه قد حَكى كلامَ المستفهِم ، وهذا غيرُ معروفٍ فى كلام العرب ، ولا يَحْسُن أن تكون بمعنى « رُبَّما » فى قوله : « قد أترُكُ القِرْن » لأن المعنى رُبَّما أترك القِرْنَ ، و « هل » لا تتضمَّن هذا المعنى ، وما علمت أحداً من أهل اللغة قال إن « هل » تكون فى شيء من الكلام ولا القرآن بمعنى « قد » والنحويون يقولون فى قوله جلّ اسمه : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإنْسَانِ ﴾ إن المعنى ألم يأتِ ؟ منهم الزجاج ، فَمُنَّ ، جعلَنِى اللهُ فداءَك ، علىَّ بتعجيل الجواب ، فإنى أتطلَّعُه .

فوقفتُ القاضىَ أبا سعيدٍ على الرُّقْعة ، فأملى علىَّ ماكتبتُه على ظَهْرِها :

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ على قول مَن جعله بمنزلة « قد » إنما تكون « قد » من قِسم دخولها للفعلِ(١) المتوقَّع ، فكأنه قيل لقوم يتوقَّعون الإخبارَ عما أتى على الإنسان ، والإنسانُ آدم : قد أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئا مذكوراً ، لأن آدمَ بَقِىَ زماناً طِيناً .

* * *

/ قول أبى الطَّيِّبِ(٢) : ٢١٣

ويَصْطنِعُ المعروفَ مبتدِئاً بهِ ... ويَمْنَعُه مِن كُلِّ مَن ذَمُّهُ حَمْدُ

قال أبو الفتح : معناه يعطى معروفَه المستحقِّين ، ومَن تَزْكُو عندَه الصَّنيعة ، ويمْنَعُه مِن كلِّ ساقِطٍ ، إذا ذَمَّ أحداً فقد مدَحه .

قوله : « إذا ذَمَّ أحداً فقد مدَحه » تفسيرٌ غيرُ مَرْضِىّ ، لأنه لا يخلو من أحد معنيين : أحدهما أنه يُوَرِّى عن الذمِّ الصَّريح بكلامٍ يُشبه المدح ، أو يريد أنه يضَعُ

(١) فى هـ : الفعل .
(٢) ديوانه ٣٧٩/١ .

المدحَ الصريحَ موضعَ الذمّ ، وليس يلحقه بهذين عَيْبٌ ، ولا يستحقُّ أن يُحرَمَ بذلك مَعروفاً .

والمعنى غيرُ ماذهب إليه أبو الفتح ، وذلك أنه وصَف الممدوحَ بالتيقُّظ ، ومعرفةِ ما يأتى وما يدَع ، فيضعُ الصَّنائعَ فى موضعها ، فيُعطى ذوى الأقدار قبل أن يَسألوه ، كما قيل : « السَّخِىُّ مَن جاد بماله تبرُّعاً ، وكَفَّ عن أموالِ الناسِ تورُّعاً »[١] ويمنَعُ مالَه من كل دنىء ، إذا ذمَّه الناسُ فقد مدحوه ، أى يقومُ الذمُّ له مَقامَ المدحِ لغيره ، لدناءةِ عِرضِه ولُؤمِ أصله ، فالمعنى أنه يَقِلُّ عن الذمّ ، كما قال[٢] :

صَغُرْتَ عن المديحِ فقُلْتَ أُهْجَى كأنَّكَ ماصَغُرْتَ عن الهِجاءِ

والذَّمُّ من قوله : « مَن ذمَّه حَمْد » مضافٌ إلى المفعول ، والفاعلُ محذوف ، فالتقدير مَن ذمُّ الناسِ إيّاه ، كما جاء : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾[٣] والمعنى بسؤاله نعجتَك[٤] ، وأبو الفتح ذهب إلى أن الذمَّ مضافٌ إلى الفاعل ، وأن المفعولَ محذوف ، ففسَّر[٥] على هذا التقدير ، فأفسدَ المعنى ، لأنه أراد مَن ذمُّه الناسَ حَمْدٌ[٦] .

ومَن [فى][٧] قوله : « مَن ذَمُّه » اسمٌ نكرةٌ ، والجملة بعده نعتٌ له ، كأنه قال :

---

(١) فى التمثيل والمحاضرة ص ٤٠٩ : الجُود أن تكون بمالك متبرعا ، وعن مال غيرك متورعا .

(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والموضع السابق منه .

(٣) سورة ص ٢٤ .

(٤) قدَّره فى المجلس الرابع والثمانين : « بسؤاله إياك نعجتك » .

(٥) فى هـ : « ففسَّره » وأسقطت الهاء كما فى الأصل ، وديوان المتنبىْ ، وشارحه يحكى كلام ابن الشجرى .

(٦) ذهب عن ابن الشجرى أنّ تفسيرَ ابن جنى هذا يشهد له قَولُ المتنبى :

وإذا أتتك مذمتى من ناقصٍ فهى الشهادة لى بأنى كاملُ

وانظر ديوان المعانى ٢٣٧/٢ .

(٧) سقط من هـ .

مِنْ كلِّ إنسانٍ ذمُّه حَمْدٌ ، ولا يجوز أن يكون بمعنى الذى ، لأن « كُلًّا » لاتُضاف إلى[1] واحدٍ معرفةٍ ، / إلا أن يكونَ مما يصحُّ تبعيضُه ، كقولك : رأيتُ كُلَّ ٢١٤
البَلَد ، ولا تقول : لقيتُ كلَّ الرجلِ الذى أكرمتَه ، فإن قلت : لقيتُ كلَّ رجلٍ أكرمتَه ، حَسُنَ ذلك ، وصحَّت إضافتُه إلى المفرد النكِرة ، كما تصحُّ إضافتُه إلى الجمع المعرِفة ، نحو : لقيتُ كلَّ الرجال الذين أكرمتَهم ، وقد ذكرتُ « مَنْ » إذا كانت نكرةً موصوفةً فى مواضع[2] .

وقال وقد عَرَض عليه ابنُ طُغْج سيفاً ، فأشار به أبو الطيِّب إلى رجلٍ من الحاضرين كان يَشْنَؤُه :

أتأْذَنُ لِى ولَكَ السَّابِقاتُ أُجَرِّبُه لَكَ فى ذا الفَتَى[3]

يقال فى قوله : « أتأذن » أهو استفهامٌ صريح ، أم المرادُ به غيرُ الاستفهام ؟ ويقال : السابقاتُ صفةٌ لمحذوف ، فما تقديرُ المحذوف ؟ ويقال : هل لهذه الجملة ، أعنى « ولك السابقاتُ » موضعٌ من الإعراب ؟ ويقال : مامعنى هذه الواو ؟ ويقال : كم حذفاً فى قوله : « أُجَرِّبُه » ، وما معنى « لك » هاهنا ؟ ولو قال : أجَرِّبُه ، استغنى الكلامُ عن لَكَ .

الجواب : أنَّ قوله : « أتأذن[4] » استفهامٌ لفظى ، وهو فى المعنى طَلَبٌ ، كأنه قال : إِئْذَنْ لى ، ومثلُ ذلك فى التنزيل : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ[5] ﴾ والمعنى : أَسْلِمُوا .

وأما السابقاتُ ، فتقديرُ موصوفِها : الحَسَناتُ السابقاتُ ، أو الأيادى

---

(١) هذا من قول ابن جنى ، فإنه أفاد أن « كُلًّا » لايُضاف إلَّا إلى النكرة التى فى معنى الجنس . حكاه عنه السيوطىُّ فى الأشباه والنظائر ١٣١/٣ ، وراجع كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٧/٣ .

(٢) عقد لها فصلًا فى المجلس الرابع والسبعين .

(٣) ديوانه ٣٦/١ .

(٤) فى هـ : أتأذن لى .

(٥) الآية العشرون من سورة آل عمران .

السابقات ، أى فاجْعلْ تجريبى(١) لهذا السيفِ فى ذا الرجلِ يداً مِن أياديك .

وأمّا الواوُ فى « ولك السابقاتُ » فواوُ(٢) ابتداءٍ ، لا واوُ الحال ، وإنما لم تكن واوَ الحال ، لأنها مُعترِضة ، والجملةُ المعترضة لايكون لها موضعٌ من الإعراب ، ومعنى قولهم : جملةٌ معترِضة ، أنها تقعُ بينَ مُخبَرٍ عنه وخَبرِه ، أو بين فعلٍ وفاعله ، أو بينَ موصوفٍ وصِفته ، أو بينَ الفعلِ ومفعوله ، فالموصوفُ والصِّفة كقوله تعالى :
٢١٥ ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾(٣) والفعلُ والفاعلُ كقول / قيس بن زُهير العَبْسىّ :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِى بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيادِ(٤)

قوله : « بِما لاقَتْ » فاعل « يأتيك » ، والباءُ زائدة ، ومثلُه قولُ آخَر(٥) :

وقد أدركَتْنِى والحوادثُ جَمَّةٌ أسِنَّةُ قومٍ لاضِعافٍ ولا عُزْلِ

الأعزَل : الذى لا رُمْحَ معه ، والمُخْبَرُ عنه وخَبرُه كقول ابن هَرْمة(٦) :

إنَّ سُلَيْمَى واللهُ يكْلَؤُها ضَنَّتْ بشىءٍ ماكان يَرْزَؤُها

ويدلُّ على أنّ الواوَ الداخلةَ على الجملة المعترِضة ليست واوَ الحال شيئان :

---

(١) فى الأصل : تجربتى .

(٢) ولكنْ هل يصحُّ الابتداءُ فى وسَط الكلام ؟ وبِمَ ابتدأ ؟ هكذا استفهم الأستاذ عبد الإله نبهان ، فى كلمة له جيدة عن واو الاعتراض ، حين ناقش ابنَ الشجرى ، ونبَّه على غياب مصطلح « واو الاعتراض » عنه وعن النحاة قبله ، وقد أفاد – أحسن الله إليه – أن أول من نصّ على هذا المصطلح هو العلّامة رضىّ الدين الإستراباذى ، فى بحث (ولاسيما) من شرح الكافية . اطلب هذه الكلمة فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٥٢ جزء ٣ ص ٦٧٣ – ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .

(٣) سورة الواقعة ٧٦ .

(٤) فرغت منه فى المجلس الثالث عشر .

(٥) هو جويرية – وقيل حويرثة – بن بدر . النقائض ص ٣٠٩ ، والخصائص ٣٣١/١ ، ٣٣٦ ، والمغنى ص ٤٣٢ ، وشرح شواهده ص ٢٧٣ ، وشرح أبياته ١٨٣/٦ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٤٨/١ ، واللسان (هيم) .

(٦) ديوانه ص ٥٥ ، وتخريجه فى ص ٢٤٥ ، وزِد عليه مجالس العلماء ص ١٦٠ ، وما فى حواشيه ، وشرح أبيات المغنى ٢٠٢/٦ .

أحدُهما أنّ الحالَ لاتقع معترِضةً ، والثانى أنّ قوله : « واللهُ يكلؤُها » دعاء ، وجملةُ الدعاء لا تقع حالًا ، وقد جاء الدعاءُ بالفعل مع هذه الواو فى قول أبى مُحَلِّم الشَّيبانىّ :

إنَّ الثَّمانيـــنَ وبُلِّغْتَهـــا قد أحْوجَتْ سَمْعِى إلى تَرجُمانْ[1]

فقوله : « ولك السابقات » اعتراضٌ بين « تأذَن » ومفعولِه .

وفى قوله : « أُجَرِّبُه » حذفان ، لأنّ الأصل : فى أن أُجَرِّبه ، فحذف الجارّ ، وحذف « أنْ » فارتفع الفعل، ولو نصبْتَه بتقدير « أنْ » لجاز على المذهب الكوفى[2] .

وقوله : « لك » اللام لام المفعول من أجله ، والتقدير : أُجرِّبُه لاختبارك [أى لاختبارك[3]] إياه ، فحذف المضاف ، وفى التنزيل : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ[4] ﴾ولو قيل : ألم نشرحْ صدْرَك ، اكتفى الكلامُ ، ولكنْ جِىء بِلك على معنى : لِهدايتك .

وقوله يخاطبُ سيفَ الدَّولة[5] :

أذا الجُودِ أَعْطِ الناسَ ماأنت مالكٌ ولا تُعْطِيَنَّ النـاسَ ماأنـا قائِـلُ

فيه قولان [أحدُهما[6]] قال أبو الفتح : أى لاتُعطِ الناسَ أشعارِى فيُفسِدُوها بسَلْخ معانيها . وقال المعرِّى : يقول : أعطِ الناسَ مالَك ، ولا تُعطهم شِعْرِى ، أى لاتجعَلْهم فى طبقتى فتَقُلْ للشاعر : أنت مِثلُ فلان ، وشِعْرُك مِثلُ شعرِه .

---

(١) هذا بيت دائرٌ فى كتب العربية ، انظره فى أمالى القالى ١/٥٠ ، ورسالة الغفران ص ٥٤٢ ، ومعجم الأدباء ١٦/١٤٣ ، والمغنى ص ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، وشرح شواهده ص ٢٧٨ ، وشرح أبياته ٦/١٩٩ ، وغير ذلك كثير . وأبو محلّم : هو عوف بن محلّم .

(٢) راجع كتاب الشعر ص ٤٠٤ ، ٥٢٢ .

(٣) ليس فى هـ .

(٤) أول سورة الشرح . وقد تكلّم عليها المصنف بأوسع مما هنا فى المجلس السادس والسبعين .

(٥) ديوانه ٣/١١٧ .

(٦) ليس فى هـ .

٢١٦ / وأقول : إن الذى أرادَه المُتَنبى غيرُ ما قالاه ، أمّا قولُ أبى الفتح : لاتُعطِ الناس أشعارى فيُفسِدُوها بسَلْخ معانيها ، فليس بشىء ، لأمرين : أحدُهما أنه لايُمكِنُه سَتْرُ مَدائِحه له عن الناس ، والآخر : أنَّ المرادَ بالمديح أن يَسيرَ فى الناس ، وأجْوَدُ الشعرِ ما تداولتْه الألسُن ، وتناقلَتْه الرُّواة .[1]

وأمّا قولُ المعرِّى فهو معنًى قريبٌ ، وإن كان أبو الطيب لم يُرِدْه ، وإنما أراد : لاتُحوِجْنى إلى مدْح غيرِك ، وحكى أبو زكريّا ، قولَيْهما فقط .[2]

قولُه[3] :

لِمَ لاتَحْذَرُ العواقِبَ فى غيـ ـرِ الدَّنايا أوْ ماعليكَ حَرامُ

أصل لِمَ : لِمَا ، وسقطت ألفُ « ما » حين وليتْها اللامُ الجارَّة ، لأنها استفهاميّة [ومن لغتهم العليا إسقاط ألف « ما » إذا كانت استفهاما وليها الجارّ ، وذلك للفرق بين الاستفهامية والخبرية فمثال الاستفهامية[4]] فى التنزيل : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[5] ومِثالُ الخبريّة : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[6] .

واللامُ فى « لِم » متعلّقة بتحذَر ، ولزم اللامَ التقديمُ ، لاتِّصالها بالاستفهام ، ومن شأن الاستفهام التصدُّر .

---

(١) ماذكره ابن الشجرى فى ردّ تفسير ابن جنى مسلوخٌ من كلام الواحدىّ . انظر شرحه على الديوان ص ٥٤٠ .

(٢) وهذا أيضا من كلام الواحدىّ .

(٣) ديوانه ٤/١٠٠ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ . وقد تكلم ابن الشجرى كلاماً مبسوطاً حول « ما » فى المجلس الثامن والستين .

(٥) أول سورة النبأ .

(٦) سورة هود ١٢٣ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز . وجاء فى هـ : (يعملون) بالياء التحتية ، وهى فى الآية ١٣٢ من سورة الأنعام .

فأمّا « ما » الثانية فهى موصولةٌ بمعنى الذى ، أو موصوفةٌ بمعنى شىء ، وقد حُذِف المبتدأُ من الصِّلة أو الصِّفة ، وموضع « ما » خفض بالعطف على « الدَّنايا » كأنه قال : أو الذى هو عليك حَرام ، وإن شئتَ قدَّرْتَ : أو شىءٌ هو عليك حرام ، وإنما حَسُن حذْفُ المبتدأ من الصِّلة ، لطول الكلام بعليك ، كما روى الخليل عن العرب : « ما أنا بالذى قائلٌ لك [شيئاً] (١) » ومثله فى التنزيل : ﴿ وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ (٢) التقدير : وهو الذى هو فى السماء إله ، وحَسُن حذْفُ « هو » لتقدّم ذكرِهِ ، ولطولِ الكلامِ بفِى ومجرورِها ، وهما فَضْلةٌ متعلِّقةٌ بإله ، كأنه قيل : الذى [هو] (٣) معبودٌ فى السماء .

فإن قيل : فهلّا رُفِع « إله » بالابتداء ، وقوله : « فى السماء » خبره ، وكانت الجملةُ صِلةً « الذى » واستُغْنِى بذلك عن تقدير « هو » ؟

٢١٧ فالجواب : أن ذلك يمتنع ، من حيث كانت الجملةُ تخلو حينئذٍ من عائد إلى / « الذى » ظاهرٍ ومقدَّر ، لأنه إذا ارتفع « إله » بالابتداء ، كان المضمَرُ فى الظرف عائداً على المبتدأ ، وتعرَّت الجملةُ مِن ضميرٍ يعود على الموصول لفظاً وتقديراً ، وذلك ممّا لايجوزُ مثلُه .

والدَّنايا : جمع دنيئة (٤) ، مهموزة ، وأصله الدَّنائِىء ، بهمزتين ، الأولى منقلبة عن الياء التى فى دنيئة ، والثانية لامُ الكلمة ، وهى الظاهرة فى الواحد ، وتقديره : الدَّناعع ، نثَقُل الجمع بين الهمزتين المتحرّكتين ، فأبدل من الثانية للكسرة قبلها ياء ، فصار الدَّنائِى ، فى تقدير : الدَّناعِى ، ثم طلَبوا التخفيفَ بتغييرٍ آخر ، فأبدلوا من الكسرة

---

(١) ساقط من هـ . وسبق تخريجه فى المجلس الحادى عشر .

(٢) سورة الزخرف ٨٤ .

(٣) سقط من هـ .

(٤) راجع هذه المسألة فى الكتاب ٣٧٧/٤ ، والمقتضب ١٣٩/١ ، والمنصف ٥٤/٢ – ٦٢ ، وشرح الشافية ٥٩/٣ – ٦٢ ، واللسان (خطأ) .

فتحة ، فصارت الياء ألفا ، لانفتاح ماقبلها ، وكونِها فى موضع حرَكة ، فصار الدَّناءا ، فى [تقدير][(١)] الدَّناعا ، وإذا كانوا قد قالوا فى الصَّحارِى والمدارِى : صَحارا ومَدارا ، كان التغييرُ فى ذوات الهمز أَوْجَبَ ، ولمَّا آل فى التقدير إلى الدَّناءا ، استثقلوا الجمع بين ثلاثة أمثال ، الألفين والهمزة بينهما ، فأبدلوا منها الياء .

فأمَّا معنى البيت ، فالمراد بالاستفهام النَّفى ، كأنه قال : لستَ تحذَرُ عاقبةَ فِعْلٍ ، إلا أن يكون دنيئةً ، أو شيئاً محرَّما ، فإنك تَتهيَّبُ هذين ، فتَعِفُّ عن فِعلهما ، خوفاً من عاقبتهما ، فعاقبةُ الدَّنيئة العار ، وعاقبةُ الحرام النار ، ولا تَحذَرُ العاقبةَ فى غير هذين ، كبَذْل الأموالِ وعاقبتُه الفَقْرُ ، والإقدامِ على الأهوال ، وعاقبتُه القَتْلُ .

وممَّا اختُلِف فيه قولُه[(٢)] :

وإنَّ الَّذِى حابَى جَدِيلَةَ طَيِّئٍ ... به اللهُ يُعْطِى مَن يَشاءُ ويَمْنَعُ

ذهب أبو الفتح إلى أن « حابَى » بمعنى حَبا ، مأخوذٌ من الحِباء ، وهو العطيَّة ، واسمُ الله تعالى مرتفعٌ به ، أى إن الذى حَبا اللهُ به جَدِيلةَ يُعْطِى ، فالجملةُ التى هى « يُعْطِى » وفاعلُه خبرُ اسم إنّ .

وخُولِف أبو الفتح فى هذا القول ، على أنَّ عليه أكْثَرَ مفسِّرى شِعْرِ المتنبى ، ٢١٨ والذى قاله الرادُّ[(٣)] على أبى الفتح أنَّ معنى حابَى : بارَى ، مِن / قولهم : حابَيْتُ فُلانًا ، أى باريْتُه فى الحِباء ، مثل باهَيْتُه فى العطاء ، كما يقال : كارمْتُه ، أى بارْيتُه فى الكرم ، قال : وليس بمعروفٍ أنَّ معنى حابَيْتُه بكذا : حَبَوْتُه به .

---

(١) ساقط من هـ .

(٢) ديوانه ٢٣٩/٢ ، بالشرح المنسوب إلى العكبرى .

(٣) لأبى الحسن الواحدىّ كلامٌ فى الردّ على ابن جنى ، متفق مع ما أورده ابن الشجرى . راجع شرحه للديوان ص ٤٤ ، ثم انظر أيضاً الفتح على أبى الفتح ص ١٧٢ .

فعلى هذا القولِ يكون فاعل « حابَى »[1] مضمراً فيه ، يعود على « الذى » واسمُ الله مرفوعاً بالابتداء ، وخبره الجملة التى هى « يُعطِى » وفاعلُه ومفعوله ، أى إنّ الذى بارَى جديلةَ طيّئٍ فى الحِباء ، اللهُ يُعطِى به من يشاء ، ومفعول « يمنع » محذوف ، دل عليه مفعول « يعطى » ومفعول « يشاء » المذكور ، و « يشاء » المحذوف ، محذوفان ، فالتقدير : يُعطى به الله من يشاء أن يُعطِيَه ، ويمنع به من يشاء أن يَمْنعَه ، على أن المضمَرَيْن فى يعطيه ويمنعه يعودان على الممدوح ، والمعنى أنه مَلِكٌ قد فَوَّض اللهُ إليه أمْرَ الخَلْق ، فى الإعطاء والمنع ، فالمَدْحُ على هذا يتوجّه إليه وإلى عشيرته ، لأن المُباراةَ فى العطاء أنهم يُعْطُون فيُعطِى مُباهياً لهم بعطائه ، والمعنى فى قول أبى الفتح : إن الذى حَبا اللهُ به جديلةَ طيّىء بأن جعله منهم ، يُعطى من يشاء إعطاءَه ، ويمنعُ مَن يشاءَ منْعَه ، لأنه يُعطى تكرُّماً لاقَهْراً ، ويمنع عِزّةً لابُخْلًا .

وأقول : إنّ أصْلَ فاعَلْتُه أن يكونَ مِن اثنين فصاعداً ، وأنّ فاعلَه مفعولٌ فى المعنى ومفعولَه فاعلٌ فى المعنى ، كقولك : خاصمْتُه وسابقْتُه وشاريْتُه وشاركْتُه[2] ، ولم يأتِ من واحدٍ إلا فى أحرُفٍ نَوادِرَ ، كقولهم : طارَقْتُ النَّعْلَ ، وعاقَبْتُ اللِّصَّ ، وعافاكَ الله ، وقاتَلَهُم الله ، فأبو الفتح ذهب بقولهم : حابَيْتُ زيداً مذهبَ هذه الألفاظ الخارجةِ من القِياس ، وقد جاء حابَى بمعنى حَبا فى قول أشْجَع بن عمرو السُّلَمِىّ ، يمدح جعفر [بن يحيى][3] بن خالد البَرْمَكِىّ ، حين ولَّاه الرشيدُ خُراسان :

إنَّ خُراسانَ وإن أصْبَحَتْ ... تَرْفَعُ مِن ذى الهِمَّة الشانا
/ لم يَحْبُ هرونُ بها جَعْفَراً ... لكنَّـه حابَـى خُراسانـا ٢١٩

أى لم يَحْبُ جعفراً بخُراسان ، لكنْ حَبا خُراسانَ بجعفر ، فهذا يَعْضُدُ قولَ

---

(١) فى الأصل وهـ : « حبا » ، وكذلك فيما حكاه البغدادى فى الخزانة ٥٠٧/٩ عن ابن الشجرى ، وأثبت مافى شرح ديوان المتنبى ، وهو ينقل عن ابن الشجرى . وهذا الذى أثبتُّه هو لفظ البيت .
(٢) انظر كتاب الشعر ص ٤٩٨ .
(٣) سقط من هـ .

أبى الفتح ، ولو وَضع مُنشِدٌ « حَبَا » فى موضع « حابى » لم يكسر الوزن ، لأنّ الجزءَ الذى هو حابِى : مستفعلن ، فإذا وضعت مكانه « حبا » دخله الزِّحافُ الذى يُسمَّى الخَبْن ، فصار مفاعلن .

وهو من البحر المسمَّى السَّريع ، ولكنّ التعويلَ فى مثل هذا على الرِّواية . وممّا جاء فيه يُحابِى بمعنى يبارِى فى الحِباء ، قولُ سَبْرَةَ بن عمرو الفَقْعسِىّ :

أعَيَّرْتَنا أَلْبانَها ولُحُومَها وذلك عارٌ ياابْنَ رَيْطةَ ظاهِرُ[1]

[ظاهر هاهنا : بمعنى زائل][2] .

نُحابِى بها أَكْفاءَنا ونُهِينُها ونَشْرَبُ فى أثمانِها ونُقامِرُ

فقوله : « نُحابِى بها أَكْفاءَنا » لايكونُ[3] إلّا بمعنى نُبارِيهم فى الحِباء ، وقد ورَد أُحابِى فى شِعر زُهَيْر بمعنى أَخُصُّ ، وذلك فى قوله :

أُحابِى به مَيْتاً بنَخْلٍ[4] وأَبْتَغِى إخاءَك بالقِيلِ الذى أنا قائلُ

قالوا : أراد أُحابِى بهذا الشِّعر مَيْتاً بنَخْل ، يعنى بالميِّت أبا الممدوح ، أى أَخُصُّه به ، ونَخْل : أَرضٌ[4] بها قبرُه .

والإعرابُ فى هذا البيت كالإعراب فى قول أبى الفتح ، لا فَرْقَ بينهما إلا مِن جِهة أن « حَابَى » فى قول أبى الفتح بمعنى أَعْطَى ، وأُحابِى هاهنا بمعنى أَخُصُّ ، ولو قال قائل : إن « أُحابِى به » فى بيت زُهير بمعنى أَحْبُو به ، لم يَبْعُدْ قولُه مِن الصواب ، لأنَّ فى مدح الابنِ الحىِّ طِيبَ ذِكْرٍ للأبِ الميِّتِ .

---

(١) البيتان فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٢٣٨ ، ومعجم البلدان ٤٩/٤ ، فى رسم (قراقر) ، والخزانة ٥٠٣/٩ ، ٥٠٤ .

(٢) لم يرد هذا الشرح فى هـ ، ولا عجب أن يجىء هكذا بين البيتين ، فهذا هو أسلوب الأمالى ، وله نظائر أخرى فى كتابنا هذا . وانظر مثلا ص ٢٣٤ .

(٣) ديوانه ص ٢٩٩ ، ومعجم البلدان ٧٦٩/٤ ، فى رسم (نخل) .

(٤) على مرحلتين من المدينة ، وقيل : موضع بنجد من أرض غطفان .

وإنما قال : « جَدِيلَةَ طَيِّئٍ » فخَصَّ ، لأنَّ الجَدائلَ ثلاثة : جَدِيلة طيِّئٍ فى قَحْطان ، وهو جَدِيلَةُ بن خارِجة بن سَعد العَشِيرة بن مَذْحِج ، وفى مُضَر : جَدِيلةُ ، قال أبو عُبيدة : هم فَهْمٌ وعَدْوانُ ابنا عمرو بن قيس عَيْلان بن مُضَر بن نِزار ، وفى ربيعة : جَدِيلةُ بن أسد بن ربيعة بن نِزار .

/ ممَّا أُنكِر على أبى الطيِّب ٢٢٠

تشديدُ النونِ من « لَدُنْ »[(١)] فى قوله :

فأَرْحامُ شِعْرٍ يتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وأرحامُ مَالٍ ماتَنِى تَتَقطَّعُ

وقيل : إنَّ هذا غيرُ معروفٍ فى لُغة العرب ، وقال أبو الفتح : قوله : « لَدُنَّه » فيه قُبْحٌ وبَشاعة ، لأنَّ النونَ إنما تُشدَّد إذا كان بعدَها نُون ، نحو لَدُنِّى ولَدُنَّا ، كما قال جلَّ ثناؤه : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً ﴾[(٢)] ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾[(٣)] وأقْربُ ما يُصرَفُ هذا إليه أن يُقال : شبَّه بعضَ الضمير ببعضٍ ضرورةً ، فكما قال : لَدُنِّى ، قال : لَدُنَّه ، فحمَل أحدَ الضميرين على صاحبه ، وإن لم يكن فى الهاء مايُوجِب الإدغامَ من زيادة نونٍ قبلها ، كما قالوا : يَعِدُ ، فحذفوا الواو ، لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ، ثم قالوا : أعِدُ وتَعِد ونَعِد ، فحذفوا الواو ، وإن لم يكن هناك مايجبُ له حذفُها ، قال : ويجوز أن يكونَ ثقَّل النونَ ضرورةً ، لا لمصاحبتها الضميرَ ، كما قالوا فى القُطْن : القُطُنّ ، وفى الجُبْن : الجُبُنّ ، وأنشد أبو زيد :

مِثْلَ الجُمانِ جالَ فى سِلْكِنِّهْ[(٤)]

زاد نُوناً شديدة .

---

(١) ديوانه ٢٤٠/٢ ، بالشرح المنسوب للعكبرى ، وبشرح الواحدى ص ٤٤ ، والوساطة ص ٤٥٠ .
(٢) سورة الكهف ٧٦ .
(٣) سورة الكهف ٦٥ .
(٤) النوادر ص ٢٦٢ ، ضمن أبيات نسبها المفضل لرجل من الأشعريِّين يُكْنَى أبا الخُصَيب ، وأنشدها أبو علىّ فى البغداديات ص ٤٢٥ ، وعنه ابن جنى فى الخصائص ٣٣١/١ ، ١٦٨/٣ .

وقال آخر :

إنَّ شَكْلِى وإنَّ شَكْلَكِ شتَّى فالْزَمِى الخُصَّ واخْفِضِى تَبْيَضِّضِى (١)

فزاد ضادًا ، وقال سُحَيمٌ العَبْد (٢) :

وما دُمْيةٌ مِن دُمَى مَيْسَنا نَ مُعْجِبَةٌ نَظَراً واتِّصافا

قالوا : أراد مَيْسان ، فزاد النون ، وقال الأسدىّ (٣) :

وجاشَتْ مِن جِبال السُّغْدِ نَفْسِى وجاشَتْ مِن جِبالِ خُوارَرَزْمِ (٣)

أراد خُوارَزْم ، فغيَّرها .

واحتجَّ لأبى الطيِّب غيرُ أبى الفتح ، فيما ذكره القاضى أبو الحسن علىّ بن عبد العزيز الجُرجانىّ (٤) ، فقال : إن العِلَّة فى جواز هذه الزيادة أن الهاءَ لمَّا كانت ٢٢١
خَفِيَّةً (٥) وكانت النونُ ساكنةً ، ومن حَقّ النون الساكِنة أن تَتبيَّن عِند حروفِ الحَلْق ، حسُن تشديدُها ، لتظهرَ ظهوراً شافِياً ، فهذه عِلَّةٌ قريبةٌ قد يَحْتَمِل للشاعر تَغييرُ الكلام لأجلها ، ويؤكِّدُ ذلك أن النونَ أقربُ الحروفِ إلى حَرفى العِلَّة ، الياء والواو ، وأكثرُها شَبَهاً بهما ومناسبةً لهما ، لأنها تُدْغَمُ فيهما ، وزِيدت ثالثةً ساكنةً ، فى نحو جَحَنْفَل (٦) ، كما

---

(١) البيت من غير نسبة فى تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٥ ، وتفسير الطبرى ٢١٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢١٤ ، والوساطة ص ٤٥٢ ، وضرائر الشعر ص ٥٥ ، واللسان (جدب – بيض – خفض) والشطر الثانى فى (حوا) .

(٢) ديوانه ص ٤٣ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ص ١٤٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٤١ ، واللسان (ميس – وصف) . والبيت من غير نسبة فى معجم مااستعجم ص ١٢٨٤ . وميسان : من قرى الشام .

(٣) هو شقيق بن سُلَيك ، شاعر إسلامى . والبيت من حماسية ، انظرها فى شرح الحماسة للتبريزى ٢٧٦/٢ ، وللمرزوقى ص ٧٧٩ ، والبيت الشاهد فى سر صناعة الإعراب ص ١٩٢ ، والمعرب ص ١٨١ ، ٢٤٥ ، ومعجم البلدان ٤٨١/٢ (خوارزم) ، و٩٥/٣ (السغد) ، واللسان (رزم) . ويروى : حواعرزم .

(٤) الوساطة ص ٤٥٥ ، بتصرف .

(٥) فى شرح ديوان المتنبى : « خفيفة » ، وجاءت العبارة مضطربة فى الوساطة هكذا : أنّ النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة ...

(٦) الجحنفل : العظيمُ من كلّ شىء . شرح أبنية سيبويه ص ٦٠ .

زِيدت حروفُ العِلَّة بهذا الوصف ، فى نحو : فَدَوْكَس[(١)] وسَمَيْدَع وعُذافِر ، وتُبدَلُ منها الألفُ فى الوقف ، إذا كانت خفيفةً ، فى نحو : آضْرِباً ، وجُعِلت إعراباً فى الأمثلة الخمسة ، تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، كما جُعِلا إعراباً فى التثنية والجمع الذى على حَدِّها ، وتحذف إذا كانت ساكنةً لالتقاء الساكنين ، فى نحو : آضرِبَ الغلام ، بفتح الباء ، فلما حَلَّتْ مِن مناسبتهنّ هذا المَحَلَّ ، احتَملَتْ مايَحْتَمِلْنَه من الزيادة ، وحروفُ العلة أوسَعُ الحروف تصرُّفاً ، ولذلك استجازوا زيادةَ الياءِ فى الصَّياريف ، والواوِ فى فأَنْظُور ، والألِفِ فى منتزاح . انتهى كلامه ، أراد زيادةَ الياء فى الصَّياريف من قول القائل[(٢)] :

تَنْفِى يداها الحَصَى فى كلِّ هاجِرةٍ ... نَفْىَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

وزيادةَ الواوِ فى : فأَنْظُر ، من قولِ الآخَر :

مِن حيثُ ماسَلَكُوا أَدْنُو فأَنظُورُ[(٣)]

وزيادةَ الألف فى : مُنتَزَح من قول الآخَر[(٤)] :

---

(١) الفدوكس : الشديد ، وقيل : هو الغليظ الجافى . والسَّمَيْدَع : السيّد ، ذكرهما ابن الشجرى فى المجلس السادس والخمسين . ويقال : جملٌ عُذافِر ، أى ضخمٌ شديد .

(٢) الفرزدق . وسبق تخريجه فى المجلس الحادى والعشرين .

(٣) قبله :

الله يعلم أنّا فى تلفُّتنا ... يومَ الفراق إلى أحبابنا صُوُرُ

وأننى حوثما يَثْنِى الهوى بصرى ... .

وصُور : جمع أصور ، وهو المائل العُنُق . وحوثما : لغة فى حيثما . وقائله مجهول . ونُسِب فى بعض الكتب خطأً إلى ابن هرمة . وهو اشتباه وخَلْط ، لعلّ الذى أوقع فيه أن لابن هرمة بيتًا – وهو الشاهد الآتى – فى هذه الظاهرة الصوتية ، وهى إشباع الحركة فيتولّد عنها الحرف . راجع الخصائص ٤٢/١ ، والمحتسب ٢٥٩/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٣٠/١ ، والصاحبى ص ٣٠ ، والإنصاف ص ٢٤ ، والفصول الخمسون ص ٢٧١ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ٩٦ ، وضرائر الشعر ص ٣٥ ، والمغنى ص ٤٠٧ ، والخزانة ١٢١/١ ، ٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، ٣٧٣ ، واللسان (صور – شرى) وغير ذلك كثير ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس المتمّ الستين .

(٤) إبراهيم بن هرمة . وتقدم الكلام عليه فى المجلس الثامن عشر .

وأنتَ مِن الغَوائلِ(١) حِينَ تُرْمَى ومِن ذَمٍّ الرِّجالِ بمُنْتَزاحِ

وقد كان أبو الطيِّب ، فيما ذكر الجُرجانيّ(٢) ، خُوطِب فى ذلك ، فجعل مكان « لَدُنَّه » : « بِبابِه » ورُوِىَ : « بِجُودِه » واحتَجَّ بنحو مااحتَجّ به أبو الفتح ، من الأبيات التى تتضمَّن الزيادةَ والتغيير .

قال أبو الفتح : واستعمل « لَدُن » بغير « مِن » وهو قليلٌ فى الكلام ، لا يكادون / يستعملونها إلّا ومعها « مِن » كما جاء فى التنزيل : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾(٣) و ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً ﴾(٤) وأنشد سيبويه(٥) :

مِن لَدُ شَوْلًا وإلى إتلائها

نصب « شَوْلًا » بإضمار كان ، أى مِن لَدُن أن كانت شَوْلًا إلى أن أُتْلَتْ ، أى تَلَتْها أولادُها ، هذا قولُ أبى علىّ(٦) ، مضافاً إلى قول أبى الفتح .

وقد جاء « لَدُن » بغير « مِن » فيما أنشده يعقوبُ من قوله(٧) :

فإنَّ الكُثْرَ أعيانِى قَدِيماً ولم أُقْتِرْ لَدُنْ أنِّى غُلامُ

وقال كُثيِّر :

---

(١) فى هـ : النوائب .

(٢) الوساطة ص ٤٥٠ .

(٣) الآية السادسة من سورة النمل .

(٤) سورة الكهف ٧٦ .

(٥) الكتاب ١/٢٦٤ ، والنُّكَت عليه ص ٣٤١ ، والبسيط ص ٤٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٥ ، والمغنى ص ٤٧١ ، وشرح أبياته ٣/٣٤٢ ، ٦/٢٨٧ ، والخزانة ٤/٢٤ ، واللسان (شول – لدن) ، وغير ذلك كثير .

(٦) فى الشيرازيات ٢٠ أ .

(٧) عمرو بن حسّان . شاعرٌ صحابىّ . إصلاح المنطق ص ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، والخزانة ٧/١١٢ ، واللسان (قتر – كثر) .

ومازِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرفْتُها لكالهائِمِ المُقْصَى بكُلِّ مَكانِ[(١)]

زاد اللامَ فى قوله : لكالهائم .

ولَدُنْ[(٢)] مِن الظُّروف التى لم تتمكَّن ، لغلَبة الإبهام عليها ، وفيه لُغات : أولها لَدُنْ مثل عَضُد ، والثانية لَدْن مثل عَضْد ، والثالثة لُدْن مِثل عُضْد ، خفَّفوه تارةً بإسكان أوسطه ، وتارةً بنقل الحركة إلى أوله ، وحرَّكوا النون لالتقاء الساكنين ، وخصُّوها بالحركة التى كانت للدال .

والرابعة لَدُ ، بحذف النون ، كما أنشد سيبويه : « مِن لَدُ شَوْلًا » ووجه حذف النون فيما ذكره أبو علىٍّ[(٣)] ، أنهم حذَفُوها لالتقاء الساكنين ، فى قولهم : لَدُ الصَّلاة ، كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام ، فى نحو زيدُ بنُ فلان ، ثم أجْرَوا النونَ فى الحذف ، ولم يَلْقَها ساكن ، مُجراها فى الحذف لالتقاء الساكنين .

والخامسة لُدْ ، بحذف النون ، بعد نَقْل الضمة إلى اللام .

والسادسة لُدُ ، بحذف النون وضم اللام ، إتباعا لضمة الدال ، وإنما يحذفون النون إذا أضافوه إلى المظهر ، فإن أضافوه إلى المضمرِ ردوها ، فقالوا : لَدُنْك ولَدُنْه ولَدُنّا .

والسابعة لَدَنْ بفتح الدال ، وأصل هذه اللغة أنهم حذفوا النونَ بعد إسكان الدال

---

(١) لم أجده فى ديوان كثيِّر المطبوع فى بيروت ، وكذلك لم أجده فى شعر المجنون الذى جمعه الأستاذ عبد الستار فراج رحمه الله . وهو من غير نسبة فى المنصف ٥٢/٣ .

(٢) أعاد ابن الشجرى الكلام على « لدن » فى المجلس التاسع والستين . وانظر حديث « لدن » فى الكتاب ٢١٠/١ ، ٥٠٥/٣ ، ٢٣٣/٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٥٤/٢ ، والمخصص ٥٩/١٤ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، والمساعد ٥٣٢/١ ، والمغنى ص ١٦٨ ، والهمع ٢١٤/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦١ ، واللسان (لدن) . وانظر فهارس الخزانة ٥٩٧/١٢ ، ٥٩٨ ، ورحم الله شيخنا عبد السلام هارون رحمة واسعة سابغة .

(٣) الشيرازيات ١٩ ب ، ٢٠ أ .

ثم ردّوها ، ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً للدال بآخر الفِعل مع النون الخفيفة ، فى نحو : ﴿ لَنَسْفَعَاً ﴾[1] ولا يكون هذا العمل إلا مع غُدْوة ، قال أبو زيد : قالوا[2] : جئتُ فلانا لَدَنْ غُدْوةً ، ففتحوا الدال . وقال سيبويه : شبَّهوها بالخفيفة مع الفعل ، ففتحوا الدال ، كما فتحوا آخِرَ الفعل .

قال أبو علىّ : ولم يكن حقّها أن تُحذَفَ النونُ منها ، لأن الحذفَ إنما يكون فى الأسماء المتمكّنة ، ولمّا أشبه « لَدُن » الحروف ، لم يحسُن الحذفُ منه ، فاستكرهوه وجعلوا النونَ بمنزلة الزائد ، وقد أُضِيف إلى الفعل فى قول القُطامِىّ[3] :

صَرِيــعُ غَوانٍ راقَهُــنَّ ورُقْنَــهُ لَدُنْ شَبَّ حتَّى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

ويمكن أن تكون إضافته إلى الفعل ، كإضافة « حيث » إليه ، لأنه فى الإبهام مثله ، ويمكن أن يكون المعنى : لَدُن أنْ شَبَّ ، فحذف « أن » ويُقوِّى ذلك ثباتُ « أنْ » فى قول الأعشى[4] :

أَرانى لَدُنْ أنْ غابَ رَهْطِى كأنَّما يَرَى بِى[5] فيكُمُ طالبُ الضَّيمِ أرْنَبا

وقال أبو علىّ أيضاً : فأمّا مارُوِى عن عاصم مِن قراءته ﴿ لَدُْنِهِ ﴾[6] فالكسرة فيه

---

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) أى القشيريون ، كما صرَّح أبو زيد فى النوادر ص ٤٧٢ ، وانظر لإعراب « غدوة » هنا كتاب الشعر ص ٩ ، والمسائل المنثورة ص ٢٩٨ .

(٣) ديوانه ص ٤٤ ، والمغنى ص ١٥٧ ، وشرح أبياته ٣٩١/٣ ، والهمع ٢١٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٢ ، والتصريح على التوضيح ٤٦/٢ ، والخزانة ٨٦/٧ .

(٤) ديوانه ص ١١٥ .

(٥) فى هـ : « يرانى » . ورواية الديوان وشرح ديوان المتنبى ٢٤٢/٢ :

يرانى فيهمُ طالب الحق أرنبا

وقد نبهت من قبل على أن شارح ديوان المتنبى ينقل عن ابن الشجرى .

(٦) سورة الكهف ٢ ، وقال ابن مجاهد : « قرأ عاصم فى رواية أبى بكر : (مِن لَّدُْنِهِى) بفتح اللام ، وإشمام الدال الضمة ، وكسر النون والهاء ، ويصل الهاء بياء فى الوصل ، ولم يقرأ بذلك أحدٌ غيره » السبعة ص ٣٨٨ ، والكشف لمكىّ ٥٤/٢ ، وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢٦٤/٢ .

ليست كسرةَ جرّ ، وإنما هى كسرة التقاء الساكنين ، وذلك أن الدالَ أسكنت كما أسكنت الباء ، من سَبْـُـع ، والنونُ ساكنة ، فلما التقيا كُسِر الثانى منهما .

وقوله : « فأرحامُ شِعْرٍ »(١) استعار الأرحام للشّعر ، وجعلها [متّصلةً عند الممدوح ، ثم قال : وأرحامُ مالٍ ، فاستعارها للمال وجعلها(٢)] متقطِّعةً عند الممدوح ، لما سنذكره ، والرَّحِمُ : علاقةُ القَرابة ، ومعنى « تَنِى » تَفْتُر ، قال العجّاج(٣) :

فما وَنَى محمدٌ مذْ أن غَفَرْ   لَهُ الإلٰهُ مامضَى وما غَبَرْ

وفى التنزيل : ﴿ وَلَاتَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾(٤) ومنه قولهم : امرأةٌ وَناةٌ : إذا كان فيها فُتُورٌ عند القيام ، فالمعنى : ماتفتُر عن التقطّع ، والأصل : ماتَنِى عن أن تتقطَّعَ ، / فحذف « عن » ثم حذف « أن » فارتفع الفِعل . ٢٢٤

ولَدُن ولَدَى وعِنْدَ نظائر ، إلا أن « عند » أمكَنُ منهما .

ومِن الفَرق(٥) بينَها وبينَهما أنك تقول : هذا القولُ عِندى صَواب ، ولا تقول : هو لَدَىَّ صَواب ، وكذلك لا تقول : قولُك لَدُنِّى صواب ، وقال أبو هلال الحسنُ بن عبد الله بن سهلٍ العسكرِىّ : تقول : عندى مالٌ [وإن كان غائباً عنك ، ولاتقول(٦) : لدىّ مالٌ إلّا فى المال الحاضر ، لأن لَدّى إنما هو لما يليك ، ولا تقول : لَدُنّى مال] وإن كان حاضرا . فقد جعل لِعنْدَ مزيَّةً على لَدَى ، وجعل لِلَدَى مزيَّةً على لَدُنْ .

---

(١) رجع إلى بيت المتنبى .
(٢) ساقط من هـ .
(٣) ديوانه ص ٨ .
(٤) سورة طه ٤٢ .
(٥) حكى هذا عن ابن الشجرى : ابنُ هشام فى المغنى ص ١٦٩ ، والسيوطىُّ فى الهمع ٢٠٠/١ ، ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٢ (حكاية عن ابن هشام) والأشمونىُّ فى شرحه ٢٦٤/٢ .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ . وجاء الكلام فى كتاب أبى هلال ، الفروق اللغوية ص ٢٤٦ على هذا النحو : « وتقول : عندى مالٌ ، ولا تقول : لدنى مال ، ولكن تقول : لدنى مالٌ ، إلّا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندى مالٌ ، وإن كان غائباً عنك ؛ لأن لدنى هو لما يليك » .

وأجاز أبو العلاء المعرىُّ أن يقال : لَدُنِّى مالٌ ، غائباً كان أو حاضراً ، ومنع أن يكونَ بين عِندَ ولَدُنْ فرقٌ ، فى جميع أحوالها ، وقولُ أبى هلال أثْبَتُ ، وقد قاله غيره (١) ، والذى ذكرته أوّلًا من قولهم : هذا القولُ عندى صوابٌ ، وامتناعُهم أن يقولوا : هو لَدَىَّ صَواب ، فَرْقٌ واضِح .

قال أبو الفتح : ومعنى البيت أنه يُحبُّ المديح ، فيُهِينُ له المال .

وقال أبو العلاء : استعار الأرحامَ للشِّعر والمال ، كما يفعل الشعراء ، فيُخرِجون الأشياءَ من أصولِها مستعارةً ، فيقولون : « ماءُ الصَّبابة ، وغَمامُ العطَاء » انقَضَى كلامه .

وليست الاستعارةُ مختصَّة بالشعر ، وإنما هى ضربٌ من البديع يتَّسع فى النثر كاتِّساعه فى النظم ، وقد كثُر ذلك فى القرآن ، فمنه استعارةُ الجَناحِ للذلِّ فى قوله تعالى ، مُوَصِّياً للولد بوالديه : ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (٢) أراد : لِنْ لَهُما مِن مبالغتك فى الرحمة جانبَك متذلِّلا ، ومنه استعارةُ الساق لشدّة (٣) الأمر ، فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ (٤) ألا ترى أنك تقول لِمَنْ يَحتاج إلى الجِدِّ فى أمر : شَمِّرْ عن ساقِك [فيه] (٥) واشدُدْ حَيازِيمك (٦) له ، فيكون هذا القول أوكَدَ فى نفسه من قولك : جِدَّ فى أمرك .

٢٢٥ / ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَاعَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ (٧)

---

(١) قاله محمد بن على ، المعروف ببرمان ، والحريرىّ ، كما فى المراجع المذكورة .
(٢) سورة الإسراء ٢٤ .
(٣) راجع الخصائص ٣/٢٥١ .
(٤) سورة القلم ٤٢ .
(٥) ليس فى هـ .
(٦) جمع حيزوم ، وهو الصدر ، وقيل : وسطه .
(٧) سورة الفرقان ٢٣ .

فحقيقة « قَدِمْنا » : عَمَدْنَا ، وقَدِمْنا أبلَغُ ، لأنه دلَّ فيه على ما كان من إمهالِه لهم ، حتى كأنه كان غائباً عنهم ثم قَدِم ، فاطَّلع منهم على غير ماينبغى ، فجازاهم بحسَبه ، وقوله : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ حقيقته : أبْطَلْناه حتى لم يحصُلْ منه شىء ، فالاستعارة هاهنا أبلغُ من الحقيقة .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾(١) حقيقة « طَغَا » علا وطَما ، فالاستعارةُ أبلغُ ، لأن فيها دلالةً على القَهْر ، وذلك أن الطُّغيانَ عُلُوٌّ فيه غَلَبةٌ وقَهْرٌ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾(٢) حقيقته : كَثُر الشَّيبُ فى الرأس وظهَر ، فاستعار له الاشتعال ، لفَضْلِ ضياء النار على ضِياء الشَّيب .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً . وَدَاعِياً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾(٣) استعار له السِّراج ، أو للقُرآن ، فى قول مَن قدَّر حذْفَ مضاف ، فأراد : وذا سِراجٍ مُنير .

ومن ذلك استعارةُ النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم للغَيْرة أَنْفا ، وقد رأى عليًّا وفاطمةَ عليهما السلام ، فى بيتٍ فردَّ البابَ عليهما ، وقال : « جَدَعَ الحَلَالُ أَنْفَ الغَيْرة »(٤) .

(١) سورة الحاقة ١١ .
(٢) الآية الرابعة من سورة مريم .
(٣) سورة الأحزاب ٤٥ ، ٤٦ .
(٤) لم أجده فى كتب السنة التى بين يدىّ ، ولا فى كتب غريب الحديث التى أعرفها ، كذلك لم أجده فى المظانّ الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشريف الرضىّ ، ثم وجدت أبا منصور الثعالبىّ يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : « قد تصرَّف الناس فى استعارة الأنف بين الإصابة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ماسمعت فيها قولُ النبىّ ﷺ : « جدع الحلال أنف الغيرة » ثمار القلوب ص ٣٣٠ ، وذكره الميدانىُّ فى مجمع الأمثال ١٦٣/١ ، ثم قال : « قاله ﷺ ليلةَ زُفَّت فاطمة إلى علىّ رضى الله تعالى عنهما ، وهذا حديثٌ يروى عن الحجاج بن منهال يرفعه » وذكره أيضا أبو هلال ، فى ديوان المعانى ١٠١/١ ، ٩٥/٢

فالاستعارةُ تتضمَّن من زيادة الفائدة ما لا تتضمَّنُه الحقيقة ، ولولا ذلك كان استعمالُ الحقيقةِ أولى ، فاختصاصُ المعرِّى الشِّعْرَ بهذا الضَّرب من البديع ، قولُ مَن لم يقفْ على مافى كتاب الله من الاستعارات المعدودة فى إعجاز القرآن .

ثم أقول : إنّ اتصالَ أرحامِ الشِّعر عند الممدوح يَحْتَمِل معنيين ، أحدهما : أنه
٢٢٦ / يَقبلُ الشِّعر ويُثِيبُ عليه ، فيحصُلُ بينَهما اتّصالٌ ، كاتِّصال القَرابات ، والآخر : أنه يُمدَحُ بأشعارٍ كثيرة ، تجتمع عنده ، فيتَّصلُ بعضُها ببعض ، كاتِّصالِ الأرحام .

وكذلك تَقَطُّعُ أرحام المال يَحْتَمِل معنيين ، أحدهما : أن يكونَ اجتماعُه عندَه كالرَّحِمِ بينَهما ، وتفريقُه كقطع الرَّحِمِ ، والثانى : أن المال لايجتمعُ عندَه ، كما قال[1] :

وكلَّما لَقِىَ الدِّينارَ صاحِبُهُ ... فى مِلْكِهِ افْتَرقا مِن قَبْلِ يَصْطَحِبا

فَمنْعُه من اجتماع المال كأنه قَطْعٌ لأرحامٍ مشتبكةٍ بين صُنُوفِ الأموال .

* * *

وسئلتُ عن قوله ، فى جُملة مسائلَ وردت من الموصِل :

كُلُّ مالم يكُنْ من الصَّعب فى الأنْـ ... ـفُسِ سَهْلٌ فيها إذا هُوَ كانـا[2]

فأجبتُ بأنّ « ما » نكرةٌ موصوفة بالجملة ، فموضع الجملة خفض ، ويكُن وكان تامَّتان ، فى معنى يَقَعُ ووَقَع ، وقوله : « مِن الصَّعب » صفةٌ أخرى ، فمِن متعلّقةٌ بمحذوف ، فهى ومجرورُها فى موضع خفض ، و « سَهْلٌ » خبر « كُلّ » فالتقدير : كلُّ شىءٍ غيرِ واقعٍ صَعْبٍ فى الأنفس ، سَهْلٌ فيها إذا وقَع ، والمعنى أنّ الأمرَ يصعُبُ على النَّفس[3] قبلَ وقوعِه ، فإذا وقَعَ سَهُلَ ، وهذا من قول أعشى باهِلة[4] :

---

(١) ديوانه ١/١١٦ ، وضرائر الشعر ص ١٥٢ ، وأتى به ابنُ عصفور شاهداً على جواز إضمار « أنْ » الناصبة للفعل ، وإبقاء عملها .

(٢) ديوانه ٤/٢٤١ .

(٣) فى هـ : « الأنفس » . وما فى الأصل مثله فى شرح الواحدى ص ٦٧٢ ، والعبارةُ كلُّها فيه .

(٤) اسمه عامر بن الحارث ، والبيت من قصيدة تُعَدُّ من عيون المراثى ، يرثى بها أخاه لأُمه المنتشر بن وهب . ديوان الأعْشَيْن ص ٢٦٦ ، والأصمعيات ص ٩١ ، والتخريج هناك . وانظر النهاية =

لايُصعِبُ الأمرَ إلّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ ... وكلُّ شيءٍ سِوَى الفحشاءِ يَأْتَمِرُ

معنى لايُصْعِبُ الأمرَ : لايجدُه صعباً ، كقولهم : أحمدتُ الرجُلَ ، أى وجدتُه محموداً ، وأبخلْتُه : وجدتُه بخيلًا ، ومنه قول عمرو بن مَعدِيكَرِب لبنى الحارث بن كعب : « واللهِ لقد قاتلْناكم فما أجْبَنَّاكم ، وسألناكم فما أبْخَلْناكم ، وهاجَيْناكم فما أفْحَمْناكم »[1] أى ماوجدناكم جُبناءَ ولا بُخلاءَ ولا مُفْحَمِين ، وكذلك أصعبتُ الأمر : وجدتُه صعباً .

والرَّيْث : الإبطاءُ ، يقال : راثَ الخبرُ : أى أبطأ ، يقول : لا يجدُ الأمرَ صَعْباً إلا وقتَ[2] [إبطاءِ] ركوبِه إياه .

* * *

/ وسُئِلت عن قول سُحَيم عبد بنى الحَسْحاس[3] : ٢٢٧

جُنوناً بها فيما اعتَشَرْنا عَلاقةً ... عَلاقةَ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وبادِيا

فأجبتُ بأن « جُنونًا » نصبٌ على المصدر ، أى جُنِنت جُنوناً ، وقوله : « عَلاقة » مفعول من أجله ، والعَلاقة ، والعَلَق : الحبُّ الشديد ، ومِن كلامهم : « نظرةٌ مِن ذِى عَلَقٍ[4] » أى مِن ذى هَوًى قد عَلِق بمَنْ يَهْواه قلبُه ، قال الشاعر[5] :

= (ريث) ٢٨٧/٢ ، ووقع فيها تحريف فى ضبط البيت ، فى الطبعة الأولى – وهى طبعة العثمانية – وفى الطبعة الثانية التى أشرفْتُ عليها ، ويُغْفَرُ لى ، إن شاء الله ، فقد كان ذلك أول اشتغالى بالعلم . وقد وقع هذا التحريف أيضاً فى اللسان (ريث) ، وجاء به على الصواب فى (صعب) .

وقد ذكر الشيخ حمزة فتح الله القصيدة ونصَّ على التحريف الواقع فى النهاية ، ثم حكى عن ابن الشجرى ماأورده فى شرح البيت . انظر المواهب الفتحية ٢١/٢ ، وانظر أيضاً مختارات ابن الشجرى ص ٣٨ .

(١) سبق تخريجه فى المجلس الثانى والعشرين . وزِدْ على ماهناك : تلخيص البيان ص ٢١٢ .

(٢) ساقط من هـ . وهو فى الأصل ، والمواهب الفتحية ، حكاية عن ابن الشجرى ، كما أسلفت .

(٣) ديوانه ص ١٧ ، وروايته : « اعتشرنا علالة » وسيشير إليها ابن الشجرى .

(٤) المستقصى ٣٦٨/٢ ، واللسان (علق) ، ومجمع الأمثال ٣٣٢/٢ ، وفيه : من ذى علقة .

(٥) عدىّ بن زيد العِبادىّ ، والبيت فى ذيل ديوانه ص ١٤٧ ، وتخريجه فيه .

عَلِقَ الأحشاءَ مِن هِنْدٍ عَلَقْ   مُسْتَسِرٌّ فيهِ نُصْبٌ وأَرَقْ .

أراد : جُنِنتُ بها لِعَلاقة ، أى لحبٍّ شديد ، ويجوز أن تنصب « علاقة » على البدل من « جنونا » ، وقوله : « علاقةَ حُبٍّ » بدلٌ من قوله : « علاقةً » كما تقول : لقيتُ غلاماً غلامَ بَزّاز ، فتُبينُ الأولَ بالثانى .

و « مُسْتَسِرًّا » نصبٌ على النعت لقوله : « علاقةَ حُبٍّ » وذكَّر الوصفَ ، والموصوفُ مؤنَّثٌ لأمرين ، أحدهما : أن العلاقةَ بمعنى العَلَق ، والآخَر : أنها إذا كانت بدلًا من « جُنونا » فهى الجُنون ، وقد ورد تذكيرُ المؤنَّث للحَمْل على المعنى كثيراً ، كقول الأعشى[(١)] :

يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّباَ

ذكَّر الكَفَّ ، لأنه ذَهب بها مَذْهَبَ العضو ، ومنه قوله[(٢)] :

فإمَّا تَرَيْنِى ولِى لِمَّةٌ   فإنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِها

ذكَّر ضميرَ الحوادث ، لأنه ذهب بها مذهب الحَدَثان ، ومنه فى التنزيل تذكيرُ خبرِ الرَّحمة فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[(٣)] لأن المراد بالرحمة هاهنا فى بعض التفسير : الغَيْث .

ويجوز أن تجعل « مُسْتَسِرًّا » نعتاً لجنوناً ، والقول الأول أحسن ، لقُرْب النعت من المنعوت ، وإذا حقَّقنا القولَ فى معنى العلاقة فهى التعلُّق بالحبّ ، فلهذا أضافها الشاعرُ إليه ، فيجوز على هذا فى نصب « مستسرًّا » وجهان آخران : أحدهما أن تجعلَه حالاً من « حُبّ » وإن كان نكرةً ، وكان مجىءُ الحال منها ضعيفاً ، وإنما

---

(١) سبق تخريجه فى المجلس الرابع والعشرين .
(٢) وهذا أيضاً تقدم فى المجلس السادس عشر .
(٣) سورة الأعراف ٥٦ ، وسيتكلم المصنف على هذه الآية بأبسط من هذا فى المجلس التاسع والستين .

أجزتُ هذا لأمرين ، أحدهما : / أن كونَ الحالِ من النكرة جائز ، يجوز أن تقول : ٢٢٨
مررت بامرأةٍ جالسةً ، وهذا رجلٌ مقبلًا .

والثانى : أن المضاف إلى « حُبّ » مصدر ، فحُبّ منصوبٌ فى المعنى بعلاقة ، على أنه مفعولٌ به ، وفاعلُ المصدر محذوف ، فالتقدير : علاقَتِى حبًّا ، أى تعلُّقى إياه ، فالعاملُ فى الحال المضافُ الذىَ هو العلاقة ، فليست كالحال التى عَمِل فيها ماقبل المضاف فى نحو « سَلَبْتَ سلاحى بائساً »(١) .

والوجه الآخر من وجْهَي النصب فى « مُسْتَسِرّ » أن يكون نعتاً لحُبّ ، على معناه ، وانتصابه فى هذا الوجه أقوى من انتصابه على الحال ، ألا ترى أن مفعولَ المصدر المجرورَ ، قد عُطِف عليه المنصوبُ فى قول الشاعر(٢) :

قد كنتُ داينْتُ بها حَسّانا مَخافةَ الإفْلاسِ واللَّيَّانا

كما وُصِف فاعلُ المصدر مجروراً بمرفوع ، فى قول لَبيد(٣) ، فى وصف العَير والأَتان :

يُوفِى ويَرْتَقِبُ النِّجادَ كأنَّه ذُو إرْبَةٍ كُلَّ المَرامِ يَرُومُ
حتَّى تَهجَّرَ فى الرَّواحِ وهاجَها(٤) طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّه المظلومُ

(١) بعض بيت لتأبط شرًّا ، سبق تخريجه فى المجلس الثالث .

(٢) رؤبة ، كما فى الكتاب ١٩١/١ ، وهو من مقطوعة فى ملحقات ديوانه ص ١٨٧ ، ويُنسَب أيضاً لزياد العنبرى . انظر النكت على كتاب سيبويه ص ٢٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٥/٢ ، والمغنى ص ٥٢٨ ، وشرح أبياته ٤٦/٧ ، وشرح الشواهد للعينى ٥٢٠/٣ ، والتصريح على التوضيح ٦٥/٢ ، والهمع ١٤٥/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٩١/٢ ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والأربعين .

واللَّيَّان ، بفتح اللام وتشديد الياء التحتية : المَطْلُ واللَّىُّ والتسويف .

(٣) ديوانه ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، وتخريجه فى ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٢٦٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٤ ، وما فى حواشيهما . والبيتان أعادهما ابن الشجرى فى المجلس التاسع والأربعين .

(٤) فى الأصل : « وهاجه » وأثبتُّ مافى هـ ، وهو مافى الأصل فى المجلس المذكور ، وهما روايتان كما فى الديوان .

فعلى هذا تقول : عجبتُ مِن ضربِ زيدٍ الظريفِ عمراً ، والظريفُ ، خفضاً ورفعاً ، وعجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ عمرٌو ، والظريفَ ، خفضاً ونصبًا ، فهذان وجهان آخران فى نَصْب « مُستسرّ » واضِحان .

ويروى :

جُنِنْتُ بها فيما اعْتَشَرْنا عُلالةً

والعُلالة : البقيَّةُ مِن كلِّ شىء ، يقال لبقيّةِ الحبِّ : عُلالة ، وكذلك بقيّة[1] اللَّبن فى الضَّرع ، وبقيَّة جَرْيِ الفَرس ، فالمعنى : جُنِنْتُ بها لبقية حبِّى ، والوجه هو الروايةُ الأولى .

واعْتَشَرْنا : من المُعاشَرة ، وهى المُصاحَبة ، والعَشِير : الصاحب ، وفى التنزيل : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ﴾[2] .

٢٢٩ / وسُئِلتُ فى جملة المسائل الواردة

من الموصِل ، عمَّا دار من الكلام بين سيبويه والكِسائىّ ، بحضرة يحيى بن خالد البَرْمكىّ .

فقلت : إن الكسائىَّ ، فيما وردتْ به الروايةُ ، سأل سيبويه ، فقال : كيف تقول : « كنتُ أظنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لَسْعةً مِن الزُّنْبُور ، فإذا هو هى ، أم فإذا هو إيّاها[3] » ؟ فقال سيبويه : « فإذا هو هى » ولا يجوزُ النصب ، فقال له الكِسائىُّ : أخطأتَ ، ثم سأله عن مسائلَ من هذا النحو ، منها : خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ ، والقائمَ ، برفع القائم ونصبِه ، فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دُونَ النصب ، فقال الكسائىُّ :

---

(١) انظر المعجم فى بقية الأشياء ص ١٢٢ .

(٢) سورة الحج ١٣ .

(٣) هذه هى المسألة الزنبورية الشهيرة . انظرها فى مجالس العلماء ص ٨ ، والإنصاف ص ٧٠٢ ، ومعجم الأدباء ١٣/١٨٥ ، ١٦/١١٩ (ترجمة الكسائىّ وسيبويه) ، والمغنى ص ٩٣ (مبحث إذا) ، والأشباه والنظائر ٣/٢٩ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٩٦ – ٢٩٩ . وسفر السعادة ص ٥٤٩ وحواشيه .

العرب ترفعُ هذا كلَّه وتنصبُه ، فدفع سيبويه قولَه .

فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتُما وأنتما رئيسا بلدَيْكُما ، فمن ذا يَحكُم بينَكما ؟

فقال الكسائيُّ : هذه العربُ ببابك ، قد اجتمعتْ من كلّ أَوْب ، ووفَدَتْ عليك من كلِّ صُقع ، وهم فُصحاءُ الناس ، وقد قَنِع بهم أهلُ المِصْرين ، وسمِع أهلُ البصرة وأهلُ الكوفة منهم ، فلْيُحْضَروا ويُسأَلوا .

فقال يحيى وابنُه جعفر : قد أنصَفْتَ ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا ، وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زِياد[1] وأبو الجرّاح وأبو ثَرْوان ، فسُئِلوا عمَّا جَرَى بين الكسائيّ وسيبويه ، فتابَعُوا الكسائيَّ ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه ، فقال له : قد تَسمَع ! فاستكانَ سيبويه ، وأقبل الكسائيُّ على يحيى ، فقال : أصلَح الله الوزير ، إنه قد وفَد عليك مِن بلده مؤمِّلًا ، فإن رأيتَ أن لاتردَّه خائباً ، فأمر له بعشرة آلافِ دِرهم ، فخرج وصيَّر وجْهَه إلى فارس ، فأقام هناك ولم يَعُدْ إلى البصرة .

وأقول : إن الصحيحَ فى هاتين المسألتين قولُ سيبويه ، لأن « إذا » هذه هى المكانيَّةُ الموضوعةُ للمفاجأة ، فهى[2] تؤدِّى معنى الظَّرف الذى يُشار به إلى المكان ، / ٢٣٠
وهو هناك وثَمَّ ، فيجوز أن يُقْتصرَ على الاسم المرفوع بعدها ، على أنه مبتدأ ، وهى خبرُه ، كقولك : خرجت فإذا زيدٌ ، المعنى : فَثَمَّ زيدٌ ، أو فهُناك زيدٌ ، فإن جئتَ بعد المرفوع بنكرة ، فلك فيها مذهبان ، أحدهما : أن تَرفعَها بأنها خبر المبتدأ ، فتكون « إذا » فَضْلة ، يَعملُ فيها الخبر ، تقول : فإذا زيدٌ قائم ، كما تقول : هناك زيدٌ قائم ، وفى الدار زيدٌ قائم ، والمَذْهبُ الآخر : أن تَنصِبَ النكرةَ على الحال ، تقول :

---

(١) فى إنباه الرواة ٣٤٨/٢ : أبو دماذ .

(٢) فى هـ : « وهى » ، وقد أعاد ابن الشجرى الكلامَ على « إذا » هذه فى المجلس المتمّ الأربعين .

فإذا زيدٌ قائما ، فتكون « إذا » مستقَرًّا ، موضعُها رفعٌ بأنها خبرُ المبتدأ ، وهى الناصبة للحال ، لنيابتها عن الاستقرار .

وقولُ الكسائىّ : فإذا عبدُ الله القائمَ ، بنصب القائم ، لا وجْهَ له ، لأن الحالَ لاتكون معرفة ، وإذا بطل النصبُ فى القائم ، فهو فى الضمير من قوله : فإذا هو إيَّاها ، أشَدُّ بُطُولًا .

وإنما أنكر سيبويه النصبَ ، لأنه لم يرَه مطابقاً للقياس ، ولم يرَ له وجهاً يُقارِب الصَّواب ، ولما لم يظْفَرِ الكسائىُّ بحجَّةٍ قياسيّة ، يدفع بها إنكارَ سيبويه للنصب ، كان قُصاراه الالتجاءُ إلى السَّماعِ ، والتشبُّثُ بقول أعرابٍ أُحْضِروا فسُئِلوا عن ذلك ، وكان للكسائىِّ بهم أُنَسَةٌ ، وسيبويه إذ ذاك غريبٌ طارئٌ عليهم .

وذكر قومٌ من البصريِّين أن الكسائىَّ جَعل لهم جُعْلًا ، استمالهم به إلى تصويب قولِه ، وقيل : إنما قَصد الكسائىُّ بسؤاله عمَّا علِم أنه لا وجْهَ له فى العربية ، واتَّفق هو والفَرَّاءُ على ذلك ، ليُخالِفَه سيبويه ، فيكونَ الرُّجوعُ إلى السَّماع ، فينقطعَ المجلسُ عن النَّظَر والقِياس .

* * *

وممَّا قاله أبو الطيِّب فى صِباه قولُه[1] :

أحْيا وأيْسَرُ ماقاسَيْتُ ماقَتَلَا والبَيْنُ جارَ علَى ضَعْفِى وماعَدَلَا

أَحيا[2] : فِعْلُ مُتكلِّم ، والجملة التى هى « أيسَرُ » وخبرُه فى موضع نصبٍ على الحال من المُضمَر فى « أحيا » أى أعيشُ وأقلُّ ماقاسَيْتُ ، أو أهْوَنُ ماقاسيتُ ماقَتَل

٢٣١ غيرى ، / أخبر بحياته فى هذه الحال كالمتعجِّب ، وحقيقةُ المعنى : كيف أعيش وأهْوَنُ الأشياءِ التى قاسيتُها فى الهوى الشيءُ الذى قَتَل المحبِّين ؟

---

(١) ديوانه ١٦٢/٣ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٤٣/١ ، وأمالى ابن الحاجب ١١٣/٣ . وشرح مشكل شعر المتنبى ص ٣٢ ، وتفسير أبيات المعانى ص ٢٠٥ .

(٢) قدَّره ابن هشام : « أأحيا » وحذفت همزة الاستفهام .

والضَّعْف والضُّعْف : لُغتان ، كالزَّعْم والزُّعم ، والفَقْر والفُقْر ، وزعم قومٌ أن الضُّعْفَ بالضمّ فى الجِسم ، والضَّعْفَ فى العقل ، وليس هذا بقولٍ يُعتَمَد عليه [1] ، لأن القُرَّاءَ قد ضمُّوا الضادَ وفتحوها فى قوله تعالى : ﴿ اللهُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ ضُعْفٍ ﴾ [2] .

مسألة

إن قيل : كيف كَرَّر المعنى فى قوله :

والبَيْنُ جارَ علَى ضَعْفِى وما عَدَلا

لأنه أثبت للبَيْن الجَوْر ، ونَفَى عنه العَدْل ، والمعنى فيهما واحد ؟

فالجواب : أن الجائرَ فى وقتٍ قد يَعْدِلُ فى وقتٍ آخر ، فيوُصَفُ بالجَوْر إذا جار ، وبالعَدْل إذا عَدَل ، وشبيهٌ بذلك فى التنزيل قولُه تعالى ، فى وصف الأوثان : ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ [3] فوصْفُها بأموات قد دَلَّ [4] على أنها غيرُ أحياء ، والمعنى أنها أمواتٌ لاتَحْيَى فى مستقبَل الأزمان ، كما يَحْيَى الناسُ عند قيامِ الساعة .

ومنها [5] :

---

(١) ابن الشجرى يوافق البصريين فى أن اللغتين سواء ، جاء فى اللسان (ضعف) بعد حكاية معنى الفتح والضم : « وقيل هما معاً جائزان فى كلِّ وجه ، وخصّ الأزهريُّ بذلك أهلَ البصرة ، فقال : هما عند أهل البصرة سِيّان ، يستعملان معاً فى ضعف البدن وضعف الرأى » .

وقد رأيت كلام الأزهريّ هذا فى كتابه التهذيب ٤٨٢/١ ، محرَّفاً هكذا : « قلت : هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان ، مستعملتان فى ضعف البدن وضعف الرأى » . ويدلك على أن هذا الكلام محرَّف ومزالٌ عن وجهه استعمالُ كلمة « جماعة » فلو كان المراد أهل البصر والمعرفة ، لما كان هناك حاجة إلى استعمال هذه الكلمة .

(٢) سورة الروم ٥٤ ، وانظر السبعة ص ٥٠٨ ، والكشف ١٨٦/٢ ، وأدب الكاتب ص ٥٥٥ ، وإصلاح المنطق ص ٩١ ، (باب فَعْل وفُعْل باتفاق معنى) .

(٣) سورة النحل ٢١ .

(٤) هذا تأويل الأخفش . معانى القرآن له ص ٣٨٢ ، وزاد المسير ٤٣٧/٤ .

(٥) ديوانه ١٦٣/٣ .

لولا مُفارقةُ الأحبابِ ماوجدَتْ ··· لها المَنايا إلى أرواحِنا سُبُلَا

هذا مأخوذٌ من قولِ أبى تمام[(١)]:

لو حارَ مُرْتادُ المنيَّةِ لم يَجِدْ ··· إلَّا الفِراقَ على النُّفُوس دَلِيلا

الأحباب : جمع حِبٍّ ، كعِدْلٍ وأَعْدال ، ومِثْله من الوصف : نِقْضٌ وأَنْقاضٌ ، ولا ينبغى أن يكون جمع حَبِيب ، كشريف وأشراف ، ويتيم وأيتام ، لأمرين ، أحدهُما : أنَّ الأول أقْيَسُ وأَكثَر ، والثانى : أن يتيماً وشريفاً من باب فَعِيل الذى بمعنى فاعل ، وحبيبا : فعيل الذى بمعنى مفعول[(٢)] ، فأصله محبوب ، كما أن قتيلًا / ٢٣٢ أصله مقتول ، فقد افترقا .

والمصدر الذى هو « مُفارقَة » مضافٌ إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله ، كإضافة السُّؤالِ فى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[(٣)] ولا يحسُن أن تقدِّر : لولا مُفارقةُ المحبِّين الأحباب ، وإن كان ذلك جائزاً من طريق الإعراب ، لأن المُحِبَّ لا يُوصَفُ بمُفارقةِ محبوبه ، وإيجادِ سبيلٍ للمنيّة إلى رُوحِه ، وإنما هو مُفارَقٌ لا مفارِق .

وقوله : « لها » من الحَشْو الذى لا فائدةَ فيه ، لأن المعنى غيرُ مُفتَقِرٍ إليه ، فهو مِن الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن ، وقد حملَ عدمُ الفائدة به بعضَ أدباء المغرِب[(٤)]

---

(١) ديوانه ٣/٦٦ ، والموضع السابق من ديوان المتنبى ، وشرح الواحدى ص ٢٤ ، والإبانة عن سرقات المتنبى ص ٤٨ ، والوساطة ص ٢١٧ ، والصبح المنبى ص ٢٢٠ ، وشرح أبيات المغنى ٤/٣٣٢ ، وحكى كلامَ ابن الشجرى .

(٢) وهذا يُجمع على أفعلاء ، نحو شديد وأشدّاء . شرح ابن عقيل ٢/٣٦٦ ، وانظر تفسير الطبرى ١٠/١٥٢ ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ سورة المائدة ١٨ .

(٣) سورة ص ٢٤ .

(٤) فى هـ : « العرب » . وتفسير قوله : « بعض أدباء المعرب » . جاء فى الموضع السابق من شرح ديوان المتنبى ، قال : « قال ابن القطاع : لَها : هى الفاعِلة ، والمنايا : فى موضع خفض بالإضافة ، والمعنى : وجدت لهوات المنايا ، فلها : جمع لهاة . وقال : قال لى شيخى محمد بن على التميمى : قال لى أبو علىّ =

على أن جعله جَمْعَ لَهاةٍ ، علَى حدِّ حَصاةٍ وحَصًى ، وأضافه إلى « المنايا » ورفعَه بإسناد « وجدَتْ » إليه ، فاستعار للمَنايا لَهَواتٍ ، على معنى [أنها (١)] كشىء يَبْتلِعُ الناسَ ، والمرادُ أفواهُ المنايا ، ولكنه استعمل اللَّها فى موضع الأفواه ، لمجاورة اللَّهاة للفم ، وهذا قولٌ مُحْتَمَل لو كان مُراداً للشاعر ، وهو لَعَمْرُ اللهِ يُشبه طريقتَه فى الاستعارات ، وإذا لم يكن مُراداً له ، حملت « لَها » على ماتَزِيدُه العربُ مبالغةً فى التبيين ، وإن كان الكلام مستغنياً عنه ، كقولك : ما وجدتُ لى إليك طريقاً ، فقولك « لى » زيادة ، ومثله قول محمد بن يزيد الأُمَوىّ :

فلا قدَرَتْ عليك يَدُ اللَّيالِى ولا وجَدَتْ إليكَ لَها سبيلا

وقد جاء فى بيتٍ للشَّمَّاخ ماهو أنْفَرُ مِن هذا ، وذلك قوله (٢) :

وكنتُ إذا لاقَيْتُها كان سِرُّنا لَنا بَيْننا مِثْلَ الشَّواءِ المُلَهْوَجِ (٣)

= بن رِشْدِين : قلت للمتنبى عند قراءتى عليه : أضمرْتَ قبل الذكر ! قال : ليس كذلك ، وليست المنايا فاعلة ، وإنما هى فى موضع خفض » .

وقد أورد ابنُ القطاع هذا التأويل فى رسالته (شرح المشكل من شعر المتنبى) ص ٢٤١ من مجلة المورد العراقية – المجلد السادس – العدد الثالث – ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م – بتحقيق الدكتور محسن غياض .

وجاء بهامش أصل الأمالى حاشية : « قال شيخنا ابن هشام : يظهر لى أن الحامل لهذا المقول على ذلك إنما هو إصلاح الإعراب ، لا إصلاح المعنى ، وذلك أنه لا يتعدَّى فعلُ المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، لايقال : أحسنتُ إلىَّ ، بل أحسنتُ إلى نفسى ، كذلك لا يتعدَّى فعلُ الظاهر إلى ضميره المتصل ، لايقال : أحسن زيدٌ إليه ، بل أحسن إلى نفسه . وعلى هذه القاعدة الثانية انبنى (؟) أن قوله : « لها » ليس بجار ومجرور مضمر عائد على « المنايا » المتأخرة لفظا ، المتقدمة (؟) ومن مجموع الحامل لهذا على ماذكر الأمرين جميعهما [هكذا] أعنى إصلاح المعنى واللفظ . فإن قلت : ماذكرته يرتفع بجعل « لها » صفة فى الأصل لسُبُلًا ، فلما تقدَّم عليه صار حالًا . فهذا فى غاية البعد وضعف المعنى ، فلا معرَّجَ عليه » . انتهت الحاشية .

وقد وجدت كلامَ ابنِ هشام فى المغنى ص ٢٤٥ هكذا : « الظاهر أن « لها » من قول المتنبى « لولا مفارقة الأحباب ... البيت » جارٌّ ومجرور متعلّق بوجدَتْ ، لكنْ فيه تعدّى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل ، كقولك : ضربه زيدٌ ، وذلك ممتنع ، فينبغى أن يقدر صفةً فى الأصل لسُبُلًا ، فلما قدّم عليه صار حالًا منه » . ثم حكى ماقيل من أن « لها » جمع لهاة ، بعبارات ابن الشجرى .

(١) ليس فى هـ .

(٢) ديوانه ص ٧٦ ، وتخريجه فى ص ١٠٠ .

(٣) رُوى : « كان سرُّنا وما بيننا »

والمعنى غيرُ مفتقرٍ إلى قوله : « لَنا بَيْنَنا » ، المُلَهْوَج من الشِّواء : الذى فيه نُيُوءَةٌ .

فأما موضع قوله : « لها » فإنه وصفٌ فى المعنى لسُبُلًا ، فالأصل : سُبُلًا كائنةً لها ، فلما قدَّمه صار حالًا من سُبُل ، ومثله قوله : « إلى أرواحنا » الأصل : سُبُلًا مسلوكةً إلى أرواحنا ، فلما قُدِّم بطلَت الوصفيةُ فيه ، وحُكِم بأنه حال .

مسألة ٢٣٣

إن قيل : إنَّ العادةَ جرَتْ بأن يُقال : ماوجدتُ إليه سبيلاً ، ولا يقال : ماوجدْتُ إليه سُبُلًا ، فما معنى الجمع هاهنا ؟

فالجواب : إنّ ذِكرَ الجمع هاهنا أصحُّ فى المعنى ، لأنَّ فِراقَ المحبوبِ للمُحِبّ يوجِد للمنيَّة سُبُلًا إلى روحه ، مُباينةً للسَّبيل الذى جَرَت عادةُ المنيّةِ به ، وذلك أن فِراقَه له إنما يكون فى الأغلب مع الهَجْر ، فالمنيَّةُ تُدرِك رُوحَه ، مِن طريق العِشق ، وطريقِ الفِراق ، وطريقِ الشوق ، وطريقِ الهَجْر ، فقد سلكت إلى رُوحِه سُبُلًا شتَّى ، فلذلك استعمل الجَمْع .

ومنها قوله[1] :

بِما بِجَفْنَيْكِ مِن سِحْرٍ صِلِى دَنِفاً ... يَهْوَى الحياةَ وأمّا إنْ صَدَدْتِ فَلَا

الدَّنَفُ : المرضُ الملازِم ، ويقال للمريض : دَنِفٌ ودَنَفٌ ، بالكسر والفتح ، فإن فتحت لم تُثَنّ ولم تَجمعْ ولم تُؤنِّثْ ، لأنه مصدرٌ موصوفٌ به الشخص ، كما قالوا : رجلٌ كَرَمٌ [ورَجُلان كَرَمٌ][2] ورِجالٌ كَرَمٌ ، وكذلك المؤنّث وتثنيته وجمعه .

---

(١) ديوانه ١٦٣/٣ .
(٢) ساقط من هـ .

قال الشاعر[1] :

وأَنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ[2] الجَوارِى فَتَنْبُو العَيْنُ عَن كَرَمٍ عِجافِ

فإن كسرْتَ ثنَّيْتَ وجمعتَ وأنَّثتَ ، لأنه صِفة ، كحَذِرٍ وبَطِرٍ .

والباء التى فى قوله : « بما » متعلّقةٌ بحالٍ محذوفة ، وهى حالٌ من الياء فى « صِلِى » .

---

(١) هو عيسى بن عاتك – أو ابن فاتك – من شعراء الخوارج . والبيت من قصيدة تراها فى شعر الخوارج ص ١٣ ، وتخريجها فى ص ١٥٠ ، وقد تمثل بها أبو خالد القنانىّ الخارجىّ .

(٢) وَهِمَ كثيرٌ من أهل العلم فى ضبط هذا الفعل (كسى) حين اعتبروه مبنيا للمجهول ، فضبطوه بضم الكاف وكسر السين ، وعلى ذلك جاء فى أصل الأمالى ، وجميع طبعات الكتاب الكامل للمبرد التى أعرفها – والكامل هو أقدم مرجع لهذا الشعر – ومنها طبعة وليم رايت ، وهى أصح الطبعات القديمة ، وطبعة محمد أحمد الدالى ، وهى أصح الطبعات الحديثة . والعجب من العلّامة الشيخ سيد بن على المرصفى ، أنه قيَّده بالعبارة بفتح الكاف ، على الصواب ، ثم ضبطه بالقلم بالضم ، وقد أخبرنى شيخى محمود محمد شاكر – حفظه الله – وكان ممَّن قرأ على الشيخ المرصفى ، أنه هو الذى تولى تصحيح كتابه . انظر رغبة الآمل ٨١/٧ ، ٨٢ .

وحقيقة الأمر فى هذا الفعل أنه بوزن فَعِل ، كعَرِىَ يَعْرَى ، ورَضِيَ يَرْضَى . قال ابن هشام : « يقال : كَسِيَ زيدٌ ، بوزن فَرِح ، فيكون قاصراً – أى لازما – قال :

وأن يعرين إن كَسِيَ الجوارى فتنبو العينُ عن كرم عجافِ

فإذا فتحتَ السِّينَ صار بمعنى ستر وغَطَّى ، وتعدَّى إلى واحد ، كقوله :

وأركب فى الروع خيفانة كسا وجْهَها سَعَفٌ منتشرْ

أو بمعنى أعطى كسوة ، وهو الغالب ، فيتعدَّى إلى اثنين ، نحو « كسوتُ زيداً جُبَّة » . المغنى ص ٥٢٧ (الباب الرابع) . وابن هشام يسمِّى هذه التعدية : التعدية بتحويل حركة العين ، وابن جنى يسميها التعدية بالمثال ، أى بالوزن والبناء . راجع الخصائص ٢١٤/٢ .

ومن الكتب التى ضُبط فيها هذا الفعل على الصواب (كَسِيَ) بفتح الكاف : الأضداد ص ٢٦ ، والخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣٤٢ ، والمخصص ١٥٧/١٤ ، ٣١/١٧ ، واللسان (كسا) . أما الكتب التى ضبطته على غير الصواب فهى : إصلاح المنطق ص ٦٠ ، والمذكر والمؤنث ص ٢٤٣ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والوحشيات ص ٩٠ ، وشرح الحماسة ص ٢٨٤ ، والأغانى ١٠٨/١٨ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ص ٩٦ ، وشرح نهج البلاغة ٩٢/٥ ، والأساس (كرم) ، واللسان (عجف – كرم) ، فضلًا عن طبعات الكامل كلها ، كما أخبرتك ، وأشعار الخوارج .

وقد استكثرتُ لك من ذكر هذه الكتب حتى لا تغترَّ بشُيوع الخطأ وتَفَشِّيه ، وتتابُع الناس عليه .

ويبقى أن أشير إلى أن رواية عجز البيت فى معجم الشعراء :

فتنبو العينُ عن عُرٍّ عجافِ

وعليها يفوت الاستشهاد . والعُرُّ ، بضمّ العين : الجَرَب ، وقُروحٌ فى أعناق الإبل . والعجاف : المهزيلات . وتنبو العين : لا تنظر إليهم .

والباء التى فى قوله : « بجفنيك » نائبةٌ مناب « فى » كما تقول : زيدٌ بالبصرة ، ومثله : ﴿ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكاً ﴾(١) وهى متعلقة فى التقدير بفعلٍ لاباسمِ فاعل ، لأنها صِلَةُ « ما » والظُّروفُ وحروفُ الخفض إذا كانت صِلات ، لم تتعلَّق باسمِ فاعل ، لأن اسمَ الفاعل مُفرَدٌ ، وإن تضمَّن ضميراً ، من حيث لا اعتدادَ بالمضمر فيه ، والصِّلةُ لا تكونُ إلا جملةً أو ما يقوم مَقامَ الجملة ، كالظرف ، فالتقدير : صِلِى دَنِفاً ،
٢٣٤ مسئولةً بما فى جفنيك من السحر ، / كما تقول : باللهِ زُرْنى ، أى زُرْنى مسئولًا بالله .

قال أبو الفتح : الفاء فى قوله : « فلا » جوابُ « أمَّا » لا جواب « إن » ، ومثله : ﴿ وأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾(٢) انقضى كلامه .

وأقول : إنما كانت الفاءُ جوابَ « أمّا » لأن « أمَّا » أسْبَقُ المُجابَيْن ، وجوابُ الشرطِ محذوف ، دلَّ عليه الجوابُ المذكور ، ونظيرُ ذلك قولك : « واللهِ إن زُرتَنِى لَأُكْرِمَنَّك » جعل(٣) الجوابَ للقَسم لتقدُّمه ، وسدَّ جوابُ القَسَم مَسدَّ جوابِ الشرط ، وكذلك إن قدَّمتَ الشرطَ جعلْت الجوابَ له ، فقلت : إن تزُرْنى واللهِ أُكرِمْك ، وممَّا جاء فى التنزيل ، مِن ذِكر خبر الأسبَقِ قولُه تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَايَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾(٤) لما كانت اللامُ فى « لئن » مُؤْذِنَةً بالقَسَم ، كان الجوابُ للقسم ، وكذلك مجىء لولا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ﴾(٥) ثم مجىء « لو » بعدَها فى قوله :

---

(١) سورة آل عمران ٩٦ ، وقد استشهد ابن الشجرى لمجىء الباء مكان « فى » بشواهد أخرى فى المجلس المتمّ السبعين .

(٢) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١ ، وجاء فى الأصل وهـ : ﴿ فَأَمَّا ﴾ بالفاء . وهو خطأ ، ويبدو أنه خطأ قديم ، فقد جاء هكذا فى نسختىْ كتاب الشعر ، لأبى علىّ ، وانظره ص ٦٤ ، وقد جاء على الصواب فى المجلس الثانى والأربعين من الأمالى .

(٣) فى هـ : وجعلت .

(٤) سورة الحشر ١٢ .

(٥) سورة الفتح ٢٥ .

﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا ﴾ وجاء الجوابُ فى قوله : ﴿ لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وجَب الحكمُ بأنه جواب « لولا » لتقدُّمها ، وهو سادٌّ مسَدَّ جوابِ « لو » .

وقوله : « يَهْوَى الحَياة » تحتمل ألفُ « يهوَى » الإثباتَ فى الخطّ والحَذفَ ، فحذْفُها للجزم على جوابِ الأمر ، لأن الأمرَ أحدُ الأشياء التى تنُوبُ عن الشرط ، فالتقدير : صِلِى دَنِفاً فإن تَصِليه يَهْوَ الحياةَ ، وإثباتُها على إجرائه وصفاً لدَنِف ، كما جاء الجزمُ والرفع فى ﴿ يُصَدِّقُنِى ﴾ مِن قوله تعالى : ﴿ فأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِى ﴾[1]

وقولُ الشاعر : « وأما إنْ صدَدْتِ فَلَا » ممَّا حُذِف منه جُملة ، حَذْفُها كالنُّطق بها ، لأن قوله : « يَهْوَى الحَياة » دالٌّ على أنه أراد : فلا يَهْوَى الحياة ، والمعنى مِن قولِ دِعْبِل[2] :

ما أطْيَبَ العَيْشَ فأَمَّا علَى ... أن لا أرَى وَجْهَكِ يوماً فَلا
لو أنَّ يوماً مِنْكِ أو ساعةً ... تُباعُ بالدُّنيا إذَنْ ما غَلَا

* * *

/ كرَّر المتنبى معنًى فى أبياتٍ مختلفةِ الألفاظ ، فضَّلَ فيها الفرعَ على أصلِه ، فأحسن فيها كلَّ الإحسان ، فمنها قولُه[3] : ٢٣٥

فإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنْهُمْ ... فإنَّ المِسْكَ بعضُ دَمِ الغَزالِ

وقولُه فى مَرْثية أخت سيف الدولة[4] :

فإن تَكُنْ تَغْلِبُ الغَلْباءُ[5] عُنْصُرَها ... فإنَّ فى الخَمرِ معنًى ليس فى العِنَبِ

---

(١) سورة القصص ٣٤ ، وجملة ﴿ يصدقنى ﴾ فى رواية رفع القاف صفة لردْءًا ، أو حالًا من الضمير فيه . التبيان ص ١٠٢٠ . وقراءة الرفع لعاصم وحمزة ، والباقون بالجزم . السبعة ص ٤٩٤ .

(٢) ديوانه ص ١٢١ ، وتخريجه فيه .

(٣) ديوانه ٣/٢٠ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الأخير من الأمالى .

(٤) ديوانه ١/٩١ ، وأعاد ابن الشجرى عجُزَه فى المجلس المذكور .

(٥) قال الواحدى فى شرحه ص ٦٠٩ : « الغلباء : الغليظة الرقبة ، وهو نعت « تَغْلِب » [القبيلة] ، وجعلهم غِلاظ الرقاب ؛ لأنهم لا يذلّون لأحد ، ولا ينقادون له » .

وقوله[1] :

فإن يَكُ سيَّارُ بنُ مُكْرَمٍ انْقَضَى فإنَّك ماءُ الوَرْد إن ذَهَبَ الوَرْدُ

وقوله[2] :

وما أنا مِنهُمُ بالعَيشِ فيهِمْ ولكِنْ مَعْدِنُ الذَّهَبِ الرَّغامُ

الرَّغام : التُّراب .

* * *

(١) ديوانه ١/٣٨٠ . وسيأتى فى المجلس الأخير .
(٢) ديوانه ٤/٧٠ . وسيأتى فى المجلس الأخير أيضا .

فصلٌ فى سِوَى

سِوَى فى الاستثناء معدودةٌ فى الظُّروف ، فهى فى محلّ نصبٍ على الظَّرف ، ومؤديةٌ معنى « غير » ، فإن فتحْتَ أوّلَها مددْتَها ونصبْتَها نَصْبَ الظرف ، فقلت : خرج القومُ سَواءَ زيدٍ ، ولا يدخل الخافضُ عليهما إلا فى الشِّعر كقوله[1] :

تَجانَفُ عن جُلِّ اليَمامةِ ناقَتِى ... وما قصَدَتْ مِن أهلِها لِسَوائِكا

أى لِغَيرك ، وأراد عن جُلِّ أهلِ اليمامة ، أى أكثرِهم ، وإنما لم يدخل الخافضُ عليهما ، لأنهما من الظروف التى لاتتصرَّف ، ووجْهُ الظرفية فيهما أنك تقول : أخذتُ رجلًا ليعملَ ماأُكلِّفُه سِوى زيدٍ ، أى مكانَ زيد ، وأنهم قد وصَلوا بهما ، فقالوا : جاء الذى سِوى زيدٍ ، ومررت بالذى سَواءَ بكرٍ ، وليستا فى باب الاستثناء من / المُساواة ، وإنما هما مشتملتان على حروف المساواة ، ومعناهما معنى « غير » ، ٢٣٦
فإن أخرجتَهما من باب الاستثناء جاءتا على ضُروب ، أحدُها : استعمالُهما بمعنى المكان المتوسِّط بين المكانيْن ، فمن ذلك فى التنزيل : ﴿ فاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَك مَوْعِداً لَانُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى[2] ﴾ أى مكاناً يكون النِّصْفَ ممّا بيننا وبينَك ، وكذلك تقول فى الممْدودة : هذا مكانٌ سَواءٌ ، أى متوسِّطٌ بين المكانيْن ، وجاء فى

---

(١) الأعشى . ديوانه ص ٨٩ ، والكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، وضرورة الشعر ص ٢٢١ ، والتبيين ص ٤٢٠ ، واستقصيت تخريجه فى كتاب الشعر ص ٤٥٣ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجالس : الخمسين ، والثامن والخمسين ، والتاسع والستين . وانظر الإنصاف ص ٢٩٤ .

(٢) سورة طه ٥٨ .

الآية : ﴿ سِوًى وسُوًى ﴾ مكسور الأول ومضمومه ، وقد استعملوا المقصورةَ بمعنى القَصْد فقالوا : قصَدْتُ سِوَى فُلان ، أى قصَدْتُ قَصْدَه ، وهذا أغْرَبُ[(١)] ماجاء فيها ، قال[(٢)] :

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيفةَ مِدْحَتِى   لِفَتَى العَشِىِّ وفارسِ الأَجْرافِ

أراد قَصْدَ حذيفةَ .

واستعملوا الممدودةَ بمعنى الوسَط ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِى سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾[(٣)] أراد فى وسَطِ الجحيم .

واستعملوها مصدراً فى معنى اسمِ الفاعل المشتقّ من الاستواء ، كقوله جلّ ذكره : ﴿ سَوَاءً الْعاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِى ﴾[(٤)] أى مُستَوٍ فيه هذا وهذا ، ومنه قولهم : « مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعَدَمُ[(٥)] » برفع العدم بالعطف على المضمر فى سواء ، والوجه أن تؤكّده بمنفصل فتقول : هو والعَدَمُ ، فإن رفعتَ سواءً ، فلابد من المنفصل ، تقول : سَواءٌ هو والعَدَمُ ، فهو مبتدأ والعدمُ معطوفٌ عليه ، وسواءٌ خبر عنهما .

وقد استعملوها للتسوية بين الشيئين المتضادّين ، كقولهم : سواءٌ علىَّ أقمتَ أم قعدتَ ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[(٦)] أى سواءٌ عليهم

---

(١) فى هـ : « إعراب » وماق الأصل مثله فى المغنى ص ١٥٠ حكاية عن ابن الشجرى .

(٢) قيس بن الخطيم . ديوانه ص ١٢٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٩ ، وينسب إلى حسان بن ثابت رضى الله عنه . ديوانه ص ٤٩٦ ، وانظر شرح أبيات المغنى ٢٢٠/٣ . والأجراف : اسم موضع .

(٣) سورة الصافات ٥٥ .

(٤) سورة الحج ٢٥ ، و ﴿ الْبَادِى ﴾ بإثبات الياء جاءت فى الأصل وهـ . وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، غير أن ابن كثير يقف بالياء ، وأبو عمرو بغيرياء . وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائىُّ والمسيَّبى عن نافع ، بغيرياء فى الحالتين ، أى فى الوصل والوقف . السبعة ص ٤٣٦ ، وزاد المسير ٤١٩/٥ .

(٥) الكتاب ٣١/٢ ، والأصول ٢٨/٢ ، والمساعد ٤٧٠/٢ ، والمغنى ص ١٤١ ، ٦٦٠ ، وانظر أيضا الأمثال لأبى عبيد ص ٣٠٧ ، وجمهرة الأمثال ٥١٨/١ .

(٦) سورة البقرة ٦ ، وانظر سورة يس ١٠ .

إنذارُك لهم وتركُ إنذارك ، ومثله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾[1] أى سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا .

* * *

سأل حَبْشِيُّ[2] بن محمد بن شُعيب الواسِطِيّ ، عن إعراب قولِ المتنبى[3] :

/ مالِمَنْ يَنْصِبُ الحَبائلَ فى الأرْ ضِ ومَرْجاهُ أن يَصيدَ الهِلالا ٢٣٧

فأجبتُ[4] بأنه يُروَى « مَرْجاه » بإضافة « مَرْجا » إلى الهاء ، و « مَرْجاةً » بتاء التأنيث منصوبةً نَصْبَ المفعولِ معه ، كما تقول : مالَكَ وزيدًا ؟ فمَرْجاة مثل مَسْعاة ومَرْضاة ومَغْلاة ؛ وأجاز أبو الفتح فيها الخفضَ بالعطف على « من » ومن رَوَى « مَرْجاهُ » فيَحْتَمِل أن يكون فى موضع رفع بالابتداء ، و « أن يَصيد » خبرُه ، والجملة فى موضع الحال ، ويَحْتَمِل أن يكونَ موضعُه نصباً على أنه مفعولٌ معه ، فالواو فى القول الأول واوُ الحال ، وفى الثانى بمعنى مع ، وإن حملْتَه على ماأجازه أبو الفتح فى « مَرْجاةٍ » من الخفض ، فالواو عاطفة ، قال أبو الفتح : وهذا مَثَلٌ ضَرَبه ، فأراد : أين هُمْ مِن الظَّفَر بك على بُعْدِهم من ذلك ؟

وسأل عن قولِ كَعْب بن سعد :

فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وارفَعِ الصَّوتَ بعدَها لعلَّ أبِى المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[5]

---

(١) سورة إبراهيم ٢١ .

(٢) ضبطه الذهبيُّ بفتح الحاء وسكون الباء وكسر الشين المعجمة . المشتبه ص ٢١٠ ، وحبشىّ هذا ممَّن أخذ عن ابن الشجرىّ النحوَ ولازمه حتى برع فيه . توفى ببغداد سنة ٥٦٥ . إنباه الرواة ١/٣٣٧ ، ومعجم الأدباء ٧/٢١٤ ، ونكت الهميان ص ١٣٣ .

(٣) ديوانه بالشرح المنسوب إلى العكبرى ٣/١٤٤ .

(٤) لخَّص شارح ديوان المتنبى كلامَ ابنِ الشجرى هذا ، ولم يَعْزُهْ . وبعض كلام ابن الشجرى عند الواحدىّ فى شرحه ص ٥٨٧ .

(٥) خرّجت القصيدة التى منها هذا البيت ، فى المجلس العاشر . وانظر البيت الشاهد فى نوادر أبى زيد ص ٢١٨ ، واستقصيت تخريجه فى كتاب الشعر ص ٧٤ .

فأجبتُ بأنه أراد : لعلَّ(١) لأبى المغوار منكَ مكانٌ قريب ، فخففَ(٢) « لعل » وألغاها كما يُلْغون « إنَّ وأنَّ ولكنّ » ، إذا خفَّفُوهن ، وكذلك « كأنّ » فى قولِه(٣) :

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأَنْ ثَدْياه حُقَّانِ

ولمَّا حذف اللامَ المتطرّفة بقى « لعلْ » ساكن اللام ، فأدغمها فى لامِ الجر ، وفتح لام الجر لاستثقال الكسرة على المضاعف ، والقياسُ فى الخَطّ أن تُكتبَ منفصلةً من لَعَلْ .

* * *

ونَوْلُك فى قولهم : لا نَوْلُكَ أن تَفعَلَ(٤) ، مأخوذٌ مِن التَّناوُل للشيء ، وهم يُريدون به الاختيار ، فإذا قالوا : نَوْلُك أن تفعلَ كذا ، فمعناه ينبغى لك أن تفعل ، والاختيارُ لك أن تفعل ، ويقولون : لا نَوْلُك أن تفعل كذا ، ومعناه : لا يَنْبَغِى لك أن تفعل كذا ، ولم يلزم تكريرُه وإن كان معرفة ، لأنه بمعنى لا يَنْبغى لك ، فلم يلزم
٢٣٨ / تكريرُه ، كما لايلزم تكريرُ الفعل إذا دخلتْ(٥) عليه « لا » وعلَّل المبرّدُ هذا بقوله : إن الأفعالَ وقعت موقعَ الأسماء النكرات التى تنصِبُها « لا » ، وتُبْنَى معها ، لأن الأفعالَ تقع فى مواقع النَّكِرات ، أوصافاً وأحوالًا ، فلذلك لم تحتج إلى تكرير « لا » ، ولو قدَّرتَها تقديرَ : لا رجلَ فى الدار ولا امرأةَ ، لقلت : لا يقومُ زيدٌ ولا ينطلقُ ، وصار جواباً لمن قال : أيقومُ زيدٌ أم ينطلق ؟ .

---

(١) هذا تأويل أبى على الفارسىّ . نصّ عليه صاحبا الإفصاح ص ١١٠ ، والمغنى ص ٢٨٦ ، ٤٤١ ، وانظر الخزانة ٤٣١/١٠ . وهو فى الموضع السابق من كتاب الشعر .

(٢) المراد بالتخفيف هنا السّكون ، بعد حذف اللام الثانية ، وقد نبّهت عليه فى المجلس الثامن والعشرين .

(٣) غير مسمًّى . والبيت فى الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، وتفسير الطبرى ٤٩٧/١٥ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ص ١٩٧ ، والتبيين ص ٣٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٤/١ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حاشية الخزانة ٣٩٨/١٠ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : السادس والأربعين ، والثامن والستين .

(٤) تكلم عليه سيبويه فى الكتاب ٣٠٢/٢ ، وأبو علىّ فى المسائل المنثورة ص ١٠١ واللسان (نول) . وسيأتى كلامٌ عليه فى المجلس السابع والستين .

(٥) فى هـ : أدخلت .

قال أبو سعيد : وهذا القولُ لا يصحُّ عَلى موضوع أصحابنا ، لأنهم يقولون : عواملُ الأسماء لا تدخلُ على الأفعال ، والصحيحُ عندى أن « لا » الواقعةَ على الفعل ، لايلزَمُها التكرير ، لأنها جوابُ يمين ، واليمينُ قد تقع على فعلٍ واحدٍ مجحود ، فلا يلزم فيها تكريرُ « لا » كقولك : واللهِ لا أخرجُ إلى البصرة ، بل لا معنى لتكريرها ويمينُك واقعةٌ على شيءٍ واحد .

ووجهٌ آخرُ أيضا ، وهو أن قولك : لا أفعل ، نقيض قولك : لأفعلنَّ ، كقولك فى نفى : واللهِ لأضربنَّ زيدا : واللهِ لا أضربُ زيداً ، فمن حيث لم يجبْ ضمُّ فعلٍ آخرَ إلى قولك : لأضربنّ ، لم يجب ضمُّ فعلٍ آخرَ إلى قولك : لا أضرب ، وأيضاً فإن الفعلَ قد يُنْفَى بلَمْ ولن ، ولا يلزمهما تكرير ، فـ « لا » مِثْلُهما فى أنها تنفى الفِعل ، وإن كانت تختصُّ بجوابِ اليمين .

قال سيبويه[1] : اعلمْ أن « لا » قد تكون فى بعض المواضع هى والمضافُ إليه بمنزلة اسمٍ واحد ، وذلك قولهم : أخذتَه[2] بلا ذنبٍ ، وغضبتَ من لاشيءٍ ، وذهبتَ بلا عَتادٍ ، والمعنى : ذهبتَ بغير عتاد ، ومثل ذلك : أجئتنا بغير شيء ؟ أى رائقاً ، وتقول إذا قلَّلْتَ الشيء : ما كان إلَّا كلا شيء ، وإنك ولا شيئاً سواءٌ ، ومن هذا النحوِ قولُ الشاعر[3] :

/ تركْتَنِى حينَ لا مالٍ أعيشُ به وحِينَ جُنَّ زَمانُ الناسِ أو كَلِبَا ٢٣٩

(١) فى الكتاب ، الموضع المتقدّم قريبا . وانظر حواشى المقتضب ٣٥٨/٤ ، والمغنى ص ٢٧٠ ، وأعاد ابن الشجرى الكلام على هذه المسألة فى المجلس السابع والستين . وقد تصرَّف فى عبارة سيبويه بعض التصرف .

(٢) بتاء الخطاب ، فى هذا واللذين بعده ، كما فى الأصل والكتاب .

(٣) هو أبو الطفيل – واسمه عامر بن واثلة – صحابىٌّ . راجع أسد الغابة ١٤٥/٣ ، والإصابة ٢٣١/٧ ، وتهذيب التهذيب ٨٢/٥ . والبيت من قصيدة رثى بها أبو الطفيل ابنه . راجع الأغانى ١٥٣/١٥ ، والكتاب ٣٠٣/٢ ، والمسائل المنثورة ص ١٠١ ، والخزانة ٣٩/٤ .

والرفعُ[1] عربىٌّ جيّد ، على قوله : « حِينَ[2] لامُسْتَصْرَخُ » و « لا بَرَاحُ[3] » والنصبُ أجود من الرفع ، يعنى فى غير البيت الذى أنشده ، قال : لأنك إذا قلت : لا غلامَ ، فهى أكثرُ من الرافعة التى بمعنى ليس ، قال الشاعر :

حَنَّتْ قَلُوصِى حِينَ لا حِينَ مَحَنّْ[4]

وأما قول جرير[5] :

مابالُ جَهْلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدِّينِ   وقد عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لاحِينِ

---

(١) جوَّز أبو علىّ الفارسى فى لام « مال » الحركاتِ الثلاث : الجرّ – وهو محلّ الشاهد – على إضافة « حين » إلى « مال » مع إلغاء « لا » وزيادتها فى اللفظ . والرفع على أن تصيف « حين » إلى الجمل ، و « لا » عاملة عمل « ليس » . والنصب ، تجعله كما كان مبنيًّا ، ولا تُعمِل الإضافة ، كما تقول : جئت بخمسةَ عشرَ ، فلا تُعمل الباء . راجع المسائل المنثورة والخزانة .

(٢) جزء من شطر . للعجاج ، تمامه مع ما قبله :

واللهِ لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ   بِىَ الجحيمَ حِينَ لامُسْتَصْرَخُ

ديوان العجاج ص ٤٥٩ ، والكتاب ٣٠٣/٢ ، والمسائل المنثورة ص ٨٦ ، والإنصاف ص ٣٦٨ ، وشرح الحماسة ص ٥٠٦ ، والهمع ١٢٥/١ ، واللسان (طبخ – فنح – حشش) . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الخامس والثلاثين منسوباً لرؤبة ، وليس له .

وحَشَّ النارَ يحُشُّها حشًّا : جمَع إليها ماتفرّق من الحطب ، وقيل : أوقدها . والطُّبَّخُ : الملائكة الموكَّلُون بالعذاب . والمفرد : طابخ ، وسيأتى شرح المصنّف له فى المجلس الخامس والثلاثين .

(٣) وهذا أيضا جزءٌ من بيت لسعد بن مالك بن ضُبيعة . وتمامه :

مَن صَدَّ عن نيرانها   فأنا ابن قيسٍ لا بَرَاحُ

وهو بيت سيّار ، أعاده ابن الشجرى فى المجالس : الخامس والثلاثين ، والتاسع والثلاثين ، والسابع والستين ، وتراه فى الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، ٣٠٤ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والمسائل المنثورة ص ٨٥ ، ٨٧ ، وشرح الحماسة ص ٥٠٦ ، والإنصاف ص ٣٦٧ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٣٦ ، والفصول الخمسون ص ٢٠٩ ، والمغنى ص ٢٦٤ ، ٧٠١ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب .

(٤) نُسب فى نسخة من الكتاب إلى العجاج ، وليس فى ديوانه المطبوع . الكتاب ٣٠٤/٢ ، وأنشد من غير نسبة فى المقتضب ٣٥٨/٤ ، والأصول ٣٨٠/١ ، والمسائل المنثورة ص ١٠٢ . وشرح الجمل ٢٧٨/٢ ، ونَصَّ البغدادىُّ فى الخزانة ٤٧/٤ ، على أن البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لايُعرف قائلُها ، ولا تتمةَ لها .

(٥) ديوانه ص ٥٥٧ ، والكتاب ٣٠٥/٢ ، والمسائل المنثورة ص ١٠٢ ، وشرح الجمل ، الموضع السابق ، والخزانة ٤٧/٤ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والستين . وانظر تعقّب البغدادى لابن الشجرى لعدم تنبّهه لعبارة سيبويه .

فإنما هو حِينَ حينٍ ، و « لا » بمنزلة « ما » إذا أُلغيت .

قال أبو سعيد : جئتَ بغير شىء ، إنما يراد به جئتَ خالياً من(١) شىء معك ، وهذا معنى قوله : رائقاً ، لأن الرائقَ هو الخالى ، واشتقاقُه مِن راقَ الشَّرابُ : إذا صفا ، كأنه جاء ولم يَعْلَق به شىء .

وقوله : « حِينَ لا حِينَ مَحَنّ » حِينٍ منصوب بلا ، كقولك : لامِثْلَ زيدٍ ، ولا غلامَ امرأة ، وخبرُه محذوف ، التقدير [حينَ(٢)] لا حِينَ مَحَنٍّ لنا(٣) ، و « حين » الأول مضاف إلى الجملة ، التى هى لا حِينَ مَحَنٍّ لنا ، كما تُضاف أسماءُ الزمان إلى الجمل .

وأما قول جرير : « حِينَ لا حِينٍ » فحين الأول مضافٌ إلى الثانى ، وفَصلَتْ « لا » بين الخافض والمخفوض ، كفَصْلِها فى : جئتَ بلا شىء ، كأنه قال : حِين لا حينٍ فيه لَهوٌ ولَعِبٌ ، أو نحو ذلك من الإضمار ، لأن المَشيبَ يمنع من اللَّهو واللَّعِب .

قال سيبويه(٤) : واعلم أن المعارف لا تَجْرِى مَجْرَى النكراتِ فى هذا الباب ، لأن « لا » لا تعمل فى معرفة ، فأما قول الشاعر :

لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ لِلمَطِىِّ(٥)

فإنه جعله نكرة ، أراد لا مِثْلَ هَيْثم ، وقال ابنُ الزَّبير(٦) الأسدىّ :

أرى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُميَّةَ فى البِلادِ

---

(١) فى هـ : « عن » . وما فى الأصل جاء مثله فى حواشى الكتاب ٣٠٣/٢ ، عن أبى سعيد السيرافىّ أيضا .

(٢) تكملة من الخزانة ٤٥/٤ ، عن الأعلم الشنتمرى .

(٣) هكذا فى الأصل وهـ ، ونصَّ عليه البغدادى وقيَّده « بالنون » حكاية عن ابن الشجرى ، وجعله ناشر الطبعة الهندية : « لها » بالهاء !

(٤) الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٥) الكتاب ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٢/١ ، والمسائل المنثورة ص ٩٧ ، والخزانة ٥٧/٤ ، وحواشى تلك الكتب . وقيل فى هيثم هذا : إنه هيثم بن الأشتر ، وكان مشهورا بين العرب بحُسْن الحُداء ، وبمعرفة البيداء .

(٦) الزَّبير ، بفتح الزاى ، واسمه عبد الله . والبيت فى الموضع السابق من الكتاب ، والمقتضب والأصول ٣٨٣/١ ، والمسائل المنثورة ، الموضع السابق ، والخزانة ٦١/٤ ، ويُنسَب إلى فَضالة بن شريك . انظر ذيل ديوان عبد الله بن الزَّبير ص ١٤٦ .

أراد : ولا أمثالَ أمية ، وقالوا : « قضيةٌ ولا أبا حسن »[١] قال الخليل : تجعله نكرة ،
٢٤٠ فقلت : كيف يكون هذا ، وإنما أرادوا عليًّا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لايجوز / لك أن تُعمل « لا » إلا فى نكرة ، فإذا جعلت « أبا حسن » نكرة ، حسُن لك أن تُعمل « لا » وعلم المخاطَب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين[٢] .

فإن قلت : لم يُرِد أن يَنْفِىَ كلَّ من اسمه علىّ ، فإنما أراد أن يَنْفِىَ منكورين ، كلُّهم فى صِفة علىّ ، كأنه قال : لا أمثالَ علىّ لهذه القضية ، ودلَّ هذا الكلامُ على أنه ليس لها علىٌّ ، وأنه مُغَيَّبٌ عنها ، وإن جعلْتَه نكرةً ورفعْتَه كما رفعت « لا براحُ » فجائز[٣] .

* * *

(١) المعروف : « ولا أبا حسنٍ لها » ولكنه جاء هكذا بطرح « لها » فى الأمالى والكتاب . وانظر المقتضب ٣٦٣/٤ ، وشرح المفصل ١٢٣/٤ ، والمراجع السابقة . وانظر اللسان (عضل) .

(٢) فى الكتاب : فى هؤلاء المنكورين علىٌّ .

(٣) جاء بهامش الأصل : انتهى الجزء الأول . والحمد لله رب العالمين .

مسألة (١)

إذا قال رجلٌ لامرأته : إن أكَلْتِ إن شَرِبْتِ فأنتِ طالق .

الفُتيا : أنها إن أكلَتْ ثم شَرِبتْ ، لَايَحْنَث ، وإن شَرِبت ثم أكلت حَنِث ، فيكونُ الشرطُ الثانى هو الأولَ فى المعنى ، هذا هو الحكم بإجماع الفقهاء .

وأما العِلَّةُ عند أهل العربية ، فينبغى أن تعلَم أولًا أنه متى كان فى الكلام قَسَمٌ وشَرْطٌ ، فإنّ الجوابَ يكون عن الأسبقِ منهما ، مثل أن تقول : والله إن قمتَ لأقومنَّ ، لأقومنَّ جوابُ القسم ، والشرط معترِض ، وجوابُه فى الكلام ، كما سنذكر ، وإن تقدَّم الشرطُ كان القَسَمُ معترِضاً ، والجوابُ للشرط ، مثل : إن قمتَ واللهِ قمتُ ، ولايجوز أن تقول : إن قمتَ واللهِ لأقومنّ ، فتأتى بجواب القَسَم ، وقد تقدَّم الشرط ، ولا : واللهِ إنْ قمتَ قمتُ ، فتأتى بجواب الشَّرط وقد تقدَّم القَسَم .

فإذا استقرَّ هذا وعُلِم ، عُدْنا إلى المسألة فقلنا : قوله : « إن أكلتِ إن شرِبْتِ فأنتِ طالق » فأنتِ طالق ، جزاء « إن أكلْتِ » وإن شرِبْتِ ، شرطٌ آخر ، جوابه إن أكلت فأنت طالق ، فقوله : « إن أكلْتِ » فى نية التأخير ، وإن تقدَّم لفظاً ، فإذا فعلَتِ الشُّربَ الذى هو المقدَّم فى المعنى وأكلَتْ بعده ، وقع الحِنْث ، ومثلُ هذا قولك : ظننت زيداً قائما ، إذا تقدمت ظننتُ ، فليس إلا إعمالُها ، فإن توسَّطت جاز الإلغاءُ والإعمال ، تقول فى الإعمال : قائماً ظننتُ زيداً ، فقائما / فى نية التأخير ٢٤١
وإن تقدَّم فى اللفظ ، كذلك قوله : إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق ، لمّا كان الجزاءُ عن الأول ، وجَب أن يكونَ الأوُل بعدَ الثانى ، يتلو الجزاء حكماً وتقديرا ، فهذه عِلَّة المسألة ، فاعلمْ ذلك إن شاء الله تعالى ، والحمدُ لله وحده ، وصلواتُه على محمد وآلِه وسلامُه .

* * *

---

(١) سقطت هذه المسألة كلُّها من الأصل ، وأثبتها من هـ . وهذه مسألة « دخول الشرط على الشرط » راجع المساعد ١٧٣/٣ ، والمغنى لابن هشام ص ٦١٤ ، ولابن قدامة ٣٥٨/٨ ، وبدائع الفوائد ٥٨/١ ، ٢٤٥/٣ ، والكوكب الدرّى ص ٤٥٢ ، والبرهان للزركشى ٣٧٣/٢

المجلس الثانى والثلاثون

وهو مجلس يوم السبت ، ثامنَ شهر ربيع الأول ، من سنة ستٍّ وثلاثين وخمسمائة .

قالت الخَنساء ، واسمها تُماضِر بنت عمرو بن الشَّرِيد السُّلمية ، تبكى مَن هلك مِن قومها ، وتفتخرُ بهم :

تَعرَّقَنِى الدهرُ نَهْساً وحَزّا ... وأوجعنى الدهرُ قَرْعاً وغَمْزا (١)
وأفنى رِجالى فبادُوا مَعاً ... فأصبح قلبى بهِمْ مُسْتَفَزّا
كأن لم يكونوا حِمًى يُتَّقى ... إذِ الناسُ إذ ذاك مَن عَزَّ بَزّا
وكانوا سَراةَ بنى مالِكٍ ... وزَيْنَ العَشيرةِ فخراً وعِزّا
وهُمْ فى القَديم سَراةُ الأَدِيـ ... ـمِ والكائنون مِن الخوفِ حِرْزا
وهُمْ منَعُوا جارَهُمْ والنِّسا ... ءَ يحفِزُ أحشاءَها الخوفُ حَفْزا
غَداةَ لَقُوهُمْ بِمَلْمُومةٍ ... رَداحٍ تُغادِرُ للأرضِ رِكْزا
بِبِيضِ الصِّفاحِ وسُمْرِ الرِّماحِ ... فبِالْبِيضِ ضَرْباً وبالسُّمْر وَخْزا
وخَيْلٍ تَكَدَّسُ بالدَارِعِينَ ... وتحتَ العَجاجةِ يَجْمِزْنَ جَمْزا
جَزَرْنا نَواصِىَ فُرسانِها ... وكانوا يَظُنُّون أن لا تُجَزّا

---

(١) ديوانها ص ٨١ ، وفى حواشى كتاب الشعر ص ٢٤٧ فضلُ تخريج .

ومَن ظَنَّ مِمَّن يُلاقِى الحُرُوبَ ... بأن لا يُصابَ فقد ظَنَّ عَجْزا[(١)]

نَعِفُّ ونَعْرِفُ حَقَّ الجِوارِ ... ونتَّخِذُ الحمدَ والمجدَ كَنْزا

/ تفسير قولها : « تعرَّقَنِى الدهرُ » البيت[(٢)] ، يقال : عَرَقْتُ العظمَ وتعرَّقْتُه : ٢٤٢ إذا أخذتَ ماعليه من اللحم ، ويُقال للعظم الذى أُخِذ لحمه : العُراق .

والنَّهْس[(٣)] : القبضُ على اللحم بالأسنان ونَتْرُه ، ومثله النَّهش ، وقيل : بل النّهش بمُقَدَّم الفم ، وهو قولُ أبى زيد ، والأوّلُ قولُ الأصمعىّ .

والحَزّ : قطعٌ غيرُ نافِذ ، ومثله الفرض[(٤)] ، ويكون نافِذاً ، لقولهم : حُزَّةٌ مِن بِطِّيخ ، وحُزَّةٌ مِن كَبِد .

والقَرْع : مصدر قَرَعْتُه بالعصا وبالسيف ، والمُقارَعةُ بالسُّيوف .

والغَمْزُ : غَمْزُك الشىءَ اللَّيِّنَ بيدك كالتِّين ونحوه ، أرادت أن الدهرَ أوجَعها بكُبْرياتِ نَوائبِه وصُغْرياتِها .

وانتصاب « نَهساً وحَزًّا » بتقدير : نَهَسنى نَهْساً ، وحَزَّنى حَزًّا ، وإضمارُ ناصبِ المصدر المأخوذِ من لفظه كثيرُ الاستعمال ، كقولهم : « ما أنت إلا نوماً وماأنت إلّا أكلًا وشُرْباً[(٥)] » يريدون : تنامُ نوماً ، وتأكُلُ أكلًا ، وتشربُ شُرباً ، ويجوز أن يكون انتصاب « نَهْساً وحَزًّا » على الحال ، ووقوعُ المصدر فى موضع اسم الفاعل ،

(١) هذا من شواهد الأدب السيّارة ، انظر مع المراجع المذكورة فى حواشى كتاب الشعر : التمثيل والمحاضرة ص ٦٤ ، وبهجة المجالس ١/٤٧٤ .

(٢) كتب بإزاء هذا بحاشية الأصل : « العَرْق : العظم بما عليه من اللحم . [وجمعه عُراق] وهو أحد الأسماء التى جاءت بضم الفاء . عن ابن السكيت » . وقد حكى بعضَ هذا عن ابن الشجرىّ : البغدادىُّ فى شرح أبيات المغنى ٢/١٨٨ ، ومابين الحاصرتين أثبتُّه منه . وكلام ابن السكيت فى إصلاح المنطق ص ٣١٢ ، واللسان (عرق) .

(٣) بالسين المهملة ، وسيأتيك الفرقُ بينه وبين « النهش » بالشين المعجمة .

(٤) فى هـ : « القرض » بالقاف . وهو بالفاء فى الأصل واللسان (حزز — فرض) وفى حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، « أنه اتخذ عامَ الجدب قِدْحاً فيه فَرْض » قال ابن الأثير : الفرض : الحَزُّ فى الشىء والقطع . النهاية ٣/٤٣٣ .

(٥) فى هـ : « ما أنت إلّا أكلًا وشربا يريدون تنام نوما ... » .

وموضع اسم المفعول حالًا ، مما اتَّسع استعمالُه ، ويجوز أن يكون انتصابُهما بتقدير حذف الجارّ : أى تَعرَّقَنِى بنَهْسٍ وحَزٍّ ، ويجوز أن تنصبهما على التمييز ، لأن التعرُّق لمَّا احْتَمَل أكثر من وجه ، فجاز أن يكون بالنَّهْس وأن يكون بالحَزّ أو الكَشْط أو غير ذلك ، كان ذِكرُ كلٍّ واحدٍ منهما تبييناً .

وقولها : « قَرْعاً وغَمْزا » يَحتمل الأَوْجُهَ الأربعة .

وكرَّرتْ لفظ « الدهر » فلم تُضمِرْه ، تعظيماً للأمر .

والتكرير[1] للتعظيم على ضَربين ، أحدهما : استعمالُه بعد تَمام الكلام ، كما جاء فى هذا البيت ، وهو كثيرٌ فى القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ[2] ﴾ ومنه : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ[3] ﴾ .

٢٤٣ / والضَّرْبُ الآخرُ : مجىءُ تكريرِ الظاهرِ فى موضع المضمَر ، قبل أن يَتِمَّ الكلام ، كقول الشاعر[4] :

ليتَ الغُرابَ غَداةَ يَنْعَبُ دائباً   كان الغُرابُ مُقَطَّعَ الأوداجِ

ومثلُه فى التنزيل : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ . مَا ٱلْحَاقَّةُ[5] ﴾ ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ[6] ﴾ كان القياسُ ، لولا ما أُريد به من التعظيم والتفخيم : الحاقةُ ماهِى ، ومنه قولُ عدىّ بن زيد[7] :

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَىْءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا

---

(١) يُسمَّى أيضا : التكرار . راجع بحثه فى العمدة ٢/٧٣ ، وتحرير التحبير ص ٣٧٥ ، وحواشيه .
(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .
(٣) سورة البقرة ٥٩ .
(٤) جرير . ديوانه ص ١٣٦ ، وتخريجه فى ص ١٠٥٩ .
(٥) أول سورة الحاقة .
(٦) أول سورة القارعة .
(٧) ديوانه ص ٦٥ ، وتخريجه فى ص ٢١٣ ، وزِد عليه : الخصائص ٣/٥٣ ، والمغنى ص ٥٥٤ ، وضرورة الشعر ص ١٩٠ ، وما فى حواشيه . وأعاده ابن الشجرىّ فى المجلس السادس والثلاثين .

فكرَّر لفظة « الموت » ثالثةً ، وهو من الضَّرب الأول .

ومثلُ قوله تعالى : ﴿ الحاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ قولُه : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾(١) كرَّر لفظ ﴿ أصْحَابُ المَيْمنة ﴾ تفخيماً لما يُنيلهم مِن جَزيل الثَّوابِ ، وكرَّر لفظ ﴿ أَصْحَابُ المَشْأَمة ﴾ تعظيماً لما يَنالُهم مِن أليمِ العذاب .

وأمّا قولُه تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾(٢) فليس هذا تكريراً مِن الفَنّ الذى قدَّمتُ ذِكرَه ، ولكنه يَحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون توكيداً ، كتكرير الجُمل للتوكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿ فإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾(٣) وكقولِ الخنساء(٤) :

هَمَمْتُ بِنَفْسِيَ بَعْضَ الهُمُومِ ... فأَوْلَى لِنَفْسِيَ أَوْلَى لَهَا

وكقول القائل(٥) :

وكلُّ حَظِّ امرئٍ دُونى سيأْخُذُهُ ... لابُدَّ لابُدَّ أن يَحتازَه دُونِى

وكقولِ عمرو بن كُلثوم(٦) :

(١) سورة الواقعة ٨ ، ٩ .

(٢) سورة الواقعة ١٠ .

(٣) سورة الشرح ٥ ، ٦ ، وقد تكلّم ابنُ الشجرىّ على السورة كلّها فى المجلس السادس والسبعين .

(٤) ديوانها ص ١٢١ ، والخصائص ٤٤/٣ ، وتفسير القرطبى ١١٥/١٩ ، واللسان (ولى) . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السادس والسبعين .

(٥) عُروة بن أذينة . والبيت من قصيدته الجيدة التى يقول فيها :

لقد علمتُ وما الإشرافُ من خلقى ... أن الذى هو رزقى سوف يأتينى

أسعى له فيُعنِّينى تطلُّبُهُ ... ولو جلستُ أتانى لا يُعنِّينى

ديوانه ص ٣٨٦ ، وتخريجه فيه . وسيعيده ابن الشجرى فى المجلس المذكور . و « الإشراف » بالشين المعجمة – وهى الرواية العالية – ومعناه الاستشراف والتطلّع إلى أمور الدنيا ومكاسبها .

(٦) تمامه :

ألَمّا تعرفوا منّا اليقينا

شرح القصائد السبع ص ٤١٣ ، وكتاب الشعر ص ٥ .

إليكُمْ يابَنى بَكْرٍ إليكُمْ

وممَّا جاء فيه من هذا الضرب تكريرُ ثلاث جُمل ، قولُ الآخر :

فأينَ إلى أيـنَ النَّجـاءُ ببَغْلَتِـى ‏ ‏ أتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُوكَ احْبِسِ احْبِسِ (١)

أراد : إلى أين تذهب ؟ إلى أين تذهب ؟ أتاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أتاكَ اللاحقوك ، احبِس البغلَةَ احبِسِ البغلَة ، فحذَف الفعلَ والفاعلَ من اللَّفظين الأوَّلَيْن ، وحذَف الفاعلَ من أحد اللفظين الثانيين ، وحذَفَ المفعولَيْن من اللَّفظين الثالثين ، وحذْفُ ٢٤٤ أحدِ الفاعلين من قوله : « أتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُوك » يقوِّى (٢) ماذهبَ إليه الكسائىُّ مِن حَذْف الفاعِل ، فى باب إعمال الفعلين ، ألا تراه لو أضمرَ الفاعلَ ولم يحذفْه ، لقال : أَتَوْكَ أتاكَ اللَّاحقوك ، أو أتاك أَتَوْك اللَّاحقوك .

ومن تكرير المُفْردِ قولُ القائل (٣) :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرْبَدُ غيرَ شَكٍّ ‏ ‏ أَحَلَّكَ فى المَخازِى حيثُ حَلّا

---

(١) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ ، وقطر الندى ص ٣٢٠ ، وشرح الشواهد للعينى ٩/٣ ، والتصريح ٣١٨/١ ، والهمع ١١١/٢ ، ١٢٥ ، وشرح الأشمونى ٩٨/٢ ، والخزانة ١٥٨/٥ . قال البغدادىّ : « وهذا البيت مع شهرته لم يُعلم له قائلٌ ولا تتمّة » . ويبقى أن أشير إلى أنه يأتى فى بعض الكتب « أتاكِ أتاكِ » بكسر الكاف ، كأنه خطاب للبغلة ، والصحيح أنه بالفتح ، والشاعر يخاطب صاحبه ، يقول : لا نجاة لك من اللاحقين ، فشجّع نفسَك ولا تُظهر الجزع . قاله أحمد بن الأمين الشنقيطى ، فى الدرر ١٥٨/٢ ، قلت : وقد يكون الشاعر يخاطب نفسَه . ويُروى : اللاحقون .

(٢) فى الأصل : « وهذا يقوّى » ، وأثبتُّ مافى هـ .

(٣) هكذا فى هـ . وفى الأصل : « قول الفرزدق » ، ولم أجده فى ديوان الفرزدق المطبوع . والبيت مع بيتٍ بعده لجميل فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٣١٤ ، وعنه ديوان جميل ص ١٩١ . ونُسبا لمساور بن مالك القينى ، فى الأشباه والنظائر للخالديَّين ٢٧٠/٢ .

والبيت الشاهد من غير نسبة فى الخصائص ١٠٢/٣ ، والاقتضاب ص ٣٠٨ ، وجعله ابن السِّيد فى هجاء ابن ميَّادة ، وهو الرمَّاح بن أبرد ، وعليه فقد رواه : « أبوك أَبْرَدُ » ، وخطَّأ رواية الحماسة « أربد » . وانظر مقدمة شعر ابن ميادة ص ٢٤ ، ولم يزد محقّقه شيئا على ماذكره ابن السِّيد البطليوسى .

وجاء بهامش أصل الأمالى : « هذا البيت وما معه من الشرح كلُّه كلام ابن جنى فى كتاب مشكل أبيات الحماسة ، من أوائل الحماسة » .

رفع الأبَ الثانىَ على الإبدال من الأول ، ورفع « أرْبد » بدلًا مِن الثانى ، وقوله : « أَحلَّكَ فى المخازِى حيثُ حَلّا » خبرٌ عن الأوّل ، ولم يكفه هذا التكريرُ للتوكيد ، حتى زاد فى توكيده ، فقال : « غيرَ شَكٍّ » وأجازوا فيه أن يكونَ الأبُ الثانى خبراً عن الأول ، كقول العِجْلِيّ (١) :

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى

أى شِعْرِى شِعْرِى الذى قد سمعتُم به ، ونحوُه قولُ الآخر :

إذِ الناسُ ناسٌ والبِلادُ بِلادُ (٢)

فعلَى هذا يكون المعنى : أبوك أبوك الذى شاعَتْ مَخازيه ، والمخَازِى : جمع مَخْزاة ، وهى كلُّ فِعلٍ قَبيح ، يُخْزِى فاعلَه ، أى يُعرِّضُه للخِزْى ، وهو الطَّرد والمَقْت ، ويقال منه : أخزاه الله .

وقوله : « غيرَ شَكٍّ » أى حَقًّا (٣) ، كأنه قال : لاشَكًّا ، أى لا أَشُكُّ شَكًّا .

ومن تكرير الجملة قولُ عنترة (٤) :

أَبَيْنا أَبَيْنا أن تَضِبَّ لِثاتُكُمْ ... علَى مُرْشِقاتٍ كالظِّباءِ عَواطِيَا

اللِّثة : لَحمُ الأسنان ، وتَضِبّ : تَسيلُ من الشَّهوة ، يقال : ضَبَّ فُوه يَضِبُّ ،

---

(١) أبو النجم . ديوانه ص ٩٩ ، وتخريجه فى ص ٢٤٦ ، عن الإفصاح ومعاهد التنصيص ليس غير ، وزِد عليه مافى حواشى كتاب الشعر ص ٣٢٠ .

(٢) صدره باختلافٍ فى الرواية :

بلادٌ بها كنّا وكنا نُحبُّها

ويُنسب لرجل من عاد ، وله قصة ، انظرها فى الأغانى ٩٣/٢١ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، ووفيات الأعيان ١١١/٦ (ترجمة الهيثم بن عدىّ) . ورُوِى فى يتيمة الدهر ٢٧١/٤ (ترجمة بديع الزمان الهمذانى) :

إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانُ

وانظر بهجة المجالس ٧٩٦/١ وحواشيه ، والمغنى ص ٧٣٣ ، وشرح أبياته ٢٠/٨ .

(٣) ويريد أن « غير » منصوبٌ على المصدر ، صرَّح به المرزوقىُّ فى الموضع المذكور من شرح الحماسة .

(٤) ديوانه ص ١٩٣ ، والأساس واللسان (ضبب) .

وبَضَّ يَبِضُّ : إذا سال ، ويقالُ لمن اشتهى شيئاً : إنّ فمَه يتَحلَّبُ من الشَّهوة ، ويقال : جاء فلانٌ تَضِبُّ لِثتُه : إذا جاء وهو حريصٌ على الشيء .

يقول : أبيْنا أن تَضِبَّ لِثاتُكم على نسائنا ، من الشَّهوة لهنّ ، أى أبَيْنا أن تأخذوهُنَّ / وأنتم حِراصٌ عليهنّ . ٢٤٥

والمُرْشِقات من الظِّباء : اللَّواتى يَمْدُدْنَ أعناقَهنَّ إذا نظَرْن ، يقال : أرشَقَت الظَّبيةُ ، ورَوى بعضُهم : رشَقَتْ ، وليست بشائعة .

والعَواطِى : اللَّواتى يتناوَلْنَ الأغصانَ يَجْذبْنَها ليأكلْنَ مافيها من الثمر ، ونَصَب « عَواطِىَ » على الحال .

والوجه الثانى مِن وجهَى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ أن يكونَ السَّبقُ الثانى غيرَ الأول ، فيكونَ الثانى خبراً عن الأول ، والمراد : السابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنَّة ، وإذا جَعَلْت الثانىَ توكيداً ، فخبر الأول ﴿ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ .

وقولها : « فَبادُوا معًا » انتصاب « معاً » على الحال ، بمنزلة جميعاً ، وهو فى الأصل ظرفٌ موضوع للصُّحبة ، وأجاز بعضُ النحويين أن يكون حرفاً ، وتنوينه ودخول الجارِّ [عليه][1] يُخرجانه من الحَرْفيّة ، وذلك فيما رواه البصرىُّ والكوفىُّ ، فى قولهم : جئتُ مِن مَعِهم ، وكان معها فانتزعْتُه مِن معِها ، كما تقول : كان عندَها فانتزعته مِن عندِها ، فتغيَّر آخرِه لتغيُّرِ العامل فيه ، وتنوينُه إذا استُعمِل حالًا يُدخِلانه فى حَيِّز الأسماء ، وذهب أبو علىٍّ إلى أنّ مَن فتحَه ، فهو عنده ظرف ، ومَن أسكنه جعله حرفاً ، أراد أن مَن أسكنه نزَّلَه منزلةَ الأدوات الثُّنائية ، نحو هَلْ وبَلْ ، وقَد ، وأنشد[2] فى ذلك :

(١) ليس فى هـ .

(٢) فى الأصل : « وأنشدوا » . وأثبتُّ مافى هـ ، وهو الذى فى المجلس التاسع والستين .

فَرِيشى مِنكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإن كانت زيارتُكُمْ لِماما[(١)]

وإنّما ذَهب مَن ذهب إلى كونه حرفاً ، لمجيئه على حرفين ، ولا يُعْلَمُ له أصلٌ فى بَناتِ الثلاثة .

قال أبو العباس ثعلب : سألت[(٢)] ابنَ قادم : ما الفرقُ بين قام زيدٌ وعمرو معاً ، وقام زيدٌ وعمرو جميعاً ؟ فجعل يركُضُ إلى الليل ، فلما ضَجَّ[(٣)] قلتُ له : قام زيدٌ وعمرو معاً ، وقع القيامُ منهما فى وقتٍ واحد ، لايكون إلا هذا ، وقام زيدٌ وعمرو جميعاً ، / يجوز أن يكون القيامُ منهما وقع فى وقتٍ واحد ، ويجوز أن يكونَ وقع فى وقتين ، ٢٤٦ وكذلك مات زيدٌ وعمرٌو جميعاً ، يكون زمان موتهما مختلِفاً ، ومات ذامع ذا ، لايكون موتُهما إلا فى وقتٍ واحد .

وعند بعض النحويين أن « معاً » فى قولك : جاءوا معاً ، ينتصب على الظرف ، كانتصابه فى قولك : معهم ، وإنما فُكَّتْ إضافتُه وبقيتْ عِلّةُ نصبه على ماكانت عليه ، والصحيحُ ماذكرتُه أولا ، لأنه قد نُقل مِن ذلك الموضع ، وصار معناه معنى جميعاً .

وقولها : « مُستَفَزّا » أى مُستخَفًّا ، يقال : استفَزَّ فلانٌ فلاناً ، بمعنى استخَفَّه ، وفى التنزيل : ﴿ وَاسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ﴾[(٤)] .

وقولها : كأن لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى .

الحِمَى : نقيضُ المُباح ، وعَزَّ هاهنا : معناه غَلَب ، من قول الله عز وجل :

---

(١) لجرير ، وهو فى ديوانه ص ٢٢٥ ، برواية : « وهوايَ فيكم » ، وعليها يفوت الاستشهاد . والبيت برواية النحاة فى الكتاب ٢٨٧/٣ ، ونُسِب فيه للراعى ، وهو فى ملحق ديوانه ص ٣١١ . وانظره فى شرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ ، ورصف المبانى ص ٣٢٩ ، والجنى الدانى ص ٣٠٦ ، واللسان (معع) وغير ذلك مما تراه فى حواشى تلك الكتب . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والستّين .

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٨٦ ، وقد تصرَّف المصنّف فى كلام ثعلب ؛ ليبلُغَ به ما دَرَج عليه من السُّهولة واليُسْر .

(٣) فى المجالس : فلمّا أصبح .

(٤) سورة الإسراء ٦٤ .

﴿ وَعَزَّنِى فِى الْخِطَابِ ﴾[(1)].

وبَزَّ : معناه سَلَب ، تقول : بززتُ الرجلَ : إذا سلَبْتَه سِلاحه ، ويقال للسلاح المسلُوب : هذا بَزُّ فُلان .

و « مَنْ » فى البيت بمعنى الذى ، وموضعُها مع « عَزّ » رفعٌ بالابتداء ، و « بَزَّ » خبرُها ، والجملةُ التى هى المبتدأ وخبره ، خبرٌ عن المبتدأ الأول الذى هو « الناس » والعائدُ إلى الناس محذوف ، كما حذفوه من قولهم : « السَّمنُ مَنَوانِ بِدرْهم »[(2)] يريدون : مَنوانِ منه ، وكذلك التقدير : مَن عَزَّ منهم بَزَّ ، ولايجوز أن يكون « إذ ذاك » خبرا عن الناس ، لما ذكرته لك من امتناع الإخبار بظُروف الزمان عن الأشخاص ، وإذا بطَل أن يكون « إذ ذاك » خبراً عن « الناس » بقى أن يتعلَّق ببَزَّ . ولا يجوز أن تكون « مَن » شرطية ، لأن الشرطَ وجوابَه لا يعمل واحدٌ منهما فيما قبلَه بإجماع البصريِّين ، كما لا يتقدَّم على الاستفهام مايكون فى حيِّزه ، وأجاز قومٌ من البغداديين[(3)] أن يعملَ جوابُ الشرط فيما تقدَّم عليه ، لمفارقته الاستفهامَ بكونه جزاءً ، فعلى قولِ هؤلاء تَحتمِلُ « مَن » أن تكون شرطاً . ٢٤٧

/ فأما « ذاك » فموضعُه رفعٌ بالابتداء ، وخبره محذوف ، أى ذاك كائنٌ أو موجود ، ولا يجوز أن يكون موضع « ذاك » على انفراده خفضاً ، لأن « إذ » لا تُضاف إلّا إلى جملة ، فموضعُ الجملة التى هى « ذاك » وخبرُه جَرٌّ .

وقولها : « وكانوا سَراةَ بنى مالكٍ » سَراةُ القوم : سادتُهم ، ذَوُو السخاء والمروءة ، واحدهم : سَرِىٌّ ، وانتصاب « فخراً وعِزًّا » على التمييز ، والعاملُ فيهما المصدرُ الذى هو الزَّيْن .

---

(١) سورة ص ٢٣ .

(٢) الأصول ٦٩/١ ، ٣٠٢/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٤٧ ، ٣١٤ ، ٥٤٨ .

(٣) انظر كتاب الشعر ص ٢٤٧ .

مسألة

إن قيل : لِم حذَفُوا من الخَطّ ألف مٰلِك وصٰلِح وخٰلِد ، إذا سَمُّوا بهنّ ، ولم يحذفوا ألف سالِم وعامِر ؟

قيل : لمَّا كثُرت التسميةُ بهؤلاء الثلاثة وأمِنُوا اللَّبس فيهنّ ، لأنهم لم يُسَمُّوا بمُلْك ولا بصُلْح ولا بخُلْد ، حذفوا ألفاتِهنّ ، تخفيفا(١) ، لأنهم يعتمدون التخفيفَ فى الخَطّ ، كما يعتمدونه فى اللفظ ، ولم يحذفوا ألف سالِم وعامِر ، مخافةَ الالتباس بسَلْم وعُمَر ، ونظيرُهُنّ فى ذلك حارث(٢) ، حذفوا ألفه ، لأنهم لم يُسَمُّوا بحَرْث .

وقولها : « فى القديم سَراةُ الأَدِيم » سَراةُ الشىء : ظاهِرُه ، وجمعُها فى البيت بين القديم والأديم ، يُسمَّى فى صناعة الشعر : الترصيع ، ومنه قول امرأة(٣) جاهلية فى مَرْثِيَة :

رفَّاعُ ألويةٍ شهَّادُ أنديةٍ سَدَّادُ أَوْهِيةٍ فتَّاحُ أَسْدادِ
قَوَّالُ مُحْكمةٍ نقَّاضُ مُبْرَمَةٍ فرَّاجُ مُبْهَمةٍ طَلَّاعُ أنجادِ

قولها : « سَدَّادُ أوهِيةٍ » الوَهْىُ : الشَّقُّ فى الأَدِيم وغيرِه ، والواهى : المُنْشَقُّ ، وليس حقُّ(٤) فاعل أن يُجمَع على أَفْعِلة ، ولكنها أتبَعتْه الألوية والأندية ، كما قالوا : إنى ٢٤٨
لآتيه بالغَدايا والعَشايا ، والغَداة لاتُجمع على الغَدايا ، وإنما أتبعوها العَشايا ، فإذا

---

(١) ويجوز فيهنّ إثباتُ الألف أيضاً . قاله ثعلب ، وحكاه أبو حيان عن بعض شيوخه . ذكره السيوطىّ فى الهمع ٢/٢٤٠ . لكنى أنبّه هنا إلى أن ألف « مالك » قد ثبتت فى أصل الأمالى ، فى بيت الخنساء .

(٢) فى هذا تفصيل حكاه السيوطىّ ، قال فى الكلام على حذف الألف : « وحُذفت أيضاً من الحارث عَلَماً ؛ لكثرة الاستعمال ، بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً ألَّا يجرَّد من الألف واللام ، فإن جُرِّد منها كتبت بالألف ، نحو حارث ، لئلَّا يلتبس بحَرْث عَلَماً ، واللبس مع اللام مفقود ؛ لأنها لا تدخل على كلِّ علم » .

(٣) هى فارعة بنت شدَّاد المُرِّيَّة ، ترثى أخاها مسعود بن شدَّاد . والبيتان من قصيدة تُنسَب لفارعة ، ولعمرو بن مالك النخعىّ ، ولأبى الطَّمَحان القينىّ . حماسة ابن الشجرى ص ٣٠٤ ، وأمالى القالى ٢/٣٢٤ ، والسِّمط ص ٩٧٠ ، وفيه فضل تخريج . وانظر قواعد الشعر لثعلب ص ٨٨ .

(٤) فى هـ : وليس فاعل يُجمَع على أفعلة .

أفردوا لم يقولوا : غَدايا ، ومثله فى الإتباع قولُ الآخر:(١)

هَتَّاكُ أَخْبِيةٍ وَلَّاجُ أَبْوِبةٍ يَخْلِطُ بالجِدّ منه البِرَّ واللِّينا

جَمَع البابَ على أَبْوِبة ، لمكان أَخْبِية ، ولو أفرَدَ لم يَقُلْ : أبوبة .

والأندية ليست بجمع نادٍ ، لما قُلنا من أن فاعلًا(٢) لايُجمع على أفعلة ، ولكنها جمع نَدِىّ ، كرغيف وأرغفة ، وهو مجلسُ القومِ ومُتَحَدَّثُهم ، وفى التنزيل : ﴿ وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾(٣) .

وقولها : « قَوَّالُ مُحْكَمَةٍ » أى قصيدةٍ مُحْكَمة .

و « نَقَّاضُ مُبْرَمةٍ » أى قضيةٍ مُبْرَمة ، من قولهم : أبرمتُ الأمر : أى أحكمتُه ، وأبرمْتُ الحبل : إذا ضَفَرْتَه فأجدْتَ ضَفْرَه ، وفى التنزيل : ﴿ أَمْ أَبْرَمُوا أَمْراً فإنَّا مُبْرِمُونَ ﴾(٤) .

وقولها : « فَرَّاجُ مُبْهَمةٍ » أى خُطَّةٍ مُبْهَمة ، والخُطَّة : الأمر الشاقّ ، وكلُّ أمرٍ مُلْتبِسٍ خُطَّةٌ ، وإذا(٥) بُولِغ فى وصفه بشدةِ الالتباس ، قيل : خُطَّةٌ عَوصاء ، والمُبْهَم من الأمور والأبواب : الذى مالَه مَأْتًى ، قال :

الفارِجُو بابِ الأميرِ المُبْهَمِ(٦)

---

(١) تميم بن مقبل . وقيل : القُلاخ بن جَناب . والبيت مفردٌ فى ذيل ديوان تميم ص ٤٠٦ ، وتخريجه فيه ، وزِد عليه المنصف ٣٢٦/٢ ، من غير نسبة .

(٢) هذا هو القياس ، ولكن « النادى » جُمع سماعاً على أندية . راجع اللسان ، والمصباح (ندى) ، وجُمع أيضاً على أنداء ، فى حديث أبى سعيد الخدرىّ رضى الله عنه : « كنّا أنداءً فخرج علينا رسولُ الله ﷺ » . قال ابنُ الأثير : « الأنداء : جمع النادى ، وهم القوم المجتمعون » النهاية ٣٧/٥ .

(٣) سورة مريم ٧٣ .

(٤) سورة الزخرف ٧٩ .

(٥) فى هـ : وإن .

(٦) نسبه سيبويه فى الكتاب ١٨٥/١ ، لرجلٍ من بنى ضَبَّة ، وهو من غير نسبة فى المقتضب =

وقولها : « طَلَّاعُ أنجاد » الأَنجاد : جمع نَجْدٍ ، وهو ماارتفع من الأَرض ، وقالوا أيضاً فى جمعه : أنجُد ، وهو القياس .(١)

ومن مُستحسَن الترصيع فى الشِّعر المحدَث قولُ مروانَ بنِ أبى حفصة :(٢)

هُمُ القومُ إن قالوا أصابوا وإن دُعُوا أجابوا وإن أعطَوْا أطابُوا وأَجْزَلُوا

وقولُ المتنبى :(٣)

مُعْطِى الكواعبِ والجُرْدِ السَّلاهِبِ والْـ ـبِيضِ القَواضِبِ والعَسَّالـةِ الذُّبُلِ

وقوله :(٤)

فنحنُ فى جَذَلٍ والرومُ فى وَجَلٍ والبَرُّ فى شُغُلٍ والبَحرُ فى خَجَلِ

/ ومِن قِيل الخنساء أيضا :(٥) ٢٤٩

طويلُ النِّجادِ رفيعُ العِما دِ سادَ عَشيرتَـه أَمْـرَدَا
يُحَمِّلُه القومُ ما عالَهُمْ وإن كان أصغرَهُمْ مَوْلِدَا

يقال : عالَنِى الشىءُ : أى أَثْقلنى وغَلَبنى ، وقد وردَ هذا الفنُّ من البديع فى القرآن ، فمنه مااختلف إعرابُه ، ومنه ماجاء متَّفِقَ الإعراب ، فما اختلف إعرابُه قولُه

= ١٤٥/٤ ، والفصول الخمسون ص ٢١٩ ، وأساس البلاغة (بهم) ، وفيه وفى الكتاب : الفارجى . وانظر زيادة تخريج فى حواشى الكتاب .

(١) فإن قياس « فَعْل » أن يُجمع على « أَفْعُل » جمع قلة ، نحو فَلْس وأَفْلُس ، وكَلْب وأَكْلُب ، وشَهْر وأَشْهُر .

(٢) ديوانه ص ٨٨ ، وتخريجه فى ص ١٢٨ . والقصيدة فى حماسة ابن الشجرى ص ٣٨٦ ، وكنوز العرفان لابن قيم الجوزية ص ٢٢٣ ، وابن القيم يسمّى هذا اللونَ من البديع : السَّهْلَ الممتنع – وهو أقرب إلى الوصف من التعريف – ويسمّيه ابن أبى الإصبع : التسميط ، وابنُ معصوم : المناسبة اللفظية ، وأنشدا البيت . تحرير التحبير ص ٢٩٥ ، وأنوار الربيع ٣٦٥/٣ .

(٣) ديوانه ٧٩/٣ .

(٤) ديوانه ٨٠/٣ ، وتحرير التحبير ص ٢٩٩ ، وجعله ابن أبى الإصبع من باب التجزئة ، وهو عند ابن معصوم من باب التسجيع . أنوار الربيع ٢٤٩/٦ .

(٥) ديوانها ص ٣٠ .

تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فى الْأَعْرَابِ ﴾(١) ومما اتفق إعرابُه قوله عز وجل : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾(٢) وقوله : ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ باطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾(٣) وليس ﴿ العَذَابُ ﴾ رأسَ آية عند جميع أصحاب الأعداد ، إلا الكوفيِّين(٤) .

وقولها :

يحفِزُ أحشاءَها الخَوْفُ حَفْزا

الحَفْز : الدَّفْعُ ، والحَفْز : الطَّعن بالرُّمح ، والحَفْز : السَّوْقُ والحَثُّ .

وقولها : « بمَلْمُومةٍ رَداحٍ » أى بكَتيبةٍ مَلْمُومة ، وهى التى كثُر عددُها ، واجتمع فيها المِقْنَبُ إلى المِقْنَب ، والرَّداح : الكثيرةُ الفُرسانِ ، وامرأةٌ رَداحٌ : ثقيلةُ الأوراك .

والرِّكْز : الصوتُ الخفِىّ ، وفى التنزيل : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزاً ﴾(٥) .

وقولها : « ببيضِ الصِّفاح وسُمْرِ الرِّماح » جَمْعُها بين الصِّفاح والرِّماح ، كجمعها القديم والأديم ، ويُقال لكُلِّ سيفٍ عَريضٍ : صَفِيحة ، وقياسُها فى الجمع صَفائح ، كسفينة وسَفائن ، وليس حقها أن تُجمَع على فِعال ، وجَمْعُها على الصِّفاح يَحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكونوا جَمعوها أوّلًا على الصَّفيح ، كالسفينة والسَّفِين ، ثم جمعُوا الصَّفيح على الصُّفُح ، قياساً على رَغِيف ورُغُف ، وكَثِيب وكُثُب ، ثم جمعوا الصُّفُح على الصِّفاح ، كالمُشُط والمِشاط ، ومثله جمع الجُمُد ،

(١) سورة الأحزاب ٢٠ .

(٢) سورة الإسراء ٥٥ .

(٣) سورة الحديد ١٣ .

(٤) انظر جمال القراء ص ٢٢٠ ، وبصائر ذوى التمييز ٤٥٣/١ .

(٥) آخر سورة مريم .

٢٥٠ وهو المكان / المرتفع ، على الجِماد ، ومما جاء جَمْعَ جَمْعِ الجَمْع قولُهم : أصائل ، والواحد : أَصِيل ، فقدَّروا جَمْعَه على أُصُل ، كقَضِيبٍ وقُضُبٍ ، ثم جمعوا الأُصُلَ فى[1]

(١) من هنا إلى آخر الفقرة حكاه أبو حيان فى كتابه « تذكرة النحاة » ص ٣٧٢ – ٣٧٥ ثم ذكر بعده كلام ابن الخشاب الذى تعقَّب به ابنَ الشجرى : « قال ابنُ الخشّاب : أخطأ من عِدّة وجوه : أصيل وزنه فعيل ، والهمزة فاء والصاد عين واللام لام ، فليُحْفَظْ هذا للحاجة إليه فيما يأتى ، فقوله : « فقدروا جمعه على أُصُل » لا يسع نحويًّا جهلُ جمع أصيل على أُصُل ، لأن ذلك ظاهرٌ متردّد فى كلامهم . قال الأعشى :

ولا بأحسنَ منها إذْ دنا الأُصُلُ

وقال آخر [طرفة – ديوانه ص ١٤٦] :

وجاملٍ خَوَّعَ مِن نِيبِه زَجْرُ المُعَلّى أُصُلًا والمَنِيحْ

وما وُجِد مستعملًا لا يقال له : مُقدّر ، بل يُقال : جُمع على كذا ، لكنه لم يعرفه ، وباب الجمع وإن غلَب عليه السماع والقياس فيه يُسَمَّى أكثريًّا ، فلا يُعذر نحويٌّ فى جهل ظواهره . وقوله : « ثم جمعوا الأُصُل فى التقدير على آصال ، كمشط وأمشاط » إن كان آصال جمعا لأصل ، فلا يحتاج أن يقول : إنه مقدّر ، لأنّ فُعُلا قد جاء فى جمعه أفعال ، مجيئا صالحا ، ولكنْ هاهنا فرق ، وهو أن فُعُلا يجمع على أفعال إذا كان مفردا ، كعُنُق ، والجمع لايُقْدَم على جمعه إلا بسماع ، ومن قاسه فقد جهل ، ألا ترى أنه لم يجىء فى كتب وكتب ورسل وعجز : أفعال ، فلا وجه لتمثيله بالمفرد وتشبيهه به وحمله عليه .... وبعد فالأولى فى الآصال أن يكون جمعا لأصيل من أول وهلة ، لا جمعاً لجمعه الذى هو أصل ، فإن جَمْعَ فعيل على أفعال جاءت منه حروفٌ صالحة العِدّة ... » ذكر منها أمثلة كثيرة منها : يتيم وشريف ونجيب . ثم قال : وقوله : جمعوا الآصال إلى آخره ، خطأه ظاهر ، لأنه جعل الصاد فاء ، وهى عين الكلمة » . ثم اندفع ابنُ الخشّاب فى كلام طويل لا يتحمَّله هذا المقام . وانظر ارتشاف الضرب ٢١٩/١ .

هذا وقد أنكر السهيليُّ أن يُوجدَ فى الكلام « جمع جمع الجمع » وذهب إلى أن الأصائل جمع أصيلة ، والأصيلة لغة معروفة فى الأصيل ، وجمع الأصيل : أصل . أما آصال عنده فهى جمع أُصُل الذى هو اسم مفرد فى معنى الأصائل ، لا جمعُ أُصُل ، الذى هو جمع . ثم أورد كلاما كثيرا فى المسألة ختمه بقوله : « ولا أعرف أحدا قال هذا القول – أعنى جمع جمع الجمع – غير الزجاجى وابن عُزَيز » الروض الأنف ١٧٥/١ ، ١٧٦ ، وقد وجدت كلامَ ابن عُزيز فى كتابه غريب القرآن ص ١٨ ، قال : « أصيل : مابين العصر إلى الليل ، وجمعه أُصُل ثم آصال ثم أصائل ، جمع جمع الجمع » . وكلام الزجاجى فى كتابه الجمل ص ٣٨٢ .

وانظر ما قيل عن هذا الجمع فى تفسير الطبرى ٣٥٥/١٣ ، والقرطبى ٣٥٥/٧ (فى تفسير الآية ٢٠٥ من سورة الأعراف) وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٣٨٣ ، وهمع الهوامع ١٨٤/٢ ، وتاج العروس (أصل) .

هذا وقد رأيت مثالا آخر لجمع جمع الجمع ، قال أبو الحسن الأخفش فى « تُجُر » بضم التاء والجيم ، إنه جمع تجار ، ككُتُب وكتاب ، وتِجار جمع تَجْر ، كصحاب وصحب ، وتجر ، بالفتح والسكون : أحد جموع تاجر . راجع شرح بانت سعاد لابن هشام ص ٣٣ ، واللسان (تجر) .

التقدير على آصال ، كمُشُطٍ وأمشاطٍ ، وعُنُقٍ وأعناق ، ثم جمعوا الآصال على أصائِل ، وكان قياسه : أصائِيل ، على أفاعيل ، كأقوالٍ وأقاويل ، وأنْعامٍ وأناعِيم ، ولكنهم ألزموه القَصْر ، استثقالًا لتَوالى ثلاثةِ أحرُفٍ معتلّة : الألف والهمزة والياء ، والهمزة مقارِبةٌ للألف فى المَخْرج .

والوجه الآخر فى الصُّفاح : أن يكون جَمْع صَفْحة ، كجَفْنة وجِفانٍ ، والصَّفْحة : وجهُ السيف ، فالتقدير على هذا : بسُيوفٍ بِيضِ الصِّفاح .

وأمّا وصْفُهم الرِّماحَ بالسُّمرة ، إذا بالَغُوا فى مدحِها ، فإنّ القَنا إذا بقِى حتى يَسْمرّ فى مَنابِتِه ، دلَّ ذلك على نُضْجه وشِدَّتِه .

* * *

المجلس الثالث والثلاثون

يتضمَّن تتمّةَ تفسيرِ أبيات الخنساء ، وغيرَ ذلك ، وهو مجلس يوم السبت ، الخامسَ عشر من شهر ربيع الأوّل ، من سنة ستٍّ وثلاثين وخمسمائة .

قولها : « بِبِيضِ الصِّفاح » : الباء متعلّقة بحالٍ من المضمر فى « تُغادر » أى تغادر الملمومةُ للأرض رِكزاً مُلْتبسةً ببِيض الصِّفاح .

والباءُ من قولها : « فالبِيضِ ضَرْباً » متعلّقةٌ بالفعل الناصب للمصدر ، أى فيَضْرِبون بالبِيض ضَرْباً ، وكذلك « وبالسُّمر وَخْزا » تقديره : ويَخِزُون بالسُّمْرِ وَخْزاً ، والوَخْز : الطَّعنُ بالرمح وغيرِه ، ولايكونُ نافذاً .

وقولها :

وخَيْلٍ تَكَدَّسُ بالدَّارِعين

التكدُّس : مشْىُ الفَرَس مُثْقَلاً .

وقولها : « يَجْمِزْنَ جَمْزاً » الجَمْز مِن السَّير : أشدُّ مِن العَنَق[1] ، ومنه قيل للبعير : جَمّاز .

والباء فى قولها : « بأَن لا يُصاب » زائدة ، كما زِيدت فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾[2] ولو أسقطْتها لكان الجزءُ بإسقاطها مخروماً ، وهذا الوزن من / ٢٥١

---

(١) العَنَق ، بفتحتين : السَّير الفَسِيح السَّرِيع .

(٢) سورة العلق ١٤ .

المتقارِب ، فوزن الجُزء فَعُولن ، فلو سقَطت الباء[(١)] صار فَعْلن ، والخَرْم إنما يأتى فى الجزء الأول من البيت ، وقد جاء فى الجزء الأوّل من النصف الثانى من قول امرئ القيس :

وعَيْنٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مآقِيهما مِن أُخُرْ[(٢)]

وقد ذكرتُ هذا البيتَ ومافيه فيما قدَّمتُه من الأمالى .

ويجوز فى قولها : « يُصاب » الرفعُ ، على أن تكون « أنْ » مخفَّفةً من الثقيلة ، والنصبُ على أن تكونَ المصدريةَ التى وُضِعت خفيفة ، والقولُ فيهما أنّ كلَّ واحدةٍ منهما مختصةٌ بنوعٍ من الفعل ، ولهما اشتراكٌ فى نوع منه ، فالمخفَّفةُ من الثقيلة تقع بعد الأفعال الثابتة المستقرّةِ فى النفوس ، نحو أيقنت وعلِمت ورأيت ، فى معنى علِمت ، فحكمُها فى ذلك حكمُ الثقيلة ، وقد عرفتَ أن الثقيلةَ موضوعة للتوكيد ، فهى ملائمةٌ فى المعنى لما ثبَت واستقرَّ من الأفعال ، لأن التوكيدَ لايقع بما لايثبُت فى النُّفوس ، تقول : علمتُ أنك منطلقٌ ، وأيقنتُ أنك جالس ، وكذلك تقول : أعلَمُ أن لايقومُ زيد ، وأرى أن سيقومُ [بكرٌ][(٣)] برفع يقومُ ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[(٤)] وجاء فيه : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَن لَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ ﴾[(٥)] المعنى أنهم لا يَقْدِرون[(٦)] ، وكذلك [هى][(٧)] فى مصحف أُبَىّ .

---

(١) جاء بهامش الأصل حاشية : « لا يتحقَّق الخرمُ بحَذْف الباء هنا ؛ لأنَّ حركة آخرِ الجزء المقبوض تنوب عن الباء ، وإنما يتحقّق الخرم فى البيت فى أول النصف الثانى إذا كان العروض محذوفة ، ومثل هذا البيت يقع فيه التمام والقبضُ والحذف » .

(٢) فرغت منه فى المجلس الثامن عشر .

(٣) سقط من هـ .

(٤) سورة طه ٨٩ ، وقد تكلّم ابن الشجرى على « أن » المخففة من الثقيلة ، بإسهاب فى المجلس التاسع والسبعين .

(٥) سورة الحديد ٢٩ .

(٦) فى هـ : « لا يقدرون على شىء » ، وأسقطت هذه الزيادة متابعةً للأصل ، والكتاب ١٦٦/٣ .

(٧) سقط من هـ .

والناصبةُ للفعل ليست من التوكيد فى شىء ، وهى مع ذلك تَصرِّفُ الفعلَ إلى الاستقبال الذى لا ينحصِرُ وقتُه ، فهى بهذا ملائمةٌ للفعل الذى ليس بثابت ، نحو الطمع والرجاء والخوف والتمنّى والإشفاق والاشتهاء ، تقول : أرجو أن يقومَ ، وأطمعُ أن تُعطيَنى ، وأخاف أن تسبقَنى ، وأُشفِق أن تفوتَنى ، وأشتهى أن تزورَنى ، كما جاء
فى القرآن : ﴿ وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى ﴾[1] وجاء فيه : / ﴿ وَأَخَافُ أَنْ ٢٥٢
يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾[2] و ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ﴾[3] .

وأمَّا ما اشتركا فيه من الفِعل ، فالظنُّ والحُسبان والزَّعم والخِيلان ، فهذا النحوُ لا يمتنعُ وقوعُ كلِّ واحدةٍ منهما بعدَه ، تقول فى الناصبة للفعل : ظننتُ أنْ تنطلِقَ ، وأظنّ أنْ تخرجَ ، وفى التنزيل : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ ﴾[4] وفيه : ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾[5] وتقولُ فى الثَّقيلة والمخفَّفةِ منها : أظنّ أنَّك منطلق ، وأظنُّ أن لا تَقومُ يافتى ، وإنما حَسُن هذا لأنه شىءٌ قد استقرَّ فى ظنِّك ، كما استقرَّ فى عِلمك ، إذا قلت : علمتُ أنك منطلق ، وكذلك تقول فيما يستقرُّ فى حُسْبانك : حسبتُ [أنك جالسٌ ، وأحسَبُ أن ستقومُ ، وفيما لم يستقرّ : حسِبت[6]] أن تُكرِمَنى ، وعلى الوجهين قرأ القُرّاء : ﴿ وَحَسِبُوا أن لَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾[7] فرفع ﴿ تَكُونُ ﴾ أبو عمرو ، وحمزةُ والكِسائىّ ، وفتحها ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر ، ومثلُ ذلك قولك فيما استقرَّ فى زعمك : زعمتُ أن ستنطلقُ ، قال[8] :

---

(١) سورة الشعراء ٨٢ .
(٢) سورة يوسف ١٣ .
(٣) سورة المجادلة ١٣ .
(٤) سورة البقرة ٢٣٠ .
(٥) سورة القيامة ٢٥ .
(٦) ساقط من هـ .
(٧) سورة المائدة ٧١ ، وانظر السبعة ص ٢٤٧ ، والكشف ٤١٦/١ ، وحواشيه .
(٨) جرير . ديوانه ص ٩١٦ ، والمغنى ص ٢٩ ، وشرح أبياته ١٤٤/١ ، وهذا بيتٌ سيّار ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والسبعين .

زعَم الفرزدقُ أن سيقتُلُ مِرْبَعاً ... أبشِرْ بطُولِ سلامةٍ يامِرْبَعُ

وتقولُ فيما ليس بثابتٍ عندك : أزعُم أن تخرُجَ يافتى ، ولا يجوز : علمت أن تخرُجوا ، فأمَّا إجازةُ سيبويه[1] : ما علمت إلا أن تقومَ ، فأتى بعد العلم بالناصبةِ للفعل ، فلأنه كلامٌ[2] خرَج مَخْرَجَ الإشارة ، فجرى مَجرى فِعلها إذا قلت : أُشِير عليك أن تقومَ ، ولو أراد العِلم القاطعَ جعلَها المخفَّفةَ ، وأتى بالعِوَض ، فقال : ما علمتُ إلا أن ستقومُ ، ويقبُحُ أن تقول : أرجو أنَّك تفعلُ ، وأَطمعُ أن ستقومُ ، قال سيبويه : ولو قال : أخشى أنْ[3] لاتفعلُ ، يريد أن يخبرَه أنه يخشى أمراً قد استقرَّ عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وَجْهَ الكلام .

وأنكر أبو العباس محمد بن يزيد ما أجازه سيبويه ، من إيقاع الناصبة للفعل بعد العِلم ، على الوجه الذى قرَّره سيبويه ، وأنكر أيضاً إيقاعَه بعد الخوف والخشية ، ٢٥٣ المخففةَ من الثقيلة ، فقال فى المقتضب[4] ، فى باب الأفعال التى لاتكونُ معها / إلا أنَّ الثقيلة ، والأفعالِ التى لا تكون معها إلا الخفيفة ، والأفعالِ المُحْتمِلة للثقيلة والخفيفة : وزعم سيبويه أنه يجوز[5] : خِفت أن لا تقومُ يافتى ، إذا خاف شيئا كالمستقر [عندَه[6]] وهذا بعيدٌ ، قال : وأجاز أن تقول : ما أعلم إلَّا أن تقومَ يافتى ، إذا لم تُرِدْ عِلْماً واقعاً ، وكان هذا القولُ على معنى المَشُورة ، أى أرى من الرأى أن تقومَ ، قال : وهذا فى البُعد كالذى قبلَه .

وأقول : إنَّ استبعادَ أبى العباس لِما أجازه سيبويه ، من إيقاع المخفَّفة بعد الخوف ،

---

(١) الكتاب ١٦٨/٣ .
(٢) هذا من تخريج سيبويه نفسه ، ولكنّ ابنَ الشجرىّ بسط عبارته .
(٣) فى الأصل وهـ : « أن تفعل » وأثبتُّ مافى الكتاب ١٦٧/٣ ، وهو الصواب ، ويؤكده حكاية المبرّد الآتية
(٤) المقتضب ٨/٣ .
(٥) فى هـ : « لا يجوز » ولم ترد « لا » فى الأصل ، والمقتضب ، والكتاب .
(٦) تكملة من المقتضب ، وسبقت قريبا .

على المعنى الذى عناه سيبويه ، استبعادٌ غيرُ واقعٍ موقعَه ، لأنّ الشعرَ القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قولُ أبى مِحْجَن الثَّقفىّ :

إذا مِتُّ فادْفِنّى إلى أصلِ كَرْمةٍ تُرَوِّى عِظامِى بعدَ مَوْتِى عُروقُها[1]

ولا تَدْفِنَنِّى بالفَلاةِ فإنَّنى أخافُ إذا مامِتُّ أن لا أذُوقُها

وقد جاءت الثقيلةُ بعد الخوفِ فى الشّعر وفى القرآن ، ومجىءُ الثقيلة أشدُّ ، فالشّعر قولُه[2] :

وما خِفتُ ياسَلّامُ أنّك قاطِعِى

والقرآنُ قولُه تعالى : ﴿ ولَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللّٰهِ ﴾[3] ، وكذلك استبعادُه لإجازة سيبويه : ما أعلم إلا أن تقومَ ، استبعادٌ فى غير حقّه ، لأنّ سيبويه قد أوضح المعنى الذى أراده به فى قوله : « وتقول : ماعلمتُ إلا أن تقومَ ، إذا أردتَ[4] أنك لم تعلم شيئا كائناً ألبتَّةَ ، ولكنك تكلَّمتَ به على وجهِ الإشارة ، كما تقول : أرى من الرأى أن تقومَ ، فأنت لا تُخبر أنَّ قياماً قد ثبَت كائناً أو يكون فيما يُستقبَل » والذى

(١) معانى القرآن ١٤٦/١ ، ٢٦٥ ، وتفسير الطبرى ٥٥١/٤ ، والصاهل والشاحج ص ٣٣٨ ، والمغنى ص ٢٨ ، وشرح أبياته ١٣٨/١ ، والخزانة ٣٩٨/٨ ، وحواشيها . وذكر البغدادىّ ص ٤٠٢ أن رواية ابن السكيت :

ولا تدفنَنّى فى الفلاة فإننى يقينا إذا مامِتُّ لستُ أذوقُها

(٢) هو أبو الغُول الطُّهَوِىّ ، على مافى نوادر أبى زيد ص ٤٦ ، والبيت فيه برواية :

أتانى كلامٌ عن نُصَيبٍ يقوله وما خِفتُ ياسلّام أنكَ عَائبى

وكذلك جاء فى تفسير الطبرى ٥٥٠/٤ ، ومعانى القرآن ، الموضعين السابقين . وأعاده ابن الشجرى بروايته هنا فى المجلس التاسع والسبعين .

(٣) سورة الأنعام ٨١ .

(٤) فى الكتاب : « إذا لم تُرد أنك قد علمت شيئا ... » والعبارتان سواء ، على تقديم النفى وتأخيره .

قاله سيبويه غيرُ مدفوعٍ مثلُه ، لأنهم كثيراً ما يستعملون معنًى بلفظ معنًى آخر ، ألا ترى أنهم يستعملون عَلِمَ الله ، بمعنى أُقْسِمُ بالله ، فيقولون : عَلِمَ اللهُ لأفعلنَّ ، فهذا عندهم قَسَمٌ صريح ، فكما استعملوا عَلِمَ الله ، بمعنى أُقْسِمُ بالله ، كذلك استعملوا العِلم بمعنى المَشُورة ، فيما قاله سيبويه ، وقد[1] تلَقَّوا العِلمَ والظنَّ بما يتلَقَّوْنَ
٢٥٤ به الأقسام ، وإن / لم يُريدوا بهما معنى القَسَم ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَالَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾[2] وكقوله : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَاجِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ ﴾[3] جاءت « ما » بعد الظنّ والعِلم ، مجيئَها فى قولك : أقسِمُ بالله مافعلْتُ ، وإذا تأمَّلْتَ ماذكرتُه لك ، من استعمال معنًى بلفظِ معنًى آخر ، فى الكتاب العزيز ، وفى الشِّعر القديم ، وفى الكلام الفصيح ، وقفْتَ من ذلك على أمرٍ عَجيب ، فأَوْلِ فهْمَكَ ماأذكره لك من هذا الفَنّ ، بعد ذكرِ أصولِ المعانى وفُروعِها .

قال أبو الحسن الأخفش ، فى كتابه الذى سمَّاه : الأوسط : معانى الكلام سِتَّة ، وهى محيطةٌ بالكلام : خَبرٌ واستِخبارٌ ، وهو الاستفهام ، ودُعاء نحو : يازيدُ وياعبدَ الله ، وتَمَنٌّ ، نحو : ليت زيداً أتانا ، وألا ماءً بارداً ، وأمرٌ ، نحو قولك : أقبِلْ وأدْبِر ، وطَلَبٌ [وهو[4]] بصيغة الأمر ، كقولك للخليفة : أَجِرْنى[5] ، انظُرْ فى أمرى ، فالأمرُ لمَن هو دُونَك ، والطَّلبُ إلى مَن أنت دُونَه .

وقال غيرُ الأخفش : معانى الكلام ، خبرٌ واستخبار – وهو طَلَبُ الخَبَر – وافعلْ ولا تفعَلْ ، ونداءٌ وتَمنٍّ وعَرْضٌ ، وقال آخرون : وإباحةٌ ونَدْبٌ .

ولَعَمْرِى إنّ صيغة افْعَل ، تتناوَلُ مع تناوُلِها الأمرَ الإباحةَ والنَّدْبَ وغيرَهما ، ممّا ستقِفُ عليه .

---

(١) فى هـ : ولقد .
(٢) سورة فصلت ٤٨ .
(٣) سورة يوسف ٧٣ .
(٤) زيادة من هـ .
(٥) فى هـ : « أجزنى » بالزاى ، وهو بالراء فى الأصل ، هنا وفى المجلس التالى .

وقومٌ جعلوا النهىَ داخلًا فى حيِّز الأمر ، ولذلك لم يذكرْه الأخفش ، قالوا : لأنك إذا قلت : لا تأكُلْ ، كان بمنزلة قولك : دَعِ الأَكْلَ .

وعند قومٍ من المحقِّقين أن الصِّيغتين تدلّانِ على معنيين ، كلٌّ واحدٍ منهما قائمٌ بنفسه ، وإن اشتركا فى بعض المواضع .

وقد أدخل قومٌ النِّداءَ فى باب الأمر ، فقالوا : إذا قلت : يارجلُ ، فكأنك قلت : تنبَّهْ ، وليس هذا القولُ بشىء ، لأنك إذا قلت : يازيدُ ، لم تقل[1] : قد أمرْتُه ، وقال بعضُهم : النداءُ خبرٌ من / وَجه ، وغيرُ خبرٍ مِن وجه ، فإذا قلت : يافُسَقُ ، فهذا خبرٌ ، لدخول التصديقِ والتكذيبِ فيه ، فلذلك أوجب الفقهاءُ الحدَّ على القاذِف[2] بهذا اللفظ ، فإذا قلت : يازيدُ ، فليس بخَبَر ، لامتناع التصديق والتكذيب فيه . ٢٥٥

وجعل بعضُ أهل العلم التعظيمَ لله[3] سبحانه ، معنًى مفرَداً ، وكذلك التعجّب ، وأدخلَهما آخَرُون فى الخبر ، فقالوا : إذا قال القائل : لا إلهَ إلا اللهُ ، فقد أخبر أنه معترفٌ بذلك ، وأنه مِن أهل هذه المقالة ، وقال مَن جعله معنًى بنَفْسه : لو كان تعظيمُ الله خَبراً مَحضاً ، لما جاز أن يتكلَّمَ به المرءُ خالياً ليس معه مَن يُخاطبه [به][4] ولكنه تعبدٌ لله ، وإقرارٌ برُبُوبيَّته ، يتعرَّض به قائلُه للثواب ، ويَتجنَّب العِقاب ، فهؤلاء جعلوا هذا الضَّربَ من الكلام خارجاً عن الخبر المَحْض ، كقول المرءِ خالياً بنفسه : أساء إلىَّ فُلانٌ ، وغصَبنى مالى ، وأشمَتَ بى عَدُوِّى ، يقول ذلك على وجه التحزُّن والتفجُّع ، وكذلك يقول على وجه التشكُّر[5] : أحسنَ إلىَّ فُلانٌ ، وبذَل لى مالَه وجاهَه ، فجعلوا التعظيمَ لله معنًى على حِدَتِه ، وإن كان بلفظ الخبر .

---

(١) هكذا ، هنا وفى المجلس التالى . وأخشى أن تكون « لم تكُن قد أمرْتَه » .

(٢) هذا موضع خلاف ، والأكثر أنه لايُحَدُّ بهذا اللفظ ، لأنه من الكلام الذى يحتمل معنيين ، ولم يعتبروه قذفاً . المغنى لابن قدامة ١٠/٢١٠ – ٢١٣ .

(٣) فى هـ : التعظيم فيه سبحانه .

(٤) ليس فى هـ .

(٥) فى هـ : الشكر .

ومَن أخرَج التعجُّبَ من الخبر ، وجعلَه معنًى منفردًا على حِياله ، قال : إنَّ فى لفظه مِن معنى المبالغة ماليس فى الخبر المَحْض . والصحيحُ أنه داخلٌ فى حيِّز الخَبر ، لأنك إذا قلت : ما أحسنَ زيداً ، فكأنك قلت : زيدٌ حَسُنَ جِدًّا ، وتمثيلُه عند الخليل وسيبويه : شيءٌ[1] أحْسَنَ زيداً ، وعند الأخفش : الذى أحسنَ زيداً شيءٌ وعندَ آخرين : شيءٌ أحسَنَ زيداً كائنٌ .

واختلفوا فى العَرْض ، فقال قوم : هو مِن الخبر ، لأنه إذا عَرضَ عليك النزولَ فقال : ألا تنزِلُ ، فقد أخبر بأنه يُحبُّ نزولَك عنده ، وأدخله قومٌ فى الاستفهام ؛ لأن لفْظَه كلفظِه ، ولو كان استفهاماً لم يكن المخاطِب به مكرِماً لمن خاطَبه ، ولا مُوجِباً عليه بذلك شكراً .

وزعم قومٌ أن التحضيضَ معنًى منفردٌ ، وقال آخرون : إنه إذا قال : هلَّا فعلْتَ كذا ، / فقد أمر المحضُوضَ بذلك الفعل . ٢٥٦

وقال بعضُهم : التمنِّى داخلٌ فى الخبر ، وكذلك التَّرجِّى ، لأنه إذا قال : ليت لى مالًا ، فقد أخبر أنه تمنَّى ذلك ، ولو كان الأمرُ على ماقال لما امتنع فيه التصديقُ والتكذيب .

وذهب بعضهم إلى أن الجزاءَ قِسمٌ منفردٌ ، وليس الأمر كذلك ، لأن قول الله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً ﴾[2] يدخلُه التصديق .

وإذا عرفتَ هذا ، فالخبرُ أوسَعُ المعانى ، وهو أن يُخبر المتكلِّمُ غيرَه بما يُفيده معرفتَه ، وحدُّه دخولُ التصديقِ والتكذيبِ فيه ، وهو على ضَربين : موجَبٌ وغيرُ مُوجَب ، فالموجَبُ : ماعَرِىَ من أدوات النفى ، وهى « لا — ولن — وما — ولم — ولَمَّا »

---

(١) فى الكتاب ٧٢/١ .

(٢) سورة الجن ١٣ .

فى نحو ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[(١)] و « إنْ » فى نحو : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾[(٢)] ولات فى نحو : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[(٣)] أى وليس الحِينُ حينَ مَهْرَبٍ .

ومن الأفعال : « ليس وأَبَى » يدلُّك على أن « أبَى » نفىٌ[(٤)] صريح ، قولك : أَبَى زيدٌ إلا أن يقومَ ، كقولك : لم يُرِدْ زيدٌ إلا أن يقومَ ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[(٥)] .

ومن أدواتِ النَّفى « غير » لأنها للمُخالَفة ، فهى نقيض « مِثل » تقول : جاءنى رجلٌ مِثلُك ، أى يُشابِهك ، ورجلٌ غيرُك : أى يُخالفك .

فمثال الموجَب : زيدٌ منطلِقٌ ، وفى الدار زيدٌ ، وجاء محمد ، وسيخرج خالد ، ودَحْرَجَ العِدْلَ ، وسيُباع الثَّوبُ .

وقد يكون النفىُ جَحْداً ، فإذا كان النافى[(٦)] صادقاً فيما قاله سُمِّى كلامُه نفياً ، وإن كان يعلم أنه كاذبٌ فيما نفاه سُمِّىَ ذلك النفىُ جَحْداً ، فالنفى إذن أعمُّ من الجَحْدِ ، لأن كلَّ جَحْدٍ نفىٌ ، وليس كلُّ نفيٍ جَحْداً ، فمن النفى قوله تعالى : ﴿ مَاكَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[(٧)] ومِن الجَحد نفىُ فرعونَ وقومِه لآيات موسى ، فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً – أى واضِحةً – ﴿ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوًّا ﴾[(٨)] المعنى : جَحدُوا بها ظُلْماً وعُلوًّا ، أى ترفُّعاً عن الإيمان بما جاء به موسى ، فقولهم : ﴿ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ ٢٥٧

---

(١) الآية الثامنة من سورة ص .
(٢) سورة يونس ٦٨ .
(٣) الآية الثالثة من سورة ص .
(٤) تقدم ذكرُه فى المجلس الحادى والعشرين .
(٥) سورة التوبة ٣٢ .
(٦) حكى هذا عن ابن الشجرى : الزركشىُّ فى البرهان ٣٧٦/٢ . وانظر الكلّيّات ٣٣٤/٤ .
(٧) سورة الأحزاب ٤٠ .
(٨) سورة النمل ١٣ ، ١٤ .

خبرٌ موجَب ، يُراد به النَّفى ، أى ماهذا حَقٌّ ، فلذلك قال : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا ﴾ أى نَفَوْها وهم يَعلمون أنها من عندِ الله .

ومن العلماء بالعربيّة من لايُفَرِّق بين النَّفْى والجَحْد ، والأصلُ فيه ماذكرتُ لك .

وقد وردَ الخبرُ والمرادُ به الأمر ، فمِن ذلك فى التنزيل قولُه تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (١) وقولُه : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٢) فظاهرُ هذا الكلام خَبَرٌ إلا أنَّ علماءَ المسلمين اتَّفقوا على أن النساءَ عليهنّ أن يعتدِدْنَ لطلاقهنّ ثلاثةَ أقراء ، إذا كان الحيضُ موجوداً ، وأن يتربَّصْنَ بأنفسهنّ إذا تُوفِّى عنهنّ أزواجُهنّ أربعةَ أشهُرٍ وعشراً ، فعُلِم بإجماع علماءِ المسلمين أن المرادَ بذلك الأمْرُ .

وممّا يدخلُ فى هذا المعنى باتفاق أهلِ الإسلام قولُه جلَّ وعز : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْبِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (٥) فالهَدْىُ أو ماذُكِر معه متَّفَقٌ على أنه واجِبٌ على المتمتِّع الذى وصفه الله بما وصفه ، وكذلك العِدَّة من الأيام الأُخَر ، متَّفَقٌ على أنها واجبةٌ على من أفطَر إذا كان مريضاً أو على سفَر ، والفِديةُ من الصِّيام أو الصدقةِ أو النُّسُكِ واجبةٌ على من كان

---

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .
(٣) سورة البقرة ١٩٦ .
(٤) سورة البقرة ١٨٥ .
(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

به أذًى من رأسه ، فحَلَق قبل أن يبلُغَ الهَدْىُ مَحِلَّه ، فالمعنى : فمن لم يجدْ فلْيصُمْ ثلاثةَ أيام فى الحجِّ وسبعةً إذا رجَع ، وكذلك معنى الآية الأخرى : ومن كان [منكم] مريضاً أو علَى سفرٍ فلْيَصُمْ من أيامٍ أُخَرَ عِدَّةَ ما أفطر ، وكذلك المعنى فى الثالثة : فمن كان منكم مريضاً أو به أذًى من رأسه فلْيَفْدِ بصيامٍ أو صدقةٍ / أونُسُك ، والمرفوعاتُ الثلاثةُ ، رفْعُها بالابتداء ، وأخبارُها محذوفة ، تقديرُها : فعليه ٢٥٨
عِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر ، أى صيامُ عِدَّةٍ ، وكذلك فعليه فِدْيةٌ .

ونظيرُ هذه الآياتِ فى مجىء الخبرِ بمعنى الأمر ، قولُه : ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[2] أى لِتُرْضِعِ الوالداتُ أولادَهُنّ ، وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البيتِ ﴾[3] أى حُجُّوا أيُّها الناسُ البيتَ ، وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِى سَوْءَاتِكُمْ ﴾[4] معناه : الْبَسُوا واستَتِروا عندَ الطَّواف بالبيت ، ولا تطُوفوا عُراةً ، ومن الخبر الذى يُراد به التعزيةُ والأمرُ بالصبر ، قولُه جلَّ وعلا : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَاقَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[5] أى اصبِرْ على مايقولُ لك المشركون ، وتَعَزَّ بمَن كان قَبْلَك مِن الرُّسُل الذين أُوذُوا .

ومِن الخَبر الذى أُريد به الأمرُ قولُهم : « أَمكَنَكَ الصَّيْدُ » أى ارْمِه ، وقولُهم : « اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ وصَنَعَ خَيْراً »[6] أى لِيَتَّقِ اللهَ ولْيصنَعْ خيراً .

ومن الخبر الذى أُريد به النَّهىُ قولُه تعالى : ﴿ يَعِظُكُمُ اللهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَداً ﴾[7] أى لاتَعُودُوا .

---

(١) ليس فى هـ .
(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .
(٣) سورة آل عمران ٩٧ .
(٤) سورة الأعراف ٢٦ .
(٥) سورة فصلت ٤٣ .
(٦) تمامه « يُثَبْ عليه » . الكتاب ١٠٠/٣ ، ٥٠٤ ، والأصول ١٦٣/٢ والعسكريات ص ١٢٧ ، وذكر السهيليُّ منه « اتقى الله امرؤ » ونسبه للحارث بن هشام ، نتائج الفكر ص ١٤٦ ، وهى من كلمة للحارث فى الاستيعاب ٣٠٤/١ ، كما أفاد محقق النتائج ، وانظرها فى سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤
(٧) سورة النور ١٧ .

وممَّا جاء بلفظ الخبر والمرادُ به أَمرُ تأديبٍ قولُه تعالى : ﴿ إِنَّما كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾(١) معناه : قُولُوا سمِعْنا قولَك ، وأَطعْنا حُكمَك .

وأَمّا قولُه عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّما الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾(٢) فقال بعضُ المفسِّرين : هو أمرٌ معناه : استأذِنُوا رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم — وقال آخرون : هو نَدْبٌ .

ومن الخبر الذى معناه إباحةٌ ، قولُه : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾(٣) معناه : كلُوا مع هؤلاء ، ولْيأكلُوا معكم ، وكُلُوا من هذه البيوت .

ومن الخبر الذى معناه نَدْبٌ قولُه : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾(٤) معناه : افعلُوا بهنّ مِن المعروفِ مثلَ مايلزمهُنّ لكم ، وقوله : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾(٥) معناه : أَفْضِلُوا عليهنّ وأحسِنُوا إليهنّ ، وخُذُوا بالفَضل .

٢٥٩ / ومِن الخبر الذى هو أمرٌ قولُ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صَلَاةَ لمَن لم يقرأْ بفاتحة الكِتاب »(٦) أى اقرءوا فى الصَّلوات الفاتحةَ ، ومنه ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ ﴾(٧) معناه : صُوموا ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾(٨) معناه : فأَنْظِرُوه إلى مَيْسَرته .

---

(١) سورة النور ٥١ .
(٢) سورة النور ٦٢ .
(٣) سورة النور ٦١ .
(٤) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٥) من الآية نفسها.
(٦) فى الأصل ، وهـ : « فاتحة » . وأثبتُّه بالباء من صحيح البخارى (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم من كتاب الأذان) ١٩٢/١ ، وصحيح مسلم (باب وجوب قراءة الفاتحة فى كلّ ركعة ، من كتاب الصلاة) ص ٢٩٥ ، وسنن ابن ماجة (باب القراءة خلف الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة) ص ٢٧٣ .
(٧) سورة البقرة ١٨٣ .
(٨) سورة البقرة ٢٨٠ .

ومِن الخبر الذى أُريد به الدعاء [قولهم][1] : « غفر اللهُ لك ، ورحم الله فلاناً ، ويرحمُ الله فلاناً » لو كان هذا خبراً على ظاهره ، لكنتَ موجِباً لرحمة الله ومغفرتِه للمَدْعُوِّ له ، وليس الأمرُ كذلك ، وإنما قصدتَ الرغبةَ إلى الله فى إيجاب المغفرةِ والرحمةِ له ، فمن ذلك فى التنزيل قولُه تعالى ، حاكياً عن يوسف : ﴿ يَغفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾[2] ومنه قولُ الشاعر[3] :

ويَرْحمُ اللهُ عبداً قال آمينا

وقول الآخَر[4] :

أجْمعَتْ خُلَّتِى مع الهَجْرِ بَيْنَا جَلَّلَ اللهُ ذلك الوَجْهَ زَيْنَا

والقَسَمُ ضربٌ من الخبر ، كقولك : أُقْسِمُ بالله لأفعلنَّ ، وَلَيْمُنِ اللهِ لأذهبنّ ، ولعَمْرُك لأنطلقنّ ، وقد استعملوه مجرَّداً من ألفاظ الأيمان ، كقولهم : عَلِم اللهُ لقد كان ذلك ، ويَعْلَمُ الله ماكان ذلك ، واختلف النحويون فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾[5] فذهب أبو العباس المبرّد إلى أن قوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ وَتُجاهِدُونَ ﴾ معناه : آمِنوا وجاهِدُوا ، واستدلَّ بالجزم فى قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ ﴾[6] لأنه جوابُ

---

(١) ليس فى هـ .

(٢) سورة يوسف ٩٢ .

(٣) مجنون بنى عامر . ديوانه ص ٢٨٣ ، وصدر البيت :

يارب لاتسْلُبَنِّى حبَّها أبدا

وأعاد ابن الشجرى موضع الشاهد فى المجلس الرابع والأربعين . وانظر معجم الشواهد ص ٣٨٣ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) سورة الصف ١٠ ، ١١ .

(٦) لم يذهب المبرّد هذا المذهب ، إنما جعل ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ بياناً للتجارة ، و ﴿ يَغْفِرْ ﴾ مجزوم ، على أنه جواب الاستفهام ، وهو الوجه الثانى الذى عزاه ابنُ الشجرى إلى غير المبرد . راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ . وممّن نسب إلى المبرّد ما نسبه إليه ابنُ الشجرىّ : مكّىّ فى مشكل إعراب القرآن ٣٧٤/٢ ، =

الأمر ، الذى جاء بلفظ الخبر ، فهو محمولٌ على المعنى ، ودلَّ على ذلك أيضاً أنه فى حَرْفِ[1] عبدِ الله : (آمِنُوا وجاهِدُوا) .

٢٦٠ وقال غيرُ أبى العباس : ﴿ تُؤْمِنونَ وتُجَاهِدُونَ ﴾ عطفُ بَيانٍ على ما قبلَه ، كأنه لما قال : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ لم يُدْرَ ما التِّجارة ، فبيَّنها بالإيمان والجهاد ، فعُلِم بذلك أن المرادَ بها الإيمانُ والجهاد ، فيكون ﴿ يَغْفِرْ لَكُم ﴾ على هذا جوابَ الاستفهام ، فهو محمولٌ على المعنى ، لأن المعنى : هل تُؤمنون وتُجاهدون يَغْفِر لكم ، لأن التجارةَ لمّا بُيِّنَتْ بالإيمان والجهاد ، صار ﴿ تُؤمنون وتُجاهدون ﴾ كأنهما قد وَقَعا بعد « هل » فحُمِل ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ وَيُدْخِلْكُم ﴾ على هذا المعنى .

وقال الفَرّاء[2] : ﴿ يَغْفِرْ ﴾ جوابُ الاستفهام . فإن كان مرادُه[3] المعنى الذى ذكرتُه فهو حَسنٌ ، وقد كان يجب عليه أن يُوضِّحَ مُرادَه ، وإن كان أراد أن قولَه : ﴿ يَغْفِر ﴾ جوابٌ لظاهرِ قوله : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ فذلك غيرُ جائز ، لأن الدلالةَ على الإيمان والجهاد لاتجبُ بها المغفرةُ وإدخالُ الجنات ، وإنما يَجِبان بالقَبُول[4] والعمل .

ومما جاء فيه لفظُ الخبر بمعنى الإغراء ، قولُ عمر رضوان الله عليه[5] : « أيُّها الناسُ

= وأبو حيان فى البحر ٢٦٣/٨ ، وأفاد ابن الجوزىّ ، فى زاد المسير ٢٥٤/٨ ، وابن يعيش ، فى شرحِ المفصل ٤٨/٧ : أن أبا إسحاق الزجاج هو الذى جعل ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جوابَ قوله ﴿ تؤمنون وَتُجاهِدُونَ ﴾ وأن معناه : آمنوا وجاهدوا . والأمر على ماقالا فى إعراب القرآن للزجاج ١٦٦/٥ .

ويبقى أن أنبّه إلى أن سياق ابن الشجرىّ فى إعراب الآية متّفقٌ مع سياق مكّىّ ، كأن ابن الشجرىّ ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدرٍ واحد . وأنبّه أيضاً إلى أن نسبة هذا الرأى إلى المبّرد قديمة ، فقد قال أبو جعفر النحاس : « وحُكِى لنا عن محمد بن يزيد أن معنى تؤمنون : آمنوا ، على جهة الإلزام . قال أبو العباس : والدليل على ذلك ﴿ يَغْفِرْ لكم ﴾ بالجزم ؛ لأنه جواب الأمر » إعراب القرآن ٣/ ٤٢٣ .

(١) الحَرْف هنا : يُراد به الوَجْهُ من القراءة . وعبد الله هنا : هو ابن مسعود ، رضى الله عنه .

(٢) معانى القرآن ١٥٤/٣ ، وتوجيهُ كلام الفرّاء فى الكشاف ١٠٠/٤ ، وحكاه القرطبىُّ فى تفسيره ٨٧/١٨ .

(٣) هذا التعقُّب على الفرّاء ذكره مكّىٌّ فى الموضع السابق من المشكل . وأصله لأبى على الفارسىّ ، راجع المسائل المنثورة ص ١٥٥ .

(٤) فى هـ : « بالقول » وما فى الأصل مثله فى المشكل .

(٥) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٤٨/٣ ، والفائق ٢٥٠/٣ – ٢٥٢ ، والنهاية ١٥٨/٤ ، وتذكرة =

كَذَب عليكم الحَجُّ والعُمرةُ » معناه : عليكُم بالحجِّ والعُمرة [والزَمُوا الحجَّ والعُمرةَ][1] ومثلُه قولُ مُعَقِّر بن حِمار البارِقىّ :

وذُبْيانِيَّـــــــةٍ أَوصَتْ بَنِيها بأَنْ كَذَبَ القَراطِفُ والقُرُوفُ[2]

أى عليكُم بالقَراطِف ، وهى القُطُفُ[3] ، وبالقُرُوف فاغْنَمُوهما[4] ، والقُروفُ : أوعيةٌ مِن أَدَمٍ يُتَّخذُ فيها الخَلْع ، وهو لَحمٌ يُقَطَّعُ صِغاراً ، ويُحمَلُ فى السَّفر ، وقيل : هو القَدِيدُ المَشْوِىّ ، ومثلُه قولُ عنترة ، وقال أبو عُبيدة والأصمعى : هو لخُزَزِ بن لَوْذان :

كَذَبَ العَتِيقُ وماءُ شَنٍّ بارِدٍ إن كنتِ سائِلَتِى غَبُوقًا فاذْهَبِى[5]

وقبل هذا البيت :

/ لاتذكُرِى فَرَسِى وما أطعمْتُه فيكُونَ جِلْدُكِ مِثْلَ جِلْدِ الأَجْرَبِ ٢٦١

إنَّ الغَبُوقَ له وأنتِ مَسُوءَةٌ فتَأَوَّهِى ماشِئْتِ ثُمَّ تَحَوَّبِى

قال ابن السِّكِّيت : كان لعنترةَ امرأةٌ بخيلةٌ[6] ، لا تزال تلومُه فى فرسٍ كان يُؤْثِرُه بالغَبُوق ، وهو شُرْب العَشِىّ ، فتهدَّدها بالضَّرب الأليم ، فى قوله :

فيكُونَ جِلْدُكِ مِثْلَ جِلْدِ الأَجْرَبِ

النحاة ص ٥٢٥ ، والخزانة ١٥/٥ ، ١٨٤/٦ ، وقد حكى الزمخشرىُّ كلاماً جيّداً فى المسألة عن أبى علىّ الفارسىّ . وانظر المصنَّف لعبد الرزّاق ١٧٢/٥ ، ١٧٣ .

(١) ساقط من هـ .

(٢) غريب الحديث ٢٤٩/٣ ، وإصلاح المنطق ص ٦٦ ، والسمط ص ٤٨٤ ، والخزانة ١٥/٥ ، ١٨٨/٦ ، وغير ذلك كثير .

(٣) جَمْع القطيفة المخملة .

(٤) فى هـ : فاغنموها .

(٥) ديوان عنترة ٢٧٢ — ٢٧٤ ، وتخريجه فى ص ٣٤٩ ، ورواه سيبويه فى الكتاب ٢١٣/٤ بقافية ساكنة « فاذهَبْ » قال : « يريد : فاذهبى » ونسبه للخُزَز بن لَوْذَان ، وحكى البغدادىّ فى الخزانة ١٩٠/٦ ، عن الصاغانى أن البيت موجود فى ديوان عنترة ، والخُزَز . وانظر الصاهل والشاحج ص ١٥٧ ، وحماسة ابن الشجرى ص ٢٨ ، وحواشيه ، وثمار القلوب ص ٢٦٥ ، فى شرح « ابن نعامة » ، وسرح العيون ص ٤٤٥ ، واللسان (كذب — عتق) .

(٦) هكذا فى الأصل ، ومثله فى ديوان عنترة . وكانت هكذا فى هـ ثم أقحم الناسخ « مِن » إقحاماً ظاهراً ، وجعل « بخيلة » بجيلة . وكذلك جاء فى بعض الكتب .

أى أضربُك فيبقى أثرُ الضَّرب عليك كالجَرَب ، وقيل : بل أراد أُدَعْكِ وأجتنبُكِ ، كما يُجْتَنَبُ الجَرِبُ .

وقوله : « تحوَّبِى » التحوُّبُ : التوجُّع ، ثم قال : « كَذَب العَتِيقُ » أى عليكِ بالعَتِيق ، وهو التَّمْر ، والشَّنّ : القِرْبةُ الخَلَقُ ، والماءُ يكونُ فيها أبردَ منه فى القِربة الجديدة ، يقول : عليكِ بالتمر فكُلِيه ، والماءِ الباردِ فاشرَبِيه ، ودَعِينى أوثرُ فرَسى [باللّبَن][(١)] ثم قال :

إنّ العَدُوَّ لهم إليكِ وَسِيلةٌ ... أَنْ يأخُذُوكِ تكَحَّلِى وتَخَضَّبِى

الوسيلة : القُربة ، وقيل : المنزِلةُ القريبة ، وقوله : « أَنْ يأخُذُوكِ » موضعُه نَصْبٌ[(٢)] ، بتقدير حذف الخافض ، أى : فى أن يأخذوك ، أى لهم قُرْبةٌ إليك فى أخْذِهم إيّاكِ ، قذَفَها بإرادتها أن تُؤخَذَ مَسْبِيَّةً ، فلذلك قال : « تكحَّلِى وتخَضَّبى » ، ثم قال :

ويكونُ مَركَبَكِ القَعُودُ وحِدْجُهُ ... وابنُ النَّعامةِ عندَ ذلك مَركَبِى

أى ليس عليك من الأمر ما علىّ ، والحِدْج[(٣)] : مَركَبٌ مِن مراكِبِ النساء ، وابنُ النَّعامة : فرسُه ، وقيل : أراد باطِنَ قدمِه ، وقيل : أراد الطريق ، والأوّل أصحّ[(٤)] ، ثم قال :

وأنا امرؤٌ إنْ يأخذُونِىَ عَنْوَةً ... أُقْرَنْ إلى شَرِّ الرِّكابِ وأُجْنَبِ

قوله : « عَنْوة » أى قَسْراً ، والرِّكاب : الإبلُ [التى][(٥)] يُحملُ عليها الأثقال ،

---

(١) ليس فى هـ .

(٢) حكاه البغدادىُّ عن ابن الشجرىّ ، ثم تعقَّبه فقال : « وهذا تحريفٌ منه ، فإنّ « إنْ » شرطيّة ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جزمت الشرط والجزاء . وقد غفل عنهما » . الخزانة ١٩٢/٦ ، واعتبار « إنْ » هنا شرطية جازمة حكاه البغدادىُّ عن الأعلم ، فى شرح شعر عنترة .

(٣) بكسر الحاء وسكون الدال .

(٤) راجع الموضع السابق من ثمار القلوب ، واللسان (نعم) .

(٥) ليس فى هـ .

الواحد منها : راحِلة ، ثم قال : ٢٦٢

إنى أحاذِرُ أن تقولَ ظَعِينَتى هذا غُبارٌ ساطِعٌ فتلَبَّبِ

يقال للمرأة : ظَعِينةٌ ، ما دامت فى هَوْدَج ، والتلبُّبُ : التحزُّم(١) ، أى تَحزَّمْ للمُحارِبَة .

وممّا جاء فيه الوعيدُ بلفظ الخبر فى التنزيل ، قولُه تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ(٢) ﴾ ﴿ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ(٣) ﴾ ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ(٤) ﴾ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ(٥) ﴾ .

وقد وردَ الخبرُ الموجَب ، والمرادُ به النَّفْى ، كقولِ الأعشى(٦) :

أتيْتُ حُرَيْثاً زائراً عن جَنابةٍ فكان حُرَيْثٌ عن عَطائِىَ جامِدا

أى لم يُعطِنى شيئاً .

* * *

(١) فى إصلاح المنطق ص ٦٠ « التحزُّم بالسِّلاح » وأنشد عجز بيت عنترة .
(٢) سورة الزخرف ١٩ .
(٣) سورة آل عمران ١٨١ .
(٤) سورة الرحمن ٣١ .
(٥) سورة الفجر ١٤ .
(٦) ديوانه ص ٦٥ ، وحريث : هو الحارث بن وعلة ، وصغَّره تحقيراً . راجع الهمع ٧٤/١ ، مع اتصحيف فى عجز البيت . وقوله : « عن جنابة » أى عن بُعْدٍ وغُرْبة .

المجلس الرابع والثلاثون

يتضمَّن القولَ فى الاستخبار

الاستِخبارُ والاستفهامُ والاستعلامُ واحدٌ ، فالاستِخبار : طلَبُ الخَبَر ، والاستفهام : طلبُ الفَهم ، والاستعلام : طلب العِلم ، والاستخبارُ نقيض الإخبار ، من حيثُ لا يدخلُه صدقٌ ولا كذِب ، وأدواته حروفٌ وأسماءٌ وظُروف ، فالحروف : الهمزة وهل وأم ، والهمزة أُمُّ الباب ، ألا تراها تكون للإثبات ، كقوله [(١)] :

أطَرَباً وأنت قِنَّسْرِىُّ

خاطَب [(٢)] نفسَه مستفهِماً ، وهو مُثبِتٌ ، أى قد طَرِبتَ [(٣)] ، ولايجوز : هل طَرَباً ؟ ويدلُّك على قُوّة الهمزة فى بابها أنَّ حرفَ العطف الذى مِن شأنه أن يقع قبلَ المعطوف ، لا يتقدَّمُ عليها ، بل لها الرُّتبة الصَّدْرِيَّة عليه ، كقولك : أفلم أكرِمْك ، أوَ لَمْ أحسنْ إليك ؟ كما جاء فى التنزيل : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ [(٤)] - ﴿ أَوَ كُلَّمَا

---

(١) العجاج . ديوانه ص ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١ ، ١٧٦/٣ ، والمقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، والفصول الخمسون ص ١٩٧ ، والمقرب ٥٤/٢ ، والمغنى ص ١٢ ، وشرح أبياته ٥٤/١ ، والخزانة ٢٧٤/١١ ، وغير ذلك كثير .

والقِنَّسْرِىُّ : الشيخ . قال الأعلم : وهو معروفٌ فى اللغة ، ولم يُسمَع إلّا فى هذا البيت . حكاه البغدادىُّ .

(٢) فى هـ : يُخاطِب .

(٣) هذا من تأويل سيبويه ، مع اختلافٍ فى العبارة . راجع الموضع الثانى المذكور من الكتاب .

(٤) سورة البقرة ٨٧ ، وجاء فى الأصل ، وهـ « أوكلّما » بالواو ، تحريف .

عاهَدُوا عَهْداً ﴾[1] وجاء تقديمُ العاطف على « هل » على القياس ، تقول : هل جاء زيد ، وهل عندك محمد ؟

والأسماءُ المستفْهَمُ بها « مَن وما وكَمْ وأىّ » فى نحو : أىُّ القومِ عندَك ؟ وأىَّ / الخيلِ ركِبْتَ ؟ فإن أضفتَها إلى اسمٍ من أسماء الزمان أو المكان ، أخرجتها بذلك إلى الظَّرفية ، لأنها بعضُ ماتُضاف إليه ، كقولك : أىَّ الشُّهور خرجْتَ ؟ وأىَّ المنازِل نزلْتَ ؟ ٢٦٣

والظُّروفُ المستفهَمُ بها « أينَ وكيف ومتَى وأيَّانَ وأنَّى » وإنما عدُّوا « كيف » فى الظُّروف ، للاستفهام بها عن الحال ، والحالُ تشبه الظَّرفَ[2] ، لأنها عبارةٌ عن الهيئة التى يقع فيها الفِعل ، ولذلك تقول : كيف زيدٌ جالسا ؟ أى على أىِّ هيئةٍ جلوسُه ، كما تقول : أين زيدٌ قائما ؟ فينوب « كيف » مناب اسم الفاعل فى نصب الحال ، كنيابة أين .

فأمَّا أوضاعُ هذه الكَلِم : فأينَ وُضِعت فى هذا الباب للاستفهام عن المكان [ومتَى][3] وأيَّانَ للاستفهام عن الزمان ، وإنما قلتُ : فى هذا الباب ، لأن « أين » تُفارِقُ الاستفهامَ إلى الشَّرط ، وكذلك متى ، وكيف يُستفهم بها عن الأحوال ، وأنَّى يتجاذَبُها شَبَهان ،شَبَهُ أين ، وشَبَهُ كيف ، وقد جاء التنزيل بهما ، فى قوله : ﴿ يامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾[4] أى مِن أين لكِ هذا ؟ وفى قوله : ﴿ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[5] أى كيف يُحيِى هذه الله ؟

---

(١) الآية المتمة المائة من سورة البقرة .

(٢) تقدَّم وجه شبه الحال بالظرف فى المجلس السابع عشر ، والخامس والعشرين .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) سورة آل عمران ٣٧ .

(٥) سورة البقرة ٢٥٩ .

و « مَن » للاستفهام عن العُقَلاء ، و « ما » يُستفهم بها عن ذوات غيرِ العقلاء ، وعن صِفات العقلاء ، فذواتُ غير العقلاء ضَرْبان : أجسامٌ وأحداثٌ ، والأجسامُ ضَرْبان : أحدهما الحيواناتُ الصُّوامِت ، والآخر الجماداتُ والنباتاتُ والمائعات ، وغيرُ ذلك ، يقول القائل : مامعك ؟ فتقول : فرسٌ أو دينارٌ أو غُصنُ آسٍ ، أو ماءُ وردٍ ، ومثالُ الاستفهام بها عن صفات العقلاء ، أن تقول : مَن عندك ؟ فتقول : زيدٌ ، فيستفهمك بعد ذلك عن صفته ، فيقول : وما زيدٌ ؟ فتقول : رجلٌ طويلٌ أسمرُ بزَّازٌ ، وفى التنزيل : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾[(١)] .

٢٦٤ و « كم » يُستفهَم بها عن الأعداد ، وأيٌّ تستغرق هذا كلَّه ، لأن الإضافةَ / تَلْزَمها ، لفظاً أو تقديرا ، فهى عبارةٌ عن بعض ماتُضاف إليه .

فصـــل

والاستفهامُ يقع صَدْرَ الجملة ، وإنما لزم تصديرُه ، لأنك لو أخّرتَه تَناقض كلامُك ، فلو قلت : جلس زيدٌ أين ؟ وخرج محمدٌ متى ؟ جعلتَ أولَ كلامك جملةً خبرية ، ثم نقضتَ الخبرَ بالاستفهام ، فلذلك وجب أن تُقدِّمَ الاستفهام ، فتقول : أين جلس زيدٌ[(٢)] ؟ ومتى خرج محمد ؟ لأنَّ مرادَك أن تستفهمَ عن مكانِ جُلوسِ زيد ، وزمانِ خروجِ محمد ، فزال بتقديم الاستفهام التناقضُ .

فصـــل

وقد وردَ الاستفهامُ بمعانٍ مُباينةٍ له ، فمن ذلك مجيئُه بمعنى الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُم مُنْتَهُونَ ﴾[(٣)] أى انتهُوا ، ومثله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ ﴾[(٤)] أى

---

(١) سورة الشعراء ٢٣ ، وقد أفرد ابن الشجرى المجلس الثامن والستين لـ « ما » .

(٢) فى هـ : أين زيدٌ جالس .

(٣) سورة المائدة ٩١ .

(٤) سورة النور ٢٢ .

أَحِبُّوا هذا ، وكذلك ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[1] أى تذكَّروا ، و ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ ﴾[2] أى اخشعُوا ، ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾[3] أى أسلِمُوا ، ﴿ وَمَالَكُمْ لَاتُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾[4] أى قاتِلوا .

ومما جاء فى الشعر من مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهى ، قولُ امرئ القيس[5] :

قُولَا لِدُودانَ عَبِيدِ العصا ماغَرَّكُمْ بالأَسدِ الباسِلِ

أى لا تغترُّوا وكونُوا على حَذَرٍ ، ومثلُه للأعشى[6] :

أَلسْتَ مُنْتهِياً عن نَحْتِ أَثْلَتِنا ولسْتَ ضائرَها ماأَطَّتِ الإبِلُ

أى انتَهِ عنَّا فلستَ تضرُّنا .

وممَّا جاء بمعنى الأمر بالتنبُّه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِى رَبِّهِ ﴾[7] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[8] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾[9] كلُّ هذا بمعنى تنبَّهْ على هذا ، واصرِفْ فكرَكَ إليه ، واعجَبْ منه .

/ ويكون تنبيهاً على الشُّكر[10] كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾[11] . ٢٦٥

ويكون توبيخاً كقوله : ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِى وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً ﴾[12] ، ﴿ أَفَبِالْبَاطِلِ

---

(١) الآية الثالثة من سورة يونس ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز ، تراها فى المعجم المفهرس ص ٢٧٢ .
(٢) سورة الحديد ١٦ .
(٣) سورة آل عمران ٢٠ .
(٤) سورة النساء ٧٥ .
(٥) ديوانه ص ١١٩ ، ٢٥٦ ، والبيان والتبيين ٣/٨٠ ، وثمار القلوب ص ٦٢٨ ، فى شرح « عبيد العصا » . والبيت من غير نسبة فى اللسان (عصا) .
(٦) ديوانه ص ٦١ ، واللسان (أطط – أثل) .
(٧) سورة البقرة ٢٥٨ .
(٨) سورة الفرقان ٤٥ .
(٩) سورة البقرة ٢٤٣ .
(١٠) فى هـ : للشكر .
(١١) الآية السادسة من سورة الضحى .
(١٢) سورة النمل ٨٤ .

يُؤْمِنُونَ ﴾[١]، ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾[٢]، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾[٣] ﴿ ءاذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾[٤] وكذلك هى توبيخٌ فى قراءة مَن قرأها بلفظ الخبر .

ومِن الاستفهام الذى ورد بمعنى الأمر ، والمرادُ به التوبيخُ قولُه : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهاجِرُوا فيها ﴾[٥] أى هاجِرُوا[٦] .

وقد جاء التوبيخُ فى الظاهر لغير المُذْنِب ، مبالغةً فى تعنيف فاعلِ الذنب ، وفى تكذيبه ، كقولِ الله سبحانه لعيسى عليه السلام : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾[٧] وَبَّخَهُ ، والمرادُ بذلك تكذيبُ قومه ، ومثله : ﴿ أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَؤُلَاءِ ﴾[٨] .

وقد جاء الاستخبارُ والمرادُ به الخَبر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ ﴾[٩] أى جَهنَّمُ مَثْواهُم ، وكقوله : ﴿ مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[١٠] أى قد حكمتم بالباطل ، حين جعلتم لله ماتكرهونه لأنفسِكم ، ومنه : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِى بِوَجْهِهِ سُوءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ ﴾[١١] خبر « مَن » محذوف ، تقديره : كمَنْ يَنْعَمُ فى الجنة ،

---

(١) سورة النحل ٧٢ ، والعنكبوت ٦٧ .

(٢) سورة الصافات ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ٢٨ .

(٤) سورة الأحقاف ٢٠ ، وقراءة الاستفهام هذه بهمزة مطوَّلة ، كما رُسمت فى الأصل ، وقرأ بها ابنُ كثير ، وقرأ ابنُ عامر : ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ ﴾ بهمزتين ، على الاستفهام أيضا . والقراءة بلفظ الخبر التى أشار إليها ابنُ الشجرىّ بهمزة واحدة ، لبقيّة السبعة . راجع كتاب السبعة ص ٥٩٨ ، والكشف ٢٧٣/٢ .

(٥) سورة النساء ٩٧ .

(٦) فى هـ : فهاجروا .

(٧) سورة المائدة ١١٦ .

(٨) سورة الفرقان ١٧ .

(٩) سورة العنكبوت ٦٨ ، والزمر ٣٢ .

(١٠) سورة الصافات ١٥٤ ، والقلم ٣٦ .

(١١) سورة الزمر ٢٤ .

والمعنى : ليس هذا هكذا ، ومثلُه فى مجيء الاستفهام والمرادُ به الخبرُ المنفِىّ قولُه تعالى : ﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾[1] أى لم يخلقُوا شيئاً ، وجاء بمعنى الخبر الموجَب فى قوله : ﴿ أَلَيْسَ اللّٰهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[2] المعنى : اللّٰهُ يَكْفِى عبدَه ، و ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾[3] أى أدعوك إلى أن تَزَكَّى ، وبمعنى الخبر المنفىّ قولُه : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ الْقِيٰمَةِ ﴾[4] أى ليسا سواءً ، ويكون خبراً بافتخار ، كقوله تعالى حاكياً عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ ﴾[5] ومما جاء فيه الاستفهامُ بمعنى الخبر الموجَب ، قولُ جرير[6] :

أَلستُمْ خَيْرَ مَن رَكِبَ المَطَايا وأَنْدَى العالَمِين بُطُونَ راحِ

أى أنتم خيرُ من رَكِبَ المطايا ، فلذلك قال عبد الملك حين أنشده هذا البَيت :

/ نحن كذلك ، ولو قال جريرٌ هذا على جهة الاستخبار ، لم يكن مدحاً ، وكيف ٢٦٦
يكون هذا استفهاماً ، وقد جعل الرواةُ لهذا البيت مكانًا عَلِيًّا ، حتى قال بعضهم : هو أَمْدَحُ بيت[7] .

وقد جاء لفظُ الاستفهام الصريح المستعمِلِ بالهمزة وأم ، خبراً فى قول القائل[8] :

ماضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَها أم بُلْتَ حيث تناطَح البَحرانِ

---

(١) سورة فاطر ٤٠ ، والأحقاف ٤ .
(٢) سورة الزمر ٣٦ .
(٣) سورة النازعات ١٨ .
(٤) سورة فصلت ٤٠ .
(٥) سورة الزخرف ٥١ .
(٦) ديوانه ص ٨٩ ، ١٠٥٣ ، وانظر الخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، والمغنى ص ١١ ، وشرح أبياته ٤٧/١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٦ ، ٢٤٧ ، وأنشده بهاء الدين السُّبكى ، فى عروس الأفراح ٢٩٧/٢ (شروح التلخيص) ، حكاية عن ابن الشجرى . وهو فى غير كتاب .
(٧) راجع طبقات فحول الشعراء ص ٣٧٩ ، وفهارسه ، والمصون ص ٢٢ .
(٨) الفرزدق . ديوانه ص ٨٨٢ ، وكتاب الشعر ص ٤٧٠ .

المعنى : ماضَرَّها هجاؤُك وبولُك ، وأكثرُ مايجيء هذا بعد التسوية كقولك : سواءٌ علىّ أقمتَ أم قعدت ، أى سواء علىّ قيامُك وقعودُك ، ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(١) أى سواءٌ عليهم إنذارُك إيّاهم وتركُ إنذارِك ، ومثلُه : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾(٢) التقدير : جزَعُنا وصبْرُنا سواءٌ ، فسواءٌ فى هذا ليس بمبتدأ ، كما ظنَّ بعضُهم ، وإنما هو خبرُ المبتدأ المقدَّر ، على مامثَّلْتُه لك ، وكيف يكون قولك : « أقُمْتَ » خبرًا لسواء ، وهو جملةٌ خاليةٌ من عائد إلى « سواء » ظاهرٍ أو مقدَّر ، وكذلك « ضَرَّ » فى قوله :

ماضَرَّ تغلِبَ وائلٍ أهجَوْتَها

مسنَدٌ إلى الفاعل المقدَّر ، الذى هو هجاؤك .

ومثلُ مجيء الاستفهام بمعنى الخَبر بعد التسوية ، مجيئُه فى قولك : ما أدْرى أزيدٌ فى الدار أم عمرو ؟ ومنه قولُ زهير(٣) :

وما أدْرِى وسوف إخالُ أدْرِى   أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

وحذَف الآخَرُ(٤) الهمزةَ فى قوله :

---

(١) الآية العاشرة من سورة يس ، وإذا اعتبرت الواو التى فى أول الآية واوَ العطف فهى الآية السادسة من سورة البقرة .

(٢) سورة إبراهيم ٢١ .

(٣) ديوانه ص ٧٣ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين . وانظر تخريجه فى معجم الشواهد ص ٢١ . وقد ردَّ ابنُ هشام على ابن الشجرى استشهاده بالبيت على مجيء الاستفهام بمعنى الخبر . قال : « والذى غلَّط ابنَ الشجرى حتى جعله من النوع الأول ، توهّمُه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصودٍ ألبتةَ ، لمنافاته لفعل الدراية . وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيدٌ قائم ؟ : علمتُ جوابَ أزيدٌ قائم . وكذلك : ماعلمتُ » . المغنى ص ٤١ ، وانظره بحاشية الأمير ٤١/١ ، وشرح أبياته ١٩٤/١ .

(٤) هو عمر بن أبى ربيعة ، كما صرَّح ابنُ الشجرى فى المجلس السابع والسبعين . والبيت فى ديوانه ص ٢٦٦ ، والكتاب ١٧٥/٣ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٣٥ ، والبسيط ص ٣٥١ ، وشرح الجمل ٢٣٨/١ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٢٥/١ ، والخزانة ١٢٢/١١ ، وغير ذلك كثير .

لَعَمْرُكَ ما أدرِى وإن كنتُ دارِياً بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ (١)

أراد : أبِسَبْعٍ ؟ وقد قيل فى قول عمر بن أبى ربيعة :

ثم قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً عَدَدَ القَطْرِ والحَصَى والتُّرابِ

إنه أراد : أتُحِبُّها ؟ فحذف همزة الاستفهام ، وقيل : إنه أراد الخبر ، أى أنت تُحِبُّها . ومعنى : « قلتُ بَهْراً » : أى قلت : نعم أُحِبُّها حُبًّا بهَرَنى بَهْراً .

ومما لم يُخْتلَف فى حذف / همزة الاستفهام منه قولُ الكميت بن زيد : ٢٦٧

ولا لَعِباً مِنِّى وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ (٢)

أراد : أوَذو الشيب يلعب ؟ وقول عِمران بن حِطَّان :

وأصبحتُ فيهمْ آمناً لاكمعشَرٍ أتَوْنِى فقالوا مِن ربيعةَ أو مُضَرْ (٣)

أم الحىِّ قَحْطانٍ (٤) .

أراد : أمِنْ ربيعة ؟ وكذلك قيل فى حِكاية [قولِ] (٥) موسى عليه السلام : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (٦) إن المراد : أوَ تلك ؟

ومِن الاستفهام الذى أُريد به النفىُ قولُه جلَّ اسمُه : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾ (٧) أى لا يكونُ هذا ، وقولُه حاكياً عنهم : ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ

---

(١) ديوانه ص ٤٣١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٣٣/١ ، واللسان (بهر) ، ومعجم الشواهد ص ٦٧ .

(٢) صدره :

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ

وهو مطلع قصيدته العالية . الهاشميات ص ٣٦ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، والمحتسب ٥٠/١ ، والمغنى ص ٧ ، وفى غير كتاب .

(٣) شعر الخوارج ص ٢٤ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ ، وزِد عليه كتاب الشعر ص ٥٦ ، ٣٨٥ .

(٤) تمامه :

أم الحىِّ قَحطانٍ فتلْكُمْ سفاهةٌ كما قال رَوحٌ لى وصاحبه زُفَرْ

(٥) ليس فى هـ .

(٦) سورة الشعراء ٢٢ ، وتأويل الكلام على الاستفهام هو قولُ الأخفش . فى معانى القرآن ص ٤٢٦ ، وانظر تفسير القرطبى ٩٦/١٣ ، والتأويل الآخر : أنه على الإقرار ، وعليه الفراء . معانى القرآن ٢٧٩/٢ .

(٧) سورة الصافات ١٤٩ .

بَيْنِنَا ﴾[(١)] أى ماأُنزِل عليه الذِّكرُ ، ومثله : ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾[(٢)] أى لم يَشهَدُوا ذلك ، وكذلك قوله : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِى الْعُمْىَ ﴾[(٣)] معناه : ليس ذلك إليك ، كما قال : ﴿ إِنَّكَ لَاتُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾[(٤)] وكذلك قوله : ﴿ فَمَنْ يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ اللهُ ﴾[(٥)] معناه : لا يَهْدِيه أحدٌ ، وقوله : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾[(٦)] أى لم نَعْيَ به ، ومنه قولُ النابغة[(٧)] :

ولستَ بمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ ... علَى شَعَثٍ أىُّ الرِّجالِ المُهَذَّبُ

أى ليس أحدٌ[(٨)] من الرجال مهذَّباً بلاذنبٍ له ، ومثله :

فهَذِى سُيُوفٌ ياصُدَىُّ بنَ مَالِكٍ ... حِدادٌ ولكنْ أين بالسَّيفِ ضارِبُ[(٩)]

أى ليس أحدٌ يضربُ بالسَّيف ، ومثله :

ألا هَل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائِمِ[(١٠)]

---

(١) الآية الثامنة من سورة ص .
(٢) سورة الزخرف ١٩ .
(٣) سورة الزخرف ٤٠ .
(٤) سورة النمل ٨٠ .
(٥) سورة الروم ٢٩ .
(٦) سورة ق ١٥ .
(٧) ديوانه ص ٧٨ ، وهذا بيتٌ سيَّار ، قلما يخلو منه كتاب ، ويورده أصحاب المعانى والبلاغيون شاهدًا على التمثيل والتذييل . انظر المصون ص ٩ ، وتحرير التحبير ص ٢١٨ ، ٣٨٨ ، وأنوار الربيع ٦٣/٢ ، ٣٩/٣ ، ومعاهد التنصيص ٣٥٨/١ .
(٨) فى هـ : ليس من الرجال مهذَّبٌ لا ذنبَ له .
(٩) من غير نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٦٤/١ ، وعنه شرح أبيات المغنى ٧٦/٦ .
(١٠) صدره :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ

وهو للفرزدق ، فى ديوانه ص ٨٦٣ ، والموضع السابق من معانى القرآن ، وتفسير الطبرى ٣٠١/٥ ، والمغنى ص ٣٨٨ ، وشرح أبياته ٦٥/٦ ، واللسان (قرد – قلا) ، ومعجم الشواهد ص ٣٦٤ .
واقْلَوْلَى : ارتفع وانتصب . وأَقْرَدَتْ : سكَنَتْ وتماوتَتْ . وشرح البيت وسياقه تراه فى اللسان .

أى ليس يُوجَدُ هذا .

وممّا جاء بلفظ الاستفهام ومعناه الوعيد قوله : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً ﴾(١) معناه : أفنترككم ولا نُذكِّرُكم بعقابنا ؟

وممّا جاء بمعنى الحَثّ قولُه : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾(٢) ويكون تهدُّداً على جِهة التنبيه ، كقوله : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾(٣) إلى آخر القصة ، ويكون تحذيرًا كقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَارَيْبَ فِيهِ ﴾(٤) ، ويكون / تعجُّبًا ، كقول ٢٦٨ جرير(٥) :

غَيَّضْنَ مِن عَبَراتِهِنَّ وقُلْنَ لى ماذا لَقِيتَ مِن الهَوى ولَقِينا

وكقول الآخَر :

وكيــف يُسِيــغُ المرءُ زاداً وجــارُهُ خَفِيفُ المِعَى بادِى الخَصاصةِ والجُهْدِ(٦)

وكقول الأعشى(٧) :

شبابٌ وشِيبٌ وافتقارٌ وثروةٌ فلِلَّهِ هذا الدَّهْرُ كيف تَرَدَّدا

جعل الخبرَ والاستفهامَ جميعاً تعجُّبًا ، ويكون عَرْضاً ، كقولك : ألا تنزلُ عندنا ؟ ألا تنالُ مِن طعامنا ؟ والعَرْضُ بأن يكون طلبًا أولَى من أن يكون استفهاماً ، وإنما أدخله مَن أدخله فى حيِّز الاستفهامِ ، لأنَّ لفظَه لفظُ الاستفهام ، وليس كلُّ

---

(١) الآية الخامسة من سورة الزخرف .

(٢) سورة البقرة ٢٤٥ ، والحديد ١١ .

(٣) سورة المرسلات ١٦ .

(٤) سورة آل عمران ٢٥ .

(٥) ديوانه ص ٣٨٦ ، وتخريجه فى ص ١٠٧٩ ، والبيت يُنْسَب إلى المَعْلُوط السَّعدِى ، انظر شرح الحماسة للمرزوقى ص ١٣٨٢ .

(٦) البيت من مقطوعة لقيس بن عاصم المنقرىّ ، رضى الله عنه ، وتُنسَب إلى حاتم الطائىّ . انظر زيادات ديوانه ص ٣١٢ ، وانظر حاشية البغدادىّ على شرح بانت سعاد ١٢٩/١ ، وشرح أبيات المغنى له ٣١٤/٤ .

(٧) ديوانه ص ١٣٥ ، والمغنى ص ٢٣٦ ، وشرح أبياته ٣٠٢/٤ .

ماكان بلفظ الاستفهام يكون استفهاماً حقيقيًّا ، على ما بيّنتُه لك [١] ، ولو كان العَرْضُ استفهاماً ، ما كان المخاطِبُ به مكرِماً ، ولا أوْجَبَ لقائله على المَقُولِ له شُكْراً .

فصل يتضمَّنُ القولَ فى الأمر

وأقول : حَدُّ الأمر : استدعاءُ الفعل بصيغةٍ مخصوصة مع علوِّ الرُّتبة ، وقد استحقَّ هذا الاسمَ باجتماع هذه الثلاثة ، فأما علوُّ الرتبة ، فإنَّ أصحاب المعانى قالوا : الأمر لِمَنْ دُونَك ، والطَّلبُ والمسألةُ لمَن فوقَك ، كقولك للخليفة : أَجِرْنى ، وسَمَّوْا هذه الصيغةَ إذا وُجِّهتْ إلى الله تعالى : دُعاء ، لأنّ الدعاءَ الذى هو النداءُ يَصحَبُها ، كقولك : اللهمَّ اغفِرْ لى ، وياربِّ ارْحَمْنى ، وإذا كانت لمَن فوقَك من الآدميين سَمَّوْها سؤالًا وطلباً ، فهى بهذين الاسمين إذا وُجِّهت إلى الله سبحانه أولى .

وقد قدَّمنا أن للأمر صيغتَيْن ، إحداهما للمُواجَه ، وهى افْعَلْ ، والأخرى للغائب ،
٢٦٩ وهى لِيَفْعَلْ ، فمثال الأمرِ الواجب : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ ﴾ [٢] – ﴿ قاتِلُوا الَّذِينَ لَايُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [٣] – ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ [٤] – ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [٥] ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [٦] – ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [٧] .

وقد وردت هذه الصيغةُ والمرادُ بها النَّدْبُ والاستحباب ، والنَّدْبُ : كلُّ مافى فِعله

---

(١) فى المجلس السابق .
(٢) الآية الثامنة من سورة المائدة .
(٣) سورة التوبة ٢٩ .
(٤) سورة البقرة ٢١ .
(٥) سورة الإسراء ٧٨ .
(٦) سورة البقرة ١٨٥ .
(٧) سورة الحج ٢٩ .

ثواب ، وليس فى تركه عِقاب ، كقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللهَ ذِكْراً كَثِيراً ﴾[(١)] وقوله : ﴿ فإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَٱذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾[(٢)] وكقول النبىّ عليه وآله السَّلام : « مَنْ جَاء منكم إلى الجُمعة فلْيَغْتَسِلْ »[(٣)] .

وقد جاءت هذه الصيغةُ والمرادُ بها إباحةُ الشىء بعد حَظْره ، كقوله : ﴿ فإِذَا قُضِيَتِ الصَّلٰوةُ فَٱنْتَشِرُوا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ ﴾[(٤)] بعد قوله : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلٰوةِ مِنْ يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا ﴾[(٥)] بعد قوله : ﴿ لَاتَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾[(٦)] ومنه : ﴿ فإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾[(٧)] ومنه : ﴿ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾[(٨)] ومنه : ﴿ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ﴾[(٩)] ومنه : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[(١٠)] فكلُّ هذا مما ليس فى فعله ثوابٌ ، ولا فى تركه عقاب .

ويكون هذا اللفظُ الأمرىُّ بمعنى الوعيد كقوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا مَاشِئْتُمْ ﴾[(١١)] — ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[(١٢)] — ﴿ فاعْبُدُوا مَاشِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾[(١٣)] — ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ

---

(١) سورة الأحزاب ٤١ .
(٢) سورة البقرة ١٩٨ .
(٣) صحيح البخارى (باب فضل الغسل يومَ الجمعة . من كتاب الجمعة) ٢/٢ ، وصحيح مسلم الحديث الثانى من كتاب الجمعة) ص ٥٧٩ ، ومسند الإمام أحمد ٥٧/٢ .
(٤) سورة الجمعة ٩ ، ١٠ .
(٥) الآية الثانية من سورة المائدة .
(٦) سورة المائدة ٩٥ .
(٧) سورة الحج ٣٦ .
(٨) سورة البقرة ١٨٧ .
(٩) سورة النساء ٣٤ .
(١٠) الآية الرابعة من سورة المائدة .
(١١) سورة فصلت ٤٠ .
(١٢) سورة الكهف ٢٩ .
(١٣) سورة الزمر ١٥ .

فِى ٱلْأَمْوَالِ وَٱلْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ ﴾[(1)] – ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾[(2)] – ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾[(3)] – ﴿ فَذَرْنِى وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهذَا ٱلْحَدِيثِ ﴾[(4)] .

وقد جاء اللفظ تأديباً وإرشاداً إلى أصلح الأمور وأحزمِها ، كقوله : ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾[(5)] ثم لم يختلف[(6)] أهلُ العلم فى أنّ تَرْكَ الإشهاد عند التبايع لا يكون مُفسِدًا للبيع ، وأنَّ قوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾[(7)] دليلٌ على

٢٧٠ أنّ / الأمرَ بالإشهاد عند التبايع إرشادٌ وتأديب ، ومثلُه فى مجىء هذا اللفظ إرشاداً على غير إلزام قولُه : ﴿ فَٱنْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[(8)] .

وكما جاء الخبرُ معناه الأمرُ فيما قدَّمتُ ذِكره ، من نحو ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[(9)] كذلك جاء لفظُ الأمر والمرادُ به الخبرُ ، فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَداً ﴾[(10)] المعنى : فيَمُدُّ له الرحمنُ مدًّا .

ويكونُ أيضا لفظُ الأمر للخضوع ، كما كان دعاءً فى نحو : اللهمّ اغفِرْ لنا ، ولْيرحمِ اللهُ[(11)]

---

(١) سورة الإسراء ٦٤ .

(٢) الآية الثامنة من سورة الزمر .

(٣) الآية الثالثة من سورة الحجر .

(٤) سورة القلم ٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) لا يَسْلَمُ هذا لابن الشجرىّ ، والمسألة خلافيّة ، فذهب قومٌ إلى أن الأمرَ بالإشهاد هنا فرضٌ واجب ، وذهب آخرون مذهبَ ابن الشجرىّ ، أنه ندْبٌ وإرشاد . وتفصيل ذلك فى أحكام القرآن ، لابن العربى ص ٢٥٩ ، وتفسير الطبرى ٥٣/٦ ، ٨٤ ، والقرطبى ٤٠٢/٣ .

(٧) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٨) الآية الثالثة من سورة النساء .

(٩) سورة البقرة ٢٢٨ ، وانظر المجلس السابق .

(١٠) سورة مريم ٧٥ .

(١١) فى هـ : ولترحم زيداً .

زيدا ، وذلك نحو قولِ المذنبِ لسيِّده ، أو لِذِى سُلطانٍ [عليه](١) : افعَلْ بى ماشئتَ ، وابْلُغْ منِّى رضاك ، تذلُّلًا منه وإقرارًا بذنبه .

ويكونُ لفظ الأمر أيضاً لإظهار عجز الذى وُجِّه إليه ذلك اللفظ ، ويُسمَّى هذا الضربُ تحدِّياً ، كقوله جلَّ وعلا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾(٢) فلما عجزوا عن ذلك قال : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾(٣) وقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾(٤) يدلُّك على أن المعنى تبيينُ عجزِهم عن ذلك قولُه : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾(٥) وقوله : ﴿ قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنْسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا ٱلْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾(٦) .

ويكون لفظ الأمر أيضاً تنبيهاً على القُدرة ، والمخاطَبُ غيرُ مأمورٍ بأن يُحدِثَ فِعْلًا ، فيكونَ بِفعل ذلك الفعلِ مُطيعاً ، وبتركه له عاصياً ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾(٧) يعنى لو كنتم حِجارةً أو حديدًا لأَعَدْناكم ، ألم تَسمَعْ إلى قوله حاكياً عنهم ومجيباً لهم : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾(٧) فهذا يُبيِّن لك أنَّ لفظَ الأمر فى هذا الموضع تنبيهٌ على قُدرته سبحانه .

ويكونُ لفظ الأمر أيضاً لما لافِعْلَ فيه لِمن وُجِّه إليه أصلًا ، كقوله : ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾(٨) المعنى : فكوَّنَّاهم قِرَدةً ، ألا ترى أن هذا ليس من الأمر

---

(١) ليس فى هـ .
(٢) سورة هود ١٣ .
(٣) سورة يونس ٣٨ .
(٤) سورة البقرة ٢٣ .
(٥) سورة البقرة ٢٤ .
(٦) سورة الإسراء ٨٨ .
(٧) سورة الإسراء ٥٠ ، ٥١ .
(٨) سورة البقرة ٦٥ .

٢٧١ / الذى يمكنُ المأمورَ أن يفعلَه أو يترُكَه ، ولكنه فعلٌ واقعٌ به من الله عز وجل .

واعلم أنَّ مِن أصحاب المعانى مَن قال : إن صيغةَ الأمر مشترَكةٌ بين هذه المعانى ، وهذا غيرُ صحيح ، لأن الذى يسبقُ إلى الفهم هو طلَبُ الفعل ، فدلَّ على أن الطلَبَ حقيقةٌ فيها دونَ غيرِه ، ولكنّها حُمِلت على غير الأمر الواجِب بدليل ، والأمرُ الواجب هو الذى يُستَحَقُّ بتركه الذَّمُّ ، كقوله تعالى : ﴿ وإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا لَايَرْكَعُونَ ﴾[1] فذَمَّهم على ترك الركوع ، بقوله : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾[1] .

فصــــل

النهىُ : هو المنعُ من الفعل بقولٍ مخصوص ، مع عُلوِّ الرُّتبة ، وصيغتُه : لا تَفعلْ ولا يفعلْ فلانٌ ، فمِن النهى للمواجَه : ﴿ وَلَاتَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ ﴾[2] — ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلٰهاً آخَرَ ﴾[3] ومنه قولُه عليه السلام : « لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحاسَدُوا »[4] ومِن النهى للغائب : ﴿ لَايَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[5] — ﴿ وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً ﴾[6] فهذا كلُّه يُرادُ به التحريمُ .

وقد تَرِدُ هذه الصيغةُ والمرادُ بها التنزيهُ ، كقولِه تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسَوُا ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[7] أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحَتْم ، وكقولِ النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا استيقظَ أحدُكم مِن نومِه فلا يَغْمِسْ يدَه فى الإناء حتى يَغْسِلَها

---

(١) سورة المرسلات ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) سورة الأنعام ١٥١ ، والإسراء ٣٣ .

(٣) سورة القصص ٨٨ .

(٤) صحيح البخارى (باب ماينهى عن التحاسد والتدابر . من كتاب الأدب) ٢٣/٨ ، وصحيح مسلم (باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابر . من كتاب البرّ والصِّلة والآداب) ص ١٩٨٣ .

(٥) سورة آل عمران ٢٨ .

(٦) سورة الحجرات ١٢ .

(٧) سورة البقرة ٢٣٧ .

ثلاثاً[١] » ولا تُحملُ هذه الصيغةُ على التنزيه إلّا بدليل .

وقد ورد النهىُ بغير هذه الصِّيغة ، وذلك نحوُ قولِه تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[٢] و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾[٣] .

وقد جاء النهىُ بلفظِ الوعيد ، كقوله جلَّ اسمُه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نارًا ﴾[٤] / وكقوله عليه السلام : «[٥] مَن شَرِب فى ٢٧٢
آنية الفِضَّة فإنما يُجَرْجِرُ فى جوفه نارَ جهنَّمَ » .

وممّا جاء من النَّهى بلفظ النَّفْى قولُه جلَّ وعزَّ : ﴿ مَاكَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾[٦] أراد : لا يستغفروا لهم ، ومنه : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ ﴾[٧] أى لاتَرْتابوا فيه ، أى لا تَشُكُّوا فيه ، ومثله : ﴿ لَاتَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ ﴾[٨] أى لاتُبدِّلْ أيُّها الإنسانُ كلماتِ الله ، ومنه : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾[٩] أى لاتُكْرِهوا فى الدِّين ، وكان هذا قبلَ أن يُؤْمَرَ بالقِتال ، ومنه : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[١٠] أى لا تَرْفُثُوا فى الحجِّ ولا تَفْسُقُوا ولا تُجادِلوا ، ومعنى لا رفثَ

---

(١) صحيح مسلم (باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك فى نجاستها فى الإناء قبل غسلها ثلاثاً . من كتاب الطهارة) ص ٢٣٣ .

(٢) سورة النساء ٢٣ .

(٣) الآية الثالثة من سورة المائدة .

(٤) الآية العاشرة من سورة النساء .

(٥) صحيح البخارى (باب آنية الفضة . من كتاب الأشربة) ١٤٦/٧ ، وصحيح مسلم (باب تحريم استعمال أوانى الذهب والفضة فى الشرب وغيره . من كتاب اللباس والزينة) ص ١٦٣٤ ، ومسند الإمام أحمد ٣٠٢/٦ ، ٣٠٤ .

(٦) سورة التوبة ١١٣ .

(٧) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٨) سورة يونس ٦٤ .

(٩) سورة البقرة ٢٥٦ .

(١٠) سورة البقرة ١٩٧ .

ولا فُسوقَ : أى لاجِماعَ ولا كلمةَ من أسباب الجِماع[(١)]، ومعنى : ولاجِدالَ فى الحجِّ : أى لا يَسُوغُ للرجل أن يُجادِلَ أخاه فى الحجّ ، فيُخرجه جدالُه إلى ما لا ينبغى .

ومن النّهى بلفظِ الخبر أيضاً : ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾[(٢)] ومعناه : لايُلهكمُ التكاثُرُ ، كما قال : ﴿ لَاتُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾[(٣)] ومنه : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾[(٤)] يقول : لا تُطيعوهم ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ ﴾[(٥)] يقول : لا تَغُلُّوا واستنُّوا بنبيّكم ، ومنه : ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ ٱتَّقَى ﴾[(٦)] يقول : لا تَرْغَبوا فــى متاع الدنيا ، وارْغَبُوا فى الآخرة ، ومنه : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَـوْتُ ﴾[(٧)] معناه : لَاتَجزَعُوا من الموت ، وقاتِلُوا فإنّ الموتَ مُلاقِيكم . تمَّ المجلس .

* * *

(١) هذا التفسير للرفث والجماع ، بألفاظه لأبى إسحاق الزجّاج ، وهو فى كتابه معانى القرآن وإعرابه ٢٦٩/١ ، والتهذيب ٧٧/١٥ ، واللسان (رفث – جدل) .
(٢) أول سورة التكاثر .
(٣) الآية التاسعة من سورة المنافقون .
(٤) سورة آل عمران ١٤٩ .
(٥) سورة آل عمران ١٦١ .
(٦) سورة النساء ٧٧ .
(٧) سورة النساء ٧٨ .

المجلس الخامس والثلاثون

القولُ فى النّداء[1] وهو الدُّعاء

عامَّةُ الناظرين فى المعانى يزعمون أنَّ لفظَ النداء لمعنًى واحد ، لايتجاوزُه / إلى ٢٧٣
غيره ، قالوا : لأنَّ قولَك : يازيدُ ، وياعبدَ الله ، صوتٌ يدلُّ المدعُوَّ على أنك تريد منه أن يُقبِلَ عليك ، لتُخاطِبَه بما تُريد أن تُخاطِبه به ، وليس النداء إخباراً ولا استخباراً ، ولاأمراً ولا نهياً ، ولا تمنّياً ولا عَرْضاً ، وإنما تُلْقِى إلى المدعوِّ مِن هذه المعانى ماشئتَ بعد دُعائك إيَّاه ، قالوا : والدَّليلُ على أنه صوتٌ خالٍ من هذه المعانى أنَّ البهائمَ تُنادَى بأصواتٍ موضوعاتٍ لها ، وهى لا تُخْبَر ولا تُستَخْبَر ، كقولهم للإبل إذا دَعَوْها للشُّرب : جَأْجَأْ ، مهموز ، يقولون : جَأْجأْتُ بإبِلِى ، ويقولون للضأن إذا دَعَوْها : حاحا ، وللمَعْز : عاعا ، غير مهموزين ، والفعلُ منهما : حاحَيْتُ وعاعَيْتُ ، والمصدر الحِيحَاء والعِيعَاء[2] ، عن ابن السِّكِّيت ، وأنشد :

يا عَنْزُ هذا شَجَرٌ وماءُ   وحُجْرَةٌ فى جَوْفِها صِلاءُ[3]
عاعَيْتُ لو يَنْفَعُنِى العِيعاءُ   وقبلَ ذاك ذهبَ الحِيحَاءُ

---

(١) فى هـ : الدعاء وهو النداء .

(٢) راجع الكتاب ٣١٤/٤ ، ٣٩٣ ، والمنصف ٧٧/٣ ، واللسان (حا) ٣٣٣/٢٠ .

(٣) شرح الشواهد الكبرى للعينى ٣١٣/٤ ، ٣١٤ ، حكاية عن ابن الشجرىّ ، والتصريح على التوضيح ٢٠٢/٢ . والصِّلاءُ بكسر الصاد : الشِّواء .

وقد وجدتُ للنّداء وجوهاً ، أكثرُها لا تُخرِجه عن كونه نِداءً ، فمن ذلك أنّ نِداءَك لله سبحانه فى قولك : ياألله يارحمنُ يارحيمُ ، إلى غير ذلك من أسمائه الحُسنَى وصِفاته العُلَى ، يكون خُضوعاً وتضرُّعاً وتعظيماً . وقد يُقتصر على ألفاظ المدح للمدعوّ ، إذا كان قصدُك تعظيمَه ، ومُرادُك مَدْحَه ، كقولك : ياسيِّدَ الناسِ ، وياخيرَ مطلُوب إليه ، ويافارسَ الهَيْجاء ، تريد : أنت سيِّدُ الناس ، وأنت خيرُ مطلوب إليه ، وأنت فارسُ الهيجاء ، فيكونُ نداؤُه بذلك داخلًا فى الخَبر ، كما يكون نداؤُك لله جلَّتْ عظمتُه ، إقراراً منك بالرُّبوبيّة [وتعبُّداً][1] وبحسَب ذلك يكون النداءُ ذماً للمنادَى وتقصيراً به ، وزَرْياً عليه ، كقولك : يافُسَقُ وياخُبَثُ ، وياأبخلَ الناسِ ، ويامُسْتَحِلَّ الحرامِ ، وما أشبهَ هذا ، ممّا تقتصرُ عليه ولا تذكُرُ معه شيئاً غيرَه ، كما
٢٧٤ اقتصرتَ على نِداء الممدوح بما ناديْتَه ، فالنِّداءُ فى هذا الوجه / داخلٌ فى حيِّز الخَبر ، وقد ورد النِّداءُ مراداً به الخَبرُ فى شىءٍ من كلامهم ، وذلك فى قولهم : « اللهُمَّ اغفِرْلنا أيَّتُها العِصابةُ » قال أبو العباس محمد بن يزيد[2] : معناه أخُصُّ هذه العصابةَ .

وقد يكون دعاؤك لمن هو مقبِلٌ عليك ، ومُستَغْنٍ عن دعائك له ، على جهة التوكيد ، حتى إن الداعىَ قد يُنادى نفسَه وقلبَه ، كقول القائل[3] :

فيانَفْسُ صَبْراً لستِ واللهِ فاعلَمِى ... بأوَّلِ نَفْسٍ غاب عنها حبيبُها

وكقول الآخر[4] :

فلو ياقلْبُ كنتَ اليومَ حرًّا ... زجَرْتَ النَّفْسَ ويْحَكَ عن هَواهَا

---

(١) ليس فى هـ .

(٢) المقتضب ٢٩٨/٣ ، وأصله عند سيبويه ٢٣٢/٢ ، وقد تصرَّف ابنُ الشجرىّ فى عبارة المبرّد . وانظر الأصول ٣٦٧/١ ، ٣٧٠ ، وشرح الكافية ص ١٣٧٤ ، وشذور الذهب ص ٢٢٢ ، والمساعد ٥٦٥/٢ .

(٣) مجنون بنى عامر . ديوانه ص ٦٨ .

(٤) لم أعرفه .

وقد يُوجَّهُ النداءُ إلى من لم يُقصَدْ إسماعُه ، وذلك إلى غائبٍ تكتبُ إليه ، تتشوَّقُه أو تمدحُه أو تذمُّه ، كقولك فى مكتوبك : يازيدُ ، جمع اللهُ بينى وبينَك ، ويامحمدُ ، ماأكرمَك ، وياخالدُ ما ألأَمَك ، أو تقولُ لميّت تندُبه : يازيدُ ، ماأجَلَّ مُصيبتَنا بفَقْدِك ، وياعبدَ الله ، لقد هَدَّنا هُلْكُك ، غير أنَّ أكثرَ العربِ يُخالفون بين اللَّفظ بالنُّدبة ، واللفظِ بالنِّداء ، فيجعلون « وا » مكانَ « يا » ويُلْحِقُون آخرَ الاسم ألفاً ، فإذا سكَتُوا ألحقوها هاءً ساكنة ، كقولك : واسَيِّدَ المُسلميناهْ ، واأميرَ المؤمنِيناهْ ، فاقتصارُك على قولك : ياسيِّدَ الناسِ ، ويافارسَ الهيجاء ، كاقتصارهم على مَدْح المندُوب .

وممَّا نادُوه مما ليس إسماعُه مُتوهَّماً ، الدِّيارُ والأطلال ، كقول النابغة(١) :

يادارَ ميَّةَ بالعَلياءِ فالسَّنَدِ ... أقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَبَدِ

وكقول امرئ القيس(٢) :

ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالِى ... وهل يَنْعَمَنْ مَن كان فى العُصُرِ الخالِى

وقد يُنادُون الأوقات ، بمعنى الاشتكاءِ لِطُولِها ، أو المدحِ لها بما نالوا من السُّرور / فيها ، فمن الاشتكاء لطُولِ الليل قولُ امرئ القيس(٣) : ٢٧٥

ألا أيُّها اللَّيلُ الطويلُ ألا انْجَلِ ... بصُبْحٍ وما الإصباحُ فيكَ بأَمْثَلِ

وقولُ الأعشى(٤) :

وحتى يَبِيتَ القومُ فى الصَّفِّ لَيْلَهُمْ ... يقولون أصبِحْ لَيْلُ واللَّيْلُ عاتِمُ

---

(١) مطلع أول قصيدة فى ديوانه . وهذا بيتٌ سيّارٌ ، وقد أعاده ابنُ الشجرىّ فى المجلس الرابع والخمسين . وانظر الكتاب ٣٢١/٢ ، وحواشيه .

(٢) ديوانه ص ٢٧ .

(٣) ديوانه ص ١٨ . وفى هـ : « منك بأمثلِ » . وأثبتُّ مافى الأصل ، والديوان .

(٤) ديوانه ص ٧٧ ، وشرح الجمل ٨٨/٢ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

أراد : ياليلُ ، فحذَفَ حرْفَ النداء ، وحذْفُهُ إذا صَحَّ أن يكونَ المنادَى صفةً لأىّ ، قليلٌ ، لشذُوذه عن القياس(١) .

ويروى : « يقولون نَوِّرْ صُبْحُ » .

ومِن وصْفِ الليل بالقِصَرِ ، لما نال واصفَه فيه من السرور ، وأحسن ماشاء ، قولُ الشريف أبى الحسن الرَّضىّ ، رضى الله عنه وأرضاه ، وإن كان متأخِّراً ، فإنّما نَسَج المتأخِّرون على مِنوالِ المتقدِّمين :

ياليلةً كادَ مِن تَقاصُرِها يَعْثُرُ فيها العِشاءُ بالسَّحَرِ(٢)

ومن ذلك نِداءُ أميرِ المؤمنين علىٍّ عليه السلامُ للدُّنيا وخِطابُه لها ، فيما ذكره لمعاويةَ ضِرارُ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِىّ ، وقد سأله عنه فقال فيما وصَفه به(٣) :

أشهَدُ لقد رأيتُه وقد أرْخَى الليلُ سُدُولَه ، وغارَتْ نُجومُه ، ماثِلاً فى مِحْرابه ، قابضاً على لِحيته ، يتَملْمَلُ تَملْمُلَ السَّلِيم ، ويَبكى بكاءَ الحزين ، ويقول : « يادُنيْا ألِى تَعَرَّضْتِ ، لا حانَ حَيْنُك ، قد بَتَتُّكِ ثلاثاً لا رَجْعةَ لِى فيك ، فعُمرُكِ قَصير ، وعَيشُك حَقِير ، وخَطَرُك يَسِير » .

وقد جاء النداءُ تحذيراً ، كقوله تعالى : ﴿ يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾(٤) وجاء استغاثةً ، كقولِ عمر رضى الله عنه(٥) ، لمَّا طعنَه العِلْج : « يالَلَّهَ ولِلْمُسلِمين » .

وقال أبو العباس المبرد(٦) : مَن قال : يابُؤْساً لزيد ، جعلَ النِّداءَ بمعنى الدعاء على

---

(١) هذا رأى البصريين ، كما فى التصريح ، وانظر هذا المبحث فى المقتضب ٢٥٨/٤ ، وحواشيه .

(٢) ديوانه ٥١٨/١ ، وروايته : « من تقاربها » . وأنشده ابن الشجرى فى حماسته ص ٧٣٨ .

(٣) شرح نهج البلاغة ٢٢٥/١٨ ، وجاء فى متن النهج « ضرار بن حمزة » وفى الشرح : « ابن ضمرة » . كما ترى فى الأمالى .

(٤) سورة يس ٣٠ .

(٥) فى هـ : رضوان الله عليه وسلامه .

(٦) لم أجد كلام المبرّد هذا فى كتابيه : الكامل والمقتضب ، وإن تكلّم على « يابؤس للحرب » =

المذكور ، وكذلك قولُ سعدِ بن مالك بن ضُبَيْعة :

يابُؤْسَ للحَربِ الَّتى وضَعَتْ أراهِطَ فاسْتراحُوا (١)

/ كأنه دُعاءٌ على الحرب ، وأراد : يابُؤْسَ الحربِ ، فزاد اللام . ٢٧٦

وقد استعملوا النداءَ توجُّعاً وتأسُّفاً كقوله (٢) :

وبَعْدَ غَدٍ يالَهْفَ نَفْسِىَ مِن غَدٍ إذا راح أصحابى ولستُ برائحِ

وقد ورد النداءُ تعجُّباً ، كقول الراجز (٣) :

ياريَّها اليومَ علَى مُبِينِ علَى مُبِينٍ جَرَدِ القَصِيمِ

جَمعَ بين الميمِ والنُّون رَوِيَّين ، لتقارُبِ مَخْرجَيْهما ، كقولِ الآخر :

بُنَىَّ إنَّ البِرَّ شَىءٌ هَيِّنُ المنطِقُ الطَّيِّبُ والطُّعَيِّمُ (٤)

= قال : « أراد يا بؤسَ الحرب ، فأقحم اللامَ توكيدًا ؛ لأنها توحب الإضافة » الكامل ٢١٧/٣ ، ذكره فى أثناء الكلام على زيادة اللام توكيدًا فى قول جرير :

ياتيم تيم عدىٍّ لا أبا لكم لا يلقينّكمُ فى سوءةٍ عمرُ

وقد حكاه ابن الشجرى فى المجلس الرابع والخمسين . وانظر المقتضب ٢٥٣/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ .

(١) من قصيدة حماسية . انظر شرح الحماسة ص ١٠٠ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، والتبصرة ص ٣٤٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٨٢ ، والبسيط ص ٨٥٣ ، ٨٩٠ ، والمغنى ص ٢٣٨ ، وشرح أبياته ٣١١/٤ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، وغير ذلك كثير . وانظر المجلس ٥٤ .

(٢) أبو الطمحان القَيْنىّ . شرح الحماسة ص ١٢٦٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ ، والمغنى ص ٩٩ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٢ ، وقال السيوطى فى شرح شواهده ص ٩٦ : « عزاه جماعةٌ إلى هدبة بن خشرم » . وأعاده المصنف من غير نسبة فى المجلسين التاليين .

(٣) حنظلة بن مصبح . كما فى اللسان (جرد — بين) ، وأنشد من غير نسبة فى (قصم) ، وإصلاح المنطق ص ٤٧ ، وديوان الحطيئة برواية ابن السكيت ص ٦ . ومعجم مااستعجم ص ٤٠٢ ، فى رسم (جواذة) ، ومعجم البلدان ٤١١/٤ ، فى رسم (مبين) ، وهو موضعٌ فى بلاد بنى تميم ، أو بئر .

(٤) يُنسبان لامرأةٍ تقولهما لابنها . قواعد الشعر ص ٦٩ ، والمقتضب ٢١٧/١ ، والكافى ص ١٦١ ، والعيون الغامزة ص ٢٤٥ ، والتبيين ص ١٩١ ، والمغنى ص ٧٥٩ ، وشرح أبياته ٦٧/٨ ، والخزانة ٣٢٥/١١ ، وغير ذلك كثير تراه فى حواشى قواعد الشعر .

ومثلُه لأبى جَهل بن هِشَام (١) :

ماتَنْقِمُ الحَرْبُ العَوانُ مِنِّى   بازِلُ (٢) عامَيْــنِ حَديثُ السِّنِّ
لِمِثْلِ هذا ولدتْنِى أمِّى

وقال آخَر ، فجمعَ بين الطاءِ والدالِ لتقارُبِهما :

إذا ركِبْتُ فاجْعَلُونِى وسَطَا   إنِّى كَبِيرٌ لا أُطِيقُ العُنَّدَا (٣)

العُنَّد : جمع ناقةٍ عَنُود ، وهى التى لا تستقيمُ فى سيرِها ، وهذا يُسمَّى فى عيوبِ القوافى الإكفاء .

وممَّا جاء فيه النداءُ تعجُّباً قولُ الحطيئة (٤) :

طافَتْ أُمامةُ بالرُّكْبانِ آوِنَةً   ياحُسْنَهُ مِن قَوامٍ ما ومُنْتَقَبا

أراد : ماأحْسَنَه مِن قَوام ، كما أراد الراجز : ما أرْواها اليومَ ، على الماء المُسَمَّى بمُبين ، ونصب « مُنْتَقَبا » ، بالعطف على موضع (٥) « مِن قَوامٍ » و « ما » زائدة ، والمُنْتَقَبُ : مَوضِعُ النِّقاب ، وآوِنة : جمع أوانٍ ، ومثلُه من التعجّب بلفظ النداء قولُ امرأةٍ من طيِّئ :

---

(١) تُنسب هذه الأبيات لأبى جهل ، كما ترى ، وتنسب لأمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه . والأبيات فى غير كتاب . انظر سيرة ابن إسحاق ، برواية ابن هشام ٦٣٤/١ ، والقوافى للأخفش ص ٥٣ ، والمقتضب ٢١٨/١ ، والغريبين ١٦٢/١ ، والأمثال لأبى عكرمة ص ٤٤ . والخزانة ١١٠/١٠ ، ٣٢٥/١١ ، وشرح أبيات المغنى ٢٥٤/١ ، ٦٨/٨ .

(٢) يروى برفع اللام ونصبها وخفضها : فالرفع على الاستئناف ، والنصب على الحال ، والخفض على الإتباع ، أى على البدل من ياء « منِّى » أو البيان . مجالس العلماء للزجاجى ص ٥٨ ، ومعجم الأدباء ١١٠/٥ .

(٣) استفاضت كتب العربية بهذين البيتين . راجع القوافى للأخفش ص ٥٨ ، وللتنوخى ص ١٢٢ ، ومجاز القرآن ٢٩١/١ ، ٣٣٧ ، ٢٧٥/٢ ، وتفسير الطبرى ٣٦٧/١٥ ، والمقتضب ٢١٨/١ ، والمغنى ص ٧٥٩ ، وشرح أبياته ٦٩/٨ ، والخزانة ٣٢٣/١١ ، وغير ذلك كثير .

(٤) أول بيت فى ديوانه – ص ٥ – برواية ابن السِّكِّيت . والخصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح الشواهد للعينى ٢٤٢/٣ ، والتصريح ٣٩٨/١ ، والهمع ٢٥١/١ ، وشرح الأشمونى ٢٠٠/٢ .

(٥) وموضعه النصب على التمييز .

فياضَيْعةَ الْفِتيانِ إذ يَعْتُــلُونَــهُ ببَطْنِ الشَّرَى مِثْلَ الفَنِيقِ المُسَدَّمِ[1]

/ أى ماأضْيَعَ الفِتيانَ بعدَه ، إذ يَعْتُــلُونه ، أى يقودُونه ، يعنى أعداءَه ، مثل ٢٧٧
الفَحْل من الإبل ، والمُسَدَّم : المكعُومُ الذى حُشِىَ فمُه بالسِّدام ، وهو الكُعامَةُ ليمنَعَه من العَضّ .

فهذه وجوهٌ شتّى قد احتملها النِّداء ، وإن كان فى أصل وضعِه لتنبيه المدعُوّ ، والذى حملَنى على تلخيصها ، ماذكرتُه لك من إنكار كثيرٍ منهم أن يكونَ لفظُ النداء محتَمِلًا لمعنًى غيرِه ، وقد أريتُك أن أكثرَ معانى الكلام ليس لفظٌ من ألفاظها إلا وهو مُحْتمِلٌ لمعانٍ مُباينةٍ للمعنى الذى وُضِع له ذلك [اللفظ[2]] فلا يكونُ فى احتماله لتلك المعانى مايُخرِجُه عن معناه الأصلىّ .

وأقول : إنه كما جاز فى الألفاظ المفردة مايتّفق لفظُه ويختلفُ معناه ، كذلك جاز أن يكونَ فى الألفاظ المركّبة المُفِيدة مايختلِفُ معناه واللفظُ واحد ، كقولهم فى المفرَد : العَيْن ، لعَين الإنسان وكلِّ ذى بَصَر ، والعين : الرجلُ المُتجَسِّس ، والعينُ : سحابةٌ تأتى مِن ناحيةِ[3] القِبلة ، والعين : مطرٌ يدومُ خمساً أو ستًّا لايُقْلِعُ ، والعين : الدَّنانيرُ الناضَّة[4] ، والعين : المَيْلُ فى المِيزان ، وعينُ الرُّكْبة : النُّقْرَةُ التى فيها [وعينُ الماء[5]] وعينُ الشمسِ ، وعينُ القِبْلة ، وعينُ الشىء : نفسُه[6] .

---

(١) هى بنت بهدل بن قرفة الطائى ، أحد لصوص العرب ، زمان عبد الملك بن مروان . شرح الحماسة ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ومعجم البلدان ٣٦٨/٣ ، فى رسم (الشرى) حكاية عن المرزوقى .

(٢) سقط من هـ .

(٣) فى الأصل : « نحو » ، وأثبتُّ مافى هـ ، ومثله فى اللسان (عين) .

(٤) الدنانير الناضة : هى الدنانير العينيّة ، من دهبٍ أو فضة .

(٥) ساقط من هـ .

(٦) من تمام الفائدة أن أذكر أن لبهاء الدين السُّبكىِّ قصيدةً مدح بها أخاه جمال الدين الحسين ، وكلُّ بيتٍ منها ينتهى بلفظ « عين » ذكر فيها خمسةً وثلاثين معنًى للعين ، وقد أوردها أخوهما تاج الدين فى طبقات الشافعية الكبرى ٤١٦/٩ ، وأشار إليها المرتضى الزَّبيدى فى التاج (عين) ومطلع القصيدة :

هنيئًا قد أقرَّ اللهُ عينى فلا رمت العِدَى أهلى بعينِ

فصــــل

الكلامُ[(١)] ينقسم فى المعانى عند بعض أصحاب المعانى إلى أربعة أقسام : خبرٌ واستخبارٌ وطلبٌ ودعاء ، فالخبر أوسَعُها ، وهو أن يُخبرَ المتكلّمُ المكلَّمَ بما يفيد معرفتَه ، والاستخبار : أن يطلُبَ المستخبِرُ من المستَخْبَر إخبارَه بما ليس عندَه ، فأمّا الخطابُ بلفظة افْعَلْ ، فلا يخلو أن يكون لمَن دُونَك[(٢)] أو لنظيرك ، أو لمَنْ هو أعلى منك ، فإن كان لمَن دُونَك ، سمَّيتَه أمرًا ، وإن كان لنظيرك سمَّيتَه مسألةً ، وإن كان لمَن هو أعلى منك سمَّيْتَه طلَباً ، وإن كان لله سبحانه سمَّيتَه سؤالًا ودعاءً وطلَباً ، وإنما اختلفت التسمية ، لاختلاف المخاطَبين بهذه اللفظة ، لأنك تستقبح أن تقول : [أمرتُ والِدِى ، كما تستقبح أن تقول[(٣)]] : سألتُ غلامى .

/ والنهىُ بلفظة : لا تَفْعَلْ ، هو عند قوم بمعنى الأمر ، قالوا : لأنك إذا قلت : ٢٧٨
نهيتُه عن كذا ، فقد أمرتَه بغيره ، فإذا قلت : لا تَرْحَلْ ، فكأنك قلت : أقِمْ ، وإذا قلت : لاتَصُمْ ، فكأنك قلت : أفطِرْ ، وكذلك إذا أمرتَه بشىء ، فكأنك نهيتَه عن نقيضه ، فإذا قلت : ارحَلْ ، فكأنك قلت : لاتُقِمْ ، وإذا قلت : صُمْ ، فكأنك قلت : لاتُفْطِرْ ، وهُما عند آخرين معنيان ، كلٌّ واحدٍ منهما قائمٌ بنفسه ، وإن اشتركا فى بعض المواضع .

وقد أدخل قومٌ الدعاءَ الذى هو النِّداء ، فى باب الأمر ، قالوا : لأنك إذا قلت : يارجلُ ، فكأنك قلت : تنبَّهْ واسمَعْ ، فجعلوا المعانىَ ثلاثة ، وليس قولُ هؤلاء بشىء ، لأنك إذا قلت : يازيدُ ، لم تقل[(٤)] : أمرْتُه ولا نهيتُه .

---

(١) هذا تكرير لما سبق فى المجلس الثالث والثلاثين .

(٢) فى هـ : لمن دونك أو لمن فوقك أو لنظيرك .

(٣) ليس فى الأصل ، وأثبتُّه من هـ .

(٤) علَّقتُ عليه فى المجلس المذكور .

وقال قومٌ : الجزاءُ قِسمٌ آخر ، إذا قلت : مَن يأتنى آتِه . وقال قوم : التعجُّبُ قِسمٌ آخر ، إذا قلت : ما أحسن زيداً ، وقال آخرون : تعظيمُ اللهِ قِسمٌ آخَر ، إذا قلت : لا إلٰهَ إلا الله ، وقالوا : العَرْضُ قِسمٌ آخَر ، إذا قلت : ألا تنزِلُ عندَنا ، وقالوا : التحضيضُ قِسمٌ آخَر ، إذا قلت : هلَّا صنعتَ كذا ، وقالوا : التمنّى قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : ليتَ لى مالًا .

وأقول : إن هذا كلَّه يرجع إلى ماقدّمتُ ذِكرَه ، إلا التمنّى ، لأنه إذا قال : من يأتِنِى آتِه ، فقد أخبَر ، وإذا قال : ما أحسنَ زيداً ، فقد أخبر أن زيداً حَسَنٌ جدًّا ، وإذا قال : لا إلهَ إلا الله ، سُبحان الله ، فقد أخبر بأنه يعترفُ بذلك ، وأنه من أهل هذه المقالة ، وإذا قال : ألا تنزل عندنا ، فلفظُه لفظُ الاستفهام ومعناه الطَّلب ، فكأنه قال : انزِلْ عندَنا .

وأما التحضيضُ فإنه داخلٌ فى حيِّز الأمر ، وأدواتُ التحضيض : هَلَّا وألا ولولا ولوما ، واختصاصُه بالفعل كاختصاص الشَّرط بالأفعال ، تقول : هلَّا أكرمتَ زيداً ، ولولا تُعطِى جعفراً ، وفى التنزيل : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾[1] ، وقال عنترة[2] : ٢٧٩

هلَّا سألتِ الخيلَ ياابنةَ مالِكٍ إن كنتِ جاهِلةً بما لم تعلَمِى

أراد : هلَّا سألتِ الخيلَ بما لم تعلَمى ، أى عمَّا لم تعلمى ، ومثلُ تأدية الباء هاهنا معنى « عن » تأديتُها فى قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾[3] أى فسَلْ عنه خبيراً .

ويجوز حذفُ الفعل من هذا الضَّرب ، إذا دلَّ عليه دليلُ حالٍ ، أو دليلُ لفظٍ ،

---

(١) الآية السابعة من سورة الحجر .

(٢) ديوانه ص ٢٠٧ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٤٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين السابع والستّين ، والمتمّ السبعين .

(٣) سورة الفرقان ٥٩ ، وقد تكلم ابن الشجرى على مجىء الباء بمعنى « عن » فى المجلسين المذكورين .

فدليلُ الحال كقولِك لمن تَراه يُعطِى : هلَّا زيداً ، تُريد : هلَّا تُعطِى زيداً ، ولمن تراه يضرب : لولا خالداً ، تريد : لولا تضربُ خالِداً ، ودليلُ اللفظ كقول الشاعر :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى لولا الكَمِىَّ المُقَنَّعا[(١)]

أراد : لولا عددتم أو تَعُدُّون الكَمِىَّ ، وإن شئتَ قدَّرت : لولا عَقَرتُمْ أو تَعْقِرُون ، بدلالة العَقْرِ عليه .

وقد جاء التوبيخُ بلفظ التحضيض فى قوله : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾[(٢)] .

وأما التمنّى فزعم قومٌ أنه داخلٌ فى الخبر ، لأنه إذا قال : ليتَ لى مالًا ، فقد أخبر بأنه تمنَّى ذلك ، فكأنه قال : وَدِدْتُ أنَّ لى مالًا ، وليس الأمرُ عندى على ماقالوا ، لأن التمنِّىَ مما أجابتْه العربُ بالفاء ، كما أجابوا الأمر والنهى والاستفهام ، كما

---

(١) أنشده ابن الشجرى من غير نسبة فى المجلس المتمّ الأربعين ، ونسبه فى المجلس السادس والستين إلى الأشهب بن رُمَيْلَة . وممَّن نسبه هذا النسبة أبو جعفر الطبرى فى تفسيره ٥٥٢/٢ ، وقال البغدادىّ فى الخزانة ٥٩/٣ : « نسبه ابن الشجرىّ فى أماليه للأشهب بن رميلة ، وكذا غيره ، والصحيح أنه من قصيدة لجرير ، لا خلافَ بين الرواة أنها له » . وقد سبق أبا جعفر الطبرىَّ وابنَ الشجرى فى نسبة البيت للأشهب : أبو عبيدة فى مجاز القرآن ٥٢/١ ، ٣٤٦ ، وأنشده من غير نسبة فى ص ١٩١ ، مع أنه أورده فى قصيدة لجرير فى النقائض ص ٨٣٣ ، وهو فى ديوانه ص ٩٠٧ ، عن النقائض . وانظر الكامل ٢٧٨/١ ، والإيضاح ص ٢٩ ، والخصائص ٤٥/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٠٢ ، وقد زِدتُه تخريجاً فى كتاب الشعر ص ٥٧ . وقال السيوطى فى شرح شواهد المغنى ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ : « ورأيت فى تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشهب بن رميلة » . انتهى . وهذا ابن المنذر : هو أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابورى المتوفى سنة ٣١٩ ، على اختلاف . راجع طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ ، ولسان الميزان ٢٧/٥ .

ويبقى أن أشير إلى أن الأشهب بن رميلة كان يُهاجى الفرزدق ، وله فيه قصيدة من بحر البيت الشاهد وقافيته ، فهذا سبب التخليط فى النسبة . راجع طبقات فحول الشعراء ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ . وانظر شعره ضمن (شعراء أمويون) ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وتعدُّون هنا بمعنى تعتقدون ، ولا يجوز أن يكون من العَدّ بمعنى الحِساب ، حكاه البغدادى فى الخزانة ٥٧/٣ . والعقر : مصدر عقر الناقة بالسيف : إذا ضرب قوائمها به . والنِّيب ، بكسر النون : جمع ناب ، وهى الناقة المسنَّة . وضَوْطَرَى : هو الرجل الضخم اللئيم الذى لا غناءَ عنده . ويقال فى الذم والسَّبّ : أبو ضوطرى وبنو ضوطرى . والكمىُّ : الشجاع المتكمّى فى سلاحه ، أى المستتر بالدرع والبيضة .

(٢) سورة النور ١٣ .

جاء فى التنزيل : ﴿ يَالَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾(١) والفاءُ لايُجابُ بها الخبرُ الموجَبُ إلا فى ضرورة شِعر ، كقوله :

سأتْرُكُ مَنْزِلِى لبَنِى تَمِيمٍ ... وأَلْحَقُ بالحِجازِ فأَسْتَرِيحا(٢)

ويُقوِّى ذلك أنك لو قلت : ليت لى مالًا ، لما عُورِضْتَ بتصديقٍ ولا تكذيب ، فقد خرج التمنِّى عن حيِّز الخبر بهذين .

ومن التمنِّى قولُه تعالى ، حاكياً عن الكفار : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ ﴾(٣) / فالنصبُ فى قوله : ﴿ فَنَكونَ ﴾ يَحتمل وجهين ، أحدهما : أن يُجعل ٢٨٠
﴿ فَنَكُونَ ﴾ جواباً مثل ﴿ فأَفُوزَ ﴾(٤) والآخَر أن يكونَ معطوفاً على المصدر الذى هو ﴿ كَرَّة ﴾ كأنه قيل : فلو أنّ لنا أن نَكُرَّ إلى الدنيا فنكونَ من المؤمنين ، ومثل ذلك فى عطف الفعل المنصوب بأنْ مضمرةً ، على مصدر ، قولُ امرأةٍ أعرابية(٥) من نساء معاوية ، اشتاقَتْ أهلَها :

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِى ... أَحَبُّ إلَىَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشُّفوف : الثِّيابُ الرِّقاق ، واحِدُها شِفٌّ ، وإنما أَضمروا فى هذا النحو

---

(١) سورة النساء ٧٣ .

(٢) هذا شاهدٌ كثيرُ الدوران فى كتب النحو . وقد نسبه القيسىُّ فى إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧ للمغيرة بن حبناء ، وكذلك العينىُّ والسيوطىُّ ، فى شرح الشواهد الكبرى ٣٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغنى ص ١٦٩ ، وحكاه البغدادىُّ عنهما ، ثم قال : « وقد رجعت إلى ديوانه ، وهو صغير ، فلم أجده فيه » . الخزانة ٥٢٤/٨ . والبيت من غير نسبة فى الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والإيضاح ص ٣١٣ ، والمسائل المنثورة ص ١٤٦ ، والأصول ١٨٢/٢، ٤٧١/٣ ، وضرورة الشعر ص ١٩٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٨٤ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والتبصرة ص ٤٠٣ ، والإفصاح ص ١٨٤ ، والمغنى ص ١٩٠ ، وشرح أبياته ١١٤/٤ . وانظر شعره (ضمن شعراء أمويون) ٨٣/٣ .

(٣) سورة الشعراء ١٠٢ ، وانظر لمجىء « لو » بمعنى التمنّى : الكشاف ١١٩/٣ ، والبحر ٢٨/٧ ، ورصف المبانى ص ٢٩١ ، والمغنى ص ٢٩٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٦٤/٢ ، ٦٦٥ .

(٤) فى آية النساء السابقة .

(٥) ميسون بنت بَحْدَل الكلبيّة ، وبيتُها هذا فى غير كتاب . انظر كتاب سيبويه ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والأصول ١٥٠/٢ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، والبسيط ص ٢٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٠/٢ ، والمغنى ص ٢٩٥ ، وفهارسه ، وشرح أبياته ٦٤/٥ ، وفهارسه ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، وفهارسها . وأورد ابن الشجرىّ القصيدة كلَّها فى حماسته ص ٥٧٣ .

« أنْ » ليوافقَ المعطوفُ المعطوفَ عليه ، فى الاسمية .

والتحضيضُ كالتمنّى ، فى إجابته بالفاء ، فى قوله : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [1] كما أُجيبَ بها التمنّى فى قوله : ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ — و — ﴿ فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَكُونَ ﴾ [2] ممّا انفرد به أبو عمرو ، فأمّا من قرأ : ﴿ و أَكُنْ ﴾ فإنه جزمه بالعطف على موضع فأصَّدَّقَ ، ألا ترى أن الفاء إذا حُذِفت من هذا النحو ، انجزم الفعلُ ، كقولك : زُرْنى أكرمْك ، وكما قال تعالى : ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ [3] — و — ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً نَرْتَعْ ونَلْعَبْ ﴾ [4] ومثلُه فى الجزم بالعطف على الموضع ، قراءةُ حمزةَ والكسائىّ : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ [5] جَزمًا ﴿ يَذَرْهُمْ ﴾ لأنهما عطفاه على موضع ﴿ فَلَا هَادِىَ لَهُ ﴾ ومثلُه قولُ الشاعر [6] :

فَأَبْلُونى بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّى ... أُصالِحُكُمْ وأَستَدْرِجْ نَوَيَّا

جزم « أستدرجْ » بالعطف على موضع « لعلّى أُصالحكم » ألا ترَى أنه لو حذف لعلّى انجزم « أُصالِحُكم » جواباً للأمر .

---

(١) الآية العاشرة من سورة المنافقون .

(٢) السبعة ص ٦٣٧ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦ ، والكشف ٣٢٢/٢ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والمغنى ص ٤٧٢ ، وقد أفرد أبو علىٍّ الفارسىّ لهذه القراءة مسألةً فى كتابه العضديات ص ١١٩ ، وابن الشجرى يلخّص كلامه .

(٣) الآية الثالثة من سورة الحجر .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، و ﴿ نَرْتَعْ ونَلْعَبْ ﴾ بالنون فى الفعلين هكذا جاءت فى الأصل ، وهى قراءة أبى عمرو ، وابن عامر . وجاء فى هـ ﴿ يَرْتَعْ ويلعبْ ﴾ بالياء التحتية فى الفعلين ، وهى قراءة عاصم وحمزة والكسائىّ . السبعة ص ٣٤٦ ، والكشف ٥/٢ ، ٦ .

(٥) سورة الأعراف ١٨٦ . وانظر السبعة ص ٢٩٩ ، والكشف ٤٨٥/١ .

(٦) أبو دُؤاد الإيادى . ديوانه ص ٣٥٠ ، وتخريجه فيه ، وزِد عليه : معانى القرآن ٨٨/١ ، والعضديات ص ١٢٠ ، والعسكريات ص ١٦١ ، وشرح أبيات المغنى ٢٩٢/٦ ، وما فى حواشى تلك الكتب .

وقوله : « أبلونى بليتكم » أى اصنعوا بى صنعاً جميلا . وأستدرج : أرجع أدراجى من حيث كنت . و « نويا » أى نيّتى ، وسيتكلم المصنف على اشتقاقها . يقول : أحسنوا إلىَّ ، فإن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جاراً لكم .

وقوله : « نَوَيّا » قلب ألف « النَّوَى » ياءً لمَّا أضافها إلى ياء المتكلِّم ، وإنما فعل ذلك بعضُ العرب ، لأن إضافةَ الاسم إلى ياءِ المتكلم تُوجِبُ كسرَ ماقبل الياء ، ولمَّا لم يصحّ تحريكُ الألف جعلوا قلْبَها إلى الياء عِوضاً من الكسرة التى / تقتضيها ٢٨١
ياءُ المتكلم ، وعلى هذا قرأ بعضُ القراء : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَىَّ ﴾(١) و ﴿ قَالَ هِيَ عَصَىَّ ﴾(٢) و ﴿ يابُشْرَىَّ هَذَا غُلَامٌ ﴾(٣) وعليه أنشدوا لأبى ذؤيب(٤) :

سَبَقُوا هَوَىَّ وأعنَقُوا لهَواهُمُ فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

والنَّوَى من الكَلِم المؤنَّثة ، لأن معناها النِّيةُ التى ينويها المفارِق ، طالباً للمكان الشاطِّ ، وسَمِع الأَصمعيُّ منشداً يُنشِد :

فما للنَّوَى جُدَّ النَّوَى قُطِعَ النَّوَى كذاكَ النَّوَى قَطَّاعَةٌ للقَرائِنِ(٥)

فقال : لو قُيِّضَ لهذا البيت شاةٌ لأتَتْ عليه . انقضى الكلامُ فى معانى الكلام .

* * *

(١) سورة البقرة ٣٨ ، وهى قراءة أبى الطفيل ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، وعاصم الجحدرى ، وعيسى ابن عمر الثقفى . المحتسب ٧٦/١ ، ومختصر فى شواذ القراءات ص ٥ ، والبحر ١٦٩/١ . وقلب الألف ياءً من آخر المقصور ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، لغة هذيل ، وسيأتيك شاهدٌ من شعرهم .

(٢) سورة طه ١٨ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٥٧ .

(٥) البيت من غير نسبة فى نضرة الإغريض ص ٥٠ ، برواية :
كذاكَ النَّوَى قطاعةٌ لِوصالِ
وانظر شبيهًا لهذا البيت فى كتاب الشعر ص ٨٢ .

فصـــل (١)

كتب إلىَّ رجلٌ من أماثل كُتَّاب العجَم ، يسأل عن هذا البيت ، أصحيحٌ إعرابُه أم فاسِد ؟ وذكر أنه لشاعِرٍ أصفهانيٍّ (٢) من أهل هذا العصر ، وهو :

يُؤَلِّلُ عُصْلًا لا بُناهُنَّ هَيْنَةً ضِعافاً ولا أطرافُهُنَّ نَوابِيا

رفَعَ « بُناهُنَّ » بِلا ، ونصب « هَيْنةً » بأنه خبرُها ، وإنما فعل [ذلك (٣)] لينصب القافيةَ ، لأنه لمَّا أعمل « لا » الأولى هذا العمل ، أعمل « لا » الثانية عَمَلَ الأولى ، ولَحَّنه فى هذا نحويٌّ من أهل أصفهان ، لأنه جَعل اسمَ لا معرفةً ، وقال : إنّ مَن شبَّه لا بليس [من العرب (٤)] رفعوا بها النكرةَ دُونَ المعرفة .

فأجبتُ عن هذا بأنى وجدتُ قوماً من النحويين مُعْتَمِدين على أن « لا » المشبَّهةَ بليس ، إنما ترفع النَّكِرات خاصّةً ، كقولك : لا رجلٌ حاضراً ، ولم يجيزوا : لا الرجلُ حاضراً ، كما يقال : ليس الرجلُ حاضراً ، وعلَّلُوا هذا بأن « لا » ضعيفةٌ فى باب العمل ، لأنّها إنما تعمل بحُكم الشَّبَه ، لا بحُكْم الأصل فى العمل ، والنكرةُ ضعيفةٌ

---

(١) هذا الفصل كلُّه حكاه السيوطىُّ فى الأشباه والنظائر ٤/١٦٠ – ١٦٣ ، عن أمالى ابن الشجرى . وكذلك البغدادىّ فى شرح أبيات المغنى ٤/٣٧٨ – ٣٨٢ .

(٢) جاء بهامش الأصل حاشية : « هذا البيت هو لابن الصفىّ ، لا لشاعرٍ أصفهانى » . انتهت الحاشية ، ولم أعرف ابن الصفىّ هذا .

(٣) سقط من هـ .

(٤) وهذا أيضاً مثله .

جدًّا ، فلذلك لم يعمل العاملُ الضعيفُ إلا فى النَّكرات ، كقولك : عشرون رجلًا ، / ٢٨٢
ولِى مِثْلُه فرساً ، وزيدٌ أحسَنُهم أدباً ، فلما كانت « لا » أضْعَفَ العامِلَيْن [1] ، والنكرة أضعف المعمولَيْن ، خَصُّوا الأضعفَ بالأضعف ، وجاء فى شعر أبى الطيب أحمدَ بن الحسين إعمالُ « لا » فى المعرفة فى قوله [2] :

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خَلاصاً مِن الأذَى فلا الحَمدُ مكسوباً ولا المالُ باقِيا

ووجدت أبا الفتح عثمانَ بن جِنّى غيرَ منكِرٍ لذلك ، فى تفسيره لشعر المتنبى ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبَّه « لا » بليس ، فنصَب بها الخبر .

وأقول : إن مجيىء مرفوع « لا » منكوراً فى الشعر القديم هو الأعرَفُ ، إلا أنَّ خبرها كأنهم ألزموه الحذفَ ، وذلك فى قول سعدِ بن مالك بن ضُبيعة :

مَن صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ [3]

أراد : لا بَراحٌ لِى ، أو عندِى ، وفى قول رؤبة [4] بن العجاج :

واللهِ لولا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ بِىَ الجحيمَ حينَ لامُسْتَصْرَخُ

أراد : لامُستَصْرَخٌ لى ، ومرَّ بى بيتٌ للنابغة الجَعْدىّ ، فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو [5] :

---

(١) بهامش الأصل حاشية : « كان ينبغى أن يقول : العوامل ؛ لأن العاملين يختصّ بذوى العقول ، وكذا ينبغى أن يقول : المعمولات بدل المعمولين » . وعلَّق أحدُهم على هذه الحاشية ، قال : « قوله : كان ينبغى الخ : ليس كذلك ؛ فإن المراد هنا التثنية لا الجمع ، فى العاملين والمعمولين ، فالعاملان : ليس ، ولا ، والمعمولان : المعرفة والنكرة : هذا ما ظهر لى » .

(٢) ديوانه ٢٨٣/٤ ، والمغنى ص ٢٦٥ ، وشرح أبياته ٣٨٢/٤ ، والشذور ص ١٩٨ ، والقطر ص ١٦٠ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والجنى الدانى ص ٢٩٤ . وسيأتى فى المجلس السابع والستين .

(٣) فرغت منه فى المجلس الحادى والثلاثين .

(٤) الصحيح أنه العجاج ، وتكلمت عليه فى المجلس المذكور .

(٥) حكى هذا عن ابن الشجرىّ : ابن أم قاسم ، فى الجنى الدانى ص ٢٩٣ ، وابن هشام فى المغنى ص ٢٦٤ ، والعينى فى شرح الشواهد ١٤٤/٢ ، والأشمونى فى شرحه ٢٥٣/١ .

وحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا مُبْتغٍ ... سِواها ولا عَن حُبِّها مُتَراخِيا[1]

وقبلَه :

دنَتْ فِعْلَ ذِى حُبٍّ فلما تبعْتُها ... تولَّتْ وردَّت حاجَتِى فى فُؤاديا

وبعدَه[2] :

وقد طالَ عهدى بالشَّبابِ وظِلِّه ... ولاقَيْتُ أيَّاماً تُشيبُ النَّواصِيا

وإنما ذكرتُ هذين البيتين ، مستدِلًّا بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهَّمَ متوهِّم ، أن البيتَ فَرْدٌ مصنوع ، لأن إسكان الياء فى قوله « متراخيا » ممكنٌ مع تصحيح الوزن ، على أن يكون البيت من الطويل الثالث[3] ، مثل :

٢٨٣ / أقِيمُوا بنى النُّعمانِ عنَّا صُدُورَكُمْ ... وإلَّا تُقِيموا صاغِرِين الـرُّءوسا[4]

وإذا صَحَّ نَصْبُ قافية البيت ، فلا تخلوا [لا[5]] الأولى أن تكون معمَلةً أو مُلغاة فإن كانت مُعْملة ، فمُبْتغٍ خبرها ، وكان حقُّه أن يُنْصَب ، ولكنه أسكن الياء فى موضع النصب ، كما أسكنها الآخَرُ فى قوله[6] :

كفَى بالنَّأْىِ من أسماءَ كافِى

---

(١) ديوانه ص ١٧١ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٠ ، والهمع ١/ ١٢٥ ، والخزانة ٣/ ٣٣٧ ، وشرح أبيات المغنى ٤/ ٣٧٨ ، والمراجع المذكورة فى التعليق السابق . والرواية فى الديوان وجميع ماذكرتُ : « لا أنا باغيا » ، وسيتكلم ابن الشجرى على الروايتين .

(٢) جاء هذا البيت فى الديوان قبل البيتين المذكورين .

(٣) يعنى الضرب الثالث المحذوف ، وهو ما سقط من آخره سببٌ خفيف ، فيصير مفاعيلن : مفاعى ، ويُنقل إلى فعولن . العروض لابن جنى ص ٢٦ ، والكافى ص ٢٤ ، والعيون الغامزة ص ١٣٨ ، والعقد الفريد ٥/ ٤٧٨ ، وشرح المفصل ٦/ ١١٥ .

(٤) قائله يزيد بن الخَذَّاق الشَّنِّى . المفضليات ص ٢٩٨ ، وانظر مع المراجع المذكورة فى التعليق السابق : كتاب الشعر ص ٦٠ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والأربعين .

(٥) سقطت من هـ .

(٦) فرغت منه فى المجلس الرابع .

وكان حَقّه « كافيا » لأنه حالٌ بمنزلة المنصوب فى قوله تعالى : ﴿ وكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيراً ﴾(١) ومثله فى إسكان الياء فى موضع النصب ، قولُ الفرزدق(٢) :

يُقَلِّبُ رأساً لم يكُنْ رأسَ سَيِّدٍ وعَيْناً له حَوْلاءَ بادٍ عُيُوبُها

قال : « بادٍ » ، وكان حقّه : بادِياً ، إتباعاً لقوله : « عَيْناً » ولا يجوز أن يكون « عُيوبُها » مبتدأ وخبره « بادٍ » لأنه لو أراد ذلك لَزِمه أن يقول : بادِية ، ألا ترى أنك لو قدّمْت العيوب ، لم يصحّ أن تقول : عُيوبُها بادٍ ، كما لا تقول : الرجالُ جالِسٌ ، وإذا كان كذلك فالنصب فى قوله : « متراخِيا » بالعطف على مُبْتغ ، لأنه منصوبُ الموضع فكأنه قال : لا أنا مبتغياً سِواها ، ولا متراخياً عن حبها .

فإن جعلْت « لا » الأولى ملغاةً كان قوله : « أنا مبتغ » مبتدأ وخبراً ، ولزمك أن تُعمِل الثانية ، ويكونَ اسمُها محذوفاً ، تقديره : ولا أنا عن حُبّها متراخِياً ، وحسُنَ حذْفُه لتقدُّم ذكره .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكونَ قولُه : « متراخِياً » حالًا ، والعامل فيه الظرفُ الذى هو « عن » كما يعمل الظرفُ فى الحال ، إذا قلنا : زيدٌ فى الدار جالسا ؟

قيل : لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرفٌ ناقص ، وإنما يعمل فى الحال الظرفُ التامُّ ، ألا ترى أن قولك : زيدٌ فى الدار ، كلامٌ مفيد ، ولو قلت : زيدٌ عنك راحِلًا ، ومحمد فيك راغِباً ، لم يجز ، لأنك لو أسقطت راحلا وراغبا ، فقلت : زيد عنك ، ومحمد فيك ، لم يكن كلاماً مفيداً ، فإذن لا يصحُّ إلا أن ترفع راحِلًا وراغِباً ، وتُعلّق الجارَّيْن بهما .

٢٨٤ / ووجدتُ بعد انقضاءِ هذه الأمالى ، فى كتابٍ عتيق يتضمَّنُ المختارَ من شعر الجَعْدىّ : « لا أنا باغِياً سواها » فهذه الروايةُ تكفيك تكلُّفَ الكلامِ على « مُبْتَغٍ » .

(١) سورة النساء ٤٥ .
(٢) تقدّم فى المجلس السادس عشر .

فأما قولُه : « يُؤَلِّلُ عُصْلًا » فمعنى يُؤَلِّلُ : يُحَدِّد أنياباً عُصْلًا ، والعَصَلُ : شِدَّة الناب مع اعوجاج فيه ، وهو نابٌ أعْصَلُ .

والبُنَى : جمع بُنْية ، يُرِيدُ أصولَ الأنياب . وقوله : « هَيْنةً » مخفَّف هَيِّنة ، كقولهم فى مَيِّت : مَيْت ، وكما جاء فى الحديث : « المؤمنُ هَيْنٌ لَيْنٌ »(١) .

والنَّوابِى : من قولهم : نَبا السَّيفُ يَنْبُو : إذا ضربْتَ به فرجَع إليك ، ولم يَعمل فى الضَّريبة .

وقول رؤبة : « يَحُشّ الطُّبَّخُ » يقال : حشَشْتُ النارَ أحُشُّها : إذا أذكَيْتَها ، والطُّبَّخ : واحِدهم : طابِخٌ ، كساجِدٍ وسُجَّد ، وراكِع ورُكَّع ، شبَّه ملائكةَ النار بالطُّبَّاخين .

وقوله : « حين لا مُستَصْرَخُ » أى حينَ لا أحدٌ هناك يُستَصْرَخ ، كما يُوجَد ذلك فى الدنيا .

وقولُ سعد بن مالك : « وضَعتْ أراهِطَ » ذَكر « أراهِطَ » أبو علىٍّ ، فى باب ماجاء بناء جَمْعه على غيرِ بناءِ واحِده(٢) ، كقولهم فى جمع باطِلٍ : أباطِلُ وأباطِيلُ ، كأنه جَمْع إبْطال أو إبْطِيل ، وأراهط كأنه جمع أرهُط ، قال : وأفْعُل لم يُستعمل

---

(١) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان ، عن أبى هريرة ، كما ذكر السيوطى فى الجامع الصغير ١٨٥/٢ وروى فى حديثٍ آخر « المؤمنون هَيْنون لَيْنون » وأخرجه ابن المبارك عن مكحول ، مرسلًا ، وابنُ لال والقُضاعى ، عن ابن عمر . الجامع الكبير للسيوطى ٤٤١/١ ، وانظر غريب الحديث للخطابى ٥٢٩/١ ، ٥٤٣ . والزهد لابن المبارك ص ١٣٠ ، وحلية الأولياء ١٨٠/٥ .

وحكى ابن الأثير عن ابن الأعرابىّ ، قال : « العرب تمدح بالهَيْن اللَّيْن ، مخفَّفين ، وتذُمّ بهما مثقلين » النهاية ٢٨٩/٥ ، وغيرُ ابن الأعرابىّ يرى الاثنين بمعنًى واحد . اللسان (هون) .

(٢) التكملة لأبى على ص ٤٤٩ (طبعة بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م – تحقيق كاظم بحر مرجان) .

عنده فى هذا [قوله : عنده ، يعنى سيبويه . وقوله : وأفعل لم يستعمل فى هذا[1]] يعنى أنه لم يثبُتْ عنده أنهم جمعوا الرَّهْطَ الذى هو العِصابة دُونَ العَشرة على أرْهُط ، ولكنهم استعملوا الأرهُط فى الرَّهْط الذى هو أدِيمٌ تَلْبَسُه الحائض ، يكون قَدْرُه مابين السُّرَّة إلى الرُّكبة .

وغيرُ سيبويه قد حَكى فى الرَّهْط الذى هو العِصابة أنهم جَمعوه على أرْهُط ، وجَمعوا الأرْهُطَ على الأراهِط ، كما جمعوا الكَلْب على الأكْلُب ، ثم جمعوا الأكْلُب على الأكالِب .

ومِمَّا جمعوه على غير القياس : « حَدِيث » قالوا فى جمعه : أحادِيثُ[2] ، وأحاديثُ كأنه جمع إحداث ، كإعصارٍ وأعاصير ، ولا يجوز أن يكونَ أحاديث جمعَ أُحْدُوثة ، / كأُغْلُوطة وأغالِيط ، لأنهم قد قالوا : حديثُ النبيِّ ، وأحاديثُ النبيِّ صلى الله عليه ٢٨٥
وآله وسلم ، ولم يقولوا : أُحْدُوثَةُ النبيّ .

ومِمَّا جمعُوه على غير القِياس قولُهم فى جمع الرُّبَّى ، وهى الشاة التى تُحبَسُ لِلَّبن ، وقيل : الحديثةُ العَهد بالوِلاد : رُبابٌ ، مضمومُ الأول ، ومثلُه قولُهم فى جمع التَّوْأم وهو الذى يُولَدُ مع آخر : تُؤامٌ ، وفى جمع الظِّئْر وهى الدَّايةُ : ظُؤارٌ ، وفى جَمع الثَّنِيّ : ثُناء ، وهو وَلَدُ الشاة إذا دخل فى السنة الثانية ، والبعير إذا ألقى ثَنِيَّتَه ، وذلك إذا دخلَ فى السنة السادسة ، وفى جَمع الرِّخْل : رُخال وهى الأنثى من أولاد الضَّأن ، وفى جمع النُّفَساء ، وهى المرأةُ التى وضَعت : نُفاسٌ ، وقيل أيضا : نِفاسٌ ، بكسر أوله ، والنِّفاسُ أيضاً بالكسر : وِلادُها ... تم المجلس .

[آخر الجزء الأول من أمالى ابن الشجري ، رحمه الله ، بتجزئة محققه ، غفر الله له ، ويليه الجزء الثانى وأوله : المجلس السادس والثلاثون] .

* * *

(١) ساقط من هـ . وانظر كلام سيبويه فى الكتاب ٣/٦١٦ ، واللسان (رهط) .
(٢) راجع شرح المفصل ٥/٧٣ ، واللسان (حدث) .

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

رقم الايداع ٩٢/٩٣١١

I.S.B.N

الترقيم الدولى 977-5046-08-4

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت: ٨٢٧٨٥١